

# كتاب إيثار الإنصاف في آثار الخلاف

تأليف الشيخ الإمام العالم العامل شمس الدين الفقيه  
أبو المظفر يوسف بن قزواغلي سبط الإمام العلامة  
شيخ الإسلام ابن الجوزي

المولود سنة ٥٨١هـ المتوفى ٦٥٤هـ

تحقيق ودراسة

د. عبد الله بن عبد العزيز العجلان

ح) عبد الله بن عبد العزيز العجلان، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزادغلي  
إيثار الإنصاف وأثار الخلاف / تحقيق ودراسة عبد الله بن  
عبد العزيز العجلان.

٨٤٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٩ - ٧٥٦ - ٢٧ - ٩٩٦٠

١ - الفقه الإسلامي - مذاهب أ - العجلان، عبد الله بن  
عبد العزيز (محقق) ب - العنوان

ديوي ٢٥٨ ١٥ / ٢٦٠٦

رقم الإيداع : ١٥ / ٢٦٠٦

ردمك : ٩ - ٧٥٦ - ٢٧ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب: ٣٠٥٧٦ - الرمز البريدي: ١١٤٨٧

أصل هذا الكتاب رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه  
في الفقه المقارن إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
(المعهد العالي للقضاء) وقد حصلت على الدرجة العلمية بتقدير  
ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى والله ولي التوفيق.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد:

فإن كتاب إيثار الإنصاف في آثار الخلاف للعلامة شمس الدين الفقيه أبو المظفر يوسف ابن قزويني - رحمه الله - أحد الكتب القلائل التي تهتم بالموازنة بين الأدلة في الموضوعات المختلف فيها بين فقهاء الشريعة الإسلامية.

والكتب التي تبحث هذا النوع من الموضوعات كتب قليلة لا نعرف فيها سوى ما يعد على الأصابع فمن أشهرها كتاب المغني للعلامة ابن قدامة المقدسي وكتاب بداية الجتهد للعلامة بن رشد وكتب أخرى فقهية قليلة معدودة على الأصابع فإن إخراج هذا الكتاب إلى حيز المعرفة يعتبر في ذاته عملاً جليلاً يخدم الفقه الإسلامي وبخاصة إذا عرفنا أن المؤلف في هذا الكتاب انتحى ناحية معينة في إبراز الآثار والأحاديث من حيث السند ومن حيث المتن فكان إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف كتاب في الواقع إلى جوار أنه يعطينا قيمة علمية لنفس الموضوعات التي يتعرض لها دليلاً فإنه يعطينا أيضاً قيمة علمية لتقديم الأحاديث التي وردت سواء كان هذا التقديم عن فقهاء الحنفية في أدلتهم أو عن فقهاء الحنفية لأدلة خصومهم.

هذا ما أوضحه فضيلة الدكتور حسن صبحي أحمد أستاذ الدراسات العليا بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أثناء مناقشته هذه الرسالة.

كما علق فضيلة الأستاذ الدكتور عبدالغفار بن إبراهيم محمد صالح وكيل قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بقوله والكتاب الذي تناوله الباحث عبدالله بن عبدالعزيز العجلان في تحقيقه ودراسته لهذا الكتاب الذي يعد من أهم ما كتب في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان - رحمه الله تعالى - ومع ذلك فإنه يمتاز بالعناية بمسائل الخلاف في أبواب الفقه الإسلامي حيث بين مؤلفه - رحمه الله تعالى - مذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبيه وكذا مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله تعالى - مستدلاً لكل ذلك من الكتاب والسنة والآثار والإجماع والقياس ولهذا فإن الكتاب يعد من كتب المقارنات الفقهية كما أن الكتاب يعد من أغنى المؤلفات ثروة بالسنة النبوية والآثار والأعلام.



## تقديم

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظمته ومنه أستمد العون والتسديد  
اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل  
إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما  
باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

اللهم ارض عن الخلفاء الراشدين الهداة المهديين، أبي بكر وعمر  
وعثمان وعلي، وعن سائر أصحاب نبيك وآله، وعن التابعين لهم  
بإحسان، والناهجين نهجهم بإيمان، إلى يوم الدين.

اللهم ارحم أئمة الإسلام وعلماءه ومحدثيه وفقهاءه، من حملوا إلينا  
على أكتاف علمهم وعقلهم وحكمتهم، هذا النور المبين. اللهم يا معلم  
إبراهيم علمنا ويا مفهم سليمان فهمنا. اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك  
أنت العليم الحكيم.

وبعد:

لقد كان لي شرف عظيم أن التحقت بالمعهد العالي للقضاء التابع  
لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ووفقت والله الحمد فحصلت على  
درجة الماجستير بالفقه المقارن.

ثم حاولت أن أسجل لدرجة الدكتوراه فأخذت وقتاً طويلاً أفكر في  
الحصول على ما يناسب ميولي من المواضيع المتعددة لتحضير درجة الدكتوراه.  
وأخيراً استقر رأيي على تحقيق ودراسة كتاب "إثبات الإنصاف في آثار  
الخلافة" تأليف الشيخ الإمام العالم العامل شمس الدين أبوالمظفر يوسف

"سبط" الإمام العلامة شيخ الإسلام عماد الدين عبدالرحمن ابن علي بن محمد الجوزي وقدمته لرئيس قسم الفقه المقارن بالمعهد الأستاذ الدكتور بدران أبو العينين بدران رحمه الله ومن ثم قدم لمجلس المعهد وتم تسجيله للحصول على درجة الدكتوراه. وقد دفعني إلى هذا الكتاب عدة عوامل منها:

١- شمول هذا الكتاب وعمقه حيث إنه يعد موسوعة فقهية ضخمة يمد المسلم بكل ما يحتاج إليه في مجال الفقه الإسلامي، ويثري عقلية الباحث ويسهم إسهاماً ملحوظاً في إنماء المكتبة الإسلامية.

٢- الخوف على هذا الكتاب الضخم من التلف على مر الأعوام كما تلف كثير من تراث أسلافنا.

٣- المشاركة بجهد المقل في إحياء ونشر التراث الإسلامي الذي خلفه أسلافنا والذي لا تزال المكتبات الإسلامية والباحثون وطلاب العلم ورواد المكتبات بأمس الحاجة إلى مثل هذا الكتاب القيم.

وذلك لأن الفقه الإسلامي يعتبر جامعة ورابطة الأمة الإسلامية وهو حياتها تدوم ما دام وتنعدم ما انعدم وهو جزء لا يتجزأ من تاريخ حياة الأمة الإسلامية في أقطار المعمورة، وهو مفخرة من مفاخرها العظيمة، ومن خصائصها التي تميزت به دون سائر الأمم. إذ هو فقه عام مبين لحقوق المجتمع إذ هو جامع للمصالح العامة والخاصة لهذه الأمة.

وبعد استشارة أهل الفضل والذكر استخرت الله تعالى واستعنت به جلّت قدرته على القيام بتحقيق ودراسة هذا الكتاب الكبير ليكون مرجعاً ميسوراً أمام طلاب العلم من الباحثين.

## شكر وتقدير

وفي هذا لا يفوتني أن أذكر الفضل لأهله، فأتوجه إلى المولى عز وجل الذي منّ عليّ بنعمه الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى، والذي وفقني لإعداد هذا البحث وجعلني من طلبة العلم الشرعي وأن يرزقنا العمل به والثبات على ذلك وأسأله سبحانه أن يديم علينا حب العلم والعلماء.

وإنني أنوه بوافر الشكر والتقدير والعرفان إلى فضيلة الشيخ الدكتور الأستاذ/ عبدالغفار إبراهيم صالح فكان أستاذاً ومريياً ومشرفاً على هذا البحث. لما قام به من نصيح وإرشاد، وسعة صدر في إشرافه. فلا يسعني إلا أن أسجل احترمي واعتزازي بالفضل الجميل له. حيث إن فضيلته عاش معي طيلة تلك الرحلة العلمية الطويلة رغم مشاغله وكثرة أعماله فكان نعم صاحب والمرشد وكان له بعد ذلك الفضل الأكبر فيما أسداه إليّ من نصائح كانت ثمرتها هذا الجهد المتواضع في إخراج هذا الكتاب القيم بالمظهر اللائق فلا أملك إلا أن أقول جزاك الله عني وعن المسلمين خير ما يجازي به عباده الصالحين. وأمد في عمرك لما يحبه ويرضاه، وألا يضيع أجر من أحسن عملاً.

كما لا أنسى أن أخص بالشكر والتقدير صاحب الفضيلة الدكتور الأستاذ: عبدالعال عطوة رئيس قسم السياسة الشرعية بالمعهد الذي كان له الفضل عليّ وعلى زملائي في الاستشارات العلمية حيث كان له أكبر عامل في إقبالي على تسجيل هذا الكتاب لتحقيقه لأن فضيلته لم يكتفِ بوريقات آتي له بها من هذا الكتاب بل أصر على الذهاب معي لقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية واطلع بنفسه على هذا الكتاب

وتصفحه ثم قال فضيلته "إن هذا الكتاب ذو ثروة علمية ضخمة فبادر بتسجيله" فما كان مني إلا أن سجلته ليكون اطروحتي لدرجة الدكتوراه ولم يكتف بهذا بل استمر يسألني عن هذا الكتاب وأي صعوبة تواجهك فيه فإني مستعد لبذل كامل وقتي لمساعدتك لما تحتاج إليه.

وفعلًا فإن فضيلته لم يأل جهداً في بذل المساعدة لي فما أملك إلا أن أسأل الله تعالى أن يمد في عمره مصحوباً بالصحة والعافية وصالح الأعمال وأن يجزيه الله خيراً عني وعن المسلمين ولن يضيع الله أجر من أحسن عملاً.

كما لا يفوتني أيضاً تقديم وافر الشكر لفضيلة الأستاذ الدكتور/ حسن صبحي أحمد أستاذ الدراسات العليا بكلية العلوم الشرعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لما يقدمه لي ولزملائي من النصائح العلمية القيمة التي كان لها الأثر الأكبر في نفوسنا، كما لا يفوتني في هذا تقديم الشكر للمعهد العالي للقضاء الذي أعيش في رحابه الطيبة وأتزود منه بخير زاد.

فأنوه بوافر الشكر لفضيلة مدير المعهد ووكيله والأساتذة الأجلاء الذين تشرفت بالتلقي عنهم في مؤسساتنا العلمية الشائخة في ظل حكومتنا الرشيدة وأخص بالشكر أيضاً لكل من ساهم بمد يد الفضل والمساعدة لي من الأساتذة والزملاء إبان رحلتي العلمية الشاقة الطويلة.

## القسم الدراسي للمؤلف

كان أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي رحمه الله تعالى عالما فقيها واعظا ،  
حسن المجالسة ، مليح المحاوره ، فارسا في البحث ، مفرطا بالذكاء .....  
وكان أوحده زمانه في الوعظ ترق له القلوب وتذرف لسماع كلامه العيون ...

الفوائد البهية ص ٢٣٠

## التعريف بالمؤلف

### نسبته وولادته:

الشيخُ العَلمُ الواعظُ البليغُ المؤرِّخُ واعظُ الشام الملقبُ شمس الدين الفقيه يوسف قرأوغلي<sup>(١)</sup> بن عبد الله التركي العوني الهبيري البغدادي الدمشقي الحنفي سبط الإمام أبي الفرج بن الجوزي - رحمه الله - يكنى بأبي المظفر. كان والده حسام الدين قُزُغُلي من ممالك الوزير عون الدين يحيى ابن هبيرة - رحمه الله - وكان عنده بمنزلة الولد فأعتقه وخطب له ابنة الحافظ جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي - رحمه الله - وكانت قد تأملت بوفاة زوجها فلم يكن من الشيخ جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي إلا إجابة الوزير إلى ذلك فزوجها منه فأولدها الشيخ شمس الدين "السبط" المذكور وكانت ولادته نحو سنة ٥٨١ هـ "١١٨٦" م<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قال خير الدين الزركلي في الأعلام ج ٨ ص ٢٤٦ "بكسر القاف وسكون الزاي، ثم همزة مضمومة وعين ساكنة ولام مكسورة وياء" لفظ تركي، ترجمته الحرفية "ابن البنت" أي: "السبط" ومن الكتاب من يحذف الأول والواو تخفيفاً فيكتبها "قزغلي" بالقاف المكسورة وضم الزاي، والنص على هذا في تاريخ علماء بغداد "منتخب المختار" ص ٢٣٦ قال: والصواب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة "وقال الزركلي أيضاً" ولا قيمة لما ذهب إليه أحد المعاصرين من أنه "الفرغلي" اعتماداً على غلطة مطبعية في كتاب ابن خلكان.

(٢) ذيل مرآة الزمان لليونيني ج ١ ص ٣٩، ٤٠ وتاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار للسلامي ج ٢٣٨. والبداية والنهاية للحافظ ابن كثير ج ١٣ ص ١٩٤.

## نشأته وحياته العلمية ورحلاته في طلب العلم:

نشأ في بيت علم فكان جده أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - رحمه الله - على جانب كبير من العلم بشتى الفنون العلمية.

فما كان من جده المذكور حين ترعرع "السبط" إلا أن اجتذبه إليه وأشغله وفقهه وأسمعه الكثير عليه وعلى غيره. فكانت نشأته في بغداد حاضرة العالم الإسلامي ومقتصد ومستقر العلماء في ذلك الزمان وكانت النهضة العلمية في ذلك الوقت مكتملة الأسباب ومتوافرة الجوانب ولم تكن خاصة بعلم دون علم آخر بل كانت متعددة العلوم ومتنوعة الفنون.

وكان المشايخ متوافرين في كل علم. والمكتبات زاخرة بالمصادر والمراجع في كل العلوم والفنون فكان لهذا الأثر الكبير في نبوغ "السبط" - رحمه الله تعالى - وثبوت قدمه وعلو منزلته في العلوم والمعارف المتنوعة الأشكال.

ومن أخذ عنه غير جدّه أبو الفرج عبد المنعم بن كليب وعبد الله ابن أحمد بن أبي المجد الحزمي، ويوسف بن يعقوب القاضي، وعبد العزيز ابن الأخضر وغيرهم. فلما اكتمل نضجه شرع في الرحلة عام ٦٠٠ هـ فسمع بالموصل من أحمد وعبد المحسن بن الخطيب الطوسي وطائفة وقدم دمشق سنة سبع وستمائة فوعظ بها وحصل له القبول وسمع بدمشق من شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي.

ومن العلامة أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي ومن أبي حفص عمر بن محمد بن طبرزاد وغيرهم، وسمع بغير هذه البلاد من جماعة من المشايخ فحدث بدمشق وبالديار المصرية وغيرها.



ثم استقر في آخر الأمر بدمشق أستاذاً وكاتباً وواعظاً حتى توفي -رحمه الله تعالى-<sup>(١)</sup>. وسوف أترجم لأكابر مشايخه المشهورين الذين أخذ عنهم العلم.

#### ١- جده العلامة ابن الجوزي.

٢- ابن كُليب: وهو عبد المنعم بن أبي الفتح عبد الوهاب بن سعد ابن صدقة بن الخضر بن كليب الملقب شمس الدين الحراني الأصل البغدادي المولد والدار الحنبلي المذهب.

كانت ولادته في صفر سنة خمس وخمسمائة، سمع من أبي القاسم علي بن أحمد بن بيان، وأبي علي محمد بن نبهان، وأبي الخير المبارك ابن الحسين الغسال وغيرهم.

وحدث عنه ابن خليل، وابن النجار وأحمد بن سلامة الحراني وسبط بن الجوزي وغيرهم.

له في الحديث السماعات العالية وانتهت الرحلة إليه من أقطار الأرض، وكان من أعيان التجار وذوي الثروة.

توفي ليلة الاثنين السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وخمسمائة ببغداد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سير أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٢٩٧، والعبر في خبر من عبر ج ٥ ص ٢٢٠، وتاريخ علماء بغداد ص ٢٣٩، ٢٤٠، وذيل مرآة الزمان ج ١ ص ٤٢ ودائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٢١٠، وفهر الفهاس ج ٢ ص ١١٣٨، والبداية والنهاية للحافظ ابن كثير ج ١٣ ص ١٩٤.

(٢) بتصرف وفيات الأعيان ج ٣ ص ٢٢٧، ٢٢٨، والشذرات ج ٤ ص ٣٢٧، والتكملة لوفيات النقلة للحافظ المنذري ج ١ ص ٣٤٨، ٣٤٩، والبداية والنهاية للحافظ ابن كثير ج ١٣ ص ٢٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ٢١ ص ٢٥٩.

### ٣- أبو اليمان الكندي:

زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد ابن عصمة بن حمير ذي رعين الأصفر، الإمام تاج الدين أبو اليمان الكندي النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحافظ الحنفي، ولد ببغداد سنة عشرين وخمسمائة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وأكمل القراءات العشر وهو ابن عشر سنين.

وكان أعلى الأرض إسناداً في القراءات قال الذهبي لا أعلم أحداً من الأئمة عاش بعد ما قرأ القرآن.

وقرأ العربية على أبي محمد سبط أبي منصور الخياط وابن الشجري وابن الحشّاب، واللغة على موهوب الجواليقي، وسمع الحديث من أبي بكر ابن عبد الباقي وخلّاتق.

وأخرج له أبو القاسم بن عساكر شيخه في أربعة أجزاء.

وقدم دمشق ونال الحشمة الوافرة والتقدم، وازدحم عليه الطلبة، وكان حنبلياً فصار حنفياً، وتقدم في مذهب أبي حنيفة.

وأفتى ودرس وقرأ القراءات والنحو واللغة والشعر.

وكان صحيح السماع ثقة في النقل ظريفاً في العشرة، طيب المزاج، قرأ عليه جماعة، وآخر من روى عنه بالإجازة أبو حفص بن القواص، ثم أبو حفص العقيمي واستوزره فرؤّخشاه، ثم اتصل بأخيه تقي الدين صاحب حماة واختص به، وكثرت أمواله وكتب الخط المنسوب وقرأ عليه المعظم عيسى شياً كثيراً من النحو كتاب سيبويه، وشرحه والإيضاح وغيرها وله: خزانة كتب بالجامع الأموي فيها كل نفيس.

توفي يوم الاثنين سادس شوال سنة ثلاث عشرة وستمائة<sup>(١)</sup>.

#### ٤- ابن خطيب الموصل:

الشيخ الخطيب أبوظاهر أحمد بن خطيب الموصل عبد الله بن أحمد ابن محمد الطومي ثم الموصل الشافعي. ولد سنة سبع عشرة وخمسمائة. وسمع من جده، أبي نصر الخطيب، وأبي البركات بن خميس وبغداد من عبد الخالق اليوسفي وغيره، وولي خطابة الموصل زماناً وخطابة حمص عديدة، ورجع وحدث هو وأبوه، وجده، وعمه عبدالرحمن وأخوه عبدالرحمن عبدالوهاب، وعبدالمحسن أخوه هذا.

روى عنه ابن خليل، والتقى البلدانى، وأجاز لابن أبي الخير وغيره مات سنة إحدى وستمائة في جمادى الآخرة، وقيل سنة اثنتين وستمائة<sup>(٢)</sup>.

#### اتجاهه المذهبي:

هل كان الإمام المحدث الفقيه المؤرخ أبوالمظفر جمال الدين يوسف ابن قزغلي الملقب شمس الدين الفقيه سبط الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن

---

(١) بتصرف بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ج ١ ص ٥٧٠، ٥٧١، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط. أولى.

وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٣٩، ٣٤٠، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ج ٢ ص ٢١٦. وانباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ج ٢ ص ١٠، والنجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢١٦ والتكملة لوفيات النقلة للحافظ المنذري ج ٢ ص ٣٨٣، ٣٨٤، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ٢٢ ص ٣٤، ٣٥.

(٢) بتصرف، تكملة المنذري ج ٢ ص ٩٦، الوافي بالوفيات ج ٧ ص ٨٥، ٨٦، وسير أعلام النبلاء ج ٢١ ص ٤٢١.

ابن الجوزي. حنبلي المذهب أو حنفي؟ بالاطلاع على المراجع التي ترجمت للإمام الفقيه شمس الدين سبط ابن الجوزي. وجدت بعضها ذكر أنه كان في أول أمره حنبلياً ثم أنه تفقه على أئمة الأحناف كالإمام جمال الدين الحصري والإمام أبي اليمن الكندي وغيرهما حتى صار حنفياً، وفي ذلك يقول الشيخ طاش كبرى زاده في كتابه طبقات الفقهاء ج ١١٤ بعد أن ترجم للإمام شمس الدين سبط ابن الجوزي قال: "الإمام يوسف سبط ابن الجوزي، أخذ عن جمال الدين الحصري..."

وقال أيضاً الحافظ الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٢٩٧ "وسمع من جده... ودمشق... وأبي اليمن الكندي وطائفة"<sup>(١)</sup>. وقال أيضاً العلامة أبوالحسنات محمد بن عبدالحلي اللكنوي في كتابه الفوائد البهية في تراجم الحنفية ج ٢٣٠ بعد أن ترجم للإمام شمس الدين سبط ابن الجوزي "... وكان في تربيته في صغره حنبلياً ثم رحل إلى الموصل ودمشق وتفقّه على جمال الدين محمود والحصري فصار حنفياً وكان عالماً فقيهاً..."<sup>(٢)</sup>.

بينما أجد بعضها ذكر أن الإمام السبط كان في أول أمره حنبلي المذهب ولما تكرر اجتماعه بالملك المعظم عيسى بن الملك العادل اجتذبه إليه ونقله إلى مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - لأن الملك العادل كان شديد التغالي في مذهب أبي حنيفة هذا ما يراه اليونيني في كتابه ذيل مرآة الزمان.

---

(١) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للقرشي ج ٢ ص ٢١٦.

(٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ج ٢ ص ١٨٣، ١٨٤.

وأرى أيضاً أنه لم ينتقل عن مذهب الإمام أحمد إلا في الصورة الظاهرة<sup>(١)</sup>.  
وبالبحث من خلال كتاباته في الفقه الإسلامي أجد أن الفقيه  
السيط - رحمه الله - حنفي المذهب. وذلك واضح من ترجيحاته لمذهب  
الأحناف دون سائر المذاهب الأخرى ولم نجد أن الفقيه السبط مال إلى  
مذهب الحنابلة كما ذكر اليونيني سابقاً إذ أن الانتقال من مذهب إلى  
مذهب ليس من البساطة بمكان.

ولو سلمنا جدلاً أنه لم ينتقل عن مذهبه الحنبلي إلا في الصورة  
الظاهرة. فليس هناك دليل قاطع من النقول وغيرها يشير إلى ذلك وإنما  
انتقل الفقيه "السيط" من مذهب الحنابلة إلى مذهب الأحناف عن طريق  
التفقه على أئمة الأحناف كما سبق أن أشرت إلى ذلك.

وهذا يبرهن أنه انتقل إلى مذهب الأحناف عن طريق التفقه  
والإقتناع العقلي لا عن طريق التقليد وتأثير الملك المعظم أو غيره عليه. إذ  
أن العالم المجتهد أمثال الفقيه "السيط" المعروف بفقهه وورعه لا ينساق إلى  
التقليد بتأثير أي عامل مهما كان، حيث إن عالماً مثل "السيط" يكون  
مؤثراً لا متأثراً ومتبوعاً لا تابعاً وهذا ما ينبغي أن يكون عليه العالم المجتهد  
الذي لديه قدرة وله باع طويل باستنباط الأحكام.

حيث كان "السيط" - رحمه الله تعالى - مواظباً على المطالعة  
والاشتغال والجمع والتصنيف منقطعاً إلى أهل العلم والفضل، منكراً على  
أرباب الدول على ما هم عليه من منكرات كما حكى ذلك الحافظ  
المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة

---

(١) ذيل مرآة الزمان لليونيني ج ١ ص ٤١.

في كتابه "تراجم رجال القرنين السادس والسابع" المعروف بالذيل على الروضتين<sup>(١)</sup>.

هذا ما ينفي القول بأن انتقاله إلى مذهب الأحناف بالصورة الظاهرة علاوة على إنكاره على أرباب الدول ما هم عليه من منكرات تتعارض مع الإسلام كما سبق بيان ذلك.

### مكانته العلمية:

كان الشيخ العالم المتقن الواعظ المؤرخ الإخباري واعظ الشام وفقهياً فاضلاً معدوداً من الأماثل والأعيان حظى بالتوقير والتقدير من المخالفين له والموافقين، وانتهت إليه رئاسة الوعظ وحسن التذكير.

وكان له القدم الرفيع والباع الطويل في كثير من الفنون والأصول والفروع عالماً بالقرآن والحديث والفتوى، انتشرت تصانيفه وذاع صيته فكثرت تلاميذه وقصده الناس من سائر الأقطار قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ج ١٣ ص ١٩٤ "... كان له مجلس وعظ كل يوم سبت بكرة النهار عند السارية التي يقوم عندها الوعاظ اليوم.

وقد كان الناس يبيتون ليلة السبت بالجامع ويتركون البساتين في الصيف حتى يسمعوا ميعاده، ثم يسرعون إلى بساتينهم... وقد كان تاج الدين الكندي وغيره يحضرون عنده... ويستحسنون ما يقول...".

---

(١) بتصرف تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين لأبي شامة ١٩٥، والبداية والنهاية للحافظ ابن كثير ج ١٣ ص ١٩٤.

وقد أثنى عليه العلامة الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه تراجم رجال القرنين السادس والسابع المسمى بالذيل على الروضتين ص ١٩٥. "في علومه وفضائله ورياسته..."

وقال الحافظ العلامة الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٢٩٧ "... انتهت إليه رئاسة الوعظ وحسن التذكير ومعرفة التاريخ".

وقال صاحب الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٢٣٠ "... كان عالماً فقيهاً... واعظاً" حسن المجالسة مليح المحاوره فارساً في البحث مفرطاً بالذكاء... وكان أوحده زمانه في الوعظ ترق له القلوب وتذرف لسماع كلامه العيون وفاق فيه من عاصره وكثيراً ممن تقدم<sup>(١)</sup>.

وكانت مجالسة نزهة للقلوب والأبصار يحضرها الصلحاء والعلماء والملوك والأمراء والوزراء.

قال اليونيني في ذيل مرآة الزمان ج ١ ص ٤١ "... وكان عنده فضيلة تامة ومشاركة في العلوم جمّة ولو لم يكن من ذلك إلا التاريخ الذي ألفه وسماه "بمرآة الزمان..."

وقال السلامي في تاريخ علماء بغداد ص ٢٣٧ "... وكان شيخاً صالحاً عالماً بالتفسير، والحديث والفقه..."

### مكانته الاجتماعية:

حاز الشيخ رضى الناس عامتهم وخاصتهم بما كان عليه من مكانة علمية وما يتصف به من فضل وزهد وحلم وتواضع وتؤده قال العلامة

---

(١) ذيل مرآة الزمان لليونيني ج ١ ص ٤٠.

الشيخ أبوشامة في كتابه تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بذي  
الروضتين ص ١٩٥ "وقد كان فاضلاً عالماً منقطعاً منكراً على أرباب الدول  
ما هم عليه من منكرات وقد كان مقتصداً في لباسه مواظباً على المطالعة  
والاشتغال والجمع والتصنيف منصفاً لأهل العلم والفضل مبيناً لأولي الجهل،  
وتأتي الملوك وأرباب المناصب إليه زائرين وقاصدين وربى في طول زمانه في  
حياة طيبة وجاه عريض عند الملوك والعوام نحو خمسين سنة، وكان مجلسه  
ووعظه مطرباً وصوته فيما يورده حسناً طيباً رحمه الله وﷺ".

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في كتابه سير أعلام النبلاء ج ٢٣  
ص ٢٩٧ "... لطيف الشمائل، مليح الهيئة، وافر الحرمة له قبول زائد،  
وسوق نافق بدمشق، أقبل عليه أولاد الملك العادل. وأحبه... توفي بمنزله  
بسفح قاسيون، وشيعه السلطان والقضاة، وكان كيّساً ظريفاً متواضعاً،  
كثير المحفوظ، طيب النعمة، عديم المثل".

وقال السلامي في كتابه تاريخ علماء بغداد ص ٢٣٧ "... وحضر  
مجلسه القضاة، والعلماء واجتمع له من الخلق ما لم يجتمع لغيره".  
وقال اليونيني في ذيل مرآة الزمان ج ١ ص ٤٢ "... وكان أحد  
العلماء المشهورين محمود الفضائل".

## أعماله:

أرى من خلال الكلام عن هذا الشيخ شمس الدين يوسف ابن  
قزاوغلي بن عبد الله التركي العوني الهبيري البغدادي الحنفي سبط الإمام  
أبي الفرج ابن الجوزي -رحمهما الله تعالى-، أن أتكلم عن أعماله التي  
قام بها خلال حياته الطويلة، أنه قام بالتدريس في بعض المدارس الموجودة  
هناك في ذلك الوقت فدرس بالمدرسة العزية البرانية التي بناها الأمير



عز الدين أليك المعظم بدرب ابن منقذ.  
درّس "السيط" أيضاً بالمدرسة الشبلية التي بالجبل عند جسر كحيل.  
ودرس أيضاً بالمدرسة البدرية الحسنية وفوض إليه أمرها وتولى  
الشيخ "السيط" - رحمه الله - "الوعظ" حيث انتهت إليه رئاسة الوعظ  
وحسن التذكر وكذلك تولى الإفتاء للناس<sup>(١)</sup>.

### وفاته وراثه الناس له:

بعد حياة حافلة بالعلم والعمل ونشر العلم بالتدريس والفتوى  
والكتابة والتأليف والوعظ توفي الشيخ - رحمه الله -، في ليلة الثلاثاء ثلث  
الليل الحادي والعشرين من ذي الحجة سنة ٦٥٤هـ - ١٢٥٧م. بمنزله بجبل  
الصالحية بسفح قاسيون - رحمه الله تعالى - ودفن هناك.

ورثاه أحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف بن مصعب ارتجالاً بهذه الأبيات:

ذهب المؤرخ وانقضت أيامه .: فتكدرت من بعده الأيام  
قد كان شمس الدين نوراً هادياً .: ففضى فعم الكائنات ظلام  
كم قد أتى في وعظه بفضائل .: في حسننها تتحير الأفهام  
حزن العراق لفقدته وتأسفت .: مصر وناح أسى عليه الشام  
يسقي ثرى وأراه صوب غمامة .: وتعاهدته تحية وسلام<sup>(٢)</sup>

- 
- (١) المدارس في تاريخ المدارس تأليف عبدالقادر النعماني ج ١ ص ٤٧٨، ٤٧٩، وسير  
أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٢٩٧. وذيل مرآة الزمان لليونيني ج ١ ص ٤٣، والبداية  
والنهاية للحافظ ابن كثير ج ١٣ ص ١٩٤ والعبر في خبر من غير ج ٥ ص ٢٢٠.  
(٢) تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار للسلامي ص ٢٣٨، ٢٣٩، وذيل مرآة  
الزمان لليونيني ص ٤٢، ٤٣، وسير أعلام النبلاء ج ١٣ ص ٢٩٧، وتاج التراجم في  
طبقات الحنفية ص ٢٥٦، والجواهر المضيئة ج ٢ ص ٢٣١.

## آثاره العلمية:

- تكون تلك الآثار في تصانيفه ومؤلفاته التي دونها وتناقلها العلماء وتلاميذه الذين نهلوا من علمه. وفي سائر الناس بالفتوى والوعظ ونحو ذلك.
- وفيما يلي بيان تلك التصانيف والمؤلفات التي تناقلها العلماء:
- ١- تفسير القرآن العظيم في تسعة وعشرين مجلداً<sup>(١)</sup>.
  - ٢- اللوامع في أحاديث المختصر والجامع<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- منهج السؤل في سيرة الرسول<sup>(٣)</sup>.
  - قلت في هذه الأبيات مغالات لكن هذه عادات الشعراء في الرثاء والمدح.
  - ٤- تذكرة خواص الأمة - بذكر خصائص الأئمة - وهو تاريخ علي بن أبي طالب - عليه السلام - والأئمة الإثنى عشر<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ج ١ ص ٢٥٦ مراجعة وتحقيق كامل بكر وعبد الوهاب أبو النور، وتاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار ص ٢٣٧، وتاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٢٥٦.

(٢) المراجع السابقة وهداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ج ٦ ص ٥٥٥.

(٣) وهو (مخطوطة في الظاهرية رقم ٧٩٣٣، وطبع انظر معجم المؤرخين الدمشقيين وآثارهم المخطوطة والمطبوعة تأليف صلاح الدين المنجد ص ٩٣، وانظر المراجع السابقة وفهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والسلسلات ج ٢ ص ١١٣٨).

(٤) المراجع السابقة وهو مخطوطة في الظاهرية رقم ٦٧٣٧، وطبع انظر المراجع السابقة وكشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار ص ٤٤٦.

- ٥- مناقب علي بن أبي طالب في أربعة أجزاء<sup>(١)</sup>.  
٦- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان. تاريخ عام جعله في أربعين مجلداً بداية من أول الزمان حتى سنة وفاته، ورتبه ما بعد الهجرة على السنين، بذكر الحوادث ثم الوفيات<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار ص ٢٣٧.  
(٢) المراجع السابقة، ووضح صلاح الدين المنجد مكانه في العالم وما نشر منه ص ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤.

#### أ- مخطوطاته:

من مرآة الزمان، المجلد الأول، والخامس والسادس رقم ٦٩٨٣ وفي برلين رقم ١٨٣٨. ومانشستر رقم ٢٣٧ - وميونخ الثاني ٩٣٧ أوله السنة العاشرة.  
وباريس ١٥٠٥: المجلدات الثاني والثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع. والقاهرة: (دار الكتب) نسخة مصورة في سبعة عشر مجلداً عن مخطوطة كوبرولي.  
والجزء الثامن من سنة ٤٩٥-٦٥٤ في التيمورية ١٣١٣ تاريخ.  
ونسخة في أحمد الثالث رقم ٢٩٠٧ فيها:  
الجزء الأول من أول الكتاب إلى فصل في ذكر شعيب عليه السلام.  
الجزء الثاني من تنمة الحديث عن شعيب إلى باب في أيام العرب.  
والثالث من تنمة أيام العرب إلى السنة الثامنة من الهجرة.  
والرابع ويتدء بعبيد الله بن قيس بن الربيع الخزرجي من الطبقة الأولى من الأنصار.  
والجزء الخامس يتدء بالسنة الرابعة عشرة، وينتهي بوقعة الجمل كتب سنة ٨٦٩.  
والجزء السادس أوله السنة التاسعة والستون: فيها شرع عبدالملك ابن مروان.  
والجزء السابع أوله ذكر وفاة عمر بن عبدالعزيز.  
الجزء الثامن أوله عبداً لله بن عبدالرحمن بن عتبة.  
الجزء التاسع أوله السنة المائتان.  
الجزء العاشر أوله السنة السادسة والخمسون بعد المائتين.

- ٧- المجلس الصالح والأنيس الناصح. كتبه لموسى بن أبي بكر بن أيوب الأيوبي والي دمشق المتوفى سنة ٦٣٥هـ. وقسم الكتاب إلى الأقسام التالية:
- أ- ولادته وتربيته ب- ضرورة النصيح، ج- ما يجب أن يستحله الأمير، د- رتبة وشرف الوالي، هـ- مزايا العدل ومزايا نصرة العادلين، و- ذم الظلم، ز- الجهاد في سبيل العقيدة<sup>(١)</sup>. ح- مختارات من سير الأمراء، ط- قصص مختارة للأتقياء والزهاد وأحاديثهم ومن منهم وصل إلى الأمانة ومن منهم لم يصل. ي- نصيح القدماء للأمراء ومنهم من نال مالاً ومنهم لم ينل<sup>(٢)</sup>.
- ٨- المسجد المعظم<sup>(٣)</sup>.

= الجزء الحادي عشر أوله السنة الثلاثون وثلاثمائة.

الجزء الثاني عشر أوله السنة الخامسة والأربعمئة.

الجزء الثالث عشر أوله السنة السابعة والأربعون وخمسمائة.

رقم هذه الأجزاء ٢٩٠٧، من ١-١٤.

#### ب- النشرات:

نشرت قطعة منه بالتصوير عن المخطوطة رقم ١٣٦ من مجموعة لاندبرغ مع مقدمة، بتحقيق جي آر جيوت في شيكاغو سنة ١٩٠٧.

وطبع الجزء الثامن منه في حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٩٥١، وفيه من السنين: ٤٩٥-٦٥٤.

ونشر علي سويم الحوادث الخاصة بتاريخ السلاجقة بين سنة ٤٤٠-٤٨٠، ١٠٥٦-١٠٨٦م، في أنقرة عام ١٩٦٨ مطبوعات كلية اللغة والتاريخ بجامعة أنقرة.

(١) المراجع السابقة وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج ٦ ص ١٤٣، ١٤٤، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ص ٩٠.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المراجع السابقة.

- ٩ - مقتضى السياسة في شرح نكت الحماسة<sup>(١)</sup>.
- ١٠ - كنز الملوك في كيفية السلوك. مجموع حكايات وعظات في الصبر والزهد والرضا<sup>(٢)</sup>.
- ١١ - الانتصار لإمام أئمة الأمصار، ترجم فيه لأبي حنيفة وأصحابه في مجلدين<sup>(٣)</sup>.
- ١٢ - الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح<sup>(٤)</sup>.
- ١٣ - الإيضاح لقوانين الإصلاح<sup>(٥)</sup>.
- ١٤ - إيثار الإنصاف في آثار الخلاف<sup>(٦)</sup>.
- ١٥ - وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف<sup>(٧)</sup>.
- ١٦ - جوهرة الزمان<sup>(٨)</sup>.
- ١٧ - شرح الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج<sup>(٩)</sup>.

(١) المراجع السابقة.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المراجع السابقة وقال صلاح الدين المنجد في معجم المؤرخين الدمشقيين ص ٩٣: مخطوطة في الآصفية بحيدر آباد رقم ١ سوانح، مصورة في معهد المخطوطات.

(٤) المراجع السابقة وعندني نسخة منه مطبوعة.

(٥) هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لمؤلفه إسماعيل باشا البغدادي ج ٦ ص ٥٥٤.

(٦) المراجع السابقة وهذا هو الكتاب الذي حققته ودرسته.

(٧) مخطوطة توجد في قسم المخطوطات في مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

(٨) مؤلفاته هذه في هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون تأليف إسماعيل باشا البغدادي ج ٦ ص ٥٥٠، الناشر دار الفكر سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٨- معادن الإبريز في التاريخ<sup>(١)</sup>.

١٩- نهاية الصنائع في شرح المختصر والجامع شرح آخر<sup>(٢)</sup>.

٢٠- تلخيص الجامع الكبير للشيباني في الفروع<sup>(٣)</sup>.

٢١- المقتصر اللامع على شرح المختصر الجامع<sup>(٤)</sup>.

وقال اليونيني في ذيل مرآة الزمان ج ١ ص ٤١، ٤٢، (للشيخ شمس الدين المذكور - رحمه الله - تصانيف أخرى مفيدة في أنواع من علوم شتى...).

### ومن آثاره العلمية أيضاً:

تلاميذه الذي أخذوا عنه. منهم الدمياطي، وأبوشامة، وعبدالحافظ الشروطي، والزين عبدالرحمن بن الشايب، وأبو عبد الله بن الزراد، العماد ابن البالسي، وآخرون<sup>(٥)</sup>.

وسوف أترجم لأشهر تلاميذه منهم:

#### ١- أبوشامة:

عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الإمام العلامة ذو الفنون شهاب الدين المقدسي الأصل الدمشقي الشافعي الفقيه المقرئ النحوي يكنى بأبي شامة. ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة بدمشق.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) أورده المؤلف في كتابه ص ٤٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٢٩٧، وتاريخ علماء بغداد المسمى المنتخب المختار ص ٢٣٩، ٢٤٠، وفهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات للكناني ج ٢ ص ١١٣٩.

قرأ القرآن وله دون العشر، وجمع القراءات كلها سنة ثني عشرة على الشيخ علم الدين السخاوي، وسمع بالإسكندرية من الشيخ أبي القاسم عيسى بن عبدالعزيز وغيره. أخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسين الكفري، والشهاب أحمد اللبان. وزين الدين أبوبكر ابن يوسف المزي وجماعة وقرأ عليه "شرح الشاطبية" الشيخ شرف الدين الفزاري الخطيب. وكتب الكثير من العلوم، وأتقن الفقه ودرّس وأفتى وبرع في العربية وصنف كتباً منها: كتاب شرح الشاطبية، كتاب شرح الحديث المقتضى في مبعث المصطفى، وكتاب ضوء القمر الساري إلى معرفة الباري وكتاب المحقق في علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول، وكتاب البسملة، وكتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث، وكتاب السواك وكتاب الأصول في الأصول، وكتاب مفردات القراءات وكتاب شيوخ البيهقي، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين، والذيل عليها وغيرها. وكانت وفاته سنة خمس وستين وستمائة ودفن بمقابر باب كيسان<sup>(١)</sup>.

## ٢- الدِّمِياطِيُّ:

عبدالمؤمن بن خلف الدِّمِياطِيُّ شرف الدين حافظ للحديث من أكابر الشافعية يكنى بأبي محمد. ولد بدمياط، وتنقل في البلاد. سمع من ابن المقيز ويوسف بن عبدالمعطي المخيلى، والعم ابن

---

(١) بتصرف فوات الوفيات ج ٢ ص ٢٦٩، ٢٧٠ وبغية الوعاة ج ٢ ص ٧٧، ٧٨، والبداية والنهاية ج ١٣ ص ٢٥٠، وطبقات الشافعية لابن القاضي شهبة الدمشقي ج ٢ ص ١٦٩. والدارس في تاريخ المدارس ج ١ ص ٢٣، ومعجم المؤلفين في تراجم مصنفى الكتب العربية لعمر رضا كحالة ج ٥ ص ١٢٥.

الصابوني وغيرهم كثير. وكتب عن طائفة منهم الصاحب كمال الدين ابن العديم وأبو الحسن اليونيني وفتح الدين ابن سيد الناس أو المزي، وقاضي القضاة تقي الدين السبكي، وخلق كثير.

قال الذهبي: كان مليح الهيئة، حسن الخلق، بساماً، فصيحاً لغوياً مقرأً، جيد العبارة كبير النفس، صحيح الكتب مفيداً جداً في المذاكرة، وقال المزي: ما رأيت أحفظ منه، وله تصانيف كثيرة منها: "كتاب الصلاة الوسطى مجلد، وكتاب قبائل الخزرج مجلد، وكتاب العقد الثمن فيمن اسمه عبدالمؤمن مجلد، والأربعين المتباينة بالإسناد في حديث أهل بغداد، ومختصر السيرة النبوية، وغيرها".

ووفاته في خامس عشر ذي القعدة، سنة خمس وسبعمائة ودفن بمقبرة باب النصر خارج القاهرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) بتصرف فوات الوفيات ج ٢ ص ٤١٠، ٤١١، والدرر الكامنة ج ٢ ص ٤٧، وطبقات السبكي ج ٦ ص ١٣٢، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٧. والشذرات ج ٦ ص ١٢، والدارس في تاريخ المدارس ج ١ ص ٢٢.



## اتهام المؤلف بالرفض

هل المؤلف يترفض؟ وياخذ بمعتقد الروافض؟

هذا ما يراه الذهبي، والسلامي.

يقول الذهبي في سير أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٢٩٧، "ورأيت له مصنفاً يدل على تشيعه".

ويقول أيضاً في ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤٧١ "... وألف كتاب مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل بجنف ويجازف، ثم أنه ترفض وله مؤلف في ذلك نسأل الله العافية".

ويقول: السلامي في تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار ص ٢٣٨ (... ورأيت له كتاباً في فضائل أهل البيت يعرف برياض الأفهام وفيه تشيع ظاهر...).

ويلاحظ أن الذهبي والسلامي برهنا على ما قالوا، بينما برّاه البعض من وصمة الرفض.

هذان رأيان متقابلان ويلاحظ أن الرأي الأول أثبت قوله من كتب المؤلف مما كتبه المؤلف ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولعله اطلع على ما لم يطلع عليه الفريق الآخر.

وقد رجعت إلى بعض ما كتبه سبط ابن الجوزي لاستجلاء الحقيقة والوقوف على جليلة الأمر والتحقيق مما يقال ويشاع وهو كتاب "تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة" وتصفحت الكتاب كله، وقرأت مظان هذا الاتهام بدقة وتبين لي ما يلي:

أن في الكتاب "تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة" مسائل

منسوبة إلى المؤلف تدل على اتجاه المؤلف إلى معتقد الروافض لو صحت نسبتها إليه.

ولعل من أبرزها ثلاث مسائل:

### المسألة الأولى :

إقراره بعصمة الإمام وذلك حينما قال: "قلت ومن شروط الإمام أن يكون معصوماً..."<sup>(١)</sup>.

والقول بعصمة الأئمة هو من عقائد الروافض<sup>(٢)</sup>، ومما شذوا به عن سائر المسلمين.

### المسألة الثانية:

إقراره بمنظر الروافض والذي لم يوجد أصلاً كما قال المحققون<sup>(٣)</sup>، فقد عقد له فصلاً بعنوان "فصل في ذكر الحجة المهدي"، ثم قال هو محمد ابن الحسن بن علي... إلخ"<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو ما تقوله الشيعة الإمامية لإثنا عشرية. ولقبه بنفس الألقاب التي تطلقها عليه الرافضة فيقول: "الخلف، الحجة، صاحب الزمان".

### المسألة الثالث:

استدل بحديث "من كنت مولاه فعلى مولاه". وذكر عدة أوجه في

---

(١) تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة ص ٣٦٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٢٥ ص ٢١١، والمفيد، أوائل المقالات ص ٢٧٦.

(٣) المتقى ص ٣١.

(٤) تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة ص ٣٦٣.

بيان معناه ورجح ما يؤيد مذهب الروافض ثم قال: "وهذا نص صريح في إثبات إمامته"<sup>(١)</sup>.

ودعوى النص على علي بالإمامة هو من أسس عقيدة الروافض. هذه أبرز المسائل كما قلت وهناك أشياء في كتابه هي من إفرازات الاتجاه الرافضي، ولا أتوقف عندها لأنه ليس من غرضي هنا دراسة هذا الكتاب.

وحسي أن أشرت إلى أهم وأبرز ما يكشف اتجاه المؤلف ولكن وربما رجع المؤلف عن هذه الآراء، وربما نسبتها إليه تحتاج إلى دراسة وتمحيص وهذه أمور تحتاج إلى أبحاث خاصة ليست من طبيعة بحثي. وكل ما أريد قوله هنا أن الكتاب الفقهي الذي بين أيدينا لم يتأثر بهذه الآراء مطلقاً ولم نلمس منه شيئاً من ذلك الاتجاه الرافض أبداً. فالمؤلف رجع إلى مصادر أهل السنة وعلماء أهل السنة وأقوال أهل السنة، ولم يشب ذلك بشيء من أقوال الروافض ولا رواياتهم ولا مذاهبهم فلم أراه رجع إلى كتب الفقه عندهم مثل كتب الطوسي، والمفيد وغيرهما ولا أشار إلى مذاهبهم مطلقاً. بل أعرض عن ذلك إعراضاً تاماً.

فهل يلتمس من ذلك عزوفه عن مذهب الرافضة وزهده بما عندهم؟ ولكن كما قلت لم أقف على أمر يقيني ثابت فيه. والله أعلم.

---

(١) تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة ص ٣٢.

## الحالة السياسية في عصره

تمتد حياة الشيخ "السبط" -رحمه الله- من الدولة الأيوبية إلى أوائل دولة المماليك. لذا فلا بد من التكلم عن الأوضاع السياسية للدولتين.

### أولاً: الدولة الأيوبية:

مؤسس الدولة الأيوبية هو القائد الإسلامي الكبير صلاح الدين يوسف بن نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان الكردي.

استقل صلاح الدين بحكم مصر نيابة عن نور الدين فأخذ في إصلاح البلاد ورفع الظلم عن العباد، فأبطل المكوس وأظهر العدل فأحبه الناس وضجوا له بالدعاء<sup>(١)</sup>.

ولما توفي نور الدين انفرد صلاح الدين بحكم مصر والشام وكان خاضعاً إسمياً للخلافة العباسية ببغداد.

وواصل صلاح الدين الفتوحات التي بدأها نور الدين زنكي، فانتصر على الصليبيين انتصاراً عظيماً في معركة حطين في ربيع الآخر سنة "٥٨٣هـ" كما انتصر عليهم في معارك كثيرة واسترد منهم بيت المقدس في هذه السنة.

فخلد اسمه في التاريخ وبعد أن أدى رسالته توفي سنة "٥٨٩هـ". وتولى حكم البلاد التي كان والياً عليها أولاده وإخوانه.

حيث تولى ابنه الأفضل دمشق وابنه عبدالعزيز مصر وابنه الظاهر غازي على حلب وأخوه العادل بالكرك والشويك والبلاد الشرقية.

---

(١) المحاضرة للسيوطي ج ٢ ص ٤، والنجوم الزاهرة ج ٦ ص ٧.

وبذلك نجد أن دولة صلاح الدين قسمت إلى دويلات مما أضعف قوتها وأخذ كل حاكم يتربص للآخر فنشبت الفتن والحروب حتى استقر الأمر لأخيه الملك العادل واستطاع بقوته بسط نفوذه على مصر والشام، فلما استقر الأمر قسم البلاد بين أولاده فأعطى دمشق للمعظم عيسى والشرق للأشرف ومصر للكامل محمد.

وصار هو ينتقل بين ملك أولاده حتى توفي. وكما حل النزاع بين أولاد صلاح الدين حدث النزاع بين أولاد الملك العادل وطمع فيهم عدوهم من الصليبيين والتتار، حتى بلغ من نزاع بني أيوب أن حاول بعضهم قتل بعض حيث حاول العادل بعد أن استقل بحكم مصر قتل أخيه نجم الدين أيوب حتى لا ينازعه على الحكم. فلم يتمكن من ذلك فلما ساء تصرفه وقسى على مماليكه قبضوا عليه وخلعوه سنة "٦٣٧هـ" وبايعوا أخاه نجم الدين الذي اعتقل أخاه في القلعة ثم قتله سنة "٦٤٥هـ" هكذا كان الخلاف والنزاع بين ملوك بني أيوب هو السبب في ضعفهم وذهاب دولتهم حيث اتفق عليهم مماليكهم وانترعوا الملك منهم وكان سقوط الدولة الأيوبية على يد المعظم توران شاه بعد قتله في سنة "٦٤٨هـ" وبذلك انتهت دولة بني أيوب<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: دولة المماليك:

بعد مقتل توران شاه وسقوط دولة بني أيوب. اتفق المماليك على تولية شجرة الدر الحكم وأن يشاركها في الإدارة والحكم الأمير أيك

---

(١) بتصرف المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ج ٣ ص ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢،

وبدائع الزهور ج ١ ص ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤.

التركمانى وأنكر الخليفة العباسى المعتصم تولي امرأة للحكم<sup>(١)</sup> فلما بلغ ذلك شجرة الدر خلعت نفسها وتولى عنها الأمير أيبك التركمانى، وتزوج بها. ثم دبرت مؤامرة لقتله لأنه خطب بنت بدر الدين لأولئ حاكم الموصل فقتل سنة "٦٥٥هـ" وتولى بعده ابنه الملك على وتلقب بالملك منصور<sup>(٢)</sup>.

لقد كانت الحياة والأحداث السياسية في البلاد لها أكبر الأثر في حياة شيخنا فلم يكن سلبياً في اتجاهها بل كان إيجابياً فعالاً متفاعلاً معها ومتأثراً بها ومؤثراً فيها.

حيث عاش شيخنا تلك الأوضاع السياسية المضطربة والحروب والفتن الداخلية التي كانت تثور بين حكام المسلمين. حيث كان الشيخ - رحمه الله - يوقظ الهمم للجهاد ضد الصليبيين<sup>(٣)</sup>.

### **الحالة العلمية والاجتماعية في عصره:**

لم يؤثر الوضع السياسي المضطرب على الحالة العلمية في هذا العصر فقد كانت نشطة وذلك أن الحكام أنفسهم شجعوا العلم وأهله وبذلوا

---

(١) كما عارض هذا الأمر كل من الأيوبيون في بلاد الشام بزعماء الملك الناصر وكذلك العز بن عبدالسلام شيخ الإسلام في مصر حيث أصدر رسالة بين وجهة نظر الإسلام في تولي المرأة مثل هذا المنصب وبهذا رأيت لكي تخرج من هذا المأزق بأن تتزوج أيبك التركمانى.

(٢) بتصرف بدائع الزهور لابن إياس ج ١ ص ٢٨٧ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١٣ ص ١٨٦.

(٣) المراجع السابقة.

لهم المكافآت وبنوا المدارس ووقفوا عليهم الأوقاف الكثيرة، لذلك ترعرع العلم في هذا العصر ووجد طبقة من جهابذة العلماء في تلك الفترة فكان تأثيرهم على الحياة كبيراً جداً.

فكان الناس تنقاد لهذه الطبقة وتستجيب لما تقوله وتعمل بما توجه إليه. والحاكم يختار منهم القضاة ورجال الحسبة والخطباء وأحياناً الوزراء وكما هو معلوم فإن العلماء يختلفون من حيث درجة العلم والتقوى والورع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

---

(١) بتصرف الروضتين لأبي شامة ج ٢ ص ٣٢٩، وحسن المحاضرة ج ٢ ص ٢٦٢، ٢٦٣.

# نفق يق اسم الجتاب



## تحقيق اسم الكتاب

ورد اسم الكتاب في مواطن متعددة وليس بينها خلاف ولا تباین.  
ففي نسخة "أ" بخط علي بن عبد الله الحسيني الموجود بجامعة الإمام  
محمد بن سعود الإسلامية بقسم المخطوطات تحت رقم ٩٥٨ ف.

كتاب "إيثار الإنصاف في آثار الخلاف" تأليف الإمام العالم العامل  
الأوحد الصدر الكامل شمس الدين أبوالمظفر، يوسف سبط الإمام العلامة  
شيخ الإسلام عماد الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي تغمده  
الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جناته.

وجاء في نسخة "ب" بخط الفقير إبراهيم بن أبي محمود الموجودة  
بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة "أصل".

عنوانه كما يلي: كتاب "إيثار الإنصاف في آثار الخلاف" تأليف  
الشيخ الإمام العلامة شمس الدين يوسف سبط ابن الجوزي جمال الدين  
أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي تغمده الله برحمته.

وجاء في نسخة "ج" بخط العبد الفقير محمد بن يوسف ابن  
عبدالوهاب الشافعي. وهذه موجود منها أصل في مكتبة كاتھية بتركيا  
برقم ١٠٩١.

عنوانه كما يلي:

كتاب: "إيثار الإنصاف على مسائل الخلاف" تأليف: الشيخ الإمام  
العلامة شمس الدين أبوالمظفر يوسف "سبط" الإمام العلامة شيخ الإسلام  
عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي -رحمه- وأرضاه بمنه وكرمه.  
وجاء في كتاب "تاج التراجم في طبقات الحنفية" للشيخ أبي العدل

زين الدين قاسم بن قطلوبغا ص ٢٥٦ قال: "وصنف الكتب المفيدة فمنها... كتاب إيثار الإنصاف...".

وفيه كتاب الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لمؤلفه القرشي ج ٢ ص ٢٣١ قال "وله تصانيف... وله إيثار الإنصاف...".

وفي كتاب "تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار" تأليف أبي المعالي محمد بن رافع السلامي ص ٢٣٧، ٢٣٨ قال فيه: "ومن مصنفاته... وكتاب إيثار الإنصاف...".

وفي كتاب "الفوائد البهية في تراجم الحنفية" تأليف العلامة أبي الحسنات محمد عبدالحلي اللكنوي الهندي ص ٢٣٠ قال فيه: "وله تصانيف منها... وكتاب إيثار الإنصاف...".

وفي كتاب "مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ج ١ ص ٢٥٦ وله: كتاب إيثار الإنصاف...".

وفي كتاب هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي ج ٦ ص ٥٥٤ قال فيه "من تصانيفه... وإيثار الإنصاف".

وفي كتاب "الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين" تأليف خير الدين الزركلي ج ٨ ص ٢٤٦. قال فيه "من كتبه مرآة الزمان في تاريخ الأعيان:... وإيثار الإنصاف في آثار الخلاف" خ في خزانة عابدين بدمشق...".  
وبالنظر إلى هذه العناوين:

أجد أن هذه الكتب السابقة وفي نسخ المؤلف بهذا الكتاب أيضاً أجد أنها متفقة على تسمية كتاب "إيثار الإنصاف... إلخ".

## صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لا يساور القارئ أدنى شك بأن هذا الكتاب للشيخ الإمام العالم شمس الدين أبي المظفر يوسف سبط الإمام العلامة شيخ الإسلام عماد الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي تغمده الله برحمته.

ومما يثبت ذلك ويدل عليه ما جاء في مقدمة الكتاب قوله "بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله الحمد لله الذي أنعم على العلماء بالإسعاد والإسعاف ومن عليهم بالإتحاف والإلطف، وشرفهم بالفضائل ومنها يحصل الشرف والإشراف ذلت الموجودات لهيبته. وأقرت عن اعتراف وانقادات الأفئدة خاضعة لعظمته وهي في انقيادها تخاف، أحمدته على ستر الخطايا والاعتزاف وأصلي على رسوله محمد ما لبي محرم وسعى ساع وطاف وعلى آله وصحبه النبلاء الأشراف. وبعد.

فإن جماعة من إخواني الفقهاء كثر الله عددهم ووفر مددهم كانوا يسألونني جمع أحاديث التعليق وما صح منها وما لم يصح لكل فريق... فاستخرت الله في إجابة سؤلهم بتقرير مذهبنا ومذهب المخالف وكشف الغوامض من دقائق الأحاديث التي تهتدي بصحتها إلى المعارف... وسميته "إيثار الإنصاف في آثار الخلاف".

وإنه منسوب إليه في نفس المخطوطة ولم أجد أحداً نسبه إلى غيره أو ذكر خلافاً في نسبته إليه.

ومما يثبت ذلك أيضاً ما كتبه النساخ الثلاثة على آخر النسخ الثلاث المشار إليها سابقاً.

حيث جاء في نسخة "أ" ما نصه (هذا آخر الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه والصلاة والسلام على محمد الأمين وعلى آله وصحبه وعترته الطاهرين والحمد لله رب العالمين).

وافق الفراغ من كتابته في الثامن والعشرين من شهر رجب المبارك شهر الله من سنة سبعة عشر وسبعمائة من الهجرة النبوية ملا لنفسه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى علي بن عبد الله الحسيني - رحمه الله -).

وجاء في نسخة "ب" ما نصه "تم الكتاب بحمد الله وعونه وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه بالمسجد الأقصى زاده الله شرفاً في خامس عشر من رجب الفرد من سنة أربع وثمانين وسبعمائة، على يد الفقير إبراهيم بن أبي محمود غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل".

وجاء في نسخة "ج" ما نصه (تم الكتاب على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف بن عبد الوهاب الشافعي عفا الله عنه وعن جميع المسلمين أجمعين وذلك يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة سبع وأربعين وسبعمائة).

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وحسبنا الله ونعم الوكيل).

وهذا كاف في توثيق الكتاب لمؤلفه - رحمه الله تعالى -.

وقد عزاه كل من العلامة أبي الحسنات محمد عبدالحق اللكنوي الهندي في الفوائد البهية في تراجم الحنفية، وكذا عزاه أيضاً الشيخ قاسم ابن قطلوبغا في تاج التراجم في طبقات الحنفية وكذا عزاه صاحب الجواهر المضئية. وكذا عزاه الزركلي في كتاب الأعلام. وسبق بيان ذلك.

## سبب تأليفه لهذا الكتاب :

أما السبب والباعث للشيخ الإمام العلامة سبط ابن الجوزي لتأليفه هذا الكتاب فقد أوضحه بنفسه في مقدمة كتاب "إثارة الإنصاف في آثار الخلاف" فجاء ما نصه (فإن جماعة من إخواني الفقهاء كثر الله عددهم ووفر مددهم كانوا يسألوني جمع أحاديث التعليق وما صح منها وما لم يصح لكل فريق وكنت أمتنع عن ذلك لشيئين.

أحدهما: لأنني ذكرت جميع الأحاديث المختصة بالأحكام في كتابي المسمى بالمقتصر اللامع على شرح المختصر الجامع والثاني ظني أن ما في الطرق من ذلك يكفي ويحصل المراد ويشفي لما نظرت في عامة التعليقات رأيت بضاعة أكثرهم في هذا الفن مزجاة. وربما اعتمد المستدل على حديث ولا يدري من رواه وكيف يحسن بفقيه لا يعرف صحيح حديث الرسول عليه الصلاة والسلام من سقيمه ولا سالمه من سليمه وكثيراً ما أسمع العجائب في المناظرات فمن قائل عن الحديث الصحيح هذا لا يعرف وإنما هو لا يعرفه ومحتج بالواهي ويظنه ثابتاً وربما جاء حديث ضعيف يخالف مذهبهم فبين وجه الطعن فيه وإن كان موافقاً سكنت عن ذلك سكوت غير فقيه فاستخرت الله تعالى في إجابة سؤالهم....".

## وصف النسخ التي جرى عليها التحقيق:

يوجد لكتاب إثارة الإنصاف في آثار الخلاف ثلاث نسخ وإليك أيها القارئ وصفاً تفصيلياً لكل نسخة.

النسخة الأولى:

١ - نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم

٩٥٨ ف عدد صفحاتها ١٥٢، وتتراوح صفحاتها بين ٢٥، ٢٦ سطراً  
في كل سطر حوالي ١٢، ١١، كلمة، تم نسخها في ٢٨ شهر رجب سنة  
(٧١٧هـ).

على صفحة العنوان مطالعة نصها: "ذكر في الشفاء القرآن ما جاء  
في اختلاف القراء - محمد بن وضاح قال حدثنا موسى عن ابن مهدي عن  
مالك بن أنس عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبدالرحمن ابن  
عبدالقاري عن عمر بن الخطاب.

قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في الصلاة على غير  
ما أقرأها وكان النبي ﷺ أقرأنيها فأخذت بثوبه فذهبت به إلى النبي ﷺ  
فقرأ القراءة التي سمعت منه فقال: كذا أنزلت ثم قال لي: اقرأ فقرأت،  
فقال لي: "هكذا أنزل إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما  
تيسر منه" ابن مهدي عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن يزيد عن أبيه  
عن أم أيوب أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف  
فأياها قرأت أصبت».

ابن مهدي عن سعيد بن عبدالرحمن عن ابن سيرين أن ابن مسعود  
وقال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف كقوله هلم  
أقبل...".

وميزة هذه النسخة أنها أقدم النسخ الموجودة لدي وأنها مقابلة على  
نسخة أخرى إلا أن فيها من العقبات والصعوبات ما الله به عليم.  
أولاً: صعوبة قراءة خطها.

ثانياً: يوجد بها ظل لأن الظاهر أن فيها بلل ماء.  
ونرمز لهذه النسخة برمز "أ".

## النسخة الثانية:

توجد هذه النسخة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، عدد صفحاتها (٣١٢) ويتراوح عدد الأسطر في صفحاتها ما بين ١٥، ١٦ سطراً.  
تم نسخها في ١٥ من شهر رجب سنة (٧٨٤هـ).

على صفحة العنوان أبيات شعر هذا نصها:

رأيتك براقاً حسبتك درهماً .: ولم أعلم بأنك غيره  
غيره:

إذا بخل الصديق عليك الدهر .: وأنت محتاج إليه  
فصعق قلبه في الأرض زروا وقل .: مات فلا أسف عليه  
غيره:

يا من حكى ورد الرياض نجد .: فما قضيب الخيزران بقدر  
دع عنك السيف الذي قلدت به .: عينك أمضى من مضارب حد  
وموكل الشوق الذي شهدت به يوم اللقاء .: بل سبقك قاطع في عبد  
خلت كي تعذب عاشق يا سيدي .: عار على المولى يعذب عبد  
غيره:

قنعنا بنا عن كل من لا يريدنا .: وإن عادت أوصافه ونعوته  
ومن صدعنا حسن الصدور والقللا .: ومن فائنا يكفين أناس...

وعليها ختم تملك وجاء فيه "وقف أحمد أمين أفندي ابن شيخ  
الإسلام ولي الدين أفندي ابن حاج مصطفى ابن حاج حسين أغا".  
وميزة هذه النسخة أنها أوضح من الأولى نسبياً، وقد تصرف فيها  
الناسخ وأخل بها إخلالاً يعيبها. وذلك أنه إذا صعب عليه قراءة شيء  
شطب عليه وقد يكتب الاسم في الهامش أحياناً محرفاً، ولهذا التصرف

وَكُونُ الأولى أصح منها وأقدم تاريخ ونسخ أعرضت عنها ورمزت لها  
برمز "ب".

### النسخة الثالثة:

توجد في مكتبة كتاهية. وحيدر باشا في تركيا برقم ١٠٩١، عدد  
صفحاتها -١٩٦- ويتراوح عدد الأسطر في صفحاتها ما بين ١٩-٢٠،  
وتم نسخها في ٢٢ من شهر المحرم سنة "٧٤٧هـ".

وعلى صفحة العنوان مطالعة نصها: "دعا تبارك الذي كان مكتوباً  
في قلنسوة النجاشي - ﷺ - وهو هذا:

بسم الله الرحمن الرحيم شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو  
العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم لا إله إلا هو الملك الحق  
المبين لا إله إلا هو الحكيم العليم لا إله إلا الله رب السموات السبع  
 ورب العرش العظيم لا إله إلا الله إبراهيم خليل الله لا إله إلا الله  
موسى كليم الله لا إله إلا الله عيسى روح الله لا إله إلا الله محمد  
العربي الهاشمي المكي المدني الأبطحي التهامي أسكن يا وجع وأسكنك  
الله كما سكن بالله الذي سكن له ما في السموات والأرض وهو  
السميع العليم، أضف إليه سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش  
العظيم أن يعافيه ويشفيه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
العظيم، غفر الله تعالى لكتابها ولقارئها ولمستمعها ولكل المسلمين  
الأحياء منهم والأموات".

وعليها ختم تملك هذا نصه: "وقف هذا الكتاب على الطلاب  
بمدينة كتاهية بشرط أن لا يخرج من حريم خزانها وأنا الفقير السيد محمد



أمين وحيد رئيس الكتاب أولاً غفر الله له ولوالديه سابقاً ولاحقاً سنة ١٢٣٦هـ".

وتمتاز هذه النسخة بوضوح خطها ومقابلة على نسخة أخرى، إلا أن فيها نقصاً حوالي ست صفحات من آخر كتاب الحجر من قوله "وحلفت لا تكلمه أبداً" حتى دليل الشافعي الثاني في شهود القصاص إذا رجعوا بعد استيفاء الولي القصاص إلخ، وهو قوله "وأغرماً دية يد الأول ولو علمت أنكما تعمدتما..."، ورمزت لها (ج).

لهذا كله اعتمدت على النسخة الأولى، لصحتها، ولكمالها وقدم نسخها. وليس هناك ثمة فروق بين النسخ اللهم إلا النزر القليل نبهت إليها في الحاشية فمثلاً النسخة الأولى تلتزم عليه السلام غالباً بينما النسخة الثانية تلتزم عليه الصلاة والسلام غالباً وكذا النسخة الثانية تلتزم غالباً الترضي عن الإمام الشافعي بخلاف النسختين الأولى والثالثة.

## نهج المؤلف في كتابه:

تنوعت أساليب الفقهاء في عرض الفقه منذ بدأوا التدوين: فبعضهم يذكر الأثر أو الدليل من الكتاب والسنة ثم يعقب عليه بما يفيد من فقه كما هو دأب أهل الحديث، وبعضهم يعرض الفقه ولكن مصحوباً بالأدلة من الكتاب والسنة. وآخرون اكتفوا بعرض الفقه مجرداً عن الدليل إذ الهدف هو بيان الحكم الشرعي. وهذا هو منهج معظم فقهاء الحنفية. لكنني وجدتُ كتباً في المذهب سلكت أسلوباً آخر أعجب وأعظم إثراء للفقه حيث جمعت بين منهج ممن عرضوا الفقه مع الأدلة وهذا المنهج. ومن بين هؤلاء الإمام الشيخ سبط ابن الجوزي -رحمه الله-، حيث

تكلم المؤلف - رحمه الله - عن منهجه في كتابه إشار الإنصاف في آثار الخلاف، فقال ما نصه: "... فاستخرت الله تعالى في إجابة سؤالهم بتقرير مذهبنا ومذهب المخالف وكشف الغوامض من دقائق الأحاديث التي نهتدي بصحتها إلى المعارف، وحتى ورد الحديث فيه نظر بينت ما جاء في علته، وأظهرت فسادَه من صحته ولا فرق بين أن يكون حجة لنا أو يلزمنا الخصم به إلزاماً لأنني أعتقد العصية في مثل هذا حراماً ونادر مصنف منصف.

وعزبت أحاديث الأحكام إلى أئمة النقل الأعلام فلاحمد "حد" والبخاري "خ" ولمسلم "م" ولأبي داود "د" وللترمذي "ت" ولابن ماجه "ج" والنسائي "نس" وللدارقطني "ق".

قلت رغم أن المؤلف - رحمه الله تعالى - لم يتطرق في كل المسائل على هذا الشكل بل بعضها، وربما يخطئ بعض الأحيان في العزو.

وقال المؤلف أيضاً "... واقتصرت على أحاديث المسائل المشهورة إجابة لسؤالهم، وتبليغاً لآمالهم. فمن رام الوقوف على باقي المسائل وإدراك بسط الأدلة فعليه بطريقتنا الخلافية ففيها مقنع ومتى طلبنا الترجيح اقتبسناه من إجماع الصحابة وإلى الله سبحانه الإنابة، وربما استدللنا في بعض المسائل بعموم الكتاب لعدم المنقولات في الباب، والله الموفق للصواب".

### من أهم مزايا الكتاب والمؤلف:

يُكثر المؤلف من ذكر الأدلة الحديثية برواياتها المتعددة له ولمخالفيه، كما يورد المناقشات التي تدور على أدلة الطرفين سواء أكانت هذه المناقشات في السند أو المتن. ومن مزايا المؤلف، أنه يناقش الأدلة التي

استدل بها فقهاء مذهبه مناقشة موضوعية، وقد يعدل بعد ذلك عن الاستدلال بها إلى دليل آخر. وذلك بارز بشكل واضح حيث في صفحة ٨٠٤ وبعد أن ناقش أدلة الخصوم عدل إلى مناقشة أدلة فقهاء المذهب الحنفي ثم لم يرتضيها وقال: "الأجود أن نحتج في المسألة بإجماع الصحابة". ومن خصوصيات المؤلف: أسلوبه في التوقف عن الترجيح، عندما يعد قوله: في نهاية مسألة تقسيم الغنائم في دار الحرب على أن النصوص من الجانبين غريبة فيطلب الترجيح من مكان آخر ص ٥٤٧ س ١.

### أهم مصادر الكتاب:

اعتمد الشيخ شمس الدين يوسف سبط الإمام أبي الفرج بن الجوزي الواعظ -رحمه الله- في تصنيف هذا الكتاب على عدة كتب مهمة، منها ما هو مفقود، والنصوص التي حفظها لي الشيخ "السبط" في هذا الكتاب منها تعتبر من أهم النصوص في هذا الكتاب، لأنها تعطينا صورة عن ذلك الكتاب وعن منهج المؤلف فيه.

والمصادر التي اعتمد عليها المؤلف، منها ما يتعلق بالحديث ومنها ما يتعلق بالرجال ومنها ما يتعلق بالفقه ومنها ما يتعلق باللغة.

أما ما يتعلق بالحديث:

- ١- صحيح البخاري "ت ٢٥٦".
- ٢- صحيح مسلم "ت ٢٦١هـ".
- ٣- سنن الترمذي "ت ٢٧٩هـ".
- ٤- سنن أبي داود "ت ٢٧٥".
- ٥- سنن النسائي "ت ٣٠٣هـ".

- ٦- موطأ مالك "ت ١٧٩هـ".
- ٧- مسند أحمد بن حنبل "ت ٢٤١هـ".
- ٨- سنن الدارقطني "ت ٣٨٥هـ".
- ٩- المستدرک علی الصحیحین للحاکم "ت ٤٠٥هـ".
- ١٠- التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي "ت ٥٩٥هـ".

#### وأما ما يتعلق بالرجال:

- ١- الطبقات الكبرى لابن سعد "ت ٢٣٠هـ".
- ٢- تاريخ يحيى بن معين "ت ٢٣٣هـ".
- ٣- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل.
- ٤- التاريخ الكبير، والصغير للبخاري "ت ٢٥٦هـ".
- ٥- الضعفاء والمتروكين للنسائي "ت ٣٠٣هـ".
- ٦- الضعفاء والمتروكين للدارقطني "ت ٣٨٥هـ".
- ٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم "ت ٣٢٧هـ".
- ٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ ابن حبان البستي "ت ٣٥٤هـ".
- ٩- الضعفاء الكبير للحافظ العقيلي "ت ٣٢٢هـ".
- ١٠- تاريخ بغداد للخطيب "ت ٤٦٣هـ".

#### وأما ما يتعلق بالفقه:

- ١- الأمالي لأبي يوسف "ت ١٨٢هـ".
- ٢- الكيسانيات لمحمد بن الحسن الشيباني "ت ١٨٩هـ".
- ٣- الأصل لمحمد بن حسن الشيباني "ت ١٨٩هـ".
- ٤- شرح أدب القاضي للخصاف تأليف الصدر الشهيد حسام الدين عمر

- ابن عبدالعزيز بن مازة البخاري الحنفي "ت ٥٣٦هـ".  
٥- شرح المبسوط للسرخسي "ت ٤٩٠هـ".

### وأما ما يتعلق باللغة العربية:

- ١- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي "ت ٢٢٤هـ".
- ٢- غريب الحديث والقرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي.
- ٣- غريب الحديث لابن قتيبة عبد الله بن مسلم "ت ٢٧٦هـ".
- ٤- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي "ت ١٧٠هـ".

### عملي في تحقيق ودراسة هذا الكتاب:

إن هذا الكتاب القيم يزخر بالأحاديث والآثار عن الصحابة وغيرهم من السلف الصالح والمسائل الفقهية المتنوعة وغير ذلك مما ورد في الكتاب لذا يتبين من هذا أن الكتاب يحتاج إلى جهد كبير فوق المعتاد في تحقيق المخطوطات الأخرى فسلكت ما يلي:

أولاً: حاولت قدر المستطاع أن أثبت النص على الصورة التي أرادها بها المؤلف - رحمه الله - أو الأشبه لتلك الصورة.

ثانياً: جعلت نسخة "أ" هي الأصل، لأنها أقرب النسخ إلى حياة المؤلف، والتزمت عبارتها دون بقية النسخ ما لم يظهر أن العبارة فيها خطأ ظاهر قد يكون من الناسخ وأثبت الصواب وأنبه إلى الخطأ في الهامش.

ثالثاً: بالنسبة للزيادات بين النسخ إن كانت في نسخة الأصل فأثبتها أو أرى أنه لا بد منها في إثباتها في الأصل لتمام المعنى فأجعلها بين قوسين في نفس الصلب وأشير إلى محلها في النسخ في الهامش.

أما الزيادات في نسختي "ب" و "ج" التي لا تؤثر على تمام المعنى فأجعلها في الهامش.

رابعاً: إذا كان الاختلاف بين النسخ سببه الرسم الإملائي فأكثر الأحيان لا أذكره وأثبت رسم الكلمة على ما هو مألوف عليه الآن.

خامساً: إذا كان النقل عن أحد الأئمة الأربعة فإني أرجع إلى أحد الكتب المشهورة في مذهبه والتي لها عناية بنقل الأقوال والروايات في مذهبه فأذكر مرجعين أو ثلاثة كتب من كل مذهب، وأحياناً إذا كان هذا النقل عن أحد الأئمة غير واضح فإني أوضحه، وذلك بالنقل أيضاً من كتب مذهبه، وقد تكون الرواية التي نقلها المؤلف غير المشهورة فإني أضطر إلى بيان الرواية المشهورة.

سادساً: إذا كان النقل من أحد كتب العلماء وكان ذلك الكتاب مطبوعاً فإني أبين رقم الصفحة والجزء، وإن كان الذي فيه العبارة التي ذكرها المؤلف - رحمه الله - وإن لم يكن مطبوعاً وكان مخطوطاً حاولت العثور عليه فإن وجدته بينت اللوحة المذكورة فيها عبارة المؤلف.

سابعاً: فيما يتعلق بالآيات القرآنية، قمت بتصحيح ما وقع في النسخ المخطوطة من أخطاء فكتبت في صلب الكتاب الآية صحيحة ثم نبهت في الحاشية إلى الأخطاء التي وقعت فيها وهذا نادراً جداً، وقد ذكرت أيضاً في الحاشية عند كل آية ذكرها المؤلف استدلالاً أو استشهاداً موضع الآية، إلا أن المؤلف كان يقتصر غالباً على ذكر جزء من الآية، فكنت أحياناً أكمل الآية في الحاشية.

ثامناً: ما يتعلق بالأحاديث الشريفة المرفوعة، فقد كنت انظر في الحديث الذي ذكره المؤلف، لكنه يذكر غالباً الحديث بصيغة التمریض

بلفظ "روى" فأضطر إلى ذكر كل من روى الحديث من الصحابة فأذكر رواياتهم، لكن إن كان مطابقاً لما ورد في الصحاح كصحيح البخاري ومسلم اكتفيت بذكر البخاري والجزء والصفحة، وكذا مسلم غالباً، وإن كنت أحياناً أشير إلى من أخرجه معهما وذلك لصحة الحديث ثبوتاً ونحو ذلك.

أما إذا وجدت الحديث في غير الصحاح بحيث يحتمل كونه ضعيفاً فإني أذكر مدى صحة الحديث إن تيسر ذلك، أما إذا كان حديث الكتاب بالمعنى فكنت أحاول أن آتي بالأحاديث التي رويت بمعناه قدر الممكن مقدماً الأحاديث التي هي أقرب لفظاً من حديث الكتاب ومقدماً في ذلك الحديث الصحيح على غيره، إلا أن بعض الأحاديث لم أجد أحداً ذكرها - فيما وصلت إليه يدي من المراجع والمصادر وهي حوالي ستة أحاديث، فأشرت في الحاشية إلى الحديث الذي لم أخرجه بأني بحثت عنه فلم أجده.

تاسعاً: سنن وفتاوى الصحابة وفتاوى التابعين وأئمة العلم والهدى، بحثت عنها في كتب الحديث والآثار والتراجم وفي كتب الفقه المعتمدة، فما لم أجده ذكرت في الحاشية أنني بحثت عنها ولم أجدها، وبلغ مجموع ما لم أجده حوالي ثلاثة آثار.

عاشراً: شرحت الكلمات الغريبة شرحاً موجزاً واضحاً معتمداً في ذلك على كتب اللغة، والمعاجم، وكتب الفقه المختلفة.

إحدى عشر: نسبت الأبيات الشعرية والشواهد في الكتاب إلى أصحابها وإلى موضعها من كتب الشعراء أو اللغة.

ثاني عشر: عرّفت بعض المدن والبلاد التي تحتاج إلى تعريف مما ورد ذكره

في الكتاب، معتمداً في ذلك على المعاجم المتخصصة بتحديد البلدان.  
ثالث عشر: عرّفت أيضاً بالكتب الواردة أسماؤها في الكتاب مع ذكر  
أسماء مؤلفيها.

رابع عشر: ترجمت للأعلام العلماء المذكورين في الكتاب في تراجم  
موجزة أحياناً على حسب الحاجة لتوضيح المترجم له.

ولم أر حاجة لوضع تراجم للمشاهير -رحمهم الله تعالى- لما يلي:  
١- إن المشاهير من الصحابة والتابعين والأئمة معروفون عند كل  
دراسي الفقه الإسلامي.

٢- توافر تراجم المشاهير في المكتبات العامة والخاصة وسهولة  
الرجوع إليها.

خامس عشر: قمت بتشكيل الكلمات الغامضة، وكذا التزمت علامات  
الترقيم المصطلح عليها في الكتابة بحيث تكون ميسورة للقارئ  
الكريم في الوصول إلى المعنى المراد.

سادس عشر: حاولت غالباً أن أعلق في آخر كل مسألة وذلك لبيان  
الرأي الراجح عندي.

السابع عشر: وضعت فهرس لمحتويات هذا الكتاب.



## القسم التحقيقي والدراسي للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة تكرار السورة في عين واحد لا يوجب تكرار القطع  
عند زوال اليباس بل يوجب وجوبه وهو رتبة اذا سر في حيا  
تقطع فيها ثم ردها الى المالك وعاد فسر فيها لا يقطع عند ما  
خلا لا لالتصا من الموجه لدر الحذف وسبب وجوب القطع  
منعك من التمسك بالكتاب لما عرفت اجماعا بالنصوص الموجهة للقطع  
وقد مر وانما اصل كتابنا الشمس  
مسألة لا قسم العايم ما دار الحرب عند ما وهو قول مالك  
وقال الشافعي والحمد لله ومن الى يوسف بن خالد بن جبر وعبد  
ان ان فيها ما دار الاسلام والكلام في المسئلة اجمع الى حذف  
وهو ان اقتلهم ما دار الحرب لا ملك لهم ولا سبيلا ونسحق قبل  
هذا الاصل ما يلزمها هذا والكتاب ان احد العاميين اذ مات  
قبل الاخر اذ لا يورث نصيبه هذا والمانع المدد اذ الحق للغير  
بعد الاستيلاء قبل اقراره بشارتهم ما نصيبه عند الما ماركة  
مكمل الظاهر ان ابي علي لم يمانع من سبي نبط الا في دار الاسلام  
وما رواه انه بعد الفضة للوحات لما اهر لهما فاروق ان الس  
عليه السلام قسم غنائم حبيرو عسايم او طاس من المصطفى يدورهم  
ولا حكمة ان هذا الموضع كانت في دار الحرب وروى في عليه السلام  
ما قسم فيه الا في دار الحرب فلما كان الموضع وان كانت دار  
الحرب به لكنها صارت دار الاسلام وطهرت فيها احكام الاسلام فقتل  
انه عليه السلام قسم قبل ان يغير دار الاسلام وحفظه اسم بعد  
من صارت دار الاسلام وانما يحصل بفتح حقه على ان يصدر من  
لها بين غيره يطلب التجميع من غير ان يجره مسألة  
اذا استول الكفار على اموال المسلمين واخذوها بدمعها  
وهو قول مالك وقال الشافعي واحد لا ملك لها وقره الخلاف فظهر  
انه لم يلفظ بالسلطون ما سخره وها هو بعد دار الاسلام ثم



المعرض لدرجة التقصص، والنسب اعلم رحمه من الطرف في المسألة  
في لندن بلنستط ليعجب التقصص في النسب من الطرف بلنستط  
على اصله كما ذكره في الطرف بالنسب في المدي عام نسبه  
سدا وحيد هذا التقصص عرض في الرجح ولساوت في المراج  
واما الذي فيه في عباله من اعتبار المال وهذا في المراج  
الصف من فيه الرطل بهما المبلغ نصف في المراج وراة من  
وجه عباله المراج، وهذا في النسب في المراج في النسب  
في الطرف والساجم المراج، واليه في النسب في النسب  
في النسب وعنه وهو على النسب في النسب في النسب في النسب  
نارة في النسب في النسب في النسب في النسب في النسب في النسب  
على النسب في النسب في النسب في النسب في النسب في النسب في النسب



بل إن ذلك في تلك المدة فإن مات وأجزأ رقبته وكذا لو قتلته عرفاً  
 أو حبساً لم يضمن بذلك شيئاً وأرونا من قوله عليه الصلاة والسلام  
 أقسموا من الإسلام سيفي وكل الشئ جزأ رقبته والنفل في عزها  
 سلمه والمثل حرام أحسب ما أرونا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه  
 أنه رضى وأبى بعدى من يجترئ لما فعل المراه ذلك وأرونا  
 من قوله عليه الصلاة والسلام من قرق رقبة من عرف  
 عرفناه فذلنا الخبيث الأول يحمل على أنه فعل ذلك سياسياً والى  
 من كلام ابن زياد لو نستم حمل على السياسة والخرق غير مشروع  
 ما عا عليه الصلاة والسلام ما عدونا ما عا الله فانه لم يعبث بالدار  
 إلا الله سبحانه وتعالى مسئلة الساموي في الموت بشرط  
 فلو أن الساموي في الطريق وقال الساموي بني الصفة ليس بشرط

## بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقني إلا بالله<sup>(١)</sup>

الحمد لله الذي أنعم على العلماء بالإسعاد والإسعاف، ومنّ عليهم بالإتحاف والألطاف، وشرفهم بالفضائل وبها تحصل الشرائف والأشراف ذلت الموجودات لهيبته، وأقرت عن اعتراف، وانقادت الأفئدة خاضعة لعظمته وهي في انقيادها تخاف، أحمده على ستر الخطايا والاعتراف، وأصلي على رسوله محمد ما لبى محرم وسعى ساع وطاف وعلى آله وصحبه الفضلاء الأشراف.

وبعد:

فإن جماعة من إخواني الفقهاء كثّر الله عددهم، ووفّر مددهم كانوا يسألونني<sup>(٢)</sup> جمع أحاديث التعليق<sup>(٣)</sup> ما صح منها وما لم يصح لكل فريق وكنت أمتنع عن ذلك لشيئين:

أحدهما: لأنني ذكرت جميع الأحاديث المختصة بالأحكام في كتابي المسمى بالمقتصر اللامع على شرح المختصر الجامع<sup>(٤)</sup>.

والثاني: ظني أن ما في الطرق من ذلك يكفي ويحصل المراد ويشفي.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "وبه نستعين" بدل "وما توفيقني إلا بالله"

(٢) جاء في نسخة (ب) يسألونني.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "بيان".

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة "واو".

فلما نظرت في عامة التعاليق رأيت بضاعة أكثرهم في هذا الفن مزجاة، وربما اعتمد المستدل على حديث ولا يدري<sup>(١)</sup> من رواه وكيف يحسن بفضيه لا يعرف صحيح حديث الرسول عليه الصلاة والسلام من سقيمه ولا سالمه من سليمه<sup>(٢)</sup>. وكثيراً ما أسمع العجائب في المناظرات فمن قائل عن الحديث الصحيح: هذا لا يُعرف وإنما هو لا يعرفه ومحتج بالواهي ويظنه ثابتاً وربما جاء حديث ضعيف يخالف مذهبه فبين وجه الطعن فيه وإن كان موافقاً سكوت عن ذلك سكوت غير فقيه، فاستخرت الله تعالى في إجابة سؤالهم بتقرير مذهبنا ومذهب المخالف وكشف الغوامض من دقائق الأحاديث التي نهتدي بصحتها إلى المعارف، ومتى ورد حديث فيه نظر بينت ما جاء في علته، وأظهرت فساده من صحته، ولا فرق بين أن يكون حجة لنا أو يلزمنا الخصم به إلزاماً، لأنني أعتقد العصبية في مثل هذا حراماً ونادر مصنف منصف وعزيت أحاديث الأحكام إلى أئمة النقل الأعلام فلاحمد "حد" وللبخاري "خ" ولمسلم "م" ولأبي داود "د" وللترمذي "ت" ولابن ماجه "جه" وللنسائي "نس" وللدارقطني "ق" وسميته "إيثار الإنصاف في آثار الخلاف" واقتصرت على أحاديث المسائل المشهورة إجابة لسؤالهم، وتبليغاً لآمالهم فمن رام الوقوف على باقي المسائل وإدراك بسط الأدلة فعليه بطريقتنا الخلافية<sup>(٣)</sup> ففيها مقنع، ومتى طلبنا الترجيح اقتبسناه من إجماع الصحابة وإلى الله سبحانه الإنابة، وربما استدللنا في بعض المسائل بعمومات الكتاب لعدم المنقولات في الباب، والله الموفق للصواب.

(١) جاء في نسخة (ب) ندرى بدل "يدري".

(٢) سألته أي الكاملة، سليمة أي المعينة، معجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ٩٠ والمغرب في ترتيب المغرب ج ١ ص ٢٦٢.

(٣) يشير الشيخ إلى ما كتبه في موضوعات الخلاف بالتوسع مثل كتابه وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف وهو مخطوط، أو إلى كتب الحنفية المعنية ببسط الخلاف.

## كتاب الطهارة

### مسألة

الخارج النجس من غير السبيلين ينقض الوضوء عند علمائنا<sup>(١)</sup>. وهو قول العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عمر وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، وأبي الدرداء، وثوبان وصدور التابعين. وقال مالك والشافعي -رحمهما الله-<sup>(٢)</sup>: لا ينقض<sup>(٣)</sup>. وفرق أحمد بين القليل والكثير<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) تبين الحقائق للزعلي ج ١ ص ٨، بدائع الصنائع للكاساني ج ١، ص ٢٥.
- (٢) في نسخة (ب) بدون (رحمهما الله). هل يجوز الترضي والترحم على الصحابة فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار؟
- ففي هذا خلاف ذكره النووي في المجموع ج ٦/ ١١٥ فقال يستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار فيقال: - ﷺ - أو -رحمة الله عليه- أو -رحمه الله- ونحو ذلك، أما ما قاله بعض العلماء أن قول -ﷺ- مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم -رحمه الله- فقط، فليس كما قال ولا يوافق عليه بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلائله أكثر من أن تحصر.
- (٣) المدونة ج ١ ص ١٨. والألم للشافعي ج ١ ص ١٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ١١٥ والمجموع للنووي ج ٢، ص ٥٥.
- (٤) كشف القناع ج ١ ص ١٢٤، والإنصاف ج ١ ص ١٩٧، ١٩٨، قال صاحب الإنصاف (هذا المذهب عليه الأصحاب، وحكي أن قليلها ينقض وهي رواية ذكرها ابن أبي موسى وغيره واختيار الشيخ تقي الدين -رحمه الله-، قال صاحب الفائق لا ينقض الكثير مطلقاً. واختار الآجري: لا ينقض الكثير من غير القيء وعنه لا ينقض

**لنا:** ما روي أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ فقالت إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال: «لا إنما ذلك عرق»<sup>(١)</sup> وليس بالحیضة فإذا أقبلت فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وتوضئي لكل صلاة وصلي» خ م ت<sup>(٢)</sup>.

وروي عن زيد بن علي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «القلس»<sup>(٣)</sup> حدث» ق<sup>(٤)</sup>.

وروي ابن أبي مليكة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال

---

= القيق والصديد والمدة إذا خرج من غير السبيل ولو كثير ذكرها ابن تميم وغيره ونقل هذه الرواية المجد وعنه لا ينقض طعاماً كان أو دماً أو قيحاً أو دوداً أو نحوه).

(١) عرق: بكسر العين ومعناه أن الاستحاضة تخرج من عرق يسمى بالعاذل فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره بخلاف الحيض فإنه يخرج من قعر الرحم. بتصرف تهذيب الأسماء واللغات ج ٤ ص ١٤، والمطلع على أبواب المقنع ص ٤١.

(٢) أخرجه البخاري ج ١ ص ٨٢، ٨٣، في الحيض باب إقبال الحيض وإدباره - عن عائشة، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض وباب إذا رأت المستحاضة الطهر وفي الوضوء باب غسل الدم فذكره...).

وأخرجه مسلم رقم ٣٣٣، ٣٣٤ في الحيض باب المستحاضة وغسلها وصلاتها بلفظ المؤلف - رحمه الله تعالى -.

وأخرجه الترمذي رقم ١٢٠ في الطهارة باب ما جاء في المستحاضة عن عائشة. (٣) القلس: بالتحريك وقيل بالسكون وهو بوزن القلس وبابه ضرب، قال الخليل: القلس ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء فإن عاد فهو القيء. بتصرف لسان العرب ج ٦ ص ١٧٩، ومختار الصحاح ص ٢٢٨.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ج ١ ص ١٥٥ وقال: لم يروه عن زيد بن علي غير سوار ابن مصعب وهو متروك.



رسول الله ﷺ: «إذا قاء<sup>(١)</sup> أحدكم في صلاته أو قلّس فليتنصرف  
وليتوضأ وليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم» ق<sup>(٢)</sup>.  
وفي رواية أبي سعيد «أو أحدث» ق<sup>(٣)</sup>.

(١) قاء: يقال قاء الرجل ما أكله قياءً من باب باع ثم أطلق المصدر على الطعام  
المقذوف واستقاء استقاءً وتقيأ تكلف القيء، ويتعدى بالتضعيف فيقال قياه غيره.  
بتصرف لسان العرب ج ١ ص ١٣٥، والمصباح المنير ج ٢ ص ٦٣١.

(٢) أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٣٨٥ رقم ١٢٢١ باب ما جاء في البناء في الصلاة عن  
طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة -رضي الله  
عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه قرء أو رعاف أو قلّس أو مذى  
فليتنصرف فليتنوضأ ثم ليبني على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم» وقال صاحب الزوائد  
في إسناده إسماعيل بن عياش، وقد روي عن الحجازيين وروايته عنهم ضعيفة.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ١/١٥٤، ١٥٥ وقال أصحاب ابن جريج الحفاظ  
يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة  
عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ١ ص ٢٨٨ وقال هكذا رواه ابن عياش مرة  
ومرة قال عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة وكلاهما غير محفوظ. وقال أيضاً  
وبالجملة لإسماعيل بن عياش من يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين فقط  
أما حديثه عن الحجازيين فلا يخلو من ضعف، إما موقوف فيرفعه أو مقطوع فيوصله  
أو مرسل فيسنده أو نحو ذلك.

(٣) أما رواية أبي سعيد:

أخرجها الدارقطني في سننه ج ١/١٥٧، وقال: أبو بكر الداهري عبد الله بن حكيم  
مزك الحديث.

وفي رواية ابن عباس "كان رسول الله ﷺ إذا رعى<sup>(١)</sup> في صلاته توضعاً ثم بنى على صلاته" ق<sup>(٢)</sup>.

وروى تميم الداري أن النبي ﷺ قال: «الوضوء من كل دم سائل»<sup>(٣)</sup>.  
وروى سلمان قال: سأل من أنفى دم فقال لي النبي ﷺ: «أحدث لما حدث لك وضوءاً» ق<sup>(٤)</sup>.

---

= وأخرجها ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٥٠ وقال هذا الحديث لا يثبت قال أحمد أبو بكر الداهري يروي أحاديث مناكير ليس هو بشيء.

(١) رعى: من رعى الرجل يرعى رعىً والاسم الرعاف والرعايف الدم بعينه. وأصل الرعى التقدم من قولهم فرس راعف أي متقدم، فكان الرعاف دم يسبق من الأنف. بتصرف جمهرة اللغة ج ٢ ص ٢٨٠، ولسان العرب ج ٩، ص ١٢٣.

(٢) أما رواية ابن عباس: أخرجها الدارقطني في سننه ج ١/١٥٧ وقال عمر بن رباح متروك، وأخرجها ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٥٠ وقال هذا لا يصح وقال الفلاس عمر بن رباح دجال.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ١/١٥٧ عن طريق بقية عن يزيد بن خالد عن يزيد ابن محمد عن عمر بن عبد العزيز قال: قال تميم الداري: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء في كل دم سائل» وقال: عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ويزيد بن خالد ويزيد بن محمد مجهولان.

(٤) أخرجه الدارقطني ج ١/١٥٦ عن طريق عمرو القرشي عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان قال: رأني النبي ﷺ وقد سأل من أنفى دم. فقال: "أحدث وضوءاً" قال المحاملي: أحدث لما حدث وضوءاً.

وقال الدارقطني: عمرو القرشي هذا هو عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي متروك الحديث قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أبو خالد الواسطي كذاب.

=

وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس في القطرة ولا القطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً» ق<sup>(١)</sup>.  
وروى معдан بن أبي طلحة عن أبي الدراء أن النبي ﷺ قال فتوضأ قال معدان: فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال: صدق أنا صبيت له وضوءاً. حد<sup>(٣)</sup>.

= وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١/٢٤٦ بلفظ عن سلمان قال سأل من أنفي دم فسألت النبي ﷺ فقال: «أحدث لما حدث وضوء». وقال رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمرو بن خالد القرشي الواسطي كذاب.  
وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٥٠ أ وقال هذا لا يصح عمرو القرشي هذا أبو خالد الواسطي كذبه أحمد ويحيى وقال ابن راهويه وأبو زرعة كان يضع الحديث.  
(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ١/١٥٧ عن طريق محمد بن نوح نا محمد بن إسماعيل الأحمس نا الحسن بن علي الرزاز نا محمد بن الفضل عن أبيه عن ميمون بن مهران عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دماً سائلاً»، وقال خالفه حجاج بن نصير، فرواه عن محمد بن الفضل بن عطية حدثني أبي عن ميمون بن مهران عن أبي هريرة عن رسول قال: «ليس في القطرة أو القطرتين من الدم وضوء حتى يكون دماً سائلاً»، قال: حجاج بن نصير ومحمد بن عطية ضعيفان وكذا سفيان بن زياد ضعيف الموجود في الطريق الثاني

وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٥٠ أ وقال وكلا الطريقين عن محمد ابن الفضل بن عطية، قال أحمد ليس حديثه بشيء حديثه حديث أهل الكذب...  
(٢) معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة الكنانى العمرى الشامى، ثقة ذكره ابن حبان في الثقات. بتصرف تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٨.  
(٣) أخرجه الترمذي ج ١/١٤٣ في الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من القيء، والرعاف من طريق حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني عبد الرحمن بن

=

**فإن قيل:** في إسناد حديث زيد بن علي سوار<sup>(١)</sup> بن مصعب قال

= عمر والأوزاعي عن يعيش بن الوليد المخزومي عن أبيه عن معدان ابن أبي طلحة عن أبي الدرداء قال: فذكره...).

وأخرجه أحمد في المسند ٤٤٣/٦ فذكره...).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١ م ٢ ق ١٦ إلا أنه قال: قاء فأفطر بدل فتوضاً، ووقع الجمع فيهما في إحدى نسخ الترمذي بما ذكره المحقق أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي ج ١/١٤٤. وشهد لذلك ما أخرجه أحمد ج ٦/٤٤٩ من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال: "استقاء رسول الله ﷺ فأفطر فأتني بماء فتوضاً".

قال الترمذي عقب الرواية الأولى: "وقد جوّد حسين المعلم هذا الحديث وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب وروى معمر هذا الحديث عن يحيى ابن أبي كثير فأخطأ فيه فقال: عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء ولم يذكر فيه "الأوزاعي" وقال: عن خالد بن معدان وإنما هو معدان بن أبي طلحة، وقال أحمد شاكر فيما علّقه عليه ج ١/١٤٦ ولسنا نوافق الترمذي في ادعائه الخطأ على معمر وإنما هو عندنا إسناد آخر للحديث وخالد بن معدان تابعي ثقة معروف مات في أول القرن الثاني روى عن كثير من الصحابة منهم معاوية واختلف في سماعه من أبي الدرداء ويعيش بن الوليد تابعي ثقة أيضاً وقد روي عن معاوية - معاوية مات سنة ٥٩ أو سنة ٦٠ هـ ويعيش بن الوليد وخالد بن معدان كلاهما من أهل الشام فلا يبعد أن يروى أحدهما عن الآخر ومعمر حافظ ثقة متقن لا نحكم عليه بالخطأ جفافاً.

(١) سوار بن مصعب الهمداني الكوفي أبو عبد الله الأعمى المؤذن. قال البخاري منكر الحديث، وقال النسائي وغيره متروك، وقال أبو داود ليس بثقة، مات سنة بضعة وسبعين ومائة، بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٤٦ والمجروحين لابن حبان ج ١ ص ٣٥٦ والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني ص ٩٠.

الدارقطني: إنه متروك، وفي حديث ابن أبي مليكة إسماعيل<sup>(١)</sup> بن عياش ضعيف ثم هو مرسل وفي رواية أبي سعيد أبوبكر الداهري<sup>(٢)</sup> قال ابن معين: "ليس بشيء"<sup>(٣)</sup>.

وفي إسناد حديث ابن عباس عمر بن رباح<sup>(٤)</sup> وسلمان بن<sup>(٥)</sup> أرقم ضعفهما الدارقطني وحديث تميم مرسل وحديث سلمان (فيه عمرو ابن

---

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخط في غيرهم - من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضعة وسبعون سنة، أخذ عن شرحبيل بن مسلم - ومحمد بن زياد الألهاني وغيرهم، وعنه سفيان الثوري وابن إسحاق وهما من شيوخه وسعيد بن منصور وخلق. بتصرف ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٤٠-٢٤٤. وتقريب التهذيب ج ١ ص ٧٣.

(٢) أبوبكر الداهري: عبد الله بن حكيم أبوبكر الداهري، قال أحمد ليس بشيء، وكذا قال ابن المديني وقال الجوزجاني: كذاب. ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤١٠، ٤١١، والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٢ ص ٢٤١.

(٣) جاء في نسخة (ب) "تبقى" والصواب ما أثبتته.

(٤) عمر بن رباح أبو حفص العبدي البصري، قال الفلاس: دجال، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن عدي الضعف على حديثه بين. بتصرف تقريب التهذيب ج ٢ ص ٥٥، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٩٧، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ٥ ص ١٧٠٨.

(٥) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، قال البخاري: هو مولى قريظة والنضير. قال أحمد لا يروى عنه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني ساقط. وقال أبو داود والدارقطني متروك، وقال أبو زرعة ذهب الحديث. بتصرف الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ج ١ ص ٣٩٠، وميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٩٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٢١.

القرشي<sup>(١)</sup> ضعفه أحمد، وحديث أبي هريرة فيه محمد بن الفضل وهو ضعيف، وحديث ثوبان<sup>(٢)</sup> مرسل.

**فالجواب:** أما حديث زيد فقد رواه عن آبائه الطاهرين وزيد غير متهم واضطراب سوار لا يقدح في عدالة زيد وقد احتج به أبوبكر<sup>(٣)</sup> الخلال<sup>(٤)</sup> وغيره، وقد قيل: إن اضطرابه من حيث الإرسال وذلك حجة عندنا. وأما ابن عياش: فقد وثقه يحيى بن معين.

وأما حديث ثوبان فقال أحمد والترمذي: هو أصح شيء في هذا الباب وأما محمد بن الفضل فإنما تكلم فيه لأنه رواه عن أبيه عن ميمون<sup>(٥)</sup>

---

(١) عمرو بن خالد القرشي مولى بني هاشم الواسطي يكنى بأبي خالد. قال يحيى ابن معين: عمرو بن خالد كذاب غير ثقة ولا مأمون، قال إسحاق بن راهوية: كان عمرو بن خالد الواسطي يضع الحديث.

بتصرف الجرح والتعديل للرازي ج ٦/٢٣٠، والتاريخ الكبير للبخاري ج ٦ ص ٣٢٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٣) الكنية زائدة في نسخة (ب)، (ج).

(٤) الخلال: هو أحمد بن محمد بن هارون يكنى بأبي بكر مفسر عالم بالحديث واللغة من كبار الحنابلة من أهل بغداد من كتبه: طبقات أصحاب أحمد بن حنبل، والعلل والجامع لعلوم الإمام أحمد في الحديث. بتصرف تذكرة الحفاظ ج ٣/٧، والبدائية والنهاية ج ١١/١٤٨ وطبقات الحنابلة ج ٢/١٢ وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج ٥ ص ١١٢، ١١٣ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٥، والبدائية والنهاية ج ١١ ص ١٤٨.

(٥) ميمون بن مهران أبوأيوب الرقي.

قال سليمان بن موسى: إن جاءنا العلم من ناحية الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه، وإن جاءنا عن الحسن البصري قبلناه وإن جئنا من الحجاز عن الزهري

ابن مهران عن أبي هريرة وابن المسيب بن ميمون وأبي هريرة ولم يذكره وهذه صفة الإرسال<sup>(١)</sup> وباقي الأحاديث إنما طعنوا فيها من جهة الإرسال

---

= قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه، كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمن هشام.

مات سنة ست عشرة ومائة وولد سنة أربعين. بتصرف تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٩، وتهذيب الأسماء ج ٢ ص ١٣٣، وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤١٢، ووفيات الأعيان ج ٢ ص ١٥٠.

(١) المرسل: لغة اسم مفعول من الإرسال، وأصله من قولهم أرسل الشيء، أطلقه وأهمله ويجمع على مراسل ومراسيل. بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ٢٨٥، واصطلاحاً: يختلف تعريف المرسل عند المحدثين عن تعريفه لدى الفقهاء والأصوليين وإليك البيان:

أ- المرسل عند المحدثين: هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي قال رسول الله ﷺ والمشهور عند المحدثين: التسوية بين أن يكون التابعي الذي أرسل الحديث من كبار التابعين، وهم الذي جل روايتهم عن الصحابة، أو من يكون من صغارهم وهو من قلّت روايتهم وسماعهم عن الصحابة.

ب- المرسل عند الفقهاء والأصوليين: أن المرسل قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ:

بتصرف القول البديع للسخاوي ص ٢٥٨ وتدريب الراوي ص ١٩٦ وحاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٢٨ والمنهل اللطيف للمالكي ص ٣٩.

علوم الحديث لابن صلاح ص ٤٧، مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٤ والرهان للجويني ٦٣٢/١، وروضة الناظر ص ١١٢، ١١٣، والمستصفي للغزالي ص ١٩٥ وتيسير التحرير ج ٣/١٠٢ ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٢.

=

## = حكم المرسل:

مرسل الصحابي: مقبول عند جماهير الأئمة، ونقل الإسنوي الإجماع على ذلك، لأن الأئمة اتفقت على قبول رواية ابن عباس ونظائره من صغار الصحابة مع إكثارهم، فأكثر روايتهم عن النبي ﷺ مراسيل، أما مرسل غير الصحابي، فقد اختلف فيه العلماء على أقوال:

أ- ذهب الأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه إلى أن الحديث المرسل صحيح يحتج به في الدين واختاره الآمدي في أحكامه ونسبه الغزالي إلى الجماهير، بل نقل ابن عبد البر عن الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، وعن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المأتين.

شرح مسلم للنووي ٣١/١ وروضة الناظر ١١٢، أصول السرخسي ٣٥٩/١، نهاية السؤل مع شرح البدخشي ٢٦٤/٢، فواتح الرحموت ١٢٣/٢، وعارضة الأحوذى ١٣/١، الأحكام للآمدي ١٢٣/٢، المستصفى للغزالي ١٩٥. التمهيد لابن عبد البر ٤/١، قواعد علوم الحديث ١٤٠، ١٤١.

وقد احتج لهذا الرأي، إن سكوت الراوي مع عدالته عن ذكر من روى منه، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام يقتضي الجزم بعدالة المسكوت عنه فسكوته كإخباره بعدالته، والساكت لو زكى المسكوت عنه عندنا قبلنا تركيته وقبلنا روايته، وكذلك سكوته عنه، وقد احتج له أيضاً بأن الغالب على أهل تلك القرون الصدق والعدالة بشهادة النبي ﷺ بقوله: «خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...» الحديث. متفق عليه.

ب- وذهب جماهير المحدثين، وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول أن الحديث المرسل ضعيف لا يحتج به، ولعله في هذا هو الجهل الناشيء عن إسقاط الراوي لأنه يحتمل أن يكون الذي سقط من السند غير صحابي، بأن يكون تابعياً، وإذا كان كذلك فاحتمال أن يكون ضعيفاً وإن كان المرسل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق

=



والمراسيل عندنا حجة لما عرف من أصولنا.

**احتجوا:** بأحاديث منها ما روي عن النبي ﷺ أنه قاء فغسل فمه فقبل له:  
ألا تتوضأ وضوءك للصلاة؟ فقال: "هكذا الوضوء من القيء"<sup>(١)</sup>.

---

= مع الإبهام غير كاف، وإذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه مجهول العين والحال.  
شرح تنقيح الفصول للقرزاز ص ٣٧٩، والكفاية للخطيب البغدادي/٥٥٥،  
وجامع التحصيل للعلاقي ٦٨-٦٩-٧٥-٧٩، والمجموع شرح المهذب ج ١/٦٠،  
والمدخل في أصول الحديث ص ٧٢.

ج- وذهب الإمام الشافعي إلى القول بين القبول والرد فهو يأخذ بالمرسل، ولكن يشترط لقبوله شروطاً أربعة: ثلاثة منها في المرسل والرابع في الحديث المرسل وإليك هذه الشروط:

الأول: أن يكون المرسل من كبار التابعين.  
الثاني: أن يكون المرسل إذا سمي من روي عنه لم يسمى مجهولاً ولا مرفوعاً عن الرواية عنه.

الثالث: أن يكون المرسل إذا شرك أحد من الحفاظ في حديث لم يخالفه.  
الرابع: أن يكون للحديث المرسل شاهد يزكي قبوله وذلك بواحد من أربعة.  
أ- أن يكون الحفاظ المأمونون قد رَوَوْا معناه مسنداً إلى النبي ﷺ.

ب- أن يوافقه مرسل غيره من قبل العلم عنه.

ج- أن يوافقه قول لبعض الصحابة.

د- أن يفتى بمثله كثير من أهل العلم. الرسالة للشافعي ص ٤٦٢، ٤٦٣.

الراجح والله أعلم بعد عرض الأقوال هو التوسط بين القولين بحيث نقبل المرسل بقيود فمن عرف حاله، أنه لا يرسل إلا عن عدل موثوق به مشهور بذلك فمرسله مقبول، ومن لم تكن عادته تلك فلا يقبل مرسله، وبهذا يحصل التوفيق بين الأقوال السابقة.

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٧/١ بلفظ أنه قاء فلم يتوضأ وقال غريب جداً،

وذكره العيني في البناية في شرح الهداية ج ١/١٩٨.

وروى أنه ﷺ قال: «لا وضوء إلا من حدث، قيل: وما الحدث قال: الخارج من السبيلين» ت<sup>(١)</sup>.

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» ت<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قال الزيلعي في نصب الراية ج ١/٣٧ غريب وروى الدارقطني في كتابه غرائب مالك. عن ابن عمر بلفظ:

قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من قبل أو دبر». قال الدارقطني وأحمد: ابن اللجلاج ضعيف.

وقال العيني في البناية في شرح الهداية ١/١٩٥، "ولكن هذا الحديث بهذه العبارة لا يعرف له أصلاً، لكن روى مالك بن أنس عن ابن عمر رضي الله عنهما فذكر الحديث السابق الذي أخرجه الدارقطني في غرائب مالك..."

(٢) أخرجه مسلم رقم ٣٦٢ في الطهارة باب الدليل على من يتقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك عن أبي هريرة بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»

وأخرجه الترمذي ج ١ ص ١٠٩ في الطهارة باب ما جاء في الوضوء من الريح عن أبي هريرة وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أبوداود رقم ١٧٧ في الطهارة باب إذا شك في الحدث عن أبي هريرة بلفظ: "إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث أو لم يحدث فأشكل عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً". وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ١٧٢ حديث رقم ٥١٥ في الطهارة باب لا وضوء إلا من حدث بلفظ الترمذي والمؤلف، وأحمد في مسنده ٤٧١/٢ بلفظ لا وضوء إلا من صوت أو ريح وبألفاظ أخرى، وأخرجه البيهقي ج ١ ص ١١٧ في كتاب الطهارة فذكره...

وروى أن النبي ﷺ احتجم<sup>(١)</sup> ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه. ق<sup>(٢)</sup>.  
وفي رواية ثوبان فسكبت له وضوءاً وقلت: أمن هذا وضوء؟ فقال:  
"لو كان لوجدته في كتاب الله تعالى"<sup>(٣)</sup> ق<sup>(٤)</sup>.  
وعن جابر أن النبي ﷺ خرج من غزاة ذات الرقاع<sup>(٥)</sup> فقال: "من

---

(١) احتجم - محاجة من الحجم الذي هو فعل الحجام من باب طلب والحجامة حرفته  
والمحجمة بالكسرة - قارورته والمحاجم: يعني مواضع الحجامة من البدن. بتصرف  
لسان العرب ج ١٢ ص ١١٧، والمغرب في ترتيب المغرب لناصر المطرزي ص ١٠٩،  
١١٠. ط أولى سنة ١٣٢٨هـ.

(٢) أخرجه الدارقطني ج ١/١٥٦، ١٥٧ وقال أبو الطيب في التعليق عليه وادعى ابن  
العربي أن الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال البيهقي في الخلافات نأ  
أبو عبد الله الحاكم: سألت الدارقطني عن صالح بن مقاتل بن صالح فقال: "يحدث  
عن أبيه ليس بقوي"، وذكر الحديث الحافظ الغساني في تخريجه الأحاديث الضعاف  
للدارقطني ل ٧ ب، وقال: سليمان بن داود ليس بالقوي. وأخرجه البيهقي  
ج ١/١٤٠، ١٤١، وقال: إلا أن في إسناده ضعفاء.

(٣) لفظ تعالى ساقطة من نسخة (ب).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ج ١/١٥٨ بلفظ عن ثوبان قال: كان رسول الله ﷺ  
صائماً في غير رمضان، فأصابه غم أذاه فتقياً فقاء فدعاني بوضوء فتوضأ ثم أفطر،  
فقلت: يا رسول الله أفريضة الوضوء من القيء؟ قال: "لو كان فريضة لوجدته في  
القرآن..."، وقال لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث.

(٥) غزوة ذات الرقاع: بكسر الراء وقعت سنة خمس أو أربع من الهجرة سميت بذلك:  
قيل هو اسم شجرة سميت الغزوة به وقيل لأن أقدام الصحابة - ﷺ - دميت من  
المشي فلفوا عليها خرقة. وقيل سميت برقاع كانت في ألويتهم، والأصح أنه موضع

يكلؤنا<sup>(١)</sup> في الليل<sup>(٢)</sup>؟ فقال رجل من الأنصار ورجل<sup>(٣)</sup> من المهاجرين نحن بفم الشعب<sup>(٤)</sup> فنام الأنصاري وحرس المهاجري فجاء رجل من المشركين فرماه بسهم فنزعه فرماه بآخر حتى رماه بثلاثة أسهم فلما خاف على نفسه أيقظ صاحبه فلما رأى الدم يسيل منه قال: هلا أيقظتني من

---

= لقوله في خبر جابر حتى إذا كنا بذات الرقاع. بتصرف: تهذيب الأسماء واللغات ج ٣/١١٣، ١١٤، وفتح الباري ج ٧/٤١٧، ومراصد الاطلاع ج ٢ ص ٦٢٥.

(١) من يكلؤنا: من يحتفظنا من كلاً مهموز يقال كلاك الله وكلاءه أي حفظك وحرسك وقد تخفف همزة الكلاءه وتقلب ياء أي بطرح تاء التأنيث المتقلقة في الوقت هاء.

بتصرف لسان العرب ج ١ ص ١٤٥، ١٤٦، والقاموس المحيط ج ١ ص ٢٧.

(٢) جاء في نسخة (ب) "الليل".

(٣) هما عمار بن ياسر وعباد بن بشر، أو يقال: الأنصاري هو عمارة بن حزم والمشهور الأول والمصلي: هو عباد بن بشر والسورة: هي الكهف حكاه أبو بكر البيهقي، مختصر سنن أبي داود للمنذري ج ١/١٤٢ تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، وفتح الباري لابن حجر ج ١/٢٨١.

(٤) فم الشعب: الفم: أصله فوه بفتحتين نقصت منه الهاء فلم تحتل الواو والإعراب لسكونها فعوض عنها الميم والجمع أفواه.

بتصرف مختار الصحاح ص ٤٦٣ والمصباح المنير ج ٢ ص ٥٨٣، ٥٨٤.

أما الشعب بالكسر والتضعيف: ما انفرج بين جبلين وقيل هو الطريق في الجبل والجمع شعاب، وقيل الشعب: مسيل الماء في بطن من الأرض له جرفان مشرفان وعرضه بطحة رجل.

بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٥٠١، والقاموس المحيط ج ١ ص ٩١.

الأول؟ فقال: كنت أتلو سورة ف وقعت في روضات دمثات<sup>(١)</sup> ولولا أنني أخاف أن أضيع ثغراً<sup>(٢)</sup> أمرني رسول الله ﷺ بحفظه لما أيقظتك وبلغ ذلك النبي ﷺ فدعا لهما - د<sup>(٣)</sup> ولم يأمره بالوضوء ولا إعادة الصلاة.

(١) دمثات: جمع دمنة من دمث دمثاً، فهو دمث. لين وسهل ومكان دمث، ودمث: لين الموطئ.

بتصرف لسان العرب ج ٢ ص ١٤٩ والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢ ص ١٣٢.

(٢) ثغراً: ما يلي دار الحرب، والثغر: موضع المخافة من خروج البلدان وفي الحديث: فلما مر الأجل قفل أهل ذلك الثغر. قال: الثغر الموضع الذي يكون حداً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار وهو موضع المخافة من أطراف البلاد، ويطلق الثغر على الثلمة كما جاء في حديث فتح قيسارية: وقد ثغروا منها ثغرة واحدة.

بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ١٠٣، والقاموس المحيط ج ١ ص ٣٩٧.

(٣) أخرجه أبو داود حديث رقم ١٩٨: كتاب الطهارة باب الوضوء من الدم عن جابر

قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ - يعني في غزوة ذات الرقاع - فاصاب رجل امرأة رجل من المشركين فحلف أن لا أنتهي حتى أهريق دماً في أصحاب محمد. فخرج يتبع أثر النبي ﷺ فنزل النبي ﷺ فقال: من رجل يكلوننا؟ فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار، فقال: كونا بقم الشعب، قال: فلما خرج الرجلان إلى قم الشعب اضطجع المهاجري وقام الأنصاري يصلي وأتى الرجل، فلما رأى شخصه عرف أنه ريثة للقوم فرماه بسهم فوضعه فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ثم ركع وسجد ثم اتبه صاحبه فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ولما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدم قال: سبحان الله: ألا أنبهتني أول ما رمى قال وكنت في سورة أقرأها فلم أحب أن أقطعها، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ١/١٥٦ وقال هذا حديث صحيح الإسناد، فقد احتج مسلم بأحاديث محمد بن إسحاق، فأما عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري فإنه أحسن حالاً من أخويه محمد وعبد الرحمن، ووافقه الذهبي في التلخيص لكنه قال في ميزان الاعتدال ج ٣/٨٨ فيه جهالة ما روى عنه إلا صدقة بن يسار، وذكره البخاري تعليقاً ج ١ ص ٥٢ باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ١/٢٨١

**فالجواب:** أما الحديث الأول فغريب فلا يعارض المشهور وأما الثاني فلا يعرف أصلاً.

وأما الثالث، فمتروك الظاهر لأن الوضوء يجب من غير الصوت والريح بالاتفاق، وأما حديث ثوبان ففي إسناده عتبة بن السكن، قال الدارقطني: هو متروك.

وأما الرابع فيحتمل أن النبي ﷺ لم يعلم بحاله على الفور ثم علم بعد ذلك فأمره بالإعادة بغير علم الراوي، ولو وقع التعارض طلبنا الترجيح وذلك من وجهين أحدهما: إجماع الصحابة على مثل مذهبنا ولو كانت الأخبار غير ثابتة لما أجمعوا.

والثاني: أن أخبارنا مثبتة، وأخبارهم نافية، والمثبت مقدم<sup>(١)</sup>.  
وأحمد - رحمه الله - يفرق بين القليل والكثير بما روى ابن عباس أن النبي ﷺ رخص في دم الحبون ق<sup>(٢)</sup> يعني الدماميل<sup>(٣)</sup>.

---

= وصله ابن إسحاق في المغازي قال: حدثني صدقة ابن يسار عن عقيل ابن جابر عن أبيه مطولاً، وأخرجه أحمد وأبوداود والدارقطني وصححه وابن خزيمة والحاكم كلهم من طريق ابن إسحاق وشيخه صدقة وعقيل يفتح العين لا أعرف راوياً عنه غير صدقة ولهذا لم يجزم به المصنف أو لكونه مختصراً أو للخلاف في ابن إسحاق.

(١) البناية في شرح الهداية ج ١ ص ١٩٨.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ١/١٥٨ وقال: هذا باطل عن ابن جريج ولعل بقية دلسه عن رجل ضعيف والله أعلم.

(٣) الدماميل: واحدها دمل وهو القرع وبالتخفيف الحبن وإنما سموه دملاً تفاولاً بالصلاح كما سميت المهلكة المفازة.

بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ٢٥٠، ٢٥١ وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٢٩٩.

**قلنا:** في إسناده بقية<sup>(١)</sup> قال الدارقطني كان يدلّس إلا أنه قد أخرج عنه مسلم في الصحيح فيحمل على القليل إذا لم يسئل.

## مسألة

**النية ليست بشرط في الوضوء والغسل عندنا<sup>(٢)</sup>.**

(١) بقية بن الوليد يكنى بأبي محمد الحميري الكلاعي الحمصي الحافظ أحد الأعلام ولد سنة عشر ومائة وتوفي سنة ١٩٧هـ، وأخرج له مسلم في صحيحه والأربعة في سننهم. وقد اختلف في بقية. فقال يحيى بن معين: إذا لم يسم بقية الرجل الذي يروي عنه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً، وقال ابن حبان دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه وتبعت ما لم أجد يعلو من رواية القدماء عنه فرأيت ثقة مأموناً ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيدا لله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيدا لله ابن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو والسري بن عبد الحميد وأشباههم وأقواهم لا يعرفون إلا بالكُنى...

وقال ابن عساكر أيضاً: إذا روي عن الشاميين فهو ثبت وإذا روى عن أهل العراق والحجاز خالف الثقات في روايته عنهم فإن روى عن الجهوليين فالعهدة عليهم لا عليه وإذا روى عن غير الشافعي فربما أوهم عليه وربما كان الوهم من الرواي عنه. وبقية صاحب حديث ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الصغار والكبار. بتصرف ميزان الاعتدال ج ١/٣٣١، وابن معين وكتابه التاريخ ج ٢/٦١ والمجروحين لابن حبان ج ١/٢٠٠ وتاريخ ابن عساكر ج ٣/٢٧٩.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٩، واللباب في شرح الكتاب ج ١ ص ١٠.

وقال مالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup> -  -<sup>(٤)</sup> هي شرط.

**لنا:** ما روى أن أم سلمة - رضي الله عنها - سألت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة أشد<sup>(٥)</sup> ضفر رأسي أفأنقضه في الجنابة؟ فقال: «لا: إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات<sup>(٦)</sup> من ماء فتطهرين» م حد<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) مواهب الجليل ج ١ ص ٢٣٠، ٣١٢، والخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ١٢٩.
- (٢) الأم للشافعي ج ١ ص ٢٥، ٣٦، ونهاية المحتاج ج ١ ص ١٤١، ١٤٢، ٢٠٥.
- والمجموع للنووي ج ١ ص ٣٣٣.
- (٣) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ١٤٢، ٢٥٢، وكشاف القناع ج ١ ص ٨٥ قال صاحب الإنصاف هذا المذهب والمجزوم به عند جماهير الأصحاب وقيل النية فرض، وذكر وجهها في المذهب أن النية لا تشترط في طهارة الحدث قال في القواعد الفقهية وهو شاذ.
- (٤) كلمة رحمهم الله ساقطة من نسخة (ب).
- (٥) ضفر رأسي: الضفر الحبل المضافور وضفرت الحبل أضفره ضفراً وفيه سميت ضفيرة المرأة إذا ضفرت شعرها.
- بتصرف جمهرة اللغة لابن ثريد ج ٢/٢٦٥، وغريب الحديث للخطابي ج ١ ص ٢٩٤.
- (٦) ثلاث حثيات: من الحثي وهو ما رفعت به يديك.
- أي ثلاث غرف بيديه وأحدثها حثية مأخوذة من حثا عليه التراب حثوا أهاله.
- بتصرف لسان العرب ج ١٥/١٦٤ والقاموس المحيط ج ٤ ص ٣١٧.
- (٧) أخرجه مسلم ج ١ ص ٢٥٩ رقم ٣٣٠ في الحيض باب حكم ضفائر المغتسلة فذكره...، وأبوداود ج ١ ص ١٧٤ رقم ٢٥١، ٢٥٢ في الطهارة باب المرأة هل تنقض رأسها عند الغسل فذكره...).
- وأخرجه الترمذي ج ١ ص ١٧٦ رقم ١٠٥ في أبواب الطهارة باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل فذكره...).



وفي رواية: «أما أنا فأحث على رأسي ثلاث حثيات من ماء فإذا أنا قد طهرت»<sup>(١)</sup> ولو كانت النية واجبة لذكرها. وعلم النبي ﷺ الأعرابي الوضوء ولم يذكر له النية بخ م<sup>(٢)</sup> مع جهله بالأحكام.

= وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ١٩٨ رقم ٦٠٣ في الطهارة باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة فذكره....).

وأخرجه النسائي ج ١ في الطهارة في باب ذكر ترك المرأة نقض ضمير رأسها عند اغتسالها من الجنابة فذكره....).

وأخرجه أحمد ج ٦/٢٨٩، ٣١٤، ٣١٥ فذكره....).

(١) أخرجه البخاري ج ١/٦٩ في الغسل باب من أفاض على رأسه ثلاثاً عن جبير ابن مطعم بلفظ أما أنا فأفيض على رأس ثلاثاً، أشار بيديه كليهما.

وأخرجها مسلم ج ١ ص ٢٥٨ رقم ٣٢٧ في الحيض باب استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثاً بلفظ "أما أنا فإني أفيض على رأسي ثلاث أكف" وأخرجها أبو داود ج ١ ص ١٦٦ رقم ٢٣٩ في الطهارة باب الغسل من الجنابة فذكره....).

(٢) أخرجه البخاري ج ٧/١٣٢ في الاستئذان باب من رد فقال: عليك السلام وفي صفة

الصلاة باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، وغيرهما عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رجلاً دخل المسجد ورسول الله ﷺ: جالس في ناحية المسجد فصلى ثم جاء فسلم عليه فقال له رسول الله ﷺ: «وعليك السلام ارجع فصل، فإنك لم تصل» فرجع فصلى ثم جاء فسلم فقال «وعليك السلام ارجع فصل، فإنك لم تصل» فقال في الثانية أو في التي

بعدها، علمني يا رسول الله فقال: «لذا قمت إلى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تستوي قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم افعل صلاتك كلها» وقال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائماً. وأخرجها مسلم ج ١ ص ٢٩٨ رقم ٣٩٧ في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة فذكره....).

**احتجوا:** بأحاديث منها ما روى عمر -رضي الله عنه- أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه» خ م<sup>(١)</sup>.

وروى أبو مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان» م<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) أخرجه البخاري ج ٢/١، ٢٠ في بدء الوحي، وفي الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية بحسبه ولكل امرئ ما نوى، وفي العتق باب الخطأ والنسيان والعتاقة والطلاق ونحوه، وفي فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، وفي النكاح باب من هاجر أو عمل خيراً ليتزوج امرأة فله ما نوى وفي الإيمان والنذور باب النية في الإيمان، وفي الحيل باب ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى... فذكره).
- أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٥١٥ رقم ١٩٠٧ في الإمارة باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» لكن بلفظ إنما الأعمال بالنية إلخ..
- وأخرجه أبوداود ج ٢ ص ٦٥١ رقم ٢٢٠١ في الطلاق باب فيما عني به الطلاق والنيات فذكره...).
- وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ١٧٩ رقم ١٦٤٧ في فضائل الجهاد باب ما جاء فيمن قاتل رياء وللدنيا فذكره...).
- وأخرجه النسائي ج ١/٥٩، ٦٠ في الطهارة باب النية في الوضوء فذكره...).
- (٢) أخرجه مسلم ج ١/٢٠٣ باب الطهارة باب فضل الوضوء فذكره...).
- وأخرجه الترمذي ج ٥/٥٣٥ كتاب الدعوات بلفظ الوضوء شطر الإيمان.
- وأخرجه أحمد ج ٥/٣٤٢ فذكره...، والبيهقي في السنن الكبرى ج ١/٤٢ لكنهما جعلاً بدل الحمد لله أكبر. والدارمي ج ١/١٦٧.

وفي رواية: «وليس للمرء من عمله إلا ما نواه»<sup>(١)</sup>.

وروي أنه ﷺ قال: «لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم ينو»<sup>(٢)</sup>  
وهو قول عمر<sup>(٣)</sup> وابن مسعود.

**والجواب:** أما الحديث الأول فمتروك الظاهر لأن العمل يوجد من غير نية لما عرف، ثم هو ورد على سبب فكان خطاباً لرجل هاجر لذلك السبب. وكذا الثاني، لأن الإيمان عبارة عن التصديق والوضوء ليس من التصديق في شيء. وأما الثالث: فيحمل على الاستحباب توفيقاً بين الدلائل<sup>(٤)</sup>.

---

(١) عزاه صاحب حُسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر ص ٣٢ للبيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ "لا عمل لمن لا نية له" وسبقه حديث عمر بمعناه متفق عليه.

(٢) أخرجه أبوداود ج ١ ص ٧٥ رقم ١٠١ لكنه بلفظ: «لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه». وذكر ربيعة شيخ مالك والدارمي والتهامي حسين وجماعة أنه حكاه الخطابي وحديث رقم ١٠٢ أن تفسير حديث النبي ﷺ هذا أنه الذي يتوضأ ويغتسل ولا ينوي وضوء الصلاة ولا غسلاً للجنابة وعلق عليه الخطابي في معالم السنن، فقال: وتأوله جماعة من العلماء على النية وجعلوه ذكر القلب وقالوا: وذلك أن الأشياء قد تعتبر باضدادها فلما كان النسيان محله القلب كان محل ضده الذي هو الذكر بالقلب وإنما ذكر القلب النية والعزيمة. أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ١٤٠ برقم ٣٩٩ في الطهارة فذكره...).

والبيهقي في السنن الكبرى ج ١/٤٣ في الطهارة فذكره...).

(٣) جاء في نسخة (ب) بدل عمر "ابن عمر".

(٤) بدائع الصنائع ٢٠/١، قلت الراجح هنا رأي الجمهور لأن أحد الأحاديث التي اعتمدوا عليها وهو حديث "لا وضوء لمن لا نية له" برواياته ورد يحدد طلب النية بأسلوب الحصر وهو ما يفيد أهميتها في الوضوء ولأن النية المصاحبة هي التي يعرف بها كون العمل عبادة أو عادة.

## مسألة

الترتيب ليس بشرط في الوضوء عندنا<sup>(١)</sup>

وهو قول علي وابن عباس وابن مسعود<sup>(٢)</sup> وبه قال مالك<sup>(٣)</sup>  
إلا أنه يشترط ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> - رحمهما الله تعالى -<sup>(٧)</sup> هو شرط.

---

(١) المبسوط ج ١ ص ٥٥ "عبر بعدم الشرط بقوله الترتيب عندنا سنة" تبين الحقائق ج ١ ص ٦.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ١/١٨٢، ١٨٣.

(٣) مواهب الجليل ج ١ ص ٢٤٩، ٢٥٠، والخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ١٢٦،  
وبداية المجتهد ج ١ ص ١٢.

(٤) ذلك: من دلكت الشيء بيدي أدلكه ذلكاً، قال ابن سيده ذلك الشيء يدلكه  
ذلكاً مرسه وعركه، والدلوك ما تدلك به من طيب وغيره، وتدلك الرجل أي ذلك  
جسده عند الاغتسال...

بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٤٢٦، ٤٢٧، وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٢٩٦، وجمع  
بحار الأنوار ج ٢/١٩٥، وتفسير غريب الحديث لابن حجر ص ٩٢.

(٥) الأم للشافعي ج ١ ص ٢٥، ٢٦، والمجموع للنووي ج ١ ص ٤٣٤، والمهذب الذي  
طبعته مع المجموع ج ١ ص ٤٣٣ "وحكى أبو العباس بن القاص قولاً آخر أنه إن  
نسي الترتيب جاز والمشهور هو الأول".

(٦) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ١٣٨، والمغني لابن قدامة ج ١ ص ١٣٦، وشرح  
ثلاثيات مسند الإمام أحمد ٦٦١/٢، قال صاحب الإنصاف (هذا الصحيح من  
المذهب وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد أنه غير واجب).

(٧) سقطت من نسخة (ب) "رحمهما الله تعالى".

**لنا:** ما روي أن النبي ﷺ مسح رأسه بما فضل من وضوئه<sup>(١)</sup>.

**قلت:** والذي رويناه على غير هذا وهو ما روت الرّبيع بنت معوذ ابن عفراء قالت: كان رسول الله ﷺ يأتينا فيكثر فأتانا فوضعنا له الميضاة<sup>(٢)</sup> فتوضأ فغسل كفيه ومضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه بما بقي من وضوء في يديه ثم غسل رجله حد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٨٥/١ عن يسر بن سعيد قال: أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ يا هؤلاء كذلك؟ قالوا: نعم، نفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده. وقال صحيح إلا التأخير في مسح الرأس فإنه غير محفوظ، تفرد به ابن الأشجعي عن أبيه عن سفيان بهذا الإسناد وهذا اللفظ، ورواه العدنيان عبد الله بن الوليد ويزيد بن أبي حكيم والقرائبي وأبو أحمد وأبو حذيفة عن الثوري بهذا الإسناد وقالوا كلهم إن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال: هكذا رأيته، رسول الله ﷺ يتوضأ ولم يزيدوا على هذا، وخالفهم وكيع عن الثوري عن أبي النضر عن أبي أنس عن عثمان عن أبي النضر عن أنس وهو مالك بن أبي عامر والمشهور عن الثوري عن أبي النضر عن بشر بن سعيد عن عثمان.

(٢) الميضاة: بالقصر وكسر الميم وقد تمد مطهرة كبيرة أي إناء يتوضأ منها ووزنها مفعلة - ومفعالة - والميم زائدة.

بتصرف النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ج ٤ ص ٣٨٠ وجمهرة اللغة ج ٣ ص ٢٩٤. والمغرب في ترتيب المغرب للمطرزي الخوارزمي ص ٤٨٧.

(٣) أخرجه أبوداود رقم ١٢٦-١٣١ في الطهارة باب صفة وضوء النبي ﷺ، وأخرجه الترمذي ج ١ ص ٤٨، ٤٩ رقم ٣٣، ٣٤، باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر رأسه وباب ما جاء أن مسح الرأس مرة وقال حديث حسن وحديث عبد الله بن زيد رقم ٣٤ أصح من هذا (٣٣) وأجود إسناداً. ثم قال الشيخ شاكر معلقاً على قول الترمذي:

وقد احتج الإمام الرضى<sup>(١)</sup> في طريقته فقال: روى أبوداود أن النبي ﷺ، تيمم فبدأ بذراعيه، قلت: ولم أجده في سننه<sup>(٢)</sup>.

= حديث الربيع صحيح وإنما انتصر الترمذي على تحسينه ذهباً منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد ولكنهما حادثان مختلفتان فلا تعارض بينهما حتى يحتاج إلى الترجيح فكان النبي ﷺ يبدأ بمقدم رأسه وكان يبدأ بمؤخره كل جائر، أما الشارح العلامة المباركفوري - رحمه الله - فإنه فهم أن حسنة للخلاف بن عبد الله بن محمد بن عقيل وليس كذلك، لأن ابن عقيل ثقة، لا حجة لمن تكلم فيه بل هو أوثق من كل من تكلم فيه كما قال ابن عبد البر وآية ذلك فإن الترمذي صحح حديث ٣٤ من طريق ابن عقيل وهو نفس هذا الحديث برواية أخرى وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ١٤٥ رقم ٤١٨ كتاب الطهارة بالوضوء ثلاثاً ثلاثاً، وأخرجه أحمد ج ١ ص ٣٥٨، ٣٥٩ بأسانيد وألفاظ مختلفة، والدارقطني في سننه ج ٨٧/١ والبيهقي في السنن الكبرى ج ٦٤/١.

(١) محمد بن محمد بن محمد السرخسي الحنفي "رضي الدين، برهان الدين" فقيه أصولي توفي سنة ٥٧١هـ. من تصانيفه المحيط الكبير، والمحيط الثاني، والمحيط الثالث، والمحيط الرابع والطريقة الرضوية كلها في الفقه والوجيز في الأصول. الجواهر المضيئة ج ٢ ص ١٢٨-١٣٠، وكشف الظنون ١٦٢٠، ٢٠٠٢، وطبقات الفقهاء تأليف طاش كرى زاده ص ٨ الطبعة الثانية طبعت بمطابع الزهراء الحديثة بالموصل سنة ١٩٦١م.

(٢) قلت قال العيني في البداية في شرح الهداية ج ١/١٨٥ أما السنة فهي ما ذكر أبوداود في سننه أن النبي ﷺ تيمم فبدأ بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيهما واحد وقال أيضاً ذكر السفناقي هكذا والذي رواه أبوداود هكذا في حديث طويل وفيه عن عمار فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال: "إنما يكفيك أن تضع هكذا وضرب يده على الأرض فنفضهما ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه". أخرجه البخاري ج ١ ٨٧-٩١ في التيمم باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم وباب التيمم هل ينفذ فيهما وباب التيمم للوجه والكفين وباب التيمم ضربة بلفظ عن شفيق بن سلمة الأسدي قال: كنت جالساً مع عبد الله ابن مسعود وأبي موسى فضرب يده على الأرض فنفضها ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه الحديث.

احتجوا بما روى خلاد بن السائب عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم ذراعيه ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه» ق<sup>(١)</sup> وهذا هو الترتيب "وكان النبي ﷺ

= فقال أبو موسى: أريت يا أبا عبد الرحمن: لو أن رجلاً أحسب فلم يجد الماء شهراً: كيف يصنع بالصلاة؟ فقال عبد الله: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ المائدة آية ٦. فقال عبد الله: لو رخص لهم فهذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد. قلت وإنما كرهت هذا الفراء قال: نعم فقال أبو موسى لعبد الله: ألم تسمع قول عمار لعمر: "بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال: «إنما يكفيك أن تضع هكذا وضرب بكفيه ضربة على الأرض ثم نفضهما ثم مسح بها ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه»...

وأخرجه مسلم رقم ٣٦٨ باب التيمم بلفظ... أن قال: «إنما يكفيك أن تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه إلى الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه».

وأخرجه أبوداود رقم ٣٦٨ باب التيمم بلفظ... أن قال "إنما يكفيك أن تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه إلى الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه..."

(١) قال الرازي الجصاص - رحمه الله - هذا الحديث في أحكام القرآن ج ٢ ص ٣٦٤ فقال ما نصه: قد روي عن طرق كثيرة وليس فيه شيء منها ما ذكر في الترتيب وعطف الأعضاء بعضها على بعض يتم وإنما ما فيه يغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين وقال في بعضها حتى يضع الطهور في مواضعه وذلك يقتضي جواز ترك الترتيب وأما عطفه، ثم فما رواه أحد ولا ذكره بإسناد ضعيف ولا قوي وعلى أنه لو روى لم يجز الاعتراض به على القرآن في إثبات الزيادة فيه وإيجاب نسخه فإذا قد ثبت أنه ليس في القرآن إيجاب الترتيب فغير جائز إثباته بخبر الواحد كما وصفنا.

=

بتوضاً مرتباً" حدم، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup>.

= وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ج ١/٧٠ لم أجده بهذا اللفظ وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في الاصطلاح وقال النووي إنه ضعيف غير معروف وقال الدارمي في جمع الجوامع: ليس بمعروف ولا يصح نعم لأصحاب السنن من حديث رقاعة في قصة المسيء صلاته فيه «إذا أردت أن تصلي فتوضاً كما أمرك الله» وفي رواية لأبي داود والدارقطني «لأنتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء وكما أمر الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين» وعلى هذا فالسياق يتم لا أصل له وقد ذكره ابن حزم في المحلى بلفظ ثم يغسل وجهه وتعقبه ابن مفوز بأنه لا وجود لذلك في الروايات.

(١) ذكره ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣٨ ب بلفظ "أن رسول الله ﷺ توضاً مرتباً وذكر الوضوء مرتباً..." وهو من جملة الأحاديث التي وردت في صفة وضوءه ﷺ وأنه مرتب، ومنها ما يلي:

ما أخرجه البخاري ج ١/٤٨، ٤٩ في الوضوء باب المضمضة في الوضوء وباب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً بلفظ عن حجر أن مولى عثمان أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث بهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه»، وأخرجه مسلم ج ١ ص ٢٠٤ رقم ٢٢٦ كتاب الطهارة باب صفة الوضوء وكماله فذكره... وأخرجه أحمد في مسنده الذي طبعته مع الفتح الرباني ج ٢/٦، وأما قوله قال "صلوا كما رأيتموني أصلي": هذا جزء من حديث طويل، أخرجه البخاري ج ١/١٥٥ في الأذان باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة وغيره عن مالك ابن الحويرث بلفظ عن مالك قال: "أتينا إلى النبي ﷺ ونحن شعبة متقاربون فأقمنا عنده عشرين يوماً وليلة وكان رسول الله ﷺ رحيماً رفيقاً فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهلنا أو قد اشتقنا سألنا عن من تركنا بعدنا فأخبرناه قال «ارجعوا إلى أهليكم فاقيموا فيهم



**فالجواب<sup>(١)</sup>:** أما الحديث الأول فقد ضعفه الرازي في أحكام القرآن<sup>(٢)</sup>، ولو سُلِّم فكلمة ثم تذكر بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا<sup>(٤)</sup> وعملوا الصالحات<sup>(٥)</sup>﴾<sup>(٦)</sup>.  
وأما فعله - التَّكَلَّمَ - فيحمل على الاستحباب لئلا ترد النصوص الدالة على جواز الطهارة بغير ترتيب كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا<sup>(٧)</sup>﴾ ونحوه والماء مطهر بطبعه فلا يتوقف على صنع العبد<sup>(٨)</sup>.

---

= وعلموهم ومروهم وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها وصلوا كما رأيتموني أصلي  
فإذا حضرت الصلاة فيؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم». وأخرجه مسلم ج ١ ص ٤٦٥ رقم ٦٧٤ في المساجد باب من أحق بالإمامة وليس عند مسلم قوله "صلوا كما رأيتموني أصلي".

- (١) جاء في نسخة (ب) "بالواو" والجواب.
- (٢) سبق ذكره في الصفحة السابقة.
- (٣) من آية ٤٦ من سورة يونس. والآية ﴿وَأَمَّا نُزُيْنِكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيْنِكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾.
- (٤) من الآية ١٧ من سورة البلد.
- (٥) أما قوله: ﴿وعملوا الصالحات﴾ زائدة في الآية عن طريق السهو من الناسخ.
- (٦) قال الحصص في أحكام القرآن ٦٦٣/٢ معنى ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ أي والله شهيد، ومعنى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي وكان من الذين آمنوا.
- (٧) من الآية ٤٨ من سورة الفرقان.
- (٨) قال الكاساني في البدائع ج ١/٢٢٢ وفعل النبي ﷺ يمكن أن يحمل على موافقة الكتاب. وعلى هذا الوجه يمكن أن يكون عملاً بموافقة الكتاب كمن أعتق رقبة مؤمنة في كفارة اليمين أو الظهار أنه يجوز بالإجماع.... ولأن الأمر بالوضوء للتطهير... والتطهير لا يقف على الترتيب. تبين الحقائق للزيلعي ج ١/٦١.

## مسألة

يجوز إزالة النجاسة الحقيقية بغير الماء من المائعات الطاهرات كالخل<sup>(١)</sup> ونحوه.

وقال محمد رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup> لا يجوز وهو قول زفر<sup>(٣)</sup> رحمه الله<sup>(٤)</sup>. ومالك<sup>(٥)</sup> والشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup> - رحمهم الله -<sup>(٨)</sup>.

**لنا:** ما روى علي أن النبي ﷺ قال: «إذا ولغ<sup>(٩)</sup> الكلب في إناء

---

(١) الخل: هو ما حمض من عصير العنب وغيره وأجوده خل الخمر مركب من جوهرين حار وبارد ونافع للمعدة واللثة والقروح الخبيثة وغيرها.

بتصرف القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٨٠، وجمهرة اللغة ج ١ ص ٦٨، ٦٩، والمغرب في ترتيب المعرب ص ١٥٣ الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

(٢) جاء في نسخة (ب) بدون "رحمه الله".

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٨٣، وتبيين الحقائق ج ١ ص ٧١.

(٤) جاء في نسخة (ب) بدون "رحمه الله".

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٦٠.

(٦) المجموع للنووي ج ١ ص ١٤٠، ١٤١، ونهاية المحتاج ج ١ ص ٥١، ٥٢، ٥٣.

(٧) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٣٠٩ قال صاحب الإنصاف (هذا المذهب مطلق)

وعنه ما يدل على أنها تزال بكل مائع طاهر مزيل وقيل: تزال بغير الماء للحاجة ظاهر غير مطهر - وقيل لا تزال إلا بماء طهور مباح وهذا من مفردات المذهب.

(٨) جاء في نسخة (ب) بدون "رحمه الله".

(٩) ولغ الكلب: يقال ولغ الكلب في الإناء والشراب ومنه وبه يلغ كيهب ويبلغ وولغ كورث ووجل ولغا، ويضم وولوغاً ولغاناً محرّكة شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحرّكه خاص بالسباع ومن الطير بالذباب وما ولغ ولوغاً بالفتح لم يطعم شيئاً والميلغ والميلغة بكسرهما الإناء ويلغ فيه الكلب.

أحدكم فليغسله سبعاً» خ م وفي رواية الدارقطني "ثلاثاً"<sup>(١)</sup> أمر بالغسل مطلقاً فتقييده بالماء يحتاج إلى دليل وكذا الأحاديث المطلقة في الباب<sup>(٢)</sup>.

---

= بتصرف القاموس المحيط ج ٣ ص ١١٩، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٥ ص ٢٢٦، ومختار الصحاح ص ٣١١ والمصباح المنير ج ٢ ص ٨٤٠.

(١) المؤلف - رحمه الله تعالى - ساق رواية علي على أساس أنها هي المتفق عليها عند البخاري ومسلم لكن وجدت أن المتفق عليها رواية أبي هريرة فقد أخرجها البخاري ج ١/٥١ في باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً عن أبي هريرة بلفظ قال: "إن رسول الله ﷺ قال: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً»". وأخرجه مسلم ج ١ ص ٢٣٤ رقم ٢٨٩ في الطهارة باب حكم ولوغ الكلب فذكره. وأخرجه مالك في الموطأ ج ١/٣٤ في الطهارة باب جامع الوضوء، وأخرجه أبوداود رقم ٧١/٧٢/٧٣ في الطهارة باب الوضوء بسور الكلب، وأخرجه الترمذي ج ١ ص ١٥١ في الطهارة باب ما جاء في سور الكلب، وأخرجه النسائي ج ١ ص ١٧٦، ١٧٧ في المياه باب سور الكلب وابن ماجه ج ١ ص ١٣٠ رقم ٣٦٤ في الطهارة باب غسل الإناء من ولوغ الكلب. أما رواية علي - رضي الله عنه -: أخرجها الدارقطني في سننه ج ١/٦٥ في الطهارة باب ولوغ الكلب في الإناء، وقال فيه الجارود وهو ابن أبي يزيد متروك.

وأخرجها الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١/٣٨٦ ولفظ "... وإذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات إحداهن بالبطحاء"، وقال: رواه الطبراني في الأوسط من طريق ابن الجارود عن إسرائيل والجارود لم أعرفه. أما رواية الثلاث:

أخرجها الدارقطني في سننه ج ١/٦٥ بلفظ عن النبي ﷺ قال: "يغسل ثلاثاً..." إلخ، وقال: تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل وهو متروك الحديث وغيره يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد فاغسلوه سبعاً وهو الصواب.

(٢) في نسخة (ب) جاءت "ولدي" بدل "وكذا".

وعن عائشة - رضي الله عنها -<sup>(١)</sup> قالت: "كنا نقرص<sup>(٢)</sup> الدم على عهد رسول الله ﷺ ثم نبهه بالريق"<sup>(٣)</sup> والظاهر أنه - عليه السلام - علم بذلك.

**احتجوا:** بقوله ﷺ لأسماء وقد سألته عن دم الحيض يصيب الثوب فقال: «حتيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء» خ م<sup>(٤)</sup>. وأمرها بالغسل بالماء فلما لم يغسله به لا يخرج عن العهدة وثبت أنه ﷺ نهى عن قيل<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) جاء في نسخة (ب)، (ج) سقوط "رضي الله عنها".
- (٢) نقرص الدم: القرص بالأصبعين وبابه نصر، والقرص بالماء غسله بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره والتقريص مثله يقال: قرصه وقرصته وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجمع اليد. بتصرف مختار الصحاح ص ٢٤٨، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٤ ص ٨٧ والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٤ ص ٤٠.
- (٣) أخرجه البخاري ج ١/٨١ في الحيض باب غسل دم الحيض، وأبوداود ج ١ ص ١٨٥ رقم ٢٦٩ في الطهارة باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع رقم ٣٥٧ في الطهارة باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها رقم ٣٨٨ في الطهارة باب الإعادة من النجاسة تكون في الثوب. وأخرجه النسائي ج ١/١٥٠، ١٥١، في الطهارة باب مضاجعة الحائض.
- (٤) أخرجه البخاري ج ١/٦٢، ٦٣ في الضوء باب غسل الدم بلفظ أن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - قالت: "جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من الحيضة كيف نصنع به؟ فقال: «تحتنه ثم تقرصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلي فيه»، وأخرجه مسلم ج ١ ص ٢٤٠ رقم ٢٩١ في الطهارة باب نجاسة الدم وكيفية غسله. والموطأ ج ١/٦٠، ٦١ في الطهارة باب جامع الحيضة، وأبوداود رقم ٣٦٠، ٣٦١ في الطهارة باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، والترمذي ج ١ ص ٥٥ رقم ١٣٨ في الطهارة باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب.
- (٥) قيل وقال: أي نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم: قيل كذا وقيل كذا وقال كذا وبنواهما على كونهما فعلين ما ضيين متضمنين للضمير والإعراب

وقال، وإضاعة<sup>(١)</sup> المال وغسل هذه الأشياء بالخل ونحوه إضاعة.

**والجواب:** : أنه ليس فيه نفي الغسل بغير الماء وذكر الماء إنما كان على الأعم الأغلب<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما الحديث الثاني فإنفاق المال لغرض صحيح يجوز فإن من الآثار ما لا يزول إلا بالخل.

---

= على إجرائهما مجرى الأسماء خلوتين من الضمير وإدخال حرف التعريف عليهما لذلك في قولهم: القيل والقال. وقيل القال الابتداء والقيل الجواب، وهذا إنما يصح إذا كانت الرواية "قيل وقال" على أنهما فعلان فيكون النهي عن القول بما لا يصح ولا تعلم حقيقته، فأما من حكى ما يصح ويعرف حقيقته وأسندته إلى ثقة صادق فلا وجه للنهي عنه ولا ذم، وهذا التأويل على أنهما إسمان.

وقيل: أراد النهي عن كثرة الكلام مبتدأ، وقيل: أراد به حكاية أقوال الناس والبحث عما لا يجدى عليه خيراً ولا يعنيه أمره.

بتصرف النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٤ ص ١٢٢، ١٢٣، ولسان العرب ج ١١ ص ٥٧٤. ومجمع بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٣.

(١) إضاعة المال: من الضيعة والأضيعة في الأصل المرة من الضياع. والضيعة والضياع الإهمال. ضاع الشيء يضيع ضيعة وضياعاً بالفتح هلك.

ومعنى إضاعة المال إنفاقه في غير طاعة الله تعالى والتبذير والإسراف. بتصرف لسان العرب ج ٨ ص ٢٣١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٣ ص ١٠٨.

(٢) قال العمري في عمدة القارئ ج ٣/ ١٤١ (هذا خرج مخرج الغالب لا يخرج الشرط بقوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ والمعنى في ذلك أن الماء أكثر

وجوداً من غيره أو نقول تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه...)

لكن علق على ذلك ابن حجر في الفتح ٣٣١/١ وقال: (وأجيب بأن الخبر نص على الماء فالحاق غيره به بالقياس وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل في العلة وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعة نفوذه فلا يلحق به).

(٣) من الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

## مسألة

جلود الميتة تطهر بالدباغ<sup>(١)</sup> عندنا<sup>(٢)</sup>

وقال مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> لا تطهر ووافقنا الشافعي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>  
إلا في جلد الكلب فإنه نجس العين عنده كالخنزير وهو رواية عن  
أبي حنيفة - رحمه الله -.

(١) الدباغ: من دىغ وبابه نصر ومنع. دِباغاً ودِباغاً ودِباغة بكسرهما ما تدبغ والدباغ والدبغ والدبغة مكسورات ما يدبغ به. وككتابة حرفه الدباغ ومسك ديبغ مدبوغ والمديغة موضعه ويضم باؤه.

بتصرف القاموس المحيط ج ٣ ص ١٠٨ والمصباح المنير ج ١ ص ٢٢٥.

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٧٦. وبدائع الصنائع ٨٥/١.

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٥٧، حاشية الخرشني ج ١ ص ٨٩، قال صاحب الحاشية (هذا هو المشهور وأن ما روي عن الإمام الرخصة في استعمال جلد الميتة بعد دبغه كان من ميت مباح أو محرم كالحمار وهذا الترخيص في غير جلد الخنزير ونحوه).

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ج ١ ص ٨٦، والمغني لابن قدامة ج ١ ص ٦٦، (هذا المشهور في المذهب أنه نجس أيضاً... وعن أحمد رواية أخرى إنها يطهر منها جلد ما كان طاهراً في حال الحياة) والبنية في شرح الهداية ٣٦٧/١.

وقال العيني: واختلفت الروايات في كون الكلب نجس العين ففي المبسوط الصحيح من المذهب عندنا عين الكلب نجسة وقال بعض مشايخنا ليس نجس العين، قال في البدائع وهو رواية الحسن وفي الذخيرة ذكره القدوري في تجريده أنه نجس العين عند أبي يوسف ومحمد، وفي العيون روى ابن سماعة عن أبي يوسف لا خير في جلد الكلب والذئب وإن دُبِغاً ولا تحلها الذكاة اهـ.

(٥) روضة الطالبين ج ١ ص ٤١، نهاية المحتاج ج ١ ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٦) ورد في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

**لنا:** ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ مر بشاة ليمونة ميتة فقال: «هلا انتفعتم بإهابها؟» فقالوا: إنها ميتة فقال: «إنما حرم من الميتة أكلها» خ م<sup>(١)</sup>.

وروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» م<sup>(٢)</sup> وهذه نصوص في محمل النزاع.

**احتجاً:** بما روى عبد الله بن عكيم<sup>(٣)</sup> قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته: «كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا أتاكم كتابي هنا فلا تنتفعوا

---

(١) أخرجه البخاري ج ٣/ ٤٠ في البيوع باب جلود الميتة قبل أن تدبغ وفي الزكاة باب الصدقة على سؤالي أزواج النبي ﷺ وفي جلود الذبائح والصيد باب جلود الميتة. وأخرجه مسلم ج ١ ص ٢٧٦ رقم ٣٦٣ في الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٤٩٨ في الصيد باب ما جاء في جلود الميتة، وأبوداود ج ٤ ص ٣٦٦ رقم ٤١٢٠ في اللباس باب في أهب الميتة والترمذي ج ٤ ص ٢٢٠ رقم ١٧٢٧ في اللباس باب ما جاء في جلود الميتة.

(٢) أخرجه مسلم ج ١ ص ٢٧٧ رقم ٣٦٦ في الحيض باب طهارة جلود الميتة، وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢/ ٤٩٨ في الصيد باب ما جاء في جلود الميتة، وأخرجه أبوداود ج ٤ ص ٣٦٧ رقم ٤١٢٣ في اللباس باب أهب الميتة، والترمذي ج ٤ ص ٢٢١ رقم ١٧٢٨ في اللباس باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت. وأخرجه النسائي ج ٧ ص ١٧٣ في الفرع والعتيرة باب جلود الميتة.

(٣) عبد الله بن عكيم الجهني أبو معبد الكوفي: قال قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهينة، بتصرف تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٢٣، ٣٢٤.

منها بإهاب<sup>(١)</sup> ولا عصب<sup>(٢)</sup>» حد<sup>(٣)</sup> وقوله: "كنت" دليل على نسخ ما تقدمه.

(١) إهاب: الإهاب الجلد قبل أن يُدبغ وبعضهم يقول الجلد وهو محمول على ما قيده الأكثر، والجمع أهب بضمين على القياس مثل كتاب وكتب وربما استعير الإهاب لجلد الإنسان. بتصرف المصباح المنير ج ١ ص ٣٧ ص ٣ وجمهرة اللغة لابن دريد ج ٣ ص ٢١٣.

(٢) عصب: جمع أعصاب والأعصاب هي أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها يكون ذلك للإنسان وغيره كالابل والبقرة والغنم وغيرها. بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٦٠٢، جمهرة اللغة ج ١ ص ٢٩٦.

(٣) أخرجه أبوداود ج ٤ ص ٣٧٠ رقم ٤١٢٧ كتاب اللباس باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة عن طريق صبغه عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلة قال: "قرأ علينا كتاب رسول الله ﷺ بأرض جهنم وأنا غلام شاب «أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»". وكذا أخرجه النسائي ج ٧ ص ١٧٥ في الفرع والعتيرة باب ما يدفع به جلود الميتة، وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ١١٩٤ رقم ٣٦١٣ والطحاوي في شرح معاني الآثار ج ١/٤٦٨، وأحمد ج ٣١١ والبيهقي في السنن الكبرى ج ١/١٤١، هذا وقد روي من طرق عن الحكم به أخرجه أحمد ج ٤/٣١٠ عن الحكم عن عبد الله بن عكيم قال كتب إلينا رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب.

وأخرجه أبوداود ج ٤ ص ٣٧١ برقم ٤١٢٨، وزاد فقال... عن الحكم بن عتيبة أنه انطلق هو وأناس معه إلى عبد الله بن عكيم -رجل من جهنم- قال: قال الحكم فدخلوا وقعدت على الباب، فخرجوا إليّ فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهنم قبل موته بشهر... إلخ. لكن سقط من إسنادهما عبدالرحمن بن أبي ليلى فهي منقطعة.

انظر تلخيص الحبير ج ١/٥٨، ٥٩، ٦٠ لكن قال الألباني في الإرواء ج ١/٧٧، وإذا عرفت أن رواية أبي داود المشار إليها لم يقع في إسنادهما ذكر لعبدالرحمن بن أبي ليلى فالذي يستفاد منها حينئذ إنما هو أن الحكم بن عتيبة هو الذي سمعه من عبد الله ابن عكيم وليس عبدالرحمن بن أبي ليلى وهذا صحيح فإن أبي عتيبة إنما سمعه من



**والجواب:** : من وجوه أحدهما، أنه كتاب لا يعرف حامله.

والثاني أن ألفاظه مضطربة فتارة يقول: وأنا شاب، وتارة يقول: وأنا صبي وتارة يقول: قبل موته بشهر، وتارة بشهرين.  
وقد قال ابن المديني: مات رسول الله ﷺ ولابن عكيم سنة وإنما يرويه عن مشيخة من جهينة.

والثالث: أن حديثنا في الصحيحين، وحديثهما مضطرب فلا يقاومه ولو سلم لم يكن فيه دليل على موضع الخلاف لأن الإهاب في اللغة: اسم الجلد ما لم يدبغ، فإذا دبغ فهو: أديم<sup>(١)</sup>.

---

= أبي ليلي. وهذا كما صرحت بذلك الرواية الأولى فلا تدل رواية أبي داود إذن على الانقطاع بين أبي ليلي وابن عكيم.

ثم قال الألباني أيضاً، وقد أعل الحديث بعلة أخرى كالاضطراب في سنده ومتنه فإنه لا يندرج في صحة الحديث لوجهين:

الأول: أنه اضطراب مرجوح لا خفي على الباحث لأن شرط الاضطراب تقابل الروايات المضطربة قوة وكثرة وهذا لم يثبتوه.

الثاني: لو سلمنا بالاضطراب المزعوم فذلك في طريق ابن أبي ليلي فقط وأما طريق القاسم بن مخيمرة فلا اضطراب منها مع صحة إسنادها فثبت الحديث ثبوتاً لا شك فيه وقد حسنه الترمذي والخازمي وصححه ابن حبان...".

(١) بدائع الصنائع ج ١/٨٥. وقال العيني في كتابه البناية في شرح الهداية يفيد ذكر وجوه العلة في حديث ابن عكيم ج ١/٣٦٤-٣٦٦ والجواب عن حديث ابن عكيم أنه معلول بأمر ثلاثة...

قال الخلال: وطريق الإنصاف أن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ ولكنه كثير الاضطراب، وحديث ابن عباس سماع وحديث ابن عكيم كتاب والكتاب والوجادة والمناولة كلها موقوف لما فيها من شبهة الانقطاع لعدم المشافهة ولو صح فهو لا يقاوم حديث ابن عباس في الصحة ومن شرط الناسخ أن يكون أصح وأقوم

=

والشافعي - رحمه الله - يحتج بما:

روى أن النبي ﷺ دعاه بعض الأنصار إلى دار فلم يجب، ودعاه آخر فأجاب، فسئل عن ذلك فقال: كان في الأول كلب، وفي الثانية هرة، فإنها ليست بنجسة إنها من الطوافين<sup>(١)</sup> عليكم أو الطوافات<sup>(٢)</sup>.

---

= قاعدة من جميع الرجحان وغير خاف على جماعة الحديث أن حديث ابن عكيم لا يوزاي حديث ابن عباس في جهة من جهات الترجيح فضلاً عن جميعها... وكذا قال النووي في المجموع ج ١/٢٥٨، ٢٥٩. قلت تقدم تخريج حديث ابن عكيم ص ٩٢، ٩٣.

(١) الطوافين والطوافات: الطواف فعال شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذ من قوله ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم. ولما كان فيهم ذكور وإناث قال الطوافين والطوافات هذا معنى والمعنى الآخر أن يكون شبهها بمن يطوف للحاجة، والمسألة يريد أن الأجر في مواساتها كالأجر في مواساة من يطوف للحاجة ويتعرض للمسألة.

بتصرف لسان العرب ج ٩ ص ٢٢٦، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٣ ص ١٩٠، ١٩١.

(٢) قال الحافظ في التلخيص ج ١/٣٧ لم أجده بهذا السياق... ولكن روي من حديث عيسى بن المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دار لا يأتيها فشق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا فقال النبي ﷺ: إن في داركم كلباً فقالوا: إن في دارهم سنور فقال النبي ﷺ: السنور سبع.

أخرجه الدارقطني في سننه ج ١/٦٣ وقال: تفرد به عيسى بن المسيب عن أبي زرعة وهو صالح الحديث، أخرجه الحاكم في المستدرک ج ١/١٨٣ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١/٢٥١، ٢٥٢ وقال ابن أبي حاتم في العلل ج ١/٤٤ سألت أبا زرعة فقال: لم يرفعه أبونعيم وهو أصح وعيسى ليس بالقوي، وقال العقيلي ج ٣/٣٨٧ لا يتابعه على حديثه هذا إلا من هو مثله أو دونه.

= وقال الحافظ الرازي في الجرح والتعديل ج ٦/٣/٣٨٨ نا عبدالرحمن قال قريء  
على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: عيسى بن المسيب ضعيف  
الحديث ليس بشيء.

قال ابن عدي في الكامل ج ٥ ص ١٨٩٢ في ترجمة عيسى بن المسيب هذا لا يرويه  
غير عيسى وهو صالح فيما يرويه.

وأخرجه مالك في الموطأ ج ١/٢٢ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة  
بنت أبي عبيدة بن فروة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن  
أبي قتادة الأنصاري أنها أخبرتها أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً  
فجاءت هرة لتشرب منه: فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرأني انظر  
إليه فقال: أتعجبين يا ابنة أخي قالت: فقلت: نعم فقال: إن رسول الله ﷺ قال:  
إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات."

وأخرجه عنه الترمذي ج ١ ص ١٤٣ رقم ٩٢ في أبواب الطهارة باب ما جاء في  
سور الهرة وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه عنه الحاكم في المستدرک ج ١/١٥٩، ١٦٠ وقال الحاكم حديث صحيح  
وهو كما صححه مالك واحتج به في الموطأ. ووافقه الذهبي في التلخيص.  
وأخرجه عنه البيهقي في السنن الكبرى ج ١/٢٤٥/٢٤٦ ساق عدة أحاديث  
وشواهد أخرى ثم قال وكل ذلك شاهد لصحة رواية مالك.

وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ١/٥٤ (وصححه البخاري والعقيلي...  
ثم قال وأعله ابن منده بأن حميدة وخالتها كبشة محل الجهالة ولا يعرف لهما  
إلا هذا الحديث.

فأما قوله إنهما لا يعرف لهما إلا هذا الحديث. فتعقب بأن لحميدة حديث آخر في  
تشميت العاطس رواه أبو داود ولها ثالث رواه أبو نعيم في المعرفة وأما خالتها حميدة  
فروى عنها مع إسحاق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين وأما كبشة فقليل أنها  
صحابة فإن ثبت فلا يضر الجهل بحالها والله أعلم وقال ابن دقيق العيد ولعل من  
صححه اعتمد على تخريج مالك وأن كل من خرج له فهو ثقة عند ابن معين وأنا  
كما صح عنه فإن سلكت هذه الطريقة في تصحيحه أعني تخريج مالك وإلا فالقول

=

وهذا الجواب وقع في معرض الفرق تمهيداً لعذره ﷺ.  
**والجواب:** أنه غريب<sup>(١)</sup> فلا يعارض المشهور<sup>(٢)</sup>.  
ولو اشتهر لم يكن حجة لأنه لا يدل بالمنطوق لأنه مسكوت عنه،  
ولا بالمفهوم لأنهما عينان مختلفان.  
ويحتمل أنه ﷺ لم يجب لمعنى آخر لما قال ومتى احتمل بطل  
الاحتجاج به.



- 
- = ما قاله ابن منده). قلت وللحديث طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الصحة كما سبق قول البيهقي وغيره.
- (١) تعريف الحديث الغريب: هو ما رواه راو منفرد بروايته فلم يروه غيره أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده.
- سمي غريباً لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي بعد عن أهله. وقد يكون الحديث الغريب صحيحاً، وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب في الغرائب حتى حذر الأئمة عن روايتها.
- بتصرف علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٤، تدريب الراوي للسيوطي حقه وراجع أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف ج ٢ ص ١٨١ ط الثانية سنة ١٣٨٥ هـ، وشرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث لمنلا حنفي ص ٣٧.
- (٢) تقدم ما يدل على ذلك أثناء التخريج.

## كتاب الصلاة

### مسألة

العاصي بسفره<sup>(\*)</sup> يترخص برخص المسافرين عندنا<sup>(١)</sup>، وقال الشافعي: <sup>(٢)</sup> وأحمد لا يترخص<sup>(٣)</sup>. واتفقوا على أن العاصي<sup>(\*\*)</sup> في سفره يترخص<sup>(٤)</sup>.

**لنا:** إجماع الصحابة، فإن عمر وابن عباس -رضي الله عنهما-  
**قالا:** صلاة المسافر ركعتان على لسان نبيكم وقد خاب من افتري<sup>(٥)</sup> فيجب العمل بالعموم.

- 
- (\*) الأولى محل خلاف: المعصية في نية السفر ذاته لمن خرج ليقطع الطريق ونحو ذلك.  
(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ١ ص ٧٣٦، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٢٢٨.  
(٢) جاء في نسخة "ب" زيادة "رضي الله عنه".  
(٣) المجموع للنووي ج ٤ ص ٢٠٢، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ ص ١٨، والمغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٦٣، والإنصاف ج ٢ ص ٣١٤، ٣١٥. ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٤ ص ١٠٨، ١٠٩.  
(\*\*) الثانية محل اتفاق: السبب مشروع وطرأت المعصية أثناء السفر. بمعنى هو من ينشئ سفر مباحاً في أصله.

- (٤) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٦٤، والمجموع للنووي ج ٤ ص ٢٠٢، درر الحكام في شرح غرر الأحكام للشهير بملا خسرو الحنفي ج ١ ص ١٣٨، ومواهب الجليل ج ٢ ص ١٤٠.  
(٥) أما ما روي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الضحى ركعتان وصلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٣٣٨ رقم ١٠٦٣ في باب تقصير الصلاة في

**لهما:** أن الرخصة<sup>(١)</sup> مقيدة بالاضطرار، وكونه غير باغ ولا عاد<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>. فكان المسافر العاصي منصوباً عليه. فيما تمسكنا به ومسكوتاً عنه فيما تمسكتم به والمنصوص عليه مقدم على المسكوت عنه.

= السفر فذكره، وأخرجه النسائي ج ٣/١١١-١١١٨ في باب عدد صلاة الجمعة، وفي باب تقصير الصلاة في السفر قال أبو عبد الرحمن: عبد الرحمن ابن أبي ليلى لم يسمع من عمر. لكن هذا أجاب عليه مسلم في مقدمة كتاب الصحيح فقد حكم بسماع ابن أبي ليلى من عمر فقال ج ١ ص ٣٤ وأسند عبد الرحمن ابن أبي ليلى وقد حفظ عن عمر ابن الخطاب. أما ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن الله فرض على لسان نبيكم ﷺ صلاة المقيم أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة.

أخرجه مسلم رقم ٦٨٧ في باب صلاة المسافرين وقصرها فذكره. والنسائي ج ٣/١١٨، ١١٩، باب تقصير الصلاة في السفر فذكره، وأحمد ج ١/٣٥٥ فذكره. (١) الرخصة: مأخوذة من رخص له في الأمر أي أذن له فيه بعد النهي عنه. والاسم الرخصة والرخصة: ترخيص الله للعبد في أشياء خففها عنه والرخصة في الأمر وهو خلاف التشديد، وشرعاً: ما ثبت على خلاف دليل الشرع لمعارض راجح. وقيل هي: الحكم الذي غير من الصعوبة إلى السهولة لعذر اقتضى ذلك مع قيام سبب الحكم الأصلي.

لسان العرب ج ٧ ص ٤٠، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٥٠ ط سنة ١٣٩١ هـ وروضة الناظر ص ٣٢.

(٢) غير باغ ولا عاد: البغي هو الظلم والفساد ومجاوزة الحد وقوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ أي فمن اضطر جائعاً غير باغ أكلها تلذذاً أو عادياً ولا مجاوزاً أما ما يدفع به عن نفسه الجوع فلا إثم عليه.

وقال قتادة والحسن والربيع وابن زيد وعكرمة "غير باغ" في أكله فوق حاجته "ولا عاد" بأن يجرد عن هذه المحرمات مندوحة ويأكلها. بتصرف لسان العرب ج ١٤ ص ٧٨، وتفسير القرطبي ج ٢/٢٣١.

(٣) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

**والجواب:** لا خلاف أن الإثم مرفوع عن المضطر غير الباغي العادي، وإنما الخلاف في الباغي العادي إذا تحقق الاضطراب في حقه، والآية ساكنة عن حكمه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

**تارك الصلاة<sup>(٢)</sup> لا يجب قتله عندنا، ويحبس ويستتاب<sup>(٣)</sup>.**

(١) قال الجصاص في أحكام القرآن ج ١/١٤٧، ١٤٨، قوله "إلا ما اضطررتم إليه" يوجب الإباحة للجميع من المطيعين والعصاة وقوله في الآية الأخرى ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ وقوله ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾ لما كان محتملاً أن يريد البغي والعدوان في الأكل. "أحتمل البغي على الإمام أو غيره لم يجوز لنا تخصيص عموم الآية الأخرى بالاحتمال بل الواجب حمله على ما يواطئ معنى العموم من غير تخصيص وأيضاً فقد اتفقوا على أنه لو لم يكن سفره في معصية بل كان سفره لحج أو غزو أو تجارة وكان مع ذلك باغياً على رجل في أخذ ماله أو عادياً في ترك صلاة أو زكاة لم يكن ما هو عليه من البغي مانعاً من استباحة الميتة للضرورة فثبت أن قوله ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ لم يرد به انتفاء البغي والعدوان في سائر الوجوه وليس في الآية ذكر شيء مخصوص فيوجب ذلك كون اللفظ مجملاً مفتقراً إلى البيان فلا يجوز تخصيص الآية الأولى به لتعذر استعماله على حقيقته وظاهره ومتى حملنا ذلك على البغي والتعدي في الأكل استعمالنا اللفظ على عموميه وحقيقته فيما أريد به وورد فيه فكان حمله على ذلك أولى من وجهين: أحدهما أنه يكون مستعملاً على عموميه والآخر أننا لا نوجب به تخصيص...". اهـ.

(٢) هل ترك الصلاة عمداً وجحوداً وإنكاراً لها؟ أم تركها متهاوناً متكاسلاً غير منكر لها ولا جاحداً لمشروعيتها، أما المسألة الأولى: فهي محل إجماع على من أنكر مشروعيتها فإنه يكفر قال في فتح القدير ج ١ ص ٢١٧ أن الله تعالى فرض على كل مسلم ومسلمة في كل يوم وليلة خمس صلوات وهو من المشاهير بالإجماع فقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ وإلى يومنا هذا على فرضيتها من غير نكير ولا رد راد. فمن أنكر مشروعيتها كفر بلا خلاف. وقال النووي في المجموع ج ٣ ص ١٦ "إذا ترك الصلاة جاحداً لوجوبها أو جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة فهو كافر مرتد بإجماع المسلمين ويجب على الإمام قتله بالردة إلى أن يسلم... هذا إذا كان قد نشأ بين المسلمين".

(٣) قال صاحب حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٦ "ويكفر جاحداً" وتاركها عمداً أي تكاسلاً فاسق (يحبس حتى يصلي) لأنه يحبس بحق العبد فحق الحق أحق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم. ط الثالثة.

**وقال مالك والشافعي وأحمد: يستتاب فإن تاب وإلا قتل<sup>(١)</sup>.**

**لنا: قوله عليه السلام: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث  
كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحسان، وقتل نفس بغير حق» حد<sup>(٢)</sup>.**

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ١٩٠، ١٩١، هامش كفاية الطالب الرباني ج ٢ ص ٢٥١ ونهاية المحتاج ج ٢ ص ٤٢٠، ٤٢١، والمجموع شرح المذهب ج ٣ ص ١٨. والمغني لابن قدامة ج ٢ ص ٤٤٢، كشف القناع ج ١/١٦٣ والإنصاف ج ١ ص ٤٠٣، قال صاحب الإنصاف: وهو المذهب "وقال القاضي يضرب ثم يقتل".

(٢) أخرجه أبوداود رقم ٤٥٠٢ كتاب الديات باب الإمام يأمر بالعفو في الدم عن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن ابن أمانة بن سهل قال: كنا مع عثمان وهو محصور في الدار وكان في الدار مدخل من دخله سمع كلام من على البلاط بدخل عثمان فخرج إلينا وهو متغير لونه فقال: إنهم ليتواعدوني بالقتل أنفاً قال: قلت: يكفيكم الله يا أمير المؤمنين قال: ولم يقتلونني؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إسلام أو زنى بعد إحسان أو قتل نفس بغير حق» فوالله ما زنت في جاهلية ولا في إسلام قط ولا أحببت أن لي بدين بدلًا منذ هداني الله ولا قتلت نفساً فبم يقتلونني؟ وأخرجه النسائي ج ٩٧/٧ في تحريم الدم باب ذكر ما يحل به دم المسلم، وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٤٧ رقم ٢٥٣٣ باب الحدود باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا بثلاث، وأحمد ج ١/٦١، ٦٢، والترمذي ج ٤ ص ٤٦٠ كتاب الفتن باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث. وقال حديث حسن ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد فرفعه وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى ابن سعيد هذا الحديث فأوقفوه ولم يرفعه وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عثمان عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وقال صاحب الإرواء ج ٧/٢٥٥: إسناده صحيح على شرط الشيخين ولا يضر وقف من أوقفه لاسيما وقد جاء مرفوعاً من وجوه أخرى.

وهذا قد روي عن طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عنه مثل حديث أبي أمانة.

أخرجه النسائي ج ٧/٩٢، مقروناً بحديث أبي أمانة السابق.

وقال الألباني: إسناده صحيح.

وقد روي أيضاً من طرق أخرى صحح بعضها الألباني. انظر الإرواء ج ٧/٢٥٥.



ولفظ الصحيحين في رواية ابن مسعود: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث، الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»<sup>(١)</sup>.

ورواية المسند<sup>(٢)</sup> قالها عثمان يوم الدار عن رسول الله ﷺ. وهذا لم يأت باحد هذه الأشياء فلا يباح دمهم.

وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ... الحديث»<sup>(٣)</sup>. فاقضى عصمة ماله ودمه عملاً بعمومه. **فإن قيل:** ظاهره متروك. فإنه لو بقي أبيح دمه.

وأما الحديث الثاني: ففي<sup>(٤)</sup> سياقه إلا بحقها والصلاة من حقها وبتركها زالت العصمة<sup>(٥)</sup>.

**قلنا:** البغي أيضاً محمول على إصراره، أو بدايته بالقتال. ولا نسلم أن بتركها زالت العصمة، والخلاف فيه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٨/٣٨ في الديات باب قول الله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ بلفظه لكن بدل التارك لدينه المارق من الدين التارك للجماعة، أخرجه مسلم رقم ١٦٧٦ في القسامة باب ما يباح به دم المسلم فذكره.

(٢) تقدمت ص ١٠٠

(٣) هو حديث متواتر روي عن جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة كما قال السيوطي في الجامع الصغير ج ١ ص ٦٥، ٦٦، أخرجه البخاري ج ٢/١٠٩، ١١٠ في أول كتاب الزكاة وغيره عن أبي هريرة بلفظ: ... قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله ... إلخ. وأخرجه مسلم ج ١ ص ٥٢ رقم ٢١ في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، عن أبي هريرة.

(٤) ورد في نسخة (ب) ففيه بدل ففي والصواب ما أثبتته.

(٥) فتح الباري للحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - ج ١٢ ص ٢٠٣.

(٦) عمدة القاري للحافظ العيني - رحمه الله تعالى - ج ٢٤ ص ٤١.

**احتجوا:** بقوله عليه السلام «بين العبد والكفر»<sup>(١)</sup> ترك الصلاة»<sup>(٢)</sup>  
 إلى غير ذلك من الأخبار المستفيضة، وحكم الكفر: القتل.  
**قلنا:** الحديث محمول على ما إذا تركها اعتقاداً ولم يرها فرضاً أو  
 يحمل على المتهاون بها فقال -عليه السلام- مبالغة في الزجر كما قال في  
 شارب الخمر «عابد وثن»<sup>(٣)(٤)</sup>.



- (١) ورد في نسخة (ب) زيادة لفظ (المسلم).
- (٢) أخرجه مسلم رقم ٨٢ في الإيمان باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة بلفظ عن جابر بن عبد الله قال، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة».
- وأخرجه أبوداود رقم ٤٦٧٨ في السنة باب في رد الإرجاء عن جابر بلفظ: بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة.
- أخرجه الترمذي ج ٥ ص ١٣ في كتاب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة عن جابر بلفظ «بين الكفر والإيمان ترك الصلاة» وفي رواية «بين العبد وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة»، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
- (٣) أخرجه المناوي في الجامع الأزهر ج ١ ص ٢٥٠ مخطوط في حرف الشين بلفظ وقال عن ابن عمر وفيه قطر بن خليفة ثقة مدلس وفيه كلام لا يضر وأخرجه أحمد في مسنده ج ١/٢٧٢ بلفظ مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٢ ص ٧٠٣، ٧٠٩ وقال فيه الحسن بن عمارة على أن بعض رواياته عن الحكم وغيره غير محفوظات وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.
- قلت ولعل طرده يقوي بعضها بعضاً.
- (٤) قلت ورأي الجمهور هو الراجح لأن دليل الحنفية الأول فيه خصلة كفر بعد إيمان وترك الصلاة كسلاً هو كفر بعد إيمان كما أن الأدلة التي اعتمد عليها الحنفية أدلة عامة بينما أدلة الجمهور أدلة خاصة والخاص مقدم على العام لما فيه من تخصيص له والله أعلم.

# كتاب الزكاة

## مسألة

تجب الزكاة في حلي<sup>(١)</sup> النساء عندنا<sup>(٢)</sup> وهو قول عمر، وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وعائشة - رضي الله عنهم -. وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - لا تجب<sup>(٤)</sup>. وعن أحمد كالمذهبيين<sup>(٥)</sup>.  
**لنا:** أحاديث عامة وخاصة. فالعامة: أربعة منها ما روى أبو سعيد

---

(١) الحلبي: على فعول جمع حلى مثل ثدي وثدي وقد تكسر الحاء لمكان الياء مثل عصي وهي ما تتحلى به المرأة من الذهب أو الفضة وقيل أو جوهر. يتصرف المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي الخوارزمي ص ١٢٧ والمطلع على أبواب المقنع ١٣٥.

(٢) البناية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ١٠٧/٣.

(٣) جاء في نسخة (ب) (زيادة - رحمه الله -).

(٤) المذهب للشيرازي المطبوع مع المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٨٨، والقول الثاني تجب فيه الزكاة واستخار الله فيه الشافعي واختاره.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ١٣٨ وقال صاحب الإنصاف ما نصه: "حيث نقل أن عدم وجوب الزكاة هو المذهب وعليه أكثر الأصحاب وعنه تجب فيه الزكاة. قال في الفائق وهو المختار نظراً وعنه تجب فيه الزكاة إذا لم يعر ولم يلبس) والمغني لابن قدامة ج ٣ ص ١١.

لكن قال النووي في المجموع ج ٥/٤٩٢ ففي وجوب الزكاة فيه قولان مشهوران أصحهما عند الأصحاب لا كما لا تجب في ثياب البدن والأثاث وحوامل الإبل والبقرة... وبه قال أكثر العلماء ومن صححه من أصحابنا المزني وابن القاضي في المفتاح والبنديجي والماوردي والمحملي... وآخرون لا يحصون.

أن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس أواق<sup>(١)</sup> صدقة» م<sup>(٢)</sup>.  
وروي عن علي -عليه السلام- قال: قال رسول الله ﷺ «هاتوا صدقة  
الرقعة» ت<sup>(٣)</sup>.

(١) أواق: الأواق جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد الياء والجمع يشدد ويخفف مثل أتقية  
وأناقى وآناق وربما يجيء في الحديث وقية وليست بالعالية وهمزاتها زائدة وكانت  
الأوقية قديماً عبارة عن أربعين درهماً وهي في غير الحديث نصف سدس الرطل وهو  
جزء من اثني عشر جزءاً وتختلف باختلاف اصطلاح البلاد. بتصرف لسان العرب  
ج ١٠ ص ١٢ والنهية لابن الأثير ج ١ ص ٨٠.

(٢) أخرجه البخاري ج ٢/١٢١ في الزكاة باب زكاة الورق وباب من أدى زكاته فليس  
بكنز وباب ليس فيما دون خمس أذود صدقة وباب ليس فيما دون خمسة أواست صدقة.  
بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ «ليس فيما دون خمسة ذود صدقة وليس فيما دون  
خمسة أواق صدقة...» إلخ أخرجه مسلم رقم ٩٧٩ في الزكاة في فاتحته.

(٣) أخرجه الترمذي ج ١ ص ١٦ في الزكاة باب زكاة الذهب والورق. عن علي بلفظ  
قال: قال رسول الله ﷺ «قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق منها هاتوا صدقة  
الرقعة من كل أربعين درهماً درهماً...» إلخ وقال: روى هذا الحديث الأعمش  
وأبوعوانة وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان  
الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي. وقال:  
وسألت محمداً عن هذا الحديث: فقال كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق  
يحتمل أن يكون روى عنهما جميعاً.

وأخرجه أبوداود رقم ١٥٧٤ في الزكاة باب زكاة السائمة، وأخرجه النسائي  
ج ٥/٣٧ في الزكاة باب زكاة الورق فذكره...، وأخرجه ابن ماجه رقم ١٧٩٠ في  
الزكاة باب زكاة الورق والذهب بلفظ إنني قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل  
والريق ولكن هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً، وذكره الحافظ ابن حجر في  
الفتح ج ٣/٣٢٧ وقال إسناده حسن.

قال ابن قتيبة: الرقة : الفضة دراهم كانت أو غيرها<sup>(١)</sup>.  
وروى عمرو بن شعيب<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله  
ﷺ: «ليس في أقل من عشرين مثقالاً»<sup>(٣)</sup> من الذهب شيء، ولا في أقل من  
مائتي درهم شيء» ق<sup>(٤)</sup>.  
وروي أن النبي ﷺ قال لعلي -عليه السلام-: «ليس عليك في الذهب شيء  
حتى تبلغ عشرين مثقالاً»<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) غريب الحديث لابن قتيبة ج ١ ص ١٨٧.  
(٢) عمرو بن شعيب بن محمد السهمي القرشي أبوإبراهيم من بني عمرو ابن العاص.  
من رجال الحديث كان يسكن مكة. وثقه ابن معين وابن راهويه وصالح جزرة،  
وقال الأثرم سئل أحمد عن عمرو بن شعيب فقال ربما احتججنا بحديثه وربما وجس  
في القلب منه وقال توفي بالطائف سنة ١٢٨ هـ.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦٣-٢٦٨، وتاريخ الثقات للعجلي ص ٣٦٥.  
(٣) مثقالاً: في الأصل مقدار من الوزن أي شيء كان من قليل أو كثير وهو عبارة عن  
درهم واحد وثلاثة أسباع الدرهم يوزن به ما اختير وزنه به. ويساوي الدينار،  
بتصرف المطلع على أبواب المقنع ص ١٣٤، ولسان العرب ج ١١ ص ٨٧، والنهاية  
ج ١ ص ٢١٧.  
(٤) أخرجه الدارقطني ج ٢/٩٣، وأخرجه أبويعبيد في الأموال ص ٣٧٠، وذكره ابن  
حجر في الدراية ج ١/٢٥٨ وقال إسناده ضعيف. وقال الألباني في الإرواء  
ج ٣/٢٩٢، وإن كان سنده ضعيف فهو صحيح باعتبار ماله من شواهد.  
(٥) أخرجه أبوداود رقم ١٥٧٣ عن جرير بن حازم وسمى آخر عن أبي إسحاق عن عاصم  
بن ضمرة والحرث الأعور عن علي -عليه السلام- عن النبي ﷺ قال: «إذا كان لك مائتا  
درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى  
يكون عشرين ديناراً فإذا كان عشرين ديناراً ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك»  
قال: فلا أدري أعلي يقول: "فبحساب ذلك" أو رفعه إلى النبي ﷺ؟

نفى الوجوب<sup>(١)</sup> إلى غاية بلوغه عشرين مثقالاً، فإذا بلغ هذا  
القدر<sup>(٢)</sup> ثبت الوجوب، وكذا ما ذكرنا من الأحاديث.  
وأما الخاصة فثمانية، منها:

ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: أتت النبي ﷺ امرأتان  
في أيديهما أساور من ذهب فقال ﷺ: «اتحبان أن يسوركما الله يوم  
القيامة أساور من نار؟» قالتا: لا قال: «فاديا حق الله فيما في أيديكما» حد.  
وفي رواية جاءت امرأة وابنتها من أهل اليمن إلى رسول الله ﷺ

---

= وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢/١٢٦٤ تحقيق شاكر بلفظ لا زكاة في مال حتى يحول  
عليه الحول قال المحقق إسناده صحيح موقوف على علي وقال المحقق أيضاً إسناده  
صحيح من جهة عاصم لا الحارث وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤/٩٥ في  
كتاب الزكاة باب لا زكاة في مال... فذكره " وذكر في المفهم شرح ما أشكل من  
تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ج ١/٢١٩ وهذا الحديث غاية ما قيل فيه أن جرير  
بن حازم رواه عن أبي إسحاق وقرن فيه بين ابن عاصم بن ضمرة وهو ثقة وابن  
الحارث الأعور وهو كذاب ورواه جماعة من الأئمة عن أبي إسحاق عن عاصم  
موقوفاً على علي. فقال من رد ذلك الحديث هل جرير سمعه من أبي إسحاق عن  
عاصم موقوفاً وسمعه عنه الحارث مسنداً ولذلك قرن بينهما وكأن الإسناد متلقى  
عن الحارث وهذا لا ينبغي أن يرد الخبر له فإنه وهم وظن غير محقق بل هو مردود  
لأن المعتمد ثقة جرير وأمانته وقد أخبر أنه سمعه منهما فساق واحداً وظاهره أنه  
تلقاه عن كل واحد منهما على نحو ما تلقاه عن الآخر فيعتمد على رواية الثقة  
وتلغى رواية غيره ولا يضره وقف من وقفه إذا كان الذي رفعه ثقة.

سقطت من نسخة (ب) ما بين القوسين.

(١) معنى هذا ففي الأحاديث دلالة على عدم الوجوب إلى غاية بلوغه عشرين مثقالاً.

(٢) جاء في نسخة ج الأمر بدل القدر والصواب القدر...

وفي يدها مسكتان<sup>(١)</sup> غليظتان من ذهب قال: هل تعطين زكاة هذا؟  
قالت: لا قال: فيسرك أن يسورك الله بسوارين من نار. قال: فخلعتهما  
وقالت: هما لله ولرسوله. ق<sup>(٢)</sup>.

(١) مسكتان: المسكة: بتحريك السين واحدة المسك هي الذبل من العاج كهيئة السوار  
تجعله المرأة في يديها فذلك المسك والذبل القرون فإن كانت من عاج فهو مسك  
وعاج ووقف وإذا كان من غير ذلك فهو مسك لا غير. فإذا كانت من غير ذلك  
أضيفت إلى ما هي منه. فيقال: من ذهب أو فضة أو غيرهما. بتصرف لسان العرب  
ج ١٠ ص ٤٨٦، ٤٨٧ وجمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٦.

(٢) أخرجه أبوداود رقم ١٥٦٣ في الزكاة باب الكنز ما هو وزكاة الحلبي بلفظ: أن  
امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها وفي يدي بنتها مسكتان غليظتان من ذهب  
فقال لها: أتعطين زكاة هذا؟ قالت: لا قال أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة  
سوارين من نار؟ قال: فخلعتهما فألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت: هما لله ورسوله.  
وأخرجه النسائي ج ٣٨/٥ بكتاب الزكاة باب زكاة الحلبي وقال فيه أن امرأة من  
أهل اليمن أتت النبي ﷺ وذكر الحديث وله في أخرى عن عمرو ابن شعيب مرسلًا  
ولم يذكر فيه "من اليمن" وأخرجه أبو عبيد رقم ١٢٦٠. وأخرجه الترمذي ج ٣  
ص ٢٩ في الزكاة باب في زكاة الحلبي بلفظ أن امرأتين أتتا رسول الله ﷺ وفي  
أيديهما سوار من ذهب فقال لهما أتوديان زكاته؟ قالتا: لا فقال لهما رسول الله  
ﷺ: أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار؟ قالتا: لا قال: فأديا زكاته. وقال:  
ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ونقل الزيلعي عن ابن المنذر أنه قال لعل  
الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه... وكذا قال  
ابن القطان بعد تصحيحه لحديث أبي داود وإنما ضعف الترمذي هذا الحديث لأن عنده  
فيه ابن لهيعة، والثني بن رباح كما في نصب الراية ج ٢/٣٧٠.

قال الألباني في الإرواء ج ٣/٢٩٦ "إسناده إلى عمرو عند أبي داود والنسائي  
وأبي عبيد جيد". ومن طريق آخر أخرجه الدارقطني ١٠٨/٢ وقال حجاج هو ابن  
أرطاة لا يحتج به.

الحديث الثاني: عن أسماء<sup>(١)</sup> بنت يزيد قالت: دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ وعلينا أسورة<sup>(٢)</sup> من ذهب فقال لنا: «اتعطيان زكاته؟» قلنا: لا، فقال: «أما تخافان أن يسوركما الله تعالى أسورة من نار. أديا زكاته» حد<sup>(٣)</sup>.

الحديث الثالث: عن أم سلمة أنها كانت تلبس أوضاعاً<sup>(٤)</sup> من ذهب فسألت النبي ﷺ عن لك فقالت: أكنز<sup>(٥)</sup> هو؟ فقال: «إذا ديت

(١) أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية الأوسية الأشهلية تكنى أم سلمة من أخطب النساء ومن ذوات الشجاعة والإقدام.

وفدت على رسول الله ﷺ في السنة الأولى للهجرة فبايعته وسمعت حديثه وحضرت وقعة اليرموك فكانت تسقي الظماء وتضمّد جراح الجرحى. بتصرف لسان الميزان ج ٦ ص ٨٥٤ والإصابة ج ٨ ص ١٢ وحلية الأولياء ج ٢ ص ٧٦.

(٢) أسورة: السوار من الحلّي معروف وتكسر السين وتضمّ وجمعه أسورة ثم أساور وأسورة وسورته السوار إذا ألبسته إياه، بتصرف النهاية في غريب الحديث ج ٢/٤٢٠، ومجمع بحار الأنوار ج ٣/١٤٥.

(٣) أخرجه أحمد ج ٦/٤٦١ وذكره بلفظه.

وذكره ابن الجوزي في أحاديث التعليق ل ٤٩٨ ب، ٥٠١ أ وقال فيه عبد الله ابن عثمان بن خثيم قال يحيى بن معين أحاديثه ليست بالقوية وفيه علي بن عاصم قال يزيد ابن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب وقال النسائي متروك الحديث. وفيه شهر ابن حوشب قال فيه ابن عدي في الكامل ج ٤/١٣٥٨ ليس بالقوي في الحديث وهو ممن لا يحتج بحديثه.

(٤) أوضاعاً: مفرد وضع وهو الدرهم الصحيح والجمع أوضاع، وهي حلّي من الدراهم الصّحاح وقيل الأوضاع بقايا الحلّي والصليان أو الأوضاع حلّي من الفضة. بتصرف الصّحاح للجوهري ج ١ ص ٤١٦ ومجمع بحار الأنوار ج ٥ ص ٦٩، ٧٠، ومعجم مقاييس اللغة ج ٦ ص ١١٩، وغريب الحديث للخطابي ج ٣ ص ٦١.

(٥) كنز: الكثر في الأصل: المال المدفون تحت الأرض فإذا أخرج منه الواجب عليه لم يبق كنزاً وإن كان مكنوزاً وهو حكم شرعي تجوز فيه الأصل. بتصرف لسان العرب ج ٥/٤٠٢، النهاية لابن الأثير ج ٤/٢٠٣.



زكاته فليس بكنز». ق<sup>(١)</sup>.

الرابع: عن عائشة قالت: دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات<sup>(٢)</sup> من ورق فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقالت: صنعتهن أتزين لك بهن. قال أتودين زكاتهن؟ قلت: لا، قال: هن حسبك من النار. ق<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أبوداود رقم ١٥٦٤ في كتاب الزكاة باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلبي عن عتاب بن بشير عن ثابت في لفظه... ما بلغ أن تودى زكاته أخرجه الحاكم في المستدرک ج ١/٣٩٠ عن محمد بن مهاجر وقال هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وأخرجه الدارقطني ج ٢/١٠٥. والبيهقي في السنن الكبرى ج ٤/١٤٠ وقال وهذا ينفرد به ثابت بن عجلان. قال ابن عبدالحادي في التنقيح ل ١٩٦ أ، وهذا لا يضر فإن ثابتاً روى له البخاري ووثقه ابن معين. وذكر الحديث ابن الجوزي في كتابه التعليق ل ٤٩٩ أ، ٥٠١ أ وقال فيه محمد ابن مهاجر يضع الحديث على الثقات. وقد رواه أبوداود من حديث عتاب بن بشير". وتعقبه ابن عبدالحادي في "التنقيح" ل ١٩٦ أ وقال "هذا وهم قبيح فإن محمد بن مهاجر الكذاب ليس هذا فهذا يروى عن ثابت بن عجلان ثقة شامي أخرج له مسلم في صحيحه ووثقه أحمد وابن معين وأبوزرعة وأبوداود وغيرهم وذكره ابن حبان في الثقات أما محمد بن مهاجر الكذاب فإنه متأخر في زمان ابن معين. أما عتاب ابن بشير وثقه يحيى بن معين وروى له البخاري في المتابعات...".

(٢) فتحات: مفردا فتحة بالتحريك وهي حلقة من فضة لا فص فيها فإذا كان فيها فص فهو الخاتم - والجمع فتح وفتحات. وربما جعلتها المرأة في أصابع رجلها. بتصرف الصحاح ج ١ ص ٤٢٨، وجمهرة اللغة ج ٢/٧.

(٣) أخرجه أبوداود رقم ١٥٦٥ في الزكاة باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلبي فذكره. وأخرجه الدارقطني ج ٢/١٠٥، ١٠٦ وقال: (محمد بن عطاء هذا مجهول. وقد تعقبه على قوله صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني فقال: قال البيهقي في المعرفة: هو محمد بن عمرو بن عطاء لكنه لما نسبت إلى جده خفي على الدارقطني أمره فجعله مجهولاً وتبعه عبدالحق في ذلك. وإنما هو محمد بن عمرو بن عطاء أحد الثقات وقد جاء مبيناً عند أبي داود وبينه شيخه محمد بن إدريس الرازي وهو

الخامس: عن فاطمة بنت قيس قالت: أتيت رسول الله ﷺ بطوق<sup>(١)</sup> فيه سبعون مثقالاً من ذهب فقلت: يا رسول الله خذ منه الفريضة. فأخذ منه مثقالاً وثلاثة أرباع مثقال. ق<sup>(٢)</sup>.

السادس: عن فاطمة بنت قيس أيضاً أن النبي ﷺ قال: في الحلي زكاة ق<sup>(٣)</sup>.

---

= أبوحاتم الرازي إمام الجرح والتعديل ج ٨ م ٤ ق ١/ص ٢٩، قال الشيخ الإمام ويحيى ابن أيوب أخرج له مسلم وعبد الله بن أبي جعفر من رجال الصحيحين وكذلك عبد الله بن شداد والحديث على شرط مسلم.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤ ص ١٣٩ فذكره... وقال: علي بن عمر محمد بن عطاء هذا مجهول: قال الشيخ هو محمد بن عمرو بن عطاء وهو معروف.

(١) طوق: مصدر طاق يطوق طوقاً، والطوق من الذهب والفضة يجعل في أعناق الصبيان فكل ما استدار بشيء فهو طوق. وسمي البناء طاقاً لاستدارته إذا عقد.

بتصرف جمهرة اللغة ج ٣ ص ١١٥، ومعجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ٤٣٣.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٢/١٠٦، ١٠٧، قال أبو بكر الهذلي متروك ولم يأت به غيره.

وذكر ابن الجوزي في أحاديث التحقيق ل ٤٩٩ أ، ٥٠٢ ب وقال غندر هو كذاب وقال يحيى وابن المديني ليس بشيء. وفيه نصر بن مزاحم قال أبوحاتم متروك الحديث، وقال يحيى ليس حديثه بشيء.

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في تاريخ أصفهان ج ١/٣٤٤ في باب الشين عن شيبان بن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب بن الحبحاب به سواء.

وهو إن كان ضعيف الإسناد فقد جاءت له شواهد قوية تشهد له بالصحة تقدمت منها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، عبد الله بن شداد بن الهاد وغيرهما.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٢/١٠٧، وقال: أبو حمزة هذا ميمون ضعيف الحديث.

وذكره ابن الجوزي في تحقيق أحاديث التعليق ص ٥٠٠، ٥٠٢ (وقال أحمد: متروك وقال ابن معين: ليس بشيء وقال النسائي: ليس بثقة).

السابع: عن ابن مسعود قال: قلت يا رسول الله إن لامرأتي حلياً عشرين مثقالاً قال: فأد زكاته نصف مثقال. ق<sup>(١)</sup>.

الثامن: عن ابن مسعود أيضاً أن امرأة جاءت النبي ﷺ فقالت: إن لي حلياً وإن زوجي خفيف ذات اليد وإن لي بني أخ أفجزيني أن أجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: نعم ق<sup>(٢)</sup>.

**فإن قيل:** أما حديث علي، فالمراد منه المستخرج من المعدن لا مطلق الذهب. وأما الأحاديث الخاصة، ففيها مقال:

أما الأول: ففيه الحجاج<sup>(٣)</sup> بن أرطأه: قال أحمد: كان يروي عن عمن لم يلقه وفي طريق المرأة التي جاءت من<sup>(٤)</sup> اليمن المثنى بن الصباح ضعفه أحمد.

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق مخطوط ٥٠٠، ٥٠٢ وقال: "يحيى بن أبي أنيسة . قال: أحمد هو متروك وقال علي ويحيى لا يكتب حديثه وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به بحال".

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ١٠٨/٢ وقال يحيى بن أبي أنيسة متروك وهذا وهم والصواب مرسل موقوف.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ١٠٨/١. وقال هذا وهم والصواب عن إبراهيم عن عبد الله: مرسل موقوف.

(٣) الحجاج بن أرطأة الفقيه أبو أرطأة النخعي أحد الأعلام على لين في حديثه له عن الشعبي حديث واحد.

قال أحمد كان من الحفاظ، وقال ابن معين: ليس بالقوي وهو صدوق يدلّس من السابعة مات سنة ١٤٥ هـ، قال النسائي ليس بالقوي وقال الدارقطني وغيره لا يحتج به.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٥٨، إلى ٤٦٠، والكاشف ج ١ ص ٢٠٥.

(٤) المثنى بن الصباح يكنى بأبي عبد الله المكي، قال أحمد لا يساوي حديثه شيئاً.

وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي والضعف على حديثه بين.

وأما الثاني : ففيه شهر بن<sup>(١)</sup> حوشب ضعفه ابن عدي<sup>(٢)</sup>.  
وأما الثالث : ففيه محمد بن<sup>(٣)</sup> مهاجر ضعيف.  
وأما الرابع : ففيه محمد بن<sup>(٤)</sup> عطاء قال الدارقطني: هو مجهول.  
وأما الخامس: ففيه الهذلي<sup>(٥)</sup>: قال الدارقطني اسمه أبوبكر لم يأت به غيره.

- 
- = وقال البخاري: قال يحيى بن القطان: يترك لاختلاط منه.  
بتصرف الكامل لابن عدي ج ٦ ص ٢٤١٨ والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٣٠٤.  
(١) شهر بن حوشب الأشعري الشامي، وثقه أحمد وابن معين وقال ابن عدي شهر ليس بالقوي في الحديث وهو مما لا يحتج بحديثه ولا يتدين به، صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثني عشرة هجرية.  
بتصرف الكاشف للذهبي ج ٢ ص ١٦، وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٥٥، وتاريخ يحيى بن معين ج ٢/٢٦٥، والكامل لابن عدي ج ٤/١٣٥٨.  
(٢) مر بيان ذلك في ترجمته.  
(٣) محمد بن مهاجر الأنصاري الشامي. ثقة أمين من السابعة توفي سنة ١٧٠هـ الكاشف للذهبي ج ٣ ص ١٠٠، وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢١١، وتاريخ يحيى ابن معين ج ٢/٥٤٠، وتاريخ الثقات للعجلي ص ٤١٥.  
(٤) محمد بن عطاء، عن عبد الله بن شداد قال الدارقطني: مجهول قلت إنما هو محمد ابن عمرو بن عطاء أحد الأثبات روى عنه عبد الله بن أبي جعفر فجاء في حديث عائشة في زكاة الحلبي في رواية الدارقطني منسوب إلى جده فما عرفه فقال فيه مجهول بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣/٦٤٨.  
(٥) الهذلي، قال الدارقطني اسمه أبوبكر.  
أبوبكر الهذلي - سلمى بن عبد الله بن سلمى البصري إخباري علامة، وقال الدارقطني منكر الحديث متروك.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٤/٤٩٧، والإكمال للحافظ ابن ماكولا ج ٤/٣٢٦.  
والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٢٢٣.

وأما السادس: ففيه ميمون<sup>(١)</sup>: قال أحمد متروك.  
وأما السابع: ففيه يحيى<sup>(٢)</sup> بن<sup>(٣)</sup> أنيسة ضعفه أحمد قال الدارقطني:  
والصواب أنه مرسل موقوف.

وأما الثامن: فقال الدارقطني أيضاً: إنه مرسل موقوف.  
ولو سلمت، كانت الأول محملة فافتقرت إلى البيان.  
**الجواب:** أما حديث علي فلا يمكن حمله على المعدن، لأن الوظيفة<sup>(٤)</sup> فيه  
الخمس بالحديث المشهور فمن أوجب ربع العشر فقد خالف الحديث.  
وأما الحجاج بن أرطاة فمشهور بصحة الرواية. وما ذكره أحمد عنه  
فهو صفة الإرسال.

وأما شهر بن حوشب فقد وثقه أحمد وروى عنه في غير موضع.  
وأما باقي الأحاديث فطريقة الفقهاء في قبول الأحاديث غير طريقة  
المحدثين<sup>(٥)</sup> والمراسيل عندنا حجة.

---

(١) ميمون: يكنى بأبي حمزة القصاب الكوفي التمار، قال أحمد متروك الحديث، قال  
الدارقطني: ضعيف، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. بتصرف الجرح والتعديل  
ج ٨/٢٣٦، وميزان الاعتدال ج ٤/٢٣٤.

(٢) يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرهاوي، قال الفلاس صدوق يهم ثم قال وفد اجتمعوا  
على ترك حديثه، وقال أحمد والدارقطني متروك مات سنة ست وأربعين ومائة،  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٤/٣٦٤، ٣٦٥، والمعرفة والتاريخ ج ٣/٥٠.

(٣) الصواب يحيى بن أبي أنيسة.

(٤) الوظيفة: الوظيفة من كل شيء: ما يُقدر له أو عليه في كل يوم من عمل أو رزق  
أو طعام أو علف أو شراب وجمعها الوظائف.

بتصرف لسان العرب ج ٩ ص ٣٥٨، والمصباح المنير ج ٢ ص ٨٣٠.

(٥) انظر التمهيد لابن عبد البر جزء ١ ص ٢ والكفاية في علم الرواية جزء ١ ص ٦٢ وقد

والذي يدل على أحاديثنا إجماع الصحابة<sup>(١)</sup> على مثل مذهبنا ولو لم تكن ثابتة لما ذهبوا إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بما روى جابر أن النبي ﷺ قال: «ليس في الحلبي زكاة»<sup>(٣)</sup>.

= فصل القول في طريقة الفقهاء وطريقة المحدثين في قبول الأحاديث والأخبار.

(١) ويقال أكثرية الصحابة لأن الإجماع لم يثبت في هذا.

(٢) زيادة على ما سبق ذكره قال العيني في البناية في شرح الهداية ج ٣/١٠٧ وقولنا

مذهب عمر بن الخطاب - عليه السلام - وعبد الله بن عمر وعبد الله بن العباس وعبد الله ابن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وابن حبيب وابن جبير وعبد الله بن شداد وعطاء وطاوس بن مهران وميمون بن مهران وأيوب بن سريل ومجاهد والضحاك وجابر بن زيد وعلقمة والأسود وعمر بن عبدالعزيز والثوري والزهري والحسن ابن جنى قال الزهري نص القرآن في الحلبي زكاة وهو قول عائشة وفاطمة بنت قيس..)

(٣) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ج ١/٤٩٦ من طريق إبراهيم بن أيوب قال: حدثنا

عافية بن أيوب عن ليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال:

«ليس في الحلبي زكاة». وقد ذكر الزيلعي في نصب الراية ج ٢/٢٧٤ هذا الحديث

من طريق ابن الجوزي، وقال: قال البيهقي في المعرفة وما يروى عن عافية بن أيوب

عن الليث عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً فذكره. فباطل لا أصل له إنما يروى عن

جابر من قوله وعافية بن أيوب مجهول... وقد قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل

م ٧ ج ٣/٢٤٤، سئل أبوزرعة عن عافية بن أيوب: فقال هو مصري ليس به بأس

ولذلك قال الحافظ ابن حجر في اللسان ج ٣/٢٢٢ عقب قول أبي زرعة هذا:

"فليس بمجهول". وفي سند الحديث علة أخرى: عن إبراهيم بن أيوب الراوي له عن

عافية ذكره أبوالعرب في الضعفاء ونقل عن أبي الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان

المقدسي أنه قال إبراهيم بن أيوب حوراني ضعيف وقال أبوالعرب: وكان أبو الطاهر

من أهل النقد والمعرفة بالحديث. بمصر وقال أبو حاتم: مجهول نقل ذلك الحافظ أيضاً

في اللسان ج ١/٣٦، ٣٧ لكن ابن عبد الهادي تعقب ابن الجوزي فقال في التنقيح

ل ١٩٤ أ الصواب وقف هذا الحديث على جابر. فأخرجه الشافعي ج ١/٢٣٩.

=

وعن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً، زكاة الحلبي إعارته<sup>(١)</sup>.

وكذا روى جابر وأنس وعائشة - عليهم السلام -<sup>(٢)</sup>.

والجواب : أما الحديث الأول فممنه أجوبة:

أحدها : أن في إسناده عافية بن أيوب ضعيف.

والثاني : أنه موقوف على جابر<sup>(٣)</sup>.

والثالث : أن الترمذي قال: لا يصح في هذا الباب شيء<sup>(٤)</sup>، عن النبي

ﷺ ليشير إلى مذهب الخصم.

**فإن ادعوا** : أنه أشار إلى أحاديث مذهبنا لم يصح لوجهين:

أحدهما : للأحاديث العامة لأنه لا مطعن فيها.

والثاني : لإجماع الصحابة، فلم تبقى الإشارة إلا إلى جانبهم.

---

= وأبو عبيد في الأموال رقم ١٢٧٥ عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عمرو ابن دينار قال: سئل جابر بن عبد الله أفي الحلبي زكاة؟ قال: لا قيل وأن تبلغ عشرة آلاف؟ قال كثير.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤/١٣٨. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٢/١٠٧، عن طريق أبي حمزة عن الشعبي عن جابر قال: "ليس في الحلبي زكاة" فقال أبو حمزة هذا ميمون ضعيف الحديث.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى موقوفاً ج ٤/١٤٠ باب من قال زكاة الحلبي إعارته فذكره....

(٢) راجع التنقيح لابن عبد الهادي ل ١٩٤ نقل عن الأشرم ذلك، وكذلك جامع الترمذي أي سننه ج ٣/٢٩.

(٣) وكذلك ذكر ذلك العيني في البناية في شرح الهداية ج ٣/١١٠.

(٤) جاء في نسخة (ب) بدل "شيء" لفظ (حديث).

(٥) سنن الترمذي ج ٣/٣٠.

ولو سلم : حمل على الجواهر لأنها حلي بالنص<sup>(\*)</sup>.

## مسألة

لا زكاة في مال الضَّمار عند علمائنا الثلاثة<sup>(١)</sup>.

وقال زفر : فيه الزكاة، وهو قول الشافعي<sup>(٢)(٣)</sup>.

وتفسير الضمار: أن يكون المال قائماً وينسد طريق الوصول إليه كالعبد الآبق، والضال، والمال الساقط في البحر، والذي أخذ مصادرةً والدين المجحود إذا لم يكن له بينة، ثم صار بأن أقر عند الناس، والمدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه<sup>(٤)</sup>.

---

(\*) قلت الراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن القاعدة العامة التي تحكم الأموال التي فيها الزكاة أن تكون لغیر الاستعمال والمعروف أن الحلّي يستعمله النساء للزينة فهو كسائر الممتلكات الأخرى التي لا زكاة فيها لكونها للاستعمال كحيوانات الحرث وثياب القنية وغيرهما وذلك فيما جرت فيه العادة والعرف أما ما زاد من الحلّي على ما جرت به عادة أمثالها فأرى رجحان رأي الحنفية ومن معهم في وجوب الزكاة.

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٩، فتح القدير لابن الهمام ج ٢ ص ١٢١.

(٢) المجموع للنووي ج ٥ ص ٢٩٤، فقال صاحب المجموع (ففي وجوب الزكاة فيه أربعة طرق أصحها وأشهرها فيه قولان أصحهما وهو الجديد وجوبها والقديم لا تجب والطريق القطع بالوجوب وهو مشهور. والثالث: أن كان عاد بتمامه وجبت وإلا فلا، الرابع إن عاد بتمامه وجبت وإلا ففيه قولان).

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) لسان العرب ج ٤ ص ٤٩٢، ٤٩٣، وغريب الحديث لأبي عبيد ج ٤ ص ٤١٧.

والفاق في غريب الحديث للزمخشري ج ٢ ص ٣٤٨، والمغرب في ترتيب المغرب ص ٢٨٤، وبدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٩.



واتفقوا على انعقادها في المدفون<sup>(١)</sup> في البيت. واختلف  
المشايخ في المدفون في الكرم<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما روى أبوهريفة أن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبده، ولا فرسه صدقة» حد<sup>(٣)</sup> والعبد الآبق في محل النزاع.

وروي عن عثمان وعلي، وابن عمر -رضي الله عنهم- أنهم قالوا: لا زكاة في مال الضَّمار<sup>(٤)</sup> وهو<sup>(٥)</sup> مأخوذ من البعير الضامر الذي لا ينتفع به لشدة هزاله<sup>(٦)</sup>.

وقال الراعي:

وَأَنْضَاءُ أَنْجَنَ إِلَى سَعِيدٍ ∴ طُرُقًا، ثُمَّ عَجَّلَنَ ابْتِكَارًا  
حِمْدُنْ مَزَارُهُ، فَأَصْبَنَ مِنْهُ ∴ عَطَاءٌ لَمْ يَكُنْ عِدَّةَ ضِمَارًا<sup>(٧)</sup>

وعن عمر بن عبدالعزيز انه رد ما وجده في بيت المال مما أخذه بنو أمية من أموال المسلمين على أهلهم. وقال لا زكاة في مال الضمار<sup>(٨)</sup>.

---

(١) المراجع السابقة والمجموع ج ٥/٢٩٥.

(٢) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٣) أخرجه البخاري ج ٢/١٢٧ في الزكاة باب ليس على المسلم في فرسه صدقة وباب

ليس على المسلم في عبده صدقة بلفظ ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه.

وأخرجه مسلم رقم ٩٨٢ في الزكاة باب لا زكاة على المسلم في عبده ولا فرسه.

(٤) نصب الرابة للزيلي ج ٢ ص ٣٣٤.

(٥) ساقطة من نسخة (ب) "هو".

(٦) سبقت المراجع التي أشارت إلى ذلك، وانظر أيضاً الصحاح للجوهري ٧٢٢/٢،

ومعجم مقاييس اللغة ٣/٣٧١.

(٧) شعر الراعي النميري ص ٦٩ دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي هلال ناجي وشعر

الراعي النميري ص ٨١ تحقيق ناصر الحانني مراجعة عز الدين التنوخي والأغاني ج ٢٣

ص ٣٤٩ ولباب الآداب ص ٩٠ وتاج اللغة مادة ضمير ونسب قريش للزير بن بكار

ص ١٩٤ ولسان العرب ج ٤/٤٩٣ وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي ج ٤ ص ٤١٨.

(٨) أخرجه مالك في الموطأ ج ١/٢٥٣ في كتاب الزكاة باب الزكاة في الدين بلفظ: أن

عمر بن عبدالعزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً فأمر برده إلى أهله ويؤخذ

**احتجاج:** بالعمومات الواردة في الباب مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «في عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال وفي مائتي درهم خمسة دراهم»<sup>(١)</sup> من غير فصل بين الضمار وغيره». **فالجواب:** أن النصوص كلها مخصوصة بثياب البذلة والمهنة ونحوهما فيختص المتنازع فيه بالقياس<sup>(٢)</sup>.

= زكاته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فإنه كان ضمراً.

وأخرجه أبو عبيد في الأموال رقم ١٢٢٤. وذكره.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤/١٥٠. وذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ج ٣/٢٠٢. وذكره.

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٢/٢٦٤.

وأخرجه الدارقطني ج ٢/٩٥ عن عبد الله بن شبيب حدثني عبد الجبار بن سعيد حدثني حاكم بن إسماعيل عن محمد بن أبي يحيى عن أبي كثير مولى بني جحش عن محمد بن عبد الله بن جحش عن رسول الله ﷺ أنه أمر لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل أربعين ديناراً ومن كل مائة درهم خمسة دراهم... إلخ.

والحديث فيه عبد الله بن شعيب قال ابن حبان في كتابه المجروحين ج ٢/٤٧ يقلب الأخبار ويسرقها لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف به أقرانه في الروايات عن الأئمة.

وقال ابن حجر في اللسان ج ٣/٢٩٩ عبد الله بن شعيب الرعي إخباري علامة لكنه واه.

وأخرجه ابن ماجه حديث رقم ١٧٩١ عن ابن عمر وعائشة بلفظ: أن النبي ﷺ كان يأخذ في كل عشرين ديناراً نصف دينار الحديث. وفي الزوائد قال: إسناد الحديث ضعيف لضعف إبراهيم بن إسماعيل وكذا أخرجه الدارقطني في السنن ج ٢/٩٢ فذكره..

لكن للحديث شواهد تقدمت يتقوى بها.

(٢) بدائع الصنائع ج ٢/٩ فقد وضع الإمام الكاساني هذه المسألة والأدلة عليها ووجه

الاستدلال في هذه الأدلة غاية التوضيح. حاشية ابن عابدين ج ٢/٧ ص.

## مسألة

كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة عندنا<sup>(١)</sup>،  
وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك : لا يمنع<sup>(٣)</sup>. وعن الشافعي: كالمذهبين<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن الديون التي لا مطالب<sup>(٥)</sup> لها من جهة العباد

(١) الإنصاف ج ٢٢٢ ص ٢٤، ٢٥ وقال صاحب الإنصاف: "هذا المذهب إلا ما استثنى إلا الحبوب والمواشي وعليه أكثر الأصحاب وروى يمنع وهو المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب، قال ابن أبي موسى هذا الصحيح من مذهب أحمد وعنه يمنع كلا المواشي وهو ظاهر كلام الخرقي وعنه يمنع الدين الزكاة مطلقاً وعنه الدين الحال خاصة".

(٢) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٨٧، وكشاف القناع ج ٢ ص ١٧٥.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٢٠٢/٢٠٣، قال صاحب حاشية الخرشي ما نصه "من ولا تسقط زكاة حرث وماشية ومعدن بدين (ش) يعني أن الدين إطلاقه أي سواء آن عيناً أو عرضاً أو ماشية أو طعاماً لا يسقط زكاة الحرث ولا المعدن ومنه الركاز إذا وجبت فيه الزكاة ولا الماشية تتعلق حق الزكاة بعينها ولأن الحرث والماشية من الأموال الظاهرة فهي موكولة إلى الإمام لا إلى أربابها فلم تؤمن عليها بخلاف العين فهي موكولة إلى أربابها فيقبل قولهم أن عليهم ديناً...."

وبالنسبة لحل الاتفاق، حاشية الخرشي ج ٢/٢٠٣. وبلغه السالك ج ١/٤٨٠.

(٤) نهاية المحتاج ج ٣ ص ١٣٠، والمجموع ج ٥ ص ٢٩٧، قال صاحب نهاية المحتاج ج ٣/١٣٠، ١٣١: "ولا يمنع الدين وجوبهما مالا كان مؤجلاً من جنس المال أم لا لله تعالى الزكاة وكفارة ونذر أو لغيره وإن استغرق دينه النصاب" (في أظهر الأقوال) لإطلاق الأدلة ولأن ماله لا يتعين صرفه إلى الدين، والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج والثالث يمنع في المال الباطن وهو "النقد" أي الذهب والفضة وإن لم يكن مضروباً والركاز (والعرض) وزكاة الفطر... دون الظاهر وهو الزرع والثمار والماشية...

(٥) المراجع السابقة.

## لا تمنع الزكاة كالنذور، والكفارات.

**لنا:** ما روى أبو نضر المالكي عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان للرجل ألف درهم وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه»<sup>(١)</sup> وهو صريح في محل النزاع<sup>(٢)</sup>.

وروى الزهري أن عثمان خطب فقال: "هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقضه وزكوا بقية أموالكم"<sup>(٣)</sup>. محضر من الصحابة من

---

(١) أخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ١٩٦ ب عن طريق ابن نصر عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقال هذا حديث منكر... ووجدتها من طريق ابن نصر وليس أبو النضر المالكي.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٣ ص ٤١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٣/ ١٩٤ من طريق ابن عيينه عن الزهري عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان يقول هذا شهر زكاتكم .... فذكره وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤/ ١٤٨ من طريق شعيب عن زهري قال أخبرني السائب بن يزيد أنه سمع عثمان بن عفان - رضي الله عنه - خطيباً على منبر رسول الله ﷺ يقول: هذا شهر زكاتكم ولم يسم لي السائب هذا الشهر ولم أسأله عنه قال: فقال عثمان: فمن كان عليه دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة: وقال البيهقي: رواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان. لكن قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ج ٢/ ١٧٣ وتعقبه النووي في شرح المذهب فقال البخاري لم يذكره في صحيحه هكذا ذكر في كتاب الاعتصام وفي ذكر المنبر. وكذا ذكر الحميدي في الجمع قال: ومقصود البخاري به إثبات المنبر قال: وكأن البيهقي أراد روى البخاري أصله لا كله.

وأخرجه مالك في الموطأ ج ١/ ٢٥٣ في الزكاة باب زكاة الدين عن طريق شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول: فذكره إلا أنه قال: حتى تحصل أموالكم فتؤدوا منه الزكاة.

غير نكير فكان إجماعاً منهم على أنه لا زكاة في المال المشغول بالدين.  
**احتجوا:** بالخطابات الواردة في الباب لإيجاب الزكاة من غير فصل  
بين مال ومال مثل قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ: «خذها من أغنيائهم  
وردها على فقرائهم». خ م ت<sup>(١)</sup>.

وروى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ «لا تحل  
الصدقة إلا لخمسة، غاز في سبيل الله تعالى<sup>(٢)</sup> والعامل عليها، والغارم، أو رجل  
اشترى بماله أو مسكين تصدق عليه فأهدى لغني» د. ق<sup>(٣)</sup> استثنى الغني.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٢/١٢٥ في الزكاة باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في  
الصدقة، باب وجوب الزكاة أو باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد على الفقراء في  
المظالم باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم وفي المغازي باب بعث أبي موسى  
ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ولفظه ... وأخرجه مسلم رقم ١٩ في الإيمان  
باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام.

(٢) في نسخة (ب) بدون لفظة "تعالى".

(٣) أخرجه أبوداود رقم ١٦٣٥ في الزكاة باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني  
بلفظ «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو  
لرجل اشتراها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق عليه فأهداها المسكين  
للغني». قال أبوداود رواه ابن عيينة عن زيد كما قال مالك ورواه الثوري عن زيد  
قال: حدثني الثبت عن النبي ﷺ. وابن ماجه ج ١/٥٩ في الزكاة باب من تحل له  
الصدقة بلفظ... أو فقير تصدق عليه فأهداها لغني".

والحاكم في المستدرک ج ١/٤٠٧ وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم  
يخرجاه لإرسال مالك إياه عن زيد بن أسلم ثم ساقه من طريق مالك ثم قال: "هو  
صحيح يعني موصولاً، فقد يرسل مالك الحديث ويصله أو يسنده ثقة" القول قول  
الثقة الذي يصله أو يسنده ووافقه الذهبي.

أخرجه الدارقطني ج ١/١٢١ فذكره...

=

**والجواب:** أن الخطابات مقيدة له<sup>(١)</sup> أو مخصصة في المال الذي يُحتاج إليه<sup>(٢)</sup> حاجة أصلية، ومال المديون. كذلك<sup>(٣)</sup>، فلم يكن غنياً فلا تتناوله الخطابات<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

**المستفاد من جنس النصاب يضم إلى ما عنده من النصاب في حكم الحول<sup>(٥)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٦)</sup>.**  
وقال الشافعي<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>: لا يضم.

= وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٥/٧ وذكر مثل كلام أبي داود ولكنه زاد عليه أن الثوري قال تارة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ورواه أبو الأزهر السليطي عن عبد الرزاق عن معمر والثوري عن زيد بن أسلم، كما رواه معمر وحده، ثم ساق إسناده إلى أبي الأزهر به إشارة منه إلى ترجيح الموصول كما جزم بذلك الحاكم آنفاً.

ورجح الألباني ج ٣/٣٧٨ وصله فقال: هو الراجح عندي لعدم تفرد معمر بوصله... وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ج ٤/٧١ وصححه.

(١) لفظ (له) ساقط من "ب"، "ج".

(٢) جاء في نسخة (ب) عليه بدل "إليه".

(٣) جاءت في نسخة (ب) فقط (لذلك) بدل "كذلك".

(٤) بدائع الصنائع للكاساني ج ٦/٢ وقال: إن مال المديون خارج عن عمومات الزكاة لأنه محتاج إلى هذا المال حاجة أصلية لأن قضاء الدين من الحوائج الأصلية والمال المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة لأنه لا يتحقق به الغنى..

(٥) الهداية ج ١/١٠٣ (من كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إليه وزكاه به).

(٦) البنایة في شرح الهداية ج ٣/٧٨، ٧٩، وحاشية الخرخشي ج ٢ ص ١٤٩.

(٧) انظر المذهب الذي طبعته مع المجموع للنووي ج ٥ ص ٣١٠، ٣١١.

(٨) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٩) الإنصاف ج ٢ ص ٣٠ (وحكى عنه رواية في الأجرة أنها تبع المال الذي من جنسها).

وانفقوا على الزائد<sup>(١)</sup> والأرباح وعلى خلاف الجنس<sup>(٢)</sup>.  
**لنا:** قوله عليه الصلاة والسلام: «في مائتي درهم خمسة دراهم»<sup>(٣)</sup>  
من غير فصل.  
وروي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إن من السنة شهراً تؤدون فيه  
زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة حتى رأس الشهر». ت بمعناه<sup>(٤)</sup>.  
**وقيل:** إنه موقوف على عثمان. وهو قول ابن عباس<sup>(٥)</sup>.  
**احتجوا:** بما روى ابن عمر وأنس وعائشة أن النبي ﷺ قال: «لا  
زكاة في مال حتى يحول عليه الحول». ق<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) و (جـ) "الأولاد" بدل "الزائد" والصواب الأولاد.  
(٢) أما الاتفاق فإن المراجع التي مرت بينته.  
(٣) سبق تخريجه.  
(٤) ذكره صاحب البناية في شرح الهداية ج ٨١/٣ بلفظ «أن عن السنة شهراً تؤدون  
زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجيء رأس الشهر».  
ثم قال: وقال الكاساني أيضاً: لنا قوله عليه الصلاة والسلام: «اعلموا أن في السنة شهراً  
تؤدون فيه زكاة أموالكم» ثم قال رواه الترمذي وحزم بذلك ولم أره في الترمذي.  
(٥) البناية في شرح الهداية ج ٨١/٣، قال العيني "وهو قول عثمان وابن عباس -رضي  
الله عنهما- والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح".  
(٦) حديث ابن عمر وله طريقان: الأول أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٢٦ رقم ٦٣١ في  
الزكاة باب ما جاء لا زكاة على كل المال المستفاد وحتى يحول عليه الحول عن  
طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:  
«من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عنده»، وقال:  
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ضعفه أحمد بن حنبل وعلي ابن  
المديني وغيرهما من أهل الحديث وهو كثير الغلط.

= وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٩٠/٢ وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ج ٤/٢ وقال (هذا الحديث لا يصح رفعه وعبدالرحمن قد ضعفه الكل).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠٤/٤ وقال: (وعبدالرحمن ضعيف لا يحتج به). الثاني أخرجه الدارقطني في سننه ج ٩٠/٢ عن طريق بقية عن إسماعيل عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول» وقال رواه معتمر وغيره عن عبيد الله موقوفاً: ثم ذكره كذلك ج ٩٢/٢ لكن أخرجه الترمذي ج ٢٦/٣ عن طريق نافع به موقوفاً. وأخرجه البيهقي ج ١٠٤/٤ أيضاً عن طريق نافع به موقوفاً أيضاً وقال: هذا هو الصحيح موقوفاً وسبق أن في الطريق المرفوع بقية وهو مدلس كما قال الحافظ في التقریب ج ١٠٥/١. وكذا فيه إسماعيل بن عياش صدوق في رواية عن أهل بلدة تخلط في غيرهم وهذه منها كما قال الحافظ في التقریب ج ٧٣/١.

وكذا له طريق آخر ذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٣٢٩/٢ والدارقطني أخرجه في كتاب غرائب مالك عن إسحاق بن إبراهيم الحنيفي عن مالك أما حديث أنس: عن نافع عن ابن عمر فقال الدارقطني الصواب موقوف.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٩١/٢ عن حسان بن سياه عن ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول». وأخرجه ابن عدي في الكامل ٧٧٩/٢ / ٧٨١ وقال حسان بن سياه له أحاديث غير ما ذكر وعامتها لا يتابعه غيره عليه والضعف يتبين على رواياته وحديثه.

أما حديث عائشة: أخرجه ابن ماجه ج ٥٧١/١ عن طريق حارثة ابن محمد عن عمره عنها قالت: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول. قال صاحب الزوائد في إسناده ضعيف لضعف حارثة بن محمد وهو ابن أبي الرجال ذكره ابن عدي ٦١٦/٢ وقال يحيى بن معين حارثة ضعيف ليس يكتب حديثه، وأخرجه أبو عبيد في الأموال ج ٣٧٣/٣.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩٥/٤ فذكره وقال "رواه الثوري عن حارثة موقوفاً على عائشة وحارثة لا يحتج بخبره:.

وروي عن علي طريقاً صحيحاً ذكره الألباني في الإرواء ج ٣٥٨/٣.



وهذا مال لم يحل عليه الحول.

**والجواب:** أنه لم<sup>(١)</sup> يصح (لأن في<sup>(٢)</sup>) إسناده ابن عمر عبدالرحمن<sup>(٣)</sup> ابن يزيد<sup>(٤)</sup> ضعفه الترمذي والجماعة.

وقال الدارقطني: الصحيح أنه عن مالك موقوف) وفي إسناده<sup>(٥)</sup> إسحاق بن إبراهيم الحنيني<sup>(٦)</sup> ليس بمرضي.

قال الترمذي: الأصح أن هذا موقوف على ابن عمر.

وفي إسناده أنس حسان<sup>(٧)</sup> بن سياه قال الدارقطني: ضعيف.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "لم" بدل "لا".

(٢) ما بين القوسين ساقط من "أ" و "ج" لكن به تنمة الكلام لذا أثبتته.

(٣) عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مولى ابن عمر من أهل المدينة يروي عن أبيه.

وروى عنه العراقيون وأهل المدينة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة قال ابن حبان كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناده الموقوف فاستحق الترك.

بتصرف المجروحين لابن حبان ج ٥٧/٢ والتاريخ الكبير ج ٢٨٤/٥ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٣٣١/٢.

(٤) جاء في في النسخ "يزيد" والصواب "زيد".

(٥) ساقط من كل النسخ الثلاث "ها" في إسناده "إسحاق".

(٦) إسحاق بن إبراهيم الحنيني بضم المهملة ونونين مصغراً، المدني يكنى بأبي يعقوب، روى عن مالك وغيره، قال ابن عدي مع ضعفه يكتب حديثه وقال البخاري في حديثه نظراً، وقال النسائي ليس بثقة، سكن طرقيوس رحل إليه أبو الأحوس العكبري وغيره مات سنة ست عشرة ومائتين وكان ذا عبادة وإصلاح يتصرف ميزان الاعتدال ج ١/١٧٩، ١٨٠، والتاريخ الكبير للبخاري ج ١/٣٧٩، والضعفاء الكبير للعقيلي ج ١/٩٧، ٩٨.

(٧) حسان بن سياه أبوسهل الأزرق بصري.

وفي إسناد عائشة حارثة<sup>(١)</sup> قال أحمد: حارثة ليس بشيء.

وقال يحيى: ليس بثقة.

ولو سلم فهو ناف، وما رويناها مثبت لأن معنى الضم: أن تحب الزكاة فيه عند تمام الحول.

وعند الخصوم يعتبر للوجوب حول كامل<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

أثمان الإبل<sup>(٣)</sup> المزكاة لا يضم إلى ما عنده من النصاب في حكم الحول عند أبي حنيفة - رحمه الله - .  
وقالا: يضم<sup>(٤)</sup>.

وصورته: إذا كان له خمس من الإبل ومائتا درهم فتم حول

---

= قال ابن حبان يأتي عن الأثبات بما لا يشبه حديثهم. بتصرف المجروحين والمتروكين لابن حبان ج ٢٦٧/١ ولسان الميزان ج ١٨٧/٢.

(١) حارثة بن محمد بن أبي الرجال من أهل المدينة، كان ممن كثر وهمه وتركه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين.

وقال يحيى: ليس بثقة. وقال البخاري منكر الحديث.

بتصرف المجروحين لابن حبان ج ٢٦٨/١ التاريخ الصغير للبخاري ج ١٠١/٢.

وتاريخ يحيى بن معين ج ٩٥/٢، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ج ٨٤/٢، تعليق طلعت نوح وإسماعيل جراح أنقرة ١٩٦٣ م.

(٢) تبين الحقائق ج ٢٧٣/١ فذكر هذا الرد على الخصوم ووضحه غاية التوضيح.

(٣) سقط من (أ) قوله "المزكاة لا يضم إلى ما عنده من النصاب في حكم الحول" وهي موجودة في نسختي "ب"، "ج". لذا أثبتتها لأنها تنتم الكلام.

(٤) هذا الخلاف بين الإمام وصاحبيه ذكره صاحب حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣٥.

الإبل فزكاها ثم باعها بدراهم لا تضم إلى المائتين. بل يراعى لها<sup>(١)</sup> حول على حدة عنده.

وعندهما يزكى الجميع عند تمام حول الدراهم.

له: ما روي أن النبي ﷺ قال: <sup>(٢)</sup> «لا ثني<sup>(٣)</sup> الصدقة» حد<sup>(٤)</sup>.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله حرم عليكم الربا أفيأخذ منكم»<sup>(٥)</sup>.

**ولهما:** ما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «إن من السنة شهراً تؤدون فيه زكاة أموالكم»<sup>(٦)</sup>، فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى راس ذلك الشهر من غير فصل بينهما إذا كانت السنة حائلة جميعها أو على بعضها».

**والجواب:** أنه لا يصح مرفوعاً. وإنما رواه الزهري موقوفاً<sup>(٧)</sup> على عثمان<sup>(٨)</sup>. ولو سلم، فقد خص عنه المستفادات المختلفة بالحول.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "عليها" بدل "لها".

(٢) أخرجه الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ٤٤٥.

(٣) لا ثني: أي لا تؤخذ الزكاة مرتين في السنة، والثني: بالكسر والقصر أن يفعل الشيء مرتين. النهاية ٢٢٤/١.

(٤) لم أجده وإن كنت بحثت عنه في مظانه من كتب الأحاديث.

(٥) لم أجده وإن كنت بحثت عنه في مظانه من كتب الحديث.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) جاء في نسخة (ب) "موقوف" بالرفع والصواب النصب على الحال كما جاء في أ، ج.

(٨) تقدم هذا.

## مسألة

من عليه الزكاة إذا فرط في أداء الزكاة حتى هلك النصاب سقطت عنه الزكاة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>، ومالك<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، لا تسقط وعلى هذا: العُشر<sup>(٥)</sup>، والخراج<sup>(٦)(٧)</sup>.

- 
- (١) الهداية في ج ١ ص ٣. وتبيين الحقائق ج ١ ص ٢٦٩، ٢٧٠.
- (٢) فتح الوهاب بشرح منهاج الطلاب ج ١ ص ١٦ وروضة الطالبين ج ٢/٢٢٣.
- (٣) الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠٣.
- (٤) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٨٢، ٦٨٥، والإنصاف ج ٣ ص ٣٩، ٤٠ وقال "هذا المذهب وعنه أنها تسقط إذا لم يفرط وفيه رواية لا يسقط بتلف المال غير الماشية".
- (٥) العُشر: الجمع عشور يقال عشر القوم أخذ عشر أموالهم. والعاشر والعشار قابضه. وهذه التسمية من باب تسمية الشيء باعتبار بعض أحواله، فإن العشر يؤخذ كاملاً من الحربي فقط، أما المسلم والذمي فلا.
- بتصرف ترتيب القاموس المحيط للزواوي ج ٣/٢٣٠، بتصرف أساس البلاغة للزمخشري ج ١/٤٢٠، المعجم الوسيط إخراج الجمع اللغوي بالقاهرة ج ٢/٦٠٨.
- (٦) الخراج: الأتاوة كالخراج وجمعه أخراج وأخاريج وأخرجه. والخرج والخراج شيء واحد وهي شيء يخرج القوم في السنة من ماله بقدر معلوم أما في الشرع: هو ما يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحاً فهو ما يأخذه السلطان من وظيفة أي ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدي عنها بتصرف القاموس المحيط ج ٢ ص ١٨٠ ولسان العرب ج ٢ ص ٢٥٠، وفتح القدير ج ٤ ص ٣٥٨، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٦ والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٤٦-١٥٧.
- (٧) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٣١١، ٣١٢ وتبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٧٤ وبالنسبة للشافعية المجموع للنووي ج ٦ ص ٤٦٠، وبالنسبة للحنابلة المغني والشرح الكبير ج ١ ص ٦٠١ والمالكية مواهب الجليل ج ٢ ص ٣٦٢، ٣٦٣.

**لنا:** قوله عليه الصلاة والسلام: «في كل أربعين شاة شاة، وفي مائتي درهم خمسة دراهم»<sup>(١)</sup>.

و"في" للظرفية ولم تبق. فلو كلفناه بالأداء كان تكليف العاجز وأنه لا يجوز.  
**احتجوا:** بالعمومات الواردة في الباب إلا أنه المحل قد فات وله ولاية الدفع إلى من يختار فالتأخير لم يفوت على الفقير حقاً<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

يجوز دفع القيم في الزكاة. وهو قول عمر وابن عمر وابن مسعود وابن عباس<sup>(٣)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup>: لا يجوز. وعن أحمد كالمذهبيين<sup>(٦)</sup>.

وعلى هذا الخلاف العشر والخراج وصدقة الفطر والنفذور والكفارات<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) أخرجه أبوداود رقم ١٥٧٢، ١٥٧٣ أي الزكاة باب في زكاة السائمة وقد تقدم.  
(٢) روضة الطالبين للنووي ج ٢/٢٢٣.  
(٣) هذا مذهب الحنفية وهو ما أشار إليه صاحب الهداية ج ١ ص ١٠١ بقوله "لا يجوز دفع القيم في الزكاة" عندنا وكذا الكفارات وصدقة الفطر والعشر والنفذور. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٠٢ والبنية في شرح الهداية ج ٣/٧٢.  
(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠٢.  
(٥) المذهب الذي طبعته مع المجموع والمجموع ج ٥ ص ٣٧٨، ٣٨٠ وقال صاحب المجموع "عليه جماهير الأصحاب وفيه وجه أن القيمة تجزئ حكاها وهو شاذ باطل".  
(٦) المبدع في شرح المقنع ج ٢ ص ٣٢٥ قال صاحب المبدع (وعدم الجواز هو ظاهر المذهب وهو الأولى وعنه يجوز إخراج القيمة).  
(٧) الإنصاف ج ٣ ص ١٨٢، والفروع ج ٢، ص ٥٦٢-٥٦٥، ومواهب الجليل ج ٢

**لنا:** ما روى الصنابحي<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ خرج يوماً إلى إبل الصدقة فرأى فيها ناقة كوماً<sup>(٢)</sup> فغضب فقال: «الم انهاكم عن كرائم اموال الناس؟» فقال: ارتبعتها ببيعيرين فسكت. حد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: الارتجاع أن يأخذ سناً مكان سنين وتلك تسمى رجعة بكسر الراء<sup>(٤)</sup>، ومعناه إذا وجب على رب المال أسناناً من الإبل، فأخذ المصدق مكانها أسناناً فوقها أو دونها فتلك رجعة لأنه ارتبعتها من التي وجبت على ربها. وهذا عين البدل. والنبي عليه الصلاة والسلام أقره على ذلك.

---

= ص ٣٦٨، والمجموع للنووي ج ٦ ص ١٨٣. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٣٢٧، والمدونة ج ٣ ص ١٢٦ هذا بالنسبة لصدقة الفطر وبالنسبة للكفارات راجع بدائه الصنائع ج ٥ ص ١٠٢ والمغني لابن قدامة ج ٧ ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(١) الصنابحي: هو صنابح بن الأعسر الأحمر البجلي ويقال فيه الصنابحي. له صحبة سكن الكوفة. بتصرف تهذيب التهذيب ج ٤/٤٣٨، والتاريخ الكبير م ٤ ص ٣٢٧.  
(٢) كوماً: مصدر كام. الكوم: العظم في كل شيء وقد غلب على السنام يقال سنام أكوم عظيم. والكوم: القطعة من الإبل وناقة كوماً: عظيمة السنام طويلته والكوم العظم في السنام. بتصرف لسان العرب ج ١٢ ص ٥٢٩، وجمهرة اللغة ج ٣ ص ١٧٢.  
(٣) أخرجه أحمد ج ٤/٤٣٩ عن الصنابحي قال رأى رسول الله ﷺ في إبل الصدقة حسنة فغضب وقال ما هذه فقال يا رسول الله إني ارتبعتها ببيعيرين من ماشية الصدقة فسكت. وأخرجه ابن الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٣/٨٣ بلفظ عن الصنابحي قال: أبصر رسول الله ﷺ ناقة حسنة في إبل الصدقة فقال قائل أين صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله إني ارتبعتها ببيعيرين من ماشية الإبل قال: فنعم إذاً. قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي وهو ضعيف. وذكره ابن الجوزي في التحقيق ل ٤٨١ وقال مرسل ثم هو مجهول وأخرج البيهقي في السنن الكبرى ج ٤/١١٣.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٢/١، ولسان العرب ج ٨/١١٨.

وروى طاوس أن معاذاً قال لأهل اليمن: اتنوني بكل خميس<sup>(١)</sup> أو لبيس آخذه منكم مكان الذرة والشعير فإنه أهون عليكم وأنفع لمن بالمدينة من المهاجرين. ق<sup>(٢)</sup>. ولم يخف فعله على النبي عليه الصلاة والسلام ولا عن الصحابة.

وروى مسروق عن معاذ قال: بعثه النبي عليه الصلاة والسلام إلى أهل اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً<sup>(٣)</sup>، أو تبيعة ومن كل

---

(١) الخميس: ثوب طوله خمس أذرع وهو الخموس أيضاً يعني الصغير من الثياب. وقيل سمي خميساً لأن أول من عمله ملك باليمن يقال له الخمس بالكسر. وجاء في البخاري خميص بالصاد قيل إن صحت الرواية يكون مذكر الخميصة وهي كساء أصفر فاستعارها للثوب. غريب الحديث ج ١/٢٢٦، والنهاية ج ٢/٧٩. واللبس: إذا كثر لبسه وقيل هو الذي لبس فأخلق.

بتصرف الفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ١/٢٩٧، ولسان العرب ج ٦/٢٠٢. (٢) أخرجه الدارقطني ج ٢/١٠٠ بلفظ اتنوني بخميص أو لبيس آخذ منكم في الصدقة فهو أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة، وقال: هذا مرسل طاوس لم يدرك معاذاً وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني، هذا الحديث فيه انقطاع وإرسال. وأخرجه البخاري تعليقاً ج ٢/١٢٢ في الزكاة باب العرض في الزكاة بلفظ قال طاوس قال معاذ -ﷺ- لأهل اليمن اتنوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة. وقال الحافظ في الفتح ج ٣/٣١٢ (هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع فلا يغتر من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه وأما باقي الإسناد فلا إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب).

(٣) تبيع: مفرد أتبعه وأتابع كلاهما جمع الجمع والأثنى تبيعة قال أبووقعس الأسدي: ولد البقر أول سنة تبيع ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم صالغ. والتبيع من

أربعين مسنة، ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافراً<sup>(١)</sup>. حد<sup>(٢)</sup>.  
وروى البخاري أن أبا بكر -رضي الله عنه- كتب كتاب الصدقات إلى أنس  
وكان استخلفه على البحرين: هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله

---

= البقر يسمى تبيعاً حين يستكمل الحول ولا يسمى تبيعاً قبل ذلك فإذا استكمل  
عامين فهو جذع فإذا استوفى ثلاثة أعوام فهو ثني وحينئذ مسن والأثنى مسنة.

بتصرف لسان العرب ج ٨ ص ٢٩، والصحاح للجوهري ج ٣ ص ١١٩٠.  
(١) معافراً: هي برود باليمن منسوبة إلى معافراً وهي قبيلة باليمن والميم زائدة، ومنه  
حديث ابن عمر: أنه دخل المسجد وعليه بردان معافريان. بتصرف لسان العرب  
ج ٤ ص ٥٩٠ وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٣٨١.

(٢) أخرجه أبو داود رقم ١٥٧٨ في الزكاة باب زكاة السائمة من طريق الأعمش عن  
أبي وائل عن مسروق عن معاذ.

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٢٠ في الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر وقال: هذا حديث  
حسن. وأخرجه النسائي ج ٥/٢٥، ٢٦ في الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر.  
والدارمي ج ١/٢٨٢ في الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر، وأخرجه أحمد ٢٣٠/٥،  
وابن ماجه ج ١/٥٧٦ في الزكاة باب صدقة البقر والحاكم في المستدرک ج ١/٢٩٨.  
وقال الحاكم حديث صحيح على شرط الشيخين وافقه الذهبي، لكن روى الترمذي  
أن الحديث عن مسروق فقال ج ٣/٢٠ روى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن  
الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذه  
وقال: هذا ترجيح، لكن رد عليه ابن عبد البر في كتابه التمهيد ج ٢/٢٧٥ قال وقد  
روى هذا الحديث عن معاذ بإسناد متصل ثابت. ذكره عبد الرزاق ج ٣/٢١-٢٢ عن  
الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثه النبي ﷺ إلى اليمن  
فذكره، هذا وقد رواه الأعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ فذكره، وأخرجه  
أبو داود رقم ١٥٧٧ في الزكاة باب زكاة السائمة وقد روي أيضاً عن أبي بكر بن  
عياش. أخرجه الدارمي ج ١/٣٨٢ في الزكاة باب زكاة البقر وقال الألباني في الإرواء  
ج ٣/٢٦٩ (هذا سند حسن).



ﷺ على المسلمين إلى أن قال في سياقه: ومن بلغت صدقته الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر ماله أو عشرين درهما ومن بلغت صدقته الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين<sup>(١)</sup>. وهذا دليل على التعادل في القيمة.

**فإن قيل:** حديث الناقة مرسل؛ لأن طاووساً لم يلق معاذاً ولعل الساعي اشتراها ببعيرين بعد أن قبضهما. وروي عن أبي عبيدة<sup>(٢)</sup> في الارتجاع أن يقدم الرجل المصر بإبله فيبيعها ويشتري بشمها مثلها أو غيرها<sup>(٣)</sup>. وحديث معاذ مرسل أيضاً، أو يحمل على الجزية<sup>(٤)</sup> لأن مذهب معاذ لا يرى نقل الزكاة من بلد إلى بلد فسمها صدقة مجازاً<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) هذا جزء من كتاب الصدقات الطويل عن أنس بن مالك. أخرجه البخاري ج ١٢٣/٢ باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليس عنده. وأبو داود رقم ١٥٦٧ في الزكاة باب في زكاة السائمة فذكره. والنسائي ج ١٨/٥، ٢٣ في الزكاة باب زكاة الإبل فذكره...
- (٢) جاء في نسخة (ج) عند أبي عبيد بدل "عبيدة" والصواب عند أبي عبيد.
- (٣) غريب الحديث لأبي عبيد ج ٢٢٢/١.
- (٤) الجزية: في اللغة: فعلة من الجزاء جمعها جزى مثل لحية ولحى كما تجمع على جزى وهي عبارة عن المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة فهي جزاء عن قتله. بتصرف لسان العرب ج ١٤ ص ١٤٦ ومختار الصحاح ص ٥٤٣.
- وشرعاً: هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل عام بتصرف المغني لابن قدامة ج ٨/٤٩٥، أحكام أهل الذمة لابن القيم ٢٢/١.
- (٥) نيل الأوطار للشيخ الإمام المجتهد محمد الشوكاني ج ٤ ص ٢١٦.

**قالا:** المرسل حجة عندنا.

ولو فسرت الارتجاع بما قالوا كان على خلاف تفسير اللغة فكان تعطيلاً لا تأويلاً والساعي لا يملك التصرف على الوجه الذي قالوا. ولا يصح حمل حديث معاذ على الجزية لأنه صريح فلا يعارضه الاحتمال<sup>(١)</sup>.

**احتجوا:** بقوله عليه الصلاة والسلام: «وفي خمس وعشرين بنت مخاض»<sup>(٢)</sup> نص على بنت مخاض<sup>(٣)</sup>. فلا يجوز العدول إلى القياس مع تقدير الشرع<sup>(٤)</sup>.

وروي أنه عليه الصلاة والسلام قال لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعر من الإبل، والبقرة من البقر»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أوضح العيني في عمدة القاري ج ٩/٤ هذا الرد بالتفصيل وما يرد عليه من اعتراضات.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث وهو طرف من كتاب الصدقات عن رسول الله ﷺ.

(٣) مخاض: المخاض اسم للنوق الحوامل واحدها خلفة. وبنت المخاض وابن المخاض، ما دخل في السنة الثانية لأن أمه قد لحقت بالمخاض أي الحوامل وإن لم تكن حاملاً. وقيل هو الفرس حملت أمه أو حملت الإبل التي فيها أمه وإن لم تحمل هي.

وإنما سمي ابن مخاض في السنة الثانية لأن العرب إنما كانت تحمل الفحول على الإناث بعد وضعها بسنة ليستند ولدها فهي تحمل في السنة الثانية وتمحض فيكون ولدها ابن مخاض. بتصرف النهاية ج ٤ ص ٣١٦، ولسان العرب ج ٧ ص ٢٢٩.

(٤) المجموع للإمام العلامة الفقيه الحافظ النووي ج ٥/٣٨٠.

(٥) أخرجه أبوداود رقم ١٥٩٩ في الزكاة باب صدقة الزرع وأخرجه ابن ماجه ج ١/٥٨٠ في الزكاة باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال وفي الحديث شريك بن عبدالله بن أبي نمر المدني قال ابن عدي في الكامل ج ٤/١٣٢١، حديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس به إلا أن يروي عنه ضعيف.

**والجواب:** أما الحديث الأول: فـ "في" للظرفية، وقد لا تكون في خمس وعشرين بنت مخاض يتقدر بمالية - بنت مخاض<sup>(١)</sup>.  
وأما حديث معاذ فظاهر متروك: فإنه<sup>(٢)</sup> يؤخذ الشاة من الإبل فكان المراد منه الأولوية، ومعاذ بعث إلى سكان المفاوز غالباً وهم كانوا أهل المواشي. فكأنه أمره أن يأخذ ممن أخذ الإبل<sup>(٣)</sup> ونحوها أيسر وأسهل<sup>(٤)</sup> عليه.

## مسألة

لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون.  
وحكي عن الحسن البصري إجماع الصحابة<sup>(٥)</sup> على مثل مذهبنا<sup>(٦)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٧)</sup> وأحمد<sup>(٨)</sup>: تجب.  
**لنا:** ما روى أبو عبيد أن النبي ﷺ كتب كتاباً إلى البحرين إلى العلاء الحضرمي: أما العبادة فالصيام والقيام<sup>(٩)</sup> والصدقة النافلة بعد الزكاة". سماها عبادة، والصبي والمجنون ليسا من أهل العبادة.

- 
- (١) راجع المبسوط للسرخسي ج ٢/١٥٦، ١٥٧.  
(٢) جاء في نسخة (ب) "لأنه" بدل "فإنه".  
(٣) جاء في نسخة (ب) "أو" بدل "الواو" في نحوها.  
(٤) جاء في نسخة (ب) "أيسر" بدل "أسهل".  
(٥) فتح القدير للعلامة ابن الهمام ج ٢ ص ١١٥.  
(٦) البناية في شرح الهداية ج ٣ ص ١٣.  
(٧) المهذب الذي طبعته مع المجموع، والمجموع للنووي ج ٥ ص ٢٨١، ٢٨٢.  
(٨) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٤، والمغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٢٢.  
(٩) ذكره ابن الأثير في الكامل ج ٢ ص ١٤٦، وذكره ابن القيم في زاد المعاد ج ١/١٢٣ ط الثانية سنة ١٤٠١، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط.

وروت عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة»<sup>(١)</sup> عن الصبي حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يعقل» حد<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام خطب فقال: «ابتغوا في أموال اليتامى خيراً لئلا تأكلها الزكاة» ق. وفي رواية عمرو أيضاً لئلا تأكلها الصدقة<sup>(٣)</sup>. وفي رواية عمرو أيضاً: «ومن ولي يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة».

وروى عمرو أيضاً عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «في مال اليتيم زكاة» ق<sup>(٤)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) بدل "ثلاثة" "ثلاث" والصواب ثلاثة.

(٢) جاء في نسخة (ب) في الروايات عن عمرو بن شعيب "عمر" بدل "عمرو" والصواب عمرو.

(٣) أخرجه أبوداود رقم ٤٣٩٨ في الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، عن حماد بن سلمة عن حماد بن إبراهيم عن الرسول ﷺ عن عائشة بلفظ: رفع القلم عن ثلاثة. «النائم حتى يستيقظ وعن البتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر».

وأخرجه النسائي ج ١٥٦/٦ في الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج بلفظ: «رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل ويفيق».

وأخرجه ابن ماجه ج ٦٥٨/١ في كتاب الطلاق باب طلاق المعتوه والصغير والنائم فذكره. وأخرجه أحمد في مسنده ج ١٠٠/٦، ١٠١، فذكره.

والحاكم في المستدرک ج ٥٩/٢ قال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه الترمذي ج ٣٢/٣ رقم ٦٤١ في الزكاة باب ما جاء في زكاة مال اليتيم من

**والجواب:** أما الرواية الأولى<sup>(١)</sup> ففيها محمد<sup>(٢)</sup> بن عبيد الله<sup>(٣)</sup> العزمي ضعفه الدارقطني.

= طريق المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: «إلا من ولي يتيماً له مال فليتجرف به ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» وقال الترمذي في إسناده مقال لابن المثني بن الصباح يضعف في الحديث. وأخرجه الدارقطني ج ١١٠/٢، وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق آخر ج ١١٠/٢ عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «في مال اليتيم زكاة» وقال الدارقطني محمد بن عبيد الله العزمي ضعيف. وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق آخر ج ١١٠/٢ عن أبي إسحاق الشيباني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «احفظوا اليتامى في أموالهم لا تأكلها الزكاة» ثم قال صاحب التعليق المغني على السنن الحديث فيه عبيد بن إسحاق ضعيف ومنديل. وأخرجه الجرجاني في تاريخ جرجان ١٢٦-١٢٧، ٤٤٥ من طريق عبد الله بن علي الإفريقي، وأخرجه الجرجاني عن تلخيص الحبير ج ١٦٧/٢ من طريق عبد الله بن علي الإفريقي وهو ضعيف. وأخرجه أيضاً الدارقطني في سننه ج ١١٠/٢ من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب، وأخرجه عمر بن الخطاب قال: ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة. وأخرجه عنه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠٧/٤، وقال هذا إسناد صحيح وله شواهد عن عمر -رضي الله عنه-.

(١) ليست الرواية الأولى هي التي فيها محمد بن عبيد الله العزمي، وإنما الذي فيها هو منديل والرواية الرابعة هي التي فيها محمد بن عبيد الله العزمي.

(٢) محمد بن عبيد الله العزمي: يكنى بأبي سليمان الكوفي، قال ابن معين: ليس بشيء وقال أحمد ترك الناس حديثه، مات سنة خمس وخمسين ومائة.

بتصرف تاريخ ابن معين ٥٢٩/٢، وميزان الاعتدال ٦٣٥/٣ والعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ج ٩٠/١.

(٣) جاء في النسخ الثلاث كلها (عبد الله) والصواب "عبيد الله" كما تقدم في ترجمته.

وفي الرواية الثانية: المثنى بن الصباح قال أحمد: لا يساوي شيئاً<sup>(١)</sup>.  
وأما الرواية الثالثة: ففيها<sup>(٢)</sup> مندل قال ابن حبان: كان يرفع  
المراسيل، ويسند الموقوفات من سوء حفظه. فلما فحش ذلك منه استحق  
الترك<sup>(٣)</sup>، وقال الدارقطني الأصح أنه من كلام عمرو<sup>(٤)</sup>.  
فأما الرواية الرابعة ففي إسنادها من ذكرنا من الضعفاء على أن أحاديث  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يصح عند الخذاق من أهل الصنعة.  
قال أبوحاتم<sup>(٥)</sup> الحافظ: لا يجوز الاحتجاج بأحاديث عمرو لأنها لا

---

(١) كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ج ١/٣٤١ قال: مثنى بن الصباح لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث.

(٢) مندل بن علي العنزي أخو حبان بن علي كنيته أبو عبد الله من أهل الكوفة، ومات سنة ثمان وستين ومائة.

بتصرف التاريخ الكبير للبخاري ج ٨ ق ٢/ص ٢٥ والجروحين لابن حبان ج ٣/٣٤، ٣٥.  
(٣) الجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ج ٣/٢٥، قال ابن حبان "أنه كان يرفع  
المراسيل ويسند الموقوفات ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه فلما سلك  
غير مسلك المتقين مما لا ينفك منه البشر من الخطأ وفحش ذلك منه عدل به غير  
مسلك العدول فاستحق الترك".

(٤) البناية في شرح الهداية ج ٣/١٤.

(٥) أبوحاتم الحافظ: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي يكنى  
بأبي حاتم البستي ويقال له ابن حبان: مؤرخ، علامة، جغرافي، محدث. ولد في  
بست من بلاد سجستان وتنقل في الأقطار، وتولى قضاء سمرقند مدة ثم عاد إلى  
نيسابور ومنها إلى بلده حيث توفي بها سنة ٣٥٤هـ، له مصنفات كثيرة منها المسند  
الصحيح، ومعرفة الجروحين من المحدثين، والثقات. بتصرف تذكرة الحفاظ  
ج ٣/١٢٥، وطبقات السبكي ج ٢/١٤١.

تخلو إما أن تكون مرسلة أو منقطعة<sup>(١)</sup> لأن عمرو<sup>(٢)</sup> بن شعيب ابن محمد بن عبد الله بن عمرو<sup>(٣)</sup> بن العاص فإذا روى عن أبيه عن جده وأراد بجده محمداً فمحمد لا صحبة له وإن أراد عبد الله فأبوه شعيب لم يلق عبد الله. فلم يبق إلا منقطعاً والمنقطع ليس بحجة<sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث المنقطع: لغة اسم فاعل من انقطع مطاوع قطع يقال: قطعه واقطعه فانقطع وتقطع والقطع إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً. والقطع قد يكون مدركاً بالبصر كقطع اللحم ونحوه وقد يكون مدركاً بالبصيرة نحو: قطع الطريق والانقطاع ضد الاتصال، بتصرف المحكم لابن سيده ج ١/٨٨، وبصائر ذوي التمييز ج ٤/٢٨٢. واصطلاحاً: يرى بعضهم أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه أي سواء كان هذا الانقطاع في أول السند أو في آخره وسواء سقط منه راو واحد فأكثر من موضع أو أكثر. بينما يرى آخرون تخصيص المنقطع بما سقط من إسناده راو قبل الصحابي أو ذكر فيه رجل مبهم سواء كان الساقط راويه واحداً أم أكثر ممن رووا شريطة أن تعدد المواضع فلا تكون من موضع واحد وأن لا يكون الساقط من أول السند، وأرى أن الثاني أضبط لتحديد المراد اصطلاحاً. وإن كان الرأي الأول هو المناسب للتعريف اللغوي.

بتصرف: الكفاية ص ٥٨ والتمهيد ج ١/٢١ وشرح ألفية العراقي للبغدي ج ١/١٥٨، وفتح الباقي على ألفية العراقي ج ١/١٥٨ مع شرح المصنف، شرح نخبة الفكر ص ٦٩، ٧٠ وحكم المنقطع أنه ضعيف لا يحتج به لتخلف شرط من شروط القبول وهو الاتصال. بتصرف توضيح الأفكار للصنعاني ج ١/٣٢٩.

(٢) جاء في نسخة (ب) "عمر" بدل "عمرو" والصواب "عمرو".

(٣) جاء في نسخة (ب) "عمر" بدل "عمرو" والصواب "عمرو".

(٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين ج ٢/٧٢ لكن رد عليه ابن الجوزي في التعليل ل ٤٧٨، ٤٧٩، قال: وأما أحاديث عمرو بن شعيب فإنهم لا يختلفون في توثيق عمرو. قال ابن راهوية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر. وقال

**فإن قالوا: قد كان<sup>(١)</sup> يحيى بن معين : يكذب حديث المثني**  
والعزمي، روى عنه سفيان<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** قال يحيى بن سعيد: إن المثني اختلط<sup>(٣)</sup>. والجرح مقدم. ثم مداره على عائشة والأصح من مذهبها مثل قولنا. وذلك موجب وهن في الرواية. والعزمي ضعيف باتفاقهم.

ولو سلمت كانت أخبار آحاد وردت فيما تعم به البلوى.  
والمسألة مختلف فيها بين الصحابة. ولو كانت ثابتة لما اختلفوا ولو سلمت: حملت على النفقة لأن اسم الصدقة يطلق عليها.

---

= البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله وابن راهوية والحميدي يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه فمن الناس بعدهم، وأما قول ابن حبان لم يصح سماع شعيب عن جده عبد الله. فقال الدارقطني هو خطأ فقد روى عبيد الله بن عمر العمري وهو من الأئمة العلول عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: كنت جالساً عند عبد الله ابن عمرو فجاء رجل فاستفتاه في مسألة فقال: لي شعيب امضي معه إلى ابن عباس. فقد صحح بهذا سماع شعيب من جده عبد الله. وقد أثبت سماعه منه أحمد بن حنبل وغيره. قال الدارقطني جده الأدنى محمد ولم يدرك رسول الله ﷺ وجده الأعلى عمرو ابن العاص ولم يدركه شعيب وجده الأوسط عبد الله وقد أدركه فإذا لم يسم جده احتمل أن يكون محمداً واحتمل أن يكون عمراً أو يكون في الحالين مرسلأ. واحتمل أن يكون عبد الله الذي أدركه فلا يصح الحديث ويسلم من الإرسال إلا أن يعدل فيه عن جده عبد الله بن عمرو. قال المؤلف والحديث الذي احتجنا به قد سمي فيه جده عبد الله فيسلم من الإرسال...."

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي ج ٣ ص ٤٣٥ تحقيق علي محمد البخاوي.

(٢) سبق بيان ذلك في ترجمة محمد بن عبيد الله العزمي ص ١٣٧.

(٣) رد على هذا ابن الجوزي في التحقيق ل ٤٧٨ قال يحيى بن سعيد اختلط في عطاء وهذا يدل على اختلاطه في الإسناد في شخص واحد.



قال عليه أفضل الصلاة والسلام: «نفقة الرجل على نفسه وعياله صدقة»<sup>(١)</sup>.

وفيه أيضاً دليل عليه فإن أضاف الأكل إلى جميع المال والنفقة هي التي تأكله لا الزكاة أو يحمل قوله فليترك ماله أي يتصرف فيه لينمو لأن التزكية هي التنمية والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



---

(١) أخرجه ابن ماجه ج ٢/٧٢٣ رقم ٢١٣٨ باب التجارات باب الحث على الكسب عن المقدم بن معد يكرب الزبيدي بلفظ «ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه فهو صدقة»، في الزوائد في إسناده إسماعيل بن عياش.

لكن أخرجه الترمذي ج ٤/٣٤٤ رقم ١٩٦٥ في كتاب السير والصلة باب ما جاء في النفقة في الأهل عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ قال: «نفقة الرجل على أهله صدقة» وقال حسن صحيح.

وأخرجه أحمد في المسند ج ٥/٢٧٣ عن أبي مسعود بلفظ نفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤/١٧٨ عن أبي مسعود بلفظ عن النبي ﷺ إن المسلم إذا أنفق نفقة على أهله... وقال (رواه البخاري في الصحيح عن آدم بن أبي إياس وأخرجه مسلم من أوجه عن شعبة).

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٤، ٥، والمبسوط ج ٢/١٦٢، ١٦٣.

# كتاب الصوم

## مسألة

يصح صوم رمضان من الصحيح المقيم<sup>(١)</sup> بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا يصح.  
لنا: قوله عليه الصلاة والسلام: «الصوم لي وأنا أجزي به» خ م<sup>(٥)</sup>.  
فدل على أن جملة الصيام يقع<sup>(٦)</sup> لله تعالى.

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة (في المصر).

(٢) الهداية شرح البداية ج ١ ص ١١٨ وتبيين الحقائق ج ١/٣١٥.

(٣) المجموع للنووي ج ٦ ص ٢٦٠، وفتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ١١٩.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٢٩٣، ٢٩٤.

قال صاحب الإنصاف: (هذا المذهب وعنه لا يجب تعيين النية في رمضان فعليها يصح بنية مطلقة وبنية النفل ليلاً وبنية فرض تردد فيها). والمغني ج ٣ ص ٩٤، ٩٥.  
(٥) أخرجه البخاري ج ٨ ص ١٩٧، باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾  
عن أبي هريرة بلفظ يقول الله تعالى عز وجل: «الصوم لي وأنا أجزي له يدع شهوته وأكله وشرابه من أجلي...» اهـ الحديث.

وفي باب فضل الصوم وباب هل يقول إني صائم إذا شئتم وغيرها بلفظ الصيام لي...  
وأخرجه مسلم ج ٢/٨٠٧ باب فضل الصيام. فذكره... وأخرجه مالك في الموطأ ج ١/٣١٠ في الصيام باب جامع الصيام فذكره... وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٣٦ رقم ٧٦٤ في الصوم باب ما جاء في فضل الصوم فذكره...  
(٦) جاء في نسخة (ب) "يقع" بدل "تقع" والصواب "تقع".

**اهتجوا:** بما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام: «ولكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>. وهذا لم ينو الفرض ولا غيره فيكون عابثاً.  
**والجواب:** أنه نوى عبادة الصوم (في هذا اليوم)<sup>(٢)</sup> فحصل<sup>(٣)</sup> له ذلك.

## مسألة

إذا صام رمضان بنية قبل انتصاف النهار جاز<sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>: لا يجوز.  
واتفقوا على أن صوم النفل يتأدى بنية قبل الزوال، وإن كان صوماً ما: لم<sup>(٨)</sup> ينعقد بعد الزوال<sup>(٩)</sup>.  
وعند مالك: لا يصح التطوع إلا بنية من الليل<sup>(١٠)</sup>.  
**لنا:** ما روى سلمة بن الأكوع قال: أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن «أذن في الناس من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء» خ م. فدل على جواز الصوم في أثناء النهار<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) هذا جزء من حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وقد تقدم كاملاً مع تخرجه ص؟؟؟  
(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "في هذا اليوم" وأثبتها لتتمة الكلام.  
(٣) جاء في نسخة (ب) "فجعل" بدل "فحصل".  
(٤) صاحب الهداية، ج ١ ص ١١٨، وتبيين الحقائق ج ١، ص ٣١٣، ٣١٤.  
(٥) نهاية المحتاج ج ٣ ص ١٥٥.  
(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٧) الإنصاف ج ٣ ص ٢٩٣، ٢٩٤.  
(٨) جاء في نسخة (ب) "صيماً لا" بدل "صوماً فلا".  
(٩) الهداية ج ١ ص ١١٩، ونهاية المحتاج ج ٣، ص ١٥٦، والإنصاف ج ٣ ص ٢٩٧.  
(١٠) بداية المجتهد للعلامة الحافظ محمد بن أحمد بن الرشد القرطبي ج ١ ص ٢١٤.  
(١١) أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢٥١: في كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء.

**فإن قيل:** كان ذلك الصوم نفلاً، ولا كلام فيه إنما الكلام في الفرض وإنما كانوا يصومون عاشوراء بطريق الشكر والصوم على هذا الوجه لا يكون فرضاً.

ولما خطب معاوية بالمدينة قال: يا أهل المدينة أين علماءكم سمعت النبي عليه الصلاة والسلام يقول: «هذا يوم عاشوراء ولم يفرض علينا صيامه فمن شاء منكم أن يصوم فليصم فإني صائم فصام الناس» حد<sup>(١)</sup>.

**فالجواب:** قد ثبت أن صوم عاشوراء كان هو الفرض، وإنما نسخ برمضان.

**والدليل عليه:** أنه ﷺ فصل بين من أكل وبين من لم يأكل فأمر بالصيام من لم يأكل وبالتشبه من أكل<sup>(٢)</sup> وبالتشبه إنما يكون في الفرض دون النفل. ثم هو أمر ومقتضاه الوجوب، وصومه بطريق الشكر لا ينافي الوجوب قياساً على سائر العبادات فإنها وجبت شكراً لله تعالى. وما روي عن معاوية لا حجة فيه لاتفاق العلماء على نسخه بشهر رمضان.

---

= فذكره...). وأخرجه مسلم ج ٢ ص ٧٩٨ رقم ١١٣٥: كتاب الصيام - باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه بمعناه عن سلمة بن الأكوع. والنسائي ج ٤ ص ١٩٢ في الصوم باب إذا لم يجمع من الليل هل يصوم ذلك اليوم. فذكره...).

(١) أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢٥٠، ٢٥١: في كتاب الصوم - باب صيام يوم عاشوراء. عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - يوم عاشوراء عام حج على المنبر يقول: يا أهل المدينة أين علماءكم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: "هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر". وأخرجه مسلم، رقم ١٢٦ في كتاب الصيام - باب صوم يوم عاشوراء. فذكره...).

(٢) جاء في نسخة (ج) زيادة "لمن، لم".

ثم هو ناف وحديثنا مثبت فيقدم<sup>(١)</sup>  
**احتجوا:** بما روت عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال:  
«من لم يبيت الصيام<sup>(٢)</sup> من قبل طلوع الفجر فلا صيام له» ق.  
وروت حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم يجمع الصيام من  
الليل فلا صيام له» ق.  
وروت ميمونة بنت سعد قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من  
أجمع الصوم من الليل فليصم ومن أصبح ولم يجمعه<sup>(٣)</sup> فلا يصم»<sup>(٤)</sup> ق.  
وفي رواية "من لم يبيت".  
وفي رواية أخرى<sup>(٥)</sup> "من لم يعزم"<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) ذكر الحافظ العيني في البناية في شرح الهداية ج ٣ ص ٢٦٨، ٢٦٩ هذا الاعتراض والجواب عليه.
- (٢) في نسخة (ب) و (ج) سقوط "من".
- (٣) يجمع: من الإجماع: وهو إحكام النية والعزيمة. تقول أجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه بمعنى. بتصرف النهاية ج ١ ص ٢٩٦. وجمع بحار الأنوار ج ١ ص ٣٨٥.
- (٤) جاء في نسخة (ب) "يصوم" بدل "يصم".
- (٥) زيادة من نسخة (ب) الرواية الأخيرة فأثبتها للفائدة.
- (٦) أخرجه أبوداود ج ٢ ص ٨٢٣ في كتاب الصوم، باب النية في الصيام، كلاهما رواه عن عبد الله بن عمر عن حفصة بلفظ: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له". وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٠٨ في الصوم باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل. وقال الترمذي: حديث حفصة: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضاً روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى ابن أيوب.

وكل هذه الروايات تدل على اشتراط التبييت والتقديم<sup>(١)</sup>.

**والجواب:** أما حديث عائشة -رضي الله عنها- فيحمل على نفي الكمال وقد خص منه صوم النفل.

وأما حديث حفصة فموقوف عليها.

وأما حديث ميمونة ففيه الواقدي<sup>(٢)</sup> اتفقوا على تضعيفه.

---

= وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٢٨٨ كتاب الصيام - باب من أجمع الصيام قبل الفجر. عن عبد الله بن عمر موقوفاً.

وعن عائشة وحفصة زوجي النبي ﷺ بمثل ذلك.

وابن ماجه، ج ٢ ص ٥٤٢ في كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، عن حفصة بلفظ: "لا صيام لمن لم يفرضه من الليل".

وأخرج الرواية الأولى أيضاً الدارقطني في سننه ج ٢ ص ١٧٢، عن عائشة بلفظه ثم قال: تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل بهذا الإسناد وكلهم ثقات، لكن تعقبه أبو الطيب في تعليقه المغني على سنن الدارقطني بقوله: وأقره البيهقي على ذلك في سننه وخلافياته وفي ذلك نظر.

فإن عبد الله بن عباد غير مشهور ويحيى بن أيوب ليس بالقوي. وقال ابن حبان عبد الله بن عباد البصري يقلب الأخبار روى عن المفضل بن فضالة عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة "من لم بيت الصيام" وهذا مقلوب وإنما هو يحيى ابن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة. روى عنه روح بن الفرغ نسخة موضوعة. انتهى.

وأخرجه الدارقطني أيضاً الرواية الثانية ج ٢ ص ١٧٣ عن ميمونة بنت سعد بلفظه.

وأقرها ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٢١٦ ثم قال: قال المؤلف الواقدي ضعيف.

(١) المجموع للنووي ج ٦ ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني القاضي أحد الأعلام وصاحب التصانيف.

قال الذهبي يجمع على تركه، وأتهمه النسائي بالوضع. قال البخاري متروك. قال أيضاً ابن معين ليس بشيء - مات سنة سبع ومائتين أو بعدها بقليل. بتصرف المغني

ولو سَلِمَا حُمِلَا عَلَى مَا قَلْنَا تَوْفِيقًا بَيْنَ الدَّلَائِلِ<sup>(١)</sup>.  
وقد احتج أصحابنا بما روى أن أعرابياً شهد عند النبي عليه الصلاة  
والسلام في رمضان بعد طلوع الشمس برؤية الهلال فأمر مناديه: من أكل  
فلْيُمْسِكْ، ومن لم يأكل فليصم<sup>(٢)</sup>.  
**قلت:** وهذا اللفظ لا يُعرف وإنما المشهور الذي رواه الدارقطني: أن

---

= في الضعفاء ج ٢ ص ٦١٩. وتاريخ ابن معين ج ٢ ص ٥٣٢، والتاريخ الكبير  
للبخاري ١٢ ج ١ ق ١ ص ١٧٨ والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٣٠٣.  
(١) البنية في شرح الهداية ج ٣، ص ٢٦٦-٢٦٩.

(٢) أخرجه أبوداود برقم ٢٣٤٠ باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان.  
وأخرجه النسائي ج ١ ص ٣٠٠ باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر  
رمضان. أخرجه الترمذي ج ١ ص ١٣٤: الصوم بالشهادة. فذكره...  
وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٥٢٩ رقم ١٦٥٢ الشهادة على رؤية الهلال. والطحاوي  
في مشكل الآثار ج ١ ص ٢٠١، ٢٠٢ فذكره...).

والبيهقي ج ٤ ص ٢١١، ٢١٢ والحاكم ج ١ ص ٤٢٤ من طرق عن سماك ابن حرب عن  
عكرمة عن ابن عباس. وقال الحاكم "هذا الحديث صحيح" احتج البخاري بأحاديث  
عكرمة واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب، ووافقه الذهبي لكن قال في الميزان -نقلًا  
عن ابن المديني- روايته عن عكرمة مضطربة. وهذا الحديث منها لأجل ذلك اختلفوا.  
في هذا فتارة رواه موصولاً وتارة مرسلًا. وهو الذي رجحه الترمذي وغيره. فقال  
الترمذي ج ٣ ص ٧٤، ٧٥ حديث ابن عباس فيه اختلاف وروى سفيان الثوري -  
وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا وأكثر أصحاب سماك رواوا عن  
سماك عن عكرمة مرسلًا.

هذا وقد رواه الفضل بن موسى عن سفيان موصولاً بذكر ابن عباس.  
فأخرجه النسائي ج ٤ ص ١٣٢ والدارقطني ج ٢ ص ١٥٨ والحاكم ج ١ ص ٤٢٤،  
لكن ذكر الترمذي عن جماعة منهم عبد الله بن المبارك فرواه عن سفيان مرسلًا.  
وقال النسائي فيما نقله صاحب التنقيح ل ٢٢١ هذا هو الصواب لأن سماكاً كان  
يلقن فيتلقن وابن المبارك أثبت في سفيان في الفضل... إلخ.

أعراياً شهد عند النبي عليه الصلاة والسلام ليلة رمضان برؤية الهلال وذكر الحديث<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا نذر صوم يوم النحر وأيام التشريق صح نذره.  
وقال زفر<sup>(٢)</sup>: لا يصح وهو قول مالك<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup>  
وأحمد<sup>(٥)</sup>.

ورواية ابن المبارك<sup>(٦)</sup> عن أبي حنيفة<sup>(٧)</sup> - رحمه الله -  
والأولى: أن يصوم يوماً آخر مكانه. ولو صام في هذا خرج  
عن عهدة النذر خلافاً لهم ولا يلزمه المضي بالشروع ولا القضاء  
بالإفساد عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله -<sup>(٨)</sup>. وعند أبي يوسف  
- رحمهما الله -<sup>(٩)</sup>: يلزمه المضي والقضاء.

---

(١) سبق بيان ذلك أثناء التخريج لهذا الحديث.

(٢) فتح القدير لابن الهمام ج ٢ ص ٢٩٨.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٤٠.

(٤) المجموع للنووي ج ٦ ص ٣٩٣-٣٩٥.

قال صاحب المجموع هذا أصح الوجهين عند جميع الأصحاب الثاني يجوز.

(٥) الفروع لابن مفلح ج ٣ ص ١٢٧ وحاشية الروض المربع بشرح المستقنع ج ٣ ص ٤٦٣. والمبدع في شرح المقنع ج ٣ ص ٥٦، وقال وعنه يصح صوم النحر عن نذره المعين وكذا أيام التشريق في رواية يصح.

(٦) البناء في شرح الهداية ج ٣ ص ٣٩٤.

(٧) سقط من نسخة (ج) "عن أبي حنيفة".

(٨) جاء في نسخة (ب) بدون "رحمهما الله".

(٩) جاء في نسخة (ب) بدون "رحمه الله".



**لنا:** ما روى عمر<sup>(١)</sup> وأبوسعيد<sup>(٢)</sup> وأبوهريرة - رضي الله عنه - أن النبي عليه الصلاة والسلام "نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر" خ. م<sup>(٣)</sup>.  
وروى علي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذه أيام أكل وشرب قم فاذن بمنى لا صوم فيها» حد<sup>(٤)</sup>.

والنهي يقتضي تصور المنهي عنه لأنه عما لا يتصور لغو لأنك لا تقول

(١) عن أبي عبيد مولى ابن أزر قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم واليوم الآخر تأكلون فيه من نسككم.

أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢٤٩ بلفظه فذكره...  
وأخرجه مسلم رقم ١١٣٧ في الصيام باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى فذكره...

(٢) أما ما روي عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال "نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر وعن الصماء وأن يجتنب الرجل في ثوب واحد وعن صلاة بعد الصبح والعصر".  
أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢٤٩ باب الصوم يوم النحر. فذكره...  
رقم ١١٤١ باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى. فذكره.

(٣) أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢٤٩ في الصيام باب الصوم يوم النحر بلفظ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: "ينهى عن صيامين ويبيتين الفطر والنحر والملازمة والمنازمة".  
وأخرجه مسلم ج ٢ ص ٧٩٩ كتاب الصيام. باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى. فذكره...

(٤) أخرجه أحمد في المسند الذي طبعته مع الفتح الرباني ج ١٠، ص ١٣٨ عن عمرو ابن سليم عن أمه قالت بينما نحن بمنى إذا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول إن رسول الله ﷺ قال: «إن هذه أيام أكل وشرب فلا يصومهما أحد» وأتبع الناس على جملة يصرخ بذلك.

وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٢ ص ٢٠٨، ٢٠٩، وذكره له طريق آخر ثم قال: وله طرق أخرى صحيحة. منها في صحيح مسلم من حديث نبيشة الهذلي بلفظ "أيام التشريق أيام أكل وشرب" وذكر أحاديث أخرى...  
قلت حديث نبيشة الهذلي أخرجه مسلم ج ٢ ص ٨٠٠ رقم ١١٤١ في الصيام باب تحريم صوم أيام التشريق.

للأدعي لا تنظر ولا للأعمى<sup>(١)</sup> لا تبصر فكان المنهي عنه غير الصوم<sup>(٢)</sup>.  
وروت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «من صام  
ثلاثة أيام من كل شهر فكانما صام الدهر الثالث عشر والرابع عشر  
والخامس عشر»<sup>(٣)</sup> خ م فقد تناول آخر أيام التشريق.  
وفي رواية لم يكن النبي عليه السلام ييالي من أي شهر يصوم<sup>(٤)</sup>. خ<sup>(٥)</sup>.

(١) جاء في نسخة (ب) "للعمى" بدل "للأعمى".

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ١ ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) أخرجه النسائي ج ٤ ص ٢٢١ في الصوم باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر.  
عن جرير بن عبد الله - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «صيام ثلاثة أيام من كل  
شهر صيام الدهر وأيام البيض صبيحة ثلاث عشرة والرابع عشرة وخمس عشرة».  
وأخرج النسائي أيضاً ج ٤ ص ٢٢٢، ٢٢٣. عن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - قال: قال  
رسول الله ﷺ: «يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاث عشرة وأربع  
عشرة وخمس عشرة».

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٣٤ في الصوم باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل  
شهر بلفظه. فذكره. وقال الترمذي حديث أبي ذر حديث حسن.  
وقد روى في بعض الحديث أن من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كما صام الدهر.  
(٤) أخرجهما مسلم رقم ١١٦٠ في الصيام باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر.  
عن معاذة العدوية قالت: سألت عائشة: أكان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر  
ثلاثة أيام؟ قالت: نعم. قلت لها: من أي أيام الشهر كان يصوم؟ قالت: لم يكن  
ييالي من أي أيام الشهر يصوم.

وأخرجهما أبوداود رقم ٢٤٥٣ في الصوم باب من قال: لا ييالي من أي أيام الشهر  
كان يصومه. بلفظه.

وأخرجهما أبوداود قلت من أي شهر كان يصوم؟ قال: ما كان ييالي من أي أيام  
الشهر كان يصوم.

وأخرجهما الترمذي ج ٣ ص ١٣٥ في الصوم باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل  
شهر. بلفظه... قلت من أيه كان يصوم؟ قالت: كان لا ييالي من أيه صام.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) جاء في نسختي (ب، ج) رمز خ م بدل (خ).

**احتجوا:** بهذه الأحاديث.

**ووجه العجة:** أنها صريحة في النهي وذلك دليل الحرمة.

وكذا أشار في الحديث لقوله عليه الصلاة والسلام: «أنها أيام أكل وشرب فمتى وجد الصوم كان أمراً بضده.

وروت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر نذراً أن يطيع الله فليطعه. ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»<sup>(١)</sup> خ م<sup>(٢)</sup>.

وروى عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر في معصية الله<sup>(٣)</sup> تعالى<sup>(٤)</sup>» م<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٧ ص ٢٣٤ كتاب الإيمان والنذور باب النذر فيما لا يملك وفي معصية. بلفظه.

وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٤٧٦ كتاب النذور والإيمان باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله.

وأخرجه أبو داود رقم ٣٢٨٩ في الإيمان والنذور باب ما جاء في النذر في المعصية.

وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ١٢٦ في النذور والإيمان باب ما جاء في...

وأخرجه النسائي ج ٧ ص ١٧ في الإيمان والنذور باب النذر في المعصية. وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٦٨٧ في كتاب الكفارات باب النذر في المعصية. فذكره.

وأخرجه أحمد في المسند ج ٦ ص ٣٦ فذكره.

(٢) جاء في نسخة (ب) بدون رمز (م). وهو الصواب لأن مسلم لم يخرج هذا الحديث.

(٣) أخرجه مسلم: ج ٣ ص ١٢٦٢ في كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله.

وأخرجه النسائي: ج ٧ ص ٢٨ في كتاب الإيمان والنذور، باب كفارة النذر.

وأبو داود رقم ٣٣١٦ في كتاب الإيمان والنذور، باب في النذر فيما لا يملك... فذكره.

وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٦٨٦ في كتاب الكفارات، باب النذر في المعصية فذكره.

(٤) جاء في نسختي (ب، ج) بدون "تعالى".

(٥) جاء في نسخة (ب) بدون رمز (م). والصواب ما أثبتته.

**والجواب:** قد بينا أن المعصية صوم يوم النحر لا نفس الصوم ونحن لا ندعي وجود النذر بصوم يوم النحر وإنما ندعي وجود النذر بنفس الصوم وأنه موجود، وقد يتصور أن لا يوجد معنى الدعوة، بأن يقدم القرايين أو لا يوجد من هو من أهلها فتبطل الدعوة لأنها بلحوم القرايين<sup>(١)</sup>.

## مسألة

**المجنون إذا أفاق في شهر رمضان يلزمه قضاء ما مضى.**  
وقال زفر<sup>(٢)</sup>: لا يلزمه وهو قول<sup>(٣)</sup> الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٣ ص ٣٩٥. والراجح هنا رأي الجمهور لأن النهي عن الصوم يقتضي أن يمتنع المسلم عن الصيام في هذه الأيام بأي صورة من الصور سواء أكانت نذراً أم تطوعاً أم قضاء إلا ما استثنى في أيام التشريق لمن لم يجد الهدي ووضح أيضاً أن الأحاديث التي اعتمد عليها الأحناف عامة بينما أحاديث الجمهور خاصة والخاص يخص العام وأن أحاديث الجمهور مُحَرَّمَةٌ وأحاديث الحنفية مبيحة والمحرم مقدم على المبيح والله أعلم.

(٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٨٥، والبناية في شرح الهداية ج ٣ ص ٣٧٤، ٣٧٥.  
وقال الطحاوي في مختصره ص ٥٥ ما نصه (وإن أفاق في شيء من الشهر قضاءً كله).  
(٣) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ١٢٢ والمجموع للنووي ج ٦ ص ٢٠٨، وقال صاحب المجموع (هذا هو الصحيح المنصوص في البويطي وحرمله وقال ابن شريح يجب).

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٢٩٣، وقال صاحب الإنصاف (هذا هو الصحيح من المذهب سواء فات الشهر كله بالجنون أو بعضه. وعنه يلزمه القضاء مطلقاً. وعنه إن أفاق في الشهر قضى وإن أفاق بعده لم يقض...).

**لنا:** عمومات الكتاب الموجهة للصوم كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١)</sup>. ومعناه: فليصم عدة.

**احتجوا:** بما روينا من قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة»<sup>(٢)</sup>. الحديث نفى الخطاب عن المجنون قبل الإفاقة فإذا خوطب بالوجوب يتضرر.

**والجواب:** أن المراد منه رفع القلم في حق الأداء لا في حق الوجوب<sup>(٣)</sup> ثم هو خبر آحاد ورد على مخالفة الكتاب فلا يقبل أو يحمل على ما أولناه توفيقاً بين الأدلة.

## مسألة

المنفرد برؤية الهلال إذا ردّ القاضي شهادته صام بالاتفاق<sup>(٤)</sup>  
ولو أفطر بالجماع لا كفارة عليه عندنا<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) تقدم تخريج الحديث.

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٣ ص ٣٧٥. والصحيح رأي الشافعي ومن معه لأن الحديث رفع القلم عن ثلاث لا يختص برفع الأداء دون الوجوب بل يعم الأداء والوجوب معاً بدليل الصبي فإنه لا تكليف عليه وجوباً ولا أداء إلا بالوجوب والله أعلم.

(٤) تبين الحقائق ج ١ ص ٣١٨، والبناية في شرح الهداية ج ٣، ص ٢٨٧. والمجموع ج ٦ ص ٢٣٥. والإنصاف ج ٣ ص ٢٧٧.

وقال صاحب الإنصاف (هذا الصحيح من المذهب ونقل حنبلي لا يلزمه الصوم)، مواهب الجليل ج ١ ص ٣٨٧.

(٥) بدائع الصنائع للإمام العلامة الكاساني ج ٢ ص ٨٠.

وقال الشافعي (١) وأحمد (٢) (٣): عليه الكفارة.

ولو أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته أو بعد آدائها قبل الرد لا رواية فيه لأصحابنا. واختلف المشايخ فيه (٤).

لنا: ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «من أفطر في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر» (٥) ق. علق وجوب الكفارة بالإفطار في نهار رمضان فلا يجب عليه لفوات شرطه.

وروي أن رجلاً أخبر عمر - رضي الله عنه - برؤية الهلال فمسح عمر على

---

(١) المجموع للحافظ الإمام العلامة النووي ج ٦ ص ٢٣٥.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٣) المبدع في شرح المقنع ج ٣ ص ١٠، والإنصاف ج ٣ ص ٣١٨.

وقال (هذا هو المذهب ونقل حنبل في الرواية الثانية أنه لا يلزمه شيء من الأحكام الرمضانية من الصوم وغيره).

(٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٠. وقال الكاساني "وإن أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته فلا رواية عن أصحابنا في وجوب الكفارة واختلف المشايخ فقال بعضهم يجب وقال بعضهم لا يجب".

وقال العيني في البناية في شرح الهداية ج ٣ ص ٢٨٨ وذلك في وجوب الكفارة والصحيح أنها لا يجب كما بين ذلك العيني في البناية في شرح الهداية بقوله: "ولو أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته اختلف المشايخ فيه" أي في وجوب الكفارة والصحيح أنه لا يجب الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان - رحمه الله... (٥)

(٥) أخرجه الدارقطني ج ٢ ص ١٩٠، ١٩١ عن يحيى بن الحماني ثنا هشيم عن إسماعيل ابن سالم عن مجاهد عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهار. قال أيضاً ثنا هشيم ثنا ليث عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله. كذا في أصل أبي سهل. والمحفوظ عن هشيم عن إسماعيل بن سالم عن مجاهد مرسلاً عن النبي ﷺ، وعن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة وليث ليس بالقوي.

حاجبه ثم قال: أين الهلال: فقال: فقدته يا أمير المؤمنين. فعلم أن شعرة من حاجبه تقوست فظنها هلالاً<sup>(١)</sup> فاحتمل أن لا يكون من رمضان فلا تتعلق به الكفارة.

**احتجوا:** بما روى أبوهريرة -رضي الله عنه- أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: هلكت. فقال: ما أهلكك؟ فقال: واقعت أهلي في رمضان. فقال: أتجد رقة تعتقها؟ فقال: لا. قال: أتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال: أتستطيع أن تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا. قال: فاجلس فأتي النبي ﷺ بعرق<sup>(٢)</sup> من تمر (العرق المكتل<sup>(٣)</sup> الضخم<sup>(٤)</sup>). فقال تصدق بهذا. فقال: ما بين لابتيتها<sup>(٥)</sup> أهل بيت أفقر منا. فضحك النبي عليه الصلاة

---

(١) ذكره العيني في البناية في شرح الهداية ج ٣/ص ٢٨٨ ولم ينسبه.

(٢) عرق من تمر: العرق هو كل مضافور ومصطف واحدته عرقه.

قال ابن الأثير: هو زبيل منسوج من نسائج الخوص وكل شيء مضافور فهو عرق وعرقه بفتح الراء فيهما.

ويقال أيضاً العرق: السفيفة المنسوخة من الخوص قبل أن تجعل زبيلاً.

والعرق والعرق: الزبيل مشتق من ذلك وكذلك كل شيء يصطف.

بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٢٤٥، ٢٤٦، غريب الحديث للهروي ج ١ ص ١٠٥، الصحاح ج ٤ ص ١٥٢٢.

(٣) جاء في نسختين (ب، ج) "الكيل" بدل "المكتل" والصواب المكتل كما صرح بذلك البخاري ولأنه تفسير لإناء وهو العرق وتفسير الإناء لا بد أن يكون بإناء والمكتل إناء أما الكيل فهو معيار.

(٤) المكتل: إناء شبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعاً. أو الزبيل الذي يحمل فيه التمر أو الغنبل إلى الجرين. بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ٥٨٣ ومختار الصحاح ص ٤١٩.

(٥) "لابتيها" اللابة: الأرض ذات الحجار السود الكثيرة وهي الحرة ولابتا المدينة: حرتها من جانبيها. بتصرف معجم البلدان ج ٥ ص ٣.

والسلام وقال: **اطعمه اهلك**. خ م<sup>(١)</sup> والمنفرد هكذا نقول<sup>(٢)</sup>.

**والجواب:** لم يثبت كون هذا اليوم من رمضان أو تمكنت فيه الشبهة.

وقد احتج بعض أصحابنا بما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال:

«صومكم يوم تصومون. وفطركم يوم تفطرون» ت ق<sup>(٣)</sup>.

إلا أن الترمذي قال: هو غريب. وفي إسناد الدارقطني محمد بن عمر الواقدي ضعيف<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر وباب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج وغيرهما. فذكره...).

وأخرجه مسلم ج ٢ ص ٧٨١، ٧٨٢، كتاب الصيام باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم فذكره...).

(٢) كلمة "نقول" ساقطة من نسخة (ج).

(٣) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٨٠ كتاب الصوم، "باب ما جاء الصوم يوم تصومون..."

يوم تضحون". وقال: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه الدارقطني ج ٢ ص ١٦٤، رقم ٣٤ بلفظه.

ورقم ٣٥ بلفظ الترمذي، ثم قال: الواقدي ضعيف.

وأخرجه أبوداود رقم ٢٣٢٤ في كتاب الصوم، باب إذا أخطأ القوم الهلال بلفظ:

وفطركم يوم تفطرون وأضحكم يوم تضحون وكل عرفة موقف وكل منى منحرف

إلخ. وليس فيه الصوم يوم تصومون.

وابن ماجه ج ١ ص ٥٣١ كتاب الصيام، باب ما جاء في شهرى العيد فذكره.

وليس فيه الصوم يوم تصومون.

(٤) سبق ترجمته والكلام فيه.



## مسألة

الإفطار بالأكل والشرب في نهار رمضان متعمداً يوجب الكفارة عندنا<sup>(١)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>: لا يوجب.

واتفقوا على وجوبها بالوقوع<sup>(٦)</sup>.

لنا: ما روى أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: أفطرت يوماً من رمضان. فقال: «اعتق رقبة أو صم شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكيناً». ق<sup>(٧)</sup>.

وفي رواية أبي هريرة أن رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي ﷺ بأن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً. ق.

---

(١) قال السرخسي في المبسوط وكذلك إن أكل أو شرب متعمداً فعليه القضاء والكفارة عندنا... ج ٣ ص ٧٣.

(٢) الخرخشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٢٦٢، ٢٦٣ وفيه (أنه يؤدب إلا أن يجيء تائباً).

(٣) المجموع للإمام العلامة الحافظ النووي ج ٦ ص ٢٩١.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٥) المبدع ج ٣ ص ٣٦، والإنصاف ج ٣، ص ٣٠٦ وقال (هذا المذهب وفي رواية يكفر).

(٦) تبيين الحقائق ج ١ ص ٣٢٧، المهذب ج ٦ ص ٢٩٥. والمبدع ج ٣ ص ٣٠،

والإنصاف ج ٣ ص ٣١١، وبلغه السالك لأقرب المسالك ج ١ ص ٥٢٥.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٢، ص ٢٠٨، ٢٠٩ رقم ٢٢ عن عامر بن سعد...

ويأتي تكملة التخريج.

وفي رواية أبي هريرة أيضاً أن النبي ﷺ أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهر. ق<sup>(١)</sup>.

**فإن قيل:** هذا حديث الأعرابي الذي واقع أهله في رمضان بعينه. وإنما عبر بعض الرواة عن الجماع بالفطر. والجم الغفير على لفظة الجماع. وأما الحديث الثاني وهو لفظة الأكل. ففي إسناده أبو معشر<sup>(٢)</sup> ضعيف واسمه نجيح.

---

(١) الرواية الأولى أخرجها الدارقطني ج ٢ ص ٢٠٨، ٢٠٩، رقم ٢٢ عن عامر ابن سعد عن أبيه، وأخرجه مسلم بمعناه ج ٢ ص ٧٨٢، ٧٨٣ ولفظه: "أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً، وأخرجه البيهقي ج ٤ ص ٢٢٥.

والرواية الثانية أخرجها الدارقطني ج ٢ ص ١٩١، رقم ٥٣ عن طريق أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة وقال: أبو معشر هو نجيح وليس بالقوي. والرواية الثالثة أخرجها الدارقطني ج ٢، ص ١٩٠، ١٩١ رقم ٥٢. قال والمخفوظ عن هشيم عن إسماعيل بن سالم عن مجاهد مرسلًا عن النبي ﷺ وعن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة، وليث ليس بالقوي. وأخرجه البيهقي ج ٤ ص ٢٢٩. فذكرها...).

(٢) أبو معشر اسمه نجيح بن عبد الرحمن أبو معشر السندي مولى ابن هاشم مشهور بكنيته. قال أحمد صدوق ولا يقيم الإسناد. وقال ابن معين ليس بالقوي. وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. قال البخاري وغيره: منكر الحديث. توفي سنة ١٧٠ هـ. بتصرف الكاشف ج ٣ ص ١٩٩، وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٤٦.

وأما الثالث: ففي إسناده يحيى<sup>(١)</sup> الحماني تكلم فيه أحمد<sup>(٢)</sup>.  
**قلنا:** قد روى لفظ الفطر خلق كثير منهم مالك ويحيى بن سعيد<sup>(٣)</sup>  
 وابن جريج<sup>(٤)</sup>، وأبو أويس<sup>(٥)</sup>.....

(١) يحيى الحماني: هو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين يكنى بأبي زكريا الحماني العكلي الكوفي. وهو أول من صنف المسند في الكوفة. وثقه ابن معين وغيره وكذبه أحمد بن حنبل وضعفه النسائي. وقال ابن عدي لم أرى في مسنده وأحاديثه مناكير فأذكرها وأرجو أنه لا بأس به. توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين. بتصرف الضعفاء الكبير للعقيلي ج ٤ ص ٤١٢ - ٤١٥. وبتصرف الكامل لابن عدي ج ٧ ص ٢٦٩٣، ٢٦٩٤. وتاريخ بغداد ج ١٤ ص ١٦٧-١٧٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ج ١، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) يحيى بن سعيد الأنصاري المدني التابعي القاضي. أجمعوا على توثيقه وجلالته وإمامته، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وقيل سنة أربع، بتصرف تهذيب الأسماء واللغات. ج ٢، ق ١، ص ١٥٣، وميزان الاعتدال ج ٤، ص ٣٨٠.

(٤) هو عبد الملك بن جريج يكنى بأبي الوليد أبي خالد له كنيان. كان جريج عبداً لأُمّ حبيب بنت جبير وكانت تحت عبدالعزيز بن عبد الله بن خالد ابن أسيد بن أبي العبيص بن أبي أمية فنسب إلى ولاته. وولد عبد الملك عام سيل الجحاف سنة ثمانين. وابن جريج أحد الأعلام الثقات ولكنه كان يدلّس وهو في نفسه مجمع على ثقته. مات سنة خمسين ومائة.

بتصرف الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٥ ص ٣٦١، أسد الغابة ج ٧، ص ١٧٢ والتاريخ الصغير للبخاري ج ٢ ص ٩٩.

(٥) أبو أويس المدني: عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي يكنى بأبي

..... العربي<sup>(١)</sup>، وفليح<sup>(٢)</sup> بن سليمان، وعمر<sup>(٣)</sup> ابن عثمان  
المخزومي، ويزيد<sup>(٤)</sup> بن عياض، وشبل<sup>(٥)</sup> بن عباد، والليث ابن سعد، وابن

= أويس، وهو ابن عم مالك وصهره على أخته.

قال ابن معين: أبو أويس مثل فليح فيه ضعف.

وقال النسائي: مدني ليس بالقوي. مات سنة سبع وستين ومائة وقيل تسع وستين ومائة.

بتصرف الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكني ج ١ ص ٤٢٦، ٤٢٧

والكني والأسماء للإمام مسلم، ج ١ ص ١٠٨.

(١) العربي لعله تصحيف من الناسخ وإلا هو المدني كما وجدته في كتب التراجم.

(٢) فليح بن سليمان المدني أحد العلماء الكبار.

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وقال أبو داود: لا يحتج بفليح.

وقال الدارقطني: يختلفون فيه ولا بأس به. مات سنة ١٦٨ هـ.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٦٦، والكاشف للذهبي ج ٢ ص ٣٨٧.

(٣) عمر بن عثمان المخزومي: هو عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع

ابن عنكشة بن عامر بن مخزوم القرشي ويقال اسمه عمرو.

قال أبو داود في كتاب التفرّد الصواب عمر.

ذكره ابن حبان فيمن اسمه عمرو في كتاب الثقات.

بتصرف تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٢٨ والثقات لابن حبان ج ٨ ص ٤٧٩.

(٤) يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدة الليثي حجازي. حدث بالبصرة.

قال البخاري وغيره منكر الحديث، وقال يحيى: ليس بثقة.

وقال الدارقطني ضعيف، توفي في زمن المهدي.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤٣٦-٤٣٨، وتقريب التهذيب ج ٢، ص ٣٦٩.

(٥) شبل بن عباد مقرئ مكة.

قال ابن معين: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة رمى بالقدر. مات سنة ثمان وأربعين وقيل

بعد ذلك.

بتصرف تاريخ يحيى بن معين ج ٢ ص ٢٤٨ والكاشف في معرفة من له رواية في

كتب السنة ج ٢ ص ٤.

عينه، وإبراهيم<sup>(١)</sup> بن سعد عن الزهري - رحمه الله - "أن رجلاً أفطر" ولن يجتمع هؤلاء على الضلالة.

**احتجوا:** بحديث الأعرابي ووجه الحجة فيه أنه علق الكفارة بالجماع، والكفارات لا تثبت قياساً بل نصاً.

**والجواب:** أنه معارض بما رويناه وما رويناه مثبت فيترجح<sup>(\*)</sup>.

## مسألة

الكفارتان تتداخلان<sup>(٢)</sup>.

قال الشافعي<sup>(٣)</sup>: لا تتداخلان<sup>(٤)</sup>.

وعن أحمد كالمذهبين<sup>(٥)</sup>.

---

(١) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. يكنى بأبي إسحاق الزهري المدني أحد الأعلام الثقاة. توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٥ والمعرفة والتاريخ للبسوي ج ١ ص ١٧٤ تحقيق د. أكرم العمري.

(٢) المبسوط للإمام العلامة السرخسي ج ٣ ص ٧٤.

(٣) جاء في (ب) زيادة رضي الله عنه.

(٤) نهاية المحتاج ج ٣ ص ١٩٧، والمهذب ج ٦ ص ٣٠٠.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٣١٩ فقال (الأولى هي المذهب والأصح والأشمل. والثانية: لا يلزمه إلا كفارة واحدة كالحدود).

بالنسبة للحنفية والرواية عن أبي حنيفة ذكرها صاحب بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠١.

قال ولو جامع في نهار رمضان متعمداً مراراً بأن جامع في يوم ثم جامع في اليوم الثاني ثم في الثالث ولم يكفر فعليه لجميع ذلك كله كفارة واحدة عندنا وعند الشافعي عليه لكل يوم كفارة ولو جامع في رمضان ولم يكفر للأول فعليه لكل جماع كفارة في ظاهر الرواية وذكر محمد في الكيسانيات أن عليه كفارة واحدة...

وصورته: أن يجامع في نهار رمضان متعمداً في يوم ثم يجامع في اليوم الثاني ثم في الثالث ولم يكفر فعلية لذلك كفارة واحدة عندنا.

وعندهم لكل يوم كفارة.

وأجمعوا على أنه لو أفطر بالجماع ثم كفر ثم أفطر أنه تجب كفارتان.

وروي عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه لا تجب إلا كفارة واحدة<sup>(١)</sup>.

لنا: ما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «ادرعوا الحدود بالشبهات».

وفي رواية أبي داود<sup>(٢)</sup>: «ادرعوا الحدود عن المسلمين»<sup>(٣)</sup>.

---

= ولو جامع في يوم ثم كفر ثم جامع في يوم آخر فعليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية وروى زفر عن أبي حنيفة أنه ليس عليه كفارة أخرى. وبالنسبة للحنابلة جاء في الإنصاف ج ٣ ص ٣٢٠ وهو المذهب. وذكر الحلواني رواية: لا كفارة عليه.

بالنسبة للشافعية جاء في المجموع للنووي ج ٦ ص ٣٠١.

(١) المؤلف - رحمه الله تعالى - وهم في عزوه الحديث إلى عائشة وإنما الصواب المروي عن عائشة - رضي الله عنها - ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة.

أما اللفظ الذي ذكره المؤلف فروي عن ابن مسعود كما قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٩٣ "ادرعوا الحدود بالشبهات ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم".

(٢) الصواب في الرواية الثانية أنها من رواية الترمذي.

(٣) وأخرج الرواية الثانية الترمذي ج ٤ ص ٣٣ كتاب الحدود باب ما جاء في درء الحدود. عن عائشة (ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان مخرج فاخلوا سبيله فإن الإمام يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة من طريقين عن يزيد

والشبهة متمكنة في حق وجوب الكفارة لأنه يحتمل أن يحصل الإنزجار ويُمحى الذنب بالإعتاق الأول.

**واحتجوا:** بما روينا من قوله ﷺ: «من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر»<sup>(١)</sup>.

فحديث الأعرابي، وهذا يتناول اليوم الثاني كما يتناول اليوم الأول.  
**والجواب:** لا حجة فيه لأنه لا يقتضي التكرار والكلام فيه وأما حديث الأعرابي فالنبي ﷺ لم يستفسره فيكتفي بكفارة واحدة<sup>(٢)</sup>.

---

= بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عنها به.  
وقال: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد ابن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ، ورواه وكيع عن يزيد ابن زياد نحوه ولم يرفعه ورواية وكيع أصح، وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك وي زيد بن زياد الدمشقي، ضعيف في الحديث، وي زيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم.  
والحاكم في المستدرک ج ٤ ص ٣٨٤ صحيح الإسناد. وقال الذهبي في الذيل المستدرک عن النسائي فيه يزيد بن زياد الشامي متروك.  
والبيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٣٨، وقال تفرد به يزيد بن زياد الشامي عن الزهري. وفيه ضعيف، ورواية وكيع أقرب إلى الصواب. والله أعلم، ورواه رشدين ابن سعد عن عقيل عن الزهري مرفوعاً ورشدين ضعيف.

(١) سبق تخريج هذا الحديث.

(٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠١، ١٠٢.

قلت الراجح هنا رأي الشافعية ومن معهم لأن الاعتداءات المتكررة كل منها جريمة على الشعب كاملة فينبغي أن يكون عليها الجزاء كاملاً غير منقوص فتتعدد الجزاءات وتتعدد الموجبات والله أعلم.

## مسألة

إذا شرع في صوم التطوع أو صلاة التطوع لزمه المضي ولو أفطر لزمه القضاء<sup>(١)</sup>. وهو قول أبي بكر وابن عباس<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup>: لا يلزمه المضي، ولو أفسد لا قضاء عليه.

لنا: على "الأول" قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. وعلي "الثاني" ما روت عائشة - رضي الله عنها - قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين، فأهديت لنا شاة فأكلنا فدخل علينا النبي ﷺ فأخبرناه فقال: «صوما يوماً مكانه» حد<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١١٨٥، وتبيين الحقائق ج ١، ص ٣٣٧، ٣٣٨.  
(٢) نسبة هذا القول إلى أبي بكر وابن عباس. طالع البناية شرح الهداية ج ٣ ص ٣٦٤.  
(٣) مواهب الجليل ج ٢ ص ٤٣٠.  
(٤) نهاية المحتاج ج ٣ ص ٢٠٤، ٢٠٥.  
(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٦) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٣٥٢، ٣٥٣ وقال (هذا هو المذهب نص عليه وعن أحمد يجب إتمام الصوم ويلزمه القضاء... وعنه يلزمه إتمام الصلاة بخلاف الصوم... والصحيح من المذهب التسوية. قوله (وإن أفسده فلا قضاء عليه)... ولكن يكره خروجه منه بلا عذر).  
(٧) من آية ٣٣ من سورة محمد.  
(٨) أما الرواية التي فيها الأمر فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف ج ٣ ص ٢٩، كتاب الصيام، باب في الرجل يصوم تطوعاً ثم يفطر. فذكرها. وأحمد في المسند ج ٦ ص ١٤١ بلفظ أبديلاً.



وفي لفظ آخر أمر<sup>(١)</sup> بالقضاء والأمر للوجوب.  
وفي رواية: كنت أنا وحفصة صائمتين فعُرض لنا طعام فاشتهيانه  
فأكلنا منه فجاء النبي ﷺ فبدرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها فأخبرته  
فقال: "أقضيا يوماً آخر مكانه"<sup>(٢)</sup> ق.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "أبدلاً" بدل "أمر".

(٢) أخرجه أبوداود رقم ٢٤٥٧: كتاب الصوم - باب من رأى عليه القضاء عن عائشة بمعناه.

والترمذي: ج ٣ ص ١٠٣ كتاب الصوم، باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه عن عائشة بلفظ الرواية الثانية إلا أن فيها "وكانت ابنة أبيها فقالت: يا رسول الله، إنا كنا صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيانه فأكلنا منه، قال: أقضيا... إلخ.  
قال أبو عيسى وروى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا، ورواه مالك بن أنس ومعمّر وعبيد الله ابن عمر وزباد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مراسلاً، ولم يذكروا فيه "عن عروة" وهذا (أصح) لأنه روي عن ابن جريج قال: سألت الزهري قلت له: أحدثك عروة عن عائشة، قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئاً، ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث اهـ.

وقال الحافظ في الفتح ج ٤ ص ٢١٢ وقال الخلال اتفق الثقات على إرساله وتفرق وصله، وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا... إلخ.  
وأخرجه مالك في الموطأ ج ١ ص ٣٠٦ رقم ٥٠ في كتاب الصيام، باب قضاء التطوع بمعناه. وأخرج الرواية الثانية البيهقي ج ٤ ص ٢٨٠، انظر رواياته المختلفة في السنن الكبرى ج ٤ ص ٢٧٩-٢٨١.

وأخرج الحديث ابن حبان: ص ٢٣٦ رقم ٩٥١ في الموارد، كتاب الصيام. وأحمد في المسند ج ٦ ص ٢٦٣.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ فقال: «إني نويت الصوم فأهدي له حَيْسٌ»<sup>(١)</sup> فقال: إني أكل وأصوم يوماً مكانه»<sup>(٢)</sup> ق.

وعن إبراهيم<sup>(٣)</sup> بن عبيد قال: صنع أبو سعيد الخدري طعاماً فدعا

---

(١) حيس: هو الخلط ومنه سمي الحَيْسُ وهو تمر يخلط بسمن وأقط. وحاسه يحيسه حسا. وقد يجعل عوض الأقط الدقيق وحيسه: خلطه واتخذه.

بتصرف لسان العرب ج ٦ ص ٦١. والصحاح ج ٣ ص ٩٢٠، ٩٢١.

(٢) أخرجه الدارقطني ج ٢ ص ١٧٧، رقم ٢٢ في كتاب الصيام، وقال: لم يروه بهذا اللفظ عن ابن عيينة غير الباهلي ولم يتابع على قوله "وأصوم يوماً مكانه"، ولعله شبه عليه والله أعلم لكثرة من خالفه عن ابن عيينة.

وأخرجه أيضاً ج ٢ ص ١٧٦، ١٧٧، رقم ٢١، وليست فيه هذه الزيادة، ثم قال: وهذا إسناد صحيح.

وروى الحديث بدون هذه الزيادة مسلم رقم ١١٥٤ في الصيام، باب جواز النافلة فيه من النهار قبل الزوال.

عن عائشة - رضي الله عنها - قال: دخل عليَّ النبي ﷺ ذات يوم فقال: «هل عندكم شيء؟ فقلنا: لا. قال: هلاني إذن صائماً» ثم أتانا يوماً آخر فقلت: يا رسول الله: أهدي لنا حَيْسٌ. فقال: "أرينيه فلقد أصبحت صائماً" فأكل.

وكذا أبو داود رقم ٢٤٥٥ في الصوم باب الرخصة في النية في الصيام. وكذا الترمذي ج ٣ ص ١١١ في الصوم باب صوم التطوع بغير تبييت. وكذا النسائي ج ٤ ص ١٩٣-١٩٥ في الصوم باب النية في الصيام.

(٣) إبراهيم بن عبيد بن رفاع بن رافع الزرقي الأنصاري.. له في مسلم حديث عن القرظي وهو من أقرانه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو زرعة مدني أنصاري ثقة. بتصرف الكاشف للذهبي ج ١ ص ٨٧ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ١٤٣، ١٤٤.

النبي - ﷺ - (١) وأصحابه فقال رجل من القوم: إني صائم فقال له النبي - ﷺ - (٢): صنع لك أخوك وتكلف (٣). أفطر وصم يوماً مكانه. ق (٤). وعن ثوبان قال: كان النبي - ﷺ - (٥) صائماً في غير رمضان فأصابه غم فآذاه فقهاء فتقياً فدعا بوضوء فتوضأ (٦) ثم أفطر فقلت: يا رسول الله: أفريضة الوضوء من القىء؟ قال: لو كان فريضة لوجدته في كتاب (٧) الله تعالى (٨). قال: ثم صام من الغد فسمعتة يقول: هذا مكان إفطاري أمس. ق (٩).

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها صامت يوماً تطوعاً فأفطرت فأمرها النبي ﷺ أن تقضي يوماً مكانه. ق (١٠).  
**فإن قيل:** قد قال الدارقطني في الحديث الأول والثاني: أنهما لا يثبتان.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".
  - (٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "الصلاة و...".
  - (٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "لك".
  - (٤) أخرجه الدارقطني ج ٢ ص ١٧٧ رقم ٢٤ في الصيام بلفظه ثم قال: هذا مرسل. وأخرجه بمعناه من حديث جابر بن عبد الله ج ٢ ص ١٧٨ رقم ٢٦. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٤ ص ٢٧٩.
  - (٥) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".
  - (٦) سقط من كل النسخ كلمة "فتقياً" كما جاء في سنن الدارقطني.
  - (٧) جاء في نسخة (ب) "القرآن" بدل "كتاب الله".
  - (٨) جاء في نسخة (ج) بدون "تعالى".
  - (٩) أخرجه الدارقطني ج ٢ ص ١٨٤ رقم ١٩ في كتاب الصيام. فذكره. ثم قال: عتبة ابن السكن متروك الحديث.
  - (١٠) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ج ٢ ص ٥٤. فذكره... وقال تفرد به الضحاك عن منصور قال يحیی ليس بشيء. وقال أبو زرعة: محمد بن حميد كذاب.

وأما الثالث: فقد قال الدارقطني: لم يروه بهذا اللفظ عن ابن عيينة غير الباهلي<sup>(١)</sup> ولم يتابع على قوله وأصوم يوماً مكانه. ولعله اشتبه عليه لكثرة من خالفه عن ابن عيينة.

وأما الرابع: فقال الدارقطني هو مرسل، في إسناده محمد<sup>(٢)</sup> ابن (أبي) حميد<sup>(٣)</sup> ضعفه سعيد، والنسائي، وابن حبان.

وأما الخامس: ففي إسناده عتبة بن السكن<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني: متروك. وأما السادس: ففي طريقه الضحاك<sup>(٦)</sup> بن حُمرة<sup>(٧)</sup> ضعفه ابن معين وأبوزرعة.

- 
- (١) الباهلي: هو محمد بن عمرو بن العباس الباهلي. سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٧٧.
- (٢) محمد بن أبي حميد: ويقال حماد بن أبي حميد وأبو حميد اسمه إبراهيم الزرقني الأنصاري مديني. وقال يحيى بن معين ليس بشيء ولا يكتب حديثه.
- وقال ابن عدي في الكامل وهو مع ضعفه يكتب حديثه.
- وقال ابن حبان كان شيخاً مغفلاً يقلب الإسناد ولا يفهم ويلزق به المتن ولا يعلم فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته.
- بتصرف الكامل لابن عدي ج ٣ ص ٢٢٠٣ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ١٣٢ والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ج ٢ ص ٢٧١.
- (٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "أبي" وهو الصواب.
- (٤) جاء في نسخة (ب) الشكر بدل "السكن" والصواب "السكن".
- (٥) عتبة بن السكن روى عن الأوزاعي. روى عنه موسى بن سهل الرحلي.
- قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال البيهقي: عتبة بن السكن واه منسوب إلى الوضع.
- بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٨ ولسان الميزان ج ٤ ص ١٢٨.
- (٦) الضحاك بن حُمرة: قال النسائي ليس بثقة. وقال البخاري منكر الحديث.
- وقال ابن معين: الضحاك بن حمرة وثقي وكان أصله شامياً وليس بشيء.
- بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣٢٢، والتاريخ الكبير م ٤ ج ٢ ق ٢ ص ٣٣٦.
- تاريخ ابن معين ج ٢ ص ٢٧٢.
- (٧) جاء في نسخة (ج) "حمزة" بدل "حمرة" والصواب "حمرة".

**قلنا:** أما الأول والثاني فقال الترمذي: رواهما<sup>(١)</sup> مالك بن أنس ومعمرو عبيد<sup>(٢)</sup> بن عمر<sup>(٣)</sup>، وزباد<sup>(٤)</sup> بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة - رضي الله عنها - مرسلًا ولم يذكروا فيه عروة والمراسيل حجة عندنا.

وأما طعن الدارقطني فلا يقبل إذا انفرد لما عرف من عصيته في المسائل التي<sup>(٥)</sup> يعتمد عليها أصحابنا.

وقد روى الحديثين الأولين المتصلين أبو داود<sup>(٦)</sup>.

**احتجوا:** بما روت جويرية أن النبي عليه الصلاة والسلام دخل عليها في يوم الجمعة وهي صائمة. فقال لها: أصمت أمس؟ قالت لا. قال أتصومين غدًا؟ قالت لا قال فأفطري خ. وفي رواية المسند فافطري إذا<sup>(٧)(٨)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "رواه" بدل "رواهما".

(٢) جاء في جامع الترمذي وغيره عبيدا لله بن عمر ج ٣ ص ١١٢.

(٣) جاء في (ب، ج) "عمير" بدل "عمر".

(٤) زياد بن سعد الخراساني نزل مكة. ثقة ثبت قال بن عيينة كان أثبت أصحاب الزهري.

بتصرف الكاشف للذهبي ج ١ ص ٣٣١، وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٦٨.

(٥) جاء في نسخة (ب) "الذي" بدل "التي" والصواب التي.

(٦) جاء في نسخة (ب) "الأول والثاني" بدل "الأولين".

(٧) جاء في نسخة (ب) "الآن" بدل "إذا" والصواب "إذا" كما جاءت في المسند.

(٨) أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢٤٨، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة عن جويرية وقد أخرجه أحمد ج ٦ ص ٣٢٤، ٤٣٠. فذكره.

وليس في المسند رواية بلفظ "فأفطري الآن" ولكن بلفظ "فأفطري إذا" وبقية الروايات بلفظ "فأفطري".

وأخرجه أبو داود رقم ٢٤٢٢ في كتاب الصيام باب الرخصة في ذلك فذكره.

وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يأتيها وهو صائم فيقول أصبح عندكم شيء تطعموني؟ فتقول: لا ما أصبح عندنا شيء فيقول: إني صائم. ثم جاءها بعد ذلك فقالت: أهديت لنا هدية وقد خبأت لك شيئاً فقال ما هي؟ قالت: حَيْسَق. قال: قد أصبحت صائماً فأكل. م. وفي رواية الدارقطني: أنه عليه أفضل الصلاة والسلام قال لها "إذن أطعم وإن كنت قد فرضت<sup>(١)</sup> الصوم<sup>(٢)</sup>".

وروت أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يصبح من الليل وهو يريد الصوم فيقول أعندكم شيء أتاكم شيء؟ قالت: فنقول: أو لم تصبح صائماً فيقول: بلى ولكن لا بأس أن أفطر ما لم يكن نذراً وقضاء من رمضان. ق<sup>(٣)</sup>.

وعن أم هانئ قالت: كنت قاعدة عند النبي ﷺ فأتى بشراب

---

(١) جاء في نسخة (ب) "عزمت" بدل "فرضت".

(٢) أخرج الرواية الأولى مسلم رقم ١١٥٤ كتاب الصيام. باب جواز صوم النافلة. ورواه الترمذي ج ٣ ص ١١١ في الصوم، باب صوم المتطوع بغير تبييت بلفظ قريب. وقال: هذا حديث حسن.

وأخرجه أبوداود رقم ٢٤٥٥ في الصوم باب الرخصة في نية الصيام، والنسائي (ج ٤ ص ١٩٣، ١٩٥) في الصوم باب نية الصيام. فذكره...). وأخرج الرواية الثانية الدارقطني بسنن ص ١٧٥، ١٧٦ ورقم ١٨ وفيها "وإن كنت قد فرضت الصوم" ثم قال: هذا إسناد حسن صحيح.

والبيهقي في السنن الكبرى ج ٢/٢٧٥ بنفس لفظ الدارقطني. وقال أيضاً: هذا إسناد صحيح.

(٣) أخرجه الدارقطني: ج ٢ ص ١٧٥ رقم ١٦ في الصيام فذكره. وقال محمد ابن عبيد الله العزرمي ضعيف الحديث.

فشرب منه ثم ناولني فشربت فقلت: إني أذنبت ذنباً فاستغفر لي. فقال:  
وما ذاك؟ قلت: كنت صائمة فأفطرت. فقال: أمن قضاء كنت تقضينه؟  
قلت: لا. قال: فلا يضرك. ت<sup>(١)</sup>.

وفي رواية المسند أن النبي عليه الصلاة والسلام دخل على أم هانئ  
فدعا بشراب فشرب منه ثم ناولها فشربت وقالت: يا رسول الله أما إني  
كنت صائمة. فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الصائم المتطوع أمير  
نفسه إن شاء صام وإن شاء افطر»<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ المسند أيضاً: فشرب ثم ناولني فقلت: إني صائمة فقال:

---

(١) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٠٩ رقم ٧٣١ بهذا اللفظ في كتاب الصوم، باب ما  
جاء في إفطار الصائم المتطوع عن أم هانئ.

ورواه أيضاً رقم ٧٣٢ بمعناه ثم قال: وحديث أم هانئ في إسناده مقال اهـ.  
وأخرجه أبوداود رقم ٢٤٥٦ كتاب الصوم، باب الرخصة في ذلك وأخرجه أحمد  
ج ٦ ص ٤٢٤، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٠٢.  
وانظر رواياته المختلفة في سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥. والسنن  
الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩.

(٢) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٠٩ رقم ٧٣٢ ولكن قال: "أمين نفسه" في كتاب  
الصوم باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع، وأخرجها أيضاً الحاكم ج ١ ص ٤٣٩  
وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.  
وأخرجها أحمد في مسنده ج ٦ ص ٣٤١.

وأخرجها الدارقطني ج ٢ ص ١٧٥ رقم ١٤ وقال اختلف فيه إنما سمعه سماك من ابن  
أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ.

«إن المتطوع أمير نفسه، فإن شئت فصومي وإن شئت فافطري»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية المسند أيضاً فناولها لتشرب فقالت: إني صائمة ولكي كرهت أن أرد سؤرك<sup>(٢)</sup>. فقال: «إن كان من قضاء رمضان فاقضي

---

(١) وأخرج الرواية الدارقطني ج ٢ ص ١٧٣، ١٧٤ رقم ٧ ولكن قال: "أمير أو أمين نفسه" وأحمد ج ٦ ص ٣٤٣.

وأخرجها أيضاً الترمذي ج ١ ص ١١٠ في كتاب الصوم، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع وقال: حديث أم هانئ في إسناده مقال.

قال الإمام العيني في عمدة القارئ ج ١١ ص ٧٩، ٨٠ "قلت" هذا الحديث فيه اضطراب متناً وسنداً أما الأول فظاهر وقد ذكر فيه أنه كان يوم الفتح وهي أسلمت عام الفتح وكان الفتح في رمضان فكيف لا يلزمها قضاؤه. وقال الذهبي في مختصر سنن البيهقي ولا أراه يصح فإن يوم الفتح كان صومها فرضاً لأنه رمضان وقال غيره ومما يوهن هذا الخبر أنها يوم الفتح فلا يجوز لها أن تكون متطوعة لأنها كانت في شهر رمضان قطعاً وأما اضطراب سنده فاختلف سماع فيه فتارة رواه عن أبي صالح وتارة عن جعدة وتارة عن هارون، أما أبو صالح فهو باذان ويقال باذام نحوه وقال البيهقي ضعيف لا يحتج بخبره وقال في باب أصل القسامة أبو صالح عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال لي أبو صالح كل ما حدثك به كذب وفي السنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن أبي ثابت كنا نسميه الدرودن وهو باللغة الفارسية الكذاب وقال النسائي وقد روى أنه قال في مرضه كل شيء حدثكم به فهو كذب، وأما جعدة مجهول، وقال النسائي لم يسمعه جعدة عن أم هانئ وأما هارون فمجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في نسبه فقييل ابن أم هانئ وقيل ابن هانئ وقيل ابن أم هانئ وقيل هذا وهم فإنه لا يعرف لها بنت. وقال النسائي: اختلف على سماع فيه وسماع لا يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث...

(٢) سؤرك هو ما بقي من طعام الأكل أو شرب الشارب ويستعمل في الطعام والشراب وغيرهما.

بتصرف النهاية ج ٢ ص ٣٢٧، والفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد ج ١٠ ص ١٦٤.



يوماً مكانه وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضي وإن شئت فلا تقضي»<sup>(١)</sup>.  
وروى أن النبي ﷺ قال: «الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام  
وإن شاء أفطر» حد<sup>(٢)</sup>.

**والجواب:** أما حديث جويرية فإنما أمرها بالإفطار عند تحقق واحد  
من الأعذار كالضيافة. وكذا حديث عائشة - رضي الله عنها - محمول  
على هذا.

وأما حديث أم سلمة - رضي الله عنها - ففيه: محمد بن عبيد الله  
العزمي.

وأما حديث أم هانئ فمطلق الإفطار غير موجب للقضاء بل  
الموجب الإفطار في الصوم المشروع. فلم قلت إنه كان مشروعاً لأنه عليه  
الصلاة والسلام لما دعاها صار الصوم عليها حراماً.

وأما الحديث الأخير فمحمول على الصائم المتردد. ولهذا روى ما لم  
تزل الشمس مد الخيرة إلى الزوال فكانت خيرة الشروع لا خيرة الإفطار.

---

(١) وأخرج الرواية الثالثة أيضاً الدارقطني ج ٢ ص ١٧٤، ١٧٥، رقم ١٢ والبيهقي ج ٤  
ص ٢٧٨، ٢٧٩ في الصيام باب التخير في القضاء إن كان صوماً تطوعاً. وأحمد في  
مسنده ج ٦ ص ٣٤٣، ٣٤٤. فذكره...

وانظر رواياته المختلفة في الدارقطني ج ٢ ص ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥. والبيهقي ج ٤  
ص ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩. في الصيام. فذكرها.  
(٢) أخرجه أحمد في المسند ج ٦ ص ٣٤١. فذكرها.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٢ ص ١٧٤، ١٧٥ رقم ٩، ١٤ وقال اختلف عن  
سماك فيه وإنما سمعه سماك من ابن أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ والله أعلم.  
والتزمي ج ٣ ص ١٠٣ في الصوم باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع. فذكره.  
والبيهقي في السنن الكبرى ج ٤ ص ٢٧٦ في الصيام. فذكره.

على أنها أخبار آحاد وردت على مخالفة الكتاب وهو ما تلونا فيرد<sup>(١)</sup>.  
ولو وقع التعارض بين الأخبار فالترجيح معنا لثلاثة أوجه:  
أحدهما: إجماع الصحابة.  
والثاني: إن أحاديثنا مثبتة وأحاديثهم نافية، والمثبت مقدم.  
والثالث: أنه احتياط في العبادة<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

في المطاوعة في الوقاع في نهار رمضان يجب عليها  
الكفارة عندنا<sup>(٣)</sup> وهو قول أحمد<sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: لا كفارة عليها<sup>(٦)</sup>.  
لنا: ما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام<sup>(٧)</sup> من أفطر في رمضان

- 
- (١) البناية في شرح الهداية ج ٣ ص ٣٦٥، ٣٦٦، وفتح القدير ج ٢ ص ٢٨١.  
(٢) المراجع السابقة. قلت رأي الجمهور هو الراجح لأن الصوم صوم تطوع ليس فيه إلزام على الأمساك في ابتدائه ولا في دوامه وبه تكون التفرقة بين صيام التطوع وصيام الواجب... والله أعلم.  
(٣) تبين الحقائق، ج ١ ص ٣٢٧.  
(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٣١٤. قال هذا المذهب وعنه لا يلزمها كفارة وعنه يلزم الزوج كفارة واحدة عنهما.  
(٥) وردت (ب) زيادة "الله" -  
(٦) روضة الطالبين للنووي ج ٢ ص ٣٧٤ وهذا القول للشافعي هو الأظهر.  
نص صاحب الروضة (وإن مكنت طائفة صائمة قولان: أحدهما يلزمها كفارة كما يلزم الزوج لأنها عقوبة فاشتركا فيها كحد الزنا. وأظهرهما لا يلزمها بل تجب على الزوج... إلخ).  
(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "أفضل الصلاة و".

فعليه ما على المظاهر<sup>(١)</sup>. من غير فصل بين مفطر ومفطرة وهذه مفطرة فتناولها الحديث.

**الحق:** بحديث الأعرابي الذي واقع أهله في رمضان<sup>(٢)</sup>.

**والحجة منه:** أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمره في حق المرأة بشيء.

**والجواب:** من وجوه:

أحدهما: أنه يحتمل أنه ذكر حكمها ولم ينقل.

والثاني: أنه استدلال بعدم. والعدم لا صيغة له.

والثالث: في سياق الحديث. هلكت وأهلكت. وفيه إشارة إلى أنه أكرهها والمكره لا تجب عليها الكفارة.

وباقى الأجوبة "ذكرناها" في الخلافات<sup>(٣)</sup>.



---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث ص ١٥٨.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث ص ١٥٦.

(٣) عمدة القارئ للعيني ج ١١ ص ٢٧ ونيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٢٩٥، ٢٩٦.

## كتاب الحج

### مسألة

الحج واجب على الفور عند أبي حنيفة - رحمه الله - في الأصح وهو قول<sup>(١)</sup> أبي يوسف حتى يأتى بالتأخير عن أول وقت الإمكان وهو السنة الأولى عند إجماع الشرائط. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>. وقال محمد على التراخي: وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>. وهو رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>.

لنا: ما روى أن النبي ﷺ قال: «من ملك زادا وراحله تبلغه البيت الحرام فلم يحج فليمت إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً»<sup>(٧)</sup>. - والفاء

- 
- (١) تبين الحقائق مع حاشيته للشيخ شهاب الدين شلي ج ٢ ص ٣.  
(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢.  
(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٤٠٤ وقال (وهي المذهب وعنه لا يجب على الفور بل يجوز تأخيره زاد المجد مع العزم على فعله في الجملة).  
(٤) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم ج ١ ص ٣٠٨، وروضة الطالبين ج ٣ ص ٣٣.  
(٥) جاءت في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٦) البنائة في شرح الهداية ج ٣ ص ٤٢٩.  
(٧) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٧٦ كتاب الحج، باب ما جاء في التغليب في ترك الحج، عن علي مرفوعاً وزاد... وذلك أن الله يقول في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ النَّبِيِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.  
ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث. وأخرجه ابن عدي في

للتعقيب أي عقب ملك الزاد والراحلة - عن عمر - ﷺ -: لقد هممت بأقوام وجدوا الزاد والراحلة ولم يحجوا أن أخرب عليهم بيوتهم<sup>(١)</sup>.  
محضر من الصحابة من غير نكير.

**فإن قيل:** في إسناده هلال<sup>(٢)</sup> والحارث<sup>(٣)</sup> ضعيفان.

---

= الكامل ج ٧ ص ٢٥٨٠ وقال وهلال... يعرف الحديث يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد وليس الحديث بمحفوظ.

وأخرجه الذهبي في الميزان ج ٤ ص ٣١٥ وقال ويروي عن علي قوله وقد جاء بإسناد آخر أصلح منه.

وذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٢ ص ٢٣٧ وقال: ويروي عن علي موقوفاً ولم يرو مرفوعاً من طريق أحسن من هذا وقال المنذري: طريق أبي أمامة على ما فيها أصلح منه. وقال الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٨ بعد ذكر الحديث وطرقه وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً.

(١) أورده الحافظ في التلخيص ج ٢ ص ٢٣٧ وعزاه إلى سعيد بن منصور والبيهقي وقد رواها البيهقي بمعناها ج ٤ ص ٣٣٤.

انظر شواهد هذا الحديث في التلخيص ج ٢ ص ٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) هلال بن عبد الله الباهلي مولاهم قال البخاري هلال أبو هاشم مولى ربيعة ابن عمرو بن سلم. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الترمذي: مجهول. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي.

بتصرف الكامل لابن عدي ج ٧ ص ٢٥٧٩، وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٨١.

(٣) أما الحارث بن عبد الله الحمداني الأعور من كبار علماء التابعين يكنى بأبي زهير.

قال ابن المديني كذاب. وقال ابن معين ليس به بأس.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. توفي في ولاية عبد الله بن يزيد الخطمي بالكوفة

سنة خمس وستين. بتصرف ميزان الاعتدال ج ١، ص ٤٣٥، المجروحين لابن حبان ج ١

ص ٢٢٣. تاريخ يحيى بن معين ج ٢ ص ٩٣. والكامل لابن عدي ج ٢ ص ٦٠٥.

**ولو سلم:** حمل على الاعتقاد بذلك قوله عليه الصلاة والسلام:  
«فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** ليس في الباب حديث يعارضه وحمله على الاعتقاد إثبات  
زيادة لا يتعرض لها الحديث<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بفعله عليه الصلاة والسلام فإنه حج سنة عشر والحج فرض  
سنة خمس ومكة فتحت سنة ثمان فقد أخر عليه الصلاة والسلام مع  
الاستطاعة. ولو كان على الفور لما أخر.  
**والجواب:** أنه قد روى أن الحج فرض سنة تسع<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) تلخيص الخبير ج ٢/٢٣٧ وقال (....) وحمله على من استحل الترك).  
(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ج ٥ ص ١١٩ للشيخ محمد الأمين بن محمد  
المختار الجكني الشنقيطي طبعة سنة ١٤٠٣-١٩٨٣.  
(٣) هذ هو الصحيح في فرضية الحج لأن قدوم ضمام بن ثعلبة كان سنة تسع وليس  
سنة خمس كما قالوا.  
قال الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٢٠٢، ٢٠٣ في ترجمة  
ضمام بن ثعلبة السعدي ما نصه (وزعم الواقدي أن قدومه كان سنة خمس وفيه نظر  
وذكر ابن هشام عن أبي عبيد أن قدومه كان تسع وهذا عندي أرجح.  
وذكر الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ج ٥ ص ٦٩-٧١ أن قدوم ضمام في  
حوادث سنة تسع مع أنه ذكر قول من قال: أن قدومه كان قبل عام خمس.  
وقال ابن القيم في زاد المعاد ج ١ ص ٣٦٥ ما نصه (فإن قيل فمن أين لكم تأخير  
نزول فرضه إلى التاسعة أو العاشرة؟).

قيل لأن صدر سورة آل عمران نزل عام الوفود، وفيه قدم وفد نجران على رسول  
الله ﷺ، وصالحهم على أداء الجزية، والجزية إنما نزلت عام تبوك سنة تسع، وفيها  
نزل صدر سورة آل عمران، وناسط أهل الكتاب ودعاهم إلى التوحيد والمباهلة،  
ويدل عليه أن أهل مكة وجدوا في نفوسهم على ما فاتهم من التجارة من  
المشركين، لما أنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا

ولكن ثبتت الرواية الأخرى ففيها أجوبة:  
أحدها: أن الله تعالى أعلمه أنه لا يموت حتى يحج بدليل قوله تعالى:  
﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ...﴾ الآية<sup>(١)</sup> فكان على يقين من الإدراك.  
والثاني: خوفه على المدينة وعلى نفسه ولهذا كان يحترس حتى ينزل قوله  
تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> فأزال الحرس.  
والثالث: اشتغاله بتمهيد قواعد الدين وتعليم العبادات والجهاد.  
والرابع: ظهور المشركين على مكة فلما نادى لا يحج البيت بعد العام  
مشرك حجج<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

الصَّيْرُورَةُ<sup>(٤)</sup> إذا حج بنية النفل، أو النذر أو عن الغير، وقع

= يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴿﴾ فأعاضهم الله تعالى من ذلك بالجزية.  
ونزول هذه الآيات والمناداة بها إنما كان في سنة تسع، وبعث الصديق - عليه السلام - بذلك  
في مكة في موسم الحج، وأردفه بعلي - عليه السلام - وهذا الذي ذكرناه قد قاله غير واحد  
من السلف. والله أعلم.

(١) من الآية ٢٧، من سورة الفتح.

(٢) من الآية ٦٧، من سورة المائدة.

(٣) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ج ٣ ص ٥.

(٤) الصيرورة: بفتح الصاد المهملة وتخفيف الراء المضمومة وآخره هاء.

وهذا الذي لم يحج قط وأصله من الصر الحبس والمنع.

يقال رجل ضرورة وامرأة ضرورة إذا لم يحجا وهذا الإطلاق هو الصحيح بدل ما  
ذكره المؤلف في النسختين الصيرورة وذلك لصرفهما على النفقة.

بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ٤٥٣ والمصباح المنير ج ١ ص ٣٩٩، ٤٠٠، وتهذيب  
الأسماء واللغات ج ٣ ص ١٧٤.

والمغرب في ترتيب المعرب ج ١ ص ٢٦٦ والقاموس المحيط ج ٢ ص ٧١.

حجه عما نواه<sup>(١)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: يقع عن فرضه<sup>(٤)</sup>. وعن أحمد:  
كالمذهبين<sup>(٥)</sup>.

**لنا:** ما روى أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن أبي  
أدركته فريضة الحج وإنه شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة. أفأحج  
عنه؟ قال: نعم حجي عن أبيك. خ م.  
وفي لفظ: لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكان يجزئه قالت:  
نعم. قال فحجي عن أبيك. حد<sup>(٦)</sup> من غير استفسار هل حججت أم لا.

---

(١) المبسوط ج ٤ ص ١٥١.

(٢) مواهب الجليل ج ٣ ص ٥.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) المذهب الذي طبعته مع المجموع للنووي ج ٧ ص ٩٠، ٩١.

(٥) المغني لابن قدامة ج ٣ ص ٢٤٥، ٢٤٦، والإنصاف للمرداوي ج ٣، ص ٤١٦،  
وقال: أعلم أنه إذا لم يكن حج حجة الإسلام وأراد الحج فتارة يريد الحج عن غيره  
وتارة يريد الحج عن نفسه غير حجة الإسلام، فإن أراد الحج عن غيره لم يجز فإن  
خالف وفعل انصرف إلى حجة الإسلام على الصحيح من المذهب وسواء كان حج  
الغير حج فرضاً أو نفلاً أو نذراً وسواء كان الغير حياً أو ميتاً هذا المذهب قاله في  
الفروع وغيره. وعليه جماهير الأصحاب وحزم به في الوجير وغيره وقدمه في  
المغني... وعنه يقع باطلاً نقله الشالنجي. واختاره أبو بكر.  
وعنه يجوز في غيره ويقع عنه... وفي الاختصار رواية يقع عما نواه بشرط عجزه عن  
حجه لنفسه...

(٦) أخرج الرواية الأولى البخاري ج ٢ ص ١٤٠ كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله  
عن عبد الله بن عباس -رضي الله عنه- قال: كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجاءت  
امرأة من خثعم فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه وجعل النبي ﷺ يصرف وجه  
الفضل ثم ألقى لآخر الحديث.



**احتجوا:** بما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام سمع رجلاً يلبي عن شيرمة فقال: «**حجبت عن نفسك؟**» قال: لا. قال: «**حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة**»<sup>(١)</sup> ق. د.

= وفي باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة، ج ٢ ص ٢١٨. وفي باب حج الرجل عن المرأة، ج ٢ ص ٢١٨.

وأخرجه مسلم رقم ١٣٣٤ في كتاب الحج، باب الحج عن العاجز لزمانه وهرم ونحوهما. أو للموت. فذكرها.

وأخرجه مسلم رقم ١٣٣٥. عن ابن عباس عن الفضل وليس في روايات البخاري ومسلم لا يستمسك على الراحلة وإنما في رواية النسائي ج ٥ ص ١١٧ والبيهقي ج ٤ ص ٣٢٨، والموطأ ج ١ ص ٣٥٩ باب الحج عمن يحج عنه، والترمذي ج ٣ ص ٢٦٧ في الحج باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت.

وأخرج الرواية الثانية للنسائي ج ٥ ص ١١٨ في الحج، باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين. عن ابن عباس، ولكن جعل السائل رجلاً، قال في الآخر أفدين الله أحق.

وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٩٧١، كتاب المناسك باب الحج عن الحي إذا لم يستطع.

عن ابن عباس عن الفضل، وفي الحديث أن المرأة قالت: "أفأحج عنه، قال: نعم، فإنه لو كان على أبيك دين قضيتيه".

والشافعي في مسنده ص ١٠٨ عن سليمان بن يسار عن النبي ﷺ بنحو رواية ابن ماجه.

وأخرجه النسائي ج ٥ ص ١١٧، ١١٨ في الحج باب تشبيه الحج بقضاء الدين. عن عبد الله بن الزبير، جعله رجلاً من خثعم.

وفي روايته "أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت تقضيه؟ قال: نعم، قال: فحج عنه".

وأخرجه أحمد أيضاً في المسند ج ٤ ص ٥. فذكره...

والسنن الكبرى ج ٤ ص ٣٢٨ وسنن الدارقطني ج ٢ ص ٢٦٠. وتلخيص الحبير ج ٢ ص ٢٢٤.

(١) أخرجه أبوداود رقم ١٨١١ في الحج، باب في الرجل يحج عن غيره.

**قلنا:** قال الدارقطني: الصحيح من الرواية: اجعلها في نفسك ثم حج عن شبرمة.

**قالوا:** كيف يأمره بذلك والإحرام وقع عن الأول.

**قلنا:** يحتمل إنه كان من ابتداء الإسلام حين لم يكن الإحرام لازماً على ما روي<sup>(١)</sup> عن بعض الصحابة أن تحلل في حجة الوداع عن الحج بأفعال العمرة فكان يمكنه فسخ الأول وتقديم حج نفسه. ثم حديثنا في الصحيحين. وحديثهم ليس كذلك والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



- 
- = وابن ماجه ج ٢ ص ٩٦٩ رقم ٢٩٠٣ في المناسك، باب الحج عن الميت.  
وابن حبان في صحيحه موارد رقم ٩٦٢، ص ٢٣٩. فذكره...  
والدارقطني في سننه ج ٢ ص ٢٦٩، ٢٧٠. فذكره.  
والبيهقي في السنن الكبرى ج ٤ ص ٣٣٦، وقال هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه.  
والشافعي في مسنده ج ١ ص ٢٨٧ مع بدائع المنن في ترتيب السنن للبنا. موقوفاً على ابن عباس. وقال الحافظ في التلخيص ج ٢ ص ٢٣٧، ٢٣٨: (روى موقوفاً...  
(١) راجع المجموع ج ٧ ص ١٥٩.  
(٢) جاء في نسخة (ب) بدون "والله أعلم".

# كتاب النكاح

## مسألة

الاشتغال بالنكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادات، وهو قول عامة الصحابة<sup>(١)</sup> والتابعين<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: التخلي أفضل<sup>(٦)</sup>.  
واتفقوا على أنه أفضل حالة التوقان<sup>(٧)</sup>.

**لنا:** ما روى ابن مسعود قال: كنا مع رسول الله ﷺ شباباً ليس لنا شيء. فقال: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة<sup>(٨)</sup> فليتزوج

---

(١) المبسوط الإمام السرخسي ج ٤ ص ١٩٣.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٦/٤٤٦، ٤٤٧.

(٣) حاشية العدوي في هامش حاشية الخرخشي ج ٣ ص ١٦٥.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٥ وقال هذا المذهب مطلقاً قال أبويعلى الصغير لا يكون أفضل إلا إذا قصد به المصالح المعلومة، أما إذا لم يقصدها لا يكون أفضل وعنه التخلي لنوافل العبادات أفضل كما لو كان معدوم الشهوة...

(٥) جاء في (ب) زيادة (رضي الله عنه).

(٦) نهاية المحتاج للمرملی ج ٦ ص ١٨٠.

(٧) أما الحنفية فأشار إليه صاحب كتاب حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٠٢.

أما الشافعية فقد أشار إليه صاحب روضة الطالبين ج ٧ ص ١٨.

أما الحنابلة فقد أشار إليه صاحب الإنصاف ج ٨ ص ٩.

أما المالكية فقد أشار إليه صاحب مواهب الجليل ج ٣ ص ٤٠٣.

(٨) الباءة: فيها أربع لغات. الفصيحة المشهورة الباءة بالمد والهاء والثانية الباءة بلا

فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له وجاء<sup>(١)</sup>» حد<sup>(٢)</sup> أوجب النكاح وقدمه على الصوم.

= مد والثالثة الباء بالمد بلا هاء والرابعة الباهة بهاءين بلا مد وأصلها في اللغة الجماع مشتقة من المباءة وهي المنزل ثم قيل لعقد النكاح بقاء لأن من تزوج امرأة بواها منزلاً.

واختلف العلماء في المراد بالباء هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد. أحصهما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطع الوجاء. وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشبان الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالباً.

القول الثاني: أن المراد هنا بالباء مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطعها فليصم ليدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على هذا أنهم قالوا قوله ﷺ ومن لم يستطع فعله بالصوم. قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة. فوجب تأويل الباءة على المؤن.

وأجاب الأولون بما قدمناه في القول الأول وهو أن تقديره من لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنة وهو محتاج إلى الجماع فعليه بالصوم. بتصرف شرح صحيح مسلم للنووي م ٥ ج ٩ ص ١٧٣، وتفسير غريب الحديث للحافظ ابن حجر ص ٢٥. ولسان العرب ج ١٣ ص ٤٧٩، ٤٨٠.

(١) وجاء: بكسر ألواو والمد وهو رض الخصيتين. والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني كما يقطع الوجاء. بتصرف لسان العرب ج ١٥ ص ٣٧٩ وشرح صحيح مسلم للنووي ج ٩/١٧٣، وغريب الحديث للهروي ج ٢ ص ٧٣، ٧٤.

(٢) أخرجه البخاري ١١٧/٦ في كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم.

وروى أنس عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لكني أصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني» خ م<sup>(١)</sup>.  
وعن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يأمر بالبائة وينهى عن

---

= وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠١٩ في كتاب النكاح لمن تافت نفسه إليه،  
والترمذي ج ٣ ص ٣٩٢ باب استحباب النكاح في النكاح، باب ما جاء في  
فضل النكاح والحث عليه، والنسائي ج ٤/١٦٩ في الصوم باب ما جاء في فضل  
الصوم وأخرجه الدارقطني في سننه ١٣٢/٢ بلفظ المؤلف، وأحمد في مسنده  
٤٣٢، ٤٢٥، ٤٢٤/١.

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري ج ٦/١١٦ في كتاب النكاح باب  
الترغيب في النكاح. عن حميد بن حميد أبي الطويل أنه سمع أنس بن مالك  
يقول: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ  
فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا: وأين نحن من رسول الله ﷺ قد غفر له ما  
تقدم من ذنبه وما تأخر. فقال أحدهم أما أنا فأنا أصلي الليل أبداً وقال آخر:  
أصوم الدهر فلا أفطر وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً فجاء رسول  
الله ﷺ فقال: «انتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إنني لأخشاكم الله  
واتقاكم له ولكن أصوم وأفطر وأصلّي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن  
سنتي فليس مني». وأخرجه مسلم رقم ١٤٠١ في كتاب النكاح باب  
استحباب النكاح لمن تأبى نفسه إليه بلفظ عن حماد بن سلمة عن ثابت عنه أن  
نفرأ من أصحاب النبي ﷺ. عن عمله في السر فقال بعضهم لا أتزوج النساء،  
وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش وقال بعضهم  
أصوم ولا أفطر. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما  
بال أقوام قالوا: كذا وكذا ولكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء،  
فمن رغب عن سنتي فليس مني.

التبتل<sup>(١)</sup> نهياً شديداً. ويقول: «تزوجوا الودود الولود إني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة» حد<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي ذر أن النبي ﷺ قال لعكاف<sup>(٣)</sup> بن بشر<sup>(٤)</sup>: «هل لك زوجة؟» قال لا. قال: «ولا جارية؟» قال: لا، قال: «وانت موسر<sup>(٥)</sup>؟» قال: وأنا موسر. قال: «انت إذا من إخوان الشياطين إن من سنتنا النكاح

---

(١) التبتل: الانقطاع عن النساء وترك النكاح، وأصل التبتل القطع - بكلمة يتلته بتلاً ويتلته فأبتله وبتل الشيء أبانه من غيره - والبتول من النساء المنقطعة عن الرجال التي لا إرب لها فيهم وبهذا سميت مريم أم المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وسميت فاطمة البتول لانقطاعها عن نساء زمانها فضلاً وديناً وحسباً، وقيل لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى، بتصرف النهاية في غريب الحديث ج ١ ص ٩٤، مختار الصحاح ص ٣٨٠.

(٢) أخرجه أحمد ج ٣/١٥٨، ٢٤٥ وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٥٨. وقال رواه أحمد والطبراني في الأوسط وإسناده حسن والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٨١، ٨٢. فذكره.

(٣) عكاف: هو عكاف بن وداعة الهلالي ويقال عكاف بن بشر التميمي... وساق الحافظ ابن حجر له في الإصابة ج ٢ ص ٤٨٨، ٤٨٩، عدة طرق لحديثه هذا ثم قال: فاتفقت الطرق على أن عكاف بن وداعة الهلالي. وشذ محمد ابن راشد فقال عكاف بن بشر التميمي. بتصرف أسد الغابة لابن الأثير ج ٤ ص ٣.

(٤) جاء في نسخة (ج) "عكاف بن وداعة شريك" بدل "عكاف بن شريك" الصواب ما ذكرته في ترجمته وما أثبتته كما جاء في المسند والمصنف لعبد الرزاق.

(٥) جاء زيادة (بخير) وكذا أنا موسر جاء زيادة بخير.

شراركم عزابكم وأرذل<sup>(١)</sup> موتاكم (عزابكم)<sup>(٢)</sup> إن<sup>(٣)</sup> الشياطين  
يتمرسون<sup>(٤)</sup> . حد<sup>(٥)</sup> .

احتج الشافعي<sup>(٦)</sup> بما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال:  
«أحب المباحات إلى الله النكاح<sup>(٧)</sup>» والمباح<sup>(٨)</sup>: ما اعتدل طرفاه في الثواب  
والعقاب.

وقوله عليه الصلاة والسلام إخباراً عن ربه تعالى: الصوم لي وأنا  
أجزئي<sup>(٩)</sup> به<sup>(١٠)</sup> . وقوله ﷺ: خير أعمالكم الصلاة، رواه أحمد عن ثوبان<sup>(١١)</sup> .

- 
- (١) جاء في المصنف عن عبدالرزاق وأرذل.
  - (٢) ساقطة من كل النسخ (عزابكم).
  - (٣) جاء في النسخ أبا الشياطين أتى بها عبدالرزاق في مصنفه با.
  - (٤) التمرس: شدة الالتواء، وتمرس الرجال بدينه، عبثه به. النهاية ٣١٨/٤.
  - (٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ج ٦ ص ١٧١، ١٧٢ عن أبي ذر.
  - وأحمد في مسنده ج ٥ ص ١٦٤. فذكره...
  - والإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٤٨٨، ٤٨٩ وساق له طريقاً ثانياً عن ابن  
عمر وقال: والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب.
  - (٦) جاء في نسخة (ب) زيادة (رضي الله عنه).
  - (٧) لم أعثر عليه رغم بحثي له في مظانه.
  - (٨) شرح البدخشي ج ١ ص ٦٥، ٦٦، وعلم أصول الفقه لأحمد إبراهيم بك ص ١١.
  - (٩) ساقطة من نسختي (ب، ج).
  - (١٠) تقدم تخريج هذا الحديث في الصيام.
  - (١١) أخرجه أحمد (ج ٥ ص ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢) بلفظ «استقيموا ولن تحصوا  
وأعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» وقد ورد  
أيضاً عن عبد الله بن عمر وأبو أمامة وجابر وربيعة الجرشي.

وقوله -عليه السلام-<sup>(١)</sup> في رواية أبي هريرة أن النبي عليه الصلاة والسلام<sup>(٢)</sup> قال إخباراً عن<sup>(٣)</sup> ربه تعالى: «لا يزال العبد يتقرب إلي

---

= وأخرجه الدارمي ج ١ ص ١٦٨ في كتاب الصلاة والطهارة، باب ما جاء في الطهور، سمع ثوبان مولى رسول الله ﷺ وسددوا وقاربوا واعملوا خيراً واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة.

وابن ماجه ج ١ ص ١٠٢ رقم ٢٧٧ كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء قال المحشي: في الزوائد: رجال إسناده ثقات أثبات إلا أن فيه انقطاعاً بين سالم وثوبان، ولكن أخرجه الدارمي وابن حبان في صحيحه من طريق ثوبان متصلاً. وأخرجه الحاكم ج ١ ص ١٣٠ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ولست أعرف له علة يعلل بمثلها مثل هذا الحديث إلا وهم من أبي بلال الأشعري وهم فيه على ابن معاوية، ووافقه الذهبي وأخرجه البيهقي ج ١ ص ٥٧٤ والحديث أورده الإمام مالك في الموطأ ج ١ ص ٣٤ بلاغاً أن رسول الله ﷺ ... الحديث. وقد قال ابن عبد البر في (التقصي) هذا يسند ويتصل من حديث ثوبان عن النبي ﷺ من طرق صحاح.

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "الصلاة و".

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "أفضل الصلاة و"

(٣) هذا هو الحديث القدسي:

القدسي منسوب إلى القدس، والقدس: الطهارة والنزاهة، ومنه اسمه تبارك وتعالى (القدوس) أي "الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص ومنه الأرض المقدسة لأنها يتقدس فيها من الذنوب، وروح القدس جبريل لأنه خلق من طهارة. فالحديث القدسي: ما أضافه الرسول ﷺ وأسنده إلى ربه عز وجل من غير القرآن. فهو حديث، لكون الرسول ﷺ هو الحاكي له عن ربه عز وجل. وقدسي: لأنه منسوب إلى القدوس؛ لأنه صادر عن الله تبارك وتعالى.



بالنوافل حتى أحبه» الحديث<sup>(١)</sup>. خ.

وما ورد في هذا الباب يدل على أن التخلي لنفل العبادة أفضل.

**والجواب:** أما الحديث الأول فغريب. وما روينا مشهور وأحاديثنا تدل على الوجوب وما روى الشافعي<sup>(٢)</sup> يدل على الترغيب في العبادات وبينهما تناف على أن النكاح لا ينافي العبادات والمباح عبارة عما لا حرج فيه فيتقرب على هذا الوضع لغة<sup>(٣)</sup>.

---

= للحديث القدسي صيغتان: إحداهما: أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل.

الثانية: أن يقول الراوي: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى أو يقول الله عز وجل. وبوصف الحديث بكونه قدسياً لا يعني أنه صحيح، إذ إن الصحة والضعف مرجعهما إلى السند، وهذه الوصفية مرجعها إلى نسبة الكلام إلى الله تبارك وتعالى. فعلى هذا قد يكون الحديث القدسي صحيحاً، وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً. النهاية لابن الأثير وتلخيصها الدر النثير للسيوطي ج ٣ ص ٢٦٣ والفتوحات الربانية لأبي علان ج ٧/٣٨٩.

(١) هذا جزء من حديث طويل، أخرجه البخاري ج ٧/١٩٠ كتاب الرقاق باب التواضع.

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله تعالى قال: من عادى لي ولياً فقد أذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته».

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٣) عمدة القارئ للإمام العيني ج ٢٠ ص ٦٦.

## مسألة

الزنى يوجب حرمة المصاهرة عندنا<sup>(١)</sup>.

وهو قول عمر وأبي بن كعب وعمران بن الحصين وعائشة وابن عباس في الأصح من مذهبه<sup>(٢)</sup>. ومالك<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup> - رحمهم الله - وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: لا يوجب.

**لنا:** ما روى وهب بن<sup>(٦)</sup> منبه أن النبي - عليه السلام -<sup>(٧)</sup> قال: «ملعون<sup>(٨)</sup> من نظر إلى فرج امرأة وابنتها» فذكر ذلك لسعيد بن المسيب

---

(١) تبين الحقائق للزيلعي ج ٢ ص ١٠٦.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ٢٠٩.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١١٦، ١١٧ وقال هذا المذهب (وقال الشيخ تقي الدين: الوطء الحرام لا يثبت تحريم المصاهرة)، والمغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٧٦ وحكى الرواية الثانية.

(٥) المهذب ج ١٥ ص ١٠٩، وتكملة المجموع ج ١٥ ص ١١١، ١١٢.

(٦) وهب بن منبه التابعي الأنباري اليماني أخو همام. واتفقوا على توثيقه. توفي سنة ١١٤ هـ وقال ابن سعد سنة عشر ومائة. بتصرف تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ١٤٩، والكاشف للذهبي ج ٣ ص ٢٤٥.

(٧) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٨) ملعون: مأخوذ من اللعن الذي هو في اللغة الطرد والإبعاد من الخير ويقال لعنه الله تعالى يلعنه لعناً فهو ملعون ولعين. ويقال رجل لعنة بفتح العين أي كثير اللعن. ويقال رجل لعنة بإسكانها أي يلعنه الناس. بتصرف الصحاح ج ٦ ص ٢١٩٦، وجمهرة اللغة ٣ ص ١٣٩، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٤ ص ١٢٦.

فأعجبه وإذا ثبتت الحرمة بالنظر فبالوطء أولى.

وفي رواية: «من مس امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها»<sup>(١)</sup>، والأصح أنه موقوف على عمر<sup>(٢)</sup> - ﷺ -.

احتج الشافعي<sup>(٣)</sup> بما روت عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ «الحلال لا يفسد الحرام» ق.

وفي رواية الدارقطني أيضاً: سئل النبي ﷺ<sup>(٤)</sup> عن الرجل يتبع المرأة حراماً ثم ينكح ابنتها أو يتبع الابنة ثم ينكح أمها. قال: «لا يحرم الحرام الحلال».

وفي رواية الدارقطني أيضاً عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم الحرام الحلال»<sup>(٥)</sup>. وهذه نصوص صريحة في نفي حرمة

- 
- (١) أخرجه الدارقطني في السنن ج ٣ ص ٢٦٩ بلفظ لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها. عن عبد الله وقال موقوف. ليث وحماد ضعيفان وأخرجه ابن أبي شيبة ج ٤ ص ١٦٥، ١٦٦. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٧٠ في النكاح. فذكره... ونقل كلام الدارقطني السابق. ونقل العيني في البناية ج ٤/٦٦ أن حديث ملعون من نظر إلخ أخرجه الجرجاني.
- (٢) جاء في الدارقطني وغيره موقوف على (عبد الله بن مسعود) بدل (عمر).
- (٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".
- (٤) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".
- وجاء في نسخة (ج) "عليه الصلاة والسلام" بدل "عليه السلام".
- (٥) أخرج رواية عائشة الأولى: الدارقطني في سننه ٢٦٧/٣، رقم ٨٧. والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧/١٦٩. فذكره...).
- وأخرج الرواية الثانية: الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٦٨، رقم ٨٨. وفي إسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك.

المصاهرة. لأنه نفى أن يكون الحرام محرماً للحلال.

**والجواب:** أما الرواية الأولى ففي إسنادها عثمان<sup>(١)</sup> بن عبد الرحمن الوقاصي قال ابن معين<sup>(٢)</sup>: كان يكذب. وضعفه ابن المديني. وقال البخاري<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، والرازي<sup>(٥)</sup>، وأبوداود: ليس بشيء. وقال الدارقطني<sup>(٦)</sup>: متروك. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به<sup>(٧)</sup>.

= والبيهقي ج ٧/١٧٩. وقال تفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي هذا وهو ضعيف قاله ابن معين وغيره من أئمة الحديث والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٦٨. وأخرج حديث ابن عمر الدارقطني في سننه ج ٣/٢٦٨، رقم ٨٩ فذكره. وأخرجه بن ماجه ج ١/٦٤٩ في كتاب النكاح، باب لا يحرم الحرام الحلال. فذكره...

فكتب المعلق تحته في إسناده عبدا لله بن عمر أخو عبيدا لله، وهو ضعيف.

(١) عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي القرشي الزهري المالكي أبو عمرو. قال البخاري: تركوه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: متروك. بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٣، والكاشف ج ٢ ص ٢٥٢. (٢) تاريخ ابن معين ج ٢ ص ٣٩٤.

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٢٠ وقال: عثمان الوقاصي تركوه.

(٤) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٩٩ وقال (عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي متروك الحديث).

(٥) الجرح والتعديل للرازي م ٦ ج ٣ ص ١٥٧ وقال سمعت أبي... وسألته عنه فقال: متروك الحديث ذاهب الحديث كذاب.

(٦) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣١٠.

(٧) المحروحين ج ٢ ص ٩٨.

وفي الرواية الثانية: عبدالله<sup>(١)</sup> بن عمر أخو عبيدالله. قال ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك<sup>(٢)(٣)</sup>.  
وفيه إسحاق الفروي<sup>(٤)</sup> كذبه البخاري وابن معين.  
وكذا هو في الرواية الثالثة.

- 
- (١) عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري أخو عبيدالله بن عمر من أهل المدينة.  
قال: ابن معين، ليس به بأس. يكتب حديثه وقال مرة صالح ثقة.  
وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أحمد صالح الحديث.  
وقال ابن عدي: هو في نفسه صدوق لا بأس به.  
وقال الذهبي: صدوق حسن الحديث، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة.  
بتصرف تاريخ ابن معين ج ٢ ص ٣٢٢، المغني في الضعفاء ج ١ ص ٣٤٨،  
والكامل لابن عدي ج ٤ ص ١٤٦١.
- (٢) المجروحين لابن حبان ج ٢ ص ٦.
- (٣) جاءت في نسختي (ب، ج) زيادة فيه.
- (٤) إسحاق بن محمد الفروي: بفتح الفاء وسكون الراء المهملة. هذه النسبة إلى فراو وهي بليدة مما يلي خوارزم. ويكنى بأبي يعقوب إسحاق بن محمد بن إسماعيل ابن عبدالله الفروي القرشي مولى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - من ثقات أهل المدينة.  
قال يحيى بن معين إسحاق: لا شيء كذاب.  
وقال أبو حاتم الرازي هو ذاهب الحديث. وقال العقيلي: جاء مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها.  
مات سنة ست وعشرين.  
بتصرف الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٢٠٢ ط ١. الضعفاء الكبير للعقيلي ج ١ ص ١٠٦، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ج ٢ ص ٤١٦.

ولو سلمت لكان السؤال واقعاً عن الابتغاء أو الاتباع وهما<sup>(١)</sup> لا يجرمان شيئاً ثم هي أخبار آحاد وردت على مخالفة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. والنكاح حقيقة في الوطء وقد عضد هذا إجماع الصحابة<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

البنيت المخلوقة من ماء الزنى، يحرم على الزاني نكاحها<sup>(٤)</sup>، وهو قول أحمد<sup>(٥)</sup>.

وقال مالك<sup>(٦)</sup> والشافعي<sup>(٧)</sup>: لا يحرم.

وعلى هذا الخلاف إذا ملكها تعتق عليه عندنا<sup>(٨)</sup>.

**لنا:** ما روينا من النصوص في المسألة الماضية وفيها دليل على حرمة النكاح في هذه المسألة بل أولى لأنها بنته بالنص.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "بهما" بدل (هما).

(٢) الآية: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء آية: ٢٢.

(٣) ذكر الإمام العيني - رحمه الله تعالى - احتجاج الشافعي والإجابة عنه في كتاب البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٦٣، ٦٤.

(٤) المبسوط ج ٤ ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٧٦، والفروع لابن مفلح ج ٥ ص ١٩٤، (وقال هذا هو الصحيح المشهور في المذهب).

(٦) مواهب الجليل ج ٣ ص ٤٦٢ وهو الصحيح أما القول بالتحريم فهو المشهور.

(٧) المهذب ج ١٥ ص ١٠٩، وقال هذا هو الصحيح، وروضة الطالبين ج ٧ ص ١١٣.

(٨) المراجع السابقة.

**ولهما:** العمومات وهو قوله -**العلية**-: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»<sup>(٢)</sup> ومعناه قطع الإضافة عن الزاني شرعاً فينقطع عرفاً.  
**والجواب:** أن هذه بنته بالنص فيحرم عليه. وإذا حرمت عليه لم تدخل تحت العمومات.

وأما الحديث فخير آحاد ورد على مخالفة الكتاب.  
ولا نسلم أنه لقطع الإضافة بل لقطع الأحكام البالغة كالمملك ونحوه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) للعاهر الحجر: مأخوذ من عهر إليها يعهر عهراً وعهوراً وعهارة وعهورة وعاهرها عهارة: أتاها ميلاً للفجور ثم غلب على الزنى مطلقاً.  
وقيل: هو الفجور أي وقت كان في الأمة والحرّة.  
وحكي عن روجه قال: العاهر الذي يتبع الشر زانياً كان أو فاسقاً.  
وقال أبو عبيد معنى قوله وللعاهر الحجر أي لا حق له في النسب ولا حظ له في الولد وإنما هو لصاحب الفراش أم الولد وهو زوجها أو مولاه.  
بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ٦١١، ٦١٢، والقاموس المحيط ج ٢ ص ١٠١.  
والمغرب في ترتيب المغرب ص ٣٥٦.

(٢) أخرجه البخاري ج ٨ ص ٢٢ باب ٢٣ للعاهر الحجر في كتاب الحدود باب للعاهر الحجر وفي كتاب الفرائض، باب الولد للفراش ٣٢/١٢، عن أبي هريرة.  
ومسلم رقم ١٤٥٨ في كتاب الرضاع، باب الولد للفراش، عن أبي هريرة الولد للفراش إلخ. وأخرجه البخاري ومسلم أيضاً من حديث عائشة.  
والبخاري ج ٨ ص ٢٣ في كتاب الحدود، باب للعاهر الحجر وفي كتاب الفرائض باب الولد للفراش وفي غير ذلك. فذكره.  
ومسلم رقم ١٤٥٧ في الرضاع، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، عن عائشة، فذكره.

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٦٠-٦٢.

## مسألة

يجوز للأب أن يتزوج جارية ابنه عندنا<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>(٣) وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا يجوز.

لنا: العمومات المطلقة لجواز النكاح<sup>(٥)</sup>.

ولهما: ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً أتى

النبي - ﷺ -<sup>(٦)</sup> فقال: يا رسول الله إن أبي يريد أن يجتاح<sup>(٧)</sup> مالي؟

---

(١) المبسوط ج ٥ ص ١٢٢.

(٢) المذهب للشيرازي الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٥ ص ١٢٧.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٤٧، ١٤٨، وقال (هذا على الصحيح من

المذهب وقيل يجوز).

(٥) المرجع السابق للأحناف.

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "الصلاة و...".

(٧) اجتاحت: أي يستأصله ويأتي عليه أخذاً وإنفاقاً.

قال الخطابي: يشبه أن يكون ما ذكره من اجتاحت والده ماله أن مقدار ما يحتاج

إليه في النفقة شيء كثير لا يسعه ماله إلا أن يجتاح أصله فلم يرخص له في ترك

النفقة عليه. وقال له: أنت ومالك لأبيك. على معنى أنه إذا احتجج إلى مالك

أخذ منك قدر الحاجة وإذا لم يكن لك مال وكان لك كسب لزمك أن

تكتسب وتنفق عليه، فإما أن يكون أراد به إباحت ماله له حتى يجتاحه ويأتي

عليه إسرافاً وتبذيراً فلا أعلم أحداً ذهب إليه والله أعلم.

والاجتاحت من الجائحة: وهي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها وكل

مصيبة عظيمة وفتنة مبيدة: جائحة. والجمع جوائح.



فقال: «أنت ومالك لأبيك» حد.

وفي رواية: «أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أموال أولادكم من كسبكم فكلوا هنيئاً»<sup>(١)</sup> خ. أضاف ماله إلى الأب بلام التمليك فثبت له الملك فيها.

**والجواب:** لا نسلم أن اللام فيه للتمليك بل للاختصاص لأنه لو حمل على الملك لتعارض إضافة المال إلى الابن أيضاً فلا يصح<sup>(٢)</sup>.

---

= وجاحهم يجوحهم جوحاً: إذا غشيتهم بالجوائح وأهلكهم.

بتصرف النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٣١١، ٣١٢، ولسان العرب ج ٢ ص ٤٣١، ٤٣٢.

(١) أخرج الرواية الأولى: أحمد في المسند ج ٢ ص ١٧٩، ٢٠٤، ٢١٤ وزاد في الأولى «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أموال أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً»، وفي الرواية الأخرى بنحوها، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. هذه الزيادة هي الرواية الثانية. وأخرجها أبوداود رقم ٣٥٣٠ في كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده.

وأخرجهما ابن ماجه ج ٢ ص ٧٦٩ رقم ٢٢٩٢ في كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال وله. فذكره.

وروي الحديث من طرق أخرى غير طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فقد روي عن جابر وعائشة وعبد الله بن مسعود.

وقال الحافظ في الفتح ج ٥ ص ١٥٥ "فمجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به".

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ١٢٣.

## مسألة

المولى يملك إجبار عبده على النكاح<sup>(١)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: لا يملك. وهو رواية التستري<sup>(٦)</sup>  
عن أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٧)</sup>.  
واتفقوا على إجبار أمته<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) كتاب الهداية ج ١ ص ٢١٦.  
(٢) مواهب الجليل ج ٣ ص ٤٢٤ شرطه أن يكون بلا أضرار.  
(٣) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٦٣ وهو الأظهر من المذهب والثاني يجبره عليه كالأمة.  
(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٦٠، وقال هذا هو الصحيح من المذهب وقيل يملكه.  
(٦) هو أحمد بن عيسى بن حسان المعروف بالتستري كان يتجر إليها فعرف بها،  
قال الذهبي: "لم أجد له حديثاً منكراً" وقال الخطيب "لم أر لمن تكلم فيه حجة  
توجب ترك الاحتجاج بحديثه" مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.  
المغني في ضبط الرجال ص ٥٢ والجواهر المضيئة ج ٢ ص ٦٨٩، والكاشف ج ١  
ص ٧٦، والتهذيب ج ١ ص ٣٢.  
(٧) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٢٨٧ و ٢٨٨ وقال: وعند الشافعي لا إجبار،  
وبه قال أحمد، وهو رواية عند أبي حنيفة. قال الوبري هو رواية الطحاوي.  
أبي حنيفة، وهو رواية شاذة...  
(٨) المراجع السابقة: والإنصاف ج ٨ ص ٥٩ والبناية في شرح الهداية ج ٤  
ص ٢٨٨، وقال أما الأمة يجوز عقده عليها بغير رضاها بالإجماع... (لأن

**لنا:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ومقتضاه: الإيجاب إذا أبى لأن الأمر مقتضاه التمكن. فلو كان عاجزاً لكان خلاف ذلك.

احتجوا بقوله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup>. وبما ورد في الباب من هذا القبيل.

ونحن نعارضه بما تلون ونمنع أن هذا الفعل إكراه لأن الإكراه إخافة وهذا منفعة<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

الأب لا يملك إجبار البكر البالغة على النكاح<sup>(٤)</sup>. وهو قول عمر وابن عباس وأبي موسى، وأبي هريرة، وجابر وابن عمر<sup>(٥)</sup> ومالك<sup>(٦)</sup> - رحمهم الله - .

---

= النكاح) من خصائص الآدمية والعبد داخل تحت ملك المولى من حيث أنه مال (فلا يملك نكاحه، بخلاف الأمة لأنه مالك منافع يضعها فيملك تملكها) بلا رضاها لكونه تصرفاً في خالص ملكه.

(١) من آية ٣٢ من سورة النور.

(٢) من آية ٢٥٦ من سورة البقرة.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ج ٢ ص ١٦٤.

(٤) الهداية ج ١ ص ١٩٦، وتبين الحقائق مع حاشية شلبي عليه، ج ٢ ص ١١٨.

(٥) انظر الجامع الصحيح للترمذي ج ٣ ص ٤١٦ وراجع شرحه تحفة الأحوذى.

(٦) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ١٧٦ هذا غير المشهور من مذهب مالك أما المشهور فإنه يملك إجبارها هذا هو الذي حكاه الخرشي وغيره.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: يملك<sup>(٢)</sup>. وعن أحمد: كالمذهبين<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** سبعة أحاديث: أحدها ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «التيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستامر وإذنها صماتها»<sup>(٤)</sup> حد. ق فالنبي - ﷺ -<sup>(٥)</sup> أمر بالاستثمار وجعل سكوتها إذناً منها. فمن جوز نكاحها من غير استثمار منها ولا إذن فقد خالف النص. وروى ابن عباس أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ<sup>(٦)</sup> فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة. فخيرها النبي - ﷺ - حد<sup>(٧)</sup>.

---

(١) جاء في (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٢) نهاية المحتاج ج ٦، ص ٢٢٢، ٢٢٣، والمهذب ج ١٥ ص ٥٥، روضة الطالبين ج ٧ ص ٥٣، ٥٤ وقال: "فلأب تزويج البكر الصغيرة والكبيرة بغير إذنها ويستحب استئذان البالغة ولو أجزها صح النكاح".

(٣) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٨٧، والإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٥٥ وقال "الإجبار على الصحيح من المذهب مطلقاً. وهو أظهر الروايتين وعنه لا يجبرها..." والمبدع ج ٧ ص ٢٢، ٢٣.

(٤) أخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٣٧ في كتاب النكاح، باب استئذان التيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت بلفظه إلا أنه قال: وإذنها سكوتها" وأخرجه أحمد ج ١ ص ٢١٩، ٢٦١، ٢٧٤، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٦٣. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٤٠. فذكره....).

(٥) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

وجاء في نسخة (ج) "عليه الصلاة والسلام" بدل "عليه السلام".

(٦) جاء في نسخة (ب) "عليه أفضل الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

(٧) أخرج الرواية الأولى: أبوداود ج ٢ ص ٧٦ رقم ٢٠٩٦ في كتاب النكاح باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها ورقم ٢٠٩٧ عن ابن عباس، ثم رواه عن عكرمة

وروى ابن عباس أن خداماً<sup>(١)</sup> أبا<sup>(٢)</sup> وديعة<sup>(٣)</sup> أنكح ابنته رجلاً فأتت النبي - ﷺ - فاشتكت إليه أنها أنكحت وهي كارهة فانتزعها النبي - ﷺ - من زوجها. وقال: «لا تكرهوهن»<sup>(٤)</sup> حد.

= عن النبي ﷺ وقال: لم يذكر ابن عباس، وكذلك رواه الناس مرسلًا معروف. وابن ماجه رقم ١٨٧٥ كتاب النكاح، باب من زوج ابنته وهي كارهة، وأحمد في المسند ج ٤ ص ١٥٥ رقم ٢٤٦٩، والدارقطني ج ٣ ص ٢٣٥ وقال: والصحيح مرسل.

والبيهقي ج ٧ ص ١١٧، وقال فهذا حديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السخيتاني، والمخفوط عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا. وانظر التلخيص ج ٣ ص ١٦٠.

(١) جاء في نسختي (ب، ج) (حراماً) بدل (خداماً)، والصواب ما أثبتته.  
(٢) جاء في نسخة (ب) "أبي" بدل "أبا" والصواب أبا لأنها صفة لخدام.  
(٣) خدام أبو وديعة: بخاء مكسورة وذال معجمتين. يكنى بأبي وديعة. وهو خدام ابن وديعة وقيل ابن خالة الأنصاري المدني الصحابي.  
قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - "والصحيح أن اسم أبيه خالد ووديعة اسم جد فيما أحسب".

بتصرف تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ١٧٥، والإصابة بتميز الصحابة ج ١ ص ٤٢١.

(٤) والرواية الثانية أخرجها أحمد في المسند ج ١ ص ٣٦٤ بلفظها، وزاد. قال: فنكحت بعد ذلك أبا لبابة الأنصاري وكانت ثيباً.

وأخرجها أيضاً عبد الرزاق في مصنفه ج ٦ ص ١٤٨ رقم ١٠٣٠٨.  
وذكره ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣٣٤ أ وقال: هذا الحديث لم يخرج له أحد من أئمة الكتب الستة من هذا الوجه وهو منقطع فإن عطاء الخرساني لم يدرك ابن عباس ولم يره.

=

و عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: جاءت فتاة إلى النبي - ﷺ - فقالت: يا رسول الله إن أبي - ونعم الأب هو - زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته<sup>(١)</sup>. قالت فجعل الأمر إليها فقالت: إني قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس للآباء من أمور بناتهم شيء<sup>(٢)</sup>. حد.  
وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان<sup>(٣)</sup>. ق.

= قال أبوداود وهذه المرأة هي خنساء بنت حزام وقد روى البخاري وغيره حديثها من غير هذا الوجه.

(١) خسيسته: الخساسة مصدر الرجل الخسيس البين الخساسة. والخسيس الدنيء وخس الشيء يخس ويخس خسة وخساسة فهو خسيس رذل. وشيء خسيس وخساس ومخسوس تافه. ورجل مخسوس مرذول.

لذا يقال رفعت من خسيسته إذا فعلت به فعلاً يكون فيه رفعته.

بتصرف لسان العرب ج ٦ ص ٦٤، والقاموس المحيط ج ٢ ص ٢١٨.

(٢) أخرجه النسائي ج ٦ ص ٨٧ في كتاب النكاح، باب الثيب يزوجه أبوها وهي كارهة. وابن ماجه ج ١ ص ٦٠٢ رقم ١٨٧٤، كتاب النكاح، باب من زوج ابنته وهي كارهة من حديث عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن أبيه. وأحمد في المسند ج ٦ ص ١٣٦ فذكره...

وأخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٣٢، رقم ٤٥، ٤٦، ٤٧. وقال هذه كلها مراسيل ابن بريدة لم يسمع من عائشة شيئاً.

والبيهقي ج ٧ ص ١١٨ وقال نحو قول الدارقطني.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٣٤ رقم ٥٣. وقال هذا وهم من الذماري وتفرد بهذا الإسناد، والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر عن عكرمة مرسل، وهم فيه الذماري عن الثوري، وليس بقوي.

وعن ابن عمر أن رجلاً زوج ابنته بكراً فكرهت ذلك فرد النبي ﷺ نكاحها. (١) ق.

وفي رواية عن ابن عمر قال: كان النبي عليه الصلاة والسلام ينزع النساء من أزواجهن ثياباً وأبكاراً بعد أن يزوجهن (٢).

وعن جابر - رضي الله عنه - أن رجلاً زوج بنته وهي بكر من غير أمرها فأنت النبي عليه الصلاة والسلام ففرق بينهما (٣). ق.

**فإن قيل:** أما استثمار البكر فلتطيب قلبها.

وجمهور الأحاديث محمولة إما على الاستحباب أو على التزويج من

---

= والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١١٧ وذكر كلام الدارقطني ثم قال: هو في جامع الثوري عن الثوري كما ذكره أبو الحسن الدارقطني - رحمه الله - مرسلًا وكذلك رواه عامة أصحابه عنه وكذلك رواه غير الثوري عن هشام. وأخرجه عبد الرزاق ج ٦ ص ١٤٧، ورقم ١٠٣٠٦ مرسلًا.

(١) الرواية الأولى: أخرجها الدارقطني في السنن ج ٣ ص ٢٣٦، رقم ٥٩ وقال لا يثبت هذا عن ابن أبي ذئب عن نافع والصواب حديث ابن أبي ذئب عن عمر ابن حسين.

(٢) والرواية الثانية أخرجها صاحب التنقيح ل ب ص ٣٣٤ مخطوطة.

(٣) والرواية الثالثة: أخرجها الدارقطني ج ٣ ص ٢٣٣ رقم ٤٨، ٤٩ عن عطاء عن جابر ثم رواه عن عطاء مرسلًا رقم ٥٠، وقال الصحيح مرسل، وقول شعيب وهم. والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١١٧ عن عطاء عن جابر ثم قال: هذا وهم والصواب عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مره عن عطاء عن النبي ﷺ مرسل، كذلك رواه ابن المبارك وعيسى بن يونس وغيرهما عن الأوزاعي. ثم ذكر الدارقطني أنه قال نحو هذا. ثم قال: وذكره الأثرم لأحمد بن حنبل فأنكره.

غير كفاء<sup>(١)</sup> وأما حديث ابن عباس وجابر وعائشة فقال الدارقطني: إنها مراسيل وحديث ابن عمر طعن فيه أحمد. ولو سلمت؟ حُملت على ما قلنا.

**فالجواب:** أما الحديث الأول فصيغته وإن كان إخباراً لكن المراد منها الأمر لأنه يرد الأمر بصيغة الإيجاب فيحمل على الوجوب لأنه مقتضاه ألا ترى أنه حُمِلَ على الوجوب في حق الثيب والبكر في غير الأب والجد بالإجماع. وخرج الجواب عن حملها على الاستحباب وحملها على التزويج من غير كفاء بأن ذلك لا يصح لأنها مطلقة فلا تنقيد إلا بدليل<sup>(٢)</sup>.

وأما قول الدارقطني: إن سلم من عصبيته أو قبلناه بانفراده فالمراسيل عندنا حجة.

وطعن أحمد في حديث ابن عمر من حيث أن ابن أبي ذئب<sup>(٣)</sup> لم يسمعه من نافع وإنما سمعه من عمر بن<sup>(٤)</sup> حسين وهذا وصف الإرسال<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٢٤.

(٢) عمدة القارئ للعينى ١٠م، ج ٢٠ ص ١٣٠ ونيل الأوطار ج ٦ ص ٢٥٥.  
والسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ج ٢ ص ٢٧٢، ٢٧٤، والمغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٤٨٨.

(٣) ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني أحد الأعلام الثقات متفق على عدالته. مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع وخمسين. وقال أحمد بن حنبل: كان قوالاً بالحق.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٢٠. والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٧٩.

(٤) عمر بن حسين أبوقدامة المكي: ولي قضاء المدينة. وثقه النسائي وابن حبان.

بتصرف الكاشف للذهبي ج ٢ ص ٣٠٧، وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٥٣.

(٥) الظاهر أن هذا طعن الدارقطني السابق في سننه...



واحتج<sup>(١)</sup> الشافعي بما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «والثيب تشاور»<sup>(٢)</sup> ق.

وهو الحديث الذي رويناه إلا أن الدارقطني رواه "تشاور" فلو كانت البكر تشاور لم يكن لتخصيص الثيب بالذكر فائدة. ولما روى الحسن<sup>(٣)</sup> أن النبي - ﷺ - قال: «تستامر الأبكار في

---

= انظر التعليق المغني عليه ج ٣ ص ٢٢٩.

وقال ابن أبي حاتم في العلل ج ١ ص ٤١٤، وقال أبي يدخل بين أبي ذئب ونافع رجل يسمى عمر بن حسين.

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٢) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٩٥ غريب بهذا اللفظ.

لكن قال الحافظ قاسم بن قطلوبغا في تعليقاته على النصف الثاني من الدراية الموجود في نصب الراية ج ٤ ص ٦١، روى الحارثي في المسند من حديث أبي هريرة «لا تنكح الثيب حتى تشاور».

وأخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٣٨ بلفظ. قال رسول الله ﷺ «لا تنكح الثيب حتى تستامر...» إلخ.

لكن صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني قال: ورفع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الذي ساقه الدارقطني لكن بلفظ الثيب تشاور. لكن مر معنا عن مسلم وغيره بلفظ "الأيم أحق بنفسها من وليها... إلخ. رواه مسلم من حديث ابن عباس مرفوعاً والثيب أحق بنفسها من وليها.

(٣) الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري يكنى بأبي سعيد، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر نشأ بوادي القرى ورأى علياً وعائشة... قال الحافظ ابن

حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس، توفي سنة عشر ومائة. حلية الأولياء ج ٢ ص ١٣١، وخلاصة تهذيب الكمال ج ٢ ص ٦٦، والاستغناء

أبضاعهن فإن أبين أجبرن»<sup>(١)</sup>.

**والجواب:** أما الأول فاللفظ الصحيح الأيم<sup>(٢)</sup> أحق بنفسها من وليها. وهي التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً بمنزلة العزب من الرجال. كذا نقل الكرخي عن أصحابنا<sup>(٣)</sup> وهو مذهب أهل اللغة والاعتبار.

---

= في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ج ١ ص ٢٤٣.

(١) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ٧٧ وهذا مرسل وفي إسناده عبدالكريم البصري قد أجمعوا على الطعن فيه.

(٢) الأيم: بفتح الهمزة وتشديد الياء التي هي آخر الحروف: الأيايم: الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء وأصله الأيم.

والأيم في الأصل: التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً مطلقة كانت أو متوفى عنها. بتصرف لسان العرب ج ١٢ ص ٣٩، ٤٠. والقاموس المحيط ج ٤ ص ٧٩، والمغرب في ترتيب المعرب ج ١ ص ٣٢.

(٣) قال العيني في البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ١١٥ وقد اختلف في معنى الأيم هنا مع اتفاق أهل اللغة أنه يطلق على كل امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكراً كانت أو ثيباً، وذهب علماء الحجاز وكافة العلماء إلى أن المراد بها ها هنا الثيب التي فارقتها زوجها، وقالوا بأنه أكثر استعمالاً فيمن فارقت زوجها بموت أو طلاق، وبرواية الإثبات فيه الثيب مفسراً، وهو أيضاً لفظ مسلم الثيب أحق بنفسها من وليها، ويقابله البكر تستأمر في نفسها، ولو كان المراد بالأيم كل ما لا زوج له من الأبكار وغيرهن، وإن جمعن أحق بأنفسهن لم يكن لتفصيل الأيم من البكر معنى.

وذهب الكوفيون وزفر إلى أن الأيم هنا يطلق على ظاهره في اللغة، فإن كل امرأة بكراً كانت أو ثيباً إذا بلغت فهي أحق بنفسها من وليها وعقدها على نفسها جائز، وهو قول الشعبي أيضاً، قالوا وليس الولي من أركان صحة العقد،

=

يقول الدارقطني: قد رواه جماعة "الثيب" لأن قوله لا يعارض لفظ الصحيح وهو أيضاً روى "الأيم" ثم هو حجة عليهم لأنهم لا يجعلون الثيب أحق بنفسها من وليها<sup>(١)</sup>.  
وأما الثاني: ففي إسناده عبدالكريم<sup>(٢)</sup> البصري. أجمعوا على الطعن فيه<sup>(٣)</sup>.

= ولكن من تمامه وجهاله. قلت لا شك أن قوله ﷺ الأيم أحق بنفسها عام يتناول الثيب والبكر والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بعموم العام، وأنه موجب للحكم فيما يتناوله قطعاً. فإن قلت رواية الثيب أحق بنفسها تفسير الأيم أحق بنفسها قلت هذه الرواية ليست فيها إجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لها بل يعمل بكل واحدة من الروايتين فيعمل برواية الأيم على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين، على أن أبا حنيفة يرجح العمل بالخاص.

(١) راجع المبسوط للإمام الحافظ السرخسي ج ٥ ص ١٢.

(٢) سبق بيان ذلك.

(٣) عبدالكريم البصري: هو عبدالكريم بن أبي المخارق المعلم كنيته أبوأمية واسم أبي مخارق قيس من أهل البصرة.

أكثر العلماء على تركه ولكن الذهبي علق على ذلك فقال: أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة وهذا يدل على أنه ليس بمطرح.

وقال أبو عمر بن عبدالبر "بصري لا يختلفون في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ولا يحتج به كان مؤدب كتاب حسن السميت غراً مالكاً منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ولم يخرج عنه مالك حكماً بل ترغيباً وفضلاً. ويستدرك أبو الفتح العمري فيقول: لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه وقد اعتذر لما تبين أمره....

قال ابن حبان: كان فقيهاً يقول بالإرجاء وكان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما

ولو سلم كان مرسلًا، والمراسيل عندهم ليس بحجة. أو يحمل هذا على الاستحباب توفيقاً بين الدلائل.

## مسألة

الحرّة البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من كفاء بدون الولي  
ينعقد نافذاً عند أبي حنيفة - رحمه الله - وأبي يوسف.  
وعند محمد: ينعقد موقوفاً على إجازة الولي، فإن زوجت  
نفسها من كفاء وأجاز جاز. وإن أبى فعنه روايتان:  
إحداهما يجبره الحاكم والثانية: ليستأنف الحاكم النكاح.  
ولو زوجت نفسها من غير كفاء فموضعه الأصل. وفي  
رواية كتاب الحيل: أنه رجع إلى قولهما<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلاً.

---

= يروي فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره.

توفي سنة سبع وعشرين ومائة.

بتصرف المجروحين لابن حبان ج ٢ ص ١٤٤، والتاريخ الصغير للبخاري ج ٢٠  
ص ٧ وميزان الاعتدال للذهبي ج ٢ ص ٦٤٦.

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٥٧، ١٦٠، والمبسوط ج ٥ ص ١٠، ١١. مجمع الأنهر في  
شرح ملتقى الأبحر ج ١ ص ٣٣٢.

(٢) كفاية الأخيار ج ٢ ص ٤٨، والمهذب ج ١٥ ص ٣٨.

(٣) المبدع في شرح المقنع ج ٧ ص ٢٨، ٢٩، والإنصاف للمرداوي، ج ٨ ص ٦٦  
وقال وهو المذهب وعليه الأصحاب وعنه يجوز لها تزويج نفسها وعنه أن لها أن  
تأمر رجلاً يزوجهما وعنه لها تزويج أمتها ومعتقها.

وقال مالك: لا تلي<sup>(١)</sup> وهل لها أن تأذن لرجل أن يتزوجها؟  
فيه ثلاث روايات.

أحدها: الجواز، والثانية: عدمه، والثالثة: إن كانت شريفة لم  
يجز وإن كانت دنيئة جاز<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما رويناه من قوله عليه الصلاة والسلام «الأيمن أحق بنفسها من  
وليها والبكر تستامر»<sup>(٣)</sup> شارك بينها وبين الولي ثم قدمها بقوله: "أحق"  
وقد صح العقد منه فوجب أن يصح منها.

وروى الحافظ الأنماطي<sup>(٤)</sup> عن أبي سلمة<sup>(٥)</sup> بن عبد الرحمن قال:  
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن أبي انكحني رجلاً وأنا  
كارهة. فقال النبي ﷺ لأبيها لا نكاح لك. اذهبي فانكحي من شئت،<sup>(٦)</sup>

---

(١) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢، ص ٥٢٧.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢، ص ٧.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) الحافظ الأنماطي: هو عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد البغدادي يكنى بأبي  
البركات ولد سنة اثنتين وستين وأربع مائة.

قال أبو سعد: حافظ متقن جامع واسع الرواية جمع وخرج وكان لا يجوز  
الإجازة على الإجازة وألف في ذلك، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

بتصرف تذكرة الحفاظ ج ٤/ ١٢٨٢، والذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٢٤٠.

(٥) أبو سلمة بن عبد الرحمن، أحد الأئمة روى عن أبيه وعائشة وأبي هريرة روى عنه

ابنه عمر والزهرري ومحمد بن عمرو ثقة مكثر، مات سنة ٩٤ وقيل سنة ١٠٤ هـ.

بتصرف الكاشف للذهبي ج ٣ ص ٣٤٢، وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠.

(٦) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ٧٦ أ.

أمرها النبي ﷺ بإنكاح من شاءت. وهذا آية القدرة.

**فإن قيل:** قد ردّه ما أخرج في الصحيح، "فرد رسول الله ﷺ نكاحها وقوله انكحي من شئت. رواه أبو سلمة مرسلًا<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** الزيادة من الثقة مقبولة والمرسل عندنا حجة مقبولة.

احتجوا: بما روت عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال:

«أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»<sup>(٢)</sup> ت.

---

(١) ذكر ذلك ابن الجوزي في التحقيق ل ٧٦ أ.

(٢) أخرجه أبوداود ج ٢ ص ٥٦٦ رقم ٢٠٨٣ في كتاب النكاح، باب في الولي

وفي رواية أبي داود: فنكاحها باطل ثلاث مرات... والترمذي ج ٣ ص ٤٠٧

كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي وقال هذا حديث حسن... وابن

ماجه رقم ١٨٧٩ في كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي. والدارمي في سننه

١٣٧/٢ باب النهي عن النكاح بغير ولي. وابن حبان في صحيحه ص ٣٠٥،

رقم ١٢٤٨ من الموارد. والدارقطني في سننه ٢٢١/٣ رقم ١٠.

والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٥/٧ - ١٠٧ وساق له عدة طرق، والحاكم في

المستدرک ١٦٨/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين لكن سليمان بن موسى

مع جلالتة قال البخاري عنه في التاريخ الكبير ٣٩/٤ عنده مناكير.

وقال الحافظ في التقریب ٣٣١/١ "صدوق في حديثه بعض لين وخلط قبل

موته بقليل" وذكره ابن عساكر في تاريخه ٢٨٦/٦ وقال لهذا الحديث عندي

طرق كثيرة... "لكن لم يروه سليمان بن موسى وحده بل تابعه عليه جماعة.

من ذلك متبعة جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة -رضي الله

عنها- عن النبي ﷺ أخرجه أبوداود رقم ٢٠٨٤ في النكاح باب الولي بمعناه. ثم

وروت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: « لا نكاح إلا بولي. والسلطان ولي من لا ولي له » حد<sup>(٢)</sup>.  
وعن عائشة أيضاً قالت: قال رسول الله ﷺ « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » حد ق<sup>(٤)</sup>.  
وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ « لا بد في

= قال أبوداود جعفر لم يسمع من الزهري كتب إليه. والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٦/٧ وفيه ابن لهيعة. لكن للحديث طرقه يقوي بعضها بعضاً.

(١) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

جاء في نسخة (ج) "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

(٢) أخرجه أحمد في المسند ج٦/٢٦٠ بلفظه.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه موارد ص٣٠٥، رقم ١٢٤٧.

والبيهقي في السنن الكبرى ج١٠٦/١٠٧.

وأخرجه أيضاً ابن ماجه ج١ ص٦٠٥ رقم ١٨٨٠ في كتاب النكاح باب لا

نكاح إلا بولي، عن عائشة بأكمله وعن ابن عباس الجزء الأول منه في كتاب

النكاح. وفي الزوائد في إسناد حجاج وهو ابن أرقط مدلس، وقد رواه

بالنعنة، وأيضاً لم يسمع عن عكرمة... إلخ.

(٣) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

جاء في نسخة (ج) "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

(٤) لفظة وشاهدي عدل لم أجدتها عند أحمد.

وإنما أخرجه أحمد ج٦/٢٦٠ بلفظ "لا نكاح إلا بولي...".

وأخرجه الدارقطني في سننه ج٣/٢٢٧ وفيه محمد بن يزيد بن سنان قال

الزيلي في نصب الراية ج٣/١٨٧ هو وأبوه ضعيفان.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه رقم ١٢٤٧ موارد.

النكاح من أربعة الولي والزوج وشاهدين»<sup>(١)</sup> ق.

وعن أبي بردة<sup>(٢)</sup> عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي». ق<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/٢٢٤-٢٢٥، رقم ١٩ وقال أبو الخصب مجهول واسمه نافع بن ميسرة.

(٢) أبوبردة: ابن أبي موسى الأشعري الفقيه اسمه الحارث وقيل عامر وقيل اسمه كنيته. قال العجلي في تاريخ الثقات: كوفي ثقة وكان على قضاء الكوفة ولي بعد شريح، وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة أربع ومائة. بتصرف تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٩١ ترتيب الهيثمي.

(٣) أخرج رواية أبي بردة الدارقطني في السنن ٣/٢١٩، ٢٢٠ عن أبيه وأخرجه أبو داود ج ٢ ص ٥٦٨ رقم ٢٠٨٥ في كتاب النكاح باب الولي. وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٦٠٥ رقم ١٨٨١ في كتاب النكاح. وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٤٠٧ رقم ١١٠١ في النكاح باب ما جاء في الولي. قال عقب الحديث "وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف، رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى نحوه. ولم يذكر فيه" عن أبي إسحاق" وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ أيضاً. وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ «لا نكاح إلا بولي». وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ولا يصح.

ورواية هؤلاء الذين رروا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة وأن شعبة



وكذا روى ابن عباس. حد<sup>(١)</sup>.

وروى الأنماطي عن ابن عباس: قال النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>: «البغايا<sup>(٣)</sup> اللاتي ينكحن أنفسهن لا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدين ومهر قل أو كثر»<sup>(٤)</sup>.

= والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ثم ذكر بسنده الصحيح عن شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق أسمع أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ «لا نكاح إلا بولي» فقال نعم، فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري عن مكحول هذا الحديث في وقت واحد. وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق. سمعت محمد بن المثني يقول: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق الذي فاتني إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم. وللحديث شواهد أخرى يقوي بعضها بعضاً فهو بشواهد صحیح والله أعلم.

(١) وأخرج رواية ابن عباس: أحمد في المسند ج ١/٢٥٠ وزاد السلطان ولي من لا ولي له، والدارقطني في سننه ج ٣/٢٢١-٢٢٢، رقم ١١ وقال رفعه عدي ابن الفضل ولم يرفعه غيره، وزاد شاهدي عدل وأما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل. والبيهقي في السنن الكبرى ج ٢/١١٢.

(٢) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

جاء في نسخة (ج) "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

(٣) لفظ (البغايا) سقط من نسخة "ب".

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل ج ٧/٢٥٢٢ وقال وللنحاس بن فهم غير ما ذكرت وأحاديثه مما ينفرد به عن الثقات ولا يتابع عليه.

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/٢٨٦، وقال وفي إسناده الربيع بن بدر وهو متروك.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» ق<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/٢٢٥، رقم ٢١. قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني وفي إسناده هذا الحديث عبد الله بن محرز هو متروك. ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن عنه مرسلًا. وقال وهذا وإن كان منقطعاً فإن أهل العلم يقولون به. وكذا فيه عند المصنف بكر بن بكار وهو أيضاً ضعيف.

وأخرجه أحمد في المسند الذي طبعته مع الفتح الرباني ج ١٦ ص ١٥٦، المصنف لعبد الرزاق ج ٦ ص ١٩٦، ومجمع الزوائد لابن الهيثمي ج ٤ ص ٢٨٧ عن عمران ابن حصين وقال وفيه عبد الله بن محرز.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل ٥٢١/٢ وقال لثابت بن زهير غير هذا وكل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدھا ومتونها.

أخرجه الدارقطني ج ٣/٢٢٥، رقم ٢٢ قال أبو الطيب معلقاً عليه الحديث في إسناده ثابت بن زهير قال البخاري فيه منكر الحديث.

كذا الزيلعي وقال النسائي ليس بثقة، وقال الدارقطني منكر الحديث كذا في الميزان.

(٣) حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه ج ١/٦٠٦ رقم ١٨٨٢ كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي. في الزوائد في إسناده جميل بن الحسين العتكي، وقال فيه عبدان: إنه فاسق يكذب يعني في كلامه، وقال ابن عدي: لم أسمع أحداً تكلم فيه غير عبدان أنه لا بأس به، ولا أعلم له حديثاً منكراً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يغرب وأخرج له في صحيحه هو وابن خزيمة والحاكم، وقال مسلمة الأندلسي ثقة وباقي رجال الإسناد ثقات.

وروى الحسن أن معقل بن يسار زوج أختاً<sup>(١)</sup> له فطلقها الرجل<sup>(٢)</sup>.  
ثم أنشأ يخطبها فقال: زوجتك كريمي فطلقتها ثم أنشأت تخطبها فأبى أن  
يزوجه وهوته المرأة فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ

= وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٢٢٧/٣ و ٢٢٨، رقم ٢٥-٣١، وأخرجه  
البيهقي ج ١١٠/٧ وقال صاحب الإرواء ج ٦ ص ٢٤٨ صحيح دون الجملة  
الأخيرة فإنها موقوفة على أبي هريرة.

(١) قال الحافظ بن حجر في الفتح ج ١٨٦/٩ اسمها جميل بالجيم مصغر بنت يسار،  
وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج وبه جزم ابن مأكولا، وسمها ابن  
فتحون كذلك لكن بغير تصغير وقيل اسمها ليلي حكاه السهيلي في "مبهمات  
القرآن" وتبعه البدرى وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن إسحاق، ويحتمل التعدد  
بأن يكون لها اسمان ولقب أو لقبان واسم.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ١٨٦/٩ قيل هو أبوالبداح بن عاصم  
الأنصاري، هكذا وقع في "أحكام القرآن لإسماعيل القاضي" من طريق ابن  
جريج "أخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت  
أبي البداح بن عاصم فطلقها فانقضت عدتها، فخطبها" وذكر ذلك أبو موسى  
في "ذيل الصحابة" وذكره أيضاً الثعلبي ولفظه "نزلت في جميلة بنت يسار أخت  
معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن العجلان" واستشكله  
الذهلي بأن البداح تابعي على الصواب، فيحتمل أن يكون صحابياً آخر. وجزم  
بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فإن كان محفوظاً فهو أخو  
البداح التابعي. ووقع لنا في "كتاب المجاز" للشيخ عز الدين بن عبد السلام أن اسم  
زوجها عبد الله بن رواحة، ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البزار  
والدارقطني "فأتاني ابن عم لي فخطبها مع الخطاب" وفي هذا نظر لأن معقل بن  
يسار مزني وأبوالبداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عم لأمه أو من الرضاعة.

فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ<sup>(١)</sup>». خ<sup>(٢)</sup>.

وعن معاذ بن جبل قال: قال النبي ﷺ: «أيما امرأة زوجت نفسها من غير إذن ولي فهي زانية»<sup>(٣)</sup>.

**والجواب:** أن هذه الأحاديث ليس فيها ما يصحح قال يحيى بن معين وإسحاق<sup>(٤)</sup> ثلاثة أحاديث<sup>(٥)</sup> لم يثبت عن النبي ﷺ هذا، ومن مس ذكره

---

(١) من الآية ٢٣٢ من سورة البقرة.

(٢) أخرجه البخاري ج ١٣٣/٦، باب من قال لا نكاح إلا بولي لقول الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ بلفظ عن الحسن قال: فلا تعضلوهن. قال: حدثني معقل ابن يسار أنها أنزلت فيه قال: زوجت أخت لي من رجل فطلقها حتى انقضت عدتها فجاء يخطبها فقلت له زوجتك وفرشتك وأكرمته فطلقها ثم جئت تخطبها لا والله لا تعود فأنزل الله هذه الآية فلا تعضلوهن فقلت الآن أفعل يا رسول الله قال: فزوجها إياه.

وأخرجه أيضاً ١٦/٥ في كتاب التفسير باب "وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن... الآية". وأخرجه أيضاً ١٨٤/٦ في "كتاب الطلاق" وبعولتهن أحق بردهن" وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٢٣ رقم ١٥.

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ٣١٢/٢. وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١٣٢/٢ قال... وهذا لا يصح أبو عصمة اسمه نوح بن أبي مريم قال يحيى: ليس بشيء ولا يكتب حديثه وقال السعدي سقط حديثه. وقال مسلم بن الحجاج والرزاي والدارقطني متروك...

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي يكنى بأبي يعقوب ولد سنة ١٦٦هـ. عالم خرساني في عصره من سكان مرو وهو أحد كبار الحفاظ طاف البلاد لجمع الحديث. وكان إسحاق ثقة في الحديث ورحل إلى العراق والحجاز والشام واليمن له تصانيف منها المسند.

بتصرف تهذيب ابن عساكر ج ٢/٤٠٩، ٤١٤ ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٦٤/١

(٥) الظاهر أن هذا ليس على إطلاقه عن يحيى بن معين بل إنه أثبت بعض تلك

فليتوضأ<sup>(١)</sup>، وما أسكر كثيره فقليله حرام<sup>(٢)</sup>.

= الأحاديث من طرق رضيها كحديث من مس ذكره فليتوضأ من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة الحديث... فهذا يدل على ثبوت كلام المؤلف - رحمه الله تعالى - عنه لكن يحيى بن معين رجح عن ذلك. لكن الإمام العيني - رحمه الله تعالى - أنكر أن يكون هذا الكلام كلام يحيى بن معين أنه ثلاثة أحاديث لم تثبت وإنما هذا الكلام مأثور عن أبي سفيان، ولكن في أثناء التخريج صححت تلك الأحاديث لتعدد طرقها. تلخيص الجبير ج ١ ص ١٣٢ والبنية في شرح الهداية ج ١ ص ٢٣٩، وتاريخ يحيى بن معين ج ١ ص ٣٣ وج ٣ ص ٤٦٤.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ج ١ ص ٤٢ في الطهارة باب الوضوء من مس الفرج عن بسرة، أخرجه الترمذي ج ١ ص ١٢٦ رقم ٨٣، ٨٤ في الطهارة باب الوضوء من مس الذكر وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أبوداود ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٩ رقم ١٨١ عن بسرة. والنسائي ج ١ ص ١٠٠ في الطهارة باب الوضوء من مس الذكر عن بسرة، وابن ماجه ج ١ ص ١٦١ رقم ٤٧٩ في الطهارة وستنها، باب الوضوء من مس الذكر عن بسرة و ٤٨٠ عن جابر و ٤٨١ عن أم حبيبة، ٤٨٢ عن أبي أيوب. وأحمد ج ٦ ص ٤٠٦، ٤٠٧، وغيرهم وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد ابن خالد وسعد بن أبي وقاص وأم سلمة وعائشة وغيرهم وبهذا يكون للحديث عدة طرق تقوي بعضها بعضاً.

(٢) روي هذا الحديث من عدة رواة منهم جابر وسعد بن أبي وقاص وغيرهما أخرجه أبوداود ج ٤ ص ٨٧ رقم ٣٦٨٦ عن جابر والترمذي ج ٤ ص ٢٩٢، رقم ١٨٦٥ في الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام عن جابر، وقال حديث حسن غريب، وابن ماجه ج ٢ ص ١١٢٥ رقم ٣٣٩٣، وأحمد ج ٣ ص ٣٤٣ والطحاوي ج ٢ ص ٣٢٥ - ٣٢٦. وأما حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ نهى عن قليل ما أسكر كثيره انتهى. وأخرجه النسائي ج ٢ ص ٣٢٦ وقال المنذري في مختصره ج ٥ ص ٢٦٧ أجود أحاديث هذا الباب حديث سعد فإنه من رواية محمد بن عبد الله الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير =

أما الحديث الأول فقد قال ابن جريج: لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث وقلت أنت رويته فلم يعرفه<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: رجال هذا الحديث رجال الصحيح وقد خرج الحاكم في المستدرک على الصحيحين ويحتمل أن الزهري نسي<sup>(٢)</sup>.

**قالنا:** إنكار الزهري أو نسيانه يوجب وهناً في الرواية، والجرح مقدم وسليمان بن موسى بين ابن جريج والزهري، والمرسل ليس بحجة عندهم. وأما حديث عائشة - رضي الله عنها - الثاني ففيه الحجاج ابن أרטاه ضعيف<sup>(٣)</sup>.

وأما حديثها الثالث ففيه يزيد بن<sup>(٤)</sup> سنان ضعفه أحمد<sup>(٥)</sup> وابن

---

= وقد احتج به الشيخان.

وأخرجه الدارمي ج ٢ ص ١١٣، وابن حبان رقم ١٣٨٦، وبهذا يكون للحديث عدة طرق يقوي بعضها بعضاً.

(١) مسند أحمد الذي طبعته مع الفتح الرباني ج ١٦/١٥٤، ونصب الراية ج ٣/١٨٥، ١٨٦.

(٢) تقدم ذلك في أثناء التخرج والرد عليه.

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٥٢ والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ٢ ص ٦٤١، ٦٤٢.

(٤) يزيد بن سنان أبوفروة الرهاوي مولى ابن تميم ولد سنة تسع وستين. وتوفي سنة خمس وخمسين ومائة.

قال ابن حبان وكان ممن يخطئ كثيراً حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد بالمعضلات. بتصرف المجروحين ج ٣/١٠٦، وتقريب التهذيب ج ٢/٣٦٦.

(٥) قال أحمد في مسائله رواية إسحاق النيسابوري ج ٢/٢١٩ قال سألت عن حديثه قال ليس حديثه بشيء.

المديني وابن معين<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> والدارقطني<sup>(٣)</sup>.  
وفي حديثها الرابع: أبو الخصيب، قال الدارقطني: واسمه نافع ابن  
ميسرة<sup>(٤)</sup> مجهول<sup>(٥)</sup>.  
وأما حديث أبي بردة فمرسل<sup>(٦)</sup>.  
وأما رواية ابن عباس الأولى ففيها الحجاج بن أرطاه وقد سبق  
تضعيفه<sup>(٧)</sup> وفيها أيضاً عدي<sup>(٨)</sup> بن الفضل مجهول.  
وأما الرواية الثانية ففيها النهاس<sup>(٩)</sup> بن قهم<sup>(١٠)</sup> قال يحيى: هو ضعيف.

- 
- (١) قال يحيى بن معين في تاريخه ج ٢/٦٧٢ يروي عن الزهري ليس حديثه بشيء.  
وقال أيضاً ليس بثقة.
- (٢) قال النسائي في الضعفاء والمتروكين ص ٣٠٧ يزيد بن سنان أبوفروة متروك  
الحديث ...
- (٣) ذكره في كتابه الضعفاء والمتروكين ص ٣٩٨ تحقيق موفق ابن عبدالله ابن  
عبدالقادر.
- (٤) جاء في نسخة جـ (يسر) بدل (ميسرة).
- (٥) ذكر ذلك الذهبي في كتابه الضعفاء ج ٢ ص ٦٩٣.
- (٦) تقدم تخريج هذا الحديث.
- (٧) انظر تضعيف المؤلف له وقد سبق.
- (٨) عدي بن الفضل: يكنى بأبي حاتم بصري، قال ابن معين وأبو حاتم: متروك الحديث.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٢، وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٧.
- (٩) جاء في نسخة (ب) "الهماش" بدل "النحاس"، وجاء في نسخة (جـ) "الهاسن"  
بدل "النحاس" والصواب ما أثبتته.
- (١٠) النهاس بن قهم: القيسي أبو الخطاب البصري، قال يحيى بن معين: ليس هو  
بشيء وكان ابن أبي عدي يقول: لا يساوي نهاس بن قهم شيئاً.  
وقال ابن عدي ضعيف الحديث. بتصرف تاريخ ابن معين ج ٢ ص ٦١٠.  
وابن عدي في الكامل ج ٧ ص ٢٥٢٢.

وقال ابن عدي: لا يساوي شيئاً.

وأما رواية ابن مسعود ففيها بكر بن<sup>(١)</sup> بكار، قال ابن معين: ليس بشيء<sup>(٢)</sup>.

وفيه أيضاً عبد الله<sup>(٣)</sup> بن محرر<sup>(٤)</sup> قال الدارقطني: متروك<sup>(٥)</sup>.

وأما رواية ابن عمر ففيها ثابت<sup>(٦)</sup> بن زهير<sup>(٧)</sup> قال أبو حاتم<sup>(٨)</sup>: هو

---

(١) بكر بن بكار يكنى بأبي عمرو القيسي.

قال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو عاصم النبيل: ثقة. وقال ابن حبان: ثقة ربما يخطئ. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

بتصرف الضعفاء الكبير للعقيلي ج ١/١٥٢ وميزان الاعتدال ج ١/٣٤٣.

(٢) تاريخ الإمام العلامة المحدث ابن معين ج ٢/٦٢.

(٣) عبد الله بن محرر بفتح الحاء المهملة وراء مشددة مفتوحة مكررة العامري الجزولي من أهل الرقة كان مولى لبني هلال ولاءه أبو جعفر قضاء الرقة.

قال ابن حبان "وكان من خيار عباد الله ممن يكذب ولا يعلم ويقلب الأخبار ولا يفهم"، وقال ابن عدي في الكامل: "روايته عن يروي عنه غير محفوظة"، وقال البخاري "منكر الحديث".

بتصرف التاريخ الكبير للبخاري م ٥/ج ٣/ق ١/٢١٢ والمجروحين لابن حبان ج ٧/٢١٧، ٢٢/٢٣، والكامل لابن عدي ج ٤ ص ١٤٥٤ والإكمال ج ٧/٢١٧.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "محرز" بدل "محزر" والصواب "محزر".

(٥) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ج ٣/٢٦ رقم ٣١٩ تحقيق موفق ابن عبد الله.

(٦) ثابت بن زهير يكنى بأبي زهير بصرى.

قال البخاري: منكر الحديث. وقال الذهبي: تركوه.

بتصرف التاريخ الكبير للبخاري م ٢/ق ٢/ج ١/١٦٣ والمجروحين لابن حبان ج ١/٢٠٦، والمغني في الضعفاء للذهبي ج ١/١٢٠.

(٧) جاء في نسخة (ج) "عمر" بدل "زهير" والصواب "زهير".

(٨) الجرح والتعديل م ٢/ج ١/٤٥٢ وقال سمعت أبي يقول: هو منكر الحديث ضعيف الحديث ولا يشتغل به.



منكر الحديث وضعفه ابن عدي<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>.  
وأما رواية أبي هريرة ففيها جميل<sup>(٣)</sup> بن الحسن الجهضمي<sup>(٤)</sup>،  
ومسلم بن أبي مسلم الجرمي لا يُعرفان.  
وأما رواية معاذ ففيها أبوعصمة<sup>(٥)</sup> نوح بن أبي مريم وضعفه  
الدارقطني وابن<sup>(٦)</sup> معين وقد ضعف البخاري هذه الأحاديث، فلو سلمت

- 
- (١) الكامل ج ٢/٥٢٢ وقال: كل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدنا ومتونها.  
(٢) المجروحين ج ١/٢٠٦ وقال لا يتابع على حديثه كان يخطئ حتى خرج عن  
جملة من يحتج بهم إذا انفردوا.  
(٣) جميل بن الحسن الجهضمي أبو الحسن البصري نزيل الأهواز.  
ذكره ابن حبان في الثقات فقال يقرب. وقال ابن عدي فإنه في الرواية صالح.  
بتصرف تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١١٣، وميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٢٣.  
(٤) مسلم بن أبي مسلم الجرمي سكن بغداد، قال الأزدي حدث بأحاديث لا  
يتابع عليها وكان إماماً بطرسوس توفي سنة أربعين .  
بتصرف موضح أوام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ج ٢/٤٠٠ والجرح  
والتعديل م ٨ ج ٤ ق ١ ص ١٨٨ وتاريخ بغداد ج ١٣/١٠٠.  
(٥) أبوعصمة نوح بن أبي مريم قاض مرو وهو نوح الجامع فقيه واسع العلم.  
قال البخاري قال ابن المبارك لو كيع عندنا شيخ يقال له أبوعصمة كان يضع  
كما كان يضع المعلّى بن هلال.  
قال ابن معين ابن أبي مريم ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال أبو زرعة  
ضعيف الحديث. قال أبو حاتم ومسلم والذولابي والدارقطني متروك الحديث.  
قال النسائي ليس بثقة ولا مأمون. مات سنة ١٧٣.  
بتصرف الكاشف للذهبي ج ٣ ص ٢١٢، والمجروحين لابن حبان ج ٣ ص ٤٨.  
(٦) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣٧٦.

فلم قلت بأنها ليست ولية نفسها فإنه يقال في اللغة ولي ووليّه<sup>(١)</sup> ثم قد حصر أربعة الولي وهي المرأة والخطاب والشاهدان. وقد روى الكرخي والطحاوي الحديث الأول فقال: إنما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن مولاه، ثم مفهومه: أنها لو نكحت بإذن وليها جاز والخصوم لا يقولون به فكانت حجة عليهم. أو تقول هي: أخبار آحاد وردت على مخالفة الكتاب فلا تقبل<sup>(٢)</sup>.

وقد احتج: أصحابنا بما روي أن أم سلمة - رضي الله عنها - لما انقضت عدتها من أبي سلمة خطبها النبي ﷺ فقالت لولدها عمر: قم يا عمر فزوج أمك من رسول الله فزوجها وكان صغيراً. والنكاح إنما انعقد بعبارتها. وهذا الحديث رواه أحمد في المسند إلا أن لفظه: فقالت هي لولدها: قم يا عمر فزوج أمك. لا أن النبي ﷺ قال ذلك.

وروا فيه أن النبي ﷺ قال: يا غلام قم فزوج أمك. م<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية هذا الحديث نظر من الأصل، لأن عمر كان له يوم تزوج النبي ﷺ أمه: ثلاث سنين.

فكيف يقال له: قم فزوج؟ لأن النبي ﷺ تزوجها سنة أربع ومات النبي عليه الصلاة والسلام ولعمر تسع سنين.

---

(١) لسان العرب ج ١٥ ص ٤٠٧، والمصباح المنير ج ٢/٨٤١.

(٢) بدائع الصنائع ٤/٢٤٨، ٢٤٩ وذكر العيني - رحمه الله تعالى - في البناية في شرح الهداية ٤/١١٢-١١٥، كل المناقشات والرد عليها.

(٣) أخرجه مسلم ج ٢ ص ٦٣١ برقم ٩١٨ باب يقال عند المصيبة.

وأخرجه النسائي ج ٢/٧٧، والبيهقي ج ٧/١٣١، وأحمد في المسند ج ٦ ص ٢٩٥، ٣٦٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨.

قالوا فيحمل قولهما لعمر: قم فزوج على وجه الملاعبة للصغير.  
وقد ذكر تاريخ سنه على ما قلنا محمد بن سعد في الطبقات وغيره  
وقد نقل عن أحمد أنه قال: من يقول إن عمر كان صغيراً وهذا خلاف  
قول المؤرخين.  
ويحتمل أن أحمد قال ذلك قبل أن يعلم ما مقدار سنه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

يجوز للأب أن يزوج الثيب الصغيرة<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: لا يملك<sup>(٤)</sup>.  
وعن أحمد: كالمذهبين<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٩٢. والإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٥١٢. ونصب الراية للزيلعي ج ٣ ص ١٨٦، ١٨٧.  
قلت والراجح رأي الجمهور وذلك لورود الأحاديث الصحيحة الصريحة ومجئ معظمها بأسلوب الحصر الذي يفيد أهمية الولي بعقد النكاح والله أعلم.  
(٢) الهداية شرح بداية المبتدي ج ١ ص ١٩٨.  
(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة (رضي الله عنه).  
(٤) كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار ج ٢/٥٣، ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٢٤.  
(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٥٦ والمغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٩٢، ٤٩٣.  
قال ابن قدامة: القسم الثاني الثيب الصغيرة وفيها وجهان:  
أحدهما: المذهب أنه يجوز تزويجها وهو ظاهر قول الخرقي واختاره ابن حامد وابن بطة والقاضي ومذهب الشافعي...  
والوجه الثاني: أن لأبيها تزويجها ولا يستأمرها أبو بكر وعبد العزيز وهو قول مالك وأبو حنيفة.

**لنا:** العمومات المطلقة في باب النكاح.

وروى<sup>(١)</sup> أبو حاتم<sup>(٢)</sup> المزني<sup>(٣)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه وإلا تفعلوا<sup>(٤)</sup> تكن فتنة في الأرض وفساد»<sup>(٥)</sup> ت.

وروى علي - عليه السلام - قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يؤخرن،

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة في الهامش "حجة الشافعي" والظاهر أنها زيادة من الناسخ.

(٢) أبو حاتم المزني حجازي مختلف في صحبته روى عن النبي ﷺ هذا الحديث، وروى عنه سعيد ومحمد ابنا عبيد، وقيل اسمه عقيل بن مقرن، وجزم ابن القطان بأن لا صحبة له وجماعة وأثبت صحبته ابن حبان وابن السكن، بتصرف الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٣/٣٢٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج ١٢ ص ٦٣.

(٣) جاء في نسخة (ب) "المري" بدل "المزني" والصواب "المزني" كما وجدته.

(٤) جاء في نسخة (ب) سقوط "تفعلوا".

(٥) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٣٩٥ كتاب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه وفروجه، وزاد: قالوا: يا رسول الله وإن كان فيه؟ قال: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه" ثلاث مرات. وقال: هذا حديث حسن غريب.

والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٨٢ وزيادة كبير بعد فساد.

قال صاحب الإرواء ج ٦ ص ٢٦٦ ولعل تحسين الترمذي المذكور إنما هو باعتبار شواهده. وخصوصاً حديث أبي هريرة وإلا فإن الإسناد لا يحتمل التحسين لأن محمداً وسعيداً ابني عبيد مجهولان والراوي عنهما ابن هرمرز ضعيف كما في التقريب.

الصلاة إذا أتت، والجنائز إذا حضرت، والأيم إذا وجدت كفناً»<sup>(١)</sup> نس.  
احتج الشافعي - رحمه الله - بما رويناه من قوله عليه الصلاة والسلام:  
«الطيب أحق بنفسها من وليها»<sup>(٢)</sup>. وأدنى درجات الأحقية توقف النكاح  
على إذنهما.

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تنكح الثيب حتى  
تستأمر»<sup>(٣)</sup> ولم يُرد به الإجماع بل المشورة لأنه عليه الصلاة والسلام  
بعث لبيان الأحكام فافتضى تأخير ذلك إلى ما بعد البلوغ.  
وحديث خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي كارهة وكانت  
ثيباً فرد النبي عليه الصلاة والسلام نكاحه. خ<sup>(٤)</sup>.  
وفي رواية ابن عباس أن خداماً أباً وديعة أنكح ابنته رجلاً فأتت  
النبي ﷺ فاشتكت إليه أنها أنكحت وهي كارهة فانتزعها النبي عليه  
الصلاة والسلام من زوجها وقال: "لا تكرهوهن".  
قال: فنكحت بعد ذلك أبا لبابة الأنصاري وكانت ثيباً. حد.  
وفي رواية ابن السائب قال: كانت بنت خدام عند رجل فبانت منه

---

(١) أخرجه الترمذي ج ١/٣٢٠ أبواب الصلاة باب ما جاء في الوقت الأول من  
الفضل، وقال: هذا حديث غريب حسن.

وأحمد ج ١ ص ١٠٥ وأخرج ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٣ منه النهي عن تأخير  
الجنائز فقط عن حرمة بن يحيى والبيهقي: ١٣٢/٧-١٣٣ فذكره...

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

فزوجها أبوها رجلاً من بني عوف وخطبت هي إلى أبي لبابة فأبى أبوها إلا أن ينكحها العوفي وأبت هي حتى ارتفع شأنهما إلى النبي عليه الصلاة والسلام فقال -عليه السلام-: «هي أولى بامرها فالحقها بهواها» فتزوجت أبا لبابة فولدت له أبا السائب.

وعن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «ليس للولي مع الثيب امر»<sup>(١)</sup> ق. **والجواب:** أما الحديث الأول فالمراد منه المرأة التي لا زوج لها، وهي البالغة، لأنها أحق بنفسها، أما الصغيرة فلا.

وأما الحديث الثاني: فلفظه لفظ الخبر والأمر يرد بلفظ الخبر فالبالغة هي التي يؤمر الولي بمشاورتها.

وكذا باقي الأحاديث. ثم قد خص منها الثيب المجنونة. وأما الحديث الأخير فقد قال الحافظ النيسابوري: أخطأ فيه معمر.<sup>(٢)</sup> ولو سلم. حمل على ما قلنا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه أبوداود رقم ٢١٠٠ كتاب النكاح باب في الثيب، وزاد والييمة تستأمر وصماتها إقرارها.

والنسائي ج ٦ ص ٨٥ كتاب النكاح، باب استئذان البكر في نفسها. والدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٣٩ رقم ٦٦، ٦٧. وقال: والذي قبله أصح في الإسناد والمتن (يعني رقم ٦٤، ٦٥) لأن صالحاً لم يسمعه من نافع بن جرير وإنما سمعه من عبد الله بن الفضل عنه، اتفق على ذلك ابن إسحاق وسعيد بن سلمة عن صالح، سمعت النيسابوري يقول والذي عندي أن معمرأ أخطأ فيه.

(٢) تقدم بيان ذلك.

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢١، ١٢٢.

## مسألة

الولي الأقرب إذا غاب غيبة منقطعة، جاز لمن هو أبعد منه أن يزوجه عند علمائنا الثلاثة<sup>(١)</sup>. وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup>.  
وقال زفر<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup>: لا تثبت الولاية.  
واختلفا فيما بينهما.  
قال زفر: لا تثبت الولاية لأحد أصلاً.  
وقال الشافعي: تثبت للحاكم نيابة عن الأقرب<sup>(٥)</sup>.  
واختلف المشائخ<sup>(٦)</sup> في حد الغيبة المنقطعة، وقد قدرنا في الخلاف<sup>(٧)</sup> والمختار في حدها أن يغيب الأقرب غيبة لو انتظرنا

---

(١) بدائع الصنائع ج ٣ ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ١٩١ طبعة جامعة الإمام، والإنصاف ج ٨ ص ٧٦ وقال هذا المذهب وعنه يزوجه الحاكم.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ٢٢٠.

(٤) مغني المحتاج ج ٣ ص ١٥٧. ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٣٦.

(٥) نفس المراجع السابقة.

(٦) المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ٢٢٢، وبدائع الصنائع ج ٣ ص ٢٥٠-٢٥٢.

(٧) وقد اختلف العلماء في تحديد تلك الغيبة إلى الآراء التالية:  
أولاً الحنفية:

يوجد في المذهب الحنفي عدة روايات في تحديد تلك المسافة:

روى عن أبي يوسف روايات:

- حددها باعتبار المكان فقال ما بين بغداد والري وما دون ذلك لا يعتبر غيبة منقطعة أي عشرون مرحلة.

= - حددها بالزمان فقال نحو مسيرة شهر وأكثر وما دون ذلك لا يعتبر مسافة منقطعة وقال أيضاً من جابلقا إلى جابلسا. وكذا محمد عنه روايتان أيضاً.

- حددها بحسب المكان فقال ما بين الكوفة إلى الري.

- وفي رواية ثانية أنه قال بين الرقة إلى البصرة أي اعتبر أن تكون من إقليم إلى إقليم آخر وإلا فلا تعتبر مسافة الغيبة منقطعة.

روي عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري قدر تحديد مسافة الغيبة فإن يكون الولي الأقرب في مكان يصعب معه أخذ رأيه واستطلاعاه على هذا الخاطب بحيث لو تمهل في ذلك لذهب الكفاء والخطاب وإن كان يمكن أخذ رأيه فيه بيسر وسهولة فإن المسافة لا تكون منقطعة. هذه الرواية رجحها السرخسي وقال إنها هي الصحيحة التي يقاس بها المسافة المقطوعة ويحكم على الولي الأقرب بأنه غائب غيبة منقطعة، والكاساني رجح هذا القول لأنه هو الذي ينطبق على مصلحة المولي عليه.

وقال بعض المتأخرين من الحنفية في رواية لهم أن الغيبة المنقطعة هي التي تقدر به أدنى مدة السفر وعللوا ذلك بأن هذا التقدير بمثابة النهاية لأن أقصاه ليس له نهاية من هؤلاء الذي رووا هذه الرواية القاضي الإمام أبو علي الفضي وأبو عصمة المروزي.

وهناك رواية أخرى لابن شجاع يقدر فيها الغيبة المنقطعة بأنها البعيدة بحيث لا تصلها القوافل والرسل في السنة الواحدة ولا مرة فإن كانت تصلها أكثر من مرة فهي غير منقطعة هذه الرواية اختارها القدوري وابن سلمة.

بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٢٥١، الهداية ج ٢ ص ٤١٦ طبعتهما مع فتح القدير لابن الهمام، تبين الحقائق ج ٢ ص ١٢٧، فتح القدير ج ٢ ص ٤١٦، المبسوط ج ٤ ص ٢٢١.

#### ثانياً: الشافعية:

والشافعية أثر عنهم روايات في تحديد المسافة التي يعتبر بها الولي الأقرب غائباً غيبة منقطعة من هذه الروايات رواية تعتبر المسافة متى كانت مسافة قصر فإنها غيبة بعيدة ومنقطعة فإن كانت دون مسافة القصر فإنها لا تعتبر غيبة بعيدة ومنقطعة.



= هناك رواية أخرى تقول أنه متى كان الولي الأقرب على بعد مرحلتين أو دون مسافة القصر فإن ذلك يعتبر غيبة بعيدة ومنقطعة لذا فيعتبر الولي الأقرب غائباً غيبة منقطعة فيجوز تزوج المولى عليه لأن عدم التزوج فيها إضرار ومشقة. مغني المحتاج ج ٣ ص ١٥٧، وتكملة المجموع ج ١٥ ص ٥٤.

### ثالثاً: المالكية:

في المذهب المالكى عدة روايات لكن بعضها أشهر من بعض وإليك هذه الروايات: الرواية الأولى:

أن تكون غيبة الولي المحجر غيبة بعيدة أي منقطعة وتقدر تلك الغيبة بمسافة أربعة أشهر وهي ما بين المدينة وإفريقية بادئ السير من جهة المدينة ومنتهاً بإفريقية لأن ما بين المدينة وإفريقية يقدر بأربعة أشهر وهذه الرواية هي أشهر الروايات عند المالكية. الرواية الثانية:

هذه الرواية تحدد الغيبة المنقطعة أي البعيدة بأنها ما كانت مسافتها ثلاثة أشهر فمتى كان الولي المحجر يبعد عن المولى عليها تلك المسافة يعد غائباً غيبة منقطعة، وهي مثل بين مصر وإفريقية إذا كان ابتداء مصر والانتهاً بإفريقية أو العكس وهذه الرواية أقل شهرة من الرواية الأولى للمالكية. هذا بالنسبة للولي المحجر، أما الولي غير المحجر، ففقهاء المالكية يحددون الغيبة المنقطعة بالنسبة له بالزمان فيرون أنه إذا غاب غيبة مسافتها ثلاثة أيام فأكثر عن بلد المرأة فإنها تعتبر غيبة له بعيدة تتضرر بها المرأة ويفوت الكفء، أما إذا كانت الغيبة أقل من ثلاثة أيام لا تعتبر غيبة بعيدة.

الشرح الصغير لأقرب المسالك لمذهب الإمام مالك للدردير ج ٢ ص ٣٦٥ - ٣٦٦، وحاشية الخرشى ج ٣ ص ١٨٦، ١٨٧.

### رابعاً: الحنابلة:

يوجد عند الحنابلة عدة روايات أيضاً في تحديد الغيبة المنقطعة. منها رواية أبي الخطاب حيث حدد تلك الغيبة المنقطعة بأنها ما تقصر فيها الصلاة لأن

## حضوره فات الكفاء الخاطب لأن بذلك يندفع الضرر عنها والنظر بهذا السبب<sup>(١)</sup>.

= تلك المسافة هي التي جعلها الشارع بعيدة بحيث علق عليها رخص السفر وإن كانت هذه الرواية تفسر من أبي الخطاب حين رواها الإمام أحمد بالبعد. وإن كانت هذه الرواية إحدى الروايات في المذهب الشافعي كما أوضحته سابقاً. هناك رواية تحدد تلك المسافة البعيدة بأن تكون البلدة التي رحل إليها لا تصل إليها الأخبار كما يسافر إلى بعض البلاد البعيدة التي تعتبر بحق بعيدة كمن كان في الشرق وسافر إلى الغرب أو سافر إلى أقصى الهند وهو بعيد عنها بعداً يعتبر به منقطعاً عن أقاربه ونحو ذلك بحيث لا يصل إليه الخطاب أو يصل لكنه لا يرد عليه فيظن صاحب الخطاب أنه لم يصله لبعده المكان لذا فإن المولى عليها تتضرر بهذه المسافة البعيدة المدى ويذهب الكفاء لطول الانتظار الذي انتظره وهذه الرواية اختارها الخرقى.

وتوجد رواية أخرى تعتبر المسافة المنقطعة بأنها التي لا تقطع إلا بكلفة ومشقة لذا فإن الولي الأقرب إذا كان في مثل تلك المسافة فإنه يصعب انتظاره فتضرر المرأة من عدم تزويجها بالكفاء المناسب لها. وكذا بذهاب هذا الخاطب لها. وسواء أكانت تلك المسافة التي لا تقطع إلا بكلفة ومشقة فوق مسافة القصر أو دونها. وهذه الرواية اختارها أبو بكر وكذا الشيخان. ورجحها ابن قدامة وابن مفلح، ورجحها صاحب كتاب مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. المبدع في شرح المقنع لابن مفلح ج ٧ ص ٣٧، ٣٨، والشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ١٩١، ١٩٢، والهداية للخطابي ج ٢ ص ٢٤٩، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ج ٥ ص ٦٦.

(١) قد مرّت روايات مذاهب فقهاء الأمة الإسلامية واجتهاداتهم في تحديد تلك المسافة البعيدة التي تعتبره مقطوعة ويكون المسافر إليها غائباً غيبة بعيدة أي منقطعة.

=

**لنا:** ما روى علي - عليه السلام - موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «الإكاح إلى العصابات»<sup>(١)</sup>، وهذا ينفي ولاية السلطان وثبت ولاية الجد.

وروى جابر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفاء»<sup>(٢)</sup> ق. فانتفت ولاية السلطان إلا أن هذا الحديث في إسناده مبشر بن عبيد: ضعفه أحمد<sup>(٣)</sup>.

= لكنني أرى اليوم أن الوضع اختلف عن السابق لأن وسائل المواصلات قربت البعيد ولا يكاد يكون هناك مكان لا يدري ولا يعلم عن حاله وحال من هو فيه لأنه أصبح شبه محال عدم وصول الكتاب إلى بقعة في الأرض يوجد فيها مكان كما أصبح من المتعذر وجود بقعة أرض لا تصلها القوافل أو الرسل إلا مرة واحدة في السنة بل تصلها عدة مرات، وقد يوجد ما تصلها مئات المرات في السنة الواحدة ونفس الكلام بالنسبة للروايات التي اختلفت وسائل المواصلات الحديثة بقي الرواية الأخيرة للحنابلة وهي التي لا تدرك إلا بكلفة ومشقة فإن هذه الرواية الراجحة عندي كما رجحها كثير من الحنابلة بل أغلبهم وأغلب من ألف في كتبهم لأن هذه الرواية ليس بابها التوقيف وإنما المتعارف عليها عند الناس.

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٩٥ بلفظ النكاح إلى العصابات.  
(٢) أخرجه البيهقي ج ٧/١٣٣، وقال: فهذا حديث ضعيف بمرة، ونقل عن الدارقطني قال: مبشر بن عبيد متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها، قال: وقال الإمام أحمد - رحمه الله - وقد رواه بقية عن مبشر عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر، وهو ضعيف لا تقوم بمثله الحجة. ثم نقل عن ابن خزيمة روايته للحديث وقوله في مبشر: وأنا أبرأ من عهده.

(٣) قال أحمد بن حنبل في كتابه العلل ومعرفة الرجال ٣٩٤/١ شيخ يقال له مبشر ابن عبيد كان يكون بمحصر وأصله كوفي أرى، روى عنه بقية وأبوالمغيرة أحاديثه أحاديث موضوعه كذب.

واحتمج الشافعي بما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «زوجوا بناتكم الأكفاء»<sup>(١)</sup> ق. إلا أنه لا ينفي ولاية غير الأب مع غيبته.

## مسألة

الأخ والعم يملكان إنكاح الصغير والصغيرة<sup>(٢)</sup> وهو قول عمر<sup>(٣)</sup> وعلي والعبادلة ابن مسعود وابن عباس. وابن عمر وابن الزبير<sup>(٤)</sup>، وأبي هريرة - رضي الله عنه -.

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٩٩ بلفظ قال رسول الله ﷺ «تخيروا لنطفكم لا تضعوها إلا في الأكفاء... وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم».

والحاكم ج ٢ ص ١٦٣ وقال صحيح الإسناد ولكن الذهبي تعقبه في الذيل فقال: الحارث متهم وعكرمة ضعفه، وابن ماجه ج ١ ص ٦٣٣ رقم ١٩٦٨. وفي الزوائد: في إسناده الحارث بن عمران المدني قال فيه أبو حاتم ليس بالقوي والحديث الذي رواه لا أصل له يعني هذا الحديث عن الثقات. وقال الدارقطني: متروك.

وقال صاحب الفتح ج ٩ ص ١٢٥، وأخرجه أبونعيم من حديث عمر أيضاً وفي إسناده مقال ويقوى أحد الإسنادين بالآخر.

(٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣١٥.

(٣) تبين الحقائق ج ٢ ص ١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

(٤) المؤلف - رحمه الله تعالى - قد عد عبداً لله بن مسعود من العبادلة والصحيح أنه ليس من العبادلة المشهورين عند الإطلاق بل هم ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعبداً لله بن عمرو بن العاص.

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٦٧ عند ترجمته لعبداً لله ابن

قال الشافعي<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup>: لا يملك أن.

**لنا:** ما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام: «النكاح إلى العصبات»<sup>(٣)</sup>. ولا عصبه هنا سوى الأخ والعم.

= الزبير ما نصه: "واعلم أن عبداً لله بن الزبير هو أحد العبادلة الأربعة وهم عبداً لله بن عمر وعبداً لله بن عباس وعبداً لله بن الزبير وعبداً لله بن عمرو ابن العاص هكذا سماهم أحمد بن حنبل وسائر المحدثين وغيرهم. قيل لأحمد فابن مسعود قال: ليس هو منهم. قال البيهقي: لأنه تقدمت وفاته وهؤلاء عاشوا طويلاً حتى احتيج إلى علمهم فإذا اتفقوا على شيء قيل هذا قول العبادلة أو فعلهم، ويلتحق بابن مسعود في هذا سائر المسلمين عبداً لله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين، وأما قول الجوهرى في صحاحه أن ابن مسعود أحد العبادلة الأربعة وأخرج ابن عمرو بن العاص فغلط ظاهر نبهت عليه لئلا يغتبر به. ويدل كذلك أن مذهب ابن مسعود مثل مذهب العبادلة وليس هو من العبادلة. ذكر العيني له مع ذكر العبادلة في البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ١٣٤ قال: ومذهبنا هو قول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبداً لله بن مسعود والعبادلة وأبي هريرة - رضي الله عنه - . لذا عدّه الناسخ أو المؤلف وهما ضمن العبادلة. (١) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٣٧، ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٢٥، والأم للشافعي ج ٥ ص ١٧، ١٨.

(٢) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٦٣ وقال (... وعنه لهم ذلك ولها الخيار إذا بلغت ولو كان قبل تسع سنين، وعنه لهم تزويج ابنة تسع سنين بإذنها وهو المذهب). المبدع في شرح المقنع ج ٧ ص ٢٥، ٢٦.

(٣) أخرجه الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٩٥ في كتاب النكاح وذكره ابن حجر في الدراية ج ٢ ص ٦٢ وقال: لم أجده.

وقال العيني في البناية ج ٤ ص ١٣٤ ذكر هذا الحديث شمس الأئمة السرخسي،

وروي أن النبي عليه الصلاة والسلام زوج أمامة بنت حمزة من عمر ابن أبي سلمة وكانت صغيرة وكان النبي ﷺ ابن عمها<sup>(١)</sup>. وابن عمر زوج يتيمة وقال لها: "الخيار إذا بلغت"<sup>(٢)</sup>.

**فإن قيل:** إنما زوجها النبي -ﷺ- لولاية النبوة لا بالقرابة بدليل أن

---

= سبط بن الجوزي ولم يخرج أحد من الجماعة ولا يثبت مع أن الأئمة اتفقوا على العمل به في حق البالغة.

وقال السروجي: روي عن علي -ﷺ- موقوفاً ومرفوعاً الإنكاح إلى العصباء، ويروى النكاح إلى العصباء.

(١) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ١٨١ وقال: المتزوج سلمة بن أبي سلمة لا عمر وقد غلط من قال عمر.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٢١، ١٢٢ بلفظ عن ابن عباس، أن عمارة بنت حمزة بن عبدالمطلب كانت بمكة فلما قدم رسول الله ﷺ يعني في عمرة القضية خرج بها علي بن أبي طالب -ﷺ- وقال للنبي ﷺ تزوجها فقال: ابنة أخي من الرضاعة فزوجها رسول الله ﷺ سلمة بن أبي سلمة فكان النبي ﷺ يقول: هل جزيت سلمة.

وقال البيهقي: هذا إسناد ضعيف وليس فيه أنها كانت صغيرة وللنبي ﷺ في باب النكاح ما ليس لغيره...

(٢) لم أجده عن ابن عمر...

ولكن أخرج الصنعاني في مصنفه ج ٦ ص ١٦٦ بلفظ: عن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز بن عمر أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامل له إذا نكح اليتيم واليتيمة وهما صغيران فهما بالخيار إذا بلغا.

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ١٤٠ باب اليتيمة تزوج وهي صغيرة من قال: لها الخيار.

العباس كان أقرب منه إليها لأنه عم ولا ولاية لابن العم مع وجود العم.

**والجواب:** أن تزويجه ﷺ إياها بالقرابة صريح فيه فلا حاجة إلى الاحتمال ويحتمل أن العباس كان غائباً والفقهاء والمحدثون يقولون: إن هذا المزوج عمر بن أبي سلمة. وهو غلط<sup>(١)</sup>، إنما هو سلمة ابن أبي سلمة<sup>(٢)</sup> احتجاً بما روى ابن عمر<sup>(٣)</sup> قال: توفي عثمان بن مظعون وترك بنتاً له فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «هي يتيمة»<sup>(٤)</sup> لا تنكح إلا بإذنها»<sup>(٥)</sup> ق.

(١) تقدم ذلك أثناء التخريج.

(٢) جاء في الهامش من نسخة (أ) فقط قوله (في حرف السين من الاستيعاب سلمة ابن أبي سلمة هو أخو عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله ﷺ وهو الذي عقد لرسول الله ﷺ على أم سلمة وزوجه رسول الله أمامة ابنة عمه عبدالمطلب أقبل على أصحابه فقال: "ترونني كافأته").

الاستيعاب في أسماء الأصحاب للقرطبي المالكي ج ٢ ص ٨٥...

(٣) جاء في نسختي (ب، جـ) "عمر" بدل "ابن عمر" والصواب "ابن عمر".

(٤) اليتيمة: اليتيم بالضم الانفراد وفقدان الأب: يحرك.

وفي البهائم فقدان الأم هذا هو الأصل. لذا اليتيم في الناس فقد الصبي أباه قبل البلوغ، لكن إذا بلغ زال اسم اليتيم حقيقة وقد يطلق مجازاً بعد البلوغ كما جاء في هذا الحديث.

بتصرف لسان العرب ج ١٢ ص ٦٤٥، ٦٤٦. والقاموس المحيط ج ٤ ص ١٩٥، المغرب في ترتيب المغرب ص ٥٠٩.

(٥) أخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٣٠ رقم ٣٧. عن ابن عمر. ورواياته في صفحة ٢٢٩-

٢٣١ وانظر تعليق أبي الطيب عليها، وأخرجه أحمد في المسند ج ٢ ص ١٣٠.

وأخرجه الحاكم ج ٢ ص ١٦٧، وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي لكن قال صاحب الإرواء ج ٦ ص ٢٣٤ إنما هو على شرط مسلم وحده. فإن البخاري لم يخرج لعمر بن حسين شيئاً.

وروى أبو موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستنكح اليتيمة حتى تستأمر»<sup>(١)</sup> حد.

**قلنا:** المراد باليتيمة البالغة إذ غير البالغة لا إذن لها وتسميتها يتيمة مجازاً وقد دل على هذا ما روى أبو موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فهو إذن لها وإن أبت فلا زواج عليها»<sup>(٢)</sup> حد. وهذا صريح فيما قلنا.

## مسألة

إذا نفذ هذا النكاح لم ينعقد لازماً حتى يثبت لها الخيار بعد البلوغ: عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> ومحمد.  
وهو قول أبي يوسف أولاً وقال آخر. يقع لازماً ولا يثبت لها

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ج ٤ ص ٣٩٤، ٤٠٨ بلفظ تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فقد أذنت وإذا أبت لم تكره.

والدارمي في سننه ج ٢ ص ١٣٨. في النكاح. فذكره.  
والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ١٦٦، ١٦٧ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ج ٤ ص ٣٩٤، ٤٠٨، ٤١١.  
وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٨٠ وقال رجال أحمد رجال الصحيح.  
والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ١٦٦، ١٦٧.  
وأخرجه الدارمي في سننه ج ٢ ص ١٣٨.  
وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٤١.  
(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة (رحمه الله).



خيار البلوغ<sup>(١)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>.

ومعنى خيار البلوغ أنه إذا بلغ رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ  
النكاح وهذه فرع المسألة الماضية<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** ما روي أن قدامة<sup>(٤)</sup> بن مظعون زوج بنت أخيه عثمان<sup>(٥)</sup> ابن  
مظعون من عبد الله بن عمر فرده النبي عليه الصلاة والسلام.

---

(١) فتح القدير ج ٣ ص ١٧٥.

(٢) ملحوظة: الظاهر أن الشافعي لم يقل بذلك لأنه لا يرى تزويج غير الأب والجد  
للصغير والصغيرة ثم يرى أن تزويج الأب ينعقد (راجع الأم ج ٥ ص ١٧، ١٨،  
والمهذب ج ٢ ص ٣٧، بل حكم الشافعي إذا نفذ النكاح فإنه مفسوخ.  
قال صاحب المهذب ج ٢ ص ٣٧ ما نصه: "ويجوز للأب والجد تزويج البكر من  
غير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة لما روى ابن عباس -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال:  
«التيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها في نفسها» فدل على أن  
الولي أحق بالبكر وإن كانت بالغة فالمستحب أن يستأذنها للخير وإذنها  
صماتها ولأنها تستحي أن تأذن لأبيها بالنطق فجعل صماتها إذناً ولا يجوز لغير  
الأب والجد تزويجها إلا أن تبلغ وتأذن لما روى نافع أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه-  
تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون.

ولأنه ناقص الشفقة ولهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه ولا يبيع مالها من  
نفسه فلا يملك التصرف في بضعها بنفسه.... إلخ" ١.هـ.

رغم أنني بحثت في كتب الحنفية ولم أجد للشافعي ذكر كما في فتح القدير  
السابق الذكر أو البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ١٣٦.

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ١٣٨.

(٤) سبق تخريج هذا الحديث.

(٥) هذا جزء من حديث ابن عمر المتقدم.

واحتج به محمد - رحمه الله - في "المبسوط" وقال: إن الرد كان لخيار البلوغ ولهذا قال ابن عمر: والله لقد انتزعها مني بعدما ملكتها. فدل على ثبوت خيار البلوغ. وروي أن عمر زوج يتيمة ودفع مالها إلى زوجها وقال: لها الخيار إذا بلغت<sup>(١)</sup>.

وحكى الكرخي: إجماع الصحابة على مثل مذهبنا<sup>(٢)</sup>. احتج بما روي عن عمر موقوفاً عليه ومرفوعاً: ثلاثاً لا رد يدي فيهن النكاح والطلاق والعتاق<sup>(٣)</sup>. والرد يدي هو<sup>(٤)</sup> الرد لغة<sup>(٥)</sup>. وروي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «لا قيلولة في النكاح»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) لم أجده عن عمر ولكن وجدته عن عمر بن عبدالعزيز، أخرجه الصنعاني في المصنف ج ٦ ص ١٦٦ بلفظ عن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز بن عمر أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامل له إذا أنكح اليتيم واليتيمة وهما صغيران فهما بالخيار إذا بلغا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ١٤٠.

(٢) تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٢ ص ١٢١.

(٣) أخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٦ ص ١٣٤ عن عمر وعلي فذكره...

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٥ ص ١٠٥ عن عمر وعلي فذكره...

(٤) جاء في نسخة (ب) "هو" بدل "هي" والصواب "هو".

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢ ص ٢١٤ ولسان العرب ج ٣ ص ١٧٤.

(٦) لم أجده بهذا اللفظ ووجدته بلفظ: «لا قيلولة في الطلاق» ويأتي تخريجه.

**والجواب:** أما الأول فموقوف<sup>(١)</sup> فلا يعارض المرفوع<sup>(٢)</sup>.  
والثاني: غريب<sup>(٣)</sup>.

(١) الحديث الموقوف: اسم مفعول من الوقف كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد.  
اصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.  
بتصرف تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ١٢٩، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٣٠٥.

(٢) الحديث المرفوع: لغة اسم مفعول من فعل رفع ضد وضع، كأنه سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي ﷺ.  
اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف. بتصرف تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ١٢٧، ١٢٨.  
بتصرف منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ص ٣٠٤، ومختار الصحاح ص ٢٨٩.

(٣) الغريب: هو ما رواه راو منفرداً بروايته فلم يروه غيره أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده.

سمي غريباً لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي بعد عن أهله.  
بتصرف علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٤.  
حكمه: قد يكون الغريب صحيحاً مثل حديث «إنما الأعمال بالنيات». وقد يكون حسناً. وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب في الغرائب حتى حذر الأئمة من روايتها فقد قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

تدريب الراوي ص ٢٧٦، وشرح الديباج المذهب لمن لا حنفي ص ٣٧.

## مسألة

إذا أعتقت الأمة وزوجها حر ثبت لها الخيار.

وقال <sup>(١)</sup> الشافعي <sup>(٢)</sup>: وأحمد <sup>(٣)</sup>: لا يثبت.

ولو كان زوجها عبداً ثبت لها الخيار بالاتفاق بيننا وبين

الشافعي <sup>(٤)</sup>. وقال أحمد: لها الخيار ما لم تمكنه من وطئها <sup>(٥)</sup>.

**لنا:** ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: كان زوج

بريرة حراً فخيرها النبي عليه الصلاة والسلام. ت.

وفي رواية: "ملكك بضعتك فاختاري".

وفي رواية: "ملكك نفسك" <sup>(٦)</sup>.

---

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) المذهب للشيرازي ج ١٥ ص ١٧٥، وروضة الطالبين ج ٧ ص ١٩٢.

(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٧٦، وقال وهو المذهب وعنه لها الخيار، والفروع لابن مفلح ج ٥ ص ٢٢٥.

(٤) تبين الحقائق ج ٢ ص ١٦٦، والمذهب مع تكملة المجموع ج ١٥ ص ١٧٥، وروضة الطالبين ج ٧ ص ١٩٢.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٧٧، ١٧٨، وكشاف القناع ج ٥ ص ١٠٣.

(٦) أخرج الرواية الأولى: البخاري ج ٨ ص ١٠ في كتاب الفرائض باب الولاء لمن أعتق. وقال: قال الأسود: وكان زوجها حراً. ثم قال: عقبه، وقول الأسود منقطع. وقول ابن عباس رايته عبداً أصبح. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٤١١... وعلى تقدير أن يكون موصولاً فيرجح رواية من قال "كان عبداً" بالكثرة. وأيضاً فإن المرء أعرف بحديثه.

فإن القاسم بن أخي عائشة وعروة ابن أخيها وتابعهما غيرهما.

فروايتهما أولى من رواية الأسود فإنهما أقعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم.

وأخرجها أيضاً أبو داود رقم ٢٢٣٥ في كتاب الطلاق باب من قال كان حراً.

وأخرجها الترمذي ج ٣ ص ٤١٦ في كتاب الرضاع باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج.

وهذا يتناول جميع أجزائها.

**فإن قيل:** فقد قال البخاري: رواه الأسود عن عائشة -

رضي الله عنها- وروايته منقطعة<sup>(١)</sup>.

ولفظ المسند: عن ابن عباس أن زوج "بريرة" كان عبداً لآل المغيرة واسمه "مغيث"<sup>(٢)</sup>، ولو كان حراً<sup>(٣)</sup>. فلم قلت: بأن التخيير بسبب العتق لأنه يحتمل أنه بسبب آخر.

**قلنا:** الإجماع منعقد على أن خيار العتق ثبت بهذا الحديث وما

ذكره البخاري لو ثبت عنه ففيه إشارة إلى الإرسال فلا يضرنا.

وقد روى ابن عباس أيضاً "أنه كان حراً" والأخذ برواية ابن عباس أولى لأنه كان حراً من الأصل فهو المراد.

---

= وأخرجها النسائي ج ٦ ص ١٦٣ باب خيار الأمة تعتق وزوجها حر. وابن ماجه ج ١ ص ٦٧٠، ٦٧١ رقم ٢٠٧٤، الطلاق باب خيار الأمة إذا عتقت. وأخرج الرواية الثانية والثالثة ابن سعد في الطبقات ج ٨ ص ٢٥٨، ٢٥٩، وأخرج الرواية الثانية أيضاً الدارقطني ج ٣ ص ٢٩٠ رقم ١٧٠.

(١) تقدم ذلك أثناء التحريج.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه الذي طبعته مع الفتح ج ٩ ص ٤٠٨ رقم ٥٢٨٣ باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة بلفظ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته فقال النبي ﷺ لعباس: يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً؟ فقال النبي ﷺ لو راجعته. قالت: يا رسول الله أتأمرني؟ قال: إنما أنا أشفع. قالت: لا حاجة لي فيه.

وأخرجه أبو داود رقم ٢٢٣١. وأخرجه أحمد في المسند ج ١ ص ٢١٥، ٢٨١، ٣٦١.

(٣) سقط من نسخة (ب) لفظه "حراً".

وإن كان عبداً في الأصل ثم تعارضت الروايات في حريته وقت عتق بريرة فالأخذ برواية الحرية أولى، لأنها حادثة في حقه فناقلمها يعتمد على دليل حدوثها. وناقلم الرق ربما يعتمد على ظاهر البقاء. وقولهم: لو كان حراً لما خيرها من قول عائشة -رضي الله عنها- لم تحكه عن النبي ﷺ ولعله مذهبها<sup>(١)</sup>.

احتجا: بالنصوص التي رويها في خيار البلوغ.

وبما روي أن عائشة أرادت اعتاق مملوكين لها زوجين فأمرها النبي ﷺ أن تعتق العبد أولاً<sup>(٢)</sup> فلولا أن الحرية تمنع الخيار لما أمرها بذلك لاشتراكهما في سبب الإعتاق.

**والجواب:** أما نصوص خيار البلوغ فقد سبق الجواب عنها وحديث عائشة -رضي الله عنها- غريب.

---

(١) رد الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٤٧ فقال: إن الأمة إذا كانت تحت حر فتعتق لم يكن لها خيار، وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب الجمهور إلى ذلك وذهب الكوفيون إلى إثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حر أم عبد.

(٢) أخرجه أبوداود رقم ٢٢٣٧ في كتاب الطلاق، باب في المملوكين تعتقان معاً، هل تخير امرأته.

والنسائي ج ٦ ص ١٦١ في الطلاق، باب خيار المملوكين يعتقان.

وابن ماجه رقم ٢٥٣٢ في العتق، باب من أراد عتق رجل وامرأته فليبدأ بالرجل.

والدارقطني في سننه: ج ٣ ص ٢٧٧، رقم ١٦١، ١٦٢ قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني: في إسناد هذا الحديث: عبيد الله بن عبد الرحمن ابن موهب وهو ضعيف.

قال ابن حزم لا يصح هذا الحديث. وأخرجه العقيلي ج ٣ ص ١٢٠، وقال لا يعرف إلا به.

## مسألة

أحد الأولياء المستوين في الدرجة إذا زوج موليته من غير كفاء  
لا يثبت للباقيين حق الاعتراض عند أبي حنيفة - رحمه الله - ومحمد.  
وقال أبو يوسف وزفر: يثبت لهم ذلك<sup>(١)</sup>. وهو أحد قولي  
الشافعي.

وفي قوله الآخر: لا يصح النكاح أصلاً<sup>(٢)</sup>.  
وهو قول مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>.  
والأصح أن زفر مع أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

لنا: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث جدهن

- 
- (١) كتاب المبسوط ج ٥ ص ٢٦ والبنية في شرح الهداية ج ٤ ص ١٥٦.  
(٢) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٣٨، ٣٩ وقال (فإن زوجت المرأة من غير كفاء  
من غير رضاها أو من غير رضا سائر الأولياء فقد قال في الأم النكاح باطل  
وقال في الإملاء كان للباقيين الرد وهذا يدل على أنه صحيح فمن أصحابنا من  
قال فيه قولان أحدهما أنه باطل لأنه عقد في حق غيره من غير إذن فبطل كما  
لو باع مال غيره بغير إذنه والثاني أنه صحيح ويثبت فيه الخيار لأن النقص  
يوجب الخيار دون البطلان كما لو اشترى شيئاً معيباً ومنهم من قال العقد  
باطل قولاً واحداً لما ذكرناه وتأول قوله في الإملاء على أنه أراد بالرد المنع من  
العقد ومنهم من قال إن عقد وهو يعلم أنه ليس بكفاء بطل العقد كما لو  
اشترى الوكيل سلعة وهو يعلم بعيها وإن لم يعلم صح العقد وثبت الخيار كما  
لو اشترى الوكيل سلعة ولم يعلم بعيها وحل القولين على هذين الحالين).  
(٣) مواهب الجليل ج ٣ ص ٤٤٠.  
(٤) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٨١، وقال هذا إحدى الروايتين، أما الرواية الثانية  
يصح النكاح وإنما يثبت الخيار ولمن لم يرضى الفسخ.  
(٥) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣١٨.

جد، وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة»<sup>(١)</sup>. د ت.

وقوله ﷺ: «لا قيلولة في الطلاق»<sup>(٢)</sup>.

وروى عقبة بن عامر قال: قال النبي عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup>: «إذا

---

(١) أخرجه أبوداود ج ٢ ص ٦٤٤ رقم ٢١٩٤ في كتاب الطلاق، باب في الطلاق على الهزل فذكره...

والتزمذي ج ٣ ص ٤٩٠ رقم ١١٨٤ كتاب الطلاق باب ما جاء في الجدل والهزل في الطلاق. وقال: هذا حديث حسن غريب.

وابن ماجه ج ١ ص ٦٥٨ برقم ٢٠٣٩ والطحاوي ج ٢، ص ٥٨ والحاكم ج ٢ ص ١٩٨ وابن خزيمة ج ٤ ص ٥٤، كلهم من طريق عبدالرحمن بن حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن ابن مائه عن أبي هريرة.

لكن عبدالرحمن بن حبيب بن أدرك لين الحديث كما قال الذهبي حينما رد على الحاكم عندما قال صحيح الإسناد. ولكن للحديث شواهد بمعناه يقوى بها. ولذلك قال الترمذي كما سبق هذا الحديث حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ج ٣/ق ١ ص ٢٧٢، ٢٧٣ رقم ١١٣٠، ١١٣١ عن صفوان بن عمران الطائي أن رجلاً كان نائماً مع امرأته فقامت فأخذت سكيناً وجلست على صدره ووضعت السكين على حلقه وقالت: لتطلقني ثلاثاً البتة وإلا ذبحتك. فناشدها الله فأبت فطلقها ثلاثاً فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لا قيلولة في الطلاق».

وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٤٣٦ برقم ١٣١٢. فقال: أبوزرعة هذا حديث واه جداً.

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ج ٢ ص ١٥٩ قال: هذا حديث لا يصح. قال البخاري: صفوان الأصم من أصحاب النبي ﷺ لا يتابع عليه حديث في المكرة.

(٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه الصلاة والسلام".

جاء في نسخة (ج) "عليه السلام" بدل "الصلاة والسلام".



أنكح الوليان فالأول أحق منهما»<sup>(١)</sup> حد.

**احتجوا:** بما رويناه من قوله ﷺ: «زوجوا بناتكم من الأكفاء».

وفي رواية: «لا تنكح النساء إلا من الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء»<sup>(٢)</sup>، نهى عن التزويج من غير الأكفاء وبدون الأولياء. فلا يجوز إلا أن الحديث لا يصح وقد بينا ذلك.

## مسألة

**المنكوحة لا ترد بشيء من العيوب الخمسة<sup>(٣)</sup>.**

(١) أخرجه أحمد ج ٤ ص ١٤٩ وأخرجه البيهقي ج ٧ ص ١٤٠، ١٤١ وقال وقد تابعه أبان العطار عن قتادة عن عقبة بن عامر والصحيح رواية من رواه عن سمرة بن جندب والشافعي في مسنده ص ٢٩٠، ٢٩١. وابن أبي شيبة في المصنف ج ٤ ص ١٣٩. قال الحافظ في التلخيص ج ٣ ص ١٨٩ رواه قتادة عن الحسن عن عقبة ابن عامر قال الترمذي روى عن الحسن عن سمرة في هذا أصح بلفظ «أيما امرأة زوجها وليها فهي للأول منهما» وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً.

(٢) الرواية الأولى تقدم نخرجها، أما قوله: «لا تنكح النساء إلا من الأكفاء».

أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٤٤ / ٢٤٥، رقم ١١. وزاد: ولا مهر دون عشرة دراهم.

وقال: مبشر بن عبيد متروك الحديث أحاديثه لا يتابع عليها.

وأخرج البيهقي في السنن ج ٧ ص ٢٤٠ ونقل كلام الدارقطني. ثم قال: والحجاج بن أرطاة لا يحتج به ولم يأت به عن الحجاج إلا مبشر بن عبيد الحلبي، وقد أجمعوا على تركه وكان أحمد بن حنبل يرميه بوضع الحديث.

(٣) تبين الحقائق للزيلي ج ٣ ص ٢٥، والمغني لابن قدامة ج ٦ ص ٦٥١، والعيوب

وهو قول عمر وعلي وابن مسعود - (١) - .

وقال مالك (٢) والشافعي (٣): ترد.

ووافقهما أحمد وزاد عليها الفتق (٤).

لنا: نصوص أحد الأولياء.

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «ادوا العلانق إلى أهلها، قيل: وما العلانق؟» قال: ما تراضى عليه الأهلون» (٥) ق. وعليه إجماع

= الخمسة هي الجنون، والجذام، والبرص، والرتق، والقرن.

(١) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٧٦٣.

(٢) الكافي للقرطبي ج ٢ ص ٥٦٥ تحقيق الموريتاني.

(٣) كفاية الأخيار للحسيني ج ٢ ص ٥٩، وروضة الطالبين ج ٧ ص ١٧٦، ١٧٧.

(٤) الفتق: هو انخراق ما بين البول ومجرى المني وقيل ما بين القبل والدبر.

المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٦٥١، ٦٥٩، والبناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٧٦٥.

(٥) العلانق: جمع علاقته وهي المهور وكل ما يتبلغ به من العيش فهو علقه وعلاقة المهر: ما يتعلقون به على المتزوج.

بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٢٦٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٣

ص ٢٨٩، ومجمع بحار الأنوار ج ٣ ص ٦٥٦.

(٦) وأخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٤٤ رقم ١٠ فذكره...

قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني ج ٣ ص ٢٤٤، ٢٤٥ وهو معلول بمحمد بن عبد الرحمن.

قال ابن القطان: قال البخاري: منكر الحديث ورواه أبو داود في المراسيل عن عبد الرحمن

عن النبي ﷺ نحو، قال ابن القطان: ومع إرساله فيه عبد الرحمن أو محمد لم تثبت عدالته.

وهو ظاهر الضعف انتهى. قاله الزيلعي. قال في التلخيص: إسناده ضعيف جداً فإنه من

رواية محمد بن عبد الرحمن بن اليلماني عن أبيه عن ابن عباس.

واختلف فيه فقل عنه عن ابن عمر أخرجه الدارقطني أيضاً والطبراني.

فقد روي عن عمر أنه قال: ثلاث مبهمات مقفلات ليس فيهن رد  
يدى النكاح والطلاق والعتاق.

وفي رواية "النذر"<sup>(٢)</sup> إلا أن في إسناد حديث ابن عباس "أبوهارون  
العبدى"<sup>(٣)</sup> ضعيف.

= ورواه أبو داود في المراسيل من طريق عبد الملك بن المغيرة الطائفي، عن عبد الرحمن ابن  
البيلماني مرسلًا، حكى عبد الحق أن المرسل أصح.

وأضاف صاحب التلخيص ج ٣ ص ٢١٥ فذكر: رواه الدارقطني من حديث أبي  
سعيد الخدري وإسناده ضعيف أيضاً.

وأخرجه البيهقي من حديث عمر بإسناد ضعيف أيضاً.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٧ ص ٢١٨٩ وقال ضعيف.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ج ٣ ص ١٥٨ رقم ٦١٩ باب ما جاء في  
الصدّاق وليس فيه ولو قضيب... إلخ.

وأخرجه البيهقي في السنن ج ٧ ص ٢٣٩، وقال هذا منقطع.

وانظر ما أورده من طرق له. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٨٠ بلفظ عن

ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «انكحوا الأيامى على ما يرضى به الأهلون ولو  
قبضة من أراك». وقال رواه الطبراني وفيه محمد بن عبد الرحمن البيلماني وهو ضعيف.

(١) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٧٦٣.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه م ٣/ق ١ ص ٣٧٤، ٣٧٥ عن عمر -رضي الله عنه-:

"بلفظ أربع جائزات إذ تكلم بهن الطلاق والعتاق والنكاح والنذور..."

(٣) وهم المؤلف في تضعيفه عن طريق أبوهارون العبدى لأنه ليس في السند وإنما

الضعف أتاه عن طريق محمد بن عبد الرحمن البيلماني كما أوضحت ذلك في  
تخريج هذا الحديث.

وعمارة بن جوين يكنى بأبي هارون العبدى تابعي لين عبرة.

=

**احتجوا:** بما روى زيد بن كعب بن عجرة قال: تزوج النبي ﷺ امرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها فرأى بكشجها<sup>(١)</sup> بياضاً فردها. وفي رواية قال: "الحقي بأهلك"<sup>(٢)</sup>.

= قال النسائي: متروك. وقال الدارقطني سيكون خارجي وشيعي.  
وقال أحمد: ليس بشيء. وقال ابن معين: ضعيف لا يصدق في حديثه.  
وقاله الجوزجاني: أبوهارون كذاب مغير. توفي سنة أربع وثلاثين ومائة.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٧٣، ١٧٤ والعلل ومعرفة الرجال لأحمد ابن حنبل ج ١ ص ١٣٧، وتاريخ ابن معين ج ٢ ص ٤٢٤.  
(١) كشجها: الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف وهو من لدن السرة إلى المتن وقيل الكشح ما بين الحجة إلى الإبط وقيل هو الخصر.  
بتصرف لسان العرب ج ٢ ص ٥٧١، ٥٧٢ والصحاح ج ١ ص ٣٩٩.  
(٢) أخرجه أحمد ج ٣ ص ٤٩٣ عن كعب بن زيد أو زيد بن كعب، وفي روايته: فانحاز عن الفراش، ثم قال: خذي عليك ثيابك، ولم يأخذ مما أتاها شيئاً.  
وسعيد بن منصور في سننه ج ٣ ص ٢٤٧، والحاكم ج ٤ ص ٣٤ عن زيد ابن كعب بن عجرة عن أبيه وفي روايته: فقال لها النبي ﷺ: «البسي ثيابك والحقي بأهلك، وامر لها بالصداق»، قال الذهبي قال ابن معين زيد ليس بثقة.  
والبيهقي مع حاشيته الجواهر النقي ج ٧ ص ٢١٤، عن جميل بن زيد عن ابن عمر. وفي روايته: فردها إلى أهلها وقال دلستم علي.  
وفي رواية أخرى نحو رواية أحمد، ونقل عن البخاري أنه قال: لم يصح حديثه أي زيد بن كعب.  
قال صاحب التنقيح ل ٣٤٣ جميل بن زيد ليس بثقة قاله يحيى بن معين وقال لنا في ليس بالقوي، وقد اختلف عليه في هذا الحديث... إلخ.  
قال صاحب الإرواء ج ٦ ص ٣٢٦، ٣٢٧ وجملة القول إن الحديث ضعيف جداً لوهاء جميل بن زيد وتفرد به واضطرابه فيه.

وقضى عمر -رضي الله عنه- برد النكاح بالعيوب<sup>(١)</sup>.  
وروي أن النبي ﷺ قال: «فر من المجذوم<sup>(٢)</sup> فرارك من الأسد»<sup>(٣)</sup>.

(١) روى مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥٢٦ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر أما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو برص فمسخها، فلها صداقها كاملاً وذلك لزوجهها غرم على وليها (كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق والحياء). وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ١٧٥ في كتاب النكاح، باب المرأة يتزوجها الرجل وبها برص أو جذام فيدخل بها بسند مثل مالك. والبيهقي ج ٧ ص ٢١٤. وقال صاحب الإرواء ج ٦ ص ٣٢٨ ورجاله ثقات رجال الشيخين لكنه منقطع بين سعيد وعمر.  
(٢) المجذوم: هو الذي أصابه الجذام كأنه جذم فهو مجذوم.

والجذام: بضم الجيم وتخفيف المعجمة هو علة رديئة تحدث من انتشار المدة السوداء في البدن كله فتفسد مزاج الأعضاء وربما امتد في آخره أيضاً لها حتى يتآكل. قال ابن سيده: سمي بذلك لتجذم الأصابع وتقطعها. بتصرف النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٢٥٢ وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي ج ٣ ص ٤٨، وفتح الباري ج ١٠ ص ١٥٨ لكن كيف نوفق بين هذا وبين قوله: «لا عدوى ولا طيرة». وحديث أن النبي ﷺ أكل مع المجذوم وقال: ثقة بالله وتوكلأ عليه.

اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في ذلك إلى أقوال:

١- فقال طائفة إلى الأكل مع المجذوم وأن الأمر باجتنابه منسوخ فذهب إلى هذا عمر -رضي الله عنه- وجماعة من السلف.

٢- وقالت طائفة أخرى بأنه لا نسخ ويمكن الجمع بين الحديثين، وذلك بأن يحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط والأكل معه على بيان الجواز.

٣- وهناك طائفة أخرى سلكت مسلك الترجيح. لكنهم اختلفوا في كيفية الترجيح على مسالك:-

الأول: سلكوا ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزيف الأخبار الدالة على عكس ذلك.

**والجواب:** أما الحديث الأول فإنما ردها بالطلاق بدليل قوله: "الحقي بأهلك" وهذا كناية عن الطلاق. ويحتمل أنه ردها بطريق الفسخ. ثم هو حكاية حال لا عموم له.

وأما الثاني: فالمذكور فيه الفرار لا طريق الفرار والطريق قد يكون فسخاً وقد يكون طلاقاً. ومتى كان محتملاً لا يتعين إلا بدليل وأما قضاء عمر وما جاء عنه في هذا الباب فمعارض بما رويناه عنه وهو قول ابن مسعود.

والمسألة مختلف فيها<sup>(١)</sup> بين الصحابة<sup>(٢)</sup>.

---

= الثاني: سلخوا على عكس المسلك الأول. فردوا حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجع عنه. إما لشكه فيه أو لثبوت عكسه عنده.

وقالوا أيضاً بأن الأخبار الدالة على الاجتناب أكثر مخارج وأكثر طرقاً فالمصير إليها أولى. وقالوا أيضاً حديث جابر فيه نظر...

وهناك مسالك أخرى في الجمع ذكرها العلماء -رحمهم الله تعالى- وذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- هذه الأقوال والمسالك في فتح الباري بتصرف تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٦٦، وفتح الباري ج ١٠ ص ١٥٩-١٦٢، نيل الأوطار للحافظ الشوكاني ج ٧ ص ٣٧٥، ٣٧٦.

وشرح معاني الآثار للإمام الطحاوي ج ٤ ص ٣٠٣ إل ٣١٤.

(٣) أخرجه البخاري ج ٧ ص ١٧ في كتاب الطب، باب الجذام بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفر من المجدوم كما تفر من الأسد».

وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٤٤٣. فذكره...

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة (و) والصواب حذفها.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢٩٨، ٢٩٩.

## مسألة

العجز عن الإنفاق لا يوجب المطالبة بالتفريق.  
وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: يوجب<sup>(٢)</sup>.  
والعجز عن إيفاء المهر إن كان قبل التسليم فهو على  
الخلاف. وإن كان بعده فعندنا: لا يوجب<sup>(٣)</sup>.  
واختلف أصحابه فيه<sup>(٤)</sup>.  
**ولنا:** ما مر في مسألة أحد الأولياء المستوين في الدرجة.  
والشافعي يحتج بما روى أبوهريرة عن النبي ﷺ قال في الرجل لا  
يجد ما ينفق على امرأته قال: «يفرق بينهما». ق<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ٥٤.  
(٢) نهاية المحتاج للرملي ج ٧ ص ٢٠١، ٢٠٢ وقال وهو الأظهر والثاني لا فسخ  
لها. ومغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٢.  
(٣) مذهب الإمام والصاحبين أما هما فلا تسقط النفقة بحال إلا إذا كانت صغيرة كما  
أشار إلى ذلك صاحب تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ٥٢، والمراجع السابقة.  
(٤) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ج ٢ ص ١٤٩، ١٥٠، ونهاية المحتاج ج ٧  
ص ٢٠٤، وروضة الطالبين ج ٩ ص ٧٥، وقال صاحب الروضة ما نصه  
الإعسار بالمهر فيه طرق منتشرة، المذهب منها عند الجمهور يثبت الفسخ إن  
كان قبل الدخول ولا يثبت بعده، وقيل يثبت فيهما قطعاً ورجحه البغوي  
وغيره وقيل بالمنع مطلقاً وقيل قولان، وقيل يثبت قبله وفي بعده قولان وقيل لا  
يثبت بعده وفي قبله قولان...  
(٥) أخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٩٧ من طريق إسحاق بن منصور نا حماد ابن  
سلمة عن يحيى بن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته. قال:

وبما روي أن عمر وعلياً كتباً إلى أمراء الأجناد أن يأمرؤا من قبلهم  
ببعث نفقة أهاليهم أو طلاقهن<sup>(١)</sup>.

وعن سعيد بن المسيب أنه سئل عن هذه المسألة فقال: يفرق بينهما.  
ف قيل: أسنة هو؟ فقال: نعم والسنة<sup>(٢)</sup> متى أطلقت تنصرف إلى سنة النبي ﷺ.

---

= يفرق بينهما، ثم روي بإسناده عن إسحاق بن منصور نا حماد بن سلمة عن  
عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أي هريرة عن النبي ﷺ بمثله.  
وأخرجه البيهقي ج ٧ ص ٤٧ بهذا الطريق أيضاً.

وذكره ابن أبي حاتم ج ١ ص ٤٣٠. فقال: سألت أبي عن حديث رواه إسحاق  
ابن منصور فذكره ثم قال: قال أبي وهم إسحاق في اختصار هذا الحديث  
وذلك أن الحديث إنما هو: (عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ  
«ابدا بمن تعول، تقول امرأتك أنفق علي أو طلقني» فتناول هذا الحديث.

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣٥٥ أ وقال هذا الحديث لم يخرج  
أحد من أصحاب الكتب الستة وهو حديث منكر وإنما يعرف هذا من كلام  
سعيد بن المسيب كذا رواه سعيد بن منصور...

فأخرجه سعيد بن منصور في السنن ج ٣ ق ٢ ص ٥٨ باب ما جاء في الرجل إذا  
لم يجد ما ينفق على امرأته.

(١) أخرجه الشافعي بدائع المن ج ٢ ص ٤٢٠، عن عمر فذكره.

والبيهقي ج ٧ ص ٤٦٩ عن عمر فذكره...

وانظر التلخيص ج ٤ ص ١٠ وراجع الإرواء ج ٧ ص ٢٢٨.

وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في المصنف ج ٧ ص ٩٣، ٩٤ برقم ١٢٣٤٦،

١٢٣٤٧. فذكره... وأخرجه ابن أبي شيبة ج ٥ ص ٢١٤ عن عمر فذكره...

وذكره السرخسي في المبسوط ج ٥ ص ١٩٠ عن علي وعمر فذكره...

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده (بدائع المن) ج ٢ ص ٤٢٠ رقم ١٧٢٣ في كتاب



**والجواب:** أما الحديث فخير واحد ورد على مخالفة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

ثم هو محمول على ما لم يملك النفقة أصلاً بوجه ما.  
وأما عمر وعلي - رضي الله عنهما - فإنما خيرا بين الإنفاق والطلاق.  
ونحن نقول الزوج مخير بينهما ولا كلام فيه. فإنما الكلام في أنه: هل يستحق التفريق أو لا. وليس فيه ما يدل على ذلك فيكون استدلالاً بالسكوت عنه. ثم هو أثر بمقابلة المرفوع ولا يصح<sup>(٢)</sup>.  
وأما قول سعيد بن المسيب: فسعيد من التابعين فلا يكون قوله حجة على أبي حنيفة - رحمه الله - لقول أبي حنيفة ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال<sup>(٣)</sup>.

---

= النفقات، باب وجوب النفقة للزوجة. فذكره...

والدارقطني ج ٣ ص ٢٩٧، رقم ١٩٢، ١٩٣. فذكره... والبيهقي ج ٧ ص ٤٦٩. في كتاب النفقات، باب الرجل لا يجد نفقة لامرأته. فذكره... والمصنف لعبد الرزاق ج ٧ ص ٩٦ رقم ١٢٣٥٦، ١٢٣٥٧. فذكره... وسنن سعيد بن منصور ج ٢ ص ٨٣ رقم ٢٠٢٢، ٢٠٢٣. فذكره... (١) من آية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ١٩٠، ١٩١ وتبيين الحقائق ج ٣ ص ٥٢.

(٣) حدثنا أبو الحسن علي بن الحسن الرازي قال ثنا أبو عبد الله الزعفراني قال ثنا أحمد بن أبي خيثمه قال سمعت يحيى بن معين يقول حدثني عبيد بن أبي قرة قال سمعت يحيى بن الضريس قال شهدت سفیان الثوري وأتاه رجل له مقدار في العلم والعبادة فقال له يا أبا عبد الله ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال سمعته يقول قولاً فيه إنصاف وحجة إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي

على أن السنة تنصرف إلى الطريقة الحسنة وقد تكون من النبي ﷺ وقد تكون من الصحابة.

**ولهذا قيل:** سنة العمرين فيحتمل أنه أراد سنة النبي ﷺ ويحتمل أنه أراد سنة أبي بكر وعمر. ويحتمل أنه أراد سنة عمر وعلي لأنه مذهبهما. وقد تكون من التابعين. فعند الإطلاق لا ينصرف إلى سنة النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا سبى<sup>(٢)</sup> الزوجان معاً لا تقع الفرقة بينهما عندنا.  
وعند<sup>(٣)</sup> الشافعي<sup>(٤)</sup> - <sup>(٥)</sup> - وأحمد<sup>(٥)</sup>: يقع.

---

= الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد ابن المسيب وعدد رجالاً قد اجتهدوا فلي أن أجتهد كما اجتهدوا.... إلخ.  
أخبار أبي حنيفة وأصحابه للإمام الصميري ص ١٠.

(١) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٨٧١-٨٧٣.

(٢) سبي: السبي والسبأ. الأسر وقد سبيت العدو وأسرت، وبابه رمى، وسبأ أيضاً بالكسر والمد. بتصرف القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٤٢. والمختار الصحاح ص ٥٦٢.

(٣) فتح القدير ج ٣ ص ٢٩١-٢٩٣ وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٣٣٩ والبناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٢٢-٣٢٥.

(٤) الأم للشافعي ج ٤ ص ١٨٤، ١٨٥ وتكملة المجموع ج ١٨ ص ١٢٦ وروضة الطالبين ج ١٠ ص ٢٥٤.

(٥) هذه رواية عن أحمد لكن المذهب لا تقع الفرقة كما يبين ذلك صاحب الإنصاف ج ٤ ص ١٣٥، ١٣٦، والمغني لابن قدامة ج ٨ ص ٤٢٧.

واختلفا في علة الفرقة.

فقال أصحابنا: العلة: تباين الدارين حقيقةً وحكماً.  
ومعنى الحقيقة: أن يكون أحدهما في دار الإسلام والآخر في دار الحرب.

ومعنى الحكم: أن يكون كل واحد منهما من أهل الدار التي هو فيها وعند الخصم. علة الفرقة: إنما هي السبي والقهر.  
وثمره الخلاف تظهر في مسائل: منها هذه المسألة. لا تثبت الفرقة لانعدام التباين. وعندهم تثبت لوجود السبي.

ومنها: إذا أسلمت الحربية وهاجرت أو أسلم عبد الحربي ثم هاجر ثبتت الفرقة والعتق عندنا<sup>(١)</sup> خلافاً لهم<sup>(٢)</sup>.

وقد تساعدنا على أن الهجرة متى كانت على وجه المراغمة تثبت الفرقة لتحقيق القهر والاستيلاء على نفسه<sup>(٣)</sup>.

لنا: قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ<sup>(٤)</sup> الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ... إِلَى قَوْلِهِ: لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ<sup>(٥)</sup>﴾. نفى الحل بين المهاجرة وبين زوجها الذي في دار الحرب.

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٠٥.

(٢) الفروع لابن مفلح ج ٥ ص ٢٥٠ وعند الشافعية انظر شرح السنة للبخاري ج ٩ ص ٩٦.

(٣) تقدمت المراجع التي تشير إلى ذلك.

(٤) جاءت في نسخة (ب) "جَأَك" بدل "جاءكم".

(٥) من الآية ١٠ من سورة المتحنة.

احتجا: بما روي أن النبي ﷺ قال في سبايا أوطاس<sup>(١)</sup>: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائض حتى تستبرا بحيضة»<sup>(٢)</sup>. ومقتضاه حل الوطء للسبايا بعد وضع الحمل.

وبما روى أن زينب بنت النبي ﷺ هاجرت إلى المدينة وأسلم زوجها أبو العاص بن الربيع بعد سنتين وهاجر فردها النبي ﷺ بالنكاح الأول<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أوطاس: بفتح الهمزة وإسكان الواو بالفاء والسين المهملتين. وهو واد في بلاد هوازن وبه كانت غزوة النبي ﷺ هوازن يوم حنين.

بتصرف معجم البلدان ج ١ ص ٢٨١. وتهذيب الأسماء واللغات ج ٣ ص ١٩.

(٢) أخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٧٩ حديث رقم ١٤٥٦ في الرضاع باب جواز وطء السبية بعد الاستبراء عن أبي سعيد الخدري بلفظ: "أن رسول الله ﷺ يوم بعث جيشاً إلى أوطاس فلقي عدواً فقاتلوهم فظهروا عليهم فأصابوا لهم سبايا فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء ٢٤، أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن.

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٤٣٨ برقم ١١٣٢ في النكاح باب ما جاء في الرجل يسي الأمة ولها زوج هل يحل له أن يطأها.

عن أبي سعيد وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن...

وأخرجه أبوداود ج ٢ ص ٦١٤ برقم ٢١٥٦، ٢١٥٧ في وطئ السبايا، وهو بلفظين أحدهما بلفظ مسلم والآخر بلفظ المؤلف - رحمه الله تعالى -.

(٣) أخرجه أبوداود ج ٢ ص ٦٧٥ رقم ٢٢٤٠ في كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها عن عبد الله بن عباس. فذكره...

والترمذي ج ٣ ص ٤٣٩ رقم ١١٤٣ في كتاب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، عن ابن عباس. فذكره...

فلو ثبتت الفرقة بالتباين لما ردها به ولاحتيج إلى نكاح جديد.  
ولما أسلم أبوسفیان بمر الظهران<sup>(١)</sup> في عسكر النبي ﷺ وامراته بمكة  
فلما فتحت مكة أسلمت فردها النبي ﷺ بالنكاح الأول<sup>(٢)</sup> والهجرة إلى

---

= وقال: هذا حديث ليس بإسناده بأس ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث ولعله  
قد جاء من قبل داود بن حصين من قبل حفظه.

وابن ماجه ج ١ ص ٦٤٧ رقم ٢٠٠٩ في كتاب النكاح، باب الزوجين يسلم  
أحدهما قبل الآخر، عن ابن عباس. وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٢٠٠.  
وأخرجه أيضاً الترمذي ج ٣ ص ٤٤٨ رقم ١١٤٢، وقال الترمذي هذا حديث  
في إسناده مقال، وفي الحديث الآخر أيضاً مقال.

وابن ماجه ج ١ ص ٦٤٧ رقم ٢٠١٠ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه  
"بمهر جديد ونكاح جديد" وفي مسنده الحجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس.  
وأخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٥٤، رقم ٣٦ فذكره.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٤٢٤ ما نصه: وأحسن المسالك في  
تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة.

وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا  
مانع من ذلك من حيث العبادة فضلاً عن مطلق الجواز.

(١) مر الظهران: مر بفتح الميم وتشديد الراء ويقال له مر الظهران بفتح الظاء  
المعجمة وإسكان الهاء فمر قرية ذات نخل وثمار وزرع ومياه.

والظهران اسم للوادي وهو على أميال من مكة إلى جهة المدينة والشام.

قال ابن وضاح بينهما أحد عشر ميلاً وقيل ستة عشر ميلاً.

بتصرف معجم البلدان ج ٥ ص ١٠٤، وتهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي  
ج ٤ ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٨٦ في كتاب النكاح فذكره.

عسكر المسلمين كالهجرة إلى دار الإسلام.

وروى أن عكرمة بن أبي جهل، وصفوان هربا يوم الفتح إلى الطائف والساحل فأسلمت امرأتاهما، وأخذتا لهما الأمان فردهما النبي ﷺ إليهما بالنكاح الأول<sup>(١)</sup>.

---

= والتلخيص ج ٣ ص ٢٠٠. فذكره.

وعبدالرزاق في مصنفه ج ٧ ص ١٧٢ في جزء من الحديث رقم ١٢٦٤٩.  
(١) الموطأ ج ٢ ص ٥٤٣-٥٤٥ رقم ٤٤-٤٦ في كتاب النكاح، باب نكاح  
المشرك إذا أسلمت زوجته قبله، بلفظين.

الأول: عن ابن شهاب "أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام كانت تحت  
عكرمة بن أبي جهل - فأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن أبي  
جهل من الإسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه عام  
الفتح فلما رآه رسول الله ﷺ وثب إليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه فثبنا  
على نكاحهما ذلك". وهو مرسل.

والثاني: حدثني مالك عن ابن شهاب. بلغه "أن نساءً كن في عهد رسول  
الله ﷺ يسلمن بارضهن وهن غير مهاجرات وأزواجهن حين أسلمن كفار،  
منهن بنت الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان ابن أمية فأسلمت يوم الفتح  
وهرب صفوان من الإسلام فبعث إليه رسول الله ﷺ ابن عمه وهب بن عمير  
برداء رسول الله ﷺ أماناً لصفوان ودعاه رسول الله ﷺ إلى الإسلام وأن  
يقدم عليه فإن رضى أمرا قبله وإلا مسيرة شهرين، فلما قدم صفوان على  
رسول الله ﷺ بردائه ناداه على رؤوس الناس فقال يا محمد إن هذا وهب ابن  
عمير جائي بردائك وزعم أنك دعوتني إلى القدوم عليك فإن رضيت أمراً قبلته  
وإلا سیرتني شهرين. فقال رسول الله ﷺ: بل لك تسير أربعة أشهر فخرج  
رسول الله ﷺ قبل هوازن حين فأرسل إلى صفوان يستعيه أداة وسلاحاً عنده

وعن الزهري أنه قال: ما أسلمت امرأة وأسلم زوجها إلا وقد ردها إليه بالنكاح الأول<sup>(١)</sup>. وهذه آثار مشهورة.

**والجواب:** أما الحديث الأول فمحمول على ما إذا سببت وحدها. وأما حديث زينب فروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ردها بنكاح جديد. وقد روى أن كفار قريش أخافوها فأسقطت وبذلك تنقضي العدة.

وأما حديث أبي سفيان فقد اختلف الناس في إسلامه، والأصح أنه ما حسن إلا بعد الفتح فلم يوجد الثباين. أو يحمل على أنه ردها بحق النكاح الأول. وأما حديث صفوان وعكرمة. فالساحل كان من حدود الإسلام.

---

= فقال صفوان: أطوعاً أم كرهاً؟ فقال: بل طوعاً فأعاره الأداة والسلاح الذي عنده ثم خرج مع رسول الله ﷺ وهو كافر فشهد حينئذ والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة ولم يفرق رسول الله ﷺ بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح".

قال ابن شهاب: كان بين إسلام صفوان وإسلام امرأته نحو من شهر. وقال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل من وجه صحيح وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير وابن شهاب إمام أهلها وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله تعالى.

وأخرجهما البيهقي ج ٧ ص ١٨٦، ١٨٧. في كتاب النكاح فذكرهما...

وأخرجهما عبد الرزاق في مصنفه ج ٧ ص ١٦٩ رقم ١٢٦٤٦، ١٢٦٤٧.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٧٥، ٧٦. فذكره...

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه بمعناه ج ٧ ص ١٦٩ رقم ١٢٦٤٦ عن الزهري.

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٨٧. فذكره...

وروي أنهما هربا إلى اليمن وهو من حدود الإسلام فلم يوجد التباين.  
وما روى الزهري محمول على أنه بحق النكاح الأول<sup>(١)</sup>.

## مسألة

نكاح الأخت في عدة الأخت عن طلاق بائن، أو ثلاث، أو  
نكاح فاسد أو وطء بشبهة، لا يجوز عندنا<sup>(٢)</sup> وهو قول أحمد<sup>(٣)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup>: يجوز.  
وقد تساعدنا على أنه لا يجوز عن طلاق رجعي.  
وكذا الخلاف في نكاح أربع سواها<sup>(٦)</sup>.  
لنا: ما روى أن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فلا يجمعن ماءه في رحم أختين»<sup>(٧)</sup>.

(١) البناء ج ٤ ص ٣٢٤، ٣٢٥. ونيل الأوطار ج ٦ ص ٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) تحفة الفقهاء للسمرقندي ج ٢ ص ١٧١، ١٧٢.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٤٣، ٥٨٣.

والإنصاف للمرداوي ج ٨، ص ١٢٤، ١٣٣. وقال (هذا الصحيح من المذهب).

(٤) الخرشني على مختصر خليل ج ٣، ص ٢١٢.

(٥) روضة الطالبين للنووي، ج ٧، ص ١١٧، والمهذب ج ١٥، ص ١١٤.

(٦) البناء في شرح الهداية ج ٤ ص ٧٠، ٧١ وغيره من المراجع السابقة.

(٧) قال الحافظ في التلخيص لا أصل له، التلخيص ج ٣ ص ١٩٠ رقم ٤ وقال  
الزيلعي ج ٣ ص ١٦٨ حديث غريب وفي الباب أحاديث منها حديث أخرجه  
البخاري ومسلم عن أم حبيبة قالت: يا رسول الله انكح أختي قال: أو تحبي  
ذلك؟ قلت: نعم لست لك بمخلية وأحب من شركني في خير أختي قال «فإنها  
لا تحل لي»... أهـ.



وروى عبدة السلماني قال: "ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كاجتماعهم على تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت كعلي وابن مسعود" (١).

وروي أن هذه الحادثة وقعت في زمن مروان فشاور الصحابة فاتفقوا على تحريمه (٢).

وروي عن عثمان أنه قال: "أحتلها آية، وحرمتها آية" (٣). والتحريم أولى والآية المحللة ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (٤). والمحرمات: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ (٥).

---

= وأخرجه البخاري ج ٦، ص ١٢٥، باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب. فذكره...

وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٧٢ برقم ١٤٤٩ باب تحريم الريبة وأخت المرأة. فذكره.  
(١) أخرجه عبد الرزاق ج ٦، ص ٢١٨ باب عدة الرجل وإذا بت فلينكح أختها.  
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ٢٤٢.

(٣) الموطأ ج ٢ ص ٥٣٨ رقم ٣٤ في كتاب النكاح، باب ما جاء في كراهية إصابة الأختين. يملك اليمين عن قبضة بن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان ابن عفان عن الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان:

أحلتها آية وحرمتها آية فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك. قال فخرج من عنده فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالاً.  
قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٨١ رقم ١٣٥. فذكره...  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٦٣، ١٦٤. فذكره...  
(٤) من الآية ٣ من سورة النساء.  
(٥) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

**فإن قيل:** ظاهر الحدث: متزوك، لأنه يجوز وطء أخت أم ولده وأما الإجماع: فقد روي عن زيد الجواز ومع مخالفته لا إجماع.

**قلنا:** أما وطء أخت أم ولده: فلا يجوز عندنا حتى يخرج التي وطأها عن ملكه أو يزوجه.

وأما زيد فقد ذكر أبو يوسف في "الأمالي" رجوعه إلى قول الصحابة ولا يلزم عليه أن يحمل على العدة من الطلاق الرجعي لأن ما نقول الطلاق الرجعي قائم بالاتفاق. فلا حاجة إلى الإجماع<sup>(١)</sup>.

احتجا: بالعمومات وكلها معارضة بما رونا. وقد خص موضع الإجماع وهو الطلاق الرجعي ويترجح مذهبنا بإجماع الصحابة والاحتياط في باب الفروج.

## مسألة

زوج المعتدة إذا قال: أخبرتني أن عدتها قد انقضت، وذلك في مدة يحتمل الانقضاء وكذبتة، جاز للزوج أن يتزوج بأختها وبأربع سواها، في قول علمائنا الثلاثة<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٦٢-٢٦٤ فقد فصل الاستدلال والاعتراض والرد على هذا الاعتراض.

(٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٧٠.

(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٣١ وقال هذا أصح الوجهين وقيل ليس له ذلك والفروع لابن مفلح ج ٥ ص ٣٠٤، ٣٠٥.

وقال زفر: لا يجوز وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>.

لنا: عمومات النكاح المطلقة.

وله: ما روينا من قوله ﷺ: «فلا يجمعن ماءه في رحم اختين»<sup>(٢)</sup>.

إلا أن إخباره صدر عن تمييز وديانة فيترجح جانب الصدق فلا يكون جمعاً.

## مسألة

إذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهرأ، وعلى أن لا مهر لها، صح النكاح ووجب مهر المثل بالعقد ويتأكد بموت أحدهما. ولو طلقها قبل الدخول، وجبت المتعة دون المهر عندنا<sup>(٣)</sup>، وهو قول أحمد<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك<sup>(٥)</sup> والشافعي<sup>(٦)</sup>: يصح النكاح ولا يجب المهر بنفس العقد ولا يتأكد بموت أحدهما أيهما كان، ولكن لها أن

---

(١) روضة الطالبين للنووي ج ٧/١١٧ وقال هذا أحد الوجهين لكن الصحيح منهما هو نصه في الإملاء أن له نكاح أختها...

(٢) سبق تخريج هذا الحديث.

(٣) تبين الحقائق ج ٢ ص ١٣٩، ١٤٠ والبنية في شرح الهداية ج ٤ ص ١٩٣.

(٤) مطالب أولي النهى ج ٥ ص ٢١٨ والإنصاف ج ٨ ص ٢٩٧-٢٩٩.

(٥) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٦) المهذب ج ١٥ ص ٢٤٩، ٢٥٠ وروضة الطالبين للنووي ج ٧ ص ٢٨١، ٢٨٢.

وقال هذا هو الظاهر بالنسبة أنه لا يجب بنفس العقد أما بالنسبة لموت أحدهما وهذا قول رجحه العراقيين والبعثي وفيه قول بالوجوب وهو الذي رجحه الثوري وصاحب التقريب والمتولي.

تطالبه بمهر المثل هذا هو المشهور عنه. وفي قول: لا يجب لها شيء أصلاً، وتسمى المفوضة<sup>(١)</sup>.

**لنا:** ما روى علقمه عن ابن مسعود "أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها فقال: أرى لها مثل صداق نسائها ولها الميراث وعليها العدة فقال أبو الجراح معقل بن سنان الأشجعي: أشهد أن النبي ﷺ قضى في تزويج بروع<sup>(٢)</sup> بنت واشق الأشجعية بمثل ما قضيت" حدث. وقال: حديث صحيح<sup>(٣)</sup>.

(١) فوض: فوض إليه الأمر. صيره إليه وجعله الحاكم فيه وفي حديث الدعاء فوضت أمري إليك إذا رددته إليك يقال فوض أمره إليه إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه والتفويض في النكاح التزويج بلا مهر.

بتصرف لسان العرب ج ٧ ص ٢١٠ والقاموس المحيط ج ٢ ص ٢٥٣.

(٢) جاء في هامش نسخة (ب) "بروع" بكسر الباء وسكون الراء وفتح الواو واشق بالشين المعجمة والقاف.

(٣) أخرجه الترمذي ج ٣/٤٥٠ رقم ١١٤٥ في كتاب النكاح باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها وقال: حسن صحيح. وأخرجه أحمد ج ٤/٢٧٩، ٢٨٠ بروايات عدة وأبوداود رقم ٢١١٤-٢١١٦ والنسائي ج ٦/١٢١-١٢٣.

وابن ماجه ج ١/٦٠٩ رقم ١٨٩١ في كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها، والدارمي ج ٢/١٥٥ وابن حبان ١٢٦٣ والبيهقي ج ٧/٢٤٥، ٢٤٦ وذكر للحديث عدة طرق عن ابن مسعود وقال: هذا الاختلاف في تسمية من روى قصة بروع بنت واشق عن النبي ﷺ لا يوهن الحديث فإن جميع هذه الروايات صحاح وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك فكان بعض الرواة سمى منهم

وفي الحديث روايات ذكرناها في الخلافات.

**فإن قيل:** قد روى في بعض الروايات حديث ابن مسعود روته الأئمة الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه بسند صحيح وأما الترمذي: فرواه من حديث زيد ابن الحباب عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه البقية من حديث ابن مهدي عن سفيان عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله.

وهذان السندان رجالهما متفق على عدالتهم، وروى لهم مسلم والبخاري<sup>(١)</sup>.

فقام معقل بن يسار. واختلاف الرواية يوجب وهناً في الحديث<sup>(٢)</sup> وقد رده علي - عليه السلام - بقوله: "ما نصنع بقول أعرابي بوال علي عقيه"<sup>(٣)</sup> ولو سلم احتمال أن قضاء النبي ﷺ كان في صغيرة زوجها أبوها من غير مهر فأوجب لها النبي ﷺ المهر: وبه نقول.

---

= واحداً وبعضهم سمي اثنين وبعضهم أطلق ولم يسم ويمثله لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي ﷺ لما كان لفرح عبد الله بن مسعود بروايته معنى.

(١) جاء في نسخة (ب) فقط زيادة ما بين القوسين.

(٢) تلخيص الخبير ج ٣ ص ٢١٦، ٢١٧.

(٣) أخرجه البيهقي ٢٤٧/٧، وعلق عليه صاحب الجوهر النقي بقوله: الكلام عليه من ثلاثة أوجه الأول أن أبا إسحاق هذا هو عبد الله ابن ميسرة وهو ضعيف جداً... والثاني أن مزينة هذا قال فيه أبوزرعة ليس بشيء... والثالث أن البخاري ذكره في تاريخه أنه يروي عن أبيه عن علي فظاهر هذا الكلام أن روايته عن علي منقطعة ولهذا قال المنذري لم يصح هذا الأثر عن علي...

وقد روي عن علي وابن عباس، وابن مسعود وزيد<sup>(١)</sup> - عليه السلام - أنهم قالوا في المفوضة: "لها الميراث، ولا صداق لها"<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** والحديث قد حكم الحافظ<sup>(٣)</sup> بصحته<sup>(٤)</sup> حتى قال أبو داود: لما بلغ الشافعي - عليه السلام - هذا الحديث وهو بمصر رجع عن مذهبه<sup>(٥)</sup>.

وأما معقل بن يسار فهما اثنان: ابن يسار، وابن سنان والاختلاف في اسم أبي الراوي إذا كان الراوي مشهوراً لا يقدح في روايته<sup>(٦)</sup>.

وأما طعن علي - عليه السلام - إن ثبت فمذهبه أنه لا يقبل ما ورد في هذا الباب برواية أعرابي ويُحلف غير الأعرابي. وهذا مذهب متروك بالإجماع وما ذكره من الاحتمال: لا يصح لأن الشهادة وقعت على أن النبي ﷺ قضى بمثل ذلك في بروع<sup>(٧)</sup> وهي كانت مفوضة.

وأما قول علي، وابن عباس: فقد أفتى ابن مسعود بمثل مذهبنا

---

(١) سقط من نسخة (ب) ابن مسعود.

(٢) المجموع شرح المذهب ج ١٥ ص ٢٥٢ والبنينة في شرح الهداية ١٩٤/٤.

(٣) الحافظ هو: عبدالرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي - يكنى بأبي محمد حافظ للحديث، ومن كبارهم ولد سنة ٢٤٠هـ. له تصانيف منها: الجرح والتعديل، وعلل الحديث، والكنى، والمسند، والفوائد الكبرى والمراسيل وغيرها توفي سنة ٣٢٧.

بتصرف فوات الوفيات ج ١ ص ٢٦٠، وطبقات الحنابلة ج ٢ ص ٥٥.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٢٦/١.

(٥) الترمذي ج ٣/٤٥١ فذكر ذلك...

(٦) تقدم قول البيهقي عقب الحديث ج ٧/٢٤٦...

(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة لفظ "بنت".

محضر من الصحابة<sup>(١)</sup>. وأصحابنا يحتجون بما روي أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بمهر»<sup>(٢)</sup>. إلا أنه غريب.

**احتجاً** بما روى أن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «انكحوا الأيامى، وأدوا العلائق. قيل: وما العلائق؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيب»<sup>(٣)</sup> من أراك»<sup>(٤)</sup>. ق<sup>(٥)</sup>.

وروى أبو النعمان الأزدي قال: زوج النبي ﷺ امرأة على سورة من القرآن. ق<sup>(٦)</sup>.

---

(١) نصب الراية ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٢) أخرج الدارقطني ج ٣/٢٢٠ نحوه وأخرجه البيهقي ج ٧/١٢٥ بلفظ «لا يحل نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل».

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/٢٨٦ بلفظ قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر... إلخ» وقال في إسناده الربيع بن بدر وهو متروك.

(٣) قضيب: الغصن والقضيب كل نبت من الأغصان يقضب والجمع قضب وقضب. بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٦٧٨ ومختار الصحاح ص ٤١ والمصباح المنير ج ٢ ص ٦١١ والقاموس المحيط ج ١ ص ١٢٢.

(٤) أراك: فهو شجر معروف وهو شجر السواك يُستاك بفروعه قال أبو زياد: منه تتخذ هذه المساويك من الفروع والعروق وأجوده عند الناس العروق وهي تكون واسعة مُحلات واحده آراكه. بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٣٨٨، ومختار الصحاح ص ٣٦٧، والمصباح المنير ج ١ ص ١٨.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) الرواية الأولى عزاها الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٢١٢ لسعيد ابن المنصور وقال هذا مرسل أبي النعمان الأزدي وهو مع إرساله فيه من لا يعرف. السنن لسعيد بن منصور م ٣ ق ١ ص ١٦٤ لكنه بالأصل زوج بدل تزوج وزيادة ثم قال لا تكون لأحد بعدك مهراً.

وفي رواية ابن مسعود أن النبي ﷺ قال قد أنكحتكها على أن  
تقرئها وتعلمها. وإذا رزقك الله عوضتها. ق<sup>(١)</sup>.

**والجواب:** أنه لا يصح في هذا الباب شيء.

أما الحديث الأول: فقال أبو حاتم الرازي هو منكر<sup>(٢)</sup> وفي إسناده محمد<sup>(٣)</sup>  
ابن عبد الرحمن قال ابن معين: ليس بشيء<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الرواية الثانية أخرجها الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٤٩، ٢٥٠ رقم ٢٣ بلفظ

ابن مسعود «ان امرأة اتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله رافى رايك فقال: من  
ينكح هذه؟ فقام رجل عليه بردة عاقدها في عنقه، فقال: أنا يا رسول الله، فقال:  
الك مال؟ قال لا يا رسول الله. قال اجلس، ثم جاءت مرة أخرى فقالت: يا رسول  
الله رافى رايك، فقال رسول الله ﷺ: من ينكح هذه؟ فقام ذلك الرجل، فقال: أنا  
يا رسول الله، فقال: الك مال؟ قال: لا يا رسول الله، فقال: اجلس. ثم جاءت  
الثالثة، فقالت: يا رسول الله رافى رايك، فقال رسول الله ﷺ: من ينكح هذه؟ فقام  
ذلك الرجل، فقال: أنا يا رسول الله، فقال الك مال؟ قال لا يا رسول الله. فقال  
هل تقرأ من القرآن شيئاً؟ قال: نعم سورة البقرة وسورة فضلت، فقال رسول  
الله ﷺ: قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها وإذا رزقك الله تعالى عوضتها،  
فتزوجها الرجل على ذلك». تفرد به عتبة بن السكن وهو متروك الحديث.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٢٤٣ ونقل كلام الدارقطني ثم قال  
عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع وهذا باطل لا أصل له والله أعلم.

(٢) قال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل م ٧/ق ٢ ص ٣١١ سمعت أبي يقول محمد  
بن عبد الرحمن البيلماني منكر الحديث، ضعيف الحديث مضطرب الحديث.

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني الكوفي النحوي مولى آل بكر قال عثمان الدارمي  
عن ابن معين ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي منكر الحديث.  
بتصرف تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٩٣، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦١٧.

(٤) وقال أبو حاتم الرازي أيضاً ج ٧/ي ٣١١ نا عبد الرحمن نا يعقوب بن إسحاق  
فيما كتب إلي قال: نا عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين محمد ابن  
عبد الرحمن البيلماني؟ قال ليس بشيء.



وأما الثاني: فقال الدارقطني في إسناده تفرد به عتبة بن السكن وهو متروك. ثم قد رواه الدارقطني وقال فيه ثم لا يكون لأحد بعدك مهرًا. وكان مكحول يقول: ليس ذلك لأحد بعد رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

## مسألة

الخلوة الصحيحة في النكاح توجب كمال المهر والعدة عندنا<sup>(٢)</sup>. وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر ومعاذ بن جبل والمغيرة بن شعبة وأبي موسى<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup> -  $\text{رحمهم الله}$  -.

وقال مالك<sup>(٥)</sup> والشافعي<sup>(٦)</sup>: لا توجب.

وصورة المسألة: إذا خلا بها ثم طلقها قبل الدخول.

فعندنا: لها كل المهر، وعليها العدة.

(١) تقدم هذا أثناء التخريج.

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ج ٢ ص ١٤٢.

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٢٠٢.

(٤) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٧٢٤، والإنصاف ج ٨ ص ٣٠٥، ٣٠٦ وقال هذا

المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب وهو من مفردات المذهب وعنه أنه

لا يستقر بالخلوة وهو قول الجمهور.

(٥) مواهب الجليل ج ٣ ص ٥٠٧.

(٦) روضة الطالبين ج ٧ ص ٢٦٣، وقال "على الجديد وهو الأظهر" ونهاية المحتاج

ج ٩ ص ٣٣٥ وقال "هذا هو الجديد والقديم يستقر بالخلوة في النكاح الصحيح

حيث لا مانع حسي كرتق ولا شرعي كحيض".

وعندهما: نصف المهر، ولا عدة عليها.  
 وصحة الخلوة (بانتفاء الموانع من الوطء شرعاً وحساً.  
 فالشرع كالصوم والصلاة المفروضين، والإحرام فرضه ونقله  
 والحيض والنفاس. والحسُّ مثل المرض، والرتق<sup>(١)</sup>، والقرن<sup>(٢)</sup>.  
**لغا:** ما روى ثوبان أن النبي ﷺ قال: «من كشف خمار امرأة  
 ونظر إليها وجب الصداق دخل بها ام لا» ق<sup>(٣)</sup>.

(١) الرتق: بالتحريك مصدر قولك رتقت المرأة رتقاً من باب تعب فهي رتقاء بينة  
 والرتق هو التصاق خِثَانِها فلم تُنل لارتقاق ذلك الموضع منها فهي لا يستطيع  
 جماعها.

قال أبو الهيثم: الرتقاء المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة  
 انضمامه وفرج الرتق: ملتزق. بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ١١٤، والمصباح  
 المنير ج ١ ص ٢٥٩، والمغرب في ترتيب المعرب ص ١٨٣.

(٢) القرن: شبيه بالعقلة وقيل هو كالتنوء في الرحم يكون في الناس والشاء والبقر  
 والقرناء العفلا. وقرنة الرحم ما نتأ منه وقيل القرنان رأس الرحم وقيل زاويتاه  
 وقيل شعبته وكل واحدة منهما قرنة. والقرناء من النساء التي في فرجها مانع  
 يمنع من سلوك الذكر فيه، إما غدة أو لحم مرتفعة أو عظم يقال لذلك كله  
 قرن. بتصرف لسان العرب ج ١٣ ص ٣٣٥، الصحاح للجوهري ج ٦  
 ص ٢١٨٠، والمغرب في ترتيب المعرب ص ٣٨٠.

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن ج ٣/٧، رقم ٢٣٢ عن محمد بن عبد الرحمن  
 ابن ثوبان، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٢٥٦، قال: وهذا منقطع وبعض  
 رواته غير محتج بهم والله أعلم. وقال الحافظ في التلخيص ج ٣/٢١٨ في إسناده  
 ابن لهيعة مع إرساله لكن أخرجه أبو داود في المراسيل باب في المهر عن طريق  
 ابن ثوبان ورجاله ثقات وقال صاحب الجوهر النقي ج ٧/٢٥٦. كذا أخرجه

وهذا نص في محل النزاع.

وروى زرارة<sup>(١)</sup> بن أبي أوفى<sup>(٢)</sup> قال: قال الخلفاء الراشدون من تزوج امرأة فأغلق باباً وأرخصى سترًا وجب لها المهر كاملاً دخل بها أو لا<sup>(٣)</sup>.

**فإن قيل:** الحديث مرسل، وفي إسناده ابن<sup>(٤)</sup> لهيعة. ثم كشف الخمار ليس مُراداً حقيقة لأنكم تحملونه على الخلوة لأن كشف الخمار يكون غالباً

---

= أبوداود في مراسيله عن قتبية عن الليث بالسند المذكور أولاً وهو سند على شرط الصحيح ليس فيه إلا الإرسال.

(١) زرارة بن أوفى العامري الحرشي يكنى بأبي صاحب البصري القاشي التابعي، قال النسائي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي بصري ثقة رجل صالح، قال ابن سعد مات فجأة سنة ٩٣هـ. بتصرف تاريخ الثقات للعجلي ص ١٦٥ رقم ٤٥٩ والإصابة في تمييز الصحابة ج ١/٥٢٨.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "أبي" والصواب ما أثبتته.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٤، ٢٣٥، كتاب النكاح باب من قال إذا أغلق الباب وأرخصى الستر فقد وجب الصداق وزاد "ووجبت العدة" وليس فيها "دخل بها أو لا". والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٢٥٥-٢٥٦.

وقال: هذا مرسل، زرارة لم يدركهم، وقد رويناه عن عمر وعلي موصولاً. وسعيد ابن منصور في سننه ص ٢٣٤ رقم ٧٦٢، باب فيما يجب به من الصداق فذكره.

(٤) ابن لهيعة عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن قاضي مصر وعالمها أدرك الأعرج وعمرو بن شعيب والكبار صدوق خلط بعد احتراق كتبه قال بن معين ضعيف لا يحتج به.

ورواية بن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤٧٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٤٤.

منها، ونحن نحمله على الوقاع لأنه يكون عنده فلم كان ما قلتم أولى؟  
وأما الإجماع: فقد روي عن ابن عباس أنه قال لا أجد في كتاب  
الله إغلاق باب ولا إرخاء ستر<sup>(١)</sup>. وعن ابن مسعود قال: لها نصف المهر  
وإن جلس بين شعبها الأربع<sup>(٢)</sup> ومع خلافهما لا إجماع.  
**قلنا:** المرسل عندنا حجة. وقد أسنده الطحاوي والرازي. وابن  
لهيعة: قد روى عنه العلماء.

وأما الإجماع: فقد قرره الطحاوي أيضاً. والمروي عن ابن عباس  
وابن مسعود خلاف في تحديد الخلوة<sup>(٣)</sup> لا في حكمها لأن من الصحابة  
من كان يحد المهر بالخلوة فحد بإغلاق الباب وإرخاء الستر وابن عباس  
وابن مسعود كانا يحدانها بالتمكن.

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٤٣٦، ٤٣٧.

(٢) أخرج رواية ابن عباس الشافعي في المسند ص ٢٩٨ ولم أجد هذا اللفظ، ولفظ  
الشافعي: عن ابن عباس أنه قال في الرجل يتزوج المرأة يخلو بها فلا يمسها ثم  
يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ  
قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. وانظر  
التلخيص ج ٣/١٩٣.

وأخرج رواية ابن مسعود ابن أبي شيبة ج ٤/٢٣٦ في المصنف في كتاب  
النكاح، باب من قال لها نصف الصداق. والبيهقي في السنن ج ٧/٢٥٥  
ولفظهما أنه قال لها نصف الصداق وإن جلس بين رجلها.

(٣) جاء في نسختي (ب) و (ج) زيادة ما بين القوسين من ص ٢٧٠-٢٧٢ ولم  
يوجد في نسخة (أ) وأثبتته لتتمة الكلام.

احتجا بقوله تعالى: ﴿فَيَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> فالله تعالى أوجب نصف المفروض فيما إذا وجد الطلاق قبل المسيس، ونفي العدة بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

قلنا: إن فرضنا الكلام فيما إذا خلا بها ومسها سقط تمسكهم بالآية<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

طول الحرية لا يمنع نكاح الأمة عندنا<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup>: يمنع.

وقد يساعدنا على أن نكاح الأمة يمنع نكاح الحرية وعلى أن قيام نكاح الحرية يمنع نكاح الأمة<sup>(٧)</sup>.

لنا: العمومات كقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٨)</sup>، لما

(١) من آية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) الآية: ٤٩ من سورة الأحزاب.

(٣) أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ج ١ ص ٤٣٨.

(٤) الهداية ج ١ ص ١٩٤.

(٥) روضة الطالبين ج ٧ ص ١٢٩ ومغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٤.

(٦) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٩٧، والإنصاف ج ٨ ص ١٣٨، ١٣٩ وقال (هذا

الصحيح من المذهب ... وقال في التبصرة لا يحرم على المسلم نكاح الإماء

المسلمات ولو عدم الشرطان أو أحدهما...).

(٧) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٨٥.

(٨) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

عدد المحرمات، وهذه ليست منهن دخلت في المحلات بقضية النص.  
فإن قيل: لا حجة لكم في الآية لأن الآية غير مرادة فيها لقوله  
تعالى: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(١)</sup> فكان المراد  
منها الحرائر.

**قلنا:** الإحلال عام فيجري على عمومته<sup>(٢)</sup>.

احتج بما روي أن النبي ﷺ قال: «من كان قادراً على نكاح حرة فلا  
ينكح أمة»<sup>(٣)</sup>. وعن ابن عباس، من ملك ثلاثمائة درهم لا ينكح أمة.<sup>(٤)</sup>

**والجواب:** أما الحديث الأول: فغريب، والمشهور عن ابن المسيب  
تنكح الحرة على الأمة، ولا تنكح الأمة على الحرة" ق<sup>(٥)</sup> ثم هو خير

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٥، ص ١٠٩، ١١٠.

(٣) أخرج البيهقي ج ٧/١٧٥ عن جابر أنه قال لا تنكح الأمة على الحرة وتنكح  
الحرة على الأمة، ومن وجد صداق حرة فلا ينكح أمة أبداً، قال: هذا إسناد  
صحيح وفي سننه ١٧٤/٧ قال من وجد صداق حرة فلا ينكح أمة. وأخرج  
الطبري في التفسير ج ٥/١٧ طبعة الحلبي، تفسير سورة النساء عن الحسن أن  
رسول الله ﷺ نهى أن تنكح الأمة على الحرة وتنكح الحرة على الأمة ومن  
وجد طولاً لحرة فلا ينكح أمة.

وانظر نصب الراية ج ٣/١٧٥، وتلخيص الحبير ج ٣/١٩٥، ١٩٦.

(٤) لم أجد هذا الأثر وتقدم الحديث الذي قبله بمعناه.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤/١٤٨ في كتاب النكاح منكره أن يتزوج  
الأمة على الحرة عن ابن المسيب بلفظ يتزوج.

وأخرجه الدارقطني ج ٤/٣٩ عن عائشة بلفظ "طلاق العبد تطليقتان ولا تحل له

واحد ورد على مخالفة الكتاب. أو يحمل على الاستحباب<sup>(١)</sup>.

## مسألة

المصابة بالفجور لا تستنطق عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> -  
رحمهما الله-<sup>(٤)</sup> وتزوج<sup>(٥)</sup> كما تزوج الأبقار.  
وقالوا جميعاً: تستنطق بمنزلة الثيب<sup>(٦)</sup>.  
واتفقوا على أنه لو زالت بكارتها بوثبة، أو حيضة أو

---

= حتى تنكح زوجاً غيره وقرء الأمة حيضتان، وتزوج الحرة على الأمة ولا  
تنكح الأمة على الحرة..

(١) المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ١٠٩-١١١.

قلت والراجح هنا رأي الجمهور وذلك قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ  
طَوَّلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَانِكُمُ  
الْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية، حيث اشترطت الآية عدم طول الحرة في إباحة الزواج  
بالإيحاء وهو نص في تأييد مذهب الجمهور والله أعلم.

(٢) تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٠٩، ٢١٠، والمبسوط ج ٧/٣، ٨، وتبيين الحقائق ج ٢  
ص ١١٩، ١٢٠.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ١٧٦، ١٧٧.

(٤) جاء في نسخة (ب) بدون (رحمهما الله).

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة لفظ إلا "بالفجور".

(٦) أما بالنسبة لأصحاب أبي حنيفة فقد تقدم المرجع تحفة الفقهاء وغيره، وأما  
بالنسبة للشافعي فطالع روضة الطالبين ج ٧ ص ٥٤ وقال: "وحكي عن التقديم  
أن المصابة بالزنى كالبكر والمذهب الأول".

طفرة<sup>(١)</sup>، أو تعنيس<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، أو جراحة: أنها تزوج كما تزوج الأبكار،  
إلا في قول عن الشافعي<sup>(٤)</sup> واتفقوا على أنه لو زالت بكارتها  
بنكاح فاسد، أو وطء بشبهة فإنها تزوج كما تزوج الثيب<sup>(٥)</sup>.  
لنا: قوله ﷺ: «إذنها صماتها»<sup>(٦)</sup>.

(١) طفرة، بفتح الطاء المهملة وإسكان الفاء، والطفرة أخص من الطفر وهو  
الوثوب في ارتفاع كما يطفر الإنسان الحائط إلى ما وراءه قال الزهري وغيره  
وزاد المطرزي على ذلك فقال ويدل على أنه وثب خاص قول الفقهاء زالت  
بكارتها بوثة أو طفرة. وقيل الوثبة من فوق والطفرة إلى فوق.

بتصرف المصباح المنير ج ٢ ص ٤٤٢، والمغرب في ترتيب المغرب ٢٩١.

(٢) تعنيس: عنست المرأة تعنس بالضم عنوساً وعناساً وتاشرت وهي عانس من  
نسوة عنس وعوانس، وعنست وهي معنس وعنسها أهلها حبسوها عن الأزواج  
حتى جازت فتاة السن ولما تعجز. لذا يقال العانس من الرجال والنساء الذي  
يقي زماناً بعد أن يدرك لا يتزوج وأكثر ما يستعمل في النساء فإن تزوجت مرة  
فلا يقال عنست. وقال الليث: عنست إذا صارت نصفاً وهي بكر ولم تتزوج.  
بتصرف لسان العرب ج ٦ ص ١٤٩، وجمهرة اللغة ج ٣ ص ٣٤.

(٣) جاء في هامش نسخة (ب) تعنيس مصدر عنست الجارية عنوساً أي صارت  
عانسة وطال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار.

(٤) المذهب الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٥ ص ٥٦ وقال (فيه وجهان  
أحدهما: أنها كالموطوءة والثاني وهو المذهب أنها تزوج كتزويج الأبكار لأن  
الثيب إنما اعتبر إذنها لذهاب الحياء بالوطء والحياء لا يذهب بغير الوطء).

(٥) المراجع السابقة.

(٦) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٠٣٧ رقم ١٤٢١ في النكاح باب استئذان الثيب في  
النكاح بالنطق والبكر بالسكوت عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي  
ﷺ قال: «الأيمن أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها»،



ومعناه: لما كنت تسحي وهذه هي المثابة لأن الحياء مانع وهو العلة في البكر<sup>(١)</sup>.

**احتجوا:** بقوله ﷺ: «الطيب يعرب عنها لسانها»<sup>(٢)</sup>.

وهذه ثيب، لأن واطئها يثوب إليها أي يرجع.

ولهذا فرق بينها وبين البكر بقوله... "إذنها صماتها"<sup>(٣)</sup>.

**قلنا:** هي ثيب لكن خص في حق المجنونة والأمة الثيب والثيب الصغيرة فخص المتنازع بما ذكرنا من العلة<sup>(٤)</sup>.

---

= أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥١٤ في النكاح باب استئذان البكر الأيم في نفسها وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٤١٦ رقم ١١٠٨ في النكاح باب ما جاء في استثمار البكر والثيب فذكره... وأخرجه غيرهما.

(١) تبين الحقائق ج ٢ ص ١٢٠.

(٢) أخرجه أحمد ج ٤ ص ١٩٢ عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «الطيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صماتها». وأخرجه أيضاً

ابن ماجه ج ١ ص ٦٠٢ كتاب النكاح باب استئذان البكر والثيب.

قال في الزوائد: رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع فإن عدياً لم يسمع من أبيه عدي بن عميرة، يدخل بينهما العرس بن عميرة قاله أبو حاتم وغيره لكن للحديث شواهد صحيحة.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٢٠.

## مسألة

ينعقد النكاح بلفظ البيع، والهبة، والتملك، والصدقة، ونحوه عندنا<sup>(١)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا ينعقد إلا بلفظي: النكاح والتزويج.

**لنا:** ما روى سهل بن سعد الساعدي<sup>(٥)</sup>. "أن امرأة جاءت<sup>(٦)</sup> إلى النبي ﷺ فقالت: جئت أهب لك نفسي فنظر إليها بعض الصحابة فقال: يا رسول الله زوجني بها. فقال: أمعك شيء؟ فقال: ما معي إلا سورة

---

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) روضة الطالبين ج ٧ ص ٣٦ ومغني المحتاج ج ٣ ص ١٤٠.

(٤) منتهى الإرادات لابن النجار ج ٢ ص ١٥٦، ١٥٧.

ومطالب أولي النهى ج ٥ ص ٤٦، ٤٧ وقال هذا هو الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب روى أنه ينعقد بغير هذين اللفظين وهو المنصوص عن أحمد وقياس مذهبه وعليه قدماء أصحابه.

(٥) سقط من نسخة (ب) لفظه "الساعدي".

(٦) ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في الفتح ج ٨ ص ٥٢٠ بيان باسم الواهبة نفسها فعند ابن أبي حاتم من حديث عائشة أن الواهبة نفسها هي خولة بنت حكيم ومن طريق الشعبي من الواهبات أم شريك وعند أبي عبيدة معمر ابن المثنى أن من الواهبات فاطمة بنت شريح وقيل ليلي بنت الحطيم، ويظهر أن القصة متعددة وأن الواهبة نفسها أكثر من واحدة، نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٥.

كذا" <sup>(١)</sup> فقال: اذهب فقد ملكتكها" خ م <sup>(٢)</sup>.

(١) قد ورد في بعض الروايات عددها أو بيانها أو إبهامها قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٢٠٨، ٢٠٩ ما نصه قوله: (سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم "عدهن" وفي رواية أبي غسان "السورة يعددها" وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد "أن النبي ﷺ زوج رجلاً امرأة على سورتين من القرآن يعلمها إياهما" ووقع في حديث أبي هريرة قال "ما تحفظ من القرآن؟ قال: سورة البقرة أو التي تليها"، كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ "أو" وزعم بعض من لقيناه أنه عند أبي داود بالواو وعند النسائي بلفظ "أو" ووقع في حديث ابن مسعود "قال نعم سورة البقرة وسورة المفصل" وفي حديث ضميرة "أن النبي ﷺ زوج رجلاً على سورة البقرة لم يكن عنده شيء" وفي حديث أبي أمامة "زوج النبي ﷺ رجلاً من أصحابه امرأة على سورة المفصل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال: علمها" وفي حديث أبي هريرة المذكور "فعلمها عشرين آية وهي امرأتك" وفي حديث ابن عباس "أزوجها منك على أن تعلمها أربع - أو خمس - سورة من كتاب الله" وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عند سعيد بن منصور "زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن" وفي حديث ابن عباس وجابر "هل تقرأ من القرآن شيئاً قال: نعم، إنا أعطيناك الكوثر. قال: أصدقها إياها" ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض، أو أن القصص متعددة.

(٢) أخرجه البخاري ج ٦ ص ١٢٩ في النكاح باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح وغيره... عن سهل بن سعد "أن امرأة عرضت نفسها على النبي ﷺ فقال له رجل يا رسول الله زوجنيها فقال: ما عندك قال ما عندي شيء قال: اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد فذهب ثم رجع فقال: لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد ولكن هذا إزار ي ولها نصفه قال: سهل وما

فدل على أن لفظ الهبة، والتملك ونحوها كانت متعارفة بينهم.  
وقضى علي -عليه السلام- في رجل وهب ابنته لابن مسعود بجواز النكاح<sup>(١)</sup>.  
فإن قيل: فقد رواه جماعة: "زوجتكها، وأنكحتكها" وإنما روى  
"ملككتكها" معمر وكان كثير الغلط<sup>(٢)</sup>.

قلنا: قد أخرجه البخاري ومسلم على الوجه الذي ذكرنا<sup>(٣)</sup>.  
ثم قولها في صدر الحديث: "جئت أهب لك نفسي" متفق على أنه  
لا احتمال فيه<sup>(٤)</sup>.

---

= له رداء فقال النبي ﷺ وما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها شيء وإن لبسته  
لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه فقال له معي سورة  
كذا وسورة كذا لسور يعددها فقال النبي ﷺ أملكناكها بما معك من القرآن.

وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٤٠ برقم ١٤٢٥ في كتاب النكاح باب الصداق  
وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير... إلخ.

(١) لم أجده رغم أنني بحثت عنه في مظانة من كتب الحديث والآثار...  
(٢) قد أطال الحافظ ابن حجر في الفتح في ذلك ج ٩ ص ٢١٤، ٢١٥ ونقل كل  
الروايات ورجح رواية التزويج على غيرها فقال: "وموضع الدليل من هذا  
الحديث ورود قوله ﷺ "ملككتكها" لكن ورد أيضاً بلفظ "زوجتكها" قال ابن  
دقيق العيد: "هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج  
الحديث، فالظاهر أن الواقع من النبي ﷺ أحد الألفاظ المذكورة، فالصواب في  
مثل هذا النظر إلى الترجيح، وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى  
"زوجتكها" وأنهم أكثر وأحفظ...".

(٣) جاء في نسخة (ب) "روينا" بدل "ذكرنا".

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ٥٩، ٦٠، ٦١.

**احتجاج:** بما روى ابن عمر -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: «يا أيها الناس إن النساء عوان»<sup>(١)</sup> عندكم لا يملكن لأنفسهن ضراً ولا نفعاً أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله»<sup>(٢)</sup>.

وكلمة الله هي في كتابه وهي لفظة "الإنكاح والتزويج".

**قلنا:** المراد معنى المذكور في الكتاب، لا غيره<sup>(٣)</sup>.

ولو أريد عينه فلفظة الهبة مذكورة في قوله تعالى، ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾.

وفي الحديث الذي روينا. ثم فيه بيان انعقاد النكاح بهذه الكلمة وليس فيه نفي غيره، وإنما خصها بالذكر لأنها الأغلب<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

الواحد يتولى طرفي العقد ولايةً ووكالةً عند علمائنا الثلاثة<sup>(٥)</sup>.  
وقال زفر والشافعي<sup>(٦)</sup>: لا يجوز.

---

(١) عوان: من عنوت فيهم وعنيت عنوا وعناء: صرت أسيراً وأعنيته: أسرته وقال أبو الهيثم: العناء الحبس في شدة وذل والمراد في الحديث واحدة العواني عانية وهي الأسيرة يقول إنما هي عندكم بمنزلة الأسرى.

قال ابن سيده. والعواني من النساء لأنهن يظلمن فلا ينتصرن.

بتصرف لسان العرب ح ٢٢٢ ص ١٠٢، والنهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٣١٤.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ٨٥، ٨٦.

(٣) جاء في نسخي (ب) و (ج) "عينه" بدل "غيره".

(٤) المبسوط للإمام السرخسي ج ٥ ص ٥٩.

(٥) تحفة الفقهاء للسمرقندي ج ٢ ص ١٦٠.

(٦) روضة الطالبين ج ٧ ص ٧٠-٧٢، وتكملة المجموع ج ١٥ ص ٦٥، قال صاحب

وعن أحمد: كالمذهبيين<sup>(١)</sup>.

وصورة المسألة في الولاية: مثل أن يزوج بنت ابنه من ابن ابنه الآخر، أو بنت عمه من ابن عمه الآخر، أو بنت عمه من نفسه.

وفي الوكالة: مثل أن توكله المرأة لتزوجها من نفسه، فيكون أصيلاً في حق نفسه وكيلاً في حقها. فثبتت الوكالة من الجانبين<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما روى أنس<sup>(٣)</sup> "أن النبي ﷺ أعتق صفية بنت حيي وجعل عتقها صداقها" خ م<sup>(٤)</sup>.

---

= الروضة (هل يتولى الجد طرف تزويج بنت ابنه الصغيرة أو الكبيرة بابن ابن آخر مولى عليه فيه وجهان: اختار ابن الحداد والقفال وابن الصباغ الجواز وصاحب التلخيص وجماعة من المتأخرين المنع). قلت: قال الرافعي في المحرر: رجح المفسرون الجواز.

(١) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٧٠ والإنصاف ج ٨ ص ٩٦، ٩٧ وقال (المذهب يجوز أن يتولى ولي المرأة طرفي العقد وعنه لا يجوز حتى يوكل غيره في أحد الطرفين بإذنها هذه أشهر وأنص عن أحمد وقيل لا يجوز إلا إذا كان الولي هو الإمام...).

(٢) البنائة في شرح الهداية ج ٤ ص ١٦٩، ١٧٠.

(٣) سقط من نسخة (ب) قوله "ما روى أنس".

(٤) أخرجه البخاري ١٢١/٦ في كتاب النكاح، باب من جعل عتق الأمة صداقها وفي الصلاة باب ما يذكر في الفخذ وفي الأذان باب ما يحقن بالأذان من الدماء وفي صلاة الخوف باب التكبير والغسل بالصبح وفي الجهاد باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة وفي الأنبياء باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم إنشقاق القمر، وفي المغازي باب غزوة خيبر وغيرها.

ولم ينقل أنه تولاهما غيره لأنها لم يكن لها ولي.  
احتجوا: بما مر من قوله ﷺ: «كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح»<sup>(١)</sup> الخاطب والولي، والشاهدان»<sup>(٢)</sup>.  
فمن جوزه بغير حضورهم فقد خالف النص.  
قلنا: قد سبق تضعيف هذا الحديث<sup>(٣)</sup>.  
ثم الشخص إذا صار ولياً، وخاطباً فهو كشخصين لاجتماع السبين في حقه فقد وجد حضور الأربعة معنى والعبرة للمعاني دون الصور.

## مسألة

الفاسق يكون ولياً في النكاح بمنزلة العدل عندنا، وهو<sup>(٤)</sup>  
قول مالك<sup>(٥)</sup>.

= وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٤٥ رقم ٨٥ في النكاح باب فضيلة اعتناقه أمة ثم يتزوجها، وفي المغازي باب غزوة خيبر.

(١) سفاح: أي الزنى والفجور وأصل ذلك الصب مأخوذ من سفحت الماء أي صببته نقول سافحته مسافحة وسفاحاً وهو أن تقيم امرأة مع رجل على فجور من غير تزويج صحيح وسمي الزنى سفاحاً لأنه كان من غير عقد كأنه بمنزلة الماء المسفوح الذي لا يحبس شيء. بتصرف لسان العرب ج ٢ ص ٤٨٦، والقاموس المحيط ج ١ ص ٢٣٧.

(٢) سبق تخريجه، وانظر تلخيص الخبير للحافظ ابن حجر ج ٣ ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) سبق بيان ذلك مفصلاً في تخريجه.

(٤) حاشية تبين الحقائق ج ٢ ص ١٢٥، وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٣٩.

(٥) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ١٨٧ هذا هو المشهور لذا قال الخرشي ما

وقال الشافعي<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup> : لا يكون ولياً. وعن أحمد<sup>(٣)</sup> قول  
كقولنا.

لنا: العمومات.

ولهما: ما روينا من قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي  
عدل»<sup>(٤)</sup> والفاسق ليس بمرشد.

قلنا: قد تقدم تضعيف هذا الحديث، فإنهم اجمعوا على تضعيفه

---

= نصه (لا) ذي "فسق" فلا يسلبها على المشهور لكن يسلب الكمال... أيضاً  
وحاشية العدوي ج ٢ ص ٣٤.

(١) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٣٣، ٣٢٤ وروضة الطالبين للنووي ج ٧ ص ٦٤ قال  
صاحب الروضة: الفسق فيه سبع طرق أشهرها في ولاية الفاسق قولان وقيل  
بالمنع وقيل: يلي قطعاً وقيل يلي المحجر فقط. وقيل عكسه لأنه لا يستقل وقيل:  
يلي غير الفاسق بشرب الخمر وقيل: يلي المستتر في نفسه دون المعلن. وأما  
الراجح فالظاهر من مذهب الشافعي - رحمه الله - منع ولاية الفاسق وأفتى أكثر  
التأخرين بأنه يلي لا سيما الخراسانيون واختاره الروياني قلت: الذي رجحه  
الرافعي في "المحرر" منع ولايته واستفتى الغزالي فيه فقال: إن كان بحيث لو  
سلبناه الولاية لانتقلت إلى حاكم يرتكب ما يفسقه، ولي وإلا فلا هذا الذي  
قاله حسن وينبغي أن يكون العمل به والله أعلم.

(٢) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٧٣ وقال وهو المذهب الرواية الثانية: لا تشترط  
العدالة... فعلى المذهب يكفي مستور الحال. على الصحيح من المذهب.  
ومطالب أولي النهى ج ٥ ص ٦٥.

(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٧٤.

(٤) أخرجه الشافعي في مسنده: ص ٢٩١ والبيهقي في السنن الكبرى ٧/١٢٤، ١٢٦.



وتضعيف ما جاء في معناه<sup>(١)</sup>.

قال صاحب الإصطلام<sup>(٢)</sup> من الشافعية: لم يثبت هذا الحديث فكيفنا مؤنتهم.

ولو سلم كان المراد بقوله: "مرشد" أي عاقل ذي رأي دون المعتوه<sup>(٣)</sup>، والسفيه، وبه نقول والله أعلم بالصواب<sup>(٤)</sup>.



---

(١) سبق بيان ذلك.

(٢) صاحب الإصطلام هو السمعاني: وهو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي المعروف بابن السمعاني التيمي الحنفي ثم الشافعي يكنى بأبي المظفر مفسر من العلماء بالحديث، متكلم، فقيه أصولي من أهل مرو ولد في ذي الحجة سنة ٤٢٦ هـ. وتوفي في ثلاث وعشرين من ربيع الأول سنة ٤٨٩ هـ من تصانيفه: منهاج أهل السنة والقواطع في أصول الفقه وتفسير القرآن في ثلاث مجلدات والإصطلام والانتصار لأصحاب الحديث. بتصرف معجم المؤلفين، تراجم الكتب العربية تأليف عمر رضا كحالة ج ١٣ ص ٢٠، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف: خير الدين الزركلي ج ٧ ص ٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) المعتوه: مأخوذ من عته الرجل عتها وعتها وعتاها والمعتوه: المدهوش من غير مس جنون. وقيل المعتوه الناقص العقل. بتصرف لسان العرب ج ١٣ ص ٥١٢ والنهية لابن الأثير ج ٣ ص ١٨١، والمغرب ص ٣٠٣.

(٤) سقط من نسخة (ب) كلمة "الصواب".

## كتاب الطلاق

### مسألة

إضافة الطلاق إلى اليد أو الرجل أو إلى كل<sup>(١)</sup> جزء معين من  
البدن لا<sup>(٢)</sup> يعبر به عن جميع البدن. لا يصح<sup>(٣)</sup> عندنا<sup>(٤)</sup>.  
وقال زفر والشافعي وأحمد: يصح<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا الخلاف العتاق، والإيلاء، والظهار، والعفو عن  
القصاص<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن إضافته إلى الجزء الشائع كالثلث، والربع،  
ونحوه يصح وكذا الوجه، والفرج، والرأس، والرقبة، والفخذ  
والروح، والدم.

---

(١) لفظ "كل" ساقطة من نسخة (ب).

(٢) لفظ "لا" ساقطة من نسخة (ب).

(٣) جاء في نسخة (ب) "على الأصح" بدل من "لا يصح" والصواب ما أثبتته.

(٤) تبين الحقائق والحاشية معه ج ٢ ص ٢٠٠، روضة الطالبين ج ٨ ص ٦٣، ٦٤،  
والمهذب ج ١٥ ص ٤٠٨.

(٥) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٢٤٢، ٢٤٣، والإنصاف ج ٩ ص ١٧، ومطالب أولي  
النهى ج ٥ ص ٣٦٩.

(٦) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٢٤٦، وتبين الحقائق ج ٢ ص ٢٤٦، وغيرهما من  
المراجع السابقة.

واختلف المشايخ في البطن، والظهر<sup>(١)</sup>.

لنا: ما روينا من قوله ﷺ: «ولكل امرئ ما نوى»<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ: «ليس للمرء من عمله إلا ما نواه»<sup>(٣)</sup>.

وهذا لم ينو باليد البدن. حتى لو نوى: وقع عند أصحابنا.

احتجوا: بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> والمراد

أصحابها فدل على<sup>(٥)</sup> أنها عبارة عن جميع البدن.

وكذا قوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى ترده» حد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٤١٠ وقال (والأظهر أنه لا يصح الطلاق أي لا

يقع الطلاق) لأنه لا يعبر بها عن جميع البدن).

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث ص؟؟؟

(٣) ذكره الشيخ المرحوم محمد بن السيد درويش الحوت في كتابه حسن الأثر فيما

فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر ص ٣٢ وقال: (رواه البيهقي في

شعب الإيمان عن أنس بلفظ: لا عمل لمن لا نية له).

(٤) من سورة آل عمران آية ١٨٢.

(٥) سقطت "على" من نسخة (ب).

(٦) أخرجه أحمد ٨/٥، ١٢، ١٣ عن سمرة بن جندب بلفظ تؤديه بدل ترده

وأبوداود رقم ٣٥٦١ في البيوع والإجازات، باب في تضمين العارية عن سمرة.

والترمذي ج ٣/٥٥٧ في البيوع باب في أن العارية مؤداة. وقال الترمذي

حسن صحيح.

وابن ماجه ج ٢/٨٠٢ رقم ٢٤٠٠ في الصدقات باب العارية عن سمرة.

والحاكم ج ٢/٤٧ والبيهقي ج ٦ ص ٩٠ كلهم من حديث الحسن عن سمرة

وزاده جميعاً إلا ابن ماجه والحاكم ثم الحسن نسي حديثه فقال: هو أمينك لا

ضمان عليه.

وبما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمعتوه» ت<sup>(١)</sup> والطلاق موجود ههنا.

**والجواب:** أما الآية فالمراد بها الجارحة المعهودة دون أصحابها كذا ذكر أئمة التفسير<sup>(٢)</sup>.

وكذا الرد بالحديث الأول.

وأما الثاني: فقال الترمذي: لا نعرفه من حديث عكرمة<sup>(٣)</sup> ابن خالد إلا من رواية عطاء<sup>(٤)</sup>. وأنه ضعيف.

---

(١) أخرجه الترمذي ج ٣/٤٨٧ برقم ١١٩١ في الطلاق باب ما جاء في طلاق المعتوه بلفظ: "كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله". وقال: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج ٩ ص ٣٩٣ وهو من رواية عطاء ابن عجلان وهو ضعيف جداً، وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٥ ص ٢٠٠٣ وقال: عامة روايات عطاء غير محفوظة لكن أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٣٥٩ في كتاب الخلع والطلاق فذكره (...).

(٢) تفسير الطبري ج ٤ ص ١٩٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٤ ص ٢٩٥ والتفسير الكبير للإمام فخر الرازي ج ٩ ص ١٢٠ وغيرها من كتب أئمة التفسير.

(٣) عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي. قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي ثقة. توفي قبل العشرين ومائة.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٩٠، وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٤) عطاء بن عجلان الحنفى البصري.

قال: ابن معين: ليس بشيء كذاب وقال مرة: كان يوضع له الحديث فيحدث به.

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم والنسائي متروك.

ولم سلم، فلم قلتم: إن الطلاق موجود فيما نحن فيه والخلاف فيه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

التخير يبطل التعليق عندنا.

وقال زفر: لا يبطل<sup>(٢)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وصورة المسألة: أن يقول لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً تبطل اليمين عندنا.

حتى لو عادت إليه بعد زوج آخر ودخلت الدار لم تطلق. وعندهما: تطلق.

وعلى هذا الخلاف إذا قال لأمته: إن دخلت الدار فأنت حرة، ثم أعتقها قبل الدخول بطلت<sup>(٤)</sup> اليمين.

حتى لو عادت إلى ملكه بعد الردة والسبي ودخلت الدار:

---

= وقال الدارقطني: ضعيف لا يعترف به وقال مرة. متروك.

بتصرف: تاريخ ابن معين ج ٢ ص ٤٠٤ والتاريخ الكبير للبخاري ج ٢/٣ ص ٤٧٦، والجرح والتعديل ٢٣٥/١/٣، والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣٢١.

(١) سبق أن بينت ذلك أثناء التخريج.

(٢) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) المذهب للشيرازي ج ١٥ ص ٥٥، وقال (هذا هو الصحيح والقول الثاني لا يعود حكم الصفة سواء بانث بالثلاث أو دونها والقول الثالث إنها إن بانث بما دون الثلاث عاد حكم الصفة وإن بانث بالثلاث لم تعد... وروضة الطالبين ج ٨ ص ١١٩).

(٤) جاء في نسخة (ب) "انحلال اليمين".

وجاء في نسخة (ج) "بعد الدخول بطلت اليمين". والصواب ما أثبت.

لا تعتق عندنا.

وإنما فرض الكلام في الأمة دون العبد لأن العبد إذا ارتد يقتل والأمة تسبى<sup>(١)</sup>.

**لنا:** العمومات المطلقة في حل وطء الزوجات، فيحل وطؤها.  
**ولهما:** أن الطلاق ههنا موجود لما مر في المسألة الماضية فتطلق.  
**والجواب:** ما قلناه.

## مسألة

إذا قال لامرأته: أنا منك طالق، ونوى به الطلاق، لا يقع الطلاق عندنا<sup>(٢)</sup> وهو<sup>(٣)</sup> قول أحمد<sup>(٤)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٥)</sup> والشافعي<sup>(٦)</sup>: يقع.  
وقد تساعدنا على أنه لو قال: أنا منك بائن، أو عليك حرام فإنه يصح<sup>(٧)</sup>.

**لنا:** العمومات لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ

---

(١) المراجع السابقة والبنية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٥٦، ٥٥٨.

(٢) سقط من نسخة (ب) لفظه "عندنا".

(٣) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٠٨.

(٤) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ١٣٣ والمبدع في شرح المقنع ج ٧ ص ٢٨٠، ٢٨١،

وقال هذا الصحيح من المذهب نص عليه ويحتمل أنه كناية تطلق به بالنية

(٥) الخرشني على مختصر خليل ج ٤ ص ٤٣.

(٦) المذهب وتكملة المجموع ج ١٥ ص ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤.

(٧) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٠٨ والبنية في شرح الهداية ج ٤ ص ٤٣١، ٤٣٢.

حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ»<sup>(١)</sup>.

والمراد بقوله "طَلَّقَهَا" الطلقة الثالثة. وبالحل: حل النكاح باتفاق الأمة، والحل ثابت<sup>(٢)</sup>.

**واحتجنا:** بنصوص إضافة الطلاق، وهذا طلاق فيقع وقد خرج الجواب عن نصوص إضافة الطلاق<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

قال أبوحنيفة -رحمه الله- إذا قال الرجل لامرأته قبل الدخول بها: إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق، فدخلت الدار لا يقع إلا واحدة. وقالوا: تطلق ثلاثاً.

ولو أخر الشرط، بأن قال: أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار، فدخلت يقع الثلاث بالاتفاق.

وكذا لو كرر الشرط بأن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق قالها ثلاثاً فدخلت الدار، طلقت ثلاثاً بالاتفاق<sup>(٤)</sup>.  
له: العمومات.

**لهم:** نصوص إضافة الطلاق إلى السيد وقد مرت.

---

(١) من آية ٢٣ من سورة البقرة.

(٢) البناء في شرح الهداية ج ٤ ص ٤٣٢-٤٣٤، فقد فصل الاستدلال غاية التفصيل.

(٣) المراجع السابقة في المسألة.

(٤) هذه الصور ذكرها صاحب فتح القدير ج ٣ ص ٣٩٥ وذكرها أيضاً الزيلعي في تبين الحقائق ج ٢ ص ٢١٤ وذكرها أيضاً الإمام العيني في البناء ج ٤ ص ٤٦٧-٤٦٩.

## مسألة

إذا قال لامرأته: أنت طالق، ومطلقة، وطلقتك، ونوى الثنتين، أو الثلاث، لاتقع إلا واحدة رجعية، ولا تقرر الحرمة الغليظة<sup>(١)</sup> وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup>.

وقال زفر: يقع ما نواه وهو قول مالك<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup>.  
لنا: قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾<sup>(٥)</sup>.

أثبت له حق الرد. فلا تتقرر الحرمة الغليظة.

**فإن قالوا:** فقد اختلفنا في أنه يملك الرجعة. فكيف يجوز بناء<sup>(٦)</sup> المختلف<sup>(٧)</sup>.  
**قلنا:** يجوز ذلك إذا ثبت الأول بدليه وقد ثبت.  
**احتجوا:** بقوله ﷺ: «ولكل امرئ ما نوى»<sup>(٨)</sup>.

إلا أنا نقول: نوى ما لا يحتمله لفظه فلا يصح بنيته كما قال:  
زوري أباك<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) تبين الحقائق للزيلعي ج ٢ ص ١٩٢.  
(٢) الإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ٧، ٨ وقال: "لكن المذهب تطلق ثلاثاً"، والمبدع في شرح المقنع ج ٧ ص ٢٩٣.  
(٣) الخرشي على مختصر خليل ج ٤ ص ٤٣.  
(٤) روضة الطالبين ج ٨ ص ٧٥، والمهذب ج ١٥ ص ٤٣٨.  
(٥) الآية ٢٨٨ من سورة البقرة.  
(٦) جاء في نسخة (ج) "بيع" بدل "بناء" والصواب "بناء".  
(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة "على المختلف".  
(٨) سبق تخريج هذا الحديث ص؟؟؟.  
(٩) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠.



## مسألة

قال أبو حنيفة - رحمه الله - إذا قال الرجل لامرأته: طلقي نفسك واحدة، فطلقت ثلاثاً، لم يقع شيء<sup>(١)</sup>.  
(وهو قول زفر ومالك<sup>(٢)</sup> وقالوا: يقع واحدة<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup>.  
وعلى هذا الخلاف لو قال: طلقي نفسك واحدة إن شئت فطلقت ثلاثاً: لم يقع شيء عنده.  
وعندهما: يقع واحدة<sup>(٧)</sup>.  
احتج: بالعمومات المقتضية لحل وطء الأزواج.  
ولهم: نصوص إضافة الطلاق إلى اليد وقد مرت.

## مسألة

يصح<sup>(٨)</sup> تعليق الطلاق، والعتاق، بالملك.  
وهو قول عمر وابن مسعود وابن عمر والزهري وابن المسيب

---

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤٨.

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٥٨٩، ٥٩٠.

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥١٦.


(٤) هذه العبارة جاءت في نسخة (ب) فقط وسقطت من نسختي (أ)، (ج) لكن أثبتتها لكي يتصل الكلام.

(٥) روضة الطالبين ج ٨ ص ٥٢ ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٤٣٠.

(٦) والمغني ج ٧ ص ١٥٢ والمبدع في شرح المقنع ج ٧ ص ٢٨٩ وقال: (ويحتمل أن لا يقع).

(٧) المراجع السابقة.

(٨) جاء في نسخة (ج) "صح" بدل "يصح" والصواب "يصح".

والنخعي والشعبي ومكحول وسالم بن عبدالله وآخرين<sup>(١)</sup> -  -<sup>(٢)</sup>.  
 وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا يصح.  
 وصورة المسألة: إذا قال لأجنبيّة: إن تزوجتك فأنت طالق.  
 أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق.  
 وفي العتاق إذا قال لعبد، إذا ملكتك فأنت حر أو كل عبد اشتريه  
 فهو حر: وقع الطلاق، والعتاق عند وجود الشرط خلافاً لهما.  
 وقال مالك<sup>(٥)</sup>: إن خص صبح، وإن عم: لم يصح، وهو قول  
 ابن أبي ليلى<sup>(٦)</sup>.

لنا: إجماع الصحابة، والعمومات.  
 وروي أن رجلاً قال: يوم أنكح فلانة، أو إذا نكحت فلانة فهي  
 عليّ كظهر أمي. فبلغ ذلك عمر فقال:  
 إن نكحتها فلا تقربها حتى تكفر<sup>(٧)</sup>. بمحض من الصحابة من غير

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "في" بدل "واو" في آخرين.  
 (٢) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٣٤، ٥٣٥.  
 (٣) مغني المحتاج ج ٣/٣١٦ وروضة الطالبين ج ٨/٦٨ وقال (هذا المذهب وبه قطع الجمهور... وقيل في الوقوع قولان حكاهما الخناطي والسرخسي وغيرهما).  
 (٤) الإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ٥٩ وقال (هذا المذهب وعليه الأصحاب ونص عليه) في مطالب أولي النهى ج ٥ ص ٣٩٩.  
 (٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٤٣، ٣٤٤.  
 (٦) فتح القدير لابن الهمام ج ٣ ص ١٢٧.  
 (٧) أخرجه مالك في الموطأ ٥٥٩/٢ كتاب الطلاق باب ظهار الحر عن عمرو بن سليم الزرقني أنه سأل القاسم بن محمد عن رجل طلق امرأة إن هو تزوجها فقال: القاسم بن محمد: إن رجلاً جعل امرأة عليه كظهر أمه إن هو تزوجها فأمره عمر بن الخطاب إن هو تزوجها أن لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر.

نكير فكان إجماعاً.

**لهما:** ما روى ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك. ولا عتاق فيما لا يملك ولا يقع فيما لا يملك» حد<sup>(١)</sup>.

وهذا طلاق قبل النكاح. وعتاق قبل الملك فلا يصح.  
وقد رواه الدارقطني عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال: «لا يجوز طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا وفاء نذر فيما لا يملك».  
وفي رواية الدارقطني عن معاذ قال: قال النبي ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح وإن سميت المرأة بعينها»<sup>(٢)</sup>.

---

= قال صاحب الإرواء ج ٧/١٧٦: هذا إسناد ضعيف رجاله ثقات لكن القاسم ابن محمد لم يدرك عمر بن الخطاب - عليه السلام -.

(١) أخرجه أبوداود رقم ٢١٩٠ في كتاب الطلاق باب في الطلاق قبل النكاح وقال زاد ابن الصباح ولا وفاء في نذر إلا فيما تملك، والترمذي ج ٣/٤٧٧ في كتاب الطلاق باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح وقال: حسن صحيح، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب، وأحمد ج ٢ ص ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٧، ولفظ الترمذي وكذا أحمد في رواية "لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك".

وابن ماجه رقم ٢٠٤٧ في الطلاق باب لا طلاق قبل النكاح، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ج ١ ص ٢٨٠، ٢٨١، والبيهقي ج ٧ ص ٣١٨، والحاكم ج ٢ ص ٣٠٥ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وبالجملة فالحديث له شواهد وشواهد يقوي بعضها بعضاً.

(٢) أخرج الرواية الأولى الدارقطني ج ٤/١٤ رقم ٤١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وأخرجه الترمذي ج ٣/٤٧٧ رقم ١١٨١ بلفظ: "لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك" وقال:

=

وروي عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال لي عمر<sup>(١)</sup> "اعمل عملاً حتى أزوجهك ابنتي. فقلت: إن تزوجتها فهي طالق ثلاثاً".  
ثم بدا لي أن أتزوجها فأتيت النبي ﷺ فسألته فقال لي: تزوجها فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح، فتزوجتها فولدت لي سعداً وسعيداً. ق<sup>(٢)</sup>.  
وعن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ وقد سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق قال: طلق ما لا يملك<sup>(٣)</sup>.  
وروى ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر إلا فيما يطيع الله فيه ولا يمين في قطيعة رحم، ولا طلاق فيما لا يملك» ق<sup>(٤)</sup>.

---

= حديث حسن صحيح. وأبوداود رقم ٢١٩٠ وابن ماجه رقم ٢٠٤٧. والرواية

الثانية أخرجها الدارقطني في السنن ١٧/٤، وقال يزيد ابن عياض ضعيف.  
(١) جاءت عند الدارقطني ج ٤/٣٦ "عم لي" بدل "لي عمر" والصواب كما جاء في الدارقطني.

(٢) أخرجه الدارقطني ٤/٣٥-٣٦، رقم ٩٧، وعلق على هذا الحديث صاحب التعليق المعني على سنن الدارقطني بقوله ج ٤/٣٦ إن صاحب التنقيح قال هذا باطل، علي بن قرين كذبه يحيى بن معين وغيره، وقال ابن عدي: يسرق الحديث انتهى. وقال الذهبي: قال يحيى: كذاب خبيث وقال أبو حاتم متروك الحديث... إلخ.  
وبقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

ولذا قال النسائي وغيره إذا قال حدثنا فهو حجة وإلا فلا.

(٣) أخرجه الدارقطني ج ٤/١٦، رقم ٤٧ فذكره...).

وحكى الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٢٣١ عن صاحب التنقيح أنه قال: حديث باطل وأبو خالد الواسطي هو عمرو بن خالد وضاع وقال أحمد ويحيى: كذاباً.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه رقم ٤٨ عن ابن عباس بلفظ: "لا نذر إلا فيما أطيع الله

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: بعث رسول الله ﷺ أبا سفيان ابن حرب على نجران<sup>(١)</sup> اليمن فكان فيما عهد إليه: أن لا يطلق الرجل ما لا يملك ولا يعتق ما لا يملك ق<sup>(٢)</sup>.

وروي أن عبداً لله بن عمرو بن العاص خطب امرأة فأبى أولياؤها أن يزوجوها منه إلا بزيادة مهر فغضب فقال: هي طالق ثلاثاً إن تزوجتها فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: "لا طلاق قبل النكاح". وما رويتم عن الصحابة معارض بمثله فإنه روي عن عمر وعائشة وابن المسيب وابن جبير مثل مذهبننا.

---

= فيه ولا يمين في قطيعة رحم ولا عتاق ولا طلاق فيما لا يملك". وقال صاحب التعليق المغني على الدارقطني: (الأحاديث الضعيفة والآثار القوية في هذا الباب تقوي بعضها بعضاً فتبلغ إلى درجة القبول...). وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح لـ ٣٤٨ وقال هذا ضعيف لا أصل له. وسليمان هو ابن داود اليمامي وقد ضعفوه قال ابن معين ليس بشيء وقال البخاري وأبو حاتم منكر الحديث...

(١) نجران اليمن: بفتح النون وإسكان الجيم، والنجران في كلامهم خشبة يدور عليها ارتاج الباب وهي بلدة معروفة كانت منزل للأنصار وهي بين مكة واليمن على نحو سبع مراحل من مكة.

وقال الجوهر في صحاحه: نجران بلدة من اليمن. بتصرف تهذيب الأسماء واللغات ج ٤ ص ١٧٦ ومعجم البلدان ج ٥ ص ٢٦٦.

(٢) أخرجه الدارقطني: ١٥/٤، ١٦، رقم ٤٥، ٤٦ ثم قال صاحب التعليق المغني على الدارقطني في إسناده الوليد بن سلمة قاضي الأردن قال ابن حبان: كان يضع الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث وقال دحيم وغيره كذاب.

**والجواب:** أن هذه الأحاديث معلولة.

قال جدي - رحمه الله - في كتابه المسمى "بالتحقيق"<sup>(١)</sup>: وقد روى نحوه هذا عن علي وجابر ولكنهما طرق بحتبة بكرة. وإن كان في هذه الطرق ما يصلح اجتنابه<sup>(٢)</sup>.

وروى عن أحمد أنه ضعفها.

ثم فيها خلاف من سمينا من الصحابة ومن سموا معنا. ولو كانت ثابتة لما اختلفوا<sup>(٣)</sup>.

ولما ناظر هشام<sup>(٤)</sup> بن سعد الزهري في هذه المسألة فظهر عليه الزهري لأنه قال له: كانت المرأة تعرض على الرجل في الجاهلية فإذا لم تعجبه، قال: هي طالق ثلاثاً. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لا طلاق قبل النكاح» ردّاً عليهم.

---

(١) هذا الكتاب هو التحقيق في أحاديث التعليق. مخطوط موجود منه عدة نسخ، منها نسخة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وأخرى في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية وثالثة وجدت في المكتبة السعودية التابعة للرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.

(٢) التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي ل ١٠٣ ب.

(٣) البناءة ج ٤ ص ٥٣٦، ٥٣٧، فإن الإمام العيني بين وجوه الاختلاف والضعف في تلك الأحاديث.

(٤) هشام بن سعد أبو عياد المدني مولى بني مخزوم.

قال أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال ابن معين: ليس بذلك القوي، وليس بمتروك، وقال النسائي: ضعيف وقال مرة ليس بالقوي. وتوفي في حدود الستين ومائة. بتصرف ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٩٨، ٢٩٩، وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣٨، ٣٩.

فلم يدر هشام<sup>(١)</sup> ما يقول<sup>(٢)</sup>. ولو صحت لاحتج بها أو ببعضها على الزهري.

ولو سلمت قلنا بموجبها لأن الملك قد ثبت فكان الإيقاع فيه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

الطلاق معتبر بالنساء عندنا، وهو قول علي، وابن مسعود<sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup>: بالرجال.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) زيادة "ابن هشام" والصواب ما أثبتته.
- (٢) أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٦٦٠ رقم ٢٠٤٨ في كتاب الطلاق باب لا طلاق قبل النكاح عن طريق علي بن الحسين بن واقد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة بن مخزومة عن النبي ﷺ قال: «لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل ملك» قال صاحب الزوائد: إسناده حسن إلا أن علي بن الحسين بن واقد مختلف فيه وكذلك هشام بن سعد وهو ضعيف أخرج له مسلم في الشواهد.
- وقال الحافظ ابن حجر تلخيص الحبير ٢٣٨/٣ عن المسور بن مخزومة رواه ابن ماجه بإسناد حسن... لكنه اختلف فيه على الزهري فقال علي بن الحسين ابن واقد عن هشام بن سعد عنه عن عروة عن المسور وقال حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة وللحديث شواهد كثيرة ذكرها ابن حجر وغيره يتقوى بها.
- (٣) والراجع هنا رأي الجمهور لقوة الأدلة التي اعتمدوا عليها ولأن التصرف الذي يقوم بناء على شيء مملوك ينبغي أن لا يعتبر إلا في حالة وجود المملوك بالفعل والله أعلم.
- (٤) فتح القدير ج ٣ ص ٣٤٨ والبنية في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧.
- (٥) المهذب للشيرازي الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٥ ص ٣٩٠.
- (٦) الإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ٣ وقال (هذا المذهب نص عليه وعليه الأصحاب وعن

وصورة المسألة: أن الحرة تطلق ثلاثاً، والأمة اثنتين حراً  
كان زوجها أو عبداً عندنا.

وعندهما: الحر يطلق ثلاثاً، والعبد: اثنتين حرة كانت أو أمة.

لنا: ما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال:

«طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان» ت ق<sup>(١)</sup>.

أخبر النبي ﷺ عن الطلاق المشروع في حق الأمة من غير فصل بين  
زوج وزوج.

---

= أن الطلاق بالنساء فيملك زوج الحرة ثلاثاً وإن كان عبداً وزوج الأمة اثنتين وإن

كان حراً فعليها فيعتبر طريان الرق بالمرأة) والمبدع في شرح المقنع ج ٧ ص ٢٩١.

(١) أخرجه أبوداود رقم ٢١٨٩ في سننه في كتاب الطلاق باب في سنة طلاق العبد

وقال وهو حديث مجهول. والترمذي ج ٣/٤٧٨ في كتاب الطلاق ما جاء أن

طلاق الأمة تطليقتان وقال: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث

مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له في أهل العلم غير هذا الحديث وابن ماجه

ج ١/٦٧٢ رقم ٢٠٨٠ في كتاب الطلاق والدارمي ج ٢/١٧٠ في الطلاق باب

طلاق الأمة والدارقطني في سننه ج ٤/٣٩ رقم ١١٣ والبيهقي في السنن الكبرى

ج ٧/١٧٠ في الطلاق باب طلاق الأمة والدارقطني في سننه ج ٤/٣٩ رقم ١١٣،

والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٣٦٩، ٣٧٠ فذكره.. رواه ابن ماجه

ج ١/٦٧٢ رقم ٢٠٧٩ والدارقطني ج ٤/٣٨ وللدارقطني من وجه آخر عن ابن

عمر مرفوعاً.

لكن قال الدارقطني منكر غير ثابت من وجهين أحدهما أن عطية ضعيف

والوجه الآخر أن عمرو بن شبيب ضعيف الحديث لا يحتج بروايته والصحيح

ما رواه سالم ونافع عن ابن عمر موقوفاً.



وروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا كانت الأمة تحت الرجل فطلقها تطليقتين ثم اشتراها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره»<sup>(١)</sup>.  
احتجاً: بما روي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: «طلاق العبد اثنتان وقرأ الأمة حيضتان»<sup>(٢)</sup>.  
وعن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «الطلاق بالرجال والعدة بالنساء»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) أخرجه الدارقطني ٣/٣١١، رقم ٢٥٣ قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني عن الحديث فيه سالم بن سالم كان ابن المبارك يكذبه. وقال يحيى ابن معين: ليس حديثه بشيء.
- (٢) أخرج الرواية الأولى البيهقي في السنن الكبرى ٧/٣٦٩-٣٧٠. وزاد: "... لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقرأ الأمة حيضتان وتتزوج الحرة على الأمة ولا تتزوج الأمة على الحرة".  
ثم نقل عن البخاري قال: مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة ضعفه أبو عاصم. وأخرجه أيضاً الدارقطني (٤/٣٩-٤٠) وذكر عن أبي عاصم قال: ليس بالبصرة حديث أنكر من حديث مظاهر هذا.
- وانظر نصب الراية ٣/٢٢٦، ١٧٤-١٧٥، وإرواء الغليل ٧/١٤٨ وقال: (هذا إسناد ضعيف وله علتان الأولى مظاهر بن أسلم ضعيف والثاني صفدى ابن سنان ضعيف أيضاً ولكنه قد توبع).
- (٣) ورواية ابن عباس: قال الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٢٢٥ (غريب مرفوعاً وإنما روي موقوفاً على ابن عباس).  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٣٧٠ موقوفاً على ابن عباس وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ج ٥ ص ٨٣ موقوفاً على ابن عباس.

وروي أن مكاتباً لأُم سلمة طلق امرأته ثنتين وأراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي ﷺ أن يسأل عثمان -رضي الله عنه- فخرج يطلبه فوجده آخذاً بيده زيد بن ثابت فسألهما: فقالا: حرمت عليك امرأتك ولم يسألاً حرة هي أم أمة<sup>(١)</sup>.

وعن عثمان<sup>(٢)</sup>، وزيد بن ثابت<sup>(٣)</sup> وابن عمر مثله<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥٧٤ باب ما جاء في طلاق العبد رقم ٤٧ عن يحيى عن مالك، عن أبي الزناد، عن سليمان بن يسار، أن نفيماً، مكاتباً كان لأُم سلمة، زوج النبي ﷺ أو عبداً لها، كانت تحت امرأة حرة. فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها. فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان بن عفان، فيسأله عن ذلك. فلقبه عند الدرج آخذاً بيد زيد بن ثابت، فسألها. فابتداه جميعاً فقالا: حرمت عليك حرمت عليك. وأخرجه أيضاً الشافعي في مسنده ص ٢٩٥ فذكره (...).

والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٣٦٨، ٣٦٩ فذكره (...).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥٧٤ باب ما جاء في طلاق العبد رقم ٤٨ وحديثي عن مالك، عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، أن نفيماً، مكاتباً كان لأُم سلمة، زوج النبي ﷺ طلق امرأة حرة تطليقتين فاستفتى عثمان ابن عفان فقال: حرمت عليك.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥٧٤ باب ما جاء في طلاق العبد رقم ٤٩ بلفظ حدثني عن مالك، عن عبدربه بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، أن نفيماً، مكاتباً كان لأُم سلمة زوج النبي ﷺ استفتى زيد بن ثابت. فقال: إني طلق امرأة حرة تطليقتين. فقال زيد بن ثابت: حرمت عليك.

(٤) أخرجه مالك أيضاً في الموطأ ج ٢ ص ٥٧٤ باب ما جاء في طلاق العبد رقم ٥٠. بلفظ حدثني عن مالك عن نافع، أن عبداً لله بن عمر كان يقول: إذا طلق العبد امرأته تطليقتين، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره. حرة كانت أو أمة. وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان.

**والجواب:** أما الأحاديث من الطرفين فكلها ضعاف.

أما حديثهم الأول: ففي إسناده مظاهر<sup>(١)</sup> بن أسلم مجهول.  
قال يحيى بن سعيد: ليس بشيء وقال أبو حاتم: هو منكر.  
ولو سلم فالنبي ﷺ أخبر أن العبد يطلق اثنتين وذلك فيما إذا كان  
تحتة أمة لأن الحرية لا ترغب فيه لأنه لا يكافئها.  
وأما الثاني: فمن كلام ابن عباس.  
والمسألة مختلف فيها بين الصحابة.  
وأما الثالث: فأثر يعارضه بمثله.  
وأما حديثنا الأول: ففيه أيضاً مظاهر بن أسلم<sup>(٢)</sup>.  
وأما الثاني: ففيه سلم<sup>(٣)</sup> بن سالم. كذبه ابن المبارك، وابن معين  
والسعدي<sup>(٤)</sup>، وقال الدارقطني<sup>(٥)</sup>: تفرد بحديث ابن عمر: ابن شبيب<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) مظاهر بن أسلم ويقال ابن محمد بن أسلم المخزومي المدني  
قال إسحاق بن منصور عن ابن معين ليس بشيء مع أنه رجل لا يعرف.  
وقال أبو حاتم منكر الحديث ضعيف الحديث.  
وقال أبو داود رجل مجهول وحديثه في طلاق الأمة منكر.  
وقال الترمذي لا يعرف في العلم غير هذا الحديث وهو غريب لا نعرفه إلا من حديثه.  
وقال النسائي ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات.  
بتصرف تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٨٣، والكاشف للذهبي ج ٣ ص ١٥٢.  
(٢) جاء في نسخة (ب) "مسلم" بدل "أسلم" والصواب ما أثبتته.  
(٣) جاء في نسخة (ج) "سالم" بدل "سلمة". لكن وجدت عند الدارقطني وغيره اسمه  
"سلم بن سالم".  
(٤) تاريخ ابن معين ج ٢ ص ٢٢٢ وتاريخ بغداد ج ٩ ص ١٤٢-١٤٤.  
(٥) الدارقطني ج ٤ ص ٣٨ بلفظ طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان، قال: تفرد به عمر بن  
شبيب مرفوعاً وكان ضعيفاً والصحيح عن ابن عمر ما رواه سالم ونافع عنه من قوله.  
(٦) عمر بن شبيب المسلي الكوفي.

وهو ضعيف، والأصح أنه موقوف.  
ومن ينصر حديثنا يقول: هذا الحديث ليس بإخبار عن فعل الزوج  
إنما هو إخبار عن مشروعية طلاق الأمة<sup>(١)</sup>.

## مسألة

الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث، عند أبي حنيفة، وأبي يوسف  
وهو قول ابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس.  
خلفاً لمحمد وزفر<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>.  
وصورة المسألة: إذا طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين  
وتزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول عادت بثلاث تطليقات عند

= قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لا يحتج به.

وقال أبو زرعة لين.

وجرحه ابن حبان بيد أنه قال كان شيخاً صالحاً صدوقاً ولكنه كان يخطئ  
كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته. توفي سنة  
اثنين ومائتين. تاريخ بن معين ٢/٤٣٠، والمجروحين لابن حبان ج ٢ ص ٩٠  
والميزان ج ٣ ص ٢٠٤.

(١) عرض هذه المسألة الشيخ العيني مفصلة تفصيلاً كاملاً في البناية في شرح الهداية  
ج ٤ ص ٣٩٤-٣٩٧.

(٢) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٥٩، والبناية ج ٤ ص ٦٢٧.

(٣) المذهب ج ١٦ ص ٤٥ وحاشية الباجوري ج ٢ ص ١٥٣.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ١٥٩ وقال: (هذا المذهب وعليه الأصحاب وعنه  
إن رجعت بعد نكاح زوج وغيره، رجعت بطلاق ثلاث نقلها حنبل) والفروع  
لابن مفلح ج ٥ ص ٤٦٧، ٤٦٨.

أبي حنيفة، وأبي يوسف -رحمهما الله-.

وعندهم: تعود بما بقي من الطلقات.

**لنا:** ما روى أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «لعن الله المحلل والمحلل له» ت<sup>(١)</sup>.

سماء محلاً، والزوج مثبت للحل.

**فإن قيل:** هذا خير آحاد ورد على مخالفة الكتاب، لأن ظاهر الكتاب يقتضي كون الزوج غاية والحديث يقتضي كونه مثبتاً للحل وبينهما تنافٍ.

ولو سلم فعنه جوابان:

أحدهما: أنه سماء محلاً مجازاً لأنه غاية للحرمة، وعند وجودها يثبت الحل بالسبب السابق.

والثاني: أن المراد منه الزوج الثاني بعد الثلاث لأنه ﷺ<sup>(٢)</sup>. ألحق اللعن فلا يكون وارداً في الزوج الثاني لأن المتعارف عند إطلاق اسم المحلل هو الزوج بعد الثلاث فينصرف إليه.


وما رويتم عن الصحابة فمعارض<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ج ٣٢٣/٢ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٨/٧ ومصنف ابن أبي شيبة ج ٢٩٦/٤ وعزاه الحافظ ابن حجر في التلخيص ج ١٩٤/٣ للترمذي في العلل وإسحاق والبرار وحسنه البخاري.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "الصلاة و..."

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "فمعارض" لكن لما رأيت أن الكلام يتصل بها أثبتها وإلا هي ساقطة من نسخة (أ)، (ج).

فمذهب عمر وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب، وعمران ابن  
الحصين -  - (١) مثل مذهبنا.

فالجواب: أما قولهم ورد على مخالفة الكتاب لأنه لا منافاة بين كونه  
غاية للحرمة وبين كونه غاية للحل.  
وقوله: "سماه محلاً مجازاً".

**قلنا:** الكلام للحقيقة.

وقولهم: المراد منه الزوج الثاني (٢).

**قلنا:** الترمذي أورده في باب: ما جاء في الزوج الثاني وهو مقلد في

الباب فيجري مجرى التنصيص على ذلك.

احتجوا: بقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ (٣).

فالله تعالى قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ (٤)، ثم قال في الثالث: ﴿فَإِنْ  
طَلَّقَهَا﴾ من غير فصل بين ثالثة وجدت قبل الزوج، وثالثة وجدت بعده.  
وهذه مطلقة اثنتين بإجماع من سموا من الصحابة.

**قلنا:** المراد من الآية إيقاع الثلاث قبل الزوج الثاني، لأن الله تعالى

بين حق الرجعة (٥) بعد المرتين. لقوله ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ  
يَا حَسَنٍ﴾ (٦) ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فيصرف إلى طلاقها في هذه الحالة

---

(١) جاء في نسخة (ج) "عنه" بدل "عنهم" والصواب ما أثبتته.

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٢/ ٢٦٠ فقد وضع ذلك غاية التوضيح.

(٣) من الآية ٢٣٠ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة.

(٥) جاء في نسخة (ب) "الزوجة" بدل "الرجعة" والصواب الزوجة.

(٦) آية ٢٢٩ من سورة البقرة.

يخير فيها بين الإمساك والتسريح.  
وهذه الحالة حالة قيام العدة وإنما تكون العدة قائمة قبل التزوج  
بزوج آخر.  
وأما الإجماع فمعارض<sup>(١)</sup> بمثله وهو قول ابن مسعود وأبي الدرداء  
وعمران بن الحصين - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>.  
ويترجح بما بيناه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

المختلعة يلحقها صريح الطلاق<sup>(٤)</sup>.  
وهو قول<sup>(٥)</sup> ابن مسعود وأبي الدرداء، وعمران بن الحصين - رضي الله عنه -<sup>(٦)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٧)</sup> وأحمد<sup>(٨)</sup>: لا يلحقها.

- 
- (١) سقط من نسخة (ب) كلمة "فمعارض".  
(٢) سقط من نسخة (ب) "رضي الله عنهم".  
(٣) نقل الإمام العيني هذا الاعتراض ورد عليه في البناية ج ٤/٦٢٧-٦٢٩.  
(٤) تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٦٨.  
(٥) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٦٥٨.  
(٦) ما بين القوسين ساقطة من نسخة (ج).  
(٧) كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار ج ٢ ص ٨٣، والمهذب ج ١٥ ص ٣٤٠.  
وقال: "رغم أن هذا قوله في القديم أما الجديد فإنه يلحقها صريح الطلاق".  
وقال الرملي في نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٩٧ "الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص  
العدد إن قلنا بصراحته..." وفي قول: نص عليه في القديم والجديد "الفرقة بلفظ  
الخلع إذا لم يقصد به طلاقاً، فسح لا ينقص عدد فيجوز تجديد النكاح بعد  
تكرره من غير حصر واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين...".  
(٨) المغني ج ٧ ص ٥٩ ومطالب النهي ج ٥ ص ٢٩٨، والإنصاف ج ٨ ص ٣٩٥.

وقد يساعدنا على أن الكنايات لا تلحقها<sup>(١)</sup>.

**لنا:** ما روى ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال:  
«المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة»<sup>(٢)</sup> وهذا نص صريح  
**فإن قيل:** الحديث لا أصل له. ولو سلم عارضناه بما روي أن النبي ﷺ قال:  
«المختلعة لا يلحقها صريح الطلاق وإن كانت في العدة»<sup>(٣)</sup>. والحديثان إذا  
تعارضا وجب التوفيق بينهما بقدر الإمكان صيانه لهما عن التناقض.  
فيحمل ما رويم على موضع لا يصح الخلع فيه، وإن كانت  
محجورة عن الخلع بالصَّغر أو السَّفة فكانت مختلعة صورة.  
ومذهب ابن عباس<sup>(٤)</sup> -رضي الله عنهما-<sup>(٥)</sup> مثل مذهبنا.

---

= وقال "هذا المذهب وعليه الأصحاب".

(١) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٦٦٠، ٦٦١.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٦/٤ عن ابن عباس بلفظ جعل الخلع تطليقة بائة.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٦/٧ بلفظ جعل الخلع تطليقة بائة.  
وقال تفرد به عباد بن كثير البصري وقد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى ابن  
معين... وكيف يصح ذلك ومذهب ابن عباس وعكرمة بخلافه... وأخرجه ابن  
أبي شيبه في مصنفه ١١٨/٥ عن ابن عباس بلفظ المؤلف -رحمه الله تعالى-  
جعله موقوفاً على ابن عباس.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٢٠/٣ بلفظ الخلع فرقة وليس بطلاق.

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ج ١١٩/٥، ١٢٠ موقوفاً عن ابن عباس وابن  
الزبير وطاووس وغيرهم بلفظه...

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "عباس" وسقط من (أ) لكن أثبتته ليكمل الكلام.

(٥) سقط من نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".




قلنا قد رواه أبو يوسف في الأمالي<sup>(١)</sup> وروايته حجة فكان مسنداً من حيث المعنى.

وقد روى أبو يوسف ومحمد في "الكيسانيات"<sup>(٢)</sup> عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام: «أن من خالع امرأته ثم طلقها يلحقها صريح الطلاق»<sup>(٣)</sup>. وحديثهم لا يعرف أصلاً.

وحمله على المختلة صورة لا يصح، لأن الكلام بحقيقته حتى يقوم دليل المجاز وهي صورة نادرة. والنبي ﷺ لا يحمل كلامه على النادر. وقد عضد ما قلناه إجماع الصحابة<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

الحامل تطلق ثلاثاً للسنة، عند أبي حنيفة، وأبي يوسف -  - ويفصل بين كل تطليقتين بشهر. وقال محمد وزفر: لا تطلق للسنة إلا واحدة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) بدل "بالأمالي" "في" الأمالي.

(٢) الكيسانيات لمحمد بن حسن الشيباني وهي من الكتب التي رويت في غير ظاهر الرواية وإنما قيل لها غير ظاهر الرواية لأنها لم تروى عن محمد بروايات ثابتة صحيحة كالجامع الصغير والسير الصغير والزيادات والجامع الكبير وغيرها. بتصرف مجموعة رسائل ابن عابدين ج ١ ص ١٧.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ١٧١، ١٧٢.

(٥) الهداية شرح بداية المبتدي ج ١ ص ٢٢٨ وفتح القدير ج ٣ ص ٣٣٧، ٣٣٨.

لأبي حنيفة وأبي يوسف قوله ﷺ: «إن من السنة أن تستقبل العدة استقبالا فيطلقها في كل طهر تطليقة» خ. م<sup>(١)</sup>.

والاستدلال به أن إيقاع الثانية، والثالثة للحاجة فيجوز كما لو فرق طلاق الآيسة والصغيرة على الأشهر.

ومحمد يحتج بما روى أنس أن النبي ﷺ قال: «تزوجوا<sup>(٢)</sup> ولا تطلقوا<sup>(٣)</sup>»، فتحرم الزيادة على الواحدة.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٦/٦٧ في كتاب التفسير في سورة الطلاق عن سالم أن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر لرسول الله ﷺ فتغيظ رسول الله ﷺ ثم قال: «ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسه فتلك العدة كما أمر الله» وفي الطلاق باب إذا طلقت الحائض تعتبر بذلك الطلاق وباب من طلق وهل يواجه امرأته بالطلاق وباب وعلوتهن أحق بردهن في العدة وباب مراجعة الحائض وفي الأحكام هل يقضي الحاكم وهو غضبان.

وأخرجه مسلم برقم ١٤٧١ في الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق وليس عندهما بهذا اللفظ. وأورده بلفظ يقاربه الدارقطني في سننه ٣١/٤ رقم ٨٤ ومجمع الزوائد ٣٣٦/٤.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "لا" والظاهر أنها زيادة من الناسخ عن طريق السهو.

(٣) رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان ج ١/١٥٧ من طريق عمرو بن جميع عن جوير عن الضحاك عن النزال بن ميسرة عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ فذكره...

والخطيب في تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩١ من هذا الطريق.

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات ج ٢ ص ٢٧٧ من طريق الخطيب وقال لا يصح فيه آفات الضحاك مجروح وجوير ليس بشيء وعمرو قال ابن عدي كان

وقوله ﷺ: «دع ما يريبك بما لا يريبك»<sup>(١)</sup>.

والزيادة على الواحدة مما يريب.

وقال محمد "في الأصل" بلغنا ذلك عن ابن مسعود وجابر والحسن البصري أنها لا تطلق للسنة إلا واحدة.

**والجواب:** أما الحديث فمعارض بما روينا. والمشهور يفضل.

ويتزجح حديثنا لأنه في الصحيح. ثم هو صريح في الباب.

وأما مذهب الصحابة فالأصح من مذاهبهم ان الأحسن أن لا تطلق إلا واحدة. ونحن نقول به.

وإنما الكلام في إباحة تفريق الثلاث على الأشهر<sup>(٢)</sup>.

---

= يتهم بالوضع ورواه أيضاً ابن عدي في الكامل ج ٥ ص ١٧٦٤، ١٧٦٥ وقال: عمرو بن جميع غير ما ذكرت ورواياته عن من روى ليست بمحفوظة وعامتها مناكير وكان يتهم بوضعها.

(١) أخرجه الترمذي ج ٤/٦٦٨ في كتاب صفة القيامة باب وزاد فإن الصدق طمأنينة والكذب ريبة.

عن الحسن بن علي -رضي الله عنهما- وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. والنسائي ٣٢٧/٨، ٣٢٨ في الأشربة باب الحث على ترك الشبهات والدارمي (٢/٢٥٤)، وأحمد في المسند ج ١/٢٠٠.

والحاكم ج ٢ ص ١٣، ج ٤ ص ٩٩ وقال صحيح الإسناد.

(٢) قال ابن الهمام في فتح القدير ج ٣ ص ٣٣٧، ٣٣٨ "وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة" إن اعتبر حائضاً ولأنه زمان الرغبة في الوطء لكونه غير معلق لأنه اتفق إنها قد حبلت أحبه أو سخطه فبقي آمناً من غيره فيرغب فيه لذلك أو لمكان ولده منها لأنه يتقوى به الولد فيقصد به نفعه فظهر أنه لا حاجة إلى قوله فيها بل الرغبة في الوطء لكل من الأمرين "قوله ويطلقها ثلاثاً للسنة يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند أبي حنيفة -رحمه الله-

فلم قلت: إنه لا يجوز وقد قام دليل الجواز!

## مسألة

إرسال الطلقات الثلاث جملة حرام وبدعة.

وهو قول أبي بكر وعمر وعلي، وابن مسعود، وابن عباس،  
وابن عمر، وعمران بن الحصين - رضي الله عنه -<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي: مباح مشروع<sup>(٢)</sup>.  
وعن أحمد<sup>(٣)</sup>: كالمذهبيين، والمشهور عنه مثل قولنا.

---

= وأبي يوسف - رحمه الله - وقال محمد وزفر - رحمهما الله - لا يطلقها للسنة إلا واحدة. وقال بلغنا ذلك عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله والحسن البصري "ولأن الأصل في الطلاق الخطر وقد ورد الشرع بإحلال الثلاث مفرقاً علي فصول العدة في ذوات الحيض" وورد بإقامة الأشهر مقام الحيض في الصغيرة أو الآيسة فصح الإلحاق في تفريقها على الأشهر "والشهر في حق الحامل ليس من فصول عدتها فصارت الحامل كالممتد طهرها". وفيها لا يفرق الطلاق على الأشهر فكذا الحامل وقول محمد - رحمه الله - قول الأئمة الثلاثة. والراجح رأي محمد ومن معه لأن الطلاق السني هو ما يكون مفرقاً والحامل عدتها وضع الحمل. فينبغي ألا يطلق طوال مدة حملها سوى طلبة واحدة فالشهر ليست وسيلة حساب عدة في حقها والله أعلم.

(١) المبسوط ج ٦ ص ٥، ٦.

(٢) روضة الطالبين ج ٨ ص ٩، والمهذب ج ١٥ ص ٤٠٣ وقال صاحب الروضة: لا بدعة في جمع الطلقات الثلاث لكن الأفضل تفريقهن على الأقراء أو الأشهر إن لم تكن ذات إقراء لتتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم فإن أراد يزيد في قرء على طلبة فرقه على الأيام وقيل التفريق سنة وإن لم يكن الجمع بدعة والصحيح المنع.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ١٠٢ ومطالب أولى النهي ج ٥ ص ٣٣٣، ٣٣٤،

والكلام في المسألة يرجع إلى حرف.  
وهو أن عندنا الأصل في الطلاق الحظر وإنما يثبت الإباحة  
بعارض الحاجة.  
وعنده: الأصل في الطلاق الإباحة. وإنما يثبت الحظر بعارض  
الحيض<sup>(١)</sup>.

لنا: ما مر من قوله ﷺ: «تزوجوا ولا تطلقوا»<sup>(٢)</sup>.  
وحديث ابن عمر الذي روينا أنه قال في سياقه مر ابنك  
فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسك،  
وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء.  
وفي رواية: "ما هكذا أمرك ربك إنه من السنة أن يستقبل الطهر  
استقبالاً فتطلقها لكل طهر تطليقة"<sup>(٣)</sup> وأراد به سنة الكتاب.  
فدل على بيان التفريق.

وروي أن رجلاً طلق امرأته بين يدي النبي ﷺ ثلاثاً فغضب وقال:  
«أتلعبون بكتاب الله وأنا بين أظهركم» ثم قام مغضباً فقال رجل: أقتله

---

= والإنصاف ج ٨ ص ٤٥١، ٤٥٢، وقال فيه روايتان أحدهما يحرم وهو المذهب  
نص عليه في رواية ابن أبي داود... وعليه جماهير الأصحاب قال في المذهب  
ومسبوك الذهب "أصح الروايتين أنه يحرم". والرواية الثانية: ليس بحرام اختارها  
الخرقي وعنه الجمع في الطهر بدعة والتفريق في الأطهار من غير مراجعة سنة.  
زاد المعاد للإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - ج ٥ ص ٢٤١-٢٤٧.

(١) البناء في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٧٢-٣٧٤.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

يا رسول الله...<sup>(١)</sup> سماه لاعباً بالكتاب. وذلك حرام وحكى محمد إجماع الصحابة على مثل مذهبننا.

وهكذا حكى الكرخي، فإنه قال: لا أعرف بين أهل العلم خلافاً في أن إيقاع الثلاث جملة مكروه إلا شيئاً نقل عن ابن سيرين وأن قوله ليس بحجة<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عباس: هو من الأحموة<sup>(٣)</sup>.

وكان عمر<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - لا يؤتى برجل طلق امرأته ثلاثاً إلا علاه بالدره<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه النسائي في السنن م ٣ ج ٦ ص ١٤٢، ١٤٣ في كتاب الطلاق باب الثلاثة المجموعة وما فيه من التغليظ عن محمد بن لبيد قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضباناً ثم قال: «يلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم» حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٣٦٢ "رجاله ثقات لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي ﷺ ولم يثبت له منه سماع وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تخريجه لا أعلم أحداً رواه غير مخزومة ابن بكير يعني ابن الأشبح عن أبيه ورواية مخزومة عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل إنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود فليس فيه أنه هل أمضى عليه الثلاث مع إنكاره عليه إيقاعها بمجموعة أم لا فأقل أحواله أنه يدل على تحريم ذلك وإن لزم....".

(٢) المبسوط لشمس الدين السرخسي ج ٦ ص ٦.

(٣) أخرجهما ابن أبي شيبة ج ٥ ص ١١ في الطلاق باب من كره أن يطلق الرجل.

(٤) سقط من نسخة (ب) لفظه "عمر".

(٥) أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٥ ص ١١ في كتاب الطلاق باب من كره أن يطلق الرجل.

**فإن قيل:** إن هذه آحاد وردت على مخالفة قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup> "أي لوقت عدتهن" أباح الطلاق في الطهر مطلقاً من غير فصل. وقرأ ابن مسعود: "فطلقوهن قبل عدتهن"<sup>(٢)</sup> وقبل الشيء أوله أو يحمل على حالة الحيض أو على الطلاق في طهر جامعها فيه توفيقاً بين الدلائل.

**قلنا:** قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ لا يتناول الثلاث بل دونها وحالة الحيض وما كان في معناها مخصوصة<sup>(٣)</sup>.

احتجوا بما روي أن النبي ﷺ لما لاعن بين عويمر العجلاني وبين امرأته قال عويمر كذبت عليها إن أمسكتها فهي طالق ثلاثاً<sup>(٤)</sup> ولم ينكر

= وأخرجهما الحافظ أبي بكر الصنعاني في مصنفه ج ٦ ص ٣٩٦، ٣٩٧ باب المطلق ثلاثاً.

(١) من آية ١ من سورة الطلاق.

(٢) أخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٩٨ في كتاب الطلاق بلفظ قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن". وقال المعلق عليه: هذه قراءة ابن عباس وابن عمر. وهي شاذة لا تثبت قرآناً بالإجماع.

وقال ابن حبان في "البحر المحيط" ج ٨ ص ٢٨١ وما روي عن جماعة من الصحابة والتابعين -رضي الله عنهم- من أنهم قرأوا "في قبل عدتهن" أو لقبيل عدتهن" هو علي سبيل التفسير لا على أنه قرآن لخلافه مواد المصحف الذي أجمع عليه المسلمون شرقاً وغرباً.

(٣) أحكام القرآن للشيخ الحصاص ج ٣ ص ٤٥٥.

(٤) أخرجه البخاري ج ٦ ص ١٦٤، ١٦٥ في الطلاق باب في جواز طلاق الثلاث ولفظه عن محمد بن شهاب الزهري -رحمه الله- أن سهل بن سعد الساعدي أخبره "أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري. فقال له: رأيت يا عاصم لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أبقته فقتلونه، أم كيف يفعل؟ فسئل لي عن ذلك يا عاصم رسول الله ﷺ. فسأل عاصم رسول الله ﷺ. فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ. فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر. فقال: يا عاصم، ماذا قال رسول الله ﷺ؟ قال عاصم لعويمر: لم تأتني

عليه النبي ﷺ. ولو كان الجمع مكروهاً لأنكر.

وروي أن عبدالرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر في مرض موته ثلاثاً فورثها عثمان بمحضر<sup>(١)</sup> من الصحابة -<sup>(٢)</sup> -<sup>(٣)</sup> من غير تكبير ثم

= بخير. وقد كره رسول الله ﷺ المسائل التي سألته عنها، فقال عويمر: والله لا أتتبعي حتى أسأله عنها. فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس، فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته، فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: قد نزل فيك وفي صاحبك. فاذهب فائت بها قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ. فلما فرغا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهاب: "وكانت سنة المتلاعنين". وأخرجه أيضاً في باب اللعان ومن طلق بعد اللعان وباب التلاعن في المسجد وغيره. وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١١٢٩ رقم ١٤٩٢ في اللعان فذكره. وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢/٥٦٦، ٥٦٧ في الطلاق باب ما جاء في اللعان فذكره. (١) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢/٥٧٢ في الطلاق، باب طلاق المريض رقم ٤٠ عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أن عبدالرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها والشافعي في مسنده (ص ٢٩٤) عن عبدالله بن الزبير قال: طلق عبدالرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبع الكلبية فتبها ثم مات... الحديث، ثم ذكر رواية مالك. والدارقطني في سننه ٦٤/٤، ٦٥ كتاب الطلاق رقم ١٥٦، ١٥٨، الرواية الأولى من حديث عبدالله بن الزبير، والثانية من حديث طلحة بن عبدالرحمن بن عوف فذكره، وفيه، وكان عبدالرحمن طلقها وهي آخر طلاقها في مرضه. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٣٦٣ مطولاً وفيه: "فطلقها البتة أو تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها، وعبدالرحمن يؤمئذ مريض فورثها عثمان -<sup>(٢)</sup> - منه بعد انقضاء عدتها"، وهذا الرواية أخرجه مالك في الموطأ أيضاً رقم ٤٢. ونقل ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣/٢٤٤ أن الشافعي قال رواية مالك: هذا منقطع وحديث ابن الزبير متصل. انظر السنن الكبرى للبيهقي ج ٧/٣٦٢.

(٢) ساقطة "رضي الله عنهم من نسخة (ب)."

(٣) جاء في نسخة (ب) "واو" بدل "ثم".



لا يظن بمثله ارتكاب المحرم ولا سيما في مرض موته وهو من العشرة المبشرين بالجنة.

ولما قتل علي -عليه السلام- هنأت امرأة الحسن بن علي بالخلافة فقال:  
أشمتة بقتل أمير المؤمنين أنت طالق ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٣٠، ٣١، من طريقين عن سويد بن غفلة الأول: نا أحمد بن محمد بن زياد القطان نا إبراهيم بن محمد نا إبراهيم بن محمد ابن الهيثم صاحب الطعام، نا محمد بن حميد نا سلمة بن الفضل، عن عمرو ابن أبي قيس عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة قال: كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب -عليه السلام-، فلما أصيب علي، وبويع الحسن بالخلافة، قالت لتهنك الخلافة يا أمير المؤمنين، فقال: يقتل علي وتظهرين الشمتة، اذهبي فأنت طالق ثلاثاً، قال: فتلفعت نساها وقعدت حتى انقضت عدتها، وبعث إليها بعشرة آلاف متعة، وبقيّة بقي لها من صداقها، فقالت: متاع قليل، من حبيب مفارق، فلما بلغه قولها بكى، وقال: لولا أنني سمعت جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول: «أيما رجل طلق امراته ثلاثاً مبهمه، أو ثلاثاً عند الأقراء. لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره» لراجعته. قال أبو الطيب صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني في الحديث في إسناده عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق صدوق له أوهام، قال أبو داود: لا بأس به في حديثه خطأ، وراويه سلمة بن الفضل قاضي الري ضعفه ابن راهوية، وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير، وقال ابن معين هو يتشيع وقد كتبت عنه، وليس به بأس. وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال أبو زرعة: كان أهل الري لا يرغبون فيه لسوء رأيه وظلم فيه.

ثانياً: نا أحمد بن محمد بن سعيد نا يحيى بن إسماعيل الجريري نا حسين ابن إسماعيل الجريري، نا يونس بن بكير نا عمرو بن شمر عن عمران بن مسلم وإبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة قال: لما مات علي -عليه السلام- جاءت عائشة بنت خليفة الخثعمية امرأة الحسن بن علي، فقالت له: لتهنك الإمارة، فقال لها تهنيئي بموت أمير المؤمنين، انطلقني، فأنت طالق، فتفقت بثوبها، وقالت:

**والجواب:** أما حديث عويمر فغريب. ولو اشتهر حُمل على أن النبي -عليه السلام-<sup>(١)</sup> إنما لم ينكر عليه لأنه كان غضبان فلم يتعرض له لعلمه أنه لا ينجع<sup>(٢)</sup> فيه، أو لثلا يأتي بفساد أعظم منه وهو أن يرد على النبي -عليه السلام-<sup>(٣)</sup> فيكفر فلم ينكر عليه إشفافاً.

ويحتمل<sup>(٤)</sup> أنه أنكر عليه إلا أنه لم ينقل.

وأما ابن عوف فالأصح من الروايات أنه طلقها ثلاثاً للسنة (إلا أن الراوي لم يسمع قوله للسنة)<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث الحسن فتحن لا نحرّم إرسال الطلقات الثلاث على الإطلاق بل على وجه الجمع ويحتمل أنه طلقها على وجه

---

= اللهم إني لم أرد إلا خيراً، فبعث إليها بمئة عشرة ألف، وبقية صداقها فلما وضع بين يديها بكّت، وقالت: متاع قليل من حبيب مفارق فأخبره الرسول فبكى وقال: لولا أنني أبنت الطلاق لها لراجعتها ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند كل طهر تطليقة، أو عند رأس كل شهر تطليقة أو طلقها ثلاثاً جميعاً لم تحل حتى تنكح زوجاً غيره».

وقال أيضاً أبو الطيب صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني في الحديث في إسناده عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي أبو عبد الله قال يحيى: ليس بشيء وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة ويروي موضوعات، وقال البخاري: منكر الحديث، كذا في الميزان.

(١) جاء في نسخة (ب) "زيادة عليه الصلاة و...".

(٢) جاء في نسخة (ب) فيه يدل "منه".

(٣) جاء في نسخة (ب) "زيادة عليه الصلاة و...".

(٤) جاء في نسخة (ب) ويحمل بدل "يحتمل".

(٥) ما بين القوسين لم يوجد في نسختي (أ، ج) وإنما في نسخة (ب) أثبتته ليتم الكلام.

السنة وهو الأليق به<sup>(١)(٢)</sup>.

## مسألة

الطلاق الرجعي لا يحرم الوطاء<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup>: يحرمه.

وعن أحمد<sup>(٦)</sup>: كالمذهبين.

والرجعي: هو صريح الطلاق بعد الدخول غير مقرون بالثلاث، ولا بالعوض<sup>(٧)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) بدون "به".

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ٦، ٧ وعرض المسألة الإمام العيني - رحمه الله تعالى - في البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٧٢-٣٧٥ بشيء من التفصيل قال: (وطلاق البدعة أن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو ثلاثاً) أي أو يطلقها ثلاث تطليقات (في طهر واحد، فإذا فعل ذلك) أي الطلاق والتطليق بثلاث تطليقات بكلمة واحدة أي في طهر واحد (وقع الطلاق) وبانت منه وحرمت حرمة مغلظه (وكان عاصياً) لأنه ارتكب حراماً. وقالت الظاهرية والشيعة لا يقع الطلاق في حالة الحيض، والثلاث بكلمة واحدة. وعن الإمامية لا يقع بشيء أصلاً، وبه قال المريسي، وعند الزيدية منها يقع واحدة، ويزعمون أنه قول علي - عليه السلام - ...

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٢ ص ٢٥٧.

(٤) الخرشني على مختصر خليل ج ٤ ص ٨٥.

(٥) روضة الطالبين للنووي ج ٨ ص ٢٢١.

(٦) المذهب الأحمد ص ١٥٢، والإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ١٥٣ وقال فيه روايتان.

الأولى: يباح لزوجها وطؤها... وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب وهي أصح

الروايتين. والثانية: ليست مباحة حتى يراجعها بالقول وهو ظاهر كلام الخرقى.

(٧) تبين الحقائق للزيلعي ج ٢ ص ٢٥١.

**لنا:** النصوص الواردة<sup>(١)</sup> المطلقة بحل الزوجات وهذه زوجة لقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> سماه بعلاً والبعل<sup>(٣)</sup> الزوج. ولهذا يملك الرجعة من غير رضاها ويتوارثان، ويجرى بينهما اللعان ويحرم عليه نكاح اختها إلى غير ذلك. احتجا بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ...﴾ الآية<sup>(٤)</sup> فالله تعالى أمرها بالعدة ولا سبيل إليها. إلا بتحريم وطئها. **قلنا:** إيجاب العدة لا ينافي حل الوطء<sup>(٥)</sup>.

## مسألة

الكنيات كلها بوائن، عندنا<sup>(٦)</sup> إلا ثلاثاً، وهي قوله: اعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة<sup>(٧)</sup>. وهو قول علي، وزيد - رضي الله عنهما -<sup>(٨)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٩)</sup>: كلها رواجع. وهو مروي عن عمر،

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "الواردة".

(٢) من آية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) جاء في نسخة (ب) "هو" بدل "البعل".

(٤) من آية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٥) المراجع السابقة..

(٦) لفظ "عندنا" ساقط من نسخة (ب).

(٧) فتح القدير لابن الهمام ج ٣ ص ٨٨، والبنية في شرح الهداية ج ٤ ص ٤٧٠، ٤٧١.

(٨) الجامع الصحيح للترمذي ج ٣ ص ٤٨٠.

(٩) تكملة المجموع للمطيعي ج ١٥ ص ٤٤٠.

وعثمان<sup>(١)</sup> - ﷺ - .

وصورة المسألة إذا قال لامرأته: أنت بائن، أو حرام، أو خلية، أو برية، أو بثة، ونحوه يثبت البينونة عندنا. وعنده لا يثبت، وهي رواجع.

**لنا:** النصوص المطلقة في تحريم الزوجات المطلقات، وهذه ليست بزوجة بدليل حرمة وطئها بالاتفاق<sup>(٢)</sup>.

احتج الشافعي - رحمه الله - بما روي أن النبي ﷺ قال لسودة: الحقي بأهلك. ثم راجعها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الجامع الصحيح للترمذي ج ٣ ص ٤٨٠، وقال الترمذي: وقد اختلف أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ في طلاق البتة فروي عن عمر بن الخطاب البتة واحدة. وروي عن علي أنه جعلها ثلاثاً.

(٢) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٣) أخرجه البيهقي (٣٤٣/٧) من طريق أحمد بن الفرّج أبي عتبة نا بقية عن أبي الهيثم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ قال لسودة بنت زمعة - رضي الله عنها - : اعتدي، فجعلها تطليقة واحدة، وهو أملك بها". لكن فيه أحمد بن الفرّج وبقية وهو ابن الوليد ضعيفان. ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٢٨، ٣٣١ وله شاهدان مرسلان:

أحدهما من طريق محمد بن عمر ثنا حاتم بن إسماعيل عن النعمان بن ثابت التيمي قال: قال رسول الله ﷺ لسودة بنت زمعة: "اعتدي"، فقعدت له على طريقه ليلة، فقالت: يا رسول الله ما بي حب الرجال، ولكني أحب أن أبعث في أزواجك فارجعي، قال: فرجعها رسول الله ﷺ.

والآخر: عن القاسم بن أبي بزة:

"أن النبي ﷺ بعث إلى سودة بطلاقها، فلما أتاها جلست على طريقه بيت

=

وروي عن<sup>(١)</sup> عبد الله<sup>(٢)</sup> بن علي بن ركانة عن أبيه عن جده قال: طلقت امرأتي البتة فجئت إلى النبي ﷺ فقلت يا رسول الله: طلقت امرأتي البتة؟ قال: ما أردت بهذا؟ قلت: واحدة. قال: الله؟ قلت: الله فردها النبي ﷺ عليه. ت<sup>(٣)</sup>.

= عائشة، لما رآته قالت أنشدك بالذي أنزل عليك كتابه واصطفاك على خلقه لم طلقتني؟ ألموجدة وحدتها في؟ قال: لا، قال: قالت: فإني أنشدك بمثل الأولى لما راجعتني، وقد كبرت، ولا حاجة لي في الرجال، ولكني أحب أن أبعث في نسائك يوم القيامة، فراجعها النبي ﷺ قالت: فإني قد جعلت يومي وليلتي لعائشة حبة رسول الله ﷺ.

أخرجهما ابن سعد في "الطبقات" ٥٣، ٥٤.

وقال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ١٤٧ (إسناد الأول منهما واه لأن محمد ابن عمر وهو الواقدي متروك. وإسناده الآخر صحيح مرسل).

(١) سقط من نسخة (ب) "عن".

(٢) سقط من نسخة (ب) والصواب ما أثبتته كما جاء في كتب الحديث.

(٣) أخرجه أبوداود برقم ٢٢٠٨ في كتاب الطلاق باب في البتة.

والتزمذي ج ٣/٤٧١ في كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة.

وقال هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب. وابن ماجه ج ١ ص ٦٦١ في كتاب الطلاق باب طلاق البتة، ٢٠٥١. والدارمي ١٦٣/٢.

وأخرجه ابن حبان ١٣٢١ وأخرجه الحاكم ١٩٩/٢ وأخرجه البيهقي ٣٤٢/٧ وأخرجه الدارقطني ج ٤ ص ٣٤.

وروي أنه ﷺ قال: "راجعها"<sup>(١)</sup> ثم راجعها.

وفي لفظ قال: فطلقها الثانية في زمن عمر، والثالثة في زمن عثمان<sup>(٢)</sup>. وروي أن المطلب بن حنطب طلق امرأته البتة فقال له عمر:

---

(١) أخرجه أبوداود ج ٢/٦٤٥ رقم ٢١٩٦ في كتاب الطلاق باب نسخ المراجعة

بعد التطليقات الثلاث عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال:

طلق عبد يزيد أبوركانة وإخوته أم ركانة، ونكح امرأة من مزينة فجاءت النبي ﷺ فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة، لشعره أخذتها من رأسها، ففرق بيني وبينه، فأخذت النبي ﷺ حجته، فدعا بركانة وإخوته، ثم قال جلسائه: أترون فلاناً يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلاناً يشبه منه كذا وكذا؟ قالوا: نعم، قال النبي ﷺ لعبد يزيد، طلقها، ففعل، ثم قال: راجع امرأتك أم ركانة وإخوته، فقال: إنسي طلقته ثلاثاً يا رسول الله، قال: قد علمت راجعها، وتلا ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٩/٧) وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤٩١/٢ من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة به وقال: "صحيح الإسناد" ورده الذهبي بقوله: "محمد واه، والخبر خطأ عبد يزيد لم يدرك الإسلام".

لكن أخرجه الإمام أحمد ٢٦٥/١: ثنا سعد بن إبراهيم ثنا أبي عن محمد ابن

إسحاق: حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال:

"طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني مطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، قال: فسأله رسول الله ﷺ: كيف طلقته؟ قال: طلقته ثلاثاً، قال: فقال: في مجلس واحد؟ قال: نعم قال: إنما تلك واحدة فأرجعها إن شئت، قال: فرجعها" وبمجموع الطريقين يتقوى الحديث.

(٢) أخرجه أبوداود رقم ٢٢٠٦، ٢٢٠٧ في الطلاق باب في البتة عن نافع ابن

أمسك عليك زوجك، فإن الواحدة لا تبت<sup>(١)</sup>.

= عجير بن عبد يزيد: "أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة المزنية البتة، ثم أتى رسول الله ﷺ. فقال: يا رسول الله إنني طلقْتُ امرأتِي سهيمة البتة، ووالله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله ﷺ لركانة: "والله ما أردت إلا واحدة" فقال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله ﷺ، فطلقها الثانية في زمن عمر -رضي الله عنه-، والثالثة في زمن عثمان -رضي الله عنه-".

وأخرجه الدارقطني في السنن ج ٤ ص ٣٣ ثم قال: قال أبو داود وهذا حديث صحيح وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٢٤٠ "اختلفوا هل هو من مسند ركانة أو مرسل عنه، وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم، وأعله البخاري بالاضطراب. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": ضعفه، وفي الباب عن ابن عباس رواه أحمد والحاكم، وهو معلول أيضاً".

قال الألباني في الإرواء ج ٧/١٤٣ تصحيح أبي داود ذكره عنه الدارقطني عقب الحديث، وليس هو في "سنن أبي داود" نعم قد قال عقبه.

"وهذا أصح من حديث ابن جريج" أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً "لأنهم أهل بيته، وهو أعلم به، وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس" فإذا كان قول أبي داود هذا، هو عمدة الدارقطني فيما عزاه إليه من التصحيح، ففيه نظر كبير، لأن قول المحدث: "هذا أصح من هذا" إنما يعني ترجيحاً في الجملة، فإذا كان المرجح عليه صحيحاً كان ذلك نصاً على صحة الراجح وإذا كان ضعيفاً لم يكن نصاً على الصحة، وإنما على أنه أحسن حالاً منه، هذا ما عهدناه منهم في تخريجاتهم، وهو ما نصوا عليه في "علم المصطلح...".

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٥ ص ٦٦ في كتاب الطلاق باب ما قالوا في الرجل يطلق امرأته البتة.



**والجواب:** أما الحديث الأول: فغريب.

ثم هو خير واحد ورد على مخالفة النصوص فلا يقبل.

والثاني: في إسناده ركانة قال أحمد: ليس بشيء.

والأثر لا يعارض النصوص<sup>(١)</sup>.

## مسألة

التيمم لا يقطع الرجعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
-رحمهما الله<sup>(٢)</sup> استحساناً<sup>(٣)</sup>.

وعند محمد وزفر: يقطع قياساً. وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>، وهو  
مروي عن علي وابن مسعود -رضي الله عنهما-.

---

(١) المراجع السابقة في المذهب الحنفي والراجح رأي الشافعية لأن الدليل الذي اعتمد عليه فقهاء الحنفية مراده أن النصوص والمطلقة القاضية بتحريم المطلقة على من طلقها إنما هي في الواقع في المطلقة طلاقاً بائناً لا المطلقة طلاقاً رجعيّاً فلا تشملها هذه النصوص ومن هنا فقد ضعف رد العلامة المصنف (السيط) عندما قال: "إن الحديث الذي استدل به فقهاء الشافعية إنما هو خير واحد ورد على مخالفة النصوص فلا يقبل. والشافعية يعتبرون هذه الألفاظ يترتب عليها طلاقاً رجعيّاً والله أعلم.

(٢) ساقطة من (ج) و (ب) "رحمهما الله".

(٣) الهداية ج ٢ ص ٨ والبنية شرح الهداية ج ٤ ص ٦٠٢/٦٠٣. والمبسوط للسرخسي ج ٦ ص ٢٨-٣٠.

(٤) لم أعر على قول للشافعي وكتب الحنفية لم تذكر الشافعي نظراً لأن القراء عندهم هو الطهر وأن المرأة تنتهي عدتها برؤية الدم من الحيضة الثالثة فلا رجعة بعدها وبهذا يظهر عدم حاجتهم للتعرض للطهر من الحيضة الثالثة سواء بالماء أو التيمم.

وصورة المسألة: المطلقة إذا كانت أيام حيضها ما دون العشرة، فانتقطع دمها بعد ثلاث حيض وتيممت لم تنقطع الرجعة<sup>(١)</sup> عند أبي حنيفة، وأبي يوسف -رحمهما الله-<sup>(٢)</sup> خلافاً لهما. واتفقوا على أنها لو صلت بالتيمم أو اغتسلت، أو مضى عليها وقت صلاة كامل أنها تنقطع<sup>(٣)</sup>.

**لعمري: النصوص المطلقة لحل وطء الزوجات، وهذه زوجة.**

**احتجوا:** بقوله ﷺ: «التراب طهور المسلم ما لم يجد الماء ولو إلى عشر حجج» ت<sup>(٤)</sup> سماه طهوراً مطلقاً. وهو قول من سميناً من الصحابة.

(١) ساقطة من نسخة (ب) لفظه "الرجعة".

(٢) جاءت نسختي (ب) و (ج) بدون "رحمهما الله".

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٦٠١.

(٤) أخرجه أبوداود برقم ٣٣٢، ٣٣٣ في الطهارة باب الجنب يتيمم.

عن أبي ذر بلفظ قال: "اجتمعت غنيمة عند رسول الله ﷺ فقال: يا أبا ذر "ابد فيها" فبدوت إلى الربذة فكانت تصيبني الجنابة فأمكث الخمس والست فأتيت النبي ﷺ فقال: "أبو ذر؟" فسكت فقال: "تكلتك أمك أبا ذر لأملك الريل"، فدعا لي بجارية سوداء، فجاءت بعس فيه ماء فسترني واستترت بالراحلة واغتسلت فكأنني ألقيت عني جبلاً فقال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين فإذا وجلت الماء فامسسه جلدك فإن ذلك خير...». وفي لفظ بدل وضوء طهور.

وأخرجه النسائي ج ١/١٧١ باب الصلوات بتيمم واحد فذكره...

وأخرجه الترمذي ج ١ ص ٢١١، ٢١٢ برقم ١٢٤ في الطهارة باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء فذكره...

وقال وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعمران بن حصين وقال أيضاً وهذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أحمد في المسند ج ٥/١٨٠ وأخرجه الحاكم ج ١ ص ١٧٦، ١٧٧ وقال هذا حديث صحيح، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١/٢١٢، ٢٢٠ فذكره...

**والجواب:** أما الحديث فمخصوص بحالة الصلاة دون الرجعة.  
وأما الأثر الذي ذكره فنعارضه بقول الخلفاء الراشدين والعبادلة: أن  
الزوج أحق برجعته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فيترجح بالزيادة<sup>(١)</sup>.

## مسألة

**زوج المعتدة إذا قال: أخبرتني أن عدتها قد انقضت، وذلك  
في مدة تحتل الانقضاء، وكذبت، جاز للزوج أن يتزوج بأختها،  
وأربع سواها<sup>(٢)</sup>، وهو قول أحمد<sup>(٣)</sup>.**

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ٢١-٢٣ والراجح رأي الشافعي ومن معه لأنها  
طهرت بالتيمم كطهارة الماء سواء بسواء لأن التيمم بالتراب يقوم مقام  
الغتسل بالماء في حالة عدم وجود الماء والله أعلم.

(٢) حاشية رد المختار لابن عابدين ج ٣ ص ٥٢٣ وفتح القدير ج ٢ ص ٣٧٥.  
(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٣١ وقال هذا أصح الوجهين وقيل ليس له  
ذلك، والفروع لابن مفلح ج ٥ ص ٢٠٤، ٢٠٥ والمغني لابن قدامة ج ٦  
ص ٥٤٥ قال وإذا ادعى الزوج أن امرأته أخبرته بانقضاء عدتها في مدة يجوز  
انقضاؤها فيها وكذبت أبيع له نكاح أختها وأربع سواها في الظاهر فأما في  
الباطن فيبني على صدقه في ذلك لأنه حق فيما بينه وبين الله تعالى فيقبل قوله  
فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكنها ونفي النسب لأنه حق لها ولولدها فيقبل  
قوله فيه وبه قال الشافعي وغيره. وقال زفر لا يصدق في شيء لأنه قول واحد  
لا يصدق في بعض حكمه فلا يصدق في البعض الآخر قياساً لأحدهما على  
الآخر، وذلك لأنه لا يمكن أن يكون القول الواحد صدقاً وكذباً.

ولنا: أنه قول يتضمن إبطال حق لغيره وحقاً له لا ضرر على غيره فيه فوجب أن  
يصدق في أحدهما دون الآخر كما لو اشترى عبداً ثم أقر أن البائع كان أعتقه  
صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع بضمنه وكما لو أقر أن امرأته أخته من  
الرضاع قبل الدخول صدق في بينوتها وتحريمها عليه ولم يصدق في سقوط مهرها.

وقال زفر: لا يجوز. وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** النصوص المطلقة في جواز حل الوطاء وقد صدر خبره أمانة على انقضاء العدة.

**ولهما:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup>. وهي أمانة فتصدق.

ثم خبرها محرم وخبره مبيح والمحرم مقدم.

**قلنا:** هي أمانة فيما يختص بالحمل والحيض. أما في انقضاء العدة فلا، لأن الزوج يقف على ذلك كما تقف هي عليه.

**وقولهم:** "خبرها محرم" **قلنا:** هو محتمل لأنه يحتمل أنها أخبرت ثم نسيت أو أنكرت لسبب حمل الغيرة لها. فإن ذلك عادة النساء بخلاف الرجال<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

قال أبو حنيفة - رحمه الله -<sup>(٤)</sup>: زوج المعتدة إذا قال لها: راجعتك. فقالت

---

(١) روضة الطالبين للنووي ج ٧ ص ١١٧ وقال فلو ادعى أنها أخبرته بانقضاء العدة والوقت محتمل وقالت لم تنقضي فوجهان أصحهما وهو نصه في الإملاء أن له نكاح اختها ولو طلق الأولى لم يقع، ولو وطئها لزمه الحد لزعمه انقضاء عدتها وقال الحلبي والقفال: "ليس له نكاح اختها لأن القول قولها في العدة وعلى هذا لو طلقها وقع وطئها فلا حد".

(٢) آية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) المراجع السابقة في المذهب الحنفي والحنبلي.

(٤) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله".

مجبية له: فقد انقضت عدتي، وكذبها الزوج، وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة<sup>(١)</sup>، ولا تصح الرجعة خلافاً للباقيين من أهل العلم. فإن القول قول الزوج عندهم<sup>(٢)</sup>.  
 له: ما ذكرنا من نصوص الكنايات. وهي أمانة فتصدق في الإخبار. ولهم: النصوص المطلقة لحل وطء الزوجات واعتباراً بما لو سككت ثم أجابت. قلنا: هي أمانة بالنص فيكون القول قولها<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

العدتان تتداخلان. وهو قول معاذ وجابر<sup>(٤)</sup>.  
 وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup>: لا تتداخلان.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "الرجعة" بدل "العدة" والصواب ما أثبتته.  
 (٢) البناية في شرح الهداية ج ٤/٥٩٨.  
 (٣) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٩٩.  
 (٤) المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ٤١.  
 (٥) بالنسبة للشافعية: ما حكاه المؤلف - رحمه الله تعالى - إذا كانت العدتان من شخصين أما إذا كانت من شخص واحد فإما أن يكونا من جنس واحد أو من جنسين فإن كانتا من جنس واحد فإنهما يتداخلان كأن يطلقها وتشرع في العدة بالأقراء أو الأشهر ثم وطئها في العدة جاهلاً إن كان الطلاق بائناً وجاهلاً أو عالماً إن كان رجعيّاً تداخلت العدتان. أما إن كانت العدتان من جنسين بأن كانت إحداهما بالحمل والأخرى بالأقراء سواء طلقها حاملاً ثم وطئها أو حائلاً ثم أحبلها ففي دخول الأخرى في الحمل وجهان. والأصح أنهما يتداخلان وقيل بعدم التداخل. روضة الطالبين للإمام النووي - رحمه الله - ج ٨ ص ٣٨٤، ٣٨٥ ونهاية المحتاج ج ٧ ص ١٣٣.  
 الإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ٢٩٦، ٢٩٧ وقال: "هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب".  
 (٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٧٠، ٧١.

وعن مالك: كالمذهبيين. وهو مروى عن عمر وعلي -رضي الله عنهما-<sup>(١)</sup>.

وصورة المسألة: منكوحة وطئت بشبهة، ثم طلقها زوجها، أو طلقها أولاً فوطئت بشبهة في العدة، أو توفي عنها زوجها فوطئت في العدة بشبهة فها هنا عدتان عدة الوطء بشبهة، وعدة الزوج. وينقصان بزمان واحد عندنا، سواء كانت من ذوات الأقراء، أو من ذوات الأشهر، والعبرة للأخيرة. فإن كانت إحداهما تحمل انقضتا جميعاً بوضع الحمل.

وعندهما: إن كانتا بالأقراء أو بالأشهر قدمت السابقة ثم تشرع في الأخرى.

وإن كانت إحداهما بحمل قدمت ثم تعود إلى الأقراء<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** النصوص المطلقة في جواز حل النكاح بمضي ثلاثة أشهر من حين الوطء بشبهة وجب أن تحل لزوج آخر ففي إيجاب العدة الثانية منعها من النكاح ولذا لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

**واحتجوا:** بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٤٨٠-٤٨٢.

(٢) تبين الحقائق للزليعي ج ٣ ص ٣١، ٣٢، وضع المسألة الإمام العيني في البناية شرح الهداية ج ٤/٧٨٨-٧٩٠.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ٤٢.

(٤) من آية ٢٢٨ من سورة البقرة.

وبقوله: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup> ومقتضاه إيجاب عدة متعددة بحسب تعدد الأسباب.

وروي أن رجلاً طلق امرأته فوطئت بشبهة في العدة.

فقال عمر -رضي الله عنه-: تستكمل العدة الأولى وتستقبل الثانية<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** التبرص لا يقتضي التعدد. ومعنى الأثر أن تستكمل الأولى وتستقبل الثانية لكن بما بقي من الأولى<sup>(٣)</sup> لا بعد استكمالها لأن الواو للجمع دون الترتيب. والمسألة مختلف فيها بين الصحابة -رضي الله عنهم-<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

العدة تنقضي بالحيض، وهو قول صدور الصحابة<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup> وقال مالك<sup>(٧)</sup> والشافعي<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>: بالأطهار. وفائدة الخلاف: أن من طلق امرأته في حالة الطهر لا يحتسب

---

(١) آية ١ من سورة الطلاق.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٥ ص ١٠٧ فذكره...

(٣) جاء في نسخة (ب) بدون "لا".

(٤) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٥) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ٢٦ وزاد المعاد لابن القيم ج ٥ ص ٦٠٠، ٦٠١.

(٦) المذهب الأحمد لابن الجوزي ص ١٥٩ والإنصاف للمرداوي ج ٩ ص ٢٧٩ قال: قال في مسبوك الذهب وهو الصحيح. والرواية الثانية، لا تحل للأزواج

حتى تغتسل وهو المذهب، قال الزركشي هي نص عن الإمام أحمد.

(٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٤١٦.

(٨) المذهب للشيرازي ج ١٦ ص ٤٢٠ ومغني المحتاج ج ٣ ص ٣٨٤، ٣٨٥.

(٩) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

بذلك الطهر من العدة، حتى لا تنقضي العدة ما لم تحض ثلاث حيض.  
وعندهما: يحتسب به فتنقضي العدة بطهرين آخرين.  
والخلاف ينبني على تفسير القروء<sup>(١)</sup>.  
لنا: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٢)</sup>  
ولإقراء الحيض بالسنة والإجماع واللسان.  
أما السنة: فقولہ ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرائك»<sup>(٣)</sup> "أي أيام  
حيضتك".

وما روينا أن النبي ﷺ قال: «طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان»<sup>(٤)</sup>.  
فدل على أن المعتبر في حق الأمة هو الحيض فيثبت في الحرة<sup>(٥)</sup>.  
وأما الإجماع: فما روي عن الخلفاء الراشدين، وابن مسعود، وابن عباس،  
وأبي موسى، وعبادة بن الصامت، ومعاذ، وأبي الدرداء رضي الله عنه مثل مذهبنا.  
ورواه الشعبي عن بضعة عشر من الصحابة. وكذا روى الطحاوي عن  
زيد وابن عمر. وحكاه الرازي عن مجاهد، وابن المسيب وابن جبير<sup>(٦)</sup>.

(١) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٧٧١.

(٢) آية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) تقدم هذا وأنه أخرجه أبو داود برقم ٢٩٧ والترمذي ج ١ ص ٢٢٠ وغيرهما.

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) أورده الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتابه زاد المعاد في هدي خير العباد  
اعتراضاً من الخصم على هذا الاستدلال من الكتاب والسنة ونحوهما، أن القرء في كلام  
الشارع لم يحى إلا للحيض ورد ابن القيم على اعتراضهم هذا. ج ٥/٦٢٤-٦٤٨.

(٦) قال العيني في البناية في شرح الهداية ج ٤/٧٧٠ والأقراء الحيض عندنا وهو قول  
الخلفاء الأربعة والعبادلة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وعبادة



وأما اللسان: فاستشهادات كثيرة منها قول القائل:

يارب ذي ضعن على فارض له قروء كقروء الحائض<sup>(١)</sup>.

"أي تهيج عداوته في أيام معلومة كقروء الحائض"<sup>(٢)</sup>.

وعليه إجماع أهل اللغة كالزجاج، والفراء، والأصمعي، والكسائي والأخفش ويونس، وذكره الخليل في كتاب العين ونص عليه<sup>(٣)</sup> فقال: القروء: عبارة عن الحيض تناول ثلاثة أقراء كوامل ومتى حمل على الطهر تناول قرءين<sup>(٤)</sup> وشيئاً<sup>(٥)</sup> من الثالث فيكون مخالفاً للسنّة والإجماع واللغة<sup>(٦)</sup>.

---

= ابن الصامت وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري. وزاد أبوداود والنسائي معبد الجهني وعبد الله بن قيس - رحمهم الله -، وهو قول طاووس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن بن حي وشريك بن عبد الله والقاضي والحسن البصري والثوري والأوزاعي وابن شبرمة وأبي عبيدة وربيعة ومجاهد ومقاتل وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر. وقال أحمد كنت أقول الأطهار ثم وقعت بقول الأكابر. وقال أبو بكر الرازي وإليه انتهت رئاسة الحنفية ببغداد بعد أبي الحسن الكرخي أن الشعبي روى عن ثلاثة عشر من الصحابة أن الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة.

وانظر أيضاً أحكام القرآن للحافظ الجصاص ج ١ ص ٣٦٤-٣٦٦.

(١) نسبه ابن منظور في لسان العرب لابن الأعرابي ج ٧ ص ٢٠٥ وتكملته كالتالي:

يا رَبَّ مَوْلِي حَاسِدٍ مُبَاغِضٍ  
عَلَى ذِي ضِغْنٍ وَضَبٍ فَارِضٍ  
لَهُ قُرُوءٌ كَقُرُوءِ الْحَائِضِ.

(٢) ما بين القوسين جاء زيادة في نسخة (ب) لكن لما كان يوضح البيت أثبتته.

(٣) جاء في نسخة (ج) "فقال" بدل "وقال".

(٤) جاء في نسخة (ب) "قرءين" بدل "قروين" والصواب قرءين

(٥) جاء في نسخة (ب) "بعضاً" بدل "شيئاً".

(٦) كتاب العين للخليل الفراهيدي ج ٥ ص ٢٠٥.

**فإن قيل:** ما ذكرتم أن القرء هي الحيض فمعارض من وجوه تدل على أنه الطهر:

أحدهما قول الأعشى:

وفي كل عام أنت حاسم غزوة .: تشد لأقصاها عزيماً عزائكا  
مورثه ما لا وفي الحي رفعه .: لما ضاع فيها<sup>(١)</sup> من قروء نسائك<sup>(٢)</sup>  
أي من إظهارهن لأن زمان الحيض ضائع حاضراً كان الرجل أو غائباً.  
والثاني: أن القرء عبارة عن الجمع يقال ما قرأت الناقة في رحمها  
جنيئاً قط ومنه سمي القرآن لكونه<sup>(٣)</sup> مجموعاً.  
وكذا سمي الحوض مقراً لأنه يجمع الماء.  
والطهر هو الجامع للدم في الرحم دون الحيض.  
وباقى الوجوه ذكرناها في الخلافات<sup>(٤)</sup>.

وقد حكى صاحب الغريين عن أهل المدينة: أن القرء هو الطهر<sup>(٥)</sup>.  
وكذا روى زيد بن ثابت، وحذيفة، وابن عمر، وعائشة - رضي الله عنهم - أن المراد

---

(١) جاء في نسخة (ب) "لا فيها" بدل "فيه" والصواب فيها لأن الضمير يعود للغزوة.

(٢) البيتين لأعشى قيس من قصيدة يمدح بها هوزة بن علي الحنفي يقول: لك في كل عام غزوة أنت جاشمها تجمع لها صبرك وجلدك فتعود منها بآمال المجد الذي يعوضك عما عانيت من هجر نسائك في وقت طهرهن.

ديوان الأعشى ص ٦٧ ومجاز القرآن ج ١ ص ٧٤ والطبري ج ٤ ص ٥١٢.

(٣) جاء في نسخة (ب) "لأنه" بدل "لكونه".

(٤) سوف تأتي.

(٥) الغريين لأبي عبيد الهروي ل ٢٠٥ مخطوط في جامعة الملك سعود بالرياض.

من القرء المذكور في الآية الطهر دون الحيض<sup>(١)</sup>.

(١) أما الحكاية عن أهل المدينة:

فأخرج مالك في الموطأ ج ٢/٥٧ في الطلاق حديث رقم ٥٧، باب ما جاء في الأقرء أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها، ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٦/٧. قال: قال: مالك: وذلك الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا.

وأخرج مالك ٥٧٧/٢ رقم ٥٥ عن ابن شهاب أنه قال: قال سمعت أبا بكر ابن عبد الرحمن يقول: ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا، ويريد قول عائشة. وأما رواية زيد بن ثابت: فأخرجها مالك في الموطأ ٥٧٧/٢، رقم ٥٦ فذكر قصة وفيها "فكتب إليه زيد" أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه، وبريء منها ولا ترثه ولا يرثها" ورواه عنه الشافعي في مسنده ص ٢٩٦-٢٩٧ ورواه أيضاً من طريق سفيان عن الزهري عن سليمان ابن يسار به مختصراً ص ٢٩٧.

وأخرجه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى ١٥/٧ أخرج الروايين وزاد رواية ثالثة. وأما حديث عائشة، فأخرجها مالك في الموطأ ٥٧٦/٢، رقم ٥٤ فذكر قصته وفيها أنها قالت "تدرون ما الأقرء؟ إنما الأقرء الأطهار" وأخرجه الشافعي عن مالك ص ٢٩٦ في مسند الشافعي.

ثم رواه عن سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة -رضي الله عنهما- قالت: "إذا طلقت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه".

وأخرج البيهقي الروايين في السنن الكبرى ١٥/٧ وأخرج رواية ثالثة عن ابن الزبير عن عائشة قالت: "الأقرء الأطهار".

وقولكم يتناول ثلاثة أقراء كوامل.

**قلنا:** اسم الجمع يتناول اثنين وشيئاً من الثالث كقوله تعالى:  
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾<sup>(١)</sup>.

**والمراد:** شوال وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة<sup>(٢)</sup>.

**والجواب:** أما الاستشهاد فمعارض بمثله.

= وأما حديث ابن عمر: فأخرجه مالك في الموطأ ج ٢/٥٧٦ رقم ٥٨ وعنه الشافعي في مسنده ص ٢٩٧ عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه وبرىء منها"، واللفظ للمالك وزاد الشافعي: "ولا ترثه ولا يرثها". وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٤١٥ بلفظ الشافعي. وأخرج رواية أخرى من طريق أيوب عن نافع به إلا أنه قال: "فلا رجعة له عليها". وأخرج عبدالرزاق في المصنف حديث زيد بن ثابت ج ٦/٣١٩، ٣٢٠، وحديث عائشة وابن عمر ج ٦/٣١٩ رقم ١١٠٠٤ وأما رواية حذيفة فلم أجدها. تلخيص الحبير ج ٣/٢٣٣.

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٢) وقد وقع الخلاف بين الأئمة في أشهر الحج:

أ- فعند أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى شوال وذو القعدة والعشر من ذي الحجة.

ب- أما عند الشافعي - رحمه الله تعالى - فهي شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وليلة النحر.

ج- أما عند مالك رحمه الله تعالى: فهي شوال وذو القعدة وتمام ذي الحجة. فتح القدير وشرح العناية ج ٢ ص ٢٢٠ وبدائع الصنائع ج ٣ ص ١١٧٣ والمغني ج ٣ ص ٢٩٥ وروضة الطالبين ج ٣ ص ٣٧. وحاشية الخرشي مع حاشية العدوي ج ٢ ص ٣٠٠ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٥.

وأما عن الوجه الأول: فلا نسلم أن الطهر يجمع الدماء في الرحم لأن اجتماعها في الرحم في زمان الطهر، لا يستغني عن اندفاعها إلى الرحم إلى الطهر والدم لا يندفع في الطهر في الرحم لأنه لو اندفع في هذه الحالة خرج منه لانفتاح فم الرحم في الطهر كاندفاعه في الحيض.

وما ذكر صاحب الغريين معارض بما ذكرناه عن أئمة اللغة. والترجيح معنا والدليل الذي يبقى الاشتراك متروك عند أهل اللغة فيترجح المذهب.

وأما قولهم: اسم الجمع يتناول الاثنين وشيئاً من الثالث.

**قلنا:** اسم الثلاثة لا يتناول إلا ثلاثة آحاد كوامل، لأن الثلاثة اسم لآحاد مجتمعة. فما لم تجتمع لا يتحقق اسم الثلاثة.

وقد ترجح ما قلنا بأن العدة عبادة فيحتاج بالثلاث<sup>(١)</sup>.

احتجوا بما ذكروا من معنى القروء، وبحديث ابن عمر أن من السنة أن تستقبل الطهر استقبلاً فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء<sup>(٢)</sup>.

والمراد بها الأطهار.

**قلنا:** الإشارة بالحديث إلى كمال الأطهار وذلك فيما قلناه<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا الاعتراض والرد عليه أورده ابن القيم في زاد المعاد ج ٥ ص ٦٤١، ٦٤٢.

(٢) سبق تخريج هذا الحديث.

(٣) وقد بسط الإمام ابن القيم هذه المسألة في كتابه زاد المعاد ج ٥ ص ٦٠٠-٦٥٠ وانتهى إلى ترجيح قول من يقول: إن القروء هو الحيض...

## مسألة<sup>(١)</sup>

لا يصحظهار الذمي<sup>(٢)</sup>.

وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: يصح.

لنا: قوله ﷺ لسلمة بن صخر الأنصاري<sup>(٦)</sup>: لما ظاهر من امرأته ثم واقعها قبل أن يكفر: «استغفر الله ولا تعد حتى تكفر»<sup>(٧)</sup>

---

(١) جاء في هامش نسخة (ب) مطلب في أحكام الظهار.

(٢) روضة الطالبين ج ٦ ص ٢٣١ والبنية في شرح الهداية ج ٤/٦٨٨، ٦٨٩.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٩٠.

(٤) روضة الطالبين ج ٨ ص ٢٦١ ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٧٧.

(٥) المذهب الأحمد ص ١٥٥، والإنصاف ج ٩ ص ١٩٨ وقال هذا هو الصحيح في المذهب وعنه لا يصحظهار الذمي لتعقبه كفارة ليس من أهلها.

(٦) جاء في نسخة (ب) "الأنصارية" بدل "الأنصاري" ولعله سهو من الناسخ.

(٧) حديث سلمة أخرجه أبوداود رقم ٢٣١٣ في كتاب الطلاق، باب في الظهار ولفظه: "عن سلمة بن صخر" قال ابن العلاء البياضي، قال: كنت امرأ أصيب من النساء ما لا يصيب غيري، فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتابع بي، حتى أصبح، فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان، فبينما هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء، فلم ألبث أن نزوت عليها، فلما أصبحت خرجت إلى قومي، فأخبرتهم الخبر، وقلت: امشوا معي إلى رسول الله ﷺ قالوا: لا والله، فانطلقت إلى النبي ﷺ فأخبرته، فقال: "أنت بذاك يا سلمة؟" قلت: أنا بذاك يا رسول الله مرتين، وأنا صابر لأمر الله فاحكم في ما أراك الله، قال: "حرر رقبة"، قلت: والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها، وضربت صفحة رقبتي، قال: "فصم شهرين متتابعين" قال: وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟

حد<sup>(١)</sup>. مد حرمة الوطء إلى غاية التكفير، والذمي ليس من أهل التكفير لأن الكفارة عبادة. والدليل عليه أن الله تعالى أوجب الصوم على المظاهر، والذمي ليس من أهل الصوم<sup>(٢)</sup>.

= قال: "فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً" قلت: والذي بعثك بالحق، لقد بتنا وحشين، ما لنا طعام، قال: "فانطلق إلى صاحب صدقة بني رزق، فليدفعها إليك، فأطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر، وكل أنت وعيالك بقيتها فرجعت إلى قومي، فقلت: وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي، ووجدت عند النبي ﷺ السعة وحسن الرأي، وقد أمرني أو أمر لي بصدقتمكم.

الترمذي ج ٣/٤٩٤، ٤٩٥ في الطلاق باب كفارة الظهار وقال هذا حديث حسن. وابن ماجه ج ١ ص ٦٦ رقم ٢٠٦٢ في الطلاق باب الظهار. وأحمد في مسنده ج ٤/٣٧ فذكره... والدارمي ج ٢/١٦٣-١٦٤ والحاكم ج ٢/٢٠٣ والبيهقي ج ٧/٣٩٠ وذكر صاحب التلخيص ج ٣ ص ٢٤٩ عن الترمذي أنه قال: حاكياً عن البخاري أن سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر لهذا أعله عبدالحق بالانقطاع. وذكر له صاحب الإرواء ج ٧ ص ١٧٦، ١٧٩ طرقاً وشاهداً ثم قال وبالجمل فالحديث بطرقه وشاهده صحيح والله أعلم.

وقوله: "استغفر الله ولا تعد حتى تكفر" وردت عن ابن عباس. أخرجهما أبو داود رقم ٢٢٢٣ لفظ أبي داود "فاعتزلها حتى تكفر عنك"، والترمذي ج ٣ ص ٥٠٣ رقم ١١٩٩ باب ما جاء في الظهار وقال هذا حديث حسن غريب صحيح بلفظ فقال: "أو ما حملك على ذلك يرحمك الله" إلى أن قال فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به". والنسائي ج ٦/١٦٧ وابن ماجه ج ١/٦٦٦، ٦٦٧ "ولفظه فضحك رسول الله ﷺ وأمره أن لا يقربها حتى يكفر".

(١) ورد في نسختي (ب)، (ج) رمز خ، د.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٦٨٩.

احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾<sup>(١)</sup>.

فالله أوجب الكفارة مطلقاً على كل مظاهر واجد عائد والظهار متحقق في حق الذمي<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** الآية تخص المسلم لا غير لأنه تعالى قال في آخرها: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ والذمي غير مراد من هذا بالإجماع. ولا نسلم أنه من أهل الظهار لما عرف<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

امرأة الفارّ تراث ما دامت في العدة عندنا استحساناً<sup>(٤)</sup>، والقياس أن لا تراث. وهو قول الشافعي<sup>(٥)</sup>.

وعن مالك<sup>(٦)</sup>: أنها تراث وإن انقضت عدتها، وهو قول عن الشافعي<sup>(٧)</sup>.

صورة المسألة: إذا طلق المريض امرأته ثلاثاً أو بائناً، ثم مات وهي في العدة، تراث عندنا - خلافاً لهم.

---

(١) آية ٣ من سورة المجادلة.

(٢) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٧٧.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ٢٣١.

(٤) روضة الطالبين ج ٨ ص ٧٢، ٧٣، وقال (الجديد أنه يقطع الميراث).

(٥) البنایة في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٧٥، ٥٧٦ والمراجع السابقة.

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٥٨٤.

(٧) البنایة في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٧٥، ٥٧٦ والمراجع السابقة.



وعلى هذا الخلاف إذا جاءت الفرقة بسبب من قبلها بأن قتلت  
ابن زوجها في مرضها ثم ماتت وهي في العدة ورثها الزوج عندنا.  
واتفقوا على أنها ترث في الطلاق الرجعي<sup>(٦)</sup>.  
لنا: إجماع الصحابة.

وهو ما روي أن عبدالرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر في مرض  
موته فورثها<sup>(١)</sup> عثمان - رضي الله عنه - وقال: فرّ من كتاب الله تعالى<sup>(٢)</sup>، وكان  
ذلك بمحض من الصحابة من غير نكير فكان إجماعاً منهم على ذلك.  
ووافقه عمر وعلي وأبي بن كعب وابن مسعود - رضي الله عنهم - .  
وأشار بقوله: فر من كتاب الله إلى قوله: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا  
تَرَكْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وهي زوجته ما دامت في العدة.  
وروى الشعبي "أن عمر كتب إلى أبي موسى وشريح: أن ورثا  
امرأة الفار"<sup>(٤)</sup>.

وكذلك حكى الكرخي عن عائشة - رضي الله عنها - والحسن  
البصري وشريح والشعبي وطاوس اليماني - رضي الله عنهم -<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) قال العيني في البناية ج ٤ ص ٥٧٤ ما نصه: "وحصل لها بالصلح من ربع  
سهمها ثمانون ألفاً". وذكر أهل الحديث أنها كانت دنانير وذكر عبدالغني في  
الأربعين إن ورثته كانوا يقطعون مسائل الذهب بالفؤوس ويقتسمونها.  
(٢) يأتي تخريج هذا قريباً.  
(٣) الآية ١٢ من سورة النساء.  
(٤) أخرجه سعيد بن منصور ق ٢ م ٢ ص ٤٣ باب من طلق امرأته مريضاً فذكره.  
وأخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٧ ص ٦٤ باب طلاق المريض وأخرجه ابن أبي شيبة  
ج ٥/٢١٨، ٢١٩ من قال ترثه ما دامت في العدة منه إذا طلق وهو مريض فذكره.  
(٥) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٧٤.

**فإن قيل:** فقد روي عن ابن الزبير أنه قال: "لو كان الأمر إليّ لما ورثتها"<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عوف أنه قال: ما فررت من كتاب الله.  
ومع مخالفتها فلا إجماع.

(وقد روي أن الطلاق كان بسؤالها فلا ترث بالأجماع)<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** أما قول ابن الزبير: فلا حجة فيه، لأن معناه لما اهتمت إلى توريتها بالسنة إلى علم عثمان. ومن مذهبه أن الرجل لو قدم ليُقتل فطلق زوجته ثلاثاً ورثت منه، وهذه الحالة في حكم مرض الموت بالإجماع. ولو ثبت خلافه فهو لم يكن من الفقهاء في عصر الصحابة، فلا يعتد بخلافه.

وقول ابن عوف: "ما فررت من كتاب الله"<sup>(٣)</sup>: مراده ما قصدت الفرار وهذا لا ينافي ما قاله عثمان لأنه بنى الأمر على الظاهر، وابن عوف أخبر على الحقيقة لأنه روي عنه أنه قال: "إن طلقها ورثها فقال: قد علمت ذلك".

**وقولهم:** كان بسؤالها.

**قلنا:** روى أن عبدالرحمن بن عوف قال: "ما تسألني امرأة طلاقها إلا طلقته". فقالت تماضر: أسألك ذلك؟ فقال: إذا طهرت من

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٥ ص ٢١٧.

(٢) جاءت هذه العبارة زائدة في نسخة (ب) لكن لتكميل المعنى أثبتتها واعتقادي سقوطها من نسخة (أ). و (ج) بدليل أنه أثناء الرد أتى بهذه العبارة.

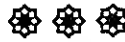
(٣) جاء في نسخة (ب) بدون "من كتاب الله".

حيضتك طلقتك" <sup>(١)</sup>. فلم يقع على الفور وذلك لا يقطع الإرث بالأجماع <sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>. وهذه ليست بزوجة.

وبما روينا عن ابن الزبير.

**قلنا:** أما الآية: فالزوجية ثابتة ما دامت العدة باقية وقد خرج الجواب عن الأثر <sup>(٤)</sup> والله أعلم بالصواب <sup>(٥)</sup>.



---

(١) أقرب الألفاظ للفظ هذه الرواية ما رواه مالك في الموطأ ج ٢/٥٧٢. رقم ٤٢، في الطلاق باب طلاق المريض. والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧/٣٦٣ من طريق مالك أنه سمع ربيعة بن عبد الرحمن يقول: "بلغني أن امرأة عبد الرحمن ابن عوف سألته أن يطلقها، فقال: إذا حضت ثم طهرت فأذيني، فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف، فلما طهرت أذنته، فطلقها البتة، أو تطليقة"، لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها، وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها.

وقد تقدم تخريج الروايات الأخرى...

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٧٢-٥٧٦.

(٣) آية ٣٢ من سورة النساء.

(٤) البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٥٧٠، ٥٧١.

(٥) جاء في نسخة (ب) بدون "والله أعلم بالصواب".

## كتاب العتاق

### مسألة

إذا ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه مثل الأخ والأخت والعم والعمة، والخال والخالة. هو<sup>(١)</sup> قول علي، وابن مسعود وأحمد<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: لا يعتق.  
وقد يساعدنا الاتفاق على عتق الوالدين، وإن علوا والمولودين، وإن سفلوا ووافقنا مالك<sup>(٤)</sup> في الإخوة والأخوات.

---

(١) المبسوط للإمام السرخسي ج ٧ ص ٧٠.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٣٥٥ ومطالب أولي النهي ج ٤ ص ٦٩٦، ٦٩٧ والإنصاف ج ٧ ص ٣٥٥ وقال: "وهو المذهب مطلقاً وعليه جماهير الأصحاب وعنه لا يعتق إلا عمودي بالنسب وعنه أن ملكه بالإرث لا يعتق وعنه لا يعتق الحمل حتى يولد حياً في ملكه".

(٣) حاشية الباجوري ج ٢ ص ٣٦٤، ٣٦٥ وروضة الطالبين للإمام النووي ج ١٢ ص ١٣٣ وقال ما نصه: "العتق بالقرابة، فمن ملك أباه أو أمه أو أحد أصوله من الأجداد والجدات من جهة الأب أو الأم، أو ملك من أولاده، وأولاد أولاده وإن سفلوا عتق عليه سواء ملكه قهراً بالإرث أم اختياراً بالشراء والهبة وغيرهما ولا يعتق غير الأصول والفروع، كالأخوة والأعمام والأخوال وسائر الأقارب".

(٤) قال أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي في كتابه الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ٢ ص ٩٧١ ما نصه "كل من ملك أباه أو جده، وإن علا أو ابنه أو ابن ابنه وإن سفل أو أمه أو جداته وإن علون من قبل الأب أو الأم أو أخاه شقيقه أو لأبيه أو لأمه أو أخواته عتق كل واحد من هؤلاء على

**لنا: قوله ﷺ: «من ملك ذا رحم محرم»<sup>(١)</sup> عتق عليه» نس وفي رواية د، ت «فهو حر»<sup>(٢)</sup>.**

وروى ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله وجدت أخي يباع في السوق فاشتريته لأعتقه؟ فقال ﷺ: «قد أعتقه الله عليك»<sup>(٣)</sup>.

---

= مالكة ساعة يتم ملكه عليه بأي وجه ملك من بيع أو هبة أو وصية أو صدقة أو ميراث ولا يعتق أحد من القربات سوى هؤلاء على من ملكه...".  
(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "منه".

(٢) عزاه الزيلعي في نصب الراية ٢٧٨/٣، والنسائي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ «من ملك ذا راحم عتق» وقال: قال النسائي: هذا حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة بن ربيعة الرملي "اهـ".  
ورواه الترمذي أيضاً معلقاً ج ٣٣٨/٣ عن ابن عمر مرفوعاً إلا أنه قال: "فهو حر" بدل "عتق عليه" ثم قال: ولم يتابع ضمرة على هذا الحديث، وهو حديث خطأ عند أهل الحديث. وابن ماجه ج ٢/٨٤٤ رقم ٢٥٢٥ في كتاب العتق باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر عن ابن عمر بلفظ الترمذي.  
ورواه عن سمرة بن جندب:

أخرجه أبوداود ج ٤/٢٥٩، ٢٦٠ رقم ٣٩٤٩ في كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحم محرم ثم قال: ولم يحدث ذلك الحديث إلا حماد بن سلمة وقد شك فيه.  
والترمذي ج ٣/٦٣٧ رقم ١٣٦٥ في كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم ثم قال: هذا حديث لا نعرفه مسنداً إلا من حديث حماد بن سلمة.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤/١٢٩، ١٣٠ رقم ١٥ في كتاب المكاتب من طريق العزمي عن أبي النصر عن أبي صالح عن ابن عباس، ثم قال: العزمي تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي، وأبو النصر هو محمد بن السائب الكلبي المتروك أيضاً، هو القائل كلما حدثت عن أبي صالح كذب لفظه عند =

وروي أن النبي ﷺ قال: «الرحم معلقة بالعرش تقول: يا رب صل من وصلني، واقطع من قطعني» خ<sup>(١)</sup> بمعناه<sup>(٢)</sup>.  
وقال ابن المسيب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>،  
أن المراد منه صلة الأرحام<sup>(٤)</sup>.

**فإن قيل:** الحديث مرسل رواه الحسن البصري عن أبي مليكة عن عائشة -رضي الله عنها- ولم يلقها.  
وقد قال النسائي: لا نعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على هذا الحديث وقد خالفه سعيد وهشام<sup>(٥)</sup>. وفي متنه ما يدل على وهنه وهو قوله: "فهو حر" ولا يخلو إما أن يراد به المالك أو المملوك. لا وجه إلى الأول؛ لأن حرية المالك ثابتة قبل الشرط. ولا إلى الثاني؛ لأن قضية اللغة

- 
- = الدارقطني عن ابن عباس قال جاء رجل يقال له صالح بأخيه فقال يا رسول الله إني أريد أن اعتق أخي هذا فقال: إن الله أعتقه حين ملكته. وأخرجه البيهقي ج ١٠/٢٩٠ وذكر كلام الدارقطني. حكى الزيلعي عن البيهقي أنه قال: "هذا مما لا يحل الاحتجاج به لإجماعهم على ترك رواية الكلبي" نصب الراية ج ٣ ص ٢٨٠.  
(١) أخرجه البخاري ج ٧ ص ٧٣ في الأدب باب من وصل وصله الله عن عائشة بلفظ: عن النبي ﷺ قال «الرحم شجنة فمَن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته».  
وأخرجه مسلم ج ٤ ص ١٩٨١ برقم ٢٥٥٥ باب صلة الرحم وتحريم قطعها بلفظ الرحم معلقة بالعرش تقول: من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله.  
(٢) ساقطة من نسخة (ب) بمعناه.  
(٣) سورة محمد، آية: ٢٢.  
(٤) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ج ٤ ص ١٧٨، ١٧٩.  
(٥) تقدم بيانه ذلك أثناء الحديث.

أن الداخل تحت الجزاء هو الداخل تحت الشرط لقوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»<sup>(١)</sup>.

وهنا الداخل تحت الشرط هو المالك فكان ركة من الكلام.  
ثم هو عام خص منه البعض كابن العم الذي هو أخ من الرضاع فإنه ذو رحم محرم ولا يعتق وكذا<sup>(٢)</sup> بنت عمه التي هي أخته من الرضاعة فخص المتنازع فيه بالقياس.

**قلنا:** قد ذكر صاحب الاصطلام من الشافعية وغيره أن الحديث رواه سمرة بن جندب مسنداً واحتج به محمد - رحمه الله -. والمراسيل حجة عندنا.

وأما قول النسائي: فقد حكم هو والترمذي بصحته وكلمة هو كناية وذو الرحم المحرم مكّي سابق فينصرف إليه.

---

(١) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٤٠٥ في الجهاد باب فتح مكة.

وأخرجه أبوداود رقم ٣٠٢٤ في كتاب الخراج والإمارة والفيء باب ما جاء في فتح مكة في رواية عن عبد الله بن رباح الأنصاري عن أبي هريرة قال "أن رسول الله ﷺ لم دخل مكة سرح الزبير ابن العوام وأبا عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد على الخيل، وقال: يا أبا هريرة اهتف بالأنصار. فلما اجتمعوا قال: اسلكوا هذا الطريق فلا يشرفن لكم أحد، إلا أنتموه. فنادى منادٍ لا قريش بعد اليوم فقال رسول الله ﷺ من دخل داراً فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن، فعمد صناديد قريش، فدخلوا الكعبة فغص بهم، وطاف النبي ﷺ وصلى خلف المقام، ثم أخذ بجنبتي الباب، فخرجوا فبايعوا النبي ﷺ على الإسلام".

(٢) جاء في نسخة (ب) وكذلك بدل "كذا".

ولا نسلم أنه عام خص منه البعض، لأن النص يتناول ذا رحم محرم<sup>(١)</sup>.  
احتج الشافعي<sup>(٢)</sup> بالنصوص المطلقة في جواز البيع. ويقول تعالى:  
﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup>. فيجوز له بيع أخيه ومكاتبته.  
وروي أن رجلاً اشترى أخاه على عهد رسول الله ﷺ وأمره ﷺ  
بإعتاقه<sup>(٤)</sup>. فدل على أنه لم يعتق بالشراء.  
وقوله ﷺ: «ليس للمرء من عمله إلا ما نواه»<sup>(٥)</sup>. وهذا لم ينو العتق  
بالشراء فلا يكون له.  
وروي في<sup>(٦)</sup> شرح المبسوط أن الزبير بن العوام ملك بعض أحواله  
في المغنم فأعتقه النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>.  
وكذا ذكر الحجاج في طريقته.  
فلو أعتق بنفس الشراء لكان إعتاق المعتق وأنه محال.

- 
- (١) في الاعتراض والرد عليه في نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢٠٤، ٢٠٥  
وبدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ٤٧، ٤٨، ٤٩.  
(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٣) من الآية ٣٣ من سورة النور.  
(٤) تقدم تخريج هذا الحديث ص؟؟؟  
(٥) تقدم تخريج هذا الحديث ص؟؟؟  
(٦) يكون هو المبسوط للسرخسي فيقال الشرح المسمى بالمبسوط، مجموعة رسائل  
ابن عابدين للعلامة المحقق والفهامة المدقق السيد محمد أمين أفندي الشهير بابن  
عابدين - رحمه الله - ج ١ ص ١٦، ١٧.  
(٧) ذكره الشيخ على المنتقى في منتخب كنز العمال الذي طبعته مع مسند الإمام  
أحمد ج ٤/ ٨٨ عن الزبير أنه ملك يوم الطائف خالات فأعتقهن. ملكه إياهن.



**والجواب:** قد بينا أنه عتق بنفس الشراء لأن بين الأخوين رحماً<sup>(١)</sup> يحرم<sup>(٢)</sup> قطعها لا يجوز لقوله تعالى: ﴿وَتَقَطُّوْا أَرْحَامَكُمْ \* أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، الحق اللعن لقاطع الرحم وذلك يكون بالفعل الحرام فيبطل البيع.

وأما الآثار فغريبة فلا تعارض المشهور، ولو اشتهرت كانت مخالفة للكتاب فترد. ويحتمل أنهم لم يعلموا أنه يعتق بنفس الشراء فبين لهم النبي ﷺ ذلك<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

قال أبوحنيفة - رحمه الله - إذا قال لعبده، وهو أكبر سنأ منه: هذا ابني، أو ولدي، عتق عليه. وقال لا يعتق<sup>(٥)</sup>. وهو قول الباقرين<sup>(٦)</sup>.  
**له:** النصوص المطلقة بجواز تصرفات الأحرار. وكلام العاقل يجب تصحيحه ما أمكن إما بحقيقته: ولا كلام فيه. وإما بمجازه. والأول متعذر ههنا فيصح بمجازه، وقد شارك ابنه الحقيقي فصار كأنه قال: عتق علي حين ملكته.

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحم".

(٢) جاء في نسخة (ب) "محرم" بدل يحرم.

(٣) سورة محمد، آية: ٢٢، ٢٣.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٧ والبنية في شرح الهداية ج ٥ ص ٢٠.

(٦) المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٣٣٢، والإنصاف للمرداوي ج ٧ ص ٣٩٩.

وقال "في الأصح وقال أبو الخطاب يحتمل أن يعتق".

**لهم:** عمومات المسألة الماضية وقد أتى بمستحيل فلا يعتق.  
**قلنا:** العمومات ممنوعة، وكذا قولهم: أتى بمستحيل لما قلنا<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا قال لعبد: إذا أديت إلي ألفاً فأنت حرّ، فجاء العبد بالألف،  
يجبر المولى على القبول استحساناً<sup>(٢)</sup>.  
وعند الشافعي وزفر: لا يجبر قياساً<sup>(٣)</sup>.  
(وصورة الجبر) إذا خلى بين المولى وبين الألف عتق، ويعد قابضاً.  
ما ذكرنا من النصوص في المسألة الماضية، وأنه تصرف بعوض  
فيصح قياساً على المكاتب.  
**ولهما:** عمومات ملك الأخ. وقد خرج الجواب عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

إذا قال لأمته: أول ولد تلدينه فهو حرّ، فولدت ولداً ميتاً، لم ينحل  
اليمين عند أبي حنيفة<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>، وقالوا وزفر والشافعي -  
ينحل اليمين.

- 
- (١) ووضح هذه المسألة الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٢٠، ٢١.  
(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٩٣، ٩٤.  
(٣) روضة الطالبين للنووي ج ١٢ ص ٢١٠.  
(٤) المراجع السابقة.  
(٥) جاء مذهب الإمام وصاحبيه مفصلاً في المبسوط للسرخسي ج ٧ ص ١٣٤.  
(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".  
(٧) الإنصاف للمرداوي ج ٧ ص ٤٢٠ وقال: "هذا هو المذهب".

وفائدة الخلاف أنها لو ولدت<sup>(١)</sup> ولداً آخر حياً، عتق الحي عنده، وعندهم: لا يعتق<sup>(٢)</sup>.

له: النصوص المقتضية لجواز التصرف في قوله لعبده وهو أكبر سناً منه هذا ابني.

ولهم: عمومات ملك الأخ<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

إذا مات المكاتب عن وفاء، لا يفسخ الكتابة، ويؤدى البدل من ماله، ويحكم بحريته وأولاده ويصرف باقي الكسب إلى الأولاد إرثاً<sup>(٤)</sup>. وهو قول علي، وابن مسعود - رضي الله عنه -<sup>(٥)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>: يفسخ العقد، ولا يحكم بعتقه ويرق أولاده ويصرف الكسب إلى مولاه.

---

(١) جاء في نسختي (ب) و (ج) بدون "ولد".

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٥٩، والمبسوط ج ٧ ص ٢١٧.

(٥) الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ٢٦٨.

(٦) الأم للشافعي ج ٧ ص ٤١٢.

(٧) مطالب أولي النهى ج ٤ ص ٧٣٥، والإنصاف للمرداوي ج ٧ ص ٤٥٢ وقال

"وهي الصحيحة في المذهب والرواية الثانية وهي أنه إذا ملك ما يؤدي يصير حراً قبل الأداء كما إذا مات قبل الأداء كان لسيده بقية كتابته والباقي لورثة الميت فلا تنفسخ الكتابة..."

**لنا:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(١)</sup>، والقول ببقاء الكتابة عدل وإحسان؛ ولأنه إجماع الصحابة.  
**احتجوا** بما روي عن زيد بن ثابت أنه قال: يموت عبداً<sup>(٢)</sup> لكن هذا لا يصلح معارضاً للكتاب والإجماع<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

لا يقع العتق بلفظ الطلاق عندنا<sup>(٤)</sup>. وهو قول أحمد<sup>(٥)</sup>، وقال مالك<sup>(٦)</sup> والشافعي<sup>(٧)</sup> - رحمهما -<sup>(٨)</sup>: يقع. (وصورته) أن يقول لعبده أو أمته: طلقك وينوي العتق فإنه: لا يعتق<sup>(٩)</sup> عندنا.  
 واتفقوا على أنه لو قال لامرأته: أعتقتك ونوى به الطلاق أنه يقع<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة النحل، من الآية: ٩٠.

(٢) أخرجه أبو يوسف في الآثار ص ١٩٠ برقم ٨٦٢.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٣٢٤ بلفظ عن الشعبي عن زيد ابن ثابت قال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم...

(٣) المراجع السابقة، قلت دعوى الإجماع غير تامة لما ثبت أن زيد بن ثابت قال: بعبوديته.

(٤) تبين الحقائق ج ٣ ص ٦٨، ٦٩، والبنية ج ٥ ص ٢٥، ٢٦.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٧ ص ٣٩٨ وقال... والرواية الثانية أنه كناية تعتق به الأمة إذا نوى العتق وهو المذهب والمغني لابن قدامة ج ٩ ص ٣٣٢.

(٦) الخرشني على مختصر خليل ج ٨ ص ١١٨.

(٧) كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار ج ٢ ص ١٨٦، وروضة الطالبين ج ١٢ ص ١٠٨.

(٨) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٩) جاء في نسخة (ب) "يقع" بدل "يعتق".

(١٠) المراجع السابقة والبنية في شرح الهداية ج ٥ ص ٢٦-٢٨.

**لنا:** النصوص المقتضية لجواز البيع والتصرف والكتابة ونحوها. **ولهما** ما روينا من قوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup> وقد توى العتق. **قلنا:** نوى ما لا يحتمل اللفظ لما عرف فلا يكون له ما نوى<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

لا يجوز بيع المدبر المطلق<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: يجوز<sup>(٤)</sup>.

وعن أحمد<sup>(٥)</sup> في رواية يجوز بشرط أن يكون على السيد دين. وعند مالك<sup>(٦)</sup>: لا يجوز بيعه حال الحياة ويجوز بعد الممات إن كان على المولى دين. واتفقوا على جواز بين المدبر المقيد<sup>(٧)</sup>. وتفسير المطلق: أن يقول له المولى دبرتك أو أنت حر بعد موتي أو إذا مت فأنت حر.

---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٣) الهداية ج ٢ ص ٦٧.

(٤) كفاية الأخبار ج ٢ ص ٢٩٠ وروضة الطالبين ج ١٢ ص ١٩٤.

(٥) الفروع ج ٥ ص ١٠٤، ١٠٥ والإنصاف للمرداوي ج ٧ ص ٤٣٧، ٤٣٨ "قال وعنه لا يباع إلا بالدين وهذا ظاهر كلام الخرقى في العبد فقال: وله بيعه في الدين. ولا تباع المدبرة في إحدى الروايتين وفي الأخرى الأمة كالعبد والمذهب له بيعه مطلق وعليه جماهير الأصحاب وعنه لا يجوز بيعه مطلقاً".

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٤١.

(٧) المراجع السابقة، والبنية في شرح الهداية ج ٥ ص ١٢٤.

**والمقيد: أن يقول له: إن مت من مرضي هذا أو قدمت من سفري هذا فأنت حر<sup>(١)</sup>.**

**لنا:** النصوص المانعة من جواز بيع الحر.

وهذا انعقد سبب لحرية للحال فيمتنع بيعه.

وروى ابن عمر وأبوسعيد<sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ قال: «المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث»<sup>(٣)</sup>.

**فإن قيل:** الحديث غريب. ولو اشتهر حمل على نفي الفضيلة وبه نقول.

**قلنا:** الحديث مشهور احتج به الكرخي والطحاوي والرازي وغيرهم من الأئمة.

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن بيع المدبر<sup>(٤)</sup> ولا يصح حمله على ما قالوا؛ لأن فيه "ولا يورث" والإرث حكم شرعي لا صنع للبعد فيه<sup>(٥)</sup>.  
**احتجوا** بما روى جابر أن رجلاً من الأنصار دبر غلاماً له فمات،

---

(١) تبين الحقائق ج ٣ ص ٩٧، وبدائع الصنائع ج ٤ ص ١١٢، ١١٣...

(٢) جاء في نسخة (ج) (ابن سعيد) بدل "أبوسعيد". والصواب ما أثبتته.

(٣) أخرجه الدارقطني ج ٤ ص ١٣٨ رقم ٥٠، ٥١ في كتاب المكاتب وليس في

روايته "ولا يورث" ثم قال: "لم يسنده عن عبيدة بن حسان، وهو ضعيف وإنما

هو عن ابن عمر موقوف من قوله "ثم رواه عن ابن عمر أنه كره بيع المدبر ثم

قال: "هذا هو الصحيح موقوف وما قبله لا يثبت مرفوعاً" ورواه ضعفاء.

والبيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/٣١٤ وحكم بوقفه على ابن عمر بدون (ولا

يورث).

(٤) سبق تخريج هذا الحديث.

(٥) بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٢٠، ١٢١. وتبين الحقائق ج ٣ ص ٩٨، ٩٩.

ولم يترك مالا غيره فباعه النبي ﷺ بثمانمائة درهم فاشتراه نعيم ابن النحام. ت وقال: حديث صحيح<sup>(١)</sup>.

وعن جابر قال: أمر النبي ﷺ ببيع المدبر ت<sup>(٢)</sup>. واسم المدبر أبو مذكور، واسم الغلام يعقوب.

وباعت عائشة -رضي الله عنها- مدبراً<sup>(٣)</sup>. وكذا روي عن ابن عمر.

---

(١) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥١٤ رقم ١٢١٩ في كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع المدبر، بلفظه وقال: حسن صحيح. وأصل الحديث رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه بهذا اللفظ الدارقطني في سننه ج ٤/١٣٨، رقم ٤٨ في كتاب المكاتب.

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٢٣ كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع المدبر بلفظ:

أن رجلاً من الأنصار دبر غلاماً فمات ولم يترك مالا غيره فباعه النبي ﷺ

فاشتراه نعيم بن عبد الله بن النحام وقال هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه

أيضاً البخاري في صحيحه، فتح الباري ج ٤/٣٥٤ رقم ٢١٤١ كتاب البيوع،

باب بيع المزايدة بلفظ: "إن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي

ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه".

وأخرجه أيضاً بأرقام ٢٢٣٠ و ٢٣٢١ و ٢٤٠٣ و ٢٤١٥ و ٢٥٣٤ و ٦٧١٦

و ٦٩٤٧ و ٧١٨٦ و لفظ رقم ٢٢٣٠ قال: باع النبي ﷺ المدبر، ومسلم في

ج ٢/٦٩٢ رقم ٩٩٧ في كتاب الإيمان باب جواز بيع المدبر وعند مسلم

وغيرهما أن اسم المدبر أبو مذكور واسم الغلام يعقوب.

(٣) أما بيع عائشة:

أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤/٦٤٠ رقم ٥٣ في كتاب المكاتب فذكره

والبيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/٣١٣ مختصراً ولفظه: أن عائشة -رضي الله

عنها- دبرت جارية لها فسحرتها فاعترفت بالسحر، فأمرت بها عائشة -رضي الله

عنها- أن تباع من الأعراب ممن يسيء ملكتها فيبعث. ولم أجد عن ابن عمر

=

**والجواب:** أما الحديث فيحمل على أنه مدبر مقيد.

ويحمل على بيع منفعه بعقد الإجارة. وذلك يسمى بيعاً بلغة أهل المدينة. أو يحمل على أنه كان في ابتداء الإسلام حين كان بيع الحر جائزاً فإنه روى أن النبي ﷺ باع حراً في دينه يقال له سُرُق<sup>(١)</sup> فلما انتسخ بيع الحر انتسخ بيع المدبر. ثم الحديث حكاية حال لا عموم له. ومتى تطرق إليه ضرب احتمال بطل الاحتجاج به. وكذا يحمل ما روي من الأثر.

---

= ذلك، بل أتى عنه أنه كره بيع المدبر كما رواه الدارقطني ج ٤/١٣٨، رقم ٥١.

وروى البيهقي عنه ج ١٠/٣١٣، ٣١٤، أنه قال: لا يباع المدبر.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٥٠.

وذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٤/١٥٧ بألفاظ منها عن زيد بن

أسلم قال لقيت رجلاً بالأسكندرية يقال له مسرق فقلت ما هذا الاسم؟

فقال سمانيه رسول الله ﷺ، قدمت المدينة فأخبرتهم أنه يقدم لي مال فبايعوني،

فاستهلكت أموالهم فأتوا بي النبي ﷺ فقال: أنت مسرق" فباعني بأربعة أبعرة

فقال له غرماءه: ما يصنع به؟ قال أعتقه قالوا: ما نحن بأزهد في الآخرة منك

فاعتقوني. قال: أبو جعفر في هذا الحديث بيع الحر بالدين وقد كان ذلك في أول

الإسلام يتاع من عليه دين فيما عليه من الدين إذا لم يكن له مال يقضيه من نفسه

حتى نسخ الله تعالى ذلك فقال: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

وأخرجه ابن عبد الهبادي في التنقيح ل ٣٠٦/أ وقال: ... وإسناد الحديث

صحيح ورواته كلهم ثقات...

والحاكم ج ٤/١٠٢ وقال هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

ثم تعقبه الذهبي بالتلخيص فقال: وعبدالرحمن بن البيلماني لين لا يحتج به،

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٤٣ وقال رواه الطبراني في الكبير وفيه

مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وابن حبان وضعفه جماعة.



وقد ترجح ماروينا بأنه محرم وما رويتم مبيح<sup>(١)</sup>.

## مسألة

الوطء في العتق المبهمة لا يكون بياناً عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> وقالوا يكون بياناً<sup>(٤)</sup>. وهو قول الباقيين<sup>(٥)</sup>.

وصورة المسألة: إذا قال لأمتيه إحداكما حرة ثم وطئ إحداهما لا تتعين الأخرى للعتق عنده. وعندهم: تتعين.

واتفقوا على أنه لو طلق إحدى نسائه مبهماً ثم وطئ إحداهما أن الأخرى تطلق<sup>(٦)</sup>.

له: العمومات المقتضية لجواز التصرف في المملوك وغير الموطوءه مملوكة فيتصرف فيها لعدم تعيينها للعتق.

لهم: قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ولم تملك الثانية لوجود الوطء في الأولى فيكون جامعاً بينهما.

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ١٢١-١٢٣.

(٢) الهداية ج ٢ ص ٦٢ وتبيين الحقائق ج ٣ ص ٨٧، والبنية ج ٥ ص ٩٠.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله تعالى".

(٤) انظر المراجع السابقة في مذهب الأحناف.

(٥) مطالب أولي النهى ج ٤ ص ٧١٦ وروضة الطالبين ج ١٢ ص ١٥٣ وقال: فيه

وجهان كما في الطلاق قال ابن الصباغ وكونه تعيناً هو قول أكثر الأصحاب.

(٦) المراجع السابقة في المسألة.

(٧) سورة النساء، من الآية: ٣.

**قلنا:** مع عدم التعيين لا يكون جامعاً لأن العتق لو ثبت لثبت من جهة المولى ولم يثبت<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا اشترى الرجلان عبداً، أو وهب لهما، أو تصدق به عليهما، وهو قريب أحدهما، عتق عليه، ولا يضمن نصيب شريكه عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> علم أو لم يعلم. نص عليه في الجامع الصغير<sup>(٤)</sup>.

وعندهما: يضمن<sup>(٥)</sup>. وهو قول الباقيين<sup>(٦)</sup>.

---

(١) المراجع السابقة والراجح رأي صاحبين ومن معهما لأن واحدة من الاثنتين معتقة على وجه الإبهام والثانية منهما محرمة عليك... فلما وطئ واحدة تعينت الأولى للتحريم والله أعلم.

(٢) الهداية ج ٢ ص ٥٨ وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٦٦٣، ٦٦٤، وفتح القدير ج ٣ ص ٣٨٩، ٣٩٠ ط أولى سنة ١٣١٦ هـ، وبدائع الصنائع ج ٤ ص ٤٩.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٤) الجامع الصغير هو: الجامع الصغير في الفروع - للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي وهو كتاب قديم مشتمل على ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة كما قال البيهقي وذكر الاختلاف في مائة وسبعين مسألة ولم يذكر القياس والاستحسان إلا في مسألتين. وله شروح كثيرة منها شرح الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، وشرح الإمام أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخصاص الرازي، وشرح أبي عمرو أحمد بن محمد الطبري وغيرها.

بتصرف كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج ١ ص ٥٦١، ٥٦٢.

(٥) المراجع السابقة في مذهب الحنيفة.

(٦) نهاية المحتاج ٣٦٤/٨، وروضة الطالبين ج ١٢/٦١٧، ومطالب أولي النهى

واتفقوا على أنهما لو ورثاه وهو قريب أحدهما عتق عليه، ولا يضمن للآخر نصيبه<sup>(١)</sup>.

له: قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا محسن في تخلص القريب من ذل الرق، فلا يجب عليه الضمان.

له: ما روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من اعتق شقصاً من عبد قوم عليه نصيب شريكه» رواه أحمد<sup>(٣)</sup>.

**قلنا:** الحديث لا يعارض الكتاب.

والشريك عاضده على الإعتاق حيث أقدم على الشراء وهو راض به إذ لا فرق بين العلم وعدمه<sup>(٤)</sup>.

---

= ج ٤/٦٩٨، والإنصاف ج ٧ ص ٤٠٢، ٤٠٣ وقال وشرط الضمان إن كان موسراً أما إن كان معسراً لا يعتق عليه إلا ماملك وعنه يعتق كله ويستسعى العبد في بقيته) والكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٩٧١.

(١) المراجع السابقة في المسألة.

(٢) سورة التوبة، من الآية: ٩١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٣ ص ١١١ في الشركة باب تقويم الأشياء من الشركاء بقيمة عدل عن ابن عمر بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «من اعتق شقصاً له من عبد أو شريكاً أو قال: نصيباً وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق وإلا فقد عتق منه ما عتق».

وأخرجه مسلم برقم ١٥٠١ في الإيمان باب من أعتق مشركاً له في عبد.

(٤) المراجع السابقة.

وأرى رجحان رأي أبي حنيفة إذا كانت الملكية عن طريق الهبة أو الصدقة، وأما لو كانت الملكية عن طريق عقد معاوضة. فإني أرى أن الراجح رأي صاحبين ومن معهما وهذا مقتضى اتفاقهم بالملكية المشتركة عن طريق الميراث

## مسألة

الشهادة القائمة على عتق العبد، لا تقبل من غير دعوى  
العبد عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمه الله<sup>(٢)</sup>. خلافاً لهما وللأبقين<sup>(٣)</sup>.  
واتفقوا على أن الشهادة على عتق الأمة، وطلاق المنكوحة  
تقبل من غير دعوى<sup>(٤)</sup>.  
له: قوله - عليه السلام - : «لا شهادة لمتهم»<sup>(٥)</sup>.

= إذ إن الملكية بطريق الميراث تثبت من غير عوض أما الملكية عن طريق عقد  
معاوضة فإن الشريك الأجنبي قد دفع مقابلاً، والعتق قد حدث بسبب من  
شريكة لقربته من العبد فيجب أن يتحمل الغرم. والله أعلم.

(١) البناءة في شرح الهداية ج ٥ ص ٩٦، والمبسوط للإمام السرخسي ج ٧/٩٣.

(٢) جاءت نسخة (ج) بدون "رحمه الله".

(٣) الخرشي على مختصر خليل ج ٨ ص ١٣٢، وروضة الطالبين ج ١٢ ص ١٣٠،  
ومطالب أولي النهى ج ٤ ص ٧٠٤.

(٤) فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ٢٩٤.

(٥) أخرجه عبدالرزاق ج ٨/٣٢٠ ولفظه "بعث رسول الله ﷺ منادياً في السوق أنه  
لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، قيل: وما الظنين؟ قال: المتهم في دينه.

وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢/٧٢٠ في كتاب الأفضية باب ما جاء في  
الشهادات من حديث عمر موقوفاً وهو منقطع بلفظ أنه بلغه أن عمر ابن  
الخطاب قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين.

والبيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/٢٠١ بلفظ أن رسول الله ﷺ بعث منادياً  
حتى انتهى إلى الثنية أنه لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين...

وتهمة الكذب قائمة وإلا لادعاه العبد لعلمه بالعتق.

**أهم:** النصوص المقتضية لجواز الشهادة.

مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾<sup>(١)</sup> ونحو ذلك.

وقد ظهر العتق بشهادة العدول إلا أن العتق حق العبد فيفتقر إلى دعواه كالشهادة على ماله.

## مسألة

الإعتاق يتجزأ عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وقالا: لا يتجزأ<sup>(٣)</sup>.

(وصورة المسألة) إذا أعتق عبداً بينه وبين شريكه، زال الملك عن نصيبه، ولا يعتق شيء من العبد للحال، عند أبي حنيفة.

ثم ينظر إن كان المعتق موسراً، فلشريكه أن يضمه قيمة نصيبه، وإن شاء استسعى العبد في ذلك، فإذا وصل إليه الضمان أو السعاية عتق كل العبد، وإن شاء أعتقه.

وإن كان المعتق معسراً، فلشريكه الاستسعاء، وإن شاء أعتق وعندهما: متى أعتق أحدهما عتق كل العبد للحال. ثم الذي لم يعتق يضمن المعتق إن كان موسراً، وليس له غير ذلك. والكلام

---

(١) سورة البقرة، من الآية ١٨٣.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٣) مذهب الإمام والصاحبين فتح القدير ج ٣ ص ٣٨٠-٣٨٢، والبنابة في شرح الهداية ج ٥ ص ٤٩-٥٣.

في هذه المسألة يرجع إلى حرف<sup>(١)</sup>، وهو: أن عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> الإعتاق له حكمان: ثبوت العتق، وزوال الملك. والملك يتجزأ في المحل فيتجزأ الإعتاق. وعندهما الإعتاق له حكم واحد، وهو: ثبوت العتق، وزوال الرق، وكل واحد منهما لا يتجزأ، فكذا الإعتاق. والشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup> معه: إذا كان المعتق معسراً، ومعهما إذا كان<sup>(٥)</sup> موسراً<sup>(٦)</sup>.

له: قوله ﷺ: «من أعتق شقصاً له في مملوك قوم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه» حد<sup>(٧)</sup>.

(١) حرف يعني أصل دقيق.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٣) كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار ج ٢ ص ٢٨٧.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٧/٤٠٣-٤٠٥ وقال هذا هو المذهب.

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة لفظة "المعتق".

(٦) وذكر الإمام الشيخ العيني - رحم الله تعالى - هذه المسألة في البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٤٩٠، ٥٧٠ بوضوح وذكر فيها أقوالاً أخرى.

(٧) الرواية الأولى: أخرجها البخاري انظر الفتوح ج ٥ ص ١٣٢، ١٣٧، ١٥٦ في كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق رقم ٢٥٠٤. وباب تقويم الأشياء بين الشركاء رقم ٢٤٩٢ وفي رقم أيضاً ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، وأخرجها مسلم ج ٢ ص ١١٤٠ رقم ١٥٠٢، ١٥٠٣ في الإيمان باب من أعتق شركاً له في عبد... ذكرها.

وأخرجها أحمد في المسند ج ٢ ص ٤٢٦.

وفي رواية "عتق ما عتق ورق ما رق" حد<sup>(١)</sup>.  
سمى النبي ﷺ معتق البعض عبداً والعبد اسم لشخص<sup>(٢)</sup> مملوك  
مرقوق. وهو حجة على الشافعي في مسألة السعاية وهو لا يراها<sup>(٣)</sup>.  
**فإن قيل:** في الحديث مقال. ولو سلم حمل على أنه سماه عبداً مجازاً  
كالقاضي المعزول فإنه يسمى قاضياً باسم ما كان. توفيقاً بين الدلائل.  
**قلنا:** الحديث خرجه أحمد في المسند.  
**لهم:** قوله -عليه السلام-<sup>(٤)</sup>: «من أعتق شقصاً له في مملوك فقد عتق  
كله، ليس لله فيه شريك»<sup>(٥)</sup> حد.  
**قلنا:** معنى قوله: "عتق كله" أي سيعتق وبه نقول توفيقاً<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) أخرجه أحمد في المسند ج ٢ ص ١٥ والدارقطني في سننه ج ٤ ص ١٢٤ فذكرها.  
(٢) سقط من نسخة (ب) لشخص لكن جاء زيادة لام في (مملوك) فأصبحت  
(لمملوك) والصواب ما أثبتته.  
(٣) البناية في شرح الهداية للشيخ العيني ج ٥ ص ٥٢، ٥٣.  
(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة الصلاة...  
(٥) أخرجه أبوداود ج ٤/٢٥١ رقم ٣٩٣٣ في كتاب العتق: باب فيمن أعتق  
نصيماً له من مملوك عن أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام  
فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: "ليس لك شريك" قال الحافظ في الفتح ج ٥/١٥٩:  
بإسناد قوي وعزاه للنسائي أيضاً ولعله في الكبرى.  
وأخرجه أحمد في مسنده ج ٥/٧٤، ٧٥ وفي رواية عن أبي المليح عن أبيه...  
هو حر كله ليس لله تبارك وتعالى شريك.  
(٦) لفظة (توفيقاً) سقطت من نسختي "ب" و "ج".

## مسألة

العتق لا يتجزأ عندنا<sup>(١)</sup>.

وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: يتجزأ.

(وصورة المسألة) أحد الشريكين أعتق نصيبه، وهو معسر.

فعند أبي حنيفة لا يعتق منه شيء، لما مر.

وعندهما: يعتق كله.

وعند الشافعي، وأحمد: يعتق نصفه، ويبقى النصف رقيقاً

بياع، ويوهب، وتجري عليه أحكام الأرقاء.

والخلاف مع الشافعي، وأحمد في مسألتين، أحدهما: هذه.

والثانية: في التخرج إلى العتق بالسعاية.

فعندنا: يمكن ذلك.

وعندهم: لا يمكن<sup>(٤)</sup>.

لنا: ما احتج به أبو يوسف ومحمد في المسألة الماضية من قوله ﷺ:

«عتق كله ليس لله شريك»<sup>(٥)</sup> وهذا نص.

ومذهب الخصم<sup>(٦)</sup> يخالفه.

---

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤١، والبنية ج ٥ ص ٤٤، ٤٥. وفتح القدير ج ٤ ص ٢٥٥.

(٢) روضة الطالبين للنووي ج ١٢ ص ١١٢، ١١٣.

(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٧ ص ٤٠٩، وقال: "وهو المذهب...".

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٣ ص ٧٤، ٧٥.

(٥) تقدم تخرج هذا الحديث.

(٦) جاء في نسخة (ب) "الغير" بدل "الخصم".



وكذا قوله: "استسعى العبد غير مشقوق عليه" <sup>(١)</sup> سماه عبداً مطلقاً وهم لا يقولون به وأوجب السعاية، وهم لا يقولون بها.

**لهم:** قوله ﷺ «عتق ما عتق، ورق ما رق» <sup>(٢)</sup>. ومعناه عتق ما أعتقه وبقي على الرق ما لم يعتقه، وإذا بقي الرق بقي الملك.

**قلنا:** على قولهما معنى. وقوله "ورق ما رق" أي بسبب الدين وهو السعاية لأن الدين رق على ما ورد به الأثر.

وعلى قول أبي حنيفة - رحمه الله - معنى "عتق ما عتق" أي في ثاني <sup>(٣)</sup> الحال "ورق ما رق" صحيح لأنه رقيق. ولا كلام فيه. ثم نحن نقول بموجبه. وإنما الإشارة إلى أنه يبقى رقيقاً أم لا؟ الحديث لا يتعرض له على أن هذه الأحاديث متعارضة وقل ما يصفو ورّد التمسك بها لأحد الفريقين <sup>(٤)</sup>.



(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) جاء في نسخة (ب) "باقي" بدل "ثاني".

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٧ ص ١٠٣-١٠٧.

## كتاب الإيمان

### مسألة

إذا نذر ذبح ولده صح، ولزمه ذبح شاة، ويخرج عن  
عهدة النذر بذبحها استحساناً، عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup>، ومحمد،  
وأحمد<sup>(٢)</sup>.

وهو قول صدور الصحابة مثل علي، وابن عباس، وابن  
مسعود، وابن عمر - رضي الله عنهم -.

وقال أبو يوسف: لا يصح<sup>(٣)</sup>. وهو قول زفر والشافعي<sup>(٤)</sup>.  
واتفقوا على أنه لو قال: لله علي أن اقتل ولدي، أو اذبح  
والدي، أو والدتي أو نفسي، أو جدي، أو عمي، أو خالي أو  
عبدي. لا يصح<sup>(٥)</sup>.

**لنا:** النصوص الموجبة للوفاء بالنذر وقد نذر الذبح هنا<sup>(٦)</sup> فيجب

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٢) المذهب الأحمدى لابن الجوزي ص ٢٠٠، والإنصاف للمرداوي ج ١١  
ص ١٢٥، ١٢٦. وقال: (وهذه الرواية هي انصهما والرواية الثانية... عليه  
الكفارة لا غير وهو المذهب... ومال إليه المصنف).

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣١، والمبسوط ج ٨ ص ١٣٩-١٤٢.

(٤) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ج ٢ ص ٢٥٤.

(٥) نفس المراجع السابقة في المسألة.

(٦) جاء في نسخة (ب) "ههنا" بدل "هنا".

عليه استدلالاً بقصة الخليل عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>. فإنه خرج عن العهدة بذبح الشاة.

وروي أن امرأة نذرت ذبح ولدها في زمن مروان بن الحكم فجمع فقهاء الصحابة - عليهم السلام - وشاورهم وفيهم ابن عمر فقال: إن الله تعالى أمرنا بالوفاء بالعهد. فقالت: أتأمرني بقتل ولدي؟ فقال: إن الله حرم قتل النفس<sup>(٢)</sup>.

وسئل ابن عباس عن هذه المسألة. فأفتى بذبح مائة بدنة، ثم أشار إلى مسروق وكان جالساً في المسجد وقال للسائل: سَلْ ذلك الشيخ فسأله فقال: له<sup>(٣)</sup> أرى عليك ذبح شاة، فعاد إلى ابن عباس فقال: له أرى<sup>(٤)</sup> عليك ذلك وكان غرض ابن عباس أن يعلم مذهب ابن مسعود من مسروق<sup>(٥)</sup>.

فهؤلاء الصحابة مع اختلافهم في موجب النذر. اتفقوا على صحة النذر. فمن أنكره خالف الإجماع<sup>(٦)</sup>.

---

(١) إشارة إلى الآية الكريمة في سورة الصافات رقم ١٠٧.

قال تعالى ﴿وَقَدْ يَنْهَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٨ ص ١٣٩، ١٤٠.

(٣) سقطت لفظ "له" من نسخة (ب).

(٤) جاء في نسخة (ب) "لم" بدل "له".

(٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ج ٨ ص ٤٦١، ٤٦٢، برقم ١٥٩١٠.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٧٣.

(٦) المبسوط للسرخسي ج ٨/١٤٠.

**احتجوا:** بقوله ﷺ «لا نذر في معصية الله» ت<sup>(١)</sup>. وهذا نذر معصية.  
 وقوله ﷺ: «لا نذر فيما لا يملك ابن آدم» خ د<sup>(٢)</sup>.  
 وعن علي -رضي الله عنه- أنه أفتى بوجوب بدنه<sup>(٣)</sup>.

(١) روى من حديث عائشة وعمران بن حصين وعمرو بن شعيب أما حديث عائشة أخرجه البخاري ج ١١ ص ٥٨٥ رقم ٦٧٠٠ من الفتح في كتاب الإيمان والنذور باب النذر فيما لا يملك وفي معصية من الفتح ولفظه «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

وأخرجه أبوداود ج ٣ ص ١٩٣ رقم ٣٢٨٩ في كتاب الإيمان والنذور باب ما جاء في النذر في المعصية بلفظ البخاري والترمذي ج ٤ ص ١٠٦ رقم ١٥٢٦ وقال حسن صحيح والنسائي ج ٧/١٧ فذكره...  
 وأما حديث عمران بن حصين:

أخرجه مسلم رقم ١٦٤١ النذر باب لا وفاء لنذر في معصية الله.  
 وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ١٣٥ باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء بلفظ قال: "أن رسول الله ﷺ فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين..."  
 وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فأخرجه أبوداود رقم ٣٢٧٤ في الإيمان باب اليمين في قطيعة الرحم ولفظه: «لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله» الحديث والنسائي ج ٧ ص ١٢ في الإيمان والنذور فذكره...

(٢) أخرجه البخاري ج ٧ ص ٨٤ في كتاب الأدب باب ما ينهى عن "السياب واللعن عن ثابت بن الضحاك مرفوعاً وفيه "وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك".  
 وأخرجه مسلم ج ١ ص ١٠٤ في الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأبوداود ج ٣/٥٧٤ رقم ٣٢٥٧ في الإيمان والترمذي ج ٥/٢٢ رقم ٢٦٣٦.

(٣) ذكره الإمام الشيخ السرخسي في المبسوط ج ٨/١٣٩.  
 وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٣٥٦ بمعناه.

وذلك ينفي وجوب الشاة.

وعن عبد الله بن زيد أنه نفى صحة النذر. وكذا روي عن ابن الزبير.

**قائلاً:** لا نسلم أنه نذر بمعصية، لأن حكمه وجوب ذبح الشاة وذبح الشاة قرينة وطاعة. وإجماع من ذكروا لا يعارض إجماع<sup>(١)</sup> من ذكرنا<sup>(٢)</sup>.  
والمروي عن علي - عليه السلام - مثل مذهبنا (في الأصح وإفتاؤه بوجوب البدنة إن صح فقد وافق في صحة النذر)<sup>(٣)</sup> ثم دلائلنا مثبتة وما ذكره نافي<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

إذا اشترى أباه ينوي به كفارة يمينه، أو ظهاره، أجزأه، عند علمائنا الثلاثة استحساناً.  
وعند زفر<sup>(٥)</sup>: لا يجوز قياساً<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سقط لفظ "إجماع" من نسخة (ب).

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٨ / ١٤٠، ١٤١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٤) المراجع السابقة في المذهب الحنفي والراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن نذر ذبح الولد إيجاب من الشخص بذبح ابنه وهو يخالف ما ورد في قصة إبراهيم الخليل لأن إبراهيم كلف بذبح ابنه من الله سبحانه وتعالى فهو منفذ لهذا الأمر بخلاف مسألتنا فهو في صلب نذر المعصية التي ورد فيها الحديث الشريف السابق الاحتجاج به من الشافعية ومن معهم والله أعلم.

(٥) مذهب الإمام والصحابين وزفر في تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ١٤٣، ١٤٤، والمبسوط للسرخسي ج ٧ ص ٨.

(٦) وضع المسألة السرخسي في المبسوط ج ٧ ص ٨ ووجه القياس قال ما نصه (قال) وإن اشترى أباه ينوي به العتق عن ظهاره أجزأه استحساناً في قول علمائنا الثلاثة

وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>.

وكذا إذا ملكه بالهبة أو تصدق به عليه<sup>(٢)</sup>.

لنا: أنه أتى بما أمر به فموجب الخروج من<sup>(٣)</sup> العهدة.

وإنما قلنا ذلك لأنه مأمور بالإعتاق، وشراء القريب إعتاق لقوله ﷺ:

«لن يجزي ولد ولده إلا أن يجده مملوكاً فيشتره فيعتقه» خ م د<sup>(٤)</sup>.

= - ﷺ - وفي القياس لا يجزئ وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - الأول وزفر .  
والشافعي - رحمهما الله تعالى - وجه القياس أن الواجب عليه التحرير والشراء  
غير التحرير لأن الشراء استجلاب للملك والعق إبطال له فكانت المغايرة بينهما  
على سبيل المضادة ولأن العتق بسبب القرابة صار مستحقاً له عند دخوله في  
ملكه فلا تتأدى به الكفارة كما لو قال لعبد الغير إن اشتريتك فأنت حر ثم  
اشتراه ينوي به الكفارة وهذا لأن عند وجود الشرط إنما يعتق بالسبب الذي  
حصل الاستحقاق به وهو القرابة ولا يتصور اقتران نية الكفارة بذلك السبب  
والدليل على أن الاستحقاق بالقرابة أن أحد الشريكين في العبد إذا ادعى سببه  
يضمن لشريكه قيمة نصيبه كما لو أعتقه توضحه أن أم هذا الولد استحققت حق  
العتق عند دخولها في ملكه وذلك مانع إعتاقها عن الكفارة حتى لو قال لها إذا  
اشتريتك فأنت حرة عن ظهاري لا يجزئه عن الظهار فالابن الذي استحق حقيقة  
العتق عند دخوله في ملكه أو الأب أولى أن لا يجوز إعتاقه عن الكفارة وهذا لأن  
العتق مجازاة للأبوة ومجازاة الأبوة فرض فلا يتأدى به واجب آخر وصرف منفعة  
الكفارة إلى أبيه لا يجوز كالطعام والكسوة.

(١) مختصر المزني الذي في هامش الأم للشافعي ج ٥ ص ٢٢٩.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) جاء في نسخة (ب) "عن" بدل "من".

(٤) أخرجه مسلم ج ٢/١١٤٨ برقم ١٥١٠ في كتاب العتق باب فضل عتق

والاستدلال<sup>(١)</sup> به أنه ﷺ سماه معتقاً (عقب<sup>(٢)</sup>) الشراء وبعد الشراء لا<sup>(٣)</sup> يحتاج إلى فعل آخر فيصير به<sup>(٤)</sup> معتقاً<sup>(٥)</sup>.

**احتجوا** بقوله تعالى: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

ولم يأت بما أمر به لأنه مأمور بالإعتاق، وقد أتى بالشراء وهو غير الإعتاق لأن الشراء موضوع لطلب<sup>(٧)</sup> الملك. والإعتاق لسلب الملك وبينهما تناف.

**قلنا:** قد بينا أنه أتى بما أمر به<sup>(٨)</sup>.

---

= الوالد، عن أبي هريرة... فذكره".

وأبوداود رقم ٥١٣٧ في كتاب الأدب، باب في بر الوالدين.

والتزمذي ج ٤/٣١٥ في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حق الوالدين. فذكره".

وقال هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سهيل بن أبي صالح.

وقد روى سفيان الثوري وغير واحد عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث.

وابن ماجه ج ٢/١٢٠٧ رقم ٣٦٥٩ في كتاب الآداب باب بر الوالدين.

(١) جاء في نسخة (ب) "استدلال" بدل "الاستدلال" والصواب ما أثبتته.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج)، "عقيب" بدل "عقب".

(٣) جاء في نسخة (ج) "إلا" بدل "لا" والصواب ما أثبتته.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "بالشراء" بعد "معتقاً".

(٥) ووضح وجه الاستدلال السرخسي في المبسوط ج ٧ ص ٨.

(٦) من الآية ٣ من سورة المجادلة.

(٧) جاء في نسخة (ب) "لجلب" بدل "لطلب".

(٨) المبسوط للسرخسي ج ٧ ص ٨، ٩ والراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن

المطلوب في كفارة اليمين إعتاق رقبة لهذا السبب لا يشاركه فيها سبب آخر

=

## مسألة

إعتاق الرقبة الكافرة عن كفارة اليمين والظهار<sup>(١)</sup> يجوز عندنا<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي: لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

وقد يساعدنا على اشتراط وصف الإيمان في كفارة القتل<sup>(٤)</sup>.  
**لنا:** النصوص المطلقة في جواز التحرير كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>.  
وقد أتى بذلك مع وجود المحلية والأهلية.

احتج: بما روي "أن رجلاً أتى بأمة سوداء إلى النبي ﷺ فقال علي عتق رقبة أفأعتق هذه؟ فسألها النبي صلى الله عليه وسلم عن إيمانها فوجدها مؤمنة. فقال: اعتقها فإنها مؤمنة" خ م<sup>(٦)</sup>.

---

= بحيث تكون تكلفة الإعتاق كلها مخصصة لهذا السبب وفي شراء القريب ميزة  
إعتاق القريب يقع بمجرد الشراء فيشترك سبب الشراء مع سبب الكفارة فلا  
يخلص للكفارة والله أعلم.

- (١) جاء في نسخة (ب) "أو" بدل "الواو" في "الظهار" والصواب "أو".
- (٢) المبسوط للسرخسي ج ٧ ص ٢-٤.
- (٣) مختصر المزني الذي في هامش الأم ج ٥ ص ٢٢٩.
- (٤) البناءة في شرح الهداية ج ٤ ص ٧٠٤.
- (٥) من الآية ٣ من سورة المجادة.
- (٦) أخرجه مسلم رقم ٥٣٧ في كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، عن معاوية بن الحكم السلمي.

وأخرجه أبوداود رقم ٣٢٨٢ في الإيمان والنذور باب في الرقبة المؤمنة، بلفظ مسلم.  
وأخرجه أبوداود أيضاً برقم ٣٢٨٤ عن أبي هريرة - بلفظ المؤلف - رحمه الله تعالى -  
إلا أن فيه كيفية سؤالها - بلفظ - "أن رجلاً أتى النبي ﷺ بجارية سوداء فقال:



فدل على التقييد بوصف الإيمان.  
**قلنا:** هذا خبر واحد ورد على مخالفة الكتاب.  
ويحتمل أنه وجب على مولاها عتق رقبة في كفارة القتل.  
فسالها عن إيمانها ليصح ذلك<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا أعتق المكاتب، أو ولد المكاتب عن كفارة يمينه<sup>(٢)</sup>، أو  
كفارة ظهاره جاز عند علمائنا الثلاثة.  
وقال زفر: لا يجوز<sup>(٣)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>.  
**لنا:** قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾<sup>(٥)</sup>.

---

= يا رسول الله إن عليّ رقبة مؤمنة فقال لها: "أين الله" فأشارت إلى السماء  
بإصبعها فقال لها: "فمن أنا؟" فأشارت إلى النبي ﷺ وإلى السماء يعني أنت  
رسول الله فقال اعتقها فإنها مؤمنة".

(١) المراجع السابقة في المذهب الحنفي. والراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن  
الكفارة يغلب عليها جانب العبادة وهي تغطية وستر للذنب المقترف سواء كان  
حنث في يمين أو غيره ومن كانت بهذا الوصف يجب أن ينظر فيها إلى البعد  
عن الكافرين والله أعلم.

(٢) جاء في نسخة (ب) "يمين"، أو "ظهار" بدل "يمينه أو ظهار" والصواب ما أثبتته.

(٣) جاء مذهب الإمام وصاحبيه وزفر مفصلاً في تبين الحقائق ج ٢ ص ٧، ٨  
والمبسوط للسرخسي ج ٧ ص ٥-٧.

(٤) مختصر المزني الذي طبعته مع كتاب الأم للشافعي ج ٥ ص ٢٢٩.

(٥) من الآية ٦٠ من سورة التوبة.

قال أهل التفسير: المراد به المكاتبون<sup>(١)</sup>.  
وروي أن النبي ﷺ قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم»<sup>(٢)</sup> د.ت.  
احتج الخصم وقال: الواجب عليه تحرير رقبة مطلقه للنصوص  
الماضية ولم يأت بها لأن ملك المولى زائل عنه.  
**قلنا:** لا نسلم أنه زائل عن ملكه بل هو كالزائل لما عرف<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ج ٨ ص ١٨٢.  
وتفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل ج ٨ ص ٢٤٠، ٢٤١.  
وقال أبو السعود في تفسيره ج ٢ ص ٥٦٧ (وفي الرقاب) أي وللعرف في فك  
الرقاب بأن يعاند المكاتبون بشيء على أداء نجومهم وقيل بأن يفسي الأسي  
وقيل بأن يتناع منها الرقاب...  
(٢) أخرجه أبوداود ج ٤/٢٤٢ رقم ٣٩٢٦ في كتاب العتق باب المكاتب يؤدي بعض  
كتابته فيعجز أو يموت بلفظه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.  
وأخرجه أبوداود أيضاً رقم ٣٩٢٧ فذكره...".  
والترمذي ج ٣/٥٦١ رقم ١٢٦٠ في كتاب البيوع، باب في المكاتب إذا كان  
عنده ما يؤدي، وقال: حسن غريب.  
وابن ماجه ج ٢/٨٥٢ رقم ٢٥١٩ في كتاب العتق باب المكاتب بنحوه الثلاثة  
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ مختلف ولفظ أبي داود «إيما عبد  
كاتب على مائة أوقية فأداها إلا عشرة أواق فهو عبد، وإيما عبد كاتب على  
مائة دينار فأداها إلا عشرة دنائير فهو عبد».  
(٣) المراجع السابقة.

## مسألة

لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث عندنا<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: يجوز.

وهذا الخلاف في التكفير بالمال. أما التكفير بالصوم فكذا لا

يجوز عندنا أيضاً. وللشافعي قولان<sup>(٤)</sup>.

لنا: قوله ﷺ: «من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت

الذي هو خير ثم ليكفر من يمينه» خ د<sup>(٥)</sup>.

---

(١) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ١١٣، ١١٤. والبنية في شرح الهداية ج ٥ ص ١٨٩.

(٢) مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٢٦، ٣٢٧ طبعة سنة ١٣٧٤هـ.

وروضة الطالين ج ١١ ص ١٧ وقال إن كفر بغير الصوم ولم يكن الحنث موجه وإن كفر بالصوم فالصحيح المشهور أنه لا يجوز تقديمه على الكفارة وفيه وجه وقول قديم أنه يجوز وإن كان الحنث بمعصية بأن حلف ليزني فهل يجزئه التكفير قبله؟ وجهان وأصحهما عند الأكثرين نعم.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨/٧١٢، ٧١٣، والإنصاف ج ١١ ص ٤٢، ٤٣ وقال: (هذا المذهب مطلقاً وعليه جماهير الأصحاب) وقال في الواضح على رواية حثه بعزمه على مخالفة يمينه بنيته - لا يجوز بل لا يصح وفي رواية: لا يجوز التكفير قبل الحنث بالصوم لأنه تقديم عبادة كالصلاة، واختاره ابن الجوزي في التحقيق لأنه لا يجوز كحنث محرم في وجه وأما الظهار وما في حكمه فلا يجوز فعل ذلك إلا بعد كفاره).  
(٤) المراجع السابقة.

(٥) ورد هذا الحديث من رواية أبي هريرة وعبد الرحمن بن سمرة وأبي موسى الأشعري وعدي بن حاتم وعبد الله بن عمرو - ؓ - وغيرهم.

وأما حديث أبي هريرة فرواه مسلم ج ٣ ص ١٢٧٠ رقم ١٦٥٠ في كتاب الإيمان،

وأوجب النبي ﷺ تقديم الحنث وتأخير الكفارة بكلمة "ثم" وهي للترتيب.

ومتى كان التكفير مرتباً على الحنث لم يجز قبله.

**فإن قيل:** لفظ الصحيح الذي رواه خ، م عن جابر<sup>(١)</sup> بن سمرة مرفوعاً، فلي كفر عن يمينه وليأت الذي هو خير<sup>(٢)</sup>.

فكان الحديث حجة لنا وأحاديث الباب على هذه الصورة.

**قلنا:** قد رواه أحمد في المسند كما قلنا عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> وعن عبدالرحمن بن سمرة. ولفظ ابن سمرة قال لي رسول الله ﷺ: «يا

---

= باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير، والترمذي ج ٤ ص ١٠٧ رقم ١٥٣٠ في الإيمان، باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث فذكره. وأما حديث عبدالرحمن بن سمرة: فرواه البخاري ج ٧ ص ٢١٧ في الإيمان باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فذكره...". ومسلم ج ٣ ص ١٦٥٢ في الإيمان باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها. وأخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ٦١، ٦٣. وأما حديث أبي موسى الأشعري فرواه البخاري ج ١ ص ٢١٧ في الإيمان والندوز باب قول الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فذكره. ومسلم رقم ١٦٤٩ في الإيمان وغيرهما وأما حديث عدي ابن حاتم فأخرجه مسلم رقم ١٦٥١ في الإيمان باب الكفارة بعد الحنث فذكره. أما حديث عبدالله بن عمرو، أخرجه ابن حبان برقم ١١٨٠ وأحمد في المسند ج ٢ ص ٢٠٤.

(١) والصواب عبدالرحمن بن سمرة.

(٢) تقد تخريج هذا الحديث.

(٣) ساقط "الواو" من النسخ.

عبدالرحمن إذا آليت<sup>(١)</sup> على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فات الذي هو خير وكفر عن يمينك»<sup>(٢)</sup>.

رواه النسائي عن أبي الزعراء<sup>(٣)</sup> عن عمه أبي الأحوص، عن أبيه<sup>(٤)</sup>. بمعنى لفظ سمرة<sup>(٥)</sup>. ثم الواو للجمع دون الترتيب<sup>(٦)</sup>.

## مسألة

إذا قال لغيره: أعتق عبدك عني مجاناً. فقال: أعتقت: وقع

---

(١) آليت: من آلى يؤلى إيلاء: حلف. وتألى يتألى. تألياً وأتلى ياتلى ائتلاء. قال الفراء: الائتلاء الحلف.

وقد قال تأليت واتليت وآليت على الشيء وآليته على حذف الحرف أقسمت. بتصرف لسان العرب ج ١٤ ص ٤٠ والقاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠٢.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أبو الزعراء: هو عبد الله بن هانئ الكندي الأزدي أبو الزعراء الكبير الكوفي. قال البخاري: لا يتابع على حديثه. وثقه العجلي: وذكره ابن حبان في الثقات. بتصرف التاريخ الكبير ج ٣/ق ١ ص ٣٢١، وتاريخ الثقات للعجلي ص ٢٨٢.

(٤) لفظه قال: "قلت يا رسول الله أرأيت ابن عم لي آتبه أسأله فلا يعطيني ولا يصلي ثم يحتاج إليّ فيأتييني فيسألني وقد حلفت أن لا أعطيه ولا أصله فأمرني أن آتي الذي هو خير وأكفر عن يميني" أخرجه النسائي ج ٧ ص ١١ في الإيمان باب الكفارة بعد الحنث.

(٥) ما بين القوسين موجود في (ب)، (ج) وساقط من نسخة (أ) لكن أثبتته أعلى ليكمل الكلام.

(٦) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

العتق عن المأمور عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup>. ومحمد وقال أبو يوسف: يقع  
عن الأمر<sup>(٢)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** أنه غره<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ نهى عن الغرر حد<sup>(٥)</sup>.

**ولهم:** قوله ﷺ "ولكل امرئ ما نوى" ونحوه<sup>(٦)</sup>.

**قلنا:** النية إنما تصح في الملك أو في العوض ولا ملك بدون<sup>(٧)</sup> البدل<sup>(٨)</sup>.

## مسألة

إذا قال لغيره: أعتق عبدك عني ألف درهم.

**فقال:** أعتقت وقع عن الأمر، حتى يكون الولاء له، وتسقط  
عنه الكفارة إن نوى التكفير، ويلزمه ألف. وقال زفر: يقع

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ١٦١.

(٣) حاشية الباجوري ج ٢ ص ٣٦٥.

(٤) جاء في نسخة (ب) "غره" بدل "غرر" والصواب غرر.

(٥) أخرجه مسلم ج ٣/١١٥٣ رقم ١٥١٣ في البيوع باب بطلان بيع الحصاة

والبيع الذي فيه غرر، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ "نهى رسول الله ﷺ عن

بيع الحصاة وعن بيع الغرر". وأخرجه أحمد في المسند ج ٢ ص ٣٧٦، ٤٣٦.

ورواه مالك في الموطأ ج ٢/٦٦٤ في البيوع باب بيع الغرر عن سعيد ابن

المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر.

(٦) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٧) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٨) جاء في نسخة (ب) "العوض" بدل "البدل" والصواب ما أثبتته.

العتق عن المأمور، ويكون<sup>(١)</sup> الولاء له، ولا تسقط عن الأمر الكفارة، ولا يلزمه الألف<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** قوله ﷺ: "ولكل امرئ ما نوى"<sup>(٣)</sup>.

وكذا النصوص المطلقة بجواز البيع والهبة.

**وله:** قوله ﷺ: « ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من

أعتقن »<sup>(٤)</sup> ولو كان المأمور امرأة كان الولاء لها.

**قلنا:** هذا الحكم مقصور على النساء فلا يتعدى إلى غيرهن.

والحديث غريب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ما بين القوسين موجود في نسختي (ب) و (ج) وساقط من نسخة (أ) لكن أثبتته ليكمل الكلام في المسألة.

(٢) جاء ذلك مفصلاً في بدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ١٦٠، ١٦١.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) قال الزيلعي في نصب الراية ١٥٤/٤ على هذا اللفظ: "غريب" وأخرجه الدارمي في سننه ج ٢ ص ٣٩٥ في الفرائض، باب ما للنساء من الولاء من قول طاووس، ومعناه من قول عمر وعلي وزيد - ﷺ - وسليمان بن يسار والحسن وإبراهيم.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٣٠٦/١٠ عن علي وعبد الله وزيد ابن ثابت - ﷺ - أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصابة ولا يورثون النساء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن.

وأخرج بمعناه عن محمد بن سيرين وسفيان الثوري والفقهاء من أهل المدينة.

(٥) المراجع السابقة.

## مسألة

اليمين الغموس لا توجب الكفارة عندنا، وهو قول ابن عباس، وابن مسعود<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي يوجب<sup>(٣)</sup>.  
وصورة الغموس: أن يحلف على أمر في الماضي يعتمد الكذب فيه<sup>(٤)</sup>.  
واتفقوا على أن يمين اللغو لا توجب الكفارة<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ١٠٧، ١٠٨، والبنية ج ٥ ص ١٥٨، ١٥٩.  
(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٨٦ والفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٣٤٣. والإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ١٦ وقال: هذا ظاهر المذهب لا كفارة فيها وقال: ابن منجا في شرحه هذا المذهب وعنه فيها الكفارة ويأثم.  
(٣) تكملة المجموع للمطيعي ج ١٦ ص ٢٦٤.  
(٤) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ١٠٧ ووضحها الإمام السرخسي في المبسوط ج ٨ ص ١٢٧ وبين القياس أنه لا عقوبة عليها بالدنيا قال: ما نصه (اليمين الغموس وهي المعقودة على أمر في الماضي أو الحال كاذبة يعتمد صاحبها ذلك وهذه ليست بيمين حقيقة لأن اليمين عقد مشروع وهذه كبيرة محضة والكبيرة ضد المشروع ولكن سماه يمينا مجازاً لأن ارتكاب هذه الكبيرة لاستعمال صورة اليمين كما سمي رسول الله ﷺ بيع الحر بيعاً مجازاً لأن ارتكاب تلك الكبيرة لاستعمال صورة اليمين كما سمي رسول الله ﷺ بيع الحر بيعاً مجازاً لأن ارتكاب تلك الكبيرة لاستعمال صورة البيع ثم لا ينعقد هذا اليمين فيما هو حكمه في الدنيا عندنا ولكنها توجب التوبة والاستغفار...)  
(٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ١٠٧ والمبسوط ج ٨ ص ١٢٩ وتكملة



(وَحَدَّثَنَا) عندنا: أن يحلف على أمر ماضٍ، يظن أنه كما قال والأمر بخلافه.

وعنده اللغو: مالا يقصد به اليمين. مثل قول الإنسان في أثناء كلامه: لا والله، وبلى والله<sup>(١)</sup>.

لنا: ما روى أبو هريرة قال: قال النبي ﷺ: «خمس من الكبائر التي لا كفارة فيهن، الشرك بالله، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وقتل نفس بغير حق، واليمين الفاجرة يقطع بها مال امرئ مسلم» (وفي رواية اليمين الغموس)<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية "اليمين الغموس تدع الديار بلاق" <sup>(٣)</sup>.

---

= المجموع ج ١٦ ص ٢٥٦، والمذهب لأحمد ١٩٦ والإنصاف للمرداوي ج ١١ ص ١٨ وقال: (هذا المذهب وعليه الأصحاب وعنه فيه الكفارة).

(١) البناية ج ١٦٠/٥ وتكملة المجموع ج ١٦ ص ٢٥٦ وهنالك أقوال أخرى في تحديد معنى اللغو ذكرها الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٩ ص ١٣٣، ١٣٤.  
(٢) ما بين القوسين ليس موجود في نسختي (ب)، (ج).

(٣) الرواية الأولى:

أخرجها أحمد في المسند ج ٣٦١/٢، ٣٦٢ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً وأدى زكاة ماله طيباً بها نفسه محتسباً وسمع وأطاع فله الجنة أو دخل الجنة، وخمس ليس لهن كفارة: الشرك بالله عز وجل وقتل النفس بغير حق أو نهب مؤمن أو الفرار يوم الزحف أو يمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق». وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم ج ٩٨/١.

وحسنه الألباني في صحيح الجامع ج ١١٥/٢ رقم ٣٢٤٢.  
والرواية الأخير: ذكرها علي المتقي في منتخب كنز العمال ج ٤٥٩/٦ الذي مع المسند وعزاها لأبي الحسن خزيمة بن سليمان بن حيدة الطرابلسي في جزئه عن واثلة.

وروى أبو هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لها كفارة يمين يقتطع بها مال بغير حق»<sup>(١)</sup> رواه ابن شاهين<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس، وابن مسعود: "كنا نعد اليمين الغموس من الكبائر

---

= ثم ذكرها عن معمر بلاغاً وعزاها لعبدالرزاق في المصنف وزاد "وتعقم الرحم ونقل العدد".

ورواه الطبراني في الأوسط في طرف من حديث كما في مجمع الزوائد ج ٤/ ١٨٠ عن أبي هريرة مرفوعاً وفي روايته "واليمين الغموس تذهب المال وتثقل في الرحم وتذر الديار بلاقع" قال الهيثمي: "وفيه أبو الدهماء الأصعب وثقة النفيدي وضعفه ابن حبان".

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/ ٣٥، ٣٦ من حديث أبي هريرة في جزء من حديث، ثم قال: والحديث مشهور بالإرسال. ثم رواه من قول يحيى ابن أبي كثير، ثم رواه من حديث مكحول مرسلاً بلفظ: "واليمين الصبر الفاجرة تدع الديار بلاقع" في آخر الحديث.

(١) أخرجه ابن عبدالحادي في التنقيح ل ٣٩٠ عن أبي هريرة بلفظ: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس بها كفارة يمين صابرة ليقطع بها مالاً بغير حق» وقال: هذا الحديث لم يخرج أحد من أئمة الكتب الستة، وإسناده جيد. وقد رواه الإمام أحمد في مسنده ج ٢ ص ٣٦٢ وقد تقدم من حديث أبي هريرة بلفظ الرواية الأولى.

(٢) ابن شاهين: هو عمر بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي المعروف بابن شاهين يكنى بأبي حفص محدث، حافظ، مؤرخ، واعظ مفسر، ولد سنة ٢٩٧هـ. له نحو ثلاثمائة مصنف. وتوفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٣٨٥هـ.

بتصرف تاريخ بغداد ج ١١ ص ٢٦٥، ٢٦٨ والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ٣٨٥.

التي لا كفارة فيهن" (١). وقولهما (٢) "كنا" (٣) إشارة إلى جميع الصحابة. وهذا حكاية الإجماع.

**فإن قيل:** الحديث مخالف لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (٤).

أثبت المؤاخذة بما كسبت القلوب في هذه الآية ثم فسر في آية المائدة (٥) وقيد الكفارة في قوله "فكفارتها" والمطلق يحمل على المقيد.

**قلنا:** لا نسلم أنه مخالف للنص بل هو موافق. لأن المؤاخذة في الآخرة كل الجزاء في اليمين الغموس لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ (٦).

---

(١) قول ابن مسعود أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠/٣٨ بلفظ "كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس فقليل: ما اليمين الغموس؟ قال: اقتطاع الرجل مال أخيه باليمين الكاذبة".

وذكر العيني - رحمه الله تعالى - في البناية في شرح الهداية ج ٥/٥٨ (أن هذا قول عبدا لله بن مسعود وعبدا لله ابن عباس - رضي الله عنهما -، وسعيد بن المسيب والحسن البصري والأوزاعي والليث وأبو عبيد وأصحاب الحديث وداود الظاهري).

(٢) جاء في نسخة (ب) "قولهم" بدل "قولهما" والصواب قولهما لأن الضمير يعود إلى ابن عباس وابن مسعود.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة "كنا" لما كان الكلام يستقيم بها أثبتها.

(٤) آية ٢٢٥ من سورة البقرة.

(٥) آية ٨٩ من سورة المائدة.

(٦) آية ٧٧ من سورة آل عمران.

فزيادة الكفارة نسخ وأنه لا يجوز<sup>(١)</sup>.  
واحتج الشافعي بهذه النصوص. وقد خرج الجواب عنها<sup>(٢)</sup> والله  
أعلم<sup>(٣)</sup>.



---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ١٥٩، ١٦٠، والمبسوط ج ٨ ص ١٢٧-١٢٩.

(٢) تقدم ذلك.

(٣) سقطت من نسخة (ب) "والله أعلم".

## كتاب الحدود

### مسألة

الإسلام شرط من شرائط الإحصان عندنا<sup>(١)</sup>.

وهو قول علي، وابن عباس، وابن عمر، ومالك<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله - وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>: ليس بشرط. وهي رواية عن أبي يوسف.

وثمره الخلاف: أن الذمي الثيب الحر إذا زنا يجلد عندنا. وعندهم: يرمم، ولا يجلد<sup>(٥)</sup>.

وقد يساعدنا على أن العقل، والبلوغ، والحرية، والثيابة،

---

(١) فتح القدير ج ٤ ص ١٣٠-١٣٢، والمبسوط للسرخسي ج ٩/٤١.

(٢) مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٩٤، ٢٩٥ والخرشي على مختصر خليل ج ٨ ص ٧٥.

(٣) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ج ٢ ص ١٥٧ وروضة الطالبين ج ١٠ ص ٩٠.

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠ ص ١٧٢ والمغني للعلامة ابن

قدامة ج ٨ ص ١٦٣، ١٦٥. وقال: "ولا يشترط الإسلام في الإحصان وبهذا

قال الزهري والشافعي فعلى هذا يكون الذميان محصنين فإن تزوج المسلم ذمية

فوطئها صاروا محصنين.

وعن أحمد رواية أخرى أن الذمية لا تحصن المسلم وقال عطاء والنخعي

والشعبي ومجاهد والثوري وهو شرط في الإحصان فلا يكون الكافر محصناً ولا

تحصن الذمية مسلماً....

(٥) البنائة في شرح الهداية ج ٥ ص ٣٧٥-٣٧٧.

شرط من شرائط الإحصان.

وكذا العقل، والبلوغ، والحرية، والإسلام، والعفة، من شرائط الإحصان في القذف<sup>(١)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا زان<sup>(٣)</sup> فإذا وجب الجلد امتنع الرجم ضرورة<sup>(٤)</sup> أنهما لا يجتمعان.

**احتجوا:** بما روى جابر بن سمرة "أن النبي ﷺ رجم يهودياً ويهودية زنيا"<sup>(٥)</sup> حد ورواه ابن عمر ت.  
وقال ابن عمر وكانا قد أحصنا<sup>(٦)</sup>.

---

(١) المراجع السابقة في المسألة.

(٢) آية ٢ من سورة النور.

(٣) سقطت من نسخة (ب) "الزاء" في زان.

(٤) جاء في نسخة (ب) "صورة" بدل "ضرورة" والصواب "ضرورة".

(٥) حديث ابن عمر أخرجه الترمذي ج ٤ ص ٤٣ رقم ١٤٣٦ في كتاب الحدود

باب ما جاء في رجم أهل الكتاب فذكره بلفظه.

وقال: وفي الحديث قصة وهذا حديث حسن صحيح.

وقد روى هذه القصة البخاري ومسلم وغيرهما.

وأخرجه أيضاً أبوداود رقم ٤٤٤٦، ٤٤٤٩ في الحدود باب رجم اليهوديين.

(٦) أخرجه الترمذي ج ٤ ص ٤٣ رقم ١٤٣٧ في الحدود باب ما جاء في رجم أهل

الكتاب فذكره بلفظه.

وقال وفي الباب عن ابن عمر والبراء وجابر وابن أبي أوفى وعبد الله ابن

الحارث بن جزء وابن عباس وقال الترمذي أيضاً: حديث جابر بن سمرة حسن

غريب. وأخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ٩١.

وروي عن النبي ﷺ قال: «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة» م<sup>(١)</sup>. فالتبني ﷺ فرق بينهما بالثبوبة. فمن فرق بينهما بالإسلام فقد زاد عن النص.

وروي أن النبي ﷺ قال: «إذا قبلوا عقد الذمة فاعلموهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين»<sup>(٢)</sup>.

والرجم على المسلم الثيب فكذا على الكافر الثيب<sup>(٣)</sup>.

وروى أن عمر -رضي الله عنه- قال: "لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت على حاشية المصحف: الشيخ والشيخة إذا زنيا

---

= وفي سننه شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء قال ذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ج ١ ص ٣٥١، وكذا في سند الحديث سماك بن حرب تغير بآخره فكان ربما يلحق. تقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣٢.

ولكن للحديث شواهد يقوي بعضها بعضاً كما سبق عن الترمذي في الباب عن جابر وابن عمر... إلخ.

(١) أخرجه مسلم حديث رقم ١٦٩٠ في الحدود باب حد الزنا بلفظ أن رسول الله ﷺ قال: «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة ثم الثيب بالثيب جلد مائة والرجم». من حديث عبادة بن الصامت. والترمذي ج ٤ ص ٤١ في الحدود باب ما جاء في الرجم على الثيب. وأبو داود رقم ٤٤١٥ في الحدود باب في الرجم ولفظ المؤلف عند أبي داود.

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٥٥.

(٣) ساقطة من نسخة (ب) لفظ "الثيب".

فارجوهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم<sup>(١)</sup>، ومن غير فصل.  
وإذا لم يثبت كونه قرآناً فلا أقل من أن يكون خيراً مشهوراً.  
والزيادة على الكتاب العزيز تحوز بالخبر المشهور<sup>(٢)</sup>.

**والجواب:** أما الحديث الأول: فالنبي ﷺ رحمهما بحكم التوراة بدليل ما روي أنه ﷺ لما دخل المدينة رأى يهوديين محمي الوجه فسأل عنهما فقيل: إنهما زنيا فقال النبي ﷺ لليهود: أهكذا حد الزنى في كتابكم<sup>(٣)</sup> فقالوا: نعم. فقال ابن سلام كذبوا إنما حده الرجم. فقال ﷺ: من أخيركم بهذا؟

**فقالوا:** فتى بخير يقال له: ابن سوريا فأتني به. فناشده النبي ﷺ فقال: أما إذا ناشدني الله فحد الزنى في كتابنا الرجم فقال: له النبي ﷺ: فما الذي حملكم على هذا؟

**فقال:** كثرة الزنى فينا، كان الوضع إن زنى منا رجمنا والشريف تركناه، فتواضعنا على يستوي فيه الشريف والوضيع وهو جلد مائة وتحميم الوجه. فقال: له النبي ﷺ: نحن أحق بإحياء سنة أخينا موسى

---

(١) أخرجه البخاري ج ٨ ص ٢٥-٢٨ في كتاب الحدود باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت عن ابن عباس فذكره...

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ٣١٧ رقم ١٦٩١ في الحدود باب الثيب في الزنا فذكره.... وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢١١ فذكره بلفظ المؤلف - رحمه الله تعالى -.

(٢) جاء في نسخة (ب) فقال "بدل" فقالوا.

(٣) نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٥٧-٢٥٩، وأضواء البيان ج ٦ ص ١٣، ١٤.



منكم<sup>(١)(٢)</sup> وأمر بهما فرجما خ<sup>(٣)</sup> م بمعناه.

ومعلوم أن النبي ﷺ ما كان ليحكم بالتوراة بعد نزول الحكم في كتابه.  
فدل على أن القضية كانت نزول الآية فتكون منسوخة بها على  
أنها حكاية حال يحتمل أنه كان قبل اشتراط الإحصان في الرجم.  
ويحتمل أنه سياسة لا حد؛ فإن أحبارهم كانوا يكتمون بعث النبي  
- ﷺ -<sup>(٤)</sup> في التوراة، وأحكاما أخر منها الرجم فأراد تكذيبهم.  
وقوله: وكانا قد أحصنا مذهب ابن عمر.

وقوله: فيعارضه بقول علي وابن عباس: الكافر ليس بمحصن.  
فلم قلت: بأن<sup>(٥)</sup> الكافر محصن على أنه إثبات الحدود بخير الواحد وإنه لا  
يجوز لأن أخبار الآحاد لا تعرى عن الشبهة والحدود لا تجب مع الشبهات.  
وأما قوله ﷺ: "أعلموهم أن لهم ما للمسلمين".  
**قلنا:** الرجم غير واجب على كافة المسلمين.  
فدل على أنه يختص بالزناة المحصنين دون غيرهم.

---

(١) ساقطة من نسخة (ب) "منكم".

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "عليه الصلاة والسلام"

(٣) أخرجه البخاري ج ٨ ص ٢٢ باب الرجم في البلاط وفي المحاريين باب أحكام  
أهل الذمة وفي التوحيد باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله  
العربية وغيرها، وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٢٦ برقم ١٦٩٩ في الحدود باب  
رجم اليهود أهل الذمة في الزنى.

(٤) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم بدل "عليه السلام".

(٥) جاء في نسخة (ب) "وأن" بدل "بأن".

وأما قول ابن عمر<sup>(١)</sup>، فآثر ورد على مخالفة الكتاب، وخبر الواحد لا يقبل في مثله. فكيف الأثر ولا سيما في الحدود<sup>(٢)</sup>.  
وقد احتج بعض أصحابنا بحديثين رواهما الدارقطني.  
أحدهما: عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية  
فسأل النبي ﷺ فقال: «إنها لا تحصنك»<sup>(٣)</sup>.  
والثاني: عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من أشرك بالله فليس بمحصن»<sup>(٤)</sup>.  
والحديثان لا يصحان.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب)، (ج) "عمر" بدل "ابن عمر" والصواب "ابن عمر".  
(٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٤، ٢٥ وعمدة القارئ للإمام العيني ج ٢٣ ص ٢٩٠ لكن الإمام الشوكاني - رحمه الله تعالى - علق ذلك في نيل الأطار ج ٧ ص ٢٥٨، ٢٥٩.  
(٣) الحديث الأول أخرجه الدارقطني ج ٣/١٤٨ رقم ٢٠١ في كتاب الحدود بلفظه إلا أن فيه "فنهاه عنها".  
ثم قال: أبوبكر بن أبي مريم ضعيف، وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً.  
وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٢ ص ٤٧٢، ٤٧٣ وقال لأبي بكر بن مريم غير ما ذكرت من الحديث. الغالب على حديثه الغريب وقل ما يوافقه عليه الثقات وأحاديثه صالحة وهو مما لا يحتج بحديثه. وانظر نصب الراية ج ٣ ص ٣٢٨.  
(٤) الحديث الثاني أخرجه الدارقطني ج ٣/١٤٧، رقم ١٩٩ من كتاب الحدود، لفظه مرفوعاً ثم قال: "ولم يرفعه غير إسحاق (يعني ابن راهوية) ويقال أنه رجع عنه والصواب موقوف. ورواه أيضاً الدارقطني بلفظه رقم ١٩٨ موقوفاً على ابن عمر.  
ورواه رقم ١٩٧ عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ "لا يحصن المشرك بالله شيئاً"، ثم قال: وهم غفيف في رفعه، والصواب موقوف من قول ابن عمر. انظر كلام الزيلعي، ونصب الراية ج ٣/٣٢٧.

أما الأول: ففي إسناده أبوبكر<sup>(١)</sup> بن أبي مريم ضعيف.  
وأما الثاني: فهو موقوف على ابن عمر لم يرفعه غير ابن إسحاق ثم  
رجع عنه<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

الجلد مع النفي لا يجتمعان عندنا<sup>(٣)</sup> في زنا البكر، وهو  
قول<sup>(٤)</sup> علي - عليه السلام - .  
وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، وداود<sup>(٧)</sup>: يجتمعان.

- 
- (١) أبوبكر بن أبي مريم بن عبد الله الغساني الحمصي يقال اسمه بكر وقيل بكير.  
ضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط وكان أحد أوعية العلم.  
وقال ابن حبان: رديء الحفظ لا يحتج به إذا انفرد.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤٩٧، ٤٩٨.
- (٢) انظر التخريج لهذين الحديثين البناية في شرح الهداية ج ٥/٣٨٠ والراجح رأي  
الشافعية ومن معهم إذ يترتب على شرط الإسلام في حد الزنى التخفيف على  
الذمي مع أنه ارتكب الجريمة التي يعاقب عليها عند الحنفية بالجلد أمام الحاكم  
المسلم. وعليه فلا وجه للتخفيف عنه بل يعاقب بالعقوبة كاملة كما يعاقب بها  
سائر المسلمين ولأن الرسول ﷺ رجم اليهود والله أعلم.
- (٣) لا يجتمعان حداً وإنما يجتمعان تعزيراً.
- (٤) تبيين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ١٧٣، ١٧٤ والبناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٣٨٢.
- (٥) روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٧، تكملة المجموع للمطيعي ج ١٨ ص ٤٠٣،  
مختصر المزني مع الأم ج ٥ ص ١٦٦.
- (٦) الإنصاف ج ١٠ ص ١٧٣، ١٧٤ وقال: هذا هو المذهب وعنه لا يجب غير  
الجلد وعنه لا يجمع بينهما إلا أن يراه الإمام تعزيراً.
- والغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٦٧، ١٦٨.
- (٧) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ١١٧، ١١٨.

**لنا: قوله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾<sup>(١)</sup>.**

جعل المائة كل الجزاء فينبغي وجوب التغريب ضرورة.

وكان النبي ﷺ: إذا أتى بمن زنى وهو بكر يأمر بجلده مائة لا غير<sup>(٢)</sup>.

وروي أن عمر -رضي الله عنه- نفى شارب خمر إلى الروم فارتد فحلف عمر لا ينفي بعده أحداً<sup>(٣)</sup>.

وعن علي -رضي الله عنه- أنه قال: "كفى بالتغريب فتنة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) آية ٢ من سورة النور.

(٢) أخرجه أبوداود ج ٤ ص ٦١١ رقم ٢٤٦٦ في كتاب الحدود باب إذا أقر الرجل ولم تقر المرأة - عن سهل ابن سعد - رضي الله عنهما -، عن النبي ﷺ "أن رجلاً أتاه، فأقر عنده: أنه زنى بامرأة ستمها، فبعث النبي ﷺ إلى المرأة فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحد، وتركها".

وقال المنذري في مختصره ج ٦ ص ٢٧٧ في إسناده عبدالسلام بن حفص، أبو مصعب المدني. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بمعروف.

وأخرجه أبوداود أيضاً ج ٤ ص ٦١١ رقم ٤٤٦٧ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - "أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات، فجلده مائة، وكان بكراً، ثم سأله البينة على المرأة فقالت: كذب والله يا رسول الله فجلده حد الفرية ثمانين".

وقال المنذري في مختصره ج ٦ ص ٢٧٧ وأخرجه النسائي. وقال هذا حديث منكر. هذا آخر كلامه. وفي إسناده: القاسم بن قباض الأنباري الصنعاني. تكلم فيه غير واحد. وقال ابن حبان: بطل الاحتجاج به.

(٣) الأثر الأول أخرجه عبدالرزاق في المصنف ج ٧/٣١٤ رقم ١٣٣٢٠ عن عبدالله بن عمر أن أبا بكر بن أمية ابن خلف غرّب في الخمر إلى خير، فلحق بهرقل، قال: فتنصر، فقال عمر، "لا أغرب مسلماً بعده أبداً".

(٤) أما الأثر الثاني عن علي فأخرجه أيضاً عبدالرزاق ج ٧/٣١٥ عن أبي حنيفة

والمشروع لا ينطلق عليه اسم الفتنة<sup>(١)</sup>.

**احتجوا:** بما روى عبادة بن الصامت (رضي الله عنه)<sup>(٢)</sup> أن النبي - (صلى الله عليه وسلم) -<sup>(٣)</sup>

قال: «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة، والبكر جلد مائة وتغريب عام» حد<sup>(٤)</sup>.

وفي لفظ مسلم "ونفي سنة"<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية المسند «البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»<sup>(٦)</sup>.

وفي قضية العسيف: أما الشاة والوليدة فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام م<sup>(٧)</sup>.

---

= عن حماد عن إبراهيم قال: قال عبد الله في البكر تزني بالبكر يجلدان مائة وينفيان، قال: وقال علي: حسبهما من الفتنة أن ينفيان، وأيضاً ج ٧ ص ٣١٢. وأخرجه أيضاً محمد بن الحسن في الآثار، وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال: كفى بالنفي فتنة. جامع المسانيد ج ٢/١٩٨.

(١) يقال هذا وجه الدلالة من قول علي، واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «إذا زنت أمة ائدكم فليجلدها» الحديث ولم يذكر فيه التغريب مع الجلد. المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٤٥ وشرح معاني الآثار للإمام الطحاوي ج ٣ ص ١٣٦، ١٣٧.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة رضي الله عنه وهي التي وضعتها بين القوسين.

(٣) جاء في نسخة (ب) صلى الله عليه وسلم بدل (عليه السلام).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ٣٢١.

(٥) تقدم ذلك.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده ج ٥ ص ٣١٣.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٨ ص ٢٨، ٢٩ في الحدود باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه، وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٢٤، ١٣٢٥ في الحدود

وروي أن أبا بكر جلد وغرب إلى فدك<sup>(١)</sup>، وعثمان -ﷺ- جلد وغرب إلى مصر، وعمر -ﷺ- جلد نصر بن حجاج وغربه إلى البصرة<sup>(٢)</sup> وكذا علي -ﷺ- جلد وغرب إلى البصرة. وكذا روي عن ابن مسعود<sup>(٣)</sup>.

= باب من اعترف على نفسه بالزنى.

(١) فدك وهي قرية بخير وقيل ناحية بالحجاز فيها عين ونخل أفاءها الله على نبيه ﷺ وكان علي والعباس -رضي الله عنهما- يتنازعا عنها وسلمها عمر -ﷺ- إليهما فذكر علي -ﷺ- أن النبي ﷺ كان جعلها في حياته لفاطمة -رضي الله عنها- وولدها وأبي العباس ذلك. وقال النووي -رحمه الله تعالى-: هي مدينة بينها وبين مدينة النبي ﷺ مرحلتان وقيل ثلاث. بتصرف لسان العرب لابن منظور ج ١٠ ص ٤٧٣، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٤ ص ٧٧، ٧٨.

(٢) أنه غربه ولم يجلده. مصنف عبدالرزاق الصنعاني ج ٨ ص ٣١٤.

وسنن البيهقي ج ٨ ص ٢٢٢.

(٣) أما رواية أبي بكر فأخرجها مالك في الموطأ ج ٢/٨٢٦ رقم ١٣، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى كتاب الحدود عن نافع "أن صفية بنت أبي عبد أخبرته أن أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأحبها، ثم اعترف على نفسه بالزنا، ولم يكن أحصن فأمر به أبو بكر فجلد الحد، ثم نفى إلى فدك" وأخرج عبدالرزاق في المصنف ج ٧/٣١٥، رقم ١٣٣٢٨.

عن ابن عمر أن أبا بكر نفى إلى فدك وعمر.

وأما حديث عثمان ونفيه إلى مصر: فقال الحافظ في التلخيص ٦١/٤ بعد حديث رقم ١٧٦٧، تحت عنوان الآثار: "لم أحده، وروى ابن أبي شيبه بإسناد فيه مجهول أن عثمان جلد امرأة في زنا، ثم أرسل بها إلى خير فنفاها".

وقد روى حديث أبي بكر أيضاً البيهقي في السنن الكبرى ج ٨/٢٢٣ وأما حديث عمر: فأخرجه عبدالرزاق في المصنف ج ٨/٣١٤ رقم ١٣٣٢١ عن معمر قال سمعت الزهري سئل إلى كم يُنفى الزاني؟ قال نفى عمر من المدينة

=

**والجواب:** أما الحديث الأول: فلو قلنا بجواز الجمع كان زيادة على ما تلونا من الكتاب وأنه نسخ وقد قال الترمذي: رواه ابن عيينة وهو غير محفوظ<sup>(١)</sup> والحدّ يسقط بالشبهة فلا يثبت بخبر الواحد. ثم هو منسوخ بالآية لما مر في المسألة الماضية. وحديث العسيف منسوخ أيضاً لأنه موافق للأول. وإنما فعل الصحابة فروى أن علياً -عليه السلام- خالفهم<sup>(٢)</sup> في ذلك. بدليل قوله: "كفى بالنفي فتنة". ومع مخالفته لا إجماع. أو يحمل على أنهم فعلوه بطريق السياسة والتعزير.

---

= إلى البصرة ومن المدينة إلى خير".

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨/٢٢٢ تبعاً لحديث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي آخره قال ابن شهاب: وكان عمر. فذكره،

وأما حديث علي: فأخرجه عبدالرزاق ج ٧/٣١٤، رقم ١٣٣٢٣ عن الثوري عن أبي إسحاق أن علياً نفى من الكوفة إلى البصرة.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨/٢٢٣ عن الشعبي أن علياً جلد ونفى من البصرة إلى الكوفة أو قال من الكوفة إلى البصرة" أما حديث ابن مسعود فرواه عبدالرزاق ج ٧/٣١٢، رقم ١٣٣١٣ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: قال عبدالله في البكر تزني بالبكر: يجلدان مائة وينفيان ورواه أيضاً محمد بن الحسن في الآثار. جامع المسانيد ١٩٨/٢، ونصب الراية ج ٣/٣٣١ والتلخيص ج ٤/٦١ والدراية ص ١٠٠.

(١) الجامع الصحيح للترمذي ج ٤ ص ٤١ لكن تقدم أن الحديث أخرج من طرق صحيحة أخرى غير طريق ابن عيينة رغم أن الحديث الذي عناه المؤلف -رحمه الله تعالى- هو حديث العسيف كما وجدته.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٣٨٣-٣٨٧.

أو يحمل على الحبس وهو يعبر عن ذلك كما في قوله تعالى:  
﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الشاعر:

خرجنا من الدنيا وكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا .: فَلَسْنَا مِنَ الْأَحْيَاءِ فِيهَا وَلَا الْمَوْتَى  
إِذَا جَاءَنَا السَّجَانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ .: فَرَحْنَا وَقَلْنَا: جَاءَ هَذَا مِنَ الدُّنْيَا<sup>(٢)(٣)</sup>

---

(١) آية ٣٣ من سورة المائدة.

(٢) وهذه الأبيات: لصالح بن عبدالقدوس وقيل إنها للفضل بن يحيى وقيل إنها لأبي العتاهية وإن الفضل كان ينشدها في السجن وقيل إنها لرجل من ولد صالح بن عبدالقدوس.

شعر عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ص ٩٦، ٩٧ جمعه الأستاذ عبدالحميد الراضي إبراهيم لكن المؤلف الشيخ -رحمه الله تعالى- يظهر أنه رواها بالمعنى لأنه جاء نصها في هذا الكتاب كما يلي:

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها .: فلسنا من الأموات فيها ولا الأحياء  
إذا دخل السجن يوماً لحاجة .: عجبنا، وقلنا: جاء هذا من الدنيا  
وأما المرتضي ١٤٥/١ مع زيادة ثلاث أبيات في آخرها:

لصالح بن عبدالقدوس، وفي أنباه الرواة ج ١/٦١، ٦٢، ومعجم الأدباء ١٥٤/٣، ١٥٥ عند ترجمة أبي العلا فيهما، بزيادة بيت في أولها: لصالح بن عبدالقدوس.

وفي رسل الملوك ٤٨ مع زيادة ثلاث أبيات بين البيت الأول والثاني وفيه "أن رجلاً من أهل بغداد كان أسيراً في بلاد الروم أنشدها رسول المأمون... الخ"، والأولان مع زيادة بيت قبلهما في مروج الذهب ٣/٣٨٣ للفضل بن يحيى، وفي شذرات الذهب ١/٣٣١ أنها لأبي العتاهية وأن الفضل كان ينشدها في السجن.

وهما في مقدمة اللزوميات ٣٨، وفيها "أن هذا الشعر لرجل في السجن، كان على عهد ملوك بني العباس، ويقال: أنه لرجل من ولد صالح بن عبدالقدوس"

(٣) لكن علق على ذلك الإمام محمد بن علي الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٥٢، ٢٥٣ فقال ما نصه: فإن عدم ذكر التغريب في آية الجلد لا يدل على



## مسألة

اللواط لا يوجب الحد عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولكنه يوجب التعزير والحبس إلى أن يتوب أو يموت.

وقالوا: يوجب الحد، فإن كاتا محصنين رجما، وإن كاتا بكرين جلدًا<sup>(١)</sup> وهو أحد قولي الشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>.

---

= مطلق العدم وقد ذكر التغريب في الأحاديث الصحيحة الثابتة باتفاق أهل العلم بالحديث من طريق جماعة من الصحابة...

(١) فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٤٣-٤٥، والمبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٧٧، ٧٨.  
(٢) حاشية الباجوري ج ٢ ص ٢٣٣ وروضة الطالبين للنووي ج ١٠ ص ٩٠، ٩١ وقال ما نصه (فإن لواط بذكر، ففي عقوبة الفاعل قولان: أظهرهما: أن حده حد الزنى، فيرجم إن كان محصناً، ويجلد ويغرب إن لم يكن محصناً، والثاني: يقتل محصناً كان أو غيره، وفي كيفية قتله أوجه. أحدها: بالسيف كالمرتد، والثاني: يرجم تغليظاً عليه. والثالث: يهدم عليه جدار، أو يرمى من شاهق حتى يموت أخذاً من عذاب قوم لوط - عليه السلام. قلت: أصحهما بالسيف والله أعلم.  
وأما المفعول به، فإن كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً، فلا حد عليه. ولا مهر. لأن منفعة البضع غير متقومة، وإن كان مكلفاً طائعاً. فإن قلنا: أن الفاعل يقتل، قتل المفعول به بما يقتل الفاعل، وإن قلنا: حده حد الزنى، جلد المفعول به وغرب محصناً كان أو غيره).

(٣) مطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٧٤، ١٧٥، والمذهب للأحمد ص ٨٣. والإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ١٧٦، وقال: "وهو المذهب وعنه حده الرجم بكل حال ونقل عن ابن القيم - رحمه الله تعالى - في السياسة الشرعية أن الأصحاب قالوا لو رأى الإمام تحريق اللوطي فله ذلك).

وقال الشافعي في القول الآخر: يقتلان على كل حال محصنين  
كانا أو غير محصنين.

له: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾<sup>(١)</sup> وهذا ليس بزنى لأنه يصح  
نفي الزنى عنه. ويقال: لاط ولا يقال: زنا.

**والدليل عليه:** اختلاف الصحابة فإن بعضهم أوجب الحد وبعضهم  
لم يوجبه. وقول البعض لا يكون إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بقوله ﷺ: «اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط،  
والواقع على البهيمة، ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه». حد<sup>(٣)</sup> ولأن

---

(١) آية ٢ من سورة النور.

(٢) وضع الإمام العيني دليل الصاحبين والإمام في البنية ج ٥ ص ٤١٠، ٤١١.

(٣) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٣٣٩ روى من حديث ابن عباس وأبي  
هريرة فحديث ابن عباس:

أخرجه أبو داود ج ٤/٦٠٧ رقم ٤٤٦٢ في كتاب الحدود باب فيمن أتى بهيمة عن  
عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس فذكره.  
وأخرجه الترمذي ج ٤/٥٦ رقم ١٤٥٦ في كتاب الحدود باب ما جاء في حد  
اللوطي عن عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن  
عباس فذكره الحديث.

وقد روى هذا الحديث عن عاصم بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن  
أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به».

قال أبو عيسى هذا حديث في إسناده مقال ولا نعرف أحداً رواه عن سهيل ابن أبي  
صالح غير عاصم بن عمر العمري وعاصم بن عمر يضعف في الحديث من قبل حفظه.  
وأخرجه أحمد في مسنده ج ١/٣٠٠ فذكره...

= والحاكم في المستدرك ج ٤ / ٣٥٥ وقال صحيح الإسناد وافقه الذهبي.  
وذكره الذهبي في الميزان ج ٣ / ٢٨٢ وقال رواه عنه الدراوردي وعمرو بن أبي  
عمرو حديثه صالح حسن منقطع عن الدرجة العليا من الصحيح.  
أما حديث أبي هريرة:  
أخرجه الترمذي ٥٨ / ٤ كما سبق.  
وأخرجه ابن ماجه ج ٢ / ٨٥٦ رقم ٢٥٦٢ كتاب الحدود باب من عمل عمل  
قوم لوط.  
ولحديث أبي هريرة طريق ثان: أخرجه الحاكم في المستدرك ٣٥٥ / ٤ لكن عند  
عبدالرحمن بن عبدالله بن عمران بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن سهيل به  
فتعقبه الذهبي فقال: "إسناده ضعيف فإن عبدالرحمن العمري ساقط".  
أما قوله ﷺ: الواقع على البهيمة.  
أخرجه أحمد ج ١ / ٢٦٩ من حديث أبي عباس.  
وأخرجه أبوداود ج ٤ / ٦٠٩ رقم ٤٤٦٤ في الحدود باب من أتى بهيمة. عن  
ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها».  
وأخرجه الترمذي ج ٤ / ٥٧ رقم ١٤٥٥ في الحدود باب ما جاء فيمن وقع على  
البهيمة بلفظ أبي داود وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي  
عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ وقد روى سفيان الثوري عن  
عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال: "ومن أتى بهيمة فلا حد عليه".  
وقال: هذا أصح من الأول وأخرجه أبوداود ج ٤ / ٦١٠ رقم ٤٤٦٥ وقال  
حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو وأخرجه البيهقي  
ج ٨ / ٢٣٣، ٢٣٤ وقال رداً على أبي داود "وقد رويناه من أوجه عن عكرمة  
ولا أرى عمرو بن أبي عمر يقصد عن عاصم بن بهدلة في الحفظ كيف وقد  
تابعه على روايته جماعة وعكرمة عند أكثر الأئمة في الثقات الأثبات والله أعلم.

الصحابة أجمعوا على القتل. وإن اختلفوا في كيفيته:  
فمن قاتل يقتل صبراً، ومن قاتل: يُحدّد حدّ الزنى وقال أبو بكر -رضي الله عنه:  
يحرق بالنار<sup>(١)</sup>.

= وقال الحافظ الذهبي: عاصم بن أبي النجود صدوق يهم وخرّج له الشيخان  
لكن معروفاً بغيره ج ٢/٣٥٧.  
وقال عن عمرو بن أبي عمرو صدوق حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول  
ذكره في الميزان ج ٣/٢٨١.  
أما قوله عليه السلام من وقع على ذات محرم فاقتلوه.  
أخرجه الترمذي ج ١ ص ٢٧٦ في الحدود. عن ابن عباس قال: قال رسول الله  
ﷺ فذكره وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من إبراهيم بن إسماعيل يضعف الحديث.  
وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٥٦ رقم ٢٥٦٤ في كتاب الحدود باب من أتى  
ذات محرم ومن أتى بهيمة فذكر الحديث...  
وأخرجه أحمد في المسند ج ١/٣٠٠ فذكره...  
وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤/٣٥٦ وقال: صحيح الإسناد لكن تعقبه  
الذهبي فقال: في تلخيصه قلت "لا".  
وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ج ١ ص ٤٥٥ في الحدود وقال: قال أبي هذا  
الحديث منكر لم يروه غير ابن أبي حبيبة.  
(١) أما قول أبي بكر: فقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى عن صفوان بن سليم  
أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر في خلافته يذكر أنه وجد رجلاً في بعض  
نواحي العرب ينكح كما تنكح المرأة وأن أبا بكر -رضي الله عنه - جمع الناس من  
أصحاب رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفي آخره فكتب أبو بكر -رضي الله عنه -: إلى  
خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار.  
السنن الكبرى ج ٨/٢٣٢. ثم قال البيهقي: هذا مرسل.

وقال ابن عباس "رضي الله عنهما"<sup>(١)</sup> ينكسان من شاهق<sup>(٢)</sup>  
ويتبعان بالحجارة<sup>(٣)</sup> وعلي - ﷺ - رجم لوطياً<sup>(٤)</sup>.

فحصل الاتفاق منهم على أصل القتل. فقلنا به. ورجحنا قول  
البعض على البعض فيما اختلفوا فيه<sup>(٥)</sup>.

فإذا قلتم: لا قتل أصلاً خالفتم الإجماع.

**والجواب:** أما الحديث فضعفه صاحب الاضطلام وفيه ما يدل عليه، وهو  
قتل المفعول به فإنه قد يكون غير مخاطب.

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما" فأثبتها...

(٢) شاهق: الجبل المرتفع، وحبل شاهق. طويل علل وقد شفق شهوقاً وكل ما رفع  
من بناء أو غيره فهو شاهق.

والجمع شواحق وفي حديث بدء الوحي: ليرتدى من رؤوس الجبال أي شواحق  
الجبال أي أعاليها. بتصرف لسان العرب ج ٧ ص ١٩٢ وجمهرة اللغة ج ٣ ص ٦٨.

(٣) وأما قول ابن عباس فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي نضرة قال: سئل  
ابن عباس ما حد اللوطي؟ قال ينظر أعلى بناء في القرية فيرمي منه منكساً ثم  
يتبع بالحجارة.

المصنف ج ٩ ص ٥٢٩ في الحدود في اللوطي حد كحد الزاني.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٢/٨ فذكره...

(٤) وأما حديث علي:

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٩ ص ٥٣٠ فذكره...

والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/٨) فذكره...

والحلي لابن حزم ج ١١ ص ٤٦٢ فذكره...

(٥) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٠-٤٣ والمراجع السابقة.

ثم هو خبر واحد ورد<sup>(١)</sup> على مخالفة الكتاب، فلا يثبت به الحد وقد قال ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...» الحديث<sup>(٢)</sup> فلم قلتُم بأنه زان. أو يحمل على القتل سياسة. ثم هو متروك الظاهر. وأما الإجماع: فقد خرج الجواب عنه. أو يحمل على أنهم فعلوه سياسة. توفيقاً بين<sup>(٣)</sup> الدلائل.

## مسألة

الحرّة البالغة العاقلة إذا مكنت من نفسها صبياً أو مجنوناً لا حدّ عليها عند علمائنا الثلاثة<sup>(٤)</sup>.  
وقال زفر: عليها الحد. وهو قول مالك<sup>(٥)</sup> والشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>.

(١) سقط من نسختي (ب)، (ج) ٩ لفظ "ورد".

(٢) سبق تخريج هذا الحديث.

(٣) البناية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٥ ص ٤١٢.

والراجح رأي الصاحبين ومن معهما لأن العقوبة الواردة في الزنى أوردتها الشارع الحكيم مناسبة للمنع من ارتكاب هذه الجريمة وما يجري على منوالها. ومما لا شك فيه أن في اللواط شبه قريب بمواقعة الرجل للمرأة مع كونه أشد خطراً والله أعلم.

(٤) تبين الحقائق ج ٣ ص ١٨٣ والبناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٤١٩-٤٢٢.

(٥) هذا عن مالك ولكن بحثت في كتب المالكية فلم أجد هذا التعميم بل وجدت تفصيلاً بأن المجنون يحد بخلاف الصبي.

حاشية الخرشني ج ٨ ص ٧٧ وحاشية مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٩٣.

(٦) المهذب الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٨ ص ٣٧٤.

(٧) الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ١٨٧، ١٨٨ وقال: (وقيل إن كان ابن عشر حد وإلا فلا) ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٨٧، ١٨٨.

**لنا:** نصوص المسألة الماضية.

وهذا الفعل ليس بزنى لقصور الخطاب في حق الصبي والمجنون.

**احتجوا:** بالعمومات.

والله تعالى سماه زنى على الإطلاق.

**قلنا:** المرأة تسمى زانية بطريق المجاز فلا حد<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا تزوج بواحدة من ذوات محارمه ودخل بها وقال: علمت أنها عليّ حرام لم يُحد.

وقالا: يحد<sup>(٢)</sup>. وهو قول الشافعي - رحمه الله -<sup>(٣)</sup>.

ولو قال: ظننت أنها تحل لي لا يحد بالإجماع.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٤١٩-٤٢١.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٤٠٥، ٤٠٦.

ووضح المسألة الإمام الزيلعي في تبين الحقائق ج ٣ ص ١٧٩، ١٨٠.

(٣) المهذب ج ١٨ ص ٣٧٥ وروضة الطالبين للنووي ج ١٠ ص ٩٤ وقال ما نصه: لو تزوج بنته أو غيرها من محارمه بنسب أو رضاع أو مصاهرة. أو من طلقها ثلاثاً. أو من لاعنها، أو نكح من تحته أربع خامسة، أو نكح أختاً على أخت أو معتدة أو مرتدة، أو نكح ذات زوج، أو نكح كافر مسلمة ووطئ عالماً بالحال، وجب الحد لأنه وطئ صادف محلاً لا ملك له فيه ولا شبهة ملك، وهو مقطوع بتحريمه، فتعلق به الحد. وحكى ابن كج فيمن نكح اخته من رضاع، ووطئ وادعى جهل التحريم. قولين في تصديقه، ولا خلاف أنه لا يقتل في الأخت من النسب.

وعلى هذا الخلاف إذا تزوج بمطلقة ثلاثاً، أو منكوحة أبيه<sup>(١)</sup> أو معتدة<sup>(٢)</sup>.

لأبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> ما مر في المسائل الماضية.  
وهذا وطء تمكنت فيه شبهة الإباحة بصدور العقد من الأهل في  
الحل فيسقط الحد.

وما روى أن النبي ﷺ قال: «فلها المهر بما استحلت من فرجها»<sup>(٤)</sup>،  
مطلقاً، ولم يذكر الحد.

**احتجوا:** بما روى البراء بن عازب قال لقيت خالي<sup>(٥)</sup> بردة ابن دينار  
ومعه لواء فقال: بعثني النبي ﷺ إلى رجل تزوج بامرأة أبيه لأضرب عنقه  
وآخذ ماله، حد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "أبيه" والصواب عدم الإطلاق لأن منكوحة الغير لا  
تحل له.

(٢) المراجع السابقة في المسألة.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله".

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) سقط من كل النسخ لفظه "أبو" كما وجدته في كتب التخريج الآتية أثناء  
تخريجي هذا الحديث. وهو هاني ابن دينار.

(٦) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٤٣ رقم ١٣٦٢ في كتاب الأحكام باب فيمن  
تزوج امرأة أبيه فذكره...

قال الترمذي: حديث البراء حديث حسن غريب.

وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٦٩ رقم ٢٦٠٧ في كتاب الحدود باب من تزوج  
امرأة أبيه من بعده.



**قلنا:** لا حجة في الحديث لأنه أمر فيه بضرب عنقه وأخذ ماله.  
وهذا ليس بحمد الزنى.

ويحتمل أنه فعل ذلك مستحلاً فيكون مرتداً فيقتل برده. أو يحمل على أنه فعله سياسة. والحديث حكاية حال. فمتى احتمل لم يبق حجة<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا استأجر امرأة ليزني بها، فوطئها. لا حد عليه عند أبي حنيفة - **رحمه الله** -.

وعندهما: يحد<sup>(٢)</sup>. وهو قول الباقرين<sup>(٣)</sup>.

---

= وأخرجه أحمد بن المسند ج ٤ ص ٢٩٥.

قال أبو عبد الرحمن ما حدث أبي عن أبي مريم عبد الغفار إلا هذا الحديث لعلته. لكن للحديث طريقاً آخر يقويه وهو ما أخرجه أبو داود رقم ٤٤٥٦ في الحدود باب في الرجل يزني بجرمه فذكره...

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ١٩٢ في كتاب النكاح تحت "ضرب عنق من تزوج امرأة أبيه".

(١) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٤٠٦، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام الشوكاني ج ٧ ص ٢٨٦، وبين ذلك أيضاً الإمام الطحاوي - رحمه الله - في شرح معاني الآثار ج ٣ ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ١٨٤.

(٣) المهذب ج ١٨ ص ٣٧٥ وروضة الطالبين للنووي ج ١٠ ص ٩٤ وقال:

(ولو استأجر امرأة فزنى بها لزمهما الحد ولو أباحت له الوطء لزمهما الحد...)

**له:** ما أمر في المسالة الماضية. وهذا الوطاء قد ابتنى على شبهة العقد فيسقط الحد.

وروي أن امرأة استسقت راعياً في عهد عمر -رضي الله عنه- فأبى أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها ففعلت فبلغ ذلك عمر -رضي الله عنه- فدرأ عنهما الحد<sup>(١)</sup>. وقال: ذلك مهرها".

أفتى بالحكم ونبه على العلة.

**فإن قيل:** المروي: عن تلك المرأة أنها كانت حديثة العهد بالإسلام جاهلة بالتحريم. فجعل عمر -رضي الله عنه- ذلك عذراً لها في درء الحد. وروي أنه أكرهها وخوفها بالعطش.

---

= أيضاً المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١١، وقال ما نصه: "وإذا استأجر امرأة لعمل شيء فزنى بها أو استأجرها ليزني بها وفعل ذلك بامرأة ثم تزوجها أو اشتراها فعليهما الحد وبه قال أكثر أهل العلم، وقال أبو حنيفة لا حد عليهما في هذه المواضع لأن ملكه لمنفعتهما شبهة دائرة للحد ولا يحد بوطء امرأة هو مالك لها". (١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ج ٧/٤٠٧، رقم ١٣٦٥٤ بمعناه، إلا أنه قال: "فدرأ عنها عمر الحد بالضرورة" ولم يذكر المهر.

وأخرجه أيضاً البيهقي ج ٨/٢٣٦ وفيه "فشاور الناس في رجحها فقال علي: هذه مضطرة، أرى أن تخلي سبيلها ففعل".

وقد أخرج عبد الرزاق رقم ١٣٦٥٣ عن أبي الطفيل أن امرأة أصابها جوع، فأنت راعياً، فسأله الطعام، فأبى عليها حتى تعطيه نفسها، قالت: فحشى لي ثلاث حثيات من تمر، وذكرت أنها كانت جهدت من الجوع، فأخبرت عمر، فكبر، وقال: مهر مهر مهر، كل حفنة مهر، ودرأ عنها الحد، ورواه أيضاً بمعناه في رقم ١٣٦٥٢.

ثم هذه فتوى واحد من الصحابة في محل الاجتهاد فلا يجب تقليده بالإجماع.

**قلنا:** الاحتجاج إنما وقع بقول عمر: "ذلك مهرها" سمي الأجرة مهراً، والمهر بدل في باب النكاح فثبتت الشبهة.  
**احتجوا:** بالنصوص الموجبة للحد.

وهذا زنى بالآية ولهذا إن مستحله يكفر ومتعاطيه يفسق.  
**قلنا:** الشبهة ثابتة بقوله استأجرتك لأزني بك فكان مجازاً عن النكاح. وإنما يكفر مستحله لأن حرمة ثبتت بدليل لا شبهة فيه وفسق متعاطيه لحرمة من وجه وذلك كاف في الفسق<sup>(١)</sup>.

## مسألة

الزنى الموجب للحد لا يظهر إلا بالإقرار أربع مرات في أربعة مجالس<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>: يظهر بالإقرار مرة واحدة..

---

(١) المبسوط للإمام السرخسي ج ٩ ص ٥٨، ٥٩.  
لكن علق على هذا العلامة ابن قدامة في المغني ج ٨ ص ٢١٢ فقال ما نصه:  
(وقولهم إن ملكه منفعتها شبهة ليس بصحيح فإنه إذا لم يسقط عنه الحد ببذلها ومطاوعتها إياه فلأن يسقط بملكه نفع محل آخر أولى وما وجب الحد عليه بوطء مملوكته وإنما وجب بوطء أجنبية فتغير حالها لا يسقط كما لو ماتت).

(٢) تبين الحقائق ج ٣ ص ١٦٦، والبنية ج ٥ ص ٣٥١.

(٣) روضة الطالبين ج ١٠ ص ٩٥، وتكملة المجموع ج ١٨ ص ٣٨٨.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة أحمد والظاهر أنه خطأ من الناسخ.

ووافقنا أحمد<sup>(١)</sup> في اعتبار الأقارير ولم يعتبر اختلاف المجالس.

لنا: ما روي أن ماعزاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني زينت فطهرني فأعرض عنه النبي - ﷺ -<sup>(٢)</sup>. فلم يزل لذلك حتى الرابعة. فأمر النبي ﷺ برجمه. الحديث. م<sup>(٣)</sup>.

والاستدلال به من وجوه:

أحدها: أن النبي - ﷺ -<sup>(٤)</sup> أعرض عن إقامة الحد للحال.

فلو كملت الحجة بالإقرار مرة واحدة وظهر الحق لما جاز له الترك لأن الإمام<sup>(٥)</sup> نائب الله تعالى.

والظاهر أنه ﷺ لا يؤخر الاستيفاء بعد وجوبه ألا ترى أنه ﷺ قال: «لوسرقت فاطمة (بنت محمد)<sup>(٦)</sup> لقطعت يدها»<sup>(٧)</sup> فلما (أخر)<sup>(٨)</sup> علم

---

(١) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ ١٨٨ وقال (هذا المذهب نص عليه).

ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٨٩، ١٩٠.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٣) أخرجه البخاري ج ٨/ ٢١، ٢٢ في كتاب الحدود بساب لا يرجم المجنون والمجنونة وغيره عن أبي هريرة فذكره...

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣١٨ رقم ١٦٩١ في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى فذكره... وغيرهما.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٥) جاء في نسخة (ب) للإمام بدل "الإمام" والصواب "الإمام".

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "بنت محمد".

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لقطعتها" بدل "لقطعت يدها" والصواب ما أثبتته.

(٨) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة "آخر" لكن لما كانت تكمل المعنى أثبتتها.

أن الحجة لم تُكَمَّل.

والثاني: أنه روي أن أبا بكر -رضي الله عنه-<sup>(١)</sup> قال له: إن شهدت الرابعة رجحك رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. فدل على أن اشتراط الأربع كان مشهوراً فيما بينهم.  
والثالث: أن النبي ﷺ قال: إن أقر أربعاً فارجموه. فعلم أن الأربع شرط في أربعة مجالس<sup>(٣)</sup>.

**فإن قيل:** التعلق بالأحاديث لا يصح لأنه يحتمل أنه ﷺ أعرض عن إقامة الحد لقصور في الحجة.

ويحتمل أنه أعرض ليختبر عقله، فإن في سياق الحديث أنه ﷺ قال له: «ابك خبل أم جنون»<sup>(٤)</sup> لعلك قبلتها. لعلك لمستها». فلما أصر على إقراره زالت الريية فأقام عليه الحد. ويحتمل أنه إنما أعرض عن إقامة الحد كراهة منه لإشاعة الفاحشة وحباً لسترها.

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٢) أخرجه أحمد في المسند ج ١ ص ٨ بلفظ، قال: كنت عند النبي ﷺ فجاء ما عز ابن مالك فاعترف عنده مرة فردّه، ثم جاء فاعترف عنده الثانية فردّه ثم جاء فاعترف الثالثة فردّه فقلت له: إنك إن اعترفت الرابعة رجحك قال فاعترف الرابعة فحبسه ثم سأل عنه فقالوا ما نعلم إلا خيراً فأمر برجمه.

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٦٦ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري ولفظه أن النبي ﷺ رد ماعزاً أربع مرات ثم أمر برجمه. والطبراني في الأوسط إلا أنه قال ثلاث مرات وفي أسانيدهم كلها جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف.

(٣) ذكر هذه الوجوه صاحب المبسوط الإمام السرخسي ج ٩ ص ٩٢، ٩٣.

(٤) جاء في نسخة (ب) "جنون أم خبل" بدل "خبل أم جنون".

ولو صح الاحتجاج به عارضناه بقصة العسيف.  
 وقوله - عليه السلام -: «يا أنيس واغد على<sup>(١)</sup> امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» خ م<sup>(٢)</sup>. وبه يحتج حيث علق عليه السلام الرجم بمطلق الاعتراف.  
 ومطلق الاعتراف ينطبق<sup>(٣)</sup> على الإقرار مرة واحدة أو يكون ما رويتم منسوخاً بما روينا فلا يصح التمسك به.  
 ثم عندكم اختلاف المجالس شرط وليس في الحديث تصريح به.  
 وروي أن الغامدية جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله زنت فطهرني، وكانت حبلى. فأمرها أن ترجع حتى تضع حملها<sup>(٤)</sup>. من غير تكرار. وهو قول عمر - رضي الله عنه -<sup>(٥)</sup>.

**فالجواب:** أما الاحتمالات فمدفوعة لأن ما عزاً - رضي الله عنه -<sup>(٦)</sup> جاء إلى النبي ﷺ، على هيئة النادمين الباكين الطالبين للدار الأخرى. ولهذا قال - عليه السلام -: لقد تاب توبة لو قسمت على أهل الأرض لو سعتهم.  
 والذي يدل عليه قوله ﷺ لماعز: "أبك خبل أو جنون" والنبي ﷺ ما كان يخاطب المجانين.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "إلى" بدل "على".  
 (٢) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".  
 (٣) جاء في نسختي (ب، ج) "ينطلق" بدل "ينطبق" والصواب ما أثبتته.  
 (٤) أخرجه مسلم ج ٣/١٣٢٢ رقم ١٦٩٥ في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى فذكره. وأخرجه أبوداود ج ٤/٥٨٨ رقم ٤٤٤٢ في الحدود باب المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها فذكره. وأخرجه أحمد في المسند ج ٥/٣٤٧، ٣٤٨ فذكره.  
 (٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
 (٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "رضي الله عنه".

والذي يعضد هذا الدفع قول أبي بكر: "اتق الرابعة فإنها موجبة".  
 وقال أبو بريدة: كنا نقول لو لم يقر الرابعة لما رجمه.  
 وقولهم: يحتمل أنه أعرض عن إقامة الحد كراهية لإشاعة الفتنة.  
**قلنا:** كان النبي ﷺ يكره إشاعة الفتنة قبل ظهورها أما بعد ظهورها فالاستيفاء واجب.  
 ولهذا قال ﷺ: «من ابتلى بشيء من هذه القاذورات فليستتر فإن من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد»<sup>(١)</sup>.

وأما المعارضة بحديث العيسف فلا يخلو إما أن يكون متقدماً على ما

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ "ج ٢/٨٢٥، رقم ١٢ من كتاب الحدود فذكره..."  
 قال الحافظ في تلخيص الحبير ج ٤/٦٤ بعد حديث رقم ١٥ من كتاب حد الزنى.  
 ورواه الشافعي عن مالك، وقال: هو منقطع ولم أحده في المسند.  
 وأخرجه الحاكم ج ٤/٣٨٣ موصولاً عن ابن عمر، ولم يعلق عليه الحاكم وأشار الذهبي في تلخيصه إلى البخاري ومسلم.  
 قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ج ٤/٦٤ وروينا في جزء هلال الحفار عن الحسين بن يحيى القطان عن حفص بن عمرو الربالي عن عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري به إلى قوله فليستتر بستر الله وصححه ابن السكن، وقال الحافظ أيضاً ذكره الدارقطني في العلل وقال روى عبد الله بن دينار مسنداً ومرسلاً والمرسل إليه أشبه.  
 وقد أخرج عبد الرزاق في المصنف عن عبد الله بن دينار مولى ابن عمر مرسلاً أنه بلغه أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فقال: اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها، فمن ألم بشيء منها فليستتر المصنف ج ٧/٣٢٠ رقم ١٣٣٣٦، وانظر أيضاً ج ٧/٢٢٣ رقم ١٣٣٤٢).

رويناه، أو متأخراً عنه. فإن كان متقدماً: كان منسوخاً (بما رويناه) <sup>(١)</sup>.  
وإن كان متأخراً: انصرف إلى الاعتراف المعهود في الباب وهو  
الإقرار أربع مرات لما بينا.

على أنه قد روي أن قصة العسيف كانت في وقت كان حد البكر  
الجلد والتغريب وقد انتسخ <sup>(٢)</sup> ذلك بقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ <sup>(٣)</sup>.  
فلا يصح الاحتجاج بالمنسوخ.

**وقولهم:** ليس في الحديث ما يدل على اختلاف المجالس.

**قلنا:** بلى فيه ذلك وهو الإعراض عنه بمنة ويسرة.

وقد روى أنه قد خرج من المسجد وتوارى عن النبي - ﷺ - ثم  
دخل وأقر مرة بعد أخرى.

كذلك <sup>(٤)</sup> ينبغي أن يحمل على هذا توفيقاً بين الدلائل.

وأما حديث الغامدية: فقد ردها النبي ﷺ معنى وإن لم يوجد  
صورة، لأنه كرر أمرها بقوله: "اذهي حتى تضعي ثم قال: اذهبي حتى  
تفطمي" <sup>(٥)</sup> كذلك <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>.

---

(١) جاءت في نسختي (ب)، (ج) زيادة "بما روينا" لكن لما كانت متممة للمعنى أثبتتها.

(٢) جاءت في نسخة (ب) "فانتسخ" بدل "انتسخ".

(٣) سورة النور، آية ٢.

(٤) جاء في نسخة (ب) "ولذلك" بدل "كذلك".

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٦) جاء في نسخة (ب) "لذلك" بدل "كذلك".

(٧) المبسوط للإمام السرخسي ج ٩ ص ٩١-٩٣ لكن الإمام الشوكاني وغيره قد



## مسألة

لا يملك المولى إقامة الحد على مملوكه عندنا سواء ظهر  
الزنى بالبينة أو الإقرار<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: يملك ذلك والحد الجلد.

= أعملا كل الروايات وذلك بأنه يمكن الجمع بينها بدون تعارض فقال في نيل  
الأوطار ج ٧ ص ٢٦٣، ٢٦٤... وجميع الأحاديث التي ذكر فيها ترييع الإقرار  
أفعال ولا ظاهر لها وغاية ما فيها جواز تأخير إقامة الحد بعد وقوع الإقرار مرة  
إلى أن ينتهي إلى أربع ثم لا يجوز التأخير بعد ذلك وظاهر السياقات مشعر بأن  
النبي ﷺ إنما فعل ذلك في قصة ماعز لقصد التثبيت كما يشعر بذلك قوله له  
"أبك جنون" ثم سؤاله بعد ذلك لقومه فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن  
إقامة الحد بعد صدور الإقرار مرة على من كان أمره ملتبسا في ثبوت العقل  
واختلاله والصحو والسكر ونحو ذلك وأحاديث إقامة الحد بعد الإقرار مرة  
واحدة على من كان معروفاً بصحة العقل وسلامة إقراره عن المبطلات...

(١) تبين الحقائق للزليعي ج ٣ ص ١٧١ والبنية في شرح الهداية ج ٥/٣٧١، ٣٧٢.

(٢) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٠٢، ١٠٣ والمهذب الذي طبعته مع تكملة

المجموع ج ١٨ ص ٣٩١ وقال فإن كان إقرار العبد فله أن يجلده في الزنا...

وهل له أن يغرب وجهان في المذهب: له أن يغربه لأنه يجوز أن يقيم عليه الحد

وهو المذهب لأننا جعلناه في حق الإمام وكذلك في إقامة الحد عليه بالبينة،

والثاني: لا يجوز لأنه يحتاج إلى تركية الشهود وذلك إلى الحاكم.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٦، ١٧٧ والفروع لابن مفلح ج ٦/٥٤، ٥٥

وقال هو المذهب، وعنه ليس له ذلك وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله -: إن

عصى الرقيق علانية أقام السيد عليه الحد وإن عصى سراً فينبغي لا يجب عليه

إقامته بل بخير بين استتابته وسره بحسب المصلحة في ذلك.

**لنا:** إجماع الصحابة كابن عباس وابن مسعود، وابن الزبير موقوفاً عليهم، ومرفوعاً.

(أربع إلى الإمام: الفية والجمعة، والحدود، والصدقات)<sup>(١)</sup>.

**فإن قيل:** الاحتجاج بالأثر فيه إثبات الولاية للإمام، وليس فيه نفيها عن<sup>(٢)</sup> غيره، فكان مسكوتاً عنه، فلا يصح التمسك به.

**قلنا:** قد روي: "ضمن الإمام<sup>(٣)</sup> أربعاً" والضمان عبارة عن اللزوم، ومتى فوض إلى السيد لا يكون إلزاماً<sup>(٤)</sup>.

**احتجوا:** بقوله ﷺ: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم». حد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٩ ص ٥٥٣، ٥٥٤، من قال الحدود إلى الإمام وذكره العيني في البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٣٧٢.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "عنه" بدل "غيره".

(٣) جاء في نسخة (ب) "للإمام" بدل "الإمام".

(٤) المبسوط للإمام السرخسي ج ٩ ص ٨١، ٨٢.

(٥) أخرجه أبوداود ج ٤ ص ٦١٧ رقم ٤٤٧٣ في كتاب الحدود، باب في إقامة الحد على المريض.

وأخرجه أحمد ج ١/١٣٥، ١٤٥، وأبوداود الطيالسي ج ٢ رقم ١٤٦.

والبيهقي في السنن الكبرى ج ٨/٢٤٥ فذكره...

قال الألباني في الإرواء: "وهذا إسناد حسن إن شاء الله". الإرواء ج ٧/٣٦٠.

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٣٠ رقم ١٧٠٥ في الحدود باب تأخير الحد عن النفساء

ولفظ مسلم عن أبي عبد الرحمن قال: خطب علي فقال: يا أيها الناس أقيموا على

أركانكم الحد من أحصن منهم ومن لم يحص، فإن أمة رسول الله ﷺ زنت،

فأمرني أن أجلدها فإذا هي حديث عهد بنفاس، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها،

فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: "أحسن" وفي رواية له زاد "اتركها حتى تماثل".

وروي أنه ﷺ قال: «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها فإن عادت فليجلدها فإن عادت فليبيعها ولو بضيف» خ م ت<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيح: "ولو بجبل من شعر"<sup>(٢)</sup>.

**والجواب:** أما الحديث الأول: فهو أمر للمولى بإقامة الحد ومقتضى الأمر الوجوب، ولا يجب ذلك على المولى<sup>(٣)</sup>، بالاتفاق حتى لو ترك المولى الإقامة اعتماداً على الإمام لم يكن ملزماً فكان متروك الظاهر. أو يحمل على الإقامة تسبياً بالمرافعة إلى الإمام بإضافة الفعل بطريق التسبب جائز كما يقال: بنى الأمير قصرأ أو ضرب درهماً.

---

(١) ضفير: من الضفر وهو نسج الشعر وغيره عريضاً.

والضفر الفتل، وانضفر الحبلان إذا التويا معاً، وفي هذا الحديث قول ولو بضيف أي بجبل مفتول من شعر.

بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ٤٨٩، ٤٩٠، وجمهرة اللغة ج ٢/٣٦٥.

(٢) أخرجه البخاري في البيوع باب بيع العبد الزاني ج ٤ ص ٣٩٩ رقم ٢١٥٢ من الفتح

ورقم ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢٢٣٢-٢٢٣٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٦٨٣٧، ٦٨٣٨.

وأخرج الرواية الثانية في الحدود، باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ج ١٢/١٦٥ رقم ٦٨٣٩ من الفتح عن أبي هريرة.

وأخرج الحديث مسلم ج ٣/١٣٢٨ رقم ١٧٠٣ في الحدود والموطأ ج ٢/٨٢٦ في الحدود باب جامع ما جاء في حد الزنا.

والترمذي ج ٤/٤٦ رقم ١٤٤٠ في الحدود باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام.

(٣) جاء في نسخة (ب) "الولي" بدل "المولى".

وأما الحديث الثاني: فمحمول أيضاً على التسبب<sup>(١)</sup>.  
أو على التعزير بدليل قوله -عليه السلام-<sup>(٢)</sup>، "فإن عادت فليعها ولو  
بضفير" والبيع ليس بحد بالإجماع<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

حد القذف لا يورث، ولا يسقط بالعفو، ويجرى فيه التداخل<sup>(٤)</sup>  
خلفاً للشافعي<sup>(٥)</sup>.

والخلاف ينبني على أن المقلب فيه حق الله تعالى عندنا،  
فيجرى فيه أحكام حقوقه سبحانه (وتعالى)<sup>(٦)</sup> كما في حد الزنى<sup>(٧)</sup>.  
وعنده: المقلب فيه حق العبد فيجرى عليه أحكام حقوق العباد.  
لنا: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ...﴾  
الآية<sup>(٨)</sup> أوجب حد القذف سواء وجد العفو من المقدوف أو لا.

- 
- (١) جاءت في نسخة (ب) "الصلاة والسلام" بدل "عليه السلام".  
(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "أيضاً" وأثبتها ليكمل المعنى.  
(٣) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٨٢ وضح الشيخ العيني هذا ووضح أيضاً في كون  
حق الله تعالى فلا يجوز للمولى أن يستوفيه. في البناية ج ٥ ص ٣٧٣، ٣٧٤.  
(٤) تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٣، ٢٠٤، وبدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٧ ص ٨٥.  
(٥) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٠٧ والمهذب الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٨  
ص ٤٣١.  
(٦) جاءت في نسخة (ب) زيادة "وتعالى".  
(٧) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٤٩٠-٤٩٣.  
(\*) جاءت الواو خطأ، والصواب إن، لعل ذلك سهو من الناسخ -رحمه الله تعالى-.  
(٨) آية ٢٣ من سورة النور.

وقوله ﷺ: «أقيلوا ذوي العثرات»<sup>(١)</sup> عثراتهم إلا في حد»<sup>(٢)</sup> من غير فصل.  
وعن علي - عليه السلام - أنه قال: "إذا مات المقدوف لا يورث عنه حد  
القذف"<sup>(٣)</sup>، من نكير. فكان إجماعاً.  
احتج: بما روي أن النبي ﷺ قال: «ما عفى أحد عن مظلمة إلا زاده  
الله بها عزاً»<sup>(٤)</sup> وللمقدوف مظلمته.

وروي أن النبي ﷺ قال: «أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم  
كما يخرج من بيته فيقول: اللهم إني تصدقت بعرضي على عبادك

---

(١) العثرات: جمع عثرة من عثر يعثر عثوراً وعتاراً وعتثر كبا. والعثرة: الزلة يقال  
عثر به فرسه فسقط وعتثر لسانه: تلعث. بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ٥٣٩،  
وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٣٩.

(٢) أخرجه أبوداود رقم ٤٣٧٥ في كتاب الحدود باب في الحد يشفع فيه، من  
حديث عائشة - رضي الله عنها - وفي روايته "ذوي الهيئات" عثراتهم إلا في  
الحدود.

وعزاه المنذري ج ٦/٢١٣ للنسائي وقال: وفي إسناده عبد الملك بن زيد العدوي  
وهو ضعيف الحديث. وقال النسائي ليس به بأس.

(٣) ذكره الإمام السرخسي في المبسوط ج ٩ ص ١١٢.

(٤) أخرجه أحمد ج ٢/٢٣٥ عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «ما نقصت صدقة من مال ولا  
عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله عزاً وتواضع...»، وأخرجه مسلم ج ٤/٢٠١  
رقم ٢٥٨٨ في البر والصلة باب استحباب العفو والتواضع، بلفظ مختلف.

وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أحمد ج ١/١٩٣، وشاهد  
من حديث أبي كبشة الأنماري أخرجه الترمذي ج ٤/٥٦٢ باب ما جاء مثل  
الدنيا مثل أربعة نفر، وقال حسن صحيح.

الصالحين»<sup>(١)</sup> مدحه النبي ﷺ بعفوه عن كل من جنى عليه ولولا سقوط الحد بالعفو لما مدحه.

**قلنا:** الأخبار من الجانبين غريبة والترجيح معنا لما بينا.  
وحديث أبي ضمضم محمول على الترغيب في العفو دون الحكم<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه ابن السني عن قتادة عن أنس رقم ٦٤ مرفوعاً وفيه "اللهم إني وهبت نفسي وعرضي لك فلا يشتم من شتمه ولا يظلم من ظلمه ولا يضرب من ضربه" لكن فيه شعيب بن ييار قال العقيلي في كتابه الضعفاء ج ٢/١٨٣ يحدث عن الثقات المناكير وكاد أن يغلب على حديثه الوهم.

ورواه أبوداود ج ٥/١٩٩ رقم ٤٨٨٦ مرفوعاً عن قتادة وفيه "اللهم إني قد تصدقت بعرضي على عبادك". وللحديث طريق آخر عن أنس أخرجه العقيلي ج ٤/٩٣، ذكره في ترجمة محمد بن عبدالله العمي وقال لا يقيم الحديث. وأخرجه العقيلي أيضاً ج ٤/٩٣ عن ثابت عن عبدالرحمن بن عجلان عن النبي ﷺ فذكره الحديث، وقال: هذا أولى من حديث العمي.

وأخرجه أبوداود ج ٥/١٩٩ رقم ٤٨٨٧ عن ثابت عن عبدالرحمن بن عجلان عن النبي ﷺ وقال هو أصح.

وقال الألباني في الإرواء ج ٨/٣٤ رجاله ثقات غير عبدالرحمن بن عجلان تابعي مجهول الحال فهو مرسل ضعيف.

(٢) قلت الراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن حد القذف يغلب فيه حق العباد إذا لا بد فيه من طلب المقذوف وبدون هذا الطلب لا يقام حد القذف وعليه يجري فيه التوارث ويسقط بالعفو ولا يجري فيه التداخل والله أعلم.

## كتاب السرقة

### مسألة

القطع مع الضمان لا يجتمعان<sup>(١)</sup>.  
وقال زفر: يجتمعان<sup>(٢)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٥)</sup>: إن كان السارق موسراً كقولهم، وإن كان  
معسراً كقولنا.  
وصورة المسألة: إذا سرق المال ووجب القطع، فتلغ في يده،  
أو أتلغه قبل القطع أو بعده، لا يجب الضمان عندنا، خلافاً لهم.  
وروى الحسن عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه إذا أتلغه<sup>(٦)</sup> بعد  
القطع يجب الضمان.  
وعلى هذا الخلاف الحد مع القطع<sup>(٧)</sup> لا يجتمعان عندنا.

- 
- (١) تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٣١، ٢٣٢، والبنية ج ٥ ص ٦١١-٦١٥.  
(٢) لم أجد زفر مخالفاً في كتب الحنفية المبسوط ج ٩/١٥٦.  
وبدائع الصنائع ج ٧/٨٤ وفتح القدير ج ٤/٢٦١.  
(٣) روضة الطالبين ج ١٠/١٤٩ ومغني المحتاج ج ٤/١٧٧.  
(٤) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٧٠، ٢٧١ ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٥٠.  
وقال (هذا المذهب نص عليه).  
(٥) الخرشني على مختصر خليل ج ٨ ص ١٠٣.  
(٦) البنية في شرح الهداية ج ٥ ص ٦١٢.  
(٧) جاء في نسخة (ب) بدل "العقر - القطع" بدل "العقر - العقل" والصواب القطع.

**لنا:** قوله ﷺ: «لا غرم على السارق بعد قطع يمينه» ق<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو حنيفة عن ابن مسعود ولم يرو عنه غيره خلاف.

**فإن قيل:** الحديث معلول، قال الدارقطني: في إسناده سعد ابن إبراهيم مجهول<sup>(٢)</sup>.

ويروى من وجوه كلها لا تثبت.

ولو سلم: احتمل أنه أراد بنفي الغرم نفي العذاب في الآخرة. ويحتمل أنه أراد أجرة الجلاد.

ويحتمل أنه أراد نفي الضمان زائداً كما في بدء الإسلام ومع هذه الاحتمالات لا يمكن الاحتجاج به لنفي الضمان.

**قلنا:** قول الدارقطني لا يقبل إذا انفرد دائماً تكلموا في الحديث من حيث إسناده لأنه رواه المسور عن عبدالرحمن بن عوف والمسور لم يلقه. وهذا إن ثبت فهو صفة الإرسال.

فالنبي ﷺ ذكر الغرم منكراً في موضع النفي والنكرة في موضع النفي تعم فينتفي عنه جميع أنواع الغرم<sup>(٣)</sup>.

**واحتجوا:** بقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى ترد» حد<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني ج ١٨٢/٣ رقم ٢٩٦ عن عبدالرحمن بن عوف. وأخرجه النسائي ج ٩٣/٨ بلفظ: «لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد» وقال: "وهذا مرسل وليس بثابت".

(٢) سنن الدارقطني ج ٣ ص ١٨٣.

(٣) البناء ج ٥ ص ٦١٣، ٦١٤ وتقدم التحريج ما يفيد ذلك.

(٤) يأتي تخريج هذا الحديث.



وفي رواية: "حتى يوفيه".


وأراد صاحب اليد فكلمة "على" للإيجاب<sup>(١)</sup> و "حتى" للغاية.  
أوجب الضمان وجعل غايته الرد ولا يحمل على ضمان الرد لأن  
الشيء لا يجعل غاية لنفسه<sup>(٢)</sup>.

(ولا يحمل على ضمان الرد لأن النبي ﷺ لا يجعل غاية لنفسه)<sup>(٣)</sup>.  
فكان المراد به وجوب القيمة أي على صاحب اليد رد قيمة ما أخذ  
إذا عجز عن رد العين.

والمتنازع فيه كذلك فيتناوله الحديث.

**قُلنا:** المراد به حفظ ما أخذت حتى ترد فيخرج عن عهدة هذا  
الواجب<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

السارق لا يؤتى على أطرافه الأربعة.  
وهو قول أبي بكر، وعمر، وعلي -  - وأحمد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "الإيجاب" بدل "الإيجاب" والصواب ما أثبتته.

(٢) هذه العبارة ليست موجودة في نسختي (ب)، (ج).

(٣) هذه العبارة موجودة في (ب)، (ج) فقط وإنما أثبتتها ليكمل الكلام.

(٤) البناء ج ٥ ص ٦١٣، ٦١٥.

(٥) تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٢٥، والبناء ج ٥ ص ٥٨٦، ٥٨٧، والمبسوط ج ٩ ص ١٦٦.

(٦) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٦٤-٢٦٦ والمبدع ج ٩ ص ١٤٨.

وقال (وهو المذهب وعنه أنه تقطع يده اليسرى في الثالثة والرجل اليمنى الرابعة  
واختارها أكثر العلماء) وزاد المعاد ج ٥ ص ٥٧، ٥٨.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: يؤتى.

وصورة المسألة: إذا سرق مرة واحدة تقطع يده اليمنى فإن سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى. فإن سرق ثالثاً أو رابعاً لم تقطع عندنا ويحبس إلى<sup>(٢)</sup> أن يتوب. وعنده: إذا سرق ثالثاً تقطع يده اليسرى، وإذا سرق رابعاً قطعت<sup>(٣)</sup> رجله اليمنى.

وعلى هذا الخلاف قاطع الطريق لا يؤتى على أطرافه الأربعة خلافاً له<sup>(٤)</sup>.

لنا: قوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>.

واليمنى مرادة بالإجماع. فخرجت اليسرى من أن تكون مرادة وروي أن عمر -رضي الله عنه- استشار الصحابة في ذلك وحبس السارق. وقال: إنما عليه قطع يد ورجل فأجمعت الصحابة على قوله. قال الراوي: والذين استشارهم عمر -رضي الله عنه- هم الذين ينعقد بهم الإجماع<sup>(٦)</sup>.

---

(١) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٤٩ وتكملة المجموع ج ١٩ ص ٦٧.

(٢) جاء في نسخة (ب) "حتى" بدل "إلى أن".

(٣) جاء في نسخة (ب) "قطعت" بدل "يقطع" والصواب "قطعت" فأثبتها.

(٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٦٦، ونهاية المحتاج ج ١٦٣/٧. ومنتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٩١، ٤٩٢، والإنصاف ج ١٠/٢٩٧.

(٥) آية ٣٨ من سورة المائدة.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٩ ص ٥١٠ بلفظ أن عمر قال: "إذا سرق فاقطعوا يده ثم إن عاد فاقطعوا رجله ولا تقطعوا يده الأخرى وذروه يأكل بها"

وروي أن علياً -عليه السلام- استشار الصحابة في هذه الحادثة فقال بعضهم: تقطع يده اليسرى. فقال: ثم يستنجي؟ فقال بعضهم: فرجله اليمنى. فقال: فبم يمشي؟

فقال: إني لأستحي من الله أن لا أدع له يداً يبطش بها، ولا رجلاً يسعى بها، ثم (درأ) عنه الحد<sup>(١)</sup>. فحل محل الإجماع.

احتج: بما روي أن النبي ﷺ قال: «إذا سرق سارق فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه»<sup>(٢)</sup>.

---

= الطعام ويستنجي بها من الغائط ولكن احبسوه عن المسلمين".

وذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٣.

وأخرجه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ج ١٠ ص ١٨٦ باب قطع يد السارق.

(١) أخرجه محمد بن الحسن في الآثار ل ٨٢ عن علي...

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٥ باب السارق يعود فيسرق ثانياً وثالثاً ورابعاً.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٨٠ وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني: في إسناده عمرو بن مرة شيخ أبي حنيفة ثقة عابد.

ورمي بالإرجاء كذا في التقريب.

(٢) الرواية الأولى: أوردها الزيلعي في نصب الراية ج ٣/٣٧١ ولم يذكر أن أحداً أخرجها بهذا اللفظ، ولكن ذكر ألفاظاً أخرى.

منها ما أخرجه أبوداود ٥٦٥/٤ رقم ٤٤١٠ في سننه في الحدود باب السارق يسرق مراراً، عن جابر بن عبد الله وأخرجه أيضاً النسائي ج ٨/٩٠ ثم قال: هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث.

والدارقطني ج ٣/١٨٠، ١٨١ رقم ٢٨٩، والبيهقي ج ٨/٢٧٢.

=

وروي مفسراً: «إذا سرق أحدكم فاقطعوا يده اليمنى، فإن عاد فاقطعوا رجله اليسرى فإن عاد فاقطعوا يده اليسرى فإن عاد فاقطعوا رجله اليمنى فإن عاد فاقتلوه». قال الراوي فقتلناه، وحرقناه ورميناه في بئر<sup>(١)</sup>.  
وروي عن أبي بكر -رضي الله عنه- أنه أضاف رجلاً أقطع اليد والرجل فسرق حلي أسماء (-رضي الله عنها-) <sup>(٢)</sup> فقطعه <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>. بمحض من الصحابة.  
وكذا روي عن عمر -رضي الله عنه- <sup>(٥)</sup>.

= ومنها: ما أخرجه النسائي ج ٨/٨٩، ٩٠ عن الحارث بن حاطب، والحاكم في المستدرک ج ٤/٣٨٢ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه"، وتعقبه الذهبي فقال: "بل منكر" والبيهقي ج ٨/٢٧٣.

(١) الرواية الثانية: أقرب الألفاظ إليها ما رواه أبو نعيم في الحلية ج ٢ ص ٦ فذكره عن عبد الله بن زيد الجهني وقال: تفرد به حزام وهو من الضعف بالحل العظيم، وما رواه الدارقطني في سننه ج ٣/١٨١ رقم ٢٩٢ عن أبي هريرة وليس في روايته "فإن عاد فاقتلوه".

أما قوله "فقتلناه وحرقناه ورميناه في بئر" فمذكور نحوه في حديث جابر الذي ذكرناه أولاً. نصب الراية ج ٣/٣٧١-٣٧٣، والسنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ج ٨ ص ٢٧٣.

(٢) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) فقط وهي زيادة رضي الله عنها.

(٣) جاء في نسخة (ب) "فقطع يده" بدل فقطعه...

(٤) رواية أبي بكر: أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٨٣٥ رقم ٣ في كتاب الحدود باب جامع القطع، وعبد الرزاق في المصنف رقم ١٨٧٧٤ باب قطع السارق.

والدارقطني في سننه رقم ٣٠١-٣٠٣ وفي الروايتين الأخيرتين أنه قطعت يده ولم يذكر أنه قطع الرجل والبيهقي ج ٨/٢٧٣.

(٥) وأما رواية عمر: فأخرجها الدارقطني في سننه ج ٣/١٨٥، رقم ٣٠٤ والبيهقي ج ٨/٢٧٣، ٢٧٤.

وانظر كلام التركماني على سنن البيهقي، ونصب الراية ج ٣/٣٧٣-٣٧٤.

**والجواب:** أما الحديث: فلم يروه أحد من أرباب السنن.  
قال<sup>(١)</sup> الطحاوي: حفظنا الأحاديث، وتبعنا<sup>(٢)</sup> الحفاظ فلم نعرفه.  
ولو سلم فعنه جوابان: أحدهما: أنه خير واحد وإثبات الحدود بخير  
الواحد لا يجوز.  
والثاني: يحمل على أنه كان في ابتداء الإسلام حيث كان القتل  
مشروعاً.

ولهذا قال فيه: فإن عاد الخامسة فاقتلوه على أنه غير معمول به. فإن  
علياً - عليه السلام - حاج الصحابة، فلو كان معمولاً به لاحتجوا به عليه. وأما  
فعل أبي بكر، فالمسألة تختلف فيها بين الصحابة فلا يحتج بالبعض على  
البعض. أو يحمل فعله على (طريق)<sup>(٣)</sup> السياسة، والمصلحة لا على طريق  
الحتم والإيجاب.

والأصح من مذهب عمر - عليه السلام - مثل مذهبنا<sup>(٤)</sup>.  
أو يحمل على ما قلنا من السياسة<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "وقال" بدل "قال".  
(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "الأحاديث" والظاهر أنها زيادة من عند الناسخ عن  
طريق السهو.  
(٣) جاءت زائدة في نسختي (ب)، (ج) لكن أثبتها ليكمل المعنى.  
(٤) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٦٦.  
(٥) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٦٧، ١٦٨، وضح الإمام العيني أدلة الأحناف  
وغيرهم في المسألة ورد على أدلة الخصم في البناية ج ٥ ص ٥٨٧-٥٨٩.  
قلت والراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن السرقة سبب يترتب عليه عند  
حدوثها جزاء فيتكرر الجزاء بتكرر السبب والله أعلم.

## مسألة

لا قطع على النباش<sup>(١)</sup> عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ومحمد.  
وقال أبو يوسف: يقطع<sup>(٣)</sup>، وهو قول زفر والشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>.  
وأكثر أصحاب الشافعي يسلمون أن القبر لو كان في  
الصحراء لا يقطع<sup>(٦)</sup>. وإنما الخلاف: إذا كان القبر في العمران  
محفوظاً بأعين المارين<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) النباش: فعله نبش أي نبش الشيء ينشئه نبشاً استخرجه بعد الدفن. ونبش الموتى: استخرجهم. والنبش: نبشك عن الميت وعن كل دفين.  
بتصرف لسان العرب ج ٦ ص ٣٥٠، وجمهرة اللغة ج ١ ص ٢٩٤.  
(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".  
(٣) فتح القدير ج ٤ ص ٢٣٤.  
(٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦٩ وروضة الطالبين ج ١٠ ص ١٢٩، ١٣٠ وقال المذهب وجوب القطع في الجملة وبه قطع الجمهور وحكى ابن خيران وابن الوكيل قولاً آخر أنه لا قطع فيه بحال، لأنه موضوع للبلى لا للإحراز.  
(٥) المقنع لابن قدامة وحاشيته ج ٤ ص ١٣٢ والإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٢٧٢ وقال هذا المذهب وعليه الأصحاب هو الأصح وعنه لا يقطع.  
(٦) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٢٩، ١٣٠ وقال: لو كان القبر في مفازة وبقعة ضائعة، فوجهان: أحدهما: ليس بحرر وبه قطع صاحب المذهب والغزالي وعزاه في جماهير الأصحاب لأن السارق يأخذ من غير خطر.  
والثاني واختاره القفال والقاضي ورجحه العبادي، القبر حرر للكفن حيث كان لأن النفوس تهاب الموتى...  
(٧) المراجع السابقة في المسألة وفصل المسألة أيضاً الإمام الشيخ العيني أكمل تفصيل في كتابه البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٥٥٧-٥٥٩.

**لنا:** ما روى أن النبي ﷺ قال: «لا قطع على المختفي»<sup>(١)</sup> والمختفي بلغة أهل المدينة النباش<sup>(٢)</sup>.  
وروى أن علياً -عليه السلام- أتى بنباش فعززه ولم يقطعه ووافقه ابن عباس<sup>(٣)</sup>.  
**فإن قيل:** الحديث محمول على ما إذا كان القبر في الصحراء.  
**قلنا:** هذا عدول عن الظاهر. فلا يجوز<sup>(٤)</sup>.  
**احتجوا:** أن النبي ﷺ: قطع نباشاً<sup>(٥)</sup>.  
وروي أنه ﷺ قال: «من غرق غرقناه، ومن حرق حرقناه ومن نبش قطعناه»<sup>(٦)</sup>، أوجب النبي ﷺ القطع بمجرد النبش.

- 
- (١) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٣٦٧ غريب.  
وقال الحافظ ابن حجر في الدراية ج ٢ ص ١١٠: لم أجده هكذا.  
وقال الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٥٥٨ هذا حديث غريب لا أصل له.  
لكن أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ج ١٠ ص ٣٥، ٣٦ في كتاب الحدود باب ما جاء في النباش يؤخذ بأخذه. عن ابن عباس قال: "ليس على النباش قطع".  
(٢) وسمي بذلك لاستخراجه أكفان الموتى أو من الاستتار لأنه يسرق في خفية.  
لسان العرب ج ١٤ ص ٢٣٤، وغريب الحديث لأبي عبيد ج ١ ص ٥٩.  
وجمع بحار الأنوار للشيخ محمد طاهر الصديقي ج ٢ ص ٧٢.  
(٣) سبق بيانه.  
(٤) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.  
(٥) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ١٤٣.  
(٦) عزاه في نصب الراية ج ٣/٣٦٦-٣٦٧ للبيهقي في المعرفة ثم قال الزيلعي: قال في التنقيح: في هذا الإسناد من يجهل حاله كبشر بن حازم وغيره.

وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: "سارق أمواتنا كسارق أحيائنا" (١).

وروي عن ابن مسعود "أنه أتى بنباش فكتب إلى عمر فكتب إليه: أن اقطعه" (٢).

وعن علي - رضي الله عنه - أنه قطع نباشاً (٣).

وهو قول ابن الزبير، وابن مسعود، ومعاوية بن قرة، والحسن البصري، وابن سيرين (٤).

وهذا دليل على أن النباش سارق.

---

= وذكر الحافظ في التلخيص عن البيهقي أنه قال: "في هذا الإسناد بعض من يجهل حاله". تلخيص الخبير ج ٤/٧٣.

(١) عزاه في نصب الراية ج ٣/٣٦٧ للبيهقي في المعرفة وساق سند البيهقي بأكمله. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ١٠/٣٤ عن الحجاج عن الحكم عن إبراهيم الشعبي قالوا: يقطع سارق أمواتنا كما يقطع سارق أحيائنا. وقال الألباني في الإرواء ج ٨ ص ٧٤ وفيه حجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعنه ولكنه لم ينفرد به.

وقد أخرجه البيهقي ج ٨ ص ٢٦٩ عن طريق عمر بن أيوب عن عامر الشعبي أنه قال فذكره. وعن طريق إبراهيم عن مغيرة مثله.

(٢) أخرجه الحافظ عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ج ١٠ ص ٢١٥ عن عبد الله ابن عامر ابن أبي ربيعة أنه وجد قوماً يختفون القبور باليمن على عهد عمر ابن الخطاب فكتب إلى عمر، فكتب إليه عمر أن يقطع أيديهم.

(٣) لم أجده رغم بحثي عنه في مكانه من كتب الحديث والآثار.

(٤) المبسوط للإمام السرخسي ج ٩ ص ١٥٩.



**الجواب:** أما قولهم أنَّ النبي - ﷺ - <sup>(١)</sup> قطع نباشاً فلم ينقل في السنن <sup>(٢)</sup>.

وأما الثاني: فمن كلام زياد بن أبيه. ذكر في خطبته البتراء بالبصرة حيث قال: من غرق غرقناه، ومن حرق حرقناه، ومن نبش دفناه حياً ومن نقب نقبت عن كبده <sup>(٣)</sup>.

ومعلوم أن هذه الأحكام غير مشروعة في شريعتنا <sup>(٤)</sup>.  
ثم إنه موقوف على معاوية بن قررة لم يرفعه أحد <sup>(٥)</sup>.  
ولو سلم كان متروك الظاهر، لأنه ﷺ علق القطع بمجرد النبش.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

جاء في نسخة (ج) بدون "عليه السلام".

(٢) تقدم ما يبين الك.

(٣) هذا جزء من خطبة زياد بن أبيه ساقها العلامة ابن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٢٢٢، ٢٢٣، وذكرها الطبري في تاريخه ج ٦ ص ١٢٤، والجاحظ في البيان والتبيين ج ٢ ص ٢٩ وغيرهم.

(٤) لعل الشيخ المؤلف - رحمه الله تعالى - ارتضى أنه ضعيف فلم يعتبره حديثاً لعدم وروده في كتب السنة المعتمدة، ولتضعيف ما ورد في كتاب المعرفة للبيهقي كما تقدم ذلك.

(٥) ورد في التحقيق لابن الجوزي ل ١٤٣ أن الموقوف على معاوية بن قررة هو ما ساقه بإسناده قال: أخبرنا ابن ناصر قال أنبأنا عبد القادر بن يوسف قال أنبأنا أبو إسحاق البرمكي قال أنبأنا محمد بن عبد الله بن محسب قال أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن أسود بن عامر عن إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن معاوية بن قررة قال: يقطع.

والإجماع ليس كذلك فإنَّ من نبش ولم يأخذ، أو نبش وأخذ غير الكفن لا يقطع. وما حكوه عن الصحابة فمذهبهم مثل مذهبنا. أو يحمل على طريق السياسة. ثم الخلاف في أن النباش سارق أم لا. فعندنا: ليس بسارق، لأن السرقة أخذ مال الغير على وجه المسارقة، والنباش: اختص باسم آخر<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا ملك السارق المسروق بالهبة ونحوها<sup>(٢)</sup> بعد القضاء قبل الإمضاء سقط الحد عند علمائنا الثلاثة<sup>(٣)</sup>. وقال زفر: لا يسقط. وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>. وروي أن أبا يوسف معهم. وعلى هذا الخلاف: إذا ملكه بعد الخصومة قبل القضاء سقط الحد عندنا<sup>(٦)</sup>. واتفقوا على أنه لو ملكه قبل الخصومة والدعوى: أنه يسقط<sup>(٧)</sup>.  
لنا: نصوص مسألة اللواط.

- 
- (١) راجع البناية ج ٥ ص ٥٥٨، ٥٥٩، والمبسوط ج ٩ ص ١٥٩-١٦١.  
(٢) جاء في نسختي (ب، ج) "ونحوه" بدل "ونحوها" والصواب ونحوها فأثبتته.  
(٣) فتح القدير للإمام ابن همام ج ٥ ص ١٦٣-١٦٥.  
(٤) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١١٤-١١٦، والمهذب ج ١٩ ص ٥٢، ٥٣.  
(٥) مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٣٢ والمغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٦٩.  
(٦) المراجع السابقة والبناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٦٠٢، ٦٠٣.  
(٧) المراجع السابقة في المسألة.

**احتجوا:** بما روي أن صفوان كان نائماً في المسجد متوسداً رداءه فجاء سارق فسرقه فأتى به النبي ﷺ فأمر بقطع يديه فخرج لتقطع فتغير<sup>(١)</sup> وجه النبي - ﷺ - فقال له صفوان، كأنه قد شق عليك يا رسول الله هو عليه صدقة<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية، وهبته منه. فقال ﷺ: «هلا قبل أن تأتيني به» وأمر بقطعه خ د<sup>(٣)</sup>.

وروي أن امرأة من بني مخزوم سرت فقضى النبي ﷺ بقطعها فتشفع أولياؤها بأسامة بن زيد فقال ﷺ: «اتشفع في حد من حدود الله تعالى والله لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطعت يدها»<sup>(٤)</sup> خ م ت<sup>(٥)</sup>.

(١) جاء في نسخة (ب) "فغير" بدل "فتغير" والصواب ما أثبتته.

(٢) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٣) حديث صفوان بن أمية وله عنه طرق:

الحديث أخرجه أبوداود ج ٤/٥٥٣ رقم ٤٣٩٤ في كتاب الحدود باب من سرق من حرز. عن صفوان بن أمية بألفاظ مختلفة.

والنسائي (٦٩/٨، ٧٠) عن صفوان وعن ابن عباس بألفاظ مختلفة فذكرها... وابن ماجه ج ٢/٨٦٥ رقم ٢٥٩٥ والحاكم ج ٤/٣٨٠، والبيهقي ج ٨/٢٦٥ وأحمد ج ٦ ص ٤٦٥، ٤٦٦ فذكره...

قال صاحب الإرواء ج ٧/٣٤٩... الحديث صحيح الإسناد من بعض طرقه وهو صحيح قطعاً بمجموعها وقد صححه جماعة منهم من تقدم ذكره ومنهم الحافظ محمد بن عبد الهادي فقد قال في تنقيح التحقيق ج ٣/٣٦٧. حديث صفوان صحيح رواه أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه.

(٤) جاء في نسخة (ب)، (ج) لقطعتها" بدل "لقطعت".

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه. "الفتح" ج ٦ ص ٥١٣ رقم ٣٤٧٥ في الأنبياء في فضائل الصحابة عن عائشة - رضي الله عنها -. أخرجه البخاري رقم ٣٧٣٢، ٣٧٣٣ من الفتح.

ولو سقط الحد بالهبة لأرشدهم النبي - ﷺ - <sup>(١)</sup> إليها لأنه كان يلحق الشبهة درءاً للحد <sup>(٢)</sup>.

### والجواب:

أما الحديث: فلم تثبت صحة الهبة فيه لأن الهبة تفتقر إلى القبول والقبول محتمل يحتمل أنه قبل ويحتمل أنه لم يقبل لجواز أنه اختار العقوبة العاجلة على العقوبة الآجلة والنبي - ﷺ - <sup>(٣)</sup> لم <sup>(٤)</sup> يبين أنه لو قبل لا تسقط والحديث حكاية حال فمتى تطرق إليه ضرب احتمال يسقط التمسك به.

وأما حديث المخزومية فنقول: كان دأبه ﷺ تلقين الشبهة قبل وجوب الحد فيحتمل أن أولياءها تشفعوا بعد ما قضى بالقطع فلذلك لم يدلهم على الشبهات <sup>(٥)</sup>.

---

= أخرجه البخاري أيضاً في الحدود تحت رقم ٦٧٨٨ في الفتح فذكره...  
وأخرجه مسلم حديث رقم ١٦٨٨ في كتاب الحدود باب قطع السارق الشريف وغيره. والنهي عن الشفاعة في الحدود. بلفظ البخاري السابق.  
وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٣٧، ٣٨ حديث في الحدود باب في الحد يشفع فيه فذكره.

(١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٢) المغني للعلامة الشيخ ابن قدامة ج ٨ ص ٢٦٩.

(٣) جاء في نسخة (ب) "عليه أفضل الصلاة والسلام" بدل "عليه السلام".

(٤) جاء في نسخة (ب) "لو" بدل "لم".

(٥) المبسوط للإمام السرخسي ج ٩ ص ١٨٧، ١٨٨. وبين الإمام السرخسي في المبسوط مذهب الإمام ومحمد - رحمهما الله تعالى - وعقب أيضاً كما عقب المؤلف - رحمه الله تعالى - على أدلة الفريقين.

## مسألة

السارق من المودع، والمستعير، والمضارب، والمرتهن، والمستأجر، والغاصب: يقطع بخصومتهم عند علمائنا الثلاثة، وقال زفر: لا يقطع<sup>(١)</sup>.

وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه لو حضر المالك وادعى جميعاً: يقطع.

ولو انفرد المالك وحده بالخصومة يقطع عندنا.

واختلف المشايخ على قول زفر.

قال بعضهم: يقطع، وقال بعضهم: لا يقطع وهو الأصح.

فالحاصل: أن عند زفر: لهم ولاية (الخصومة ولكن لا يظهر

في حق القطع).

وعند الشافعي: لا ولاية<sup>(٣)</sup> لهم<sup>(٤)</sup>.

لنا: النصوص الموجبة للقطع في السرقة.

وقوله ﷺ: "إنما أقضي بالظاهر"<sup>(٥)</sup> وقد ظهرت السرقة.

**احتجوا:** بالنصوص النافية لوجوب القطع.

---

(١) المبسوط ج ٩ ص ١٤٤، ١٤٥ وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٣ ووضح المسألة

الشيخ العيني في البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٥٩٥-٥٩٩.

(٢) روضة الطالبين للإمام النووي ج ١٠ ص ١٢١، وقال "ولا يشترط كون

المسروق في يد المالك بل السرقة من يد المودع والمرتهن والوكيل وعامل

القراض والمستعير والمستأجر يوجب القطع والخصم فيها المالك". وتكملة

المجموع للمطيعي ج ١٩ ص ٥٠.

(٣) ما بين القوسين ليس موجوداً في (أ) وإنما هو في (ب)، (ج) وأثبت ليكمل الكلام.

(٤) المراجع السابقة في المسألة.

(٥) يأتي تخريج هذا الحديث.

**قلنا:** في القول بعدم القطع إضاعة المال وتعطيل الحدود وإنه لا يجوز<sup>(١)</sup>.

## مسألة

تكرار السرقة في عين واحدة<sup>(٢)</sup> لا يوجب تكرار القطع عندنا<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: يوجب.

وصورته: إذا سرق عيناً فقطع فيها ثم ردها إلى المالك وعاد

فسرقها ثانياً لا يقطع عندنا. خلافاً لهما.

**لنا:** النصوص الموجبة لدرء الحد.

وسبب وجوب القطع مفقود في المرة الثانية لما عرف.

**احتجوا:** بالنصوص الموجبة للقطع وقد مر<sup>(٦)</sup> والله أعلم<sup>(٧)</sup>.



---

(١) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٢) جاء في نسخة (ب) "واحد" بدل "واحدة" والصواب واحدة لأن الضمير يرجع إلى العين.

(٣) المبسوط للإمام السرخسي ج ٩ ص ١٦٥، ١٦٦.

(٤) تكملة المجموع ج ١٩ ص ٦٧.

(٥) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٦٢ ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٤٤ وقال: (أو، سرق "عيناً قطع بها" أي: بسرقتها "في سرقة أخرى" متقدمة في حرزها الأول أو غيره، قطع لأنه لم ينزجر بالقطع الأول، أشبه ما لو سرق غيرها بخلاف حد القذف فلا يعاد بإعادة القذف لأن الغرض إظهار كذبه وقد ظهر...).

(٦) الأدلة لكلا الطرفين في تكملة المجموع للنووي ج ٩ ص ٦٧ وكذا وضع الإمام العيني المسألة والأدلة في البناية ج ٥ ص ٥٦٢، ٥٦٣.

(٧) قلت والراجح رأي الشافعي وأحمد لأن السبب الموجب للقطع وهو السرقة قد وجد كاملاً فيترتب عليه الحكم وهو القطع.

# كتاب السِّير

## مسألة

لا تقسم الغنائم<sup>(١)</sup> في دار الحرب عندنا. وهو قول<sup>(٢)</sup> مالك<sup>(٣)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: تقسم.  
وعن أبي يوسف<sup>(٦)</sup> أنه قال: يجوز وأحب إلي أن يقسمها في  
دار الإسلام.

---

(١) الغنائم: جمع غنيمة: عن أبي عبيد ما نيل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة.  
والفيء: ما نيل منهم بعد ما توضع الحرب أوزارها وتصير الدار دار الإسلام.  
والنفل: ما ينقله الغازي أي يعطاه زائداً على حقه وهو أن يقول الإمام أو  
الأمير من قتل قتيلاً فله سلبه، أو قال للسرية ما أصبتم فهو لكم أو ربه أو  
نصفه ولا يخمس وعلى الإمام الوفاء به.  
وعن علي بن عيسى الغنيمة أعم من النفل والفيء أعم من الغنيمة لأنه اسم  
لكل ما صار للمسلمين من أموال أهل الشرك.  
بتصرف المغرب ص ٣٤٦.

ولسان العرب ج ١٢ ص ٤٤٦ مادة غنم، ولسان العرب ج ١١ ص ٦٧١ مادة نفل.

(٢) تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٥٠، ٢٥١، والمبسوط ج ١٠ ص ١٧-١٩.

(٣) الخرشني على مختصر خليل ج ٣ ص ١٣٦.

(٤) المذهب ج ١٨ ص ١٥٧ وحاشية الباجوري ج ٢ ص ٢٧١.

(٥) المبدع في شرح المقنع ج ٣ ص ٣٦٠ والإنصاف ج ٤ ص ١٦٣.

وقال: هذا المذهب نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب وقيل لا يجوز ذلك فيها  
وفي البلغة رواية لا يصح قسمتها فيها.

(٦) شرح العناية على الهداية ج ٤ ص ٣١١ التي بهامش فتح القدير.

والكلام في المسألة راجع إلى حرف وهو: أن الغنائم في دار الحرب لا تملك بمجرد الاستيلاء.

ويتفرع على هذا الأصل مسائل منها: هذه.

والثانية: أن أحد الغانمين إذا مات قبل الإحراز لا يورث نصيبه عندنا<sup>(١)</sup>.

والثالثة: المدد إذا لحق الجيش بعد الاستيلاء قبل الإحراز يشاركوهم في الغنيمة عندنا<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما روى مكحول الشامي أن النبي - ﷺ - ما قسم غنيمة<sup>(٣)</sup> قط إلا في دار الإسلام<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية أنه أحر القسم<sup>(٥)</sup> (إلى دار الإسلام مع طلب بعض الغانمين القسم<sup>(٦)</sup>) فلو جازت لما أحر<sup>(٧)</sup>.

---

(١) مرجع الحنفية تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٥٠، أما الشافعية نهاية المحتاج ج ٨ ص ٧٠٣، الحنابلة الإنصاف ج ٤ ص ١٨١.

(٢) مرجع الحنفية تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٥٠، أما الشافعية المهذب الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٨ ص ١٦٨، والحنابلة: الإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ١٦٥.

(٣) سقط من نسختي (ب)، (ج) لفظة غنيمة.

(٤) لم أجده رغم بحثي عنه في مظانه من كتب الحديث.

(٥) في نسختي (ب)، (ج) "القسم" بدل "القسمة".

(٦) ما بين القوسين ورد في نسختي (ب)، (ج) ولأنه يتم به المعنى أثبتته.

(٧) وقد ذكر الإمام السرخسي في المبسوط ج ١٠ ص ١٨ قسمة غنائم خير ناقلاً عن محمد ابن إسحاق والكلبي مع التوجيه فقال ما نصه: ذكر عن محمد ابن إسحاق والكلبي - رحمهما الله تعالى - أن رسول الله ﷺ قسم غنائم حنين بعد



**احتجاج:** بما روي أن النبي - ﷺ - قسم غنائم خيبر، وغنائم أوطاس وبنى المصطلق بديارهم<sup>(١)</sup>.

ولا خفاء أن هذه المواضع كانت في دار الحرب<sup>(٢)</sup>.  
وروي أنه - ﷺ - ما قسم غنيمة إلا في دار الحرب<sup>(٣)</sup>.

---

= منصرفه من الطائف بالجرعانة وفي هذا دليل أنها لا تقسم في دار الحرب فإنه آخر القسمة حتى انتهى إلى الجرعانة وكانت حدود دار الإسلام في ذلك الوقت لأن فتح حنين كان بعد فتح مكة والجرعانة من نواحي مكة وقد روى أن الأعراب طالبوه بالقسمة وأحاطوا به يقولون أقسم بيننا ما أفاء الله تعالى علينا حتى أخرجوه إلى سمره وجذب بعضهم رداءه فتحرق فقال اتركوا لي ردائي فلو كانت هذه العضة إبلاً وبقراً وغنماً لقسمتها بينكم، مع كثرة مطالبهم آخر القسمة حتى انتهى إلى دار الإسلام، فدل أنها لا تقسم في دار الحرب.

(١) انظر ما قاله الإمام الزيلعي في تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٥١.

(٢) وقد علق على هذا العلامة ابن قدامة في المغني ج ٨ ص ٤٢٢ فقال: "لأن كل دار صحت القسمة فيها جازت كدار الإسلام ولأن الملك ثبت فيها بالقهر والاستيلاء فصحت قسمتها كما لو أحرزت بدار الإسلام والبدال على ثبوت الملك فيها أمور ثلاثة: أحدها: أن سبب الملك الاستيلاء التام وقد وجد فإننا أثبتنا أيدينا عليها حقيقة وقهرناهم ونفيناهم عنها والاستيلاء يدل على حاجة المستولي فثبت الملك كما في المباحات. الثاني: أن ملك الكفار قد زال عنها بدليل أنه لا ينفذ عتقهم في العبيد الذين حصلوا في الغنيمة ولا يصح تصرفهم فيها ولم يزل ملكهم إلا غير مالك إن ليس في هذه الحالة مباحة، علم أن ملكها زال إلى الغائمين. الثالث: أنه لو أسلم عبد حربي ألحق بجيش المسلمين صار حراً وهذا يدل على زوال ملك الكافر وثبوت الملك لمن قهره وبهذا يحصل الجواب عما ذكره.

(٣) أخرجه البيهقي ج ٦/٣٠٥ في كتاب قسم الفبيء والغنيمة في دار الحرب فذكره...

**قالنا:** تلك المواضع وإن كانت دار الحرب لكنها<sup>(١)</sup> صارت دار الإسلام وظهرت فيها أحكام الإسلام. فيحتمل أنه - **الشيخ** - قسم قبل أن تصير دار الإسلام. ويحتمل أنه قسم بعد أن صارت دار الإسلام<sup>(٢)</sup>. والمحتمل لا يصلح حجة<sup>(٣)</sup>. على أن النصوص من<sup>(٤)</sup> الجانيين غريبة فيطلب الترجيح من مكان آخر<sup>(٥)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "فكانها" بدل "لكنها" والصواب ما أثبتته.  
 (٢) وقد وضع الإمام السرخسي في المبسوط ج ١٠ ص ١٩، هذا التعقيب.  
 فقال: وأما خير فإنه افتتح الأرض وجرى فيها حكمه فكانت القسمة فيها بمنزلة القسمة في المدينة وقسم الغنائم فيها قبل أن يخرج منها ففي هذا دليل أن الإمام إذا افتتح بلدة وصيرها دار إسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها فإنه يجوز له أن يقسم الغنائم فيها وقد طال مقام رسول الله ﷺ بخير بعد الفتح وأجرى أحكام الإسلام فيها فكانت من دار الإسلام القسمة فيها كالقسمة في غيرها من بقاع دار الإسلام (قال) وقسم غنائم بني المصطلق في ديارهم وكان قد افتتحها يعني صيرها دار الإسلام ودل على ذلك حديث مكحول قال ما قسم رسول الله ﷺ الغنائم إلا في دار الإسلام وفي هذا دليل على أنها لا تقسم في دار الحرب لأن الأفعال المتفقة في الأوقات المختلفة لا تكون إلا على صفة واحدة إلا لداع يدعو إليها وليس ذلك إلا لكرهية القسمة في دار الحرب...

(٣) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٦٩٧، ٦٩٨.  
 (٤) ورد في نسخة (ب) "في" بدل "من" والصواب ما أثبتته.  
 (٥) الفتاوى الهندية ج ٢/٢٢٥ والبناية في شرح الهداية ج ٥/٧٥٣-٧٥٧.  
 قلت والراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن الغنائم تصبح من حق المسلمين بمجرد حيازتها أيأ كان المكان فيجوز قسمتها في دار الحرب كما يجوز تقسيمها في دار الإسلام إذ العبرة بالاستيلاء عليها والله أعلم.

## مسألة

إذا استولى الكفار على أموال المسلمين، وأحرزوها بدارهم ملكوها وهو قول مالك<sup>(١)</sup> - رحمه الله -.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: لا يملكونها.

وثمره الخلاف: تظهر أنه لو ظفر بها المسلمون فاستردوها، وأحرزوها بدار الإسلام ثم جاء المالك القديم: إن جاء قبل القسمة: أخذ ماله بغير شيء. وإن جاء بعد القسمة: أخذ بالقيمة.

وعندهما: بأخذه بغير شيء في الفصلين<sup>(٤)</sup>.

لنا: قوله تعالى ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

سمى المهاجرين فقراء بعد إخراج الكفار لهم من ديارهم وأموالهم فلولا أن ملكهم زال بالاستيلاء لما سماهم فقراء لأن الفقير عادم للمال<sup>(٦)</sup>.  
وروي<sup>(٧)</sup> عن علي - رحمه الله - أنه قال يوم الفتح: يا رسول الله ألا

---

(١) حاشية الشيخ علي العدوي التي في هامش الخرشى ج ٣/ ١٣٧ وقال: (هذا هو المشهور).

(٢) مختصر المزني الذي في حاشية الأم ج ٥ ص ١٨٩.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٤٣٣، ٤٣٤ والإنصاف ج ٤ ص ١٥٩، ١٦٠.

(٤) المراجع السابقة في المسألة.

(٥) من آية ٨ من سورة الحشر.

(٦) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٧٥٤.

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) "يروى" بدل "روي".

تنزل دارك؟ فقال: وهل ترك لنا عقيل من منزل، وكان للنبي - ﷺ - دار بمكة ورثها من خديجة فاستولى عقيل عليها. وكان مشركاً<sup>(١)</sup>.  
وروى ابن عباس<sup>(٢)</sup> أن رجلاً أصاب بعيراً له في الغنيمة فأخبر به النبي - ﷺ - فقال: إن وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء، وإن وجدته بعد القسمة فهو لك بالثمن. ق<sup>(٣)</sup>.  
روى تميم بن طرفة أن النبي - ﷺ -، قال في بعير أخذه المشركون فاشتراه رجل من المسلمين ثم جاء المالك الأول فقال النبي - ﷺ -: «إن شئت أخذته بالثمن» ق<sup>(٤)</sup> بمعناه.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٢/١٥٧ في الحج باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها بألفاظ مختلفة. وأخرجه مسلم رقم ١٣٥١ في الحج باب النزول بمكة للحاج وتوريث دروها.

(٢) جاء في نسخة (ب) زسادة "رضي الله عنهما".

(٣) أخرج الدارقطني في سننه ج ٤/١١٤، ١١٥ رقم ٣٩ في السير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "فيما أحرز العدو فاستنقذه المسلمون منهم أو أخذه صاحبه قبل أن يقسم، فهو أحق فإن وجدته وقد قسم، فإن شاء أخذه بالثمن".  
ثم قال: الحسن بن عماره متروك.

وأخرجه البيهقي بمعناه في السنن الكبرى ج ٩/١١١ ثم قال: هذا الحديث يعرف بالحسن ابن عماره عن عبد الملك بن ميسرة، والحسن بن عماره متروك لا يحتج به.  
(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩/١١١، ١١٢ عن تميم بن طرفة قال: عرف رجل ناقة له في يد رجل فأتى به النبي ﷺ، فسئل عن أمر الناقة فوجد أصلها أشتري من أيدي العدو، فقال رسول الله ﷺ: "للذي عرفها: إن شئت أن تأخذ بالثمن الذي اشتراها به فأنت أحق به وإلا فحلّ عن ناقته"، قال وسأل شاهدين. ثم أخرج رواية أخرى بمعناها ثم قال: قال الشافعي - رحمه الله - في رواية أبي عبد الرحمن البغدادي عنه: تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ =

**فإن قيل:** إنما سماهم فقراء في الآية لزوال أيديهم عن المال دون الملك كابن السبيل يسمى فقيراً. ولهذا حلت له الزكاة.  
وأما الحديث الأول: ففي إسناده حسن<sup>(١)</sup> بن عمارة ضعيف.  
والثاني: غريب.

**قلنا:** الله تعالى سماهم فقراء مطلقاً. فيجب العمل بحقيقة الاسم وابن السبيل ليس بفقير حقيقة وإنما جاز له أخذ الزكاة بحاجته للمال إلى ذلك لأنه فقير<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث الأول: فالدارقطني لا يقبل قوله إذا انفرد لما مرّ  
والحديث الثاني: مشهور<sup>(٣)</sup>.

احتجاً: بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

---

= ولم يسمع منه، والمرسل لم تثبت به حجة لأنه لا يدري عمن أخذه.  
وانظر نصب الراية ٤٣٤/٣ فقد أورده مسنداً من طريق يسين الزيات عن سماك عن تميم ابن طرفة عن جابر بن سمرة، قال: أصاب العدو ناقة رجل من بني سليم ثم اشتراها رجل من المسلمين فعرفها صاحبها، فأتي النبي ﷺ فأخبره فأمره النبي ﷺ أن يأخذها بالثمن الذي اشتراها به صاحبها من العدو، وإلا يخلي بينه وبينها، وقال الزيلعي، وذكره عبدالحق في أحكامه فقال: ويسين ضعيف.

- (١) حسن بن عمارة الكوفي خولى بجيلة وكان من كبار الفقهاء في زمانه ولي قضاء بغداد. قال ابن عيينة: كان له فضل وغيره أحفظ منه. وقال أحمد: متروك. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. بتصرف ميزان الاعتدال ج ١ ص ٥١٣-٥١٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٦٩.  
(٢) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب، ج) وساقط من (أ) لكن لما كان مكملًا أثبتته.  
(٣) انظر التحريج المتقدم لهذا الحديث.  
(٤) الآية ١٤١ من سورة النساء.

وبما روي أن<sup>(١)</sup> عيينة بن حصن الفزاري<sup>(٢)</sup> أغار على سرح المدينة<sup>(٣)</sup> وفيه العضباء ناقة النبي - ﷺ - فأخذوا امرأة من المسلمين فقامت ليلة إلى العضباء بعدما ناموا فركبتها وتوجهت إلى المدينة ونذرت إن أنجاها الله لتحرنها. فلما قدمت المدينة عُرِفَت الناقة.

فقال النبي - ﷺ -: «بئس ما جزيتها لا نذر فيما لا يملك ابن آدم»<sup>(٤)</sup> م<sup>(٥)</sup>.

فلو ملكها المشركون ملكتها المرأة لأنها مستولية على أموال الكفار فكان نذرهما صحيحاً لأنه فيما تملك. ولما لم يصح علم أنها لم تملك لأنه - ﷺ - أخذ الناقة وأبطل نذرهما أو كان يأخذها بالقيمة على أصلكم ولم يفعل، ولم ينقل أنه أعطاها شيئاً<sup>(٦)</sup>.

وروى ابن عمر (- رضي الله عنه -)<sup>(٧)</sup> قال: ذهب لي فرس فأخذه العدو

(١) جاء في نسخة (ج) "ابن عيينة" بدل "عيينة"

(٢) هذا لا هو عيينة ولا ابن عيينة وإنما هو عمران بن حصين كما جاء ذلك في

صحيح مسلم وغيره. ولعل ذلك سهو من الناسخ.

(٣) سرح المدينة: السرح المال يسام في المراعي من الأنعام، والسرح المال السارح

ولا يسمى من المال سرحاً إلا ما يُغذى به ويراح.

بتصرف لسان العرب ج ٢/ ٤٨٠، والمغرب في ترتيب المعرب ص ٢٢٢.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة رمز "م" لكن لما روى الحديث مسلم أثبتها.

(٥) سبق هذا الحديث وتقدم أن هذا لفظ عند أبي داود ج ٣ ص ٦٠٩.

(٦) البناية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٥ ص ٧٥٤.

(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

فظهر عليهم المسلمون فردها عليّ النبي - ﷺ - وأبق عبد فلاحق بالروم  
فظهر عليه المسلمون فرده عليه خالد بن الوليد<sup>(١)</sup>.

وقال - ﷺ -: «من وجد عين ماله فهو أحق به»<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** أما الآية: فلم قلتم إنه إثبات السبيل للكافر على المسلم بل  
على مال كان مملوكاً للمسلم، وقد زال الملك لما ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

وأما الحديث: فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن ذلك كان قبل الإحراز  
بدار الحرب<sup>(٤)</sup>، (وهو الظاهر لأنه قد روي أن تلك المرأة كانت امرأة  
الراعي)<sup>(٥)</sup> والظاهر أنها لا تقدر على الفرار مع بعد المسافة.

وعندنا الكفار في مثل هذه الحالة لا يملكون. على أننا نمنع

---

(١) في نسخة (ب) زيادة لأمر "د".

(٢) حديث ابن عمر أخرجه البخاري ج ٤ ص ٣٥، ٣٦، في الجهاد باب إذا غنم  
المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم، بلفظه فذكره... "فرده عليه خالد ابن  
الوليد بعد النبي ﷺ وبألفاظ أخرى.

أما حديث من وجد عين ماله فأخرجه أبوداود ج ٣ ص ٨٠٢ رقم ٣٥٣١ في  
كتاب البيوع، باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل. من حديث الحسن عن  
سمرة بن جندب مرفوعاً بلفظ "من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به،  
ويتبع البيع من باعه" وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٣١٣، ٣١٤ في البيوع باب  
الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق.

(٣) في نسخة (ب)، (ج) "قلنا" بدل "ذكرنا".

(٤) جاء في نسخة (ب) "الإسلام" بدل "الحرب" والصواب الحرب.

(٥) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج) لكن أثبتته لتكملة الكلام.

أن الكفار ما ملكوها.

وكذا تقول: المرأة ملكتها والنبي - ~~عليه السلام~~ - إنما أبطل نذرها لأن الملك المتجدد يزول بظفر المالك القديم ويتوقف التسليم على نقد الثمن لا أنه أبطل نذرها لعدم الملك.

**وقولهم:** لم ينقل أنه أعطاها شيئاً.

**قلنا:** هذا تمسك بالمسكوت عنه لأنه يحتمل أنه - ~~عليه السلام~~ - ضمن لها شيئاً وأعطائها إياه في وقت آخر أو أعطاها ولم ينقل، أو كان عليها شيء فالتقيا قصاصاً فلا يكون حجة مع الاحتمال وباقي الأحاديث محمولة على عدم الاستيلاء<sup>(١)</sup>.

## مسألة

خمس الغنائم يقسم على ثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٢٧-١٢٩ مفصل المسألة غاية التفصيل ووضح وجه

الاستدلال، والبنية ج ٥ ص ٧٥٤-٧٥٩.

(٢) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢١٤، والبنية في شرح الهداية ج ٥ ص ٧٣٥، وبين أن هذا

هو المشهور فقال: (أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم، سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل) هذا هو المشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله - أنه يقسم على ثلاثة أصناف وهو اليتامى والمساكين وابن السبيل.



وقال الشافعي<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup>: على خمسة. ففي الثلاثة كقولنا  
وسهم للرسول - ﷺ - يدفع إلى الإمام. وسهم لذوي القربى.  
وعندنا: هذان السهمان ساقطان. والغني الهاشمي لا يستحق  
هذا السهم عندنا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المذهب ج ١٨ ص ١٧٥ وحاشية الباجوري ج ٢ ص ٢٧٢-٢٧٤ وروضة  
الطالبين ج ٦ ص ٣٥٥، ٣٥٦ وقد فصل ذلك فقال: والخمس الآخر يقسم على  
خمسة أسهم متساوية.

أحدها: السهم المضاف إلى الله عز وجل وإلى رسول الله ﷺ وكان لرسول الله ﷺ،  
ينفق منه على نفسه وأهله ومصلحته، وما فضل جعله في السلاح عدة في سبيل الله  
تعالى وفي سائر المصالح. وأما بعده ﷺ فيصرف هذا السهم في مصالح المسلمين، كسد  
الثغور، وعماراة الحصون والقناطر والمساجد، وأرزاق القضاة والأئمة، ويقدم الأهم  
فالأهم. ونقل الشافعي - رحمه الله - عن بعض العلماء، أن هذا السهم يرد على أهل  
السهمان الذين ذكرهم الله تعالى، فذكر أبو الفرج الزاز: أن بعض الأصحاب جعل  
هذا قولاً للشافعي، لأنه استحسنه. وحكي في "الوسيط" وجهاً: أن هذا السهم  
يصرف إلى الإمام، لأنه خليفة رسول الله ﷺ وهذان النقلان شاذان مردودان.

السهم الثاني: لذوي القربى، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب.

السهم الثالث: لليتامى. السهم الرابع والخامس: المساكين وابن السبيل.

(٢) المبدع في شرح المقنع ج ٣ ص ٣٦٢ وغاية المنتهى للشيخ مرعي ج ١ ص ٤٨٠، ٤٨١

والمغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٠٦ وقد فصل ذلك فقال: إن الخمس يقسم إلى خمسة  
أسهم. وبهذا قال عطاء ومجاهد والشعي والنخعي وقتادة وابن جريج والشافعي.

(٣) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

**لنا:** إجماع الصحابة (على عهد)<sup>(١)</sup> أبي بكر وعمر وعثمان وعلي -  
 ﷺ -<sup>(٢)</sup> فإنهم قسموا خمس الغنيمة على ثلاثة أسهم ولم يعطوا ذوي القربى  
 شيئاً مع أنهم شاهدوا قسمة النبي - ﷺ -: وعرفوا تأويل الآية وكان ذلك  
 محض من الصحابة من غير نكير، فلو كان سهم ذوي القربى ثابتاً كما  
 قالوا لما منعه لأن منع الحق عن المستحق جور ولا يظن ذلك بهم<sup>(٣)</sup>.

وروي أن النبي - ﷺ - قسم غنائم خيبر فأعطى بني هاشم وبني  
 المطلب. ولم يعط بني عبد شمس (ولا)<sup>(٤)</sup> بني نوفل شيئاً. فقال عثمان  
 وجبير بن مطعم بن نوفل: (يا)<sup>(٥)</sup> رسول الله إنا لا ننكر فضل بني هاشم  
 لمكانك الذي وضعك الله فيهم ولكن نحن وبنو المطلب في القرب سواء  
 فما بالك أعطيتهم وحرمتنا.

فقال - ﷺ -: "إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام لم يزالوا  
 معي كذا وشبك بين أصابعه"<sup>(٦)</sup>.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) ما بين القوسين لكن أثبتتها لتمام الكلام.

(٢) أخرجه الإمام الجصاص في أحكام القرآن ج ٣ ص ٦١.

(٣) البناية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٥ ص ٧٣٦، ٧٣٧.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) لكن أثبتتها لتكملة الكلام ولأنها موجودة في الحديث.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) ما بين القوسين لكن أثبتتها لتكملة الكلام ولأنها  
 موجودة في الحديث.

(٦) أخرجه البخاري ج ٤ ص ٥٦، ٥٧ في الجهاد باب ومن الدليل على أن الخمس  
 للإمام وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض ما قسم النبي ﷺ لبني المطلب وبني  
 هاشم من خمس خيبر..."

بلفظ عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ

جعل النبي - ﷺ - علة الاستحقاق النصر والصحبة وبالموت انقطع ذلك فينقطع الاستحقاق.

و(قد)<sup>(١)</sup> روت أم هانئ هذا المعنى مرفوعاً فقالت: قال رسول الله ﷺ: «سهم ذوي القربى لهم في حياتي وليس لهم بعد وفاتي»<sup>(٢)</sup>.

**فإن قيل:** أما الإجماع فقد خالف علي والعباس وابن العباس ومع خلافهم لا إجماع. وأما الحديث: فيدل<sup>(٣)</sup> على أن النصر علة الالتحاق لا علة الاستحقاق وبنو المطلب لا يستحقون في زماننا، وإنما الكلام في بني هاشم قلنا التعلق بالإجماع صحيح وقد قرره الضحاك<sup>(٤)</sup>.

وأما علي - ﷺ - فرأى الحجة معهم ولو رآها مع نفسه لما جاز له السكوت. ثم هو قد قسم بعدهم كذلك<sup>(٥)</sup>.

---

= فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال رسول الله ﷺ: "إنما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد". قال الليث حدثني يونس وزاد قال جبير ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس ولا لبني نوفل. وأخرجه البخاري أيضاً ج ٤ ص ١٥٥ في المناقب باب مناقب قريش. بلفظ مقارب. وأخرجه البخاري أيضاً ج ٥ ص ٧٩ في المغازي باب غزوة خيبر بلفظ مقارب أيضاً. وأخرجه أبو داود رقم ٢٩٨٠ كتاب الخراج والإمارة باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى بلفظ مقارب للفظ المؤلف. وأخرجه أبو داود أيضاً برقم ٢٩٧٨، ٢٩٧٩ بألفاظ مختلفة، وأخرجه النسائي في سننه ج ٧ ص ١٣٠، ١٣١ في كتاب قسم الفيء بلفظ مقارب أيضاً.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) ما بين القوسين وأثبتها لتحقيق المعنى.

(٢) أخرج الصنعاني في مصنفه ج ٥ ص ٢٣٨ بمعناه.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "فدل" بدل "فيدل"

(٤) المراجع السابقة في المسألة.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لذلك" بدل "كذلك".

وأما العباس فإنه قال لعلي -عليه السلام- لا يطمع عمر في مالنا.  
 وأما ابن العباس فإنه كتب إلى نجدة الحروري<sup>(١)</sup>: أن عمر أراد أن  
 ينكح من خمس (الخمس)<sup>(٢)</sup> إماءنا<sup>(٣)</sup> ويقضي الدين عن مغرنا فإينا إلا  
 أن يدفعه إلينا وأبى ذلك<sup>(٤)</sup> علينا<sup>(٥)</sup>، ومعناه أنه تولاه بعد الإمامة.  
 وأما الحديث: فالنبي -عليه السلام- سوى بين بني هاشم وبني المطلب في  
 الاستحقاق، ولو كان الأمر كما قالوا لم يسو بينهما<sup>(٦)</sup>.

(١) نجدة الحروري هو ابن عامر الحنفي من بني حنيفة من بكر بن وائل. والحروري  
 نسبة إلى حروراء موضع على بعد ميلين من الكوفة ولد سنة ٣٦هـ، من رؤوس  
 الخوارج كان أول اجتماع الخوارج به فنسبوا إليه. توفي سنة ٦٩هـ وقيل ٧٦هـ.  
 بتصرف الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٣٥٢.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج ١ ص ٧٦.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "زيادة الخمس" فأثبتته.

(٣) جاء في نسخة (ب) "أعنا" بدل "إمائنا" كما جاء في نسخة "أ" والصواب إماءنا.

(٤) جاء في نسخة (ب) بدون "ذلك".

(٥) أخرجه النسائي ج ٧ ص ١٢٨، ١٢٩ في كتاب قسم الفيء بألفاظ مختلفة  
 أقربها لنص المؤلف -رحمه الله تعالى-، لفظ عن يزيد بن هرمز قال كتب نجدة  
 إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربى لمن هو قال يزيد بن هرمز وأنا كتبت  
 كتاب ابن عباس إلى نجدة كتبت إليه كتبت تسألني عن سهم ذي القربى لمن  
 هو لنا أهل البيت وقد كان عمر دعانا أن ينكح منه إماءنا ويجزي منه عائلنا  
 ويقضي منه عن غارنا فأينا إلا أن يسلمه لنا أبى ذلك فتركناه عليه.

وأخرجه أيضاً الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢٣٥.

وأخرجه أيضاً الشيخ عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٥ ص ٢٣٨.

(٦) المبسوط ج ١٠ ص ٩-١١ وأحكام القرآن للإمام الجصاص ج ٣ ص ٦٣.

**احتجوا:** بقوله تعالى: ﴿فَأَن لِّلْهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(١)</sup>. أضاف إليه ذلك بلام الاستحقاق على العموم (وقال من غير فصل بين فقير وغني فيجب أن يثبت ذلك على العموم)<sup>(٢)</sup>.  
 وقال -عليه السلام-: يا بني هاشم إن الله كره لكم غسالة<sup>(٣)</sup> أيدي الناس وعوضكم عنها خمس الخمس<sup>(٤)</sup>.  
 وقوله: يا بني هاشم يتناول الغني والفقير.

(١) من آية ٤١ من سورة الأنفال.

(٢) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٣) غسالة: ما غسلت به الشيء: أي غسالة كل شيء ماؤه الذي يغسل به. أي أن الزكاة كغسالة الأوساخ التي يجب تنزيه بني هاشم وبني المطلب منها. بتصرف جمهرة اللغة ج ٣ ص ٣٦، لسان العرب ج ١١ ص ٤٩٤.

(٤) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٢/٤٠٣ على هذا اللفظ غريب ثم أورد حديثاً عن ابن عباس وفيه أنه ﷺ قال: «لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء، ولا غسالة الأيدي إن لكم من خمس الخمس لما يغنيكم» وعزاه للطبراني. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٣/٩١ وفيه حسين بن قيس الملقب بجنش وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو الحصن، وأورد رواية عبدالمطلب بن ربيعة مرفوعة إن هذا الصدقات إنما هي أوساخ الناس لا تحل لمحمد ولا آل محمد... وأخرجه مسلم ج ٢/٧٥٢ رقم ١٠٧٢ في الزكاة باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة عن الزهري.

وأخرجه أبوداود ج ٣/٣٨٦ رقم ٢٩٨٥ في الخراج والإمارة والفيء باب في بيان مواضع الخمس وسهم ذي القربى. والنسائي ج ٥/١٠٥، ١٠٦ في الزكاة باب استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة.

والبيهقي ج ٧/٣١ وأحمد في مسنده ج ٤/١٦٦.

**قلنا:** سلمنا ثبوت الحق لهم لكن بعلة النصره وقد زالت العلة  
فيزول الاستحقاق.

وأما الحديث: فالنبي - ﷺ - سماه عوضاً مجازاً ولهذا صرفه إلى  
الأغنياء لأن العوض لم يكن ثابتاً في حقهم<sup>(١)</sup>.

## مسألة

لا يصح أمان العبد المحجور عليه عن القتال عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف إلا أن يأذن له المولى في القتال. وهو قول ابن  
عباس.

---

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٣٤٤-٣٤٦ وفصل ذلك أيضاً الإمام العيني في البناية في  
شرح الهداية ج ٥ ص ٧٣٧، ٧٣٨ وعلق الشيخ ابن قدامة على هذا في المغني  
ج ٦ ص ٤٠٧، ٤٠٨ فقال وما قاله أبو حنيفة فمخالف لظاهر الآية فإن الله  
تعالى سمى لرسوله وقرابته شيئاً وجعل لهما في الخمس حقاً كما سمى للثلاثة  
الأصناف الباقية، فمن خالف ذلك فقد خالف نص الكتاب، وأما حمل أبي  
بكر وعمر - رضي الله عنهما - على سهم ذي القربى في سبيل الله فقد ذكر  
لأحمد فسكت وحرك رأسه ولم يذهب إليه، ورأى ان قول ابن عباس ومن  
وافقه أولى لموافقة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإن ابن عباس لما سئل عن سهم  
ذي القربى قال: "إنا كنا نزعم أنه لنا فأبى ذلك علينا قومنا" ولعله أراد بقوله  
أبى ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في حملهما عليه  
في سبيل الله ومن تبعهما على ذلك، ومتى اختلف الصحابة وكان قول بعضهم  
يوافق الكتاب والسنة كان أولى وقول ابن عباس موافق للكتاب والسنة.

وقال محمد<sup>(١)</sup>: يصح أمانة وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>.  
لنا: قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾<sup>(٤)</sup> فانتفت قدرة العبد على الأمان<sup>(٥)</sup>.  
احتجا: بما روي أن النبي - ﷺ - قال: «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهو يد على من سواهم» خ د<sup>(٦)</sup> م<sup>(٧)</sup>.

(١) فتح القدير للإمام ابن همام ج ٥ ص ٢١٣ والبنية ج ٥ ص ٦٨١ وقال: "ولا يصح أمان العبد المحجور عليه عن القتال" (عند أبي حنيفة إلا أن يأذن له مولاه في القتال). وقال محمد يصح وهو قول "الشافعي" وبه قال مالك وأحمد وأبيوسف معه أي مع محمد "وفي رواية، وهي رواية الكرخي" ومع أبي حنيفة في رواية وهي رواية الطحاوي وهو الظاهر عنه واعتمد عليه في المبسوط".

(٢) المهذب ج ١٨ ص ٩٣ وروضة الطالبين ج ١٠ ص ٢٧٩.

(٣) المغني ج ٨ ص ٣٩٦ والمبدع في شرح المقنع ج ٣ ص ٣٨٩.

وقال: (وهذا هو المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب).

(٤) من آية ٧٥ من سورة النحل.

(٥) وقد وضح أيضاً الإمام السرخسي في المبسوط ج ١٠ ص ٧٠، ٧١: قوله تعالى ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ والأمان شيء وهذا عام لا يجوز دعوى التخصيص فيه لأن الله تعالى ذكر هذا المثل للأصنام واحداً لا يقدر على شيء ولأنه ليس بأهل للجهاد فلا يصح أمانة بنفسه والصبي والمجنون وبيان الوصف أن الجهاد يكون بالنفس أو بالمال ونفسه مملوكة لغيره وهو ليس من أهل ملك المال فعرفنا أنه ليس من أهل الجهاد وتأثيره أن صحة الأمان من الواحد باعتبار منفعة المسلمين فرمما يكون الأمان خيراً لهم لحفظ قوة أنفسهم لأن القتال حفظ قوة النفس أولاً ثم العلو والغلبة.

(٦) أخرجه البخاري ج ١ ص ٣٦ في العلم باب كتاب العلم.

وأخرجه أحمد ج ١٩٢/٢ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن فذكره.

وأخرجه أبو داود رقم ٢٧٥١ في الجهاد باب في السرية ترد على أهل العسكر.

(٧) ما بين القوسين جاءت في نسخة (ب).

وفي رواية: يجبر (من الإجارة لا من الجور)<sup>(١)</sup> على أمّتي أدناهم  
خ د (و)<sup>(٢)</sup> جوز أمان العبد وعلل بالإسلام والعبد مسلم.  
وذكر أبو عبيد أن المراد به أمان العبد<sup>(٣)</sup>.

وروي أن عبداً كتب في زمن عمر على سهم بأمان أهل حمص  
وكانوا محصورين، وألقاه إليهم فأجازه عمر<sup>(٤)</sup> وقال: "أمان واحد من  
المسلمين كيف أردته؟!"

**قلنا:** المراد بقوله: "أدناهم أقربهم إلى الإسلام" لأنه مشتق من الدنو  
لا من الدناءة. ولهذا كان غير مهموز.

أو نقول هو عام خص منه<sup>(٥)</sup> بعضه. وهو (العبد)<sup>(٦)</sup> المجنون، والصبي  
والأسير، والذي أسلم ولم يهاجر إلينا فيخص المتنازع فيه بما ذكرنا.  
أو نحمله على المأذون.

وأما أثر عمر<sup>(٧)</sup> فيحمل على أنه كان مأذوناً له في القتال ولهذا ملك الرمي.

---

(١) في نسخة (ب) بدون "م".

(٢) جاء في نسخة (ب)، (ج) زيادة "الواو".

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٩٤ باب أمان العبد وأخرجه عبدالرزاق  
الصنعاني في مصنفه ج ٥ ص ٢٢٢، ٢٢٣ باب الجوار وجوار العبد والمرأة فذكره.

والغريبين لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ل ١٢٨ ف رقم ٧٦٥٣ موجود  
في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٥) جاء في نسخة (ج) "من" بدل "منه" والصواب منه.

(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) لفظ "العبد" لكن أثبتته لتكميل المعنى.

(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".



ويحتمل أنه كان محجوراً فكان حكاية حال لا عموم له<sup>(١)</sup>.

## مسألة

الغازي إذا جاوز الدرب فارساً ثم نفق<sup>(٢)</sup> فرسه وقاتل راجلاً  
استحق سهم الفرسان<sup>(٣)</sup>.  
وعند الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup> سهم الرجالة.

(١) المبسوط للسرخسي ج ١٠/٧١، ٧٢ والبنية في شرح الهداية ج ٥ ص ٦٨٢.  
الراجح رأي الشافعية ومن معهم لأن الحديث نص في الباب ولا يحتمل التأويل  
المذكور إذ المناسب من قوله ﷺ: "تنكافأ دماؤهم" إن الدنو في المرتبة لا في  
قرب الإسلام وتخصيص الحديث يحتاج إلى دليل ولا دليل.

(٢) نفق الفرس أي مات. لسان العرب ج ١٠ ص ٣٥٧.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ٢٥٥ وشرح العناية على الهداية للإمام البابر تي ج ٥  
ص ٢٣٩، ٢٤٠ ووضح المسألة أيضاً العيني في البنية ج ٥ ص ٧٢٧، ٧٢٨.

(٤) المذهب ج ١٨ ص ١٥٨، وتكملة المجموع ج ١٨ ص ١٦٤ وقال: وإن دخل دار  
الحرب بفرس فنفق الفرس - أي مات أو وهبه لغيره أو باعه فإن كان قبل انقضاء  
الحرب لم يسهم له لفرسه وحكى القفال عن الشافعي - رحمه الله - أنه يسهم له إذا  
نفق، والمشهور هو الأول، وإن دخل الحرب ولا فرس معه ثم اشترى فرساً أو اتهمه  
أو استأجره أو استعاره وحضر به القتال فانقضت الحرب وهو معه أسهم له ولفرسه.

(٥) المذهب الأحمد ص ٢٠٨ والإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ١٧٦، ١٧٧.  
وقال المرداوي... ظاهر قوله (وإن دخل فارساً فنفق فرسه - أي مات - أو  
شرد، حتى تقضي الحرب. فلم يسهم راجل).

أنه لو صار فارساً بعد تقضي الحرب، وقبل إحراز الغنيمة: أن له سهم راجل،  
وهو صحيح. لأنه أناط الحكم بتقضي الحرب. وهو المذهب. اختاره القاضي

ولو جاوز الدرب راجلاً ثم اشترى فرساً وقاتل فارساً استحق  
سهم الرجالة في ظاهر الرواية خلافاً لهم<sup>(١)</sup>.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>: أنه يستحق  
سهم الفرسان (خلافاً لهم)<sup>(٣)</sup>.

والخلاف مبني على أن العبرة بمجاورة الدرب عندنا.  
وعندهم: بحضور الواقعة<sup>(٤)</sup>.

لنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٥)</sup> وصرف  
السهمين إليه تسوية بينه وبين الفرسان، وقد جاوز الدرب فارساً وكان  
إرهاباً للعدو. (وينبغي أن يقال في موضع التحري عدل وإحسان)<sup>(٦)</sup>.

---

= ونصره المصنف، والشارح. وقدمه في الفروع.

وقيل: له سهم فارس والحالة هذه.

وقال الخرقي: الاعتبار بحال إحراز الغنيمة، فإن أحرزت الغنيمة وهو راجل: فله  
سهم راجل. وإذا أحرزت، وهو فارس: فله سهم فارس. قال الشارح: فيحتمل  
أنه أراد بجزية الغنيمة: الاستيلاء عليها. فيكون كالأول. ويحتمل أن يكون أراد  
جمع الغنيمة وضمها وإحرازها. قال الزركشي: هذا المعتمد أصلاً. وهو أن  
الغنيمة تملك بالإحراز، على ظاهر كلام الخرقي. لأن به يحصل تمام الاستيلاء.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "خلافاً لهم" والصواب ما أثبتته.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله".

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "خلافاً لهم" وساقطة من نسخة (أ).

(٤) المراجع السابقة.

(٥) سورة النحل آية: ٩٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ب)، (ج).

وردت بالنص عن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: "من جاوز الدرب فارساً ثم نفق فرسه استحق سهم الفرسان" (١) (٢).

**احتجاً:** بما روى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- (٣) جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً ق (٤). وهذا راجل. وعن عمر -رضي الله عنه-: الغنيمة لمن شهد الواقعة (٥). وجعل كل الغنيمة لمن شهدا.

---

(١) المراجع السابقة في مذهب الأحناف.

(٢) ووضح الاستدلال أيضاً الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٢٦، ١٢٧.

(٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ١٢ ص ٣٩٦، ٣٩٧ قال: حدثنا أبو أسامة

وعبد الله بن نمير قالوا حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول

الله ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً.

وأخرجه الدارقطني ج ٤ ص ١٠٦ في كتاب السير.

وقال الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٤١٨ ورواه الدارقطني في أول "كتابه المؤلف

والمختلف" حدثنا عبد الله بن إسحاق المروزي، ومحمد بن علي بن أبي ربيعة، قالوا:

ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن عبد الرحمن بن أمين عن نافع عن ابن

عمر أن النبي ﷺ كان يقسم للفارس سهمين، وللراجل سهماً، انتهى.

وذكر الدارقطني أيضاً في سننه ج ٤ ص ١٠٧ عن خالد الحذاء قال: لا يختلف فيه

عن النبي ﷺ قال: للفارس ثلاثة وللراجل سهم. قلت أخرج البخاري في صحيحه

ج ٣ ص ٢١٨ في الجهاد ولفظ جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهماً وأخرجه

مسلم أيضاً رقم ١٧٦٢ باب كيفية تقسيم الغنيمة بين الحاضرين فذكره.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٥٠ في باب الغنيمة لمن شهد الواقعة

عن طارق ابن شهاب الأحمس قال: كتب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أن الغنيمة

لمن شهد الواقعة" ثم قال هذا هو الصحيح عن عمر -رضي الله عنه-.

فيوجب عدم اعتبار مجاوزة الدرب.

**قلنا:** الحديث: لا يصح، ضعفه النيسابوري وغيره<sup>(١)</sup>. ولم قلت: إنه راجل.

وأما قول عمر ففيه بيان أن الغنيمة لمن شهد الوقعة وليس فيه بيان سبب الاستحقاق وقدر المستحق<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

المرتدة لا تقتل<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: تقتل.

---

= وأخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٥ ص ٣٠٢، ٣٠٣ في باب لمن الغنيمة فذكره.  
(١) سبق بيان ذلك أثناء تخريج هذا الحديث.

(٢) وقال أيضاً الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٢٧ ما نصه "وأما أمر سيدنا عمر -رضي الله عنه- فيحتمل أنه قال ذلك في وقعة خاصة بأن وقع القتال بدار الإسلام أو في أرض فتحت عنوة وقهراً ثم لحق المدد أو يحمل على هذا توفيقاً بين الدلائل بقدر الإمكان صيانة لها عن التناقض ونحن به نقول إن المدد لا يشاركونهم في الغنيمة في تلك الوقعة إلا إذا شهدوا ولا كلام فيه".  
قلت الراجح: رأي الشافعية ومن معهم لأن الأثر في المعركة الحربية يظهر وقت المعركة فإن كان فارساً يظهر أثره فارساً وإن كان راجلاً يظهر أثره راجلاً والله أعلم.

(٣) البناء ج ٥ ص ٨٥٤، ٨٥٥، والمبسوط ج ١٠ ص ١٠٨.

(٤) المهذب ج ١٨ ص ٧ ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٩٩ والأم للإمام الشافعي ج ٦ ص ١٥٩.

(٥) كشف القناع ج ٦ ص ١٧٤ ومنتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٩٩.

**لنا:** ما روى أن النبي -ﷺ- نهى عن قتل النساء "ت".

وقال: حديث صحيح ولفظه: نهى عن قتل النساء والصبيان<sup>(١)</sup>  
وهذا عام.

وروى محمد -رحمه الله- في الأصل<sup>(٢)</sup> أن النبي -ﷺ- مرّ يوم  
فتح مكة بامرأة مقتولة فقال: مه ما كانت هذه تقاتل فلم قتلت؟ أدركوا  
خالداً وقولا له: لا تقتلن امرأة ولا عسيفاً، ولا ذرية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري ج ٤ ص ٢١ في الجهاد، باب قتل الصبيان في الحرب عن ابن  
عمر وباب قتل النساء في الحرب، عن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة في  
بعض مغازي رسول الله ﷺ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان.

وأخرجه مسلم رقم ١٧٤٤ في الجهاد، باب تحريم قتل النساء والصبيان، فذكره.  
وأخرجه الترمذي ج ٤/١٣٦، ١٣٧ رقم ١٥٦٩ في كتاب السير باب ما جاء  
في النهي عن قتل النساء والصبيان فذكره.

(٢) الأصل: هو كتاب الأصل في الفروع - للإمام المجتهد محمد بن الحسن  
الشيخاني الحنفي المتوفي سنة تسع وثمانين ومائة وهو المبسوط سماه به لأنه صنفه  
أولاً وأملاه على أصحابه، رواه عنه الجوزجاني وغيره.

بتصرف مجموعة رسائل ابن عابدين ج ١ ص ١٩ وكشف الظنون ج ١ ص ١٠٧.

(٣) أخرجه أبوداود رقم ٢٦٦٩ في الجهاد باب في قتل النساء.

وأخرجه ابن ماجه ج ٢/٨٤٨ رقم ٢٨٤٢ في كتاب الجهاد باب الغارة والبيات  
وقتل النساء.

وأخرجه الطحاوي ج ٣/٢٢١ فذكره. وأخرجه أحمد في المسند ج ٣/٤٨٨ فذكره.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢/١٢٢ عن أبي الزناد عن أبيه عن المرتع ابن  
صيفي بن رباح أخي حنظلة الكاتب أن جده رباحاً أخيره أن رسول الله غزا  
غزوة كان على مقدمته فيها خالد بن الوليد الحديث نحوه.

ذكره صاحب الغريين<sup>(١)</sup>.

والذرية: اسم يتناول النساء والصبيان<sup>(٢)</sup>.

نهى النبي - ﷺ -، عن قتل النساء مطلقاً ونبه على أن علة القتل إنما هي المحاربة، فلا يختص بامرأة دون امرأة.  
وعن ابن عباس: لا تقتل المرتدة<sup>(٣)</sup>.

**احتجاً:** بقوله - ﷺ -: من بدل دينه فاقتلوه<sup>(٤)</sup>.

---

= وقال: وهكذا رواه المغيرة بن عبد الرحمن وابن جريج عن أبي الزناد فصار الحديث صحيحاً على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وقال صاحب الإرواء ج ٣٥/٥ (حسبه أن يكون حسناً فإن المرتع هذا لم يخرج له الشيخان شيئاً ولم يوثقه غير ابن حبان لكن روى عنه جماعة من الثقات) وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ج ٢٣٨/٢ صدوق.

(١) الغريين لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ج ١ ل ٤١ ف.

(٢) لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور ج ١٤ ص ٢٨٦.

(٣) أخرجه محمد بن الحسن في الآثار ل ٧٧ أ عن ابن عباس: لا يقتل النساء إذا ارتددن عن الإسلام ويحبرن عليه وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ١٠ ص ١٤٠، وذكره العيني في عمدة القارئ ج ٢٤ ص ٧٧ قال: (روى أبو حنيفة عن عاصم عن أبي ذر عن ابن عباس لا تقتل النساء إذا هن ارتددن).

(٤) أخرجه البخاري ج ٤ ص ٢١ في الجهاد باب لا يعذب بعذاب الله عن عكرمة أن علياً - عليه السلام - حرق قوماً فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ من بدل دينه فاقتلوه.

وأخرجه الترمذي رقم ١٤٥٨ في الحدود باب ما جاء في المرتد فذكره وزاد: فبلغ ذلك علياً: فقال: صدق ابن عباس.

وأخرجه أبوداود ج ٤/٥٢٠-٥٢٢ رقم ٤٣٥١ في الحدود باب الحكم فيمن ارتد.

وكلمة من للعموم<sup>(١)</sup> فيتناول الذكور والإناث.  
وروي أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام فأمر النبي -  
عليه السلام- أن يعرض عليها الإسلام فإن رجعت وإلا قتلت. ق<sup>(٢)</sup>.

---

= وأخرجه النسائي ج ٧ ص ١٠٤، ١٠٥ في تحريم الدم باب حكم من ارتد  
وأخرجه أيضاً أحمد في المسند ج ١ ص ٢٨٢ فذكره).

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "للعوم" بدل "من العموم".  
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١١٨، ١١٩ رقم ١٢٢ في كتاب الحدود،  
من طريقين: الأول عن معمر بن بكار السعدي نا إبراهيم بن سعد عن الزهري  
عن محمد ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظه.  
وأخرجه البيهقي في سننه ج ٨/٢٠٣ من طريق الدارقطني لكن فيه معمر ابن  
بكار السعدي قال العقيلي عنه في كتابه الضعفاء الكبير ج ٤/٣٠٧.  
في حديثه وهو ولا يتابع على أكثره.

وقال الذهبي في الميزان ج ٤/١٥٣ صويلح، وكذا قال الإمام ابن حجر في  
اللسان ج ٦/٦٦ وقال أيضاً ذكره ابن حبان في الثقات.

أما الطريق الآخر فأخرجه الدارقطني أيضاً ج ٣ ص ١١٩ رقم ١٢٥ عن طريق  
عبد الله بن أذينة عن هشام بن الغاز عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله نحوه  
وزاد: فعرض عليها فأبت أن تسلم فقتلت. وفيه عبد الله بن أذينة ذكره ابن حبان  
في المجروحين ج ٢/١٨ وقال: منكر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨/٢٠٣ وقال في الإسناد بعض من يجهل.  
وأخرجه ابن عدي ج ٤/١٥٣٠، ١٥٣١، قال عبد الله بن عطار ابن أذينة لا  
يتابع على حديثه ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره.

وذكر الطريقين الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٤/٥٦ وقال (وإسنادهما  
ضعيفان).

وروي أن النبي - ﷺ - قتل مرتدة يقال لها أم قرفة وأبو بكر قتل مرتدة (١) (٢).

**قلنا:** الحديث وإن كان عاماً لكنه خص منه المكره على الإسلام فإنه لا يقتل وإن قصد تبديل دينه.

واليهودي لو تمجس أو تنصر، والنصراني لو تهود، لا يقتل وإن وجد التبديل حقيقة. والعام إذا دخله التخصيص جاز تخصيص الباقي بالقياس.

---

(١) أخرجه الدارقطني ج ٣ ص ١١٨ رقم ١٢١ في كتاب الحدود عن عائشة قالت: ارتدت امرأة يوم أحد فأمر النبي ﷺ أن تستاب فإن تابت وإلا قتل، وفيه محمد بن عبد الملك الأنصاري، وقال ابن عدي في الكامل ج ٦ ص ٢١٧، روى محمد بن عبد الملك عن ابن المنكدر ونافع وعطاء والزهري وسالم وغيرهم وكل أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها وهو ضعيف جداً.

وقال الزيلعي في نصب الراية ج ٣/٤٥٨: محمد بن عبد الملك هذا قال أحمد وغيره فيه يضع الحديث. وأخرج الدارقطني ج ٣ ص ١١٤ رقم ١١٠ في الحدود عن سعيد بن عبدالعزيز أن أبا بكر قتل أم قرفة القرارية في ردتها، قتلة مثله شد رجلها بفرسين ثم صاح بهما فشقاها. وأخرجه البيهقي في سننه ج ٨/٢٠٤ ونقل عن الشافعي أنه قال: فما كان لنا أن نحتج به إذ كان ضعيفاً عند أهل العلم بالحديث، ثم قال: وضعفه في انقطاعه وقد روينا من وجهين مرسلين. وضعفه كذلك الزيلعي بالانقطاع في نصب الراية ج ٣/٤٥٩.

(٢) وقال ابن قدامة ج ٨ ص ١٣٣ أيضاً وقال النبي ﷺ ولا دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة "متفق عليه".



وأما الحديث الثاني: فليس فيه أنه -عليه السلام- قتلها وإنما هو حكاية حال.

وأما حديث أم قرفة: فغريب.

ولو اشتهر فليس فيه أنه قتلها لردتها، فاحتمل أنه قتلها لسبب آخر وهو ما روى أنها كانت ساحرة، وقيل: شاعرة تهجو النبي -عليه السلام- وأصحابه، وكان لها ثلاثون ولداً تحرضهم على قتال النبي -عليه السلام- فيحتمل أنه قتلها دفعاً لشرها.

وما روي عن أبي بكر -إن صح- فمحمول على هذا<sup>(١)</sup>.

---

(١) ذكر ذلك السرخسي أيضاً في المبسوط ج ١٠ ص ١١٠.

وعلق على ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح ج ١٢ ص ٢٧٢ فقال ما نصه: (استدل به على قتل المرتدة كالمرتد وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تبشر القتال لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء.

وقد قال بقتل المرتدة وقتل أبي بكر الصديق في خلافته امرأة ارتدت كما تقدم والصحابة متوافرون فلم ينكر عليه أحد ذلك واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للمجاهدين والمرتدة لا فرق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها. واستدلوا أيضاً بما وقع في حديث معاذ: "أن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها".

وقال الحافظ وسنده حسن وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت فإن ذلك مستثنى من النهي عن قتل النساء فيستثنى قتل المرتدة مثله).

## مسألة

إذا أبق العبد من دار الإسلام إلى دار الحرب، فاستولى عليه الكفار لم يملكوه، عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> - رحمه الله - .

وقال<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>: يملكونه.

**لنا** قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>.

**ولهم:** ما روي أن عبداً لابن عمر رضي الله عنهما أبق إلى دار الحرب فأخذه الكفار فدخل مسلم فاشتره وأخرجه إلى دار الإسلام فاختصما إلى

النبي - عليه السلام - فقال النبي - عليه السلام - لابن عمر: «خذ بالثمن إن شئت»<sup>(٧)</sup>.

فدل على أنهم ملكوه بالاستيلاء.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله" كما في نسخة "أ".

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام الزيلعي ج ٣ ص ٢٦٣.

والبنية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٥ ص ٧٦٤.

(٣) الظاهر أن النسبة للشافعي خطأ وإنما هو الإمام مالك بدل الشافعي وإن

الشافعي مع الإمام أبي حنيفة. الأم للإمام الشافعي ج ٤/١٧٠.

ومختصر المزني ج ٥/١٨٩ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١/٢٩٢.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٤٣٥، والمغني للعلامة ابن قدامة ج ٨ ص ٤٣٥.

وقال ما نصه: (إذا أبق عبد مسلم إلى دار الحرب فأخذه ملكوه كالمال وهذا قول

مالك وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يملكوه وعن أحمد مثل ذلك لأنه إذا

صار في دار الحرب زالت يد مولاه عنه وصار في يد نفسه فلم يملك كالحر).

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٦) آية ١٤١ من سورة النساء.

(٧) سبق تخريجه.

**قلنا:** هذه الرواية لا تعرف بل المشهور أن خالد بن الوليد رده على ابن عمر بعد وفاة النبي - ﷺ -<sup>(١)</sup>.  
ولو سلم احتمال أنه قصد الإبقاء إلى دار الحرب فأخذه الكفار قبل الوصول إليها فكان الاستيلاء عليه في دار الإسلام.  
ويحتمل أنه وصل إلى دار الحرب ومع الاحتمال لا يكون حجة<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

الجزية تسقط بالموت والإسلام<sup>(٣)</sup>. وهو قول أحمد<sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> لا تسقط.  
وعلى هذا الخلاف وجوبها على المقعد والزمن<sup>(٦)</sup>.  
**لنا:** قوله - ﷺ -: "لا جزية على مسلم" ت<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) تقدم تخريج هذه الرواية.  
(٢) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٠ ص ٥٥، ٥٦.  
(٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢٩٥، ٢٩٦. والبنية ج ٥ ص ٨٢٨، ٨٢٩. والمبسوط ج ١٠ ص ٨٠، ٨٢.  
(٤) الإنصاف للمرادوي ج ٤ ص ٢٢٢، ٢٢٨ وقال: (المذهب إنها تسقط بالإسلام دون الموت) والمبدع في شرح المقنع ج ٣ ص ٤٢١ وحكى قولاً إنها تسقط بالإسلام والموت، والمغني لابن قدامة ج ٨ ص ٥١٠-٥١٢.  
(٥) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٨٥، ٨٩، والمهذب للشيرازي ج ١٨ ص ٢١٨، ٢١٩ قال ما نصه: (فإن مات أو أسلم في أثناء الحول ففيه قولان أحدهما أنه لا يلزمه شيء والثاني: وهو الصحيح أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى).  
(٦) البنية ج ٥ ص ٨٢٥، والمهذب ج ١٨ ص ٢٣٢ والمراجع السابقة في المسألة.  
(٧) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٢٧، باب ليس على المسلمين جزية، عن ابن عباس =

وقد أشار محمد - رحمه الله - في السير الكبير إلى هذا فقال: إذا أسلم الذمي، لا يستوفى منه الجزية لأنه ليس عليه ذلك<sup>(١)</sup>.  
يعني أن الحديث ينفي عن المسلم الجزية مطلقاً وهذا مسلم.  
وروي أن ذمياً طولب بالجزية في عهد عمر - رضي الله عنه - فأسلم.  
ف قيل له: إنك أسلمت تعوداً فقال: إن أسلمت تعوداً فإن بالإسلام نتعود، فأخبر عمر - رضي الله عنه - بذلك. فقال: صدق وأسقط عنه الجزية<sup>(٢)</sup>.

= قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح قبيلتان في أرض واحدة، وليس على المسلمين جزية» ثم ذكر أنه روي عن ابن أبي ظبيان عن النبي ﷺ مرسلًا.  
وأبو داود ج ٣ ص ٤٣٨ رقم ٣٠٥٣ في كتاب الخراج والإمارة باب في الذمي يسلم في بعض السنة هل عليه جزية، بلفظ "ليس على المسلم جزية".  
وأخرجه أحمد ج ١/٢٢٣، ٢٨٥.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٦/٢٠٧٢ كذلك عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس فذكره وقال لقابوس غير هذا من الحديث وأحاديثه متقاربة وأرجو أنه لا بأس به. وذكره العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير ج ٣/٤٩٠، ونقل أن قابوس بن أبي ظبيان أنه ضعيف الحديث، وما ذكره الترمذي أنه روى حديث ابن عباس عن قابوس بن أبي ظبيان مرسلًا.  
وأخرجه أبو عبيد في كتابه الأموال ج ١/٤٩.

(١) السير الكبير ج ٥/٢١٣٧ تحقيق عز الدين.

(٢) أخرجه أبو عبيد في كتابه الأموال ج ١ ص ٤٨ رقم ١٢٢ عن عبيد الله ابن رواحة قال: كنت مع مسروق بالسلسلة، فحدثني أن رجلاً من الشعوب أسلم فكانت تؤخذ منه الجزية فأتى عمر بن الخطاب فقال: يا أمير المؤمنين إني أسلمت والجزية تؤخذ مني. قال: لعلك أسلمت متعوداً فقال: أما في الإسلام ما يعيذني؟ قال: بلى. قال: فكتب عمر أن لا تؤخذ منه الجزية.

**احتج:** الشافعي بقوله - **الْعَلَاءُ** -: «لصاحب الحق اليد واللسان»<sup>(١)</sup>.  
**قلنا:** سقط ذلك بالإسلام وهو يجب ما قبله بالحديث المشهور ثم  
الجزية عقوبة على الكفر وقد زال<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

إذا أسلم الحربي في دار الإسلام<sup>(٣)</sup> فقتله مسلم أو ذمي عمداً  
أو خطأ قبل أن يهاجر إليها. فعليه الكفارة دون الدية  
والقصاص<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: عليه الدية والكفارة في الخطأ، والقصاص  
في العمد<sup>(٥)</sup>.

ولو أتلف مسلم ماله لم يضمنه عندنا. خلافاً له<sup>(٦)</sup>.  
**لنا:** قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ  
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

فالله تعالى أوجب الكفارة بقتل من هو منّا ديناً لا داراً ولم يبين

---

(١) يأتي تخريجه.

(٢) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٧ ص ١١٢.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "الحرب" بدل "الإسلام" والصواب بدار الحرب.

(٤) حاشية ابن عابدين ج ٦/٥٣٢ والفتاوى الهندية ج ٤ ص ٢٣٦.

والبنية ج ٤ ص ٧٨٦، ٧٨٧.

(٥) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٤٢، وحاشية قليوبي وعميرة ج ٤/١٠٤.

(٦) المراجع السابقة والبنية ج ٥ ص ٨٨٩، ٨٩٠.

(٧) آية ٩٢ من سورة النساء.

الدية، ولو كانت واجبة لذكرها<sup>(١)</sup>.

وروي أن النبي - ﷺ - قال: «من أقام بين المشركين فلا دية له»<sup>(٢)</sup>.  
احتج الشافعي بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال النبي - ﷺ - : «إِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»<sup>(٤)</sup>.  
**قلنا:** الآية لحقها التخصيص بالاتفاق فيخص النزاع فيه بما ذكرنا.  
وأما الحديث: فالمراد منه العصمة الثابتة بأصل التخليق، فبقيت  
العصمة بعلة كونه آدمياً لا بالإسلام<sup>(٥)</sup>.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٥ ص ٧٨٨.

(٢) تفسير الطبري ج ٥ ص ٣٢٤. وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ١٥٥ بمعناه. وأخرجه  
سعيد بن منصور ج ٢ ص ٣١٩.

(٣) آية ٩٢ من سورة النساء.

(٤) أخرجه النسائي ج ٧ ص ٧٩، ٨٠ في كتاب تحريم الدم عن النعمان بن بشير  
قال: كنا مع النبي ﷺ، فجاءه رجل ذات يوم فساره فقال: "اقتلوه" ثم قال:  
أيشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: قالوا: نعم ولكنه يقولها تعوداً. فقال رسول الله  
ﷺ: «لا تقتلوه، فإني أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها  
عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» وله شواهد في  
الصحيحين وغيرهما عن عبدا لله بن عمر، وأبي هريرة، وجابر بن عبدا لله  
وأنس، وأوس بن حذيفة وعبدا لله بن عدي بن الخيار وطارق الأشجعي - ﷺ -.

(٥) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٧ ص ١٠٥.

قلت والراجح رأي الشافعي لأن المقتول مسلم معصوم الدم فيعاقب من اعتدى  
عليه عقوبة كاملة أياً كان مكان الاعتداء ما دام المعتدي تحت سيطرة الحاكم  
المسلم والله أعلم.

## مسألة

يصح إسلام الصبي عند علمائنا الثلاثة<sup>(١)</sup> وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup>.

وقال زفر: لا يصح<sup>(٣)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>.

ونعني بالصحة ترتب<sup>(٥)</sup> أحكام الإسلام عليه نحو: حق الإرث من أقاربه المسلمين وحرمان الإرث من أقاربه المشركين، وحل نكاح المسلمة له، وحرمة نكاح المشركة عليه، وعصمة دمه وماله، وبطلان مالية الخمر والحريز<sup>(٦)</sup>.

لنا: ما روي أن علياً - عليه السلام - وهو ابن ثمان سنين خ د<sup>(٧)(٨)</sup>.

- 
- (١) فتح القدير ج ٥ ص ٣٢٨، ٣٢٩، وتبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٩٢، ٢٩٣.  
(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٣٣ والمبدع في شرح المنع ج ٩ ص ١٧٥، ١٧٦،  
والإنصاف للإمام المرداوي ج ١٠ ص ٣٢٩، ٣٣٠ وقال: (هذا المذهب وعنه لا  
يصح منه شيء حتى يبلغ وعنه يصح حتى يبلغ عشرة قال الزركشي هو  
المذهب المعروف والمختار لعامة الأصحاب حتى أن جماعة جزموا بذلك وعنه  
يصح ممن يبلغ سبعا).  
(٣) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.  
(٤) روضة الطالبين للإمام النووي ج ١٠ ص ٧٧، ٧٨ وتكملة المجموع للعلامة  
المطيعي ج ١٨ ص ٥.  
(٥) سقط من نسخة (ب) لفظة "ترتب".  
(٦) المراجع السابقة.  
(٧) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير م ٦ ق ٢ ج ٣ ص ٢٥٩ عن أبي الأسود عن  
عروة قال: أسلم علي - عليه السلام - وهو ابن ثمان سنين. وانظر أيضاً سنن الترمذي  
ج ٥ ص ٦٤٢ في كتاب المناقب باب رقم ٢١.  
(٨) وجدت الذي ذكره مع البخاري الترمذي بدل أبي داود.

وروى الخلال أنه أسلم وهو ابن عشر سنين<sup>(١)</sup>، وقد تمدح فقال:  
سبقتكم إلى الإسلام طراً .: صغيراً ما بلغت أو ان حلمي<sup>(٢)</sup>.  
فلولا أن إسلامه صحيح وإلا لما افتخر به.  
والعمومات أيضاً لقوله - ﷺ -: «أمرت أن أقاتل الناس حتى  
يقولوا: لا إله إلا الله»<sup>(٣)</sup> فيجب أن يحرم التعرض لدمه.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣ ص ١١١ عن محمد بن إسحاق أن علي ابن  
أبي طالب أسلم وهو ابن عشر سنين.  
وأخرجه أيضاً ابن كثير في البداية والنهاية ج ٣ ص ٢٨، ٢٩.  
(٢) شرح منهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٨٢٣ طبعة سنة ١٩٦٣ من  
قصيدة تروى لعلي بن أبي طالب - ﷺ - أولها:

محمد النبي أخي وصهري .: وحمزة سيد الشهداء عمي  
(٣) أخرجه البخاري ج ٢ ص ١٠٩، ١١٠ في الزكاة في وجوب الزكاة عن الزهري  
قال حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة - ﷺ - قال لما  
توفي رسول الله ﷺ وكان أبوبكر - ﷺ - وكفر من كفر من العرب فقال عمر  
كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا  
إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بجهنم وحسابه على الله»  
فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو  
منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها قال عمر -  
ﷺ - فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر - ﷺ - فعرفت أنه الحق،  
وأخرجه مسلم ج ١ ص ٥٢ رقم ٢١ باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله  
إلا الله محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع ما جاء به  
النبي ﷺ وإن من قال ذلك عصم نفسه وماله إلا بجهنم.



وقال عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على الفطرة»<sup>(١)(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري ج ٢ ص ١٠٤ في الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، بلفظه عن أبي هريرة مرفوعاً، وزاد «فابواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كمثل بهيمة تنتج البهيمة، هل ترى فيها جدعاء».

وأخرجه مسلم ج ٤ ص ٢٠٤٧ رقم ٢٦٥٨، في كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين وغيرهما.

(٢) قال ابن قدامة أيضاً في المغني ج ٨ ص ١٣٣، ١٣٤ "ولنا: عموم قوله -ﷺ- «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» وقوله: «أمرت أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقاً وحسابهم على الله» وقال -ﷺ-: «كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه حتى يعرب عنه لسانه إما شاكراً وإما كفوراً» وهذه الأخبار يدخل في عمومها الصبي، ولأن الإسلام عبادة محضة فصحت من الصبي العاقل كالصلاة والحج، ولأن الله تعالى دعا عباده إلى دار السلام، وجعل طريقها الإسلام، وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الأليم، فلا يجوز منع الصبي من إجابة دعوة الله مع إجابته إليها وسلوكه طريقها ولا إلزامه بعذاب الله والحكم عليه بالنار وسد طريق النجاة عليه مع هربه منها، ولأن ما ذكرناه إجماع فإن علياً -عليه السلام- أسلم صبياً وقال:

سبقتكم إلى الإسلام طراً .: صبياً ما بلغت أوان حلم.

ولهذا قيل: أول من أسلم من الرجال أبوبكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن العبيد بلال. وقال عروة أسلم علي والزبير وهما ابنا ثمان سنين وباع النبي ﷺ ابن الزبير لسبع أو ثمان سنين ولم يرد النبي ﷺ على أحد إسلامه من صغير أو كبير.

**فإن قيل:** فقد روى أحمد في المسند أن علياً -عليه السلام- أسلم بعد خمس عشرة سنة<sup>(١)</sup>.

ولو سلمنا أنه أسلم قبل البلوغ ولكنه يحتمل أنه كان في وقت كان الإسلام يتعلق بالعقل فلما كثر المسلمون صار وجوده يتعلق بالخطاب ولا خطاب في حق الصبي.

أو يحمل على أنه أسلم تخلقاً واعتياداً<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** ما تمسكنا به من الرواية فيه زيادة علم فإن من روى خمس عشرة سنة لم يبلغه إسلامه وهو ابن ثمان.

على أنه لو استقر الحال ثبت بطلان هذه الدعوى فإنه إذا كان له يوم البعث ثمان سنين فقد عاش بعد البعث ثلاثاً<sup>(٣)</sup> وعشرين سنة وبقي بعد وفاة النبي -عليه السلام- نحو الثلاثين، فهذه نحو من ستين وهو الأصح في مقدار عمره فإنه ثبت أنه قتل وهو ابن ثمانية وخمسين سنة. ومات بها الحسن وقتل بها الحسين، وتوفي بها علي بن الحسين -عليه السلام-.

**ومتى قلنا:** إنه كان له يوم أسلم خمس عشرة سنة صار عمره ثمانية وستين سنة ولم يقل به أحد.

والذي يدل على أنه أسلم قبل البلوغ أنه قد صح أن أول من أسلم من الرجال أبوبكر، ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي، ومن الموالي

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣ ص ١١١. وأخرجه أيضاً الصنعاني في مصنفه ج ٥ ص ٣٢٥.

(٢) تكملة المجموع ج ١٨ ص ٥.

(٣) جاء في نسخة (ب) "ثلاثاً" بالنصب والصواب "ثلاثاً".

سلمان وزيد<sup>(١)</sup>. وأما ما ذكروه من الاحتمال.

**قلنا:** أبداً يكون وجوب الإسلام بالعقل ولا يصح أن يكون تخلقاً واعتياداً لأن النبي - ﷺ - لو دعاه تخلقاً واعتياداً لم يكن إسلاماً وقد افتخر بذلك والتخلق والاعتياد لا يفتخر به<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا** بأن الإسلام ينبي على معرفة الله تعالى وذلك بالعقل التام والنظر الصحيح، وأكثر العقلاء عجزوا عن ذلك. فكيف نعرفه بعقل غير تام؟.

**قلنا:** عقل الصبي كامل، ولهذا يسمى عاقلاً مطلقاً والمطلق من الأسماء ينصرف إلى الكامل دون الناقص، ورب صبي أعقل من كبير من الرجال<sup>(٣)</sup>.



---

(١) نصب الراية للإمام الزيلعي ج ٣ ص ٤٦٠.

(٢) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ج ٣ ص ٣٢، ٣٣.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢١، ١٢٢.

## كتاب الإستحسان<sup>(\*)</sup>

### مسألة<sup>(\*\*)</sup>

لا يحل للرجل أن يغسل زوجته<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: يحل له ذلك.

واتفقوا على أنه لو مات الزوج<sup>(٤)</sup> حل لها غسله ما دامت في العدة<sup>(٥)</sup>.

---

(\*) العنوان ساقط من نسخة (ج).

(\*\*) لفظ (المسألة) ساقط من نسخة (ج).

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٠٤، ٣٠٥، والمبسوط ج ٢ ص ٦٩، ٧٠، وج ١٠ ص ١٦٠، ١٦١.

(٢) نهاية المحتاج ج ٢ ص ٤٣٩ والمجموع ج ٥ ص ١١٨.

(٣) المغني ج ٢ ص ٥٢٣، ٥٢٤، والإنصاف للمرداوي ج ٢ ص ٤٧٩.

وقال: (وأما الرجل: فالصحيح من المذهب أنه يجوز له أن يغسل امرأته وعليه أكثر الأصحاب ونقله الجماعة عن الإمام أحمد وحزم به في الجامع الصغير والشريف وأبوالخطاب في خلافيهما، والشيرازي في المبهم والإيضاح وصاحب الوجيز والمنور. وقدمه في الفروع، والمحرر والفاقق وابن تميم والرعايتين والحاويين والشرح وقال: هو المشهور عند الأصحاب ونصره هو والمصنف وغيرهما وقال الزركشي هو المشهور عند الأصحاب، وعنه لا يغسلها مطلقاً وأطلقها في الكافي وعنه يغسلها عند الضرورة وهو ظاهر كلامه في رواية صالح...).

(٤) جاء في نسخة (ب) "الرجل" بدل "الزوج".

(٥) المراجع السابقة في المسألة وعلق الإمام المرداوي على هذا في الإنصاف ج ٢ ص ٤٧٨ فقال ما نصه:

(اعلم أنه يجوز للمرأة أن تغسل زوجها، على الصحيح من المذهب نص عليه. وعليه الأصحاب. وذكره الإمام أحمد، وابن المنذر، وابن عبد البر إجماعاً وحزم

**لنا:** ما روى أن النبي ﷺ قال في المرأة تموت مع الرجال في السفر ييممونها من غير فصل بينهما إذا كان الزوج معها أو لم يكن<sup>(١)</sup>.  
وروي أنه ﷺ قال: «من نظر إلى امرأة أجنبية حراماً ملائمة عينه يوم القيامة ناراً»<sup>(٢)</sup>. وهذه أجنبية ولم يفصل أحد من الأمة بين تحريم النظر واللمس (ومتى حرم النظر حرم اللمس)<sup>(٣)</sup> ومتى<sup>(٤)</sup> حرم اللمس

= به المجد وغيره. ونفى الخلاف فيه. قال الزركشي: هذا المنصوص المشهور الذي قطع به جمهور الأصحاب ولو كان قبل الدخول، أو بعد طلاق رجعي، إن أبيحت الرجعية. قال في الرعاية، وقيل: أو حُرمت. وكذا لو ولدت عقب موته، على الصحيح من المذهب، وفيه وجه: لا تغسله والحالة هذه.

والرواية الثانية: لا تغسله مطلقاً، كالصحيح من المذهب فيمن أبانها في مرضه. وحكي عنه رواية ثالثة: تغسله لعدم من يغسله فقط. فيحرم عليها النظر إلى العورة. قال في الإفادات: ولأحد الزوجين غسل الآخر لضرورة.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٣ ص ٣٩٨ باب المرأة تموت مع الرجال وليس معهم امرأة عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن غيره فإنهما يتيمما ويدفنان وهما بمنزلة من لا يجد الماء»، وقال البيهقي هذا مرسل. وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٣ ص ٢٤٨، ٢٤٩ من كتاب الجنائز. وأخرجه أيضاً عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٣ ص ٤١٣.

(٢) أخرجه الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٢٣٩ في كتاب الكراهية بلفظ «من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينه الآنك يوم القيامة» وقال: غريب، وكذا أخرجه ابن حجر في الدراية ج ٢ ص ٢٢٥.

(٣) ما بين القوسين موجود في نسختي (ب)، (ج) وأثبتته لتكميل الكلام.

(٤) سقط من نسخة (ج) لفظ "متى".

حرم الغسل لأنه لا ينفك عنه لمس.

وعن عمر - رضي الله عنه - "أن امرأته توفيت فسلمها إلى أوليائها وقال: كنا<sup>(١)</sup> أحق بها ما دامت حية فإذا ماتت فأنتم أحق بها"<sup>(٢)</sup>.

**فإن قيل:** الحديث محمول على ما إذا لم يكن معها زوجها.  
**قلنا:** هذا تقييد المطلق ولا يجوز إلا بدليل<sup>(٤)</sup>.

**احتجوا:** بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "رجع النبي - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم من جنازة بالبقيع"<sup>(٥)</sup> وأنا أجد صداعاً في رأسي وأقول: وارأساه فقال: بل أنا وارأساه ثم قال: ما ضرك"<sup>(٦)</sup> لو مت قبلي فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك" خ د<sup>(٧)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ج) زيادة "إننا".

(٢) جاء في نسخة (ب) "إننا" بدل "كنا".

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ج ٣ ص ٢٥٠، ٢٥١ في كتاب الجنائز في الرجل يغسل امرأته. وأخرجه محمد بن الحسن في الآثار ل ٢٩.

(٤) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٥) البقيع: أصل البقيع في اللغة: الموضع الذي فيه آروم الشجر من ضروب شتى وبه سمي بقيع الغرقد. والغرقد كبار العوسج. وهو مقبرة أهل المدينة وهي داخل المدينة.

بتصرف معجم البلدان ج ١ ص ٤٧٣، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٣ ص ٣٩.

(٦) جاء في نسخة (ب) "سرك" بدل "ضرك" والصواب ما أثبتته لأن النص جاء في كتب الحديث هكذا.

(٧) أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٤٧٠ باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها. وأخرجه أيضاً أحمد في المسند ج ٦ ص ٢٢٨ فذكره.

وأخرجه الدارقطني ج ٢ ص ٧٤ في الجنائز باب التسليم على الجنازة.

أخبر النبي ﷺ لو ماتت قبله لغسلها. فلو كان حراماً لما أخبر به.  
وروت أسماء بنت عميس "أن فاطمة -رضي الله عنها- أوصت أن  
يغسلها علي وأسماء فغسلاها" ق<sup>(١)</sup>.

= وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٣ ص ٣٩٦ في الجنائز فذكره.  
وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٢ ص ١١٤ "أعله البيهقي بابن  
إسحاق ولم يتفرد به، بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي، وأما  
ابن الجوزي فقال: لم يقل "غسلتك" إلا ابن إسحاق. وأصله في البخاري  
بلفظ: ذاك لو كان وأنا حي، فأستغفر لك وأدعوك".  
وأخرج رواية صالح أحمد ج ٦/١٤٤ عنه عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت.  
وأخرجه البخاري ج ٧ ص ٨ باب قول المريض إني وجع أو وارساه أو اشتد  
بي الوجع من طريق القاسم بن محمد قال: قالت عائشة...  
وقال الألباني في الإرواء ج ٣ ص ١٦١: فقول صالح بن كيسان في رواية  
"فهيأتك" نص عام يشمل كل ما يلزم الميت قبل الدفن من الغسل والكفن  
والصلاة فهو بمعنى قول ابن إسحاق في روايته: "فغسلتك وكفنتك ثم صليت  
عليك". فالحديث بهذه المتابعة صحيح. والله أعلم.  
(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٢/٧٩.

والبيهقي في السنن الكبرى ج ٣/٣٩٦ لكن علق عليه صاحب الجوهر النقي  
فقال: في سنده من يحتاج إلى كشف حاله ثم الحديث مشكل ففي الصحيح أن  
علياً دفنها ليلاً ولم يعلم أبا بكر فكيف يمكن أن يغسلها زوجها أسماء وهو لا  
يعلم وورع أسماء يمنعها أن لا تستأذنه ذكر ذلك البيهقي في الخلافات واعتذر  
عنه بما ملخصه أنه يحتمل أن أبا بكر علم ذلك وأحب أن لا يرد غرض علي في  
كتمانها منه انتهى كلامه على تقدير ثبوت هذا الحديث فهي زوجته في الدنيا  
والآخرة لقوله ﷺ: «كل بيت ونسب ينقطع يوم القيامة إلا بيتي ونسبي»،  
فالبيت الذي كان بينهما لم يقطعه الموت.

ولم ينكر عليه أحد من الصحابة<sup>(١)</sup>. فنزل منزلة الإجماع.  
**قلنا:** أما حديث عائشة - رضي الله عنها - فعنه أجوبة:  
أحدها: أن البخاري رواه في صحيحه فقال فيه: "فقلت وأرأساه".  
فقال: «لو كان ذلك وأنا حي فاستغفر لك وأدعو لك».  
ولم يذكر "فغسلتك". إلا ابن<sup>(٢)</sup> إسحاق وقد كذبه مالك والجرح  
مقدم على التعديل<sup>(٣)(٤)</sup>.  
والثاني: أنه ﷺ أضاف الغسل إلى نفسه بطريق التسبب دون  
المباشرة كما يقال: بنى الأمير قصرًا والمراد به التسبب.  
والثالث: أنه ﷺ اختص بذلك لاختصاصه بقاء نكاحه بعد الموت  
لقوله ﷺ: «كل حسب ونسب ينقطع بعد الموت إلا حسبي ونسبي»<sup>(٥)</sup>.  
بخلاف غيره من الأمة لأن النكاح لم يبق في حقهم<sup>(٦)</sup>.  
أما حديث فاطمة - رضي الله عنها - فقد أنكره أحمد<sup>(٧)</sup> وفي إسناده  
عبد الله بن نافع<sup>(٨)</sup> ضعيف.

- 
- (١) نيل الأوطار للإمام الشوكاني ج ٤ ص ٥٨.
  - (٢) سقط من نسختي (ب)، (ج) لفظة "ابن".
  - (٣) سقط من نسختي (ب)، (ج) لفظة "على التعديل".
  - (٤) تقدم هذا أثناء التحريج لهذا الحديث.
  - (٥) أخرجه الحافظ المناوي في الجامع الأزهر ج ٢ ص ٤٦/ ت في باب الكاف  
بلفظ: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي ملك» عن عمر.  
وقال الحافظ: رجاله رجال الصحيح.
  - (٦) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٠٥، ٣٠٦.
  - (٧) التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي ل ٤٣٥.
  - (٨) تاريخ يحيى بن معين ج ٢ ص ٣٣٤ دراسة وتحقيق د. أحمد محمد نور سيف.



ورواياته مضطربة<sup>(١)</sup>. ففي بعضها أن علياً -عليه السلام- (غسلها) وفي بعضها أن الملائكة غسلتها<sup>(٢)</sup>. وفي بعضها أنها (غسلت نفسها قبل الموت وهي حية)<sup>(٣)</sup>.

ثم هو خير واحد ومتى اضطربت رواياته لا يبقى حجة.  
أو تقول كان علي -عليه السلام- مخصوصاً بذلك لأنه من أنساب النبي ﷺ وأنسابه لا تنقطع بالموت.  
وقد عضد هذا أن ابن مسعود أنكر عليه ذلك فقال له: أما علمت

---

(١) المضطرب: لغة: اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، يقال: اضطرب الأمر: اختل. لسان العرب ج ١ ص ٥٤٤.

ومختار الصحاح للرازي ص ٣٣.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة ولا يسمى مضرباً إلا إذا تحقق فيه شرطان هما:

أ- اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

ب- تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط ويقع في الإسناد تارة وفي المتن أخرى وفيهما من راو أو جماعة. بتصرف التقريب للنووي ج ١ ص ٢٦٢ مع شرح تدريب الراوي وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤.

وألفية العراقي مع شرحها ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) ما بين القوسين موجود في نسختي (ب)، (ج) وساقط من نسخة (أ).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر ج ٤ ص ٣٦٧.

(٤) في نسخة (ب) جاء "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم". وفي نسخة (ج) جاء "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

أن النبي ﷺ ضمن لي أنها زوجتي في الجنة.  
ومتى ثبت إنكار ابن مسعود فلا إجماع<sup>(١)</sup>.



---

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٠٦ والمبسوط ج ٢ ص ٧١.  
قلت والراجح رأي الشافعي والحنابلة لأن المتوفاة تنسب إليه فهي زوجته حية وميتة، والله أعلم.

# كتاب التحريّ

## مسألة

إذا اشتبهت القبلة على المسافر في ليلة مظلمة فتحرى وصلى إلى أي جهة ثم تبين أنه استتبر القبلة أجزأه ولا إعادة عليه<sup>(١)</sup>. وهو قول ابن عمر ومالك<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> في القديم وأحمد<sup>(٤)</sup>. وقال الشافعي في الجديد: لا يجزئه ويلزمه الإعادة.

**لنا:** ما روي أن الصحابة - رضي الله عنهم - خرجوا في غزاة فاشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة فصلى كل واحد على حاله فلما أصبحوا أخبروا النبي ﷺ فنزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> ت<sup>(٦)</sup>. وقال حديث حسن.

- 
- (١) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ١ ص ١١٩ والفتاوى الهندية ج ١ ص ٦٥.
- (٢) مقدمات ابن رشد ج ١/٧٩، والحرشي على مختصر خليل ج ١ ص ٢٥٧.
- (٣) المذهب ج ٣ ص ١٩٠، ١٩١، وقال صاحب المذهب: "وإن صلى ثم يتيقن الخطأ ففيه قولان، قال في الأم: يلزمه أن يعيد لأنه تعين له الخطأ فيما يأمر مثله في القضاء فلم يعتد بما مضى كالحاكم إذا حكم ثم وجد النص بخلافه.
- وقال في القديم لا يلزمه لأنه جهة تجوز الصلاة إليها بالاجتهاد فأشبه إذا لم يتيقن الخطأ...". والمجموع للنووي ج ٣ ص ١٩١ وقال: أصحهما عند الأصحاب تجب الإعادة...
- (٤) الإنصاف للمرداوي ج ٢ ص ١٧ وقال: "هذا المذهب وعليه الأصحاب" والمغني للعلامة ابن قدامة ج ١ ص ٤٤٤.
- (٥) سورة البقرة، آية ١١٥.
- (٦) أخرجه الترمذي رقم ٣٤٥ في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي غير القبلة في القيم، من حديث عامر بن ربيعة بلفظ مختلف كنا مع رسول الله

وروي أن أهل قباء لما أخبروا بتحويل القبلة استداروا إليها. <sup>(١)</sup>  
ولم يستأنفوا الماضي وتلك الصلاة لم تكن إلى جهة القبلة مع القدرة  
على إصابتها ومع هذا جازت. فتجوزها مع العجز أولى <sup>(٢)</sup>.

---

= ﷺ في السفر في ليلة مظلمة فصلى كل واحد منا على حاله فلما أصبحنا ذكرنا  
ذلك للنبي ﷺ فنزل ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾. وقال: هذا حديث ليس  
إسناده بذلك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث إسحاق، وأشعث ابن سعيد أبو الريح  
يضعف في الحديث اهـ. وقد حسن أحمد شاكر الحديث في تعليقه على الترمذي  
فقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه عن الحديث في سنن الترمذي ١١٧/٢ ويظهر  
أن الحديث معروف من غير حديث أشعث ولعل الترمذي لم يطلع على رواية  
عمرو بن قيس وأشعث السمان إنما تكلم فيه من قبل حفظه وهو صدوق ونقل  
الشارح عن السيوطي أنه ليس لأشعث عند الترمذي إلا هذا الحديث والحديث  
حسن الإسناد ولأن عاصم بن عبد الله ابن عاصم بن عمر بن الخطاب ضعفه من  
قبل حفظه، وقد روى له مالك وشعبة مع تشدهما في الشيوخ.  
وأخرجه الدارقطني في سننه ج ١/٢٧٢ في الصلاة، باب الاجتهاد في القبلة،  
رقم ٥ وأخرجه أيضاً من حديث جابر ج ٢/٢٧١ رقم ٣ و ٤ بألفاظ مختلفة.  
وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٣٢٦ رقم ١٠٢٠ في الصلاة باب من يصلي لغير  
القبلة وهو لا يعلم من حديث عامر بن ربيعة بألفاظ مختلفة، وأبوداود الطيالسي  
رقم ١١٤٥، والبيهقي في السنن الكبرى ١١/٢.

(١) أخرجه البخاري ج ١ ص ١٠٥ في الصلاة باب ما جاء في القبلة عن ابن عمر  
قال: "بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ  
قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت  
وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة".

وأخرجه مسلم رقم ٥٢٦ في المساجد، باب تحويل القبلة، وغيرهما.

(٢) المراجع السابقة في مذهبي الأحناف والحنابلة.

**احتج** الشافعي بقوله تعالى: ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(١)</sup>. فتجب التولية<sup>(٢)</sup> في قضاء المأتي به.  
**فإن قيل:** المراد به حالة المشاهدة لأن ما ذكر فيه حرج وهو تكليف ما ليس في الوسع<sup>(٣)</sup>.



---

(١) سورة البقرة آية ١٤٤.

(٢) سقط من نسختي (ب)، (ج) لفظ "التولية".

(٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ١٢٠.

# كتاب الغصب

## مسألة

الزوائد المنفصلة عن المغصوب تحدث أمانة كالولد واللبن ونحوه<sup>(١)</sup> وهو قول مالك - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

وكذا المتصلة كالسمن والجمال ونحوهما.

وعند الشافعي - رحمه الله -<sup>(٣)</sup>: يضمن في الحالين.

(وصورة المسألة): إذا غصب جاريةً سميئةً فهزلت عنده أو ولدت فهلك ولدها من غير صنعه لا يضمن عندنا وكذا الشاة ونحوها. **لنا:** النصوص المطلقة لنفي الضمان كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾<sup>(٤)</sup> وقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه»<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك.

---

(١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ٥٣، ٥٤ والبنية في شرح الهداية ج ٨ ص ٤٠٧.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المتقصد ج ٢ ص ٣٦٦. وروضة الطالبين ج ٥ ص ٢٧، والمهذب ج ١٣/٣٠٠.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة (رضي الله عنه).

(٤) سورة الشورى آية ٤٠.

(٥) قد روى عن جماعة من الصحابة منهم عم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي، وعمرو بن يثربي، وعبد الله بن عباس.

أما حديث أبي حرة، أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٦ في البيوع عن أبي حرة الرقاشي عن عمه. وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني وفيه علي ابن زيد بن جدعان متكلم فيه.

والغاصب<sup>(١)</sup>: ما فوت يد المالك عن الولد فلا يضمن.  
**احتج الشافعي**: بقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»<sup>(٢)</sup> خ. د،  
وفي لفظ: «حتى ترده» فيجب عليه الرد بعد هلاك الولد.  
وقوله ﷺ: «ردوا الغصوب والودائع»<sup>(٣)</sup>. ومالية الولد مغصوبة.

---

= وأخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ٧٢، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ١٠٠، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٧٢ وقال رواه أبو يعلى وأبو حرة وثقه أبو داود، وضعفه ابن معين لكن الحديث يتقوى بالروايات الأخرى. وأما حديث أبي حميد فأخرجه الإمام أحمد ج ٥ ص ٤٢٥ عن عبد الرحمن ابن سعيد عنه. وأخرجه البيهقي ج ٦/١٠٠ من رواية ابن وهب عن سليمان. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٧١ وقال: رواه أحمد والبخاري ورجال الجميع رجال الصحيح وعبد الرحمن بن سعيد قال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٢٨٠ ليس من رجال الصحيح وإنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" ويحتمل أن يكون إسناد البخاري كإسناد البيهقي أعني وقع فيه عبد الرحمن بن سعد، وهو ابن أبي سعيد الخدري. فإنه ثقة من رجال مسلم، فتوهم أنه عند أحمد كذلك. والله أعلم.  
وأما حديث عمرو بن يثربي، أخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٢٥، ٢٦ عن عمرو بن يثربي فذكره. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٧١، ١٧٢ وقال: رواه أحمد وابنه من زياداته أيضاً. والطبراني في "الكبير" و "الأوسط" ورجال أحمد ثقات.  
أما حديث ابن عباس أخرجه البيهقي ج ٦ ص ٩٧ عن ابن عباس فذكره...

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة (ج).

(٢) يأتي تخريجه.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٩٧ في كتاب الغصب - باب لا يملك أحد بالجناية شيئاً حتى عليه إلا أن يشاء هو المالك.

عن ابن عمر فذكر الحديث في خطبة النبي ﷺ أيام التشريق في حجته وقال:

=

قلنا أما الحديث الأول: فالمراد منه ضمان الرد. والحديث الثاني: غريب.

ولو اشتهر كان خيراً واحداً ورد على مخالفة الكتاب. فلا يقبل<sup>(١)</sup>.

## مسألة

الزوائد المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم في ظاهر الرواية وذكر في النوادر<sup>(٢)</sup> خلافاً فقال: عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>: لا يضمن<sup>(٤)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٥)</sup>.

وعندهما: يضمن. وهو قول الشافعي<sup>(٦)</sup>.  
(وصورته) إذا غصب جارية قيمتها ألف، فازدادت في يده

---

= "فيها أيها الناس من كانت عنده وديعه فليردها إلى من ائتمنه عليها أيها الناس لا يحل لامرئ من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه..."

(١) وأرى رجحان رأي الشافعية لأن الحاجز للأصل حاجز للزوائد ومن ثم فالمتعدي على الأصل يوضع يده عليه جبراً عن مالكها متعدياً على زوائدها فتدخل في ضمانه تبعاً.

(٢) هذا هو كتاب النوادر لأبي يوسف، وما يذكر فيه قد يكون موافقاً لظاهر الرواية وقد يكون مخالفاً لظاهر الرواية وما ذكر هنا من وجود الخلاف إنما هو في غير ظاهر الرواية. بتصرف مجموعة رسائل ابن عابدين ج ١ ص ١٨.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٤) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ٥٦-٥٨.

(٥) المدونة الكبرى للإمام مالك ج ٤ ص ١٧٦.

(٦) الأم للإمام الشافعي ج ٣ ص ٢١٩.



سمناً، أو جمالاً، حتى صارت تساوي ألفين فباعها وسلمها إلى المشتري فإن أراد المالك تضمين المشتري فله أن يضمه ألفي درهم بالاتفاق وإن أراد أن يضم الغاصب فله أن يضمه ألف درهم لا غير عنده.  
وعندهما: ألفين.

والحجة من الجانبين ما ذكرنا في المسألة الماضية.

## مسألة

المضمونات تملك بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الغصب. وهو <sup>(١)</sup> قول مالك <sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي <sup>(٣)</sup> وأحمد <sup>(٤)</sup>: لا تملك أصلاً.

(وصورته) إذا غصب عبداً فاكسب مالاً فأبق من يده وضمن قيمته بقضاء أو رضا صار العبد ملكاً له عندنا، حتى لو عاد عاداً على <sup>(٥)</sup> ملكه، وكانت أكسابه له.

لنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٧ ص ١٥٢، ١٥٣.

(٢) الخرشي على مختصر خليل ج ٦ ص ١٤٤.

(٣) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٥ ص ٢٦.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ٦ ص ١٩٩، ٢٠٠ وقال: "هذا المذهب وعليه الأصحاب". ومطالب أولي النهى ج ٤ ص ٥٧.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) "إلى" بدل "على" والصواب إلى.

(٦) سورة النحل، آية: ٩٠. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

وثبوت الملك في المغصوب للغاصب بعدما أدى الضمان تسوية بينهما فالقول بعدم الملك ظلم، وأنه لا يجوز<sup>(١)</sup>.  
**احتجاجاً** بقوله ﷺ: «**من وجد عين ماله فهو أحق به**»<sup>(٢)</sup> (وهذا عين حقه)<sup>(٣)</sup>.  
**قلنا:** لم قلت: إن هذا ماله؟ لأنه إنما يكون ماله أن لو كان مملوكاً له، لأن مقتضى هذه الإضافة الملك كما في قوله ﷺ: «**أدوا زكاة أموالكم**»<sup>(٤)</sup>.  
 والكلام فيه<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.  
 (٢) أخرجه أبوداود رقم ٣٥٣١ في البيوع باب الرجل يأخذ حقه من تحت يده، وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٣١٣، ٣١٤ في البيوع باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق.  
 (٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة هذه العبارة التي بين القوسين فأثبتها للبيان.  
 (٤) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ٣٢٧ يروى من حديث أبي أمامة وأبي الدرداء. أما حديث أبي أمامة: أخرجه الترمذي ج ٢/٥١٦ رقم ٦١٦ في أبواب الصلاة باب ما ذكر في فضل الصلاة... عن مسلم ابن عامر قال سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع قال: «**اتقوا الله ربكم وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وأدوا زكاة أموالكم... الحديث إلخ**». وقال: هذا حديث حسن صحيح.  
 وأخرجه أحمد في المسند ج ٥/٢٥١، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ١/٩ من طريق سعيد ابن أبي مريم عن معاوية بن صالح وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولا نعرف له علة ولم يخرجاه وقد احتج البخاري ومسلم بأحاديث سليم بن عامر وسائر رواة متفق عليهم ووافقه الذهبي.  
 أما حديث أبي الدرداء: أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥/٤٥ عن أبي الدرداء -رضي الله عنه- أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ما عصمة هذا الأمر وعرة ووثاقه قال اخلصوا عبادة الله تعالى وأقيموا خمسكم وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم وصوما شهركم تدخلوا جنة ربكم.  
 وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه يزيد بن مرشد ولم يسمع من أبي الدرداء.  
 (٥) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٧/١٥٢، ١٥٣، وأرى رجحان رأي الشافعي لأن

## مسألة

إذا غصب حنطة من<sup>(١)</sup> إنسان فطحنها انقطع حق المالك عنها<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا ينقطع.

وعلى هذا الخلاف: إذا غصب حنطة فزرعها، أو بيضة  
وحضنها تحت دجاجة حتى صارت فرخة، أو ثوباً فقطعه وخاطه،  
أو شاة فذبحها وشواها، أو سمسماً أو عنباً فعصره، أو قطناً  
فغزله ونسجه<sup>(٥)</sup>.

**لنا:** ما روى أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>: عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل  
من الأنصار قال: دعت امرأة من قريش رسول الله ﷺ وأصحابه  
فوضعت بين أيديهم طعاماً فلاك النبي ﷺ منه مضغة لحم فلم يسغها  
وقال: أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها. قال فأرسلت<sup>(٧)</sup>.  
فقالت المرأة: يا رسول الله إني كنت أرسلت إلى البقيع أطلب شاة

---

= الزوائد تبع في ضمانها للأصل فإن كان الأصل مضموناً فهي كذلك. والله أعلم.

- (١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "من"
- (٢) المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٨٦ وقد وضع المسألة أيضاً الإمام العيني في  
البنية في شرح الهداية ج ٨ ص ٣٦٥-٣٦٨.
- (٣) المهذب ج ١٣ ص ٣٠١ وروضة الطالبين للإمام النووي ج ٥ ص ٣٢، ٣٣.
- (٤) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٥ ص ٢٦٣، ومطالب أولي النهى ج ٤/٢٤.
- (٥) المراجع السابقة في المسألة.
- (٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".
- (٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدول لفظ "فأرسلت".

فلم أصب فبلغني أن جاراً لي اشترى شاة فأرسلت إليه، فلم نقدر عليه فبعث بها امرأته فقال النبي <sup>(١)</sup> - ﷺ -: «أطعموها الأسارى». ق.  
وفي رواية «إنها شاة لجار لنا ذبحناها لنرضيه بالثمن» <sup>(٢)</sup>. فلو لا أن

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "النبي".

(٢) هذا الحديث روي من حديث رجل من الأنصار، ومن حديث أبي موسى ومن حديث جابر لحديث الرجل من الأنصار: أخرج أبوداود ج ٣ ص ٦٢٧، ٦٢٨ رقم ٣٣٣٢ في كتاب البيوع والإجازات باب اجتناب الشبهات. وأخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ٢٩٣، ٢٩٤ بلفظ مقارب للفظ المؤلف - رحمه الله - وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٨٦ رقم ٥٤، ٥٥ باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك فذكره.  
أما حديث أبي موسى الأشعري:

أخرجه الشيخ محمد بن محمود الخوارزمي في جامع مسانيد الإمام الأعظم أبي حنيفة ج ٢ ص ٦٥ في الباب التاسع عشر في الغضب بلفظ أن رسول الله ﷺ زار قوماً من الأنصار في دراهم فذبحوا له شاة فصنعوا له طعاماً فأخذ من اللحم شيئاً فلاكه فمضغه ساعة لا يسيغه قال: ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجيء نرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله ﷺ «أطعموها الأسارى». وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٧٣ في باب فيمن أخذ شيئاً بغير إذن صاحبه فذكره وقال رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه بشر المريسي وهو ضعيف.

أما حديث جابر:

فأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٧٢ عن جابر أن رسول الله ﷺ مر وأصحابه بامرأة ذبحت شاة واتخذت لهم طعاماً فلما رجع قالت يا رسول الله إنا ذبحنا لكم شاة واتخذنا لكم طعاماً فادخلوا فكلوا فدخل رسول الله ﷺ

ملك الملك زال عنها، وأنهم ملكوها، وإلا لما أمر الرسول ﷺ بالتصدق بها<sup>(٢)</sup>.

وقوله عليه السلام: «لراء أحق بكسبه»<sup>(٣)</sup>. والدقيق كسبه لأنه حصل لفعله. فإن قالوا: في إسناد الحديث الأول "حميد بن الربيع"<sup>(٤)</sup>. ضعفه يحيى بن معين.

استدللنا: بالحديث الثاني.

---

= وأصحابه وكانوا لا يبدؤون حتى يبدأ النبي ﷺ فأخذ النبي ﷺ لقمة فلم يستطع أن يسيفها فقال النبي ﷺ هذه شاة ذبحت بغير إذن أهلها فقالت المرأة يا رسول الله إنا لا نختشم من آل معاذ نأخذ منهم ويأخذون منا. قال الهيثمي روى النسائي بعضه... ورجاله رجال الصحيح.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "الرسول".

(٢) وفصل الإمام العيني هذا في البناية شرح الهداية ج ٨/٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) تقدم تخريج هذا.

(٤) حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم أبوالحسن للخمى الخزاز الكوفي. قال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة.

وقال البرقاني: رأيت الدارقطني يحسن القول فيه.

وقال أبو محمد بن أحمد النسائي سمعت عبدا لله الجواليقي: قال يحيى بن معين كذابو زماننا أربعة: الحسين بن عبد الأول، وأبو هشام الرفاعي، وحميد بن الربيع والقاسم بن أبي شيبة. وقال النسائي: ليس بشيء.

وقال مسلمة بن القاسم ضعيف. مات بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومائتين. بتصرف ميزان الاعتدال ج ١ ص ٦١١، ٦١٢، ولسان الميزان ج ٢ ص ٣٦٣، ٣٦٤، والضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ النسائي ص ٢٨٨.

**احتجوا** بما مر في الماضية، وقد خرج الجواب عنه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

المنافع لا تضمن بالغصب والإتلاف<sup>(٢)</sup>. وهو قول مالك - رحمه الله -<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: يضمن.

(وصورته) إذا غصب عبداً خبازاً مثلاً، وأمسكه شهراً، ثم رده إلى المالك لا يضمن منافع الشهر عندنا. وكذا إذا غصب مسكاً، فشمه ورده، ونحو ذلك.

**لنا:** إجماع الصحابة عمر وعلي وغيرهما أنهم حكموا في ولد المغرور بالقيمة والعقر ولم يحكموا بضمان المنفعة. ولو كان الضمان واجباً لحكموا به<sup>(٦)</sup>.

وروي أن رجلاً استحق ناقة فقضى له النبي ﷺ<sup>(٧)</sup> ولم ينقل أنه ﷺ قضى بوجوب الأجر.

---

(١) وأرى رجحان رأي الشافعي وأحمد لأنه تحويلك الحنطة إلى دقيق لا يخرجها عن ملك صاحبها فهذا سداً لباب الخيل والله أعلم.

(٢) البحر الرائق شرح ج ٨ ص ١٣٩، والبنية في شرح العناية ج ٨ ص ٤١٨.

(٣) المدونة الكبرى ج ٤ ص ١٨٤، والخرشي على مختصر خليل ج ٦ ص ١٤٣.

(٤) روضة الطالبين للإمام الشيخ النووي ج ٥ ص ١٣.

(٥) المبدع في شرح المقنع ج ٥ ص ١٨٥، ١٨٦.

وقال: "وعنه يضمن المنافع مطلقاً" ومطالب أولي النهى ج ٤ ص ٤.

(٦) ذكر ذلك الإمام السرخسي في المبسوط ج ١١/٧٩.

(٧) تقدم تخريجه.

**فإن قيل** (\*) : التمسك بالإجماع لا يصح لأنهم حكموا بوجوب القيمة والعُقر وسكتوا عن غيرهما وكان تعلقاً بالمسكوت عنه. والحديث غريب.

**قلنا:** السكوت في موضع الحاجة إلى البيان بمنزلة النطق وهنا الحاجة إلى بيان حكم الحادثة ثابت، فلو لم يكن ثابتاً لثبته وهذا هو الجواب (١) عن الحديث لو اعترضوا عليه (٢).

احتجوا بما مر في المسائل الماضية وقد أجبنا عنه.

### مسألة

العقار لا يضمن بالغصب عند أبي حنيفة - رحمه الله - (٣).  
وهو قول أبي يوسف آخرأ. وكان أولاً يقول: يضمن (٤).  
وهو قول محمد والشافعي (٥) وأحمد - رحمهما الله - (٦) (٧).

(\*) جاء في نسخة (ب) "مسألة" بدل "فإن قيل" وهذا سهو من الناسخ لأنه سرد الاعتراض والجواب عليه.

(١) جاء في نسخة (ب) "الواجب" بدل "الجواب" والصواب الجواب.  
(٢) فتح القدير ج ٨ ص ٢٨١، والبنية ج ٨ ص ٤١٩، ٤٢١، والمبسوط ج ١١ ص ٧٩.  
(٣) جاء في نسخة (ج) زيادة "رضي الله عنه".  
(٤) البنية ج ٨ ص ٣٥١، ٣٥٢، والمبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ٧٣ وقال السرخسي "العقار لا يضمن بالغصب في القياس وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر - رحمهم الله - في الاستحسان يضمن وهو قول أبي يوسف الأول ومحمد والشافعي - رحمهم الله -".

(٥) روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٦، ٤٧، تكملة المجموع ج ١٣، ٣١٠.  
(٦) الإنصاف للشيخ المرداوي ج ٦ ص ١٢٣ وقال: "هذا المذهب وعليه الأصحاب حتى أن القاضي وأكثر أصحابه لم يذكروا فيه خلافاً، وعنه: ما يدل على أن العقار لا يضمن بالغصب نقله ابن المنصور". المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٢٤١.  
(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهم".

(وثمره الخلاف) تظهر فيما إذا تهدمت الدار لا بسكنى الغاصب،  
أو انتقصت الأرض لا بزرعة، لا يضمن عندنا خلافاً لهم<sup>(١)</sup>.  
لنا: نصوص الزوائد المنفصلة.

ولهم قوله ﷺ: «من غصب شبراً من أرض طوقه الله تعالى من سبع أرضين»<sup>(٢)</sup>

(١) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٢) ووضح الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٥ ص ١٠٤، ١٠٥ معنى ذلك فقال: قال الخطابي: قوله: "طوقه" له وجهان: أحدهما أن معناه أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لا أنه طوق حقيقة الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه انتهى. وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ "خُسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين" وقيل معناه كالأول، لكن بعد أن ينقل جميعه يجعله كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك، وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى ابن مرة مرفوعاً "أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين، ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس" ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً "من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين" ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بغيراً جاء يوم القيامة يحمله، ويحتمل -وهو الوجه الرابع- أن يكون المراد بقوله "يطوقه" يكلف أن يجعله له طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك، كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شعيرة، ويحتمل -وهو الوجه الخامس- أن يكون التطويق تطويق الإثم والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عتقه لزوم. ومنه قوله تعالى: ﴿الزَّوْمَانُ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ﴾ وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البغوي، ويحتمل أن تتنوع هذه



يوم القيامة» خ<sup>(١)</sup>.

سماه غاصباً فيتحقق في العقار.

**قلنا:** النبي ﷺ سماه غصباً مجازاً لتصوره بصورة الظلم.

على أن الحديث حجة لنا، لأنه ﷺ جعل حكم الظلم في العقار: التطويق في الدار الأخرى، فلو كان حكم آخر لبينه لأن الحاجة ماسة إلى البيان. فلما لم يبين علم أنه لا حكم له في الدنيا<sup>(٢)</sup>.

---

= الصفات لصاحب هذه الجناية أو تنقسم أصحاب هذه الجناية فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المفسدة وضعفها، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري "أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٤ ص ٧٤ بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين فقول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ... الْآيَةَ﴾ من حديث سعيد بن نمير بن عمرو بن نفيل أنه خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان فقال سعيد أنا انتقص من حقها شيئاً أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين». وأخرجه أيضاً مسلم رقم ١٦١٠ في المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها وله شواهد من حديث عائشة وعبد الله بن عمر وأبي هريرة -رضي الله عنهم-.

(٢) ووضح ذلك الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٣٥٣، ٣٥٤. وأرى رجحان رأي الشافعي ومن معه إذ إن الخصوم قد سلموا بأن الاستخدام استخدام حقيقي مقتصر العقوبة على العقوبة الأخروية غير مُسلم لأن الأصل في الظلم عندما يصيب حقاً من حقوق الأفراد يجب رفعه في الدنيا ورد حق الفرد المظلوم إليه. والله أعلم.

## مسألة

إذا غصب ساجة<sup>(١)</sup> وبني عليها، انقطع حق المالك ولزمه قيمتها<sup>(٢)</sup>.  
 وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا ينقطع وتنزع من بنائه وعلى هذا  
 الخلاف: إذا غصب شاة وذبحها وشواها أو ثوباً فقطعه وخاطه<sup>(٥)</sup>.  
 لنا: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ  
 فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا...﴾ الآية<sup>(٦)</sup>.  
 وظاهرها لا يقتضي<sup>(٧)</sup> أن من غصب ساجة وأدخلها في بناء المسجد  
 لم يكن للمالك نقض البناء؛ لأن تخريب المسجد حرام.  
 احتجوا: بقوله ﷺ: «من وجد عين ماله فهو أحق به»<sup>(٨)</sup>.  
 وقوله ﷺ: «ليس لعرق ظالم حق» ت<sup>(٩)</sup> أي لذي عرق ظالم.

- 
- (١) ساجة: الساجة بالسين المهملة وتخفيف الجيم الواحدة ساجة جمعها ساجات خشبة عظيمة وقيل خشبة منحوتة مهيأة للأساس والأصح أنها خشبة صلبة قوية تجلب من بلاد الهند ثم تعمل منها الأبواب.  
 بتصرف لسان العرب ج ٢ ص ٣٠٣، والمصباح المنير ج ١ ص ٣٤٧.  
 (٢) المبسوط ج ١١ ص ٩٣، والبنية في شرح الهداية ج ٨ ص ٣٧٨، ٣٧٩.  
 (٣) روضة الطالبين ج ٥ ص ٥٤، المهذب ج ١٣ ص ٣٢٠.  
 (٤) المبدع في شرح المقنع ج ٥ ص ١٥٧، ١٥٨، ومطالب أولي النهى ج ٤ ص ١١.  
 (٥) المراجع السابقة في المسألة.  
 (٦) سورة البقرة، آية: ١١٤.  
 (٧) وجد قبل يقتضي "لا" والظاهر أنها سهو من الناسخ والصواب "يقتضي".  
 (٨) تقدم تخريج هذا الحديث.  
 (٩) روي عن سعيد بن زيد، وعائشة، ورجل من الصحابة، وسمرة بن جندب، وعبدادة بن الصامت، وغيرهم.

**قلنا:** المالك ما وجد عين ماله لأنه صار ملكاً للغاصب، فصار

= أما حديث سعيد بن زيد: أخرجه أبوداود رقم ٣٠٧٣ في كتاب الخراج والإمارة، باب ما جاء في إحياء الموات. وأخرجه الترمذي رقم ١٣٧٨ في كتاب الأحكام باب ما ذكر في إحياء أرض الموات. وقال حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم عن هشام ابن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا. وأما حديث عائشة: أخرجه الطيالسي في مسنده (١٤٤٠). وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٤٧٤ رقم ١٤٢٢، في علل أخبار رويت في الأحكام والأقضية، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر إنما يرويه من غير حديث الزهري عن عروة مرسلًا. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٥٧ له شاهد من حديث فضالة ابن عبيد مرفوعاً دون الجملة الأخيرة. وقال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. وأما حديث الرجل من الصحابة: أخرجه أبوداود ٣٠٧٤، ٣٠٧٥ فذكره. وأما حديث سمرة: أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٤٥٦ رقم ٣٠٧٧، وأما حديث عبادة فأخرجه أحمد ج ٥/٣٢٦، ٣٢٧. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٧٤ باب ليس لعرق ظالم فذكره وقال: رواه عبد الله بن أحمد في حديث طويل ورواه الطبراني في الكبير وإسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٥ ص ١٩: وفي الباب عن عبد الله بن عمر وأيضاً عند الطبراني وأبي أسيد عند يحيى بن آدم في "كتاب الخراج" وقال بعد أن ساق من الطرق المذكورة كلها: "وفي أسانيدنا مقال، لكن يتقوى بعضها ببعض". وقال الألباني في الإرواء ج ٥/٣٥٦ وهذا إنما هو بالنظر إلى الشطر الثاني من الحديث "وليس لعرق ظالم حق". وإلا فإن الشطر الأول منه صحيح قطعاً، أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة، والترمذي وابن حبان من طرق عن جابر.

واحداً ملك الغير، لا ملك نفسه؛ لأن الساجة بإدخالها في البناء صارت هالكة<sup>(١)</sup>.

وأما الحديث الثاني: ففي إسناده ابن إسحاق ضعيف<sup>(٢)</sup>. ولو سلم فتفسيره أنه الذي يغرس في الأرض غرساً على وجه الغصب. ولهذا قال عروة ولقد أخبرني الذي حدثني بهذا الحديث أنه رأى النخل يقلع بالفئوس<sup>(٣)</sup> فلا تعلق له بما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

إذا أتلف الذمي أو المسلم خمر الذمي أو خنزيره وجب على المسلم ضمانه بالقيمة، وعلى الذمي ضمانه بالمثل<sup>(٥)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>: لا يجب عليه الضمان.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٣٨٠.

(٢) سبق بيان ذلك أثناء التحريج لهذا الحديث.

(٣) سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٥٥.

(٤) البناية ج ٨/٣٨٠ إلى ٣٩٠.

وأرى رجحان رأي الشافعية والحنابلة لأن الآية التي استدلت بها الحنفية في خصوص المساجد وموضوع الخلاف إذا غصب شيئاً ووضع في ملك خاص بالغاصب فالدليل في غير موضع الاستدلال وفضلاً عن ذلك أن حديث "ليس لعرف ظالم حق" عام في عدم ترتب أي حق من الحقوق للظالم في حق المال المأخوذ ظلماً. والله أعلم.

(٥) المبسوط ج ١١/١٠٢-١٠٤، والبحر الرائق ج ٨ ص ٢٤٠.

(٦) روضة الطالبين ج ٥ ص ١٧، ونهاية المحتاج ج ٥ ص ١٦٥، ١٦٦.

(٧) المغني ج ٥ ص ٢٩٩ قال "أنه لا يجب ضمان الخمر والخنزير سواء كان متلفه

وعلى هذا الخلاف: جواز بيع ذمي من الذمي الخمر والخنزير، فإنه يصح عندنا خلافاً لهم<sup>(١)</sup>.

**لنا:** النصوص الموجبة للضمان<sup>(٢)</sup> وقد أتلّف مالا معصوماً فيضمن دفعاً للضرر عن الذمي لقوله - عليه السلام -: «فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين...»<sup>(٣)</sup> الحديث<sup>(٤)</sup>.

**احتجوا:** بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٥)</sup> ومقتضاه: أن لا يكون له سبيل أخذ الضمان لأنه لم يجعل له ذلك<sup>(٦)</sup>.

---

= مسلماً أو ذمياً نص عليه أحمد في رواية أبي الحارث في الرجل يهرق مسكراً لمسلم أو لذمي خمرأ فلا ضمان عليه"، والإنصاف لشيخ الإسلام المرادوي ج ٦ ص ١٢٥.

(١) البناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٤٢٣ والمراجع السابقة.

(٢) جاء في نسخة (ب) "في الضمان" بدل "للضمان" والصواب للضمان.

(٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٤) نصب الراية ج ٤ ص ٥٥. والبناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٤٢٣، ٤٢٤.

(٥) سورة النساء، آية ١٤١.

(٦) وقال العلامة ابن قدامة أيضاً في المغني ج ٥ ص ٢٩٩ "ولنا أن جابراً روى أن

النبي ﷺ قال: «إلا إن الله ورسوله حرما بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»

متفق على صحته وما حرم بيعه لا حرمة لم تجب قيمته كالميتة ولأن ما لم يكن

مضموناً في حق المسلم لم يكن مضموناً في حق الذمي كالمرتد ولأنها غير


متقومة فلا تضمن كالميتة ودليل أنها غير متقومة في حق المسلم فكذلك في حق

الذمي فإن تحريمها ثبت في حقهما وخطاب النواهي يتوجه إليهما فما ثبت في

حق أحدهما ثبت في حق الآخر..."

**قلنا:** خص من الآية ضمان جميع أموال أهل الذمة فيخص الخمر بما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

## مسألة

نقصان الولادة ينجر بالولد إذا كان به وفاء بالنقصان.  
وعند زفر: لا ينجر<sup>(٢)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup>  
وأحمد<sup>(٥)</sup> -  - .

(وصورته) إذا غصب جارية قيمتها ألف، فولدت في يده،  
وعادت قيمتها إلى خمسمائة، وقيمة الولد خمسمائة فلا يضمن  
قيمة النقصان عندنا  
وعندهم: يضمن.

**لنا:** نصوص<sup>(٧)</sup> الزوائد المنفصلة<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) البناية ج ٨ ص ٤٢٤، والمبسوط ج ١١ ص ١٠٢.  
(٢) البحر الرائق ج ٨ ص ١٣٨، والمبسوط ج ١١ ص ٥٨، ٥٩.  
والبنية ج ٨ ص ٤١٠، ٤١١.  
(٣) الكافي ج ٢ ص ٨٤٣، وأسهل المدارك ج ٣ ص ٦٤.  
(٤) مختصر المزني الذي في حاشية كتاب الأم للشافعي ج ٣ ص ٣٧، وروضة  
الطالبين ج ٥ ص ٦٥.  
(٥) المبدع في شرح المقنع ج ٥ ص ١٧٤ والمغني ج ٥ ص ٢٦٧.  
(٦) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنهم" بدل "رحمهم الله".  
(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "المذكور في ..."  
(٨) وأضاف أيضاً الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٤١٢.  
فقال ما نصه (ولنا أن سبب الزيادة والنقصان واحد وهو) أي السبب (الولادة)

**ولهم: ما مرّ من قوله -عليه السلام-: «على اليد ما أخذت حتى ترد»<sup>(١)</sup>، وقد خرج الجواب عنه<sup>(٢)</sup>.**



= عندهما (أو العلوق) عند أبي حنيفة -عليه السلام- (على ما عرف) في طريق الخلاف تقرير هذا أن الولد خلف من الخير الفائت بالولادة بطريق اتحاد السبب، وهو أن الولادة أوجبت فوات جزء من مالية الأصل وحدوث مالية الولد، لأنه وإن كان موجوداً قبل الانفصال لكنه ما كان مالاً بل كان عيباً في الأم وصفاً لها، وإنما صار مالاً مقصوداً بعد الانفصال والسبب الواحد متى أثر في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلفاً عن النقصان كالبيع لما زال المبيع عن ملك البائع وأدخل الثمن في ملكه كان الثمن خلفاً عن مالية المبيع باتحاد السبب، حتى لو شهد الشاهدان عليه ببيع شيء بمثل القيمة ثم رجعا لم يضمنا شيئاً.

(وعند ذلك) أي كون الشيء الواحد سبباً للزيادة والنقصان (لا يعد نقصاناً) أي بعد النقصان الحاصل نقصاناً لحصول الزيادة في مقابلته (فلا يوجب ضماناً) أي إذا كان كذلك فلا يوجب النقصان ضماناً، ثم أوضح ذلك بقوله (وصار كما إذا غصب جارية سمينة فهزلت ثم سمت أو سقطت ثنتيها ثم نبتت) أي ثنتيها غير الساقطة والثنية واحدة الثايا وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل، سميت بذلك لأن كل واحدة منهما مضمونة إلى صاحبها...

(١) يأتي تحريج هذا الحديث..

(٢) قلت والراجح رأي الجمهور لأن الجارية قد نقصت قيمتها في يده بسبب حادث عنده فيجب عليه ضمان هذا النقصان دون نظر إلى مجيء الولد إذ هو زيادة منفصلة لم تحدث بسبب من الغاصب. والله أعلم.

## كتاب الوديعة

### مسألة

المودع إذا خالف في الوديعة، ثم عاد إلى الوفاق، برئ من الضمان وهو<sup>(١)</sup> قول مالك<sup>(٢)</sup>(٣).

وقال زفر: لا يبرأ. وهو قول: الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>.  
(وصورة المسألة) إذا كانت الوديعة ثوباً فلبسه، أو دابة فركبها. وتفسير العود إلى وفاق ترك اللبس والركوب ومعاودة الحفظ للمالك.

واختلف المشايخ هل تدخل العين في ضمانه حالة الخلاف أم لا؟  
قال الهندواني<sup>(٦)</sup>: لا تدخل.

---

(١) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢١١، ٢١٢، والبنية ج ٧ ص ٧٤٣.

(٢) الخرشي على مختصر خليل ج ٦ ص ١٠٩.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٣٤، ٣٣٥، وحاشية الباجوري ج ٢ ص ٦٤، ٦٥.

(٥) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٦ ص ٤٠١، والإنصاف للشيخ المرداوي

ج ٦ ص ٣٣٠، ٣٣١، وقال هذا هو الصحيح في المذهب أنه يضمنها وعليه

الأصحاب وجزم به في المغني والمحرر والشرح والوجيز وغيرهم وقدمه في

التلخيص والفروع والفائق وغيرهم وقال في الفائق: ونقل البغوي ما يدل على

نفي الضمان. وقيل: لا يضمن إذا أخرج الدراهم لينفقها أو لشهوة رؤيها ثم

ردها اختاره ابن الزعفراني. وعنه لا يضمن إذا كسر ختم كيس أو حله.

(٦) الهندواني: هو محمد بن عبد الله يكنى بأبي جعفر الفقيه البلخي الهندواني شيخ

كبير وإمام جليل القدر كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد

والورع ويقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه. توفي ببخارى في ذي الحجة سنة



وأشار محمد في الأصل إلى أنها تدخل فقال: يبرأ عن  
الضمان والبراءة إنما تكون بعد ثبوت الضمان<sup>(١)</sup>.

لنا: قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

والمودع محسن بالحفظ لأنه نائب المالك فلا يجب عليه الضمان.

**احتجوا:** بما مر من قوله -عليه السلام-: «على اليد ما أخذت حتى  
تؤديه»<sup>(٣)</sup>. وبالمخالفة: وجب عليه الضمان<sup>(٤)</sup>.

**قلنا:** العين دخل في ضمانه مؤقتاً إلى غاية الرد.

فإذا وجد الرد إلى نائب المالك وجدت<sup>(٥)</sup> غاية انتهاء الضمان<sup>(٦)</sup>.

## مسألة

المودع إذا سافر بالوديعة في طريق آمن، فهلك، لا يضمن  
وهو<sup>(٧)</sup> قول أحمد<sup>(٨)</sup>.

---

= اثنتين وستين وثلاثمائة وهو ابن ستين سنة. بتصرف الفوائد البهية في تراجم

الحنفية ص ١٧٩، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زادة ص ٦٥.

(١) المبسوط ج ١١ ط ١١٦ والمراجع السابقة في المذهب الحنفي.

(٢) سورة التوبة، آية ٩١.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) جاء في نسخة (ب) وبدون لفظ الضمان.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وجد" بدل "وجدت".

(٦) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ١١٤، ١١٥.

(٧) المبسوط ج ١١ ص ١٢٢، والبنية ج ٧ ص ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١.

(٨) مطالب أولي النهى ج ٤ ص ١٥٦، والإنصاف للمرداوي ج ٦ ص ٣٢٦، ٣٢٧،

والمغني للعلامة ابن قدامة ج ٦ ص ٣٨٦ وقال: "وإن أراد السفر بها وقد نهاه المالك

عن ذلك ضمنها لأنه مخالف لصاحبها وإن لم يكن نهاه ولكن الطريق مخوف أو

البلد الذي يسافر إليه مخوف ضمنها لأنه فرط في حفظها وإن لم يكن كذلك فله

=

وقال مالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup>: يضمن.  
 واتفقوا على أنه لو كان الطريق مخوفاً، أو سافر بها في  
 البحر، فإنه يضمن. وهذا إذا لم يكن للوديعة حمل ومؤنة. أما إذا  
 كان لها ذلك. فاختلف أصحابنا فيه.  
 قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: لا يضمن سواء كان السفر قريباً أو بعيداً.  
 وقال محمد: يضمن سواء كان قريباً أو بعيداً.  
 وعند أبي يوسف: إن كان بعيداً، يضمن، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.  
 لنا: قوله تعالى: ما على المحسنين من سبيل<sup>(٥)</sup>. وهذا محسن يحفظ

- 
- = السفر بها نص عليه أحمد سواء كان به ضرورة إلى السفر أو لم يكن".
- (١) الخرخشي على مختصر تحليل ج ٦ ص ١٠٩، وأسهل المدارك ج ٣ ص ٣٣.
- (٢) المهذب ج ١٣ ص ٢٢٣، وروضة الطالبين للإمام النووي ج ٦ ص ٣٢٨، ٣٢٩  
 ووضح ذلك غاية التوضيح فقال ما نصه: "السفر بها، فإذا أودع حاضراً لم يجوز  
 أن يسافر بها، فإن فعل، ضمن. وقيل: لا يضمن إذا كان الطريق آمناً، أو سافر  
 في البحر والغالب فيه السلامة، والصحيح الأول. ولو سافر بها لعذر، بأن جلا  
 أهل البلد، أو وقع حريق، أو غارة، فلا ضمان بشرط أن يعجز عن ردها إلى  
 المالك ووكيله والحاكم وعن إيداع أمين، ويلزمه السفر بها في هذه الحالة، وإلا  
 فهو مضيع. ولو عزم على السفر في وقت السلامة، وعجز عن المالك ووكيله،  
 والحاكم، والأمين فسافر بها، لم يضمن على الأصح عند الجمهور، لثلا ينقطع  
 عن مصالحه وينفر الناس عن قبول الودائع. وشرط الجواز، أن يكون الطريق  
 آمناً وإلا، فيضمن وهذا ظاهر في مسألة الوجهين. فأما عند الحريق ونحوه،  
 فكان يجوز أن يقال: إذا كان احتمال الهلاك في الحضر أقرب منه في السفر، فله  
 السفر بها. قال في "الرقم": وإذا كان الطريق آمناً، فحدث خوف، أقام....".
- (٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله".
- (٤) المراجع السابقة.
- (٥) سورة التوبة، آية: ٩١.

الودعة بحسب الإمكان. وروي أنه - عليه السلام - قال: «ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان» ق<sup>(١)</sup>. والمغل: الخائن<sup>(٢)</sup>. وهذا لم يحن إلا أن الحديث في إسناده<sup>(٣)</sup> عمرو<sup>(٤)</sup> بن عبد الجبار<sup>(٥)</sup> وعبيدة<sup>(٦)</sup> بن حسان ضعيفان، قالوا: وهو موقوف على شريح القاضي<sup>(٧)</sup>. **احتجوا:** بما مر من قوله - عليه السلام - : «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»<sup>(٨)</sup>، وقد مر الجواب عنه.

- 
- (١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٤١ بلفظه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. فذكره. وقال الدارقطني: عمرو وعبيدة ضعيفان وإنما يروي عن شريح القاضي غير مرفوع وأخرجه البيهقي أيضاً في السنن الكبرى ج ٦ ص ٩١ بلفظه ونقل تضعيف الدارقطني له. ثم قال بعد ما ذكره. هذا هو المحفوظ عن شريح القاضي من قوله.
- (٢) المغل: من الأغلال الخيانة. وقيل المغل هنا المستغل وأراد به القابض يكون مستغلاً. والأول أوجه. بتصرف النهاية ج ٣ ص ٣٨١ والفائق في غريب الحديث ج ٣ ص ٧٢، والمغرب ص ٣٤٤.
- (٣) جاء في نسخة (ج) بدون (في إسناده).
- (٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "عبد العزيز".
- (٥) عمرو بن عبد الجبار السنجاري يكنى بأبي معاوية. قال ابن عدي: يروي عن عمه عبيدة ابن حسان مناكير. وأحاديثه كلها غير محفوظة. وقال العقيلي: يروي عن أبي شهاب ولا يتابع على حديثه. بتصرف الكامل لابن عدي ج ٥ ص ١٧٩٠، ١٧٩١ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٣ ص ٢٨٧، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٧١.
- (٦) عبيدة بن حسان العنبري السنجاري، عن الزهري وقتادة، وعنه خالد بن حيان الرقي وابن أخيه عمرو بن عبد الجبار بن حسان، قال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الثقات. قال أبو حاتم منكر الحديث. بتصرف لسان الميزان ج ٤/١٢٥، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦.
- (٧) مراجع تخريج هذا الحديث الصفحة التي قبلها.
- (٨) يأتي تخريج هذا الحديث.

وبما روي أنه -عليه السلام- قال: «المسافر وماله على قلت»<sup>(١)</sup> وإلا ما وقاه الله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

والتسبب إلى الهلاك وجد بإخراج المال إلى المفازة.  
**قلنا:** الحديث محمول على صدر الإسلام حين كانت الغلبة للكفار

---

(١) القلت: بالتحريك: الهلاك قلت بالكسر يقلت قلنا وأقلته الله. وتقول: ما نقلتوا ولكن قتلوا. وأقلته فلان أهلكه. أقلت فلان فلاناً: عرضه للهلكة.

بتصرف لسان العرب ج ٢ ص ٧٢ والصحاح ج ١ ص ٢٦١.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ١١٣ أخرجه السلفي في "أخبار أبي العلاء المعري" من طريق المعري هذا -وحاله معروف- عن هيثمة ابن سليمان نا أبو عتبة نا بشير بن زاذان الدارسي عن أبي علقمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لو علم الناس رحمة الله بالمسافر، لأصبح الناس وهم على سفر، وإن المسافر ورحله على قلت، إلا ما وقى الله».

وكذا أسنده أبو منصور الديلمي في "مسند الفردوس" من هذا الوجه من غير طريق المعري، وكذا ذكره أبو الفرج المعافي القاضي الهرواني في كتاب الجليس والأنيس له بعد أن ذكره مرفوعاً عن النبي ﷺ لكن لم يسق له إسناد. وقال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٣٨٣ وفي هذا الإسناد علتان: الأولى: بشير بن زاذان ضعفه الدارقطني وغيره. واتهمه ابن الجوزي.

وقال ابن معين: ليس بشيء.

والأخرى: أبو عتبة واسمه أحمد بن الفرج الحمصي، ضعفه محمد بن عوف الطائي. وقال ابن عدي: لا يحتج به.

وقال الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ١٠٠ "ليس هذا خيراً عن رسول الله ﷺ إنما هو من كلام بعض السلف قيل إنه علي -عليه السلام- وذكر ابن السكيت والجوهري في صحاحه أنه لبعض الإعراب" وقال الإمام ابن قتيبة في غريب الحديث ج ٢ ص ٥٦٤ وحكى الأصمعي عن رجل من الأعراب أنه قال: فذكره.

للكفار والطرق مخوفة فكان إخباراً عن ذلك الوقت ولا كلام فيه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا أودع مالاً عند صبي محجور عليه فاستهلكه لم يضمن  
عند أبي حنيفة ومحمد سواء كان طفلاً أو مراهماً.  
وعند أبي يوسف<sup>(٢)</sup>: يضمن.  
وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>.  
ولو أودع عند عبد محجور عليه، فاستهلكه، يضمن بعد  
العق عندهما. وعند أبي يوسف، والشافعي يضمنه للحال<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المبسوط ج ١١ ص ١٢٢ وقال "ومراد رسول الله ﷺ بيان الحالة في ذلك الوقت  
فإن المسلمين كانوا لا يأمنون خارج المدينة لغلبة الكفار ألا ترى أنه فيما أخبر  
من الأمر بعده قال: يوشك أن تخرج الظعينة من القادسية إلى مكة لا تخاف إلا  
الله تعالى والذئب على غنمها..."

(٢) المبسوط ج ١١ ص ١١٨-١٢٠، وبدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٠٧.

(٣) المذهب الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٣ ص ٢١٢، ٢١٣.

وروضة الطالبين ج ٦ ص ٣٢٥، ٣٢٦ قال: "وإن أتلفه الصبي فقولان ويقال:  
وجهان، أحدهما: لا ضمان لأن المالك سلطه عليه فصار كما لو باعه أو  
أقرضه فأتلفه فلا ضمان قطعاً. وأظهرهما: يضمن كما لو أتلف مال غيره من  
غير استحفاظ ولا تسليط على الإتلاف هنا بخلاف البيع والقرض. ولو أودع  
ماله عند عبد فتلف عنده فلا ضمان وإن أتلفه فهل يتعلق الضمان بقربته كما  
لو أتلف ابتداء أم بدمته كما لو باعه؟ فيه الخلاف المذكور في الصبي..."

(٤) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٠١، ٤٠٢، الإنصاف ج ٦ ص ٣٣٦، ٣٣٧.

وحكي أن المذهب لا يضمن الصبي إن أتلفها.

(٥) المراجع السابقة في المسألة.

**لنا:** قوله -عليه السلام-: «رفع القلم عن ثلاث .... الحديث»<sup>(١)</sup>.

**ولهم:** ما مر من قوله -عليه السلام-: «على اليد ما أخذت حتى ترد»<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** خصّت عنه الودائع لوجهين:

أحدهما: أن المودع متبرع، والتضمين إضرار، والمحسن لا يقابل بالإساءة.

والثاني: أن في العمل به تعطيل مصالح الودائع وسد باب الانتفاع فلا يجب الضمان<sup>(٣)</sup>.



---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ١١٩، ١٢٠.

# كتاب العارية

## مسألة

العارية أمانة لا تضمن إلا بالتعدي<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup> هي مضمونة.  
وصورته إذا استعار ثوباً ليلبسه مثلاً فهلك في يده من غير  
تعد: لا يضمن.  
وعندهما: يضمن إذا هلك في غير حالة الانتفاع.  
وللشافعي: في هلاكه حالة الانتفاع قولان.  
وقال مالك<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -: هي كالرهن، فما خفي هلاكه، كالثياب  
والأثمان يضمن، وما لم يخف هلاكه، كالدار، والدابة، لم يضمن.

- 
- (١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام الزيلعي ج ٥ ص ٨٤، ٨٥.  
والبنية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٧ ص ٧٧٥، ٧٧٦.  
(٢) المذهب ج ١٣ ص ٢٤٩، وروضة الطالبين ج ٤ ص ٤٣١، وقال: "الضمان فإذا  
تلفت العين في يد المستعير ضمنها سواء تلفت بأفة سماوية أم بفعله بتقصير أم  
بلا تقصير هذا هو المشهور.  
وحكى قول: أنها لا تضمن إلا بالتعدي فيها وهو ضعيف".  
(٣) الإنصاف للمرداوي ج ٦ ص ١١٢، وقال: "هذا المذهب وعليه جماهير  
الأصحاب وقيل لا يضمن". المغني للعلامة ابن قدامة ج ٥ ص ٢٢١.  
وقال: "ويجب ضمانها إذا كانت تالفة تعدى فيها المستعير أم لم يتعد روى  
ذلك ابن عباس وأبي هريرة وإليه ذهب عطاء والشافعي وإسحاق...".  
(٤) الخرشي ج ٦ ص ١٢٣. وبلغه السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٧٧٠.

**لنا:** ما مر في مسألة. ما إذا سافر بالوديعة ولم توجد منه جناية، فلا يضمن، وقبضه صدر بإذن المالك<sup>(١)</sup>.

**احتجوا:** بقوله ﷺ: «العارية أمانة مؤداة مضمونة»<sup>(٢)</sup> ت وصفها النبي ﷺ بكونها مضمونة فمن يجعلها أمانة فقد خالف النص. وروي أنه -عليه السلام- استعار أدرعاً<sup>(٣)</sup> من صفوان بن أمية يوم<sup>(٤)</sup> خيبر فقال صفوان: أغضباً يا محمد؟ فقال: "بل عارية مضمونة". خ د<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وقد وضع هذا الاستدلال الإمام العيني في البناية ج ٧ ص ٧٧٧، ٧٧٨.  
(٢) جاء في نسخة (ب) "درعاً" بدل "أدرعاً". وجاء في نسخة (ج) "أذرعاً" بدل "آدرعاً" والصواب ما أثبتته.

(٣) الدرع: لبوس الحديد -تذكر وتؤنث. والجمع في القليل أدرع، وأدرع وفي الكثير دروع، وجاء في حديث خالد: آدراعه وأعتداه حبساً في سبيل الله، الأدرع جميع درع وهي الزردية.

بتصرف لسان العرب ج ٨ ص ٨١، ٨٢ والقاموس المحيط ج ٣ ص ٢٠، ٢١.  
(٤) الظاهر أنه "يوم حنين" بدل "يوم خيبر" لأنني لم أجده لفظ يوم خيبر إلا هنا وفي مسند أحمد في موضع واحد وقد بينت ذلك أثناء التخريج وكذلك أن النبي ﷺ استعار أدرعاً يوم حنين لا يوم خيبر كما في كتب السيرة منها سيرة ابن هشام ج ٤ ص ٦٨ وعيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير ج ٢ ص ١٨٩.  
(٥) أخرجه أبوداود رقم ٣٥٦٢ في كتاب البيوع والإجازات باب في تضمين العارية. عن أمية بن صفوان عن أمية عن أبيه فذكره.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٤٧ في كتاب البيوع فذكر الحديث وأخرجه في المسند ج ٣ ص ٤٠١ فذكره بلفظ المؤلف -رحمه الله تعالى- فذكر الإعارة من صفوان ابن أمية يوم خيبر، والظاهر أنه خطأ مطبعي لأنه لم يرد إلا في هذا الموضع لأن الإمام أحمد أخرجه في المسند ج ٦ ص ٤٦٥ أنه في غزوة حنين. وكذلك ورد في بقية كتب الحديث ... في غزوة حنين.



= وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٩، ٤٠ رقم ١٦١ في كتاب البيوع وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٨٩ باب العارية مضمونة. فذكر الحديث. وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ١٦٥، ١٦٦ وقال: شريك مدلس للمنكرات إلى الثقات.

وقال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٣٤٤ وهذا إسناد ضعيف. وله علتان الأولى: جهالة أمية بن صفوان، فإنه لم يوثقه أحد، ولم يرو عنه سوى عبدالعزيز هذا وابن أخيه عمرو ابن أبي سفيان بن عبدالرحمن، وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول" يعني عند المتابعة.

والأخرى: ضعف شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، فإنه سيء الحفظ وقد خولف في إسناده. وأخرج أبوداود أيضاً رقم ٣٥٦٣ في كتاب البيوع والإجازات باب في تضمين العارية عن جرير عن عبدالعزيز بن رفيع عن أناس من آل عبد الله بن صفوان فذكره. وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ج ٥ ص ١٩٨، ١٩٩ (هذا مرسل وأناس مجهولون).

وأخرج أيضاً أبوداود رقم ٣٥٦٤ ثنا أبو الأحوص ثنا عبدالعزيز ابن رفيع عن عطاء عن ناس من آل صفوان قال: استعار النبي ﷺ فذكر معناه وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ج ٥ ص ١٩٨ وفيه أيضاً الإرسال والجهالة.

ونقل ابن الترمذاني في الجوهر النقي ج ٦ ص ٩٠ عن صاحب التمهيد أنه قال: الاضطراب فيه كثير. لكن للحديث شواهد تقويه منها:

ما أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣ ص ٤٨، ٤٩ في كتاب المغازي في ذكر غزوة حنين واجتماع الأنصار عند النبي ﷺ عن جابر بن عبد الله أن رسول الله سار إلى حنين، لما فرغ من فتح مكة... ثم بعث رسول الله ﷺ إلى صفوان ابن أمية فسأله أدرعاً مائة درع وما يصلحها من عدتها، فقال اغصباً يا محمد قال: بل عارية مضمونة حتى نؤديها إليك، ثم خرج رسول الله ﷺ سائراً وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي لكن علق عليه الألباني في الإرواء ج ٥/٣٤٥ إنما

وقال -عليه السلام- لوفد نجران: «ما يعار فيهلك على أيديكم فعليكم ضمانه»<sup>(١)</sup>. وقال -عليه السلام-: «وعلى اليد ما أخذت حتى ترد»<sup>(٢)</sup>. أي

= هو حسن للخلاف في ضبط وحفظ ابن إسحاق وما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٨٩، ٩٠ عن جعفر بن محمد عن أبيه: "أن صفوان بن أمية أعار رسول الله ﷺ سلاحاً... الحديث نحو رواية شريك. وقال: "وبعض هذه الأخبار، وإن كان مرسلًا فإنه يقوى بشاهده مع ما تقدم من الموصول. وما أخرجه الحاكم أيضاً ج ٢ ص ٤٧ في كتاب البيوع عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية سلاحاً في غزوة حنين، فقال: يا رسول الله أعارية مؤداة، قال: عارية مؤداة".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي. لكن في الحديث إسحاق بن عبد الواحد القرشي قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٤٢، ٢٤٣، قال أبو علي الحافظ النيسابوري فيما نقل عنه ابن الجوزي متروك الحديث.

وقال الخطيب بعد أن روى من طريق عبد الرحمن بن أحمد الموصلي عنه عن مالك خبراً باطلاً الحمل فيه على عبد الرحمن وإسحاق بن عبد الواحد لا بأس به وقال صاحب الميزان بل هو واه وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ١٦٧ من طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو ابن دينار، شرط رسول الله ﷺ على أهل نجران عارية، ثلاثين فرساً، وثلاثين درعاً. وثلاثين رحاً فإن ضاع منها شيء فهو ضامن على رسله شهد المغيرة بن شعبة وأبوسفيان ابن حرب والأقرع بن حابس، وقال ابن حزم: هذا منقطع لم يدرك عمرو من هؤلاء أحداً.

(٢) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٨٢٢ حديث رقم ٣٥٦١ في كتاب البيوع والإجازات باب في تضمين العارية عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»، ثم إن الحسن نسي فقال: هو أمينك لا

ضمان ما أخذت حتى تبرأ.

وروي أن عائشة - رضي الله عنها - استعارت قصعة<sup>(١)</sup> من جارة لها فتلفت فأمر النبي ﷺ برد مثلها<sup>(٢)</sup>. وعن ابن عباس وأبي هريرة مثل مذهبنا<sup>(٣)</sup>.

**والجواب:** أما الحديث الأول: فمحمول على ضمان الرد.

= ضمانه عليه. أخرجه أحمد في المسند ج ٥ ص ١٣. وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٦٦ رقم ١٢٦٦ في كتاب البيوع باب ما جاء في أن العارية مودة، فذكره وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٠٢ رقم ٢٤٠٠ باب العارية، فذكره "والحاكم في المستدرك ج ٢ ص ٤٧ في كتاب البيوع فذكره" وقال "صحيح الإسناد على شرط البخاري" لكن علق على ذلك الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٣٤٩. قال: "هو صحيح وعلى شرط البخاري لو أن الحسن صرح بالتحديث عن سمرة، فقد أخرج البخاري عنه به حديث العقيقة أما وهو لم يصرح به، بل عنعه، وهو مذكور في المدلسين، فليس الحديث إذن بصحيح الإسناد" لذا قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٦٠ لما ذكره "والحسن مختلف في سماعه من سمرة". وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في التقریب ج ١ ص ١٦٥ عندما ترجم له "وكان يرسل كثيراً ويدلس وقال البزار: "كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز".

(١) قصعة: الصحيفة الضخمة تشبع العشرة والجمع قصاع، وقصع.

بتصرف: لسان العرب ج ٨ ص ٢٧٤ وجمهرة اللغة ج ٣ ص ٧٦.

(٢) أخرجه أبو داود ج ٣ ص ٨٢٧، ٨٢٨ رقم ٣٥٦٨ في كتاب البيوع والإجازات باب من أفسد شيئاً يخرج مثله عن جسرة بنت دجاجة قالت: قالت عائشة - رضي الله عنها -: "ما رأيت صانعاً طعاماً مثل صافية، صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً فبعثت به فأخذني أفكل فكسر الإناء فقلت يا رسول الله، ما كفارة ما صنعت؟ قال: «إناء مثل إناء وطعام مثل طعام».

(٣) تكملة المجموع ج ١٣ ص ٢٥١ والمغني ج ٥ ص ٢٢٠.

والخلاف في ضمان العينة بالقيمة.

وكذا حديث صفوان: المراد منه ضمان الرد فتسميته الدروع عارية مجازاً ولهذا قال: أغصبا يا محمد؟ فإنه أخذها على عزم الرد بعد الغنى عنها وللإمام هذه الولاية عند الحاجة إلى قتال المشركين.

على أنه قد روى أنها كانت وديعة لأهل مكة عند صفوان<sup>(١)</sup> ولو كانت عارية لكن لم قلت إنّه - عليه السلام - جعل الضمان لازماً بل تطيباً لعلته بدليل ما روي أن بعضها ضاع فقال له النبي - عليه السلام - أفتغرمنّا؟ فقال: يا رسول الله أنا اليوم في الإسلام أرغب<sup>(٢)</sup>.

وباقى الأحاديث محمولة على ضمان الرد. وحديث عائشة - رضي الله عنها - محمول على التلف بفعلها والله أعلم<sup>(٣)</sup>.



---

(١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ١٣٦.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) ووضع الإجابة على أدلة الخصم أيضاً الإمام السرخسي في المبسوط ج ١١ ص ١٣٦، ١٣٧ والإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٧٧٨، ٧٧٩. وأرى رجحان رأي الجمهور لأن الرسول ﷺ صرح في حديث صفوان بأن العارية مضمونة وهذا كاف في إفادة وجوب الضمان والله أعلم.

## كتاب الصيد والذبائح

### مسألة

مترك التسمية عامداً لا يحل أكله، وهو قول ابن عباس<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> وقال الشافعي - رحمه الله -<sup>(٣)</sup>: يحل سواء كان عامداً أو ناسياً<sup>(٤)</sup>. وعن أحمد<sup>(٥)</sup> روايتان: أحدهما كقولنا، والأخرى: لا يحل سواء كان عامداً أو ناسياً.

وقد تساعدنا نحن والشافعي<sup>(٦)</sup> على الجواز حالة النسيان<sup>(٧)</sup>.

لنا: ما روي أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم.

إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله تعالى فكل وإن شارك كلبك كلب آخر غير معلم فلا تأكل لأنك سميت على كلبك ولم تسم

---

(١) تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٨٧ والنباية في شرح الهداية للبعيني ج ٩ ص ١٦، ١٧.

(٢) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ١٥ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٣٢٨.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) روضة الطالبين ج ٣ ص ٢٠٥، والمجموع ج ٨ ص ٣٠٨، ٣٠٩، وقال (لكن إن تركها عمداً مكروه على المذهب الصحيح كراهة تنزيه لا تحريم.. والمشهور الأول).

(٥) الإنصاف للإمام الشيخ المرداوي ج ١٠ ص ٤٠٠، ٤٠١، وقال المرداوي: قوله: "فإن ترك التسمية عمداً لم يبح وإن تركها سهواً: أبيحت" هذا المذهب فيهما.

وذكره ابن جرير إجماعاً في سقوطها سهواً. قال في الفروع: نقله واختاره الأكثر. قال الناظم: هذا الأشهر. قال في الهداية: إن تركها عمداً، فأكثر الروايات: أنها لا تحل وإن تركها سهواً، فأكثر الروايات: أنها تحل.

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٧) انظر المراجع السابقة.

على كلب غيرك خ م<sup>(١)</sup> ت د<sup>(٢)</sup> بمعناه.  
 على الشرط بالتسمية فلا يحل بدونها.  
 وروى أن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> قال: «ذبيحة المسلم حلال وإن نسي ما لم يتعمد».  
 هذا الحديث<sup>(٤)</sup> غريب<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري ج ٦/٢٢١ في كتاب الذبائح والصيد، باب ما جاء في الصيد، وفي الوضوء باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فيغسله سبعاً وفي البيوع باب تفسير المشبهات وغيرها، وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٥٢٩ رقم ١٩٢٩ في باب الصيد بالكلاب المعلمة، وأخرجه أبوداود حديث رقم ٢٨٤٧-٢٨٥١ في الصيد باب اتخاذ الكلب للصيد وغيره فذكره.

وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٦٥، ٦٩ في الصيد باب ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل وباب ما جاء في صيد البزاة وباب ما جاء في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه وباب ما جاء فيمن يرمي الصيد فيجده ميتاً في الماء وباب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد وباب ما جاء في صيد المعراض.

(٢) سقط من نسختي (ب)، (ج) رمز "د".

(٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٤) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ١٦٥ ب عن الصلت عن النبي ﷺ قال:

«ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر...» وقال هذا مرسل.

وذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٤/١٨٣ وقال: قال ابن القطان: وفيه مع الإرسال أن الصلت السدوسي لا يعرف له حال ولا يعرف بغير هذا.

وأورد الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/٣٠ عن معاذ بن جبل قال:

قال رسول الله ﷺ: «من أكل أو شرب أو رمى صيداً فنسى أن يذكر اسم

الله فليأكل منه ما لم يدع البسملة متعمداً» ثم قال: "رواه الطبراني في الكبير

وفيه عتبة ابن السكن وهو متروك".

(٥) وأضاف الإمام العيني أيضاً في البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٢١-٣٢ زيادة في

الأدلة وما يرد عليها من اعتراض. فقال: ولنا الكتاب وهو قوله سبحانه وتعالى:

=

**احتج الشافعي** - رحمه الله -<sup>(١)</sup> بما روي أن النبي ﷺ سئل عمن ذبح وترك التسمية ناسياً. فقال: "كلوه فإن تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم" ت<sup>(٢)</sup>. وروى أنه ﷺ قال: «المؤمن يذبح على اسم الله تعالى سمي أو لم يسم»<sup>(٣)</sup>.

= «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» الآية نهى وهو للتحريم، وجه الاستدلال أن الله سبحانه وتعالى نص على تحريم متزوك التسمية عمداً لأنه نهى، والنهي المطلق التحريم ويدل عليه قوله سبحانه وتعالى: «وَأَنَّهُ لَفِسْقٌ» وأكد النهي بحرف من لأنه في موضع النهي للمبالغة فيقتضي حرمة كل جزء منه، والهاء في قوله سبحانه وتعالى «وَأَنَّهُ لَفِسْقٌ» إن كانت كناية عن الأكيل في الفسق أكل الحرام وإن كانت كناية عن المذبوح، فالمذبوح الذي يسمى فسقاً يكون حراماً، كما في قوله سبحانه وتعالى: «أَوْ فَسْقاً أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» وفي الآية بيان أن الحرمة لعدم ذكر اسم الله سبحانه وتعالى، لأن التحريم يوصف بذلك الوصف وهو الموجب للحرمة كالميتة والموردة.

(١) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله".

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٩٥ رقم ٩٤ في الصيد والذبائح فذكره...

وقال الدارقطني: مروان بن سالم ضعيف.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/٣٠. وقال: "رواه الطبراني في الأوسط

وفيه مروان ابن سالم الغفاري وهو متزوك اهـ.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩/٢٤٠ وقال مروان بن سالم الخزري

ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما وهذا الحديث منكر بهذا

الإسناد. وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٦ ص ٢٣٨٠/٢٣٨١، وقال ابن

عدي وعامة حديث مروان بن سالم ما لا يتابعه الثقات عليه.

(٣) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤/١٨٢ غريب بهذا اللفظ.

وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها سألت رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> عن الأعراب يهدون لنا لحماً ولا ندري سموا أم لا؟ فقال: "سمّوا أنتم وكلوا"<sup>(٢)</sup>. قلنا<sup>(٣)</sup>: الأخبار محمولة على الناسي وبه نقول. وحديث عائشة فالنبي ﷺ بنى الأمر على الظاهر. وإن المسلم يأتي بما وجب عليه والتسمية واجبة حالة الذبح<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

الأضحية واجبة على الأغنياء المقيمين، عند أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".
- (٢) أخرجه البخاري ج ٦ ص ٢٢٦ في الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم وفي باب البيوع، باب من لم يرَ الوسواس ونحوها من الشبهات في التوحيد باب السؤال باسم الله عز وجل.
- وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٣٧ باب ذبيحة من لم يعرف بلفظ أن ناساً من الأعراب كانوا يأتوننا... الحديث.
- وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٤٨٨ في الذبائح باب ما جاء في التسمية على الذبيحة رقم ١ وليس في شيء منها أن عائشة هي التي سألت بل مرسلاً عن عروة عن النبي ﷺ وفيها "إن ناساً من البادية يأتوننا بلحمان... الحديث".
- وأخرجه أبوداود ج ٣ ص ٢٥٤ رقم ٢٨٢٩ في الأضاحي باب ما جاء في أكل اللحم لا يدري أذكر اسم الله عليه أم لا.
- (٣) جاء في نسخة (ب) "لنا" بدل "قلنا" والصواب ما أثبتته.
- (٤) وقد وضع ذلك أيضاً الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٢٥، ٢٦.
- (٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".



ومحمد وزفر، والحسن بن زياد وسنه عند أبي يوسف<sup>(١)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

وعن أحمد: كالمذهبين<sup>(٥)</sup>.

وحكى الطحاوي أن محمداً مع أبي يوسف<sup>(٦)</sup>.

لنا: ما روى أن النبي ﷺ قال: "إنما الذبح بعد الصلاة فمن ذبح قبلها فليعد فقام أبو بردة بن نيار فقال: عجلت ذبح شاتي وعندي: جذعة<sup>(٧)</sup> فقال:

---

(١) فتح القدير ج ٨ ص ٤٢٥ والبنية في شرح الهداية ج ٩ ص ١٠٨.

(٢) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ٣٣ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد

ج ١ ص ٣١٤ وبلغه السالك لأقرب المسالك للإمام الصاوي ج ١ ص ٦٤٩

وقال ("سنّ وتأكد عينا" أي على المشهور وقيل إنها واجبة).

(٣) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ١٩٢ وفتح الوهاب ج ٢ ص ١٨٢

والمجموع ج ٨ ص ٢٨٤، ٢٨٥.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٥) المغني ج ٨ ص ٦١٧، والمبدع ج ٣ ص ٢٩٧، ٢٩٨ وقال: "والأضحية سنة

مؤكدة" في قول أكثر العلماء لأنه ﷺ فعلها وحث عليها...

وعنه: واجبة، واختارها أبو بكر، وعنه: يجب على حاضر. وعنه في المقيم

يضحى، وعنه: وليه إذا كان موسراً، فأخذ منها أبو الخطاب الوجوب، وليس

كذلك لأن هذا على سبيل التوسعة لا الإيجاب.

(٦) مختصر الطحاوي: ص ٣٠٠، ٣٠١.

(٧) جذعة: الجمع جذاع وجذعان والمصدر الأجداع والجذع: الصغير السن. وهو

اسم له في زمن وليس بسن تثبت ولا تسقط وتعاقبها أخرى. قال الأزهري: أما

الجذع فإنه يختلف في أسنان الإبل والبقر والشاة فأما البعير فإنه يجذع لاستكمال

=

لن تجزئ عن أحد بعدك" خ د<sup>(١)</sup>.

أمر النبي - ﷺ -<sup>(٢)</sup>، بإعادة الذبح قبل الصلاة.

وروي أنه ﷺ قال: «ضحوا فإنها سنة أبيكم»<sup>(٣)</sup>.

= أربعة أعوام ودخوله في السنة الخامسة وهي قبل ذلك حقه. والذكر جذع، والأثني جذعة. وهي التي أوجبها النبي ﷺ في صدقة الإبل إذا جاوزت ستين وليس في صدقات الإبل سن فوق الجذعة ولا يجزي الجذع من الإبل في الأضاحي.

أما الجذع في الضأن فإنه يجزي في الأضحية وقال ابن الأعرابي الجذع من الغنم لسنة، أما البقر فقال ابن الأعرابي: إذا طلع قرن العجل وقبض عليه فهو غضب ثم هو بعد ذلك جذع وبعده ثني وبعد رباع وقيل لا يكون الجذع من البقر حتى يكون له ستان وأول يوم من الثالثة ولا يجزئ في الأضاحي.

بتصرف لسان العرب ج ٨ ص ٤٣، ٤٤، وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٧٢.

(١) أخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٢٨٣، ٢٨٤ عن ابن جناب الكلبي قال حدثني يزيد ابن البراء بن عازب عن البراء قال: قال رسول الله ﷺ فذكره... الحديث، قال إسناده غير قوي. وقال أيضاً أبي الجناب

لكن أخرج البخاري ج ٦/ ٢٣٤ في الأضاحي باب سنة الأضحية وباب الذبح بعد الصلاة وباب من ذبح بعد الصلاة أعاد وغيرها عن البراء ابن عازب.

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٥٥٢ رقم ١٩٦١ في الأضاحي، باب وقتها فذكره.

وأخرجه أبوداود رقم ٢٨٠٠ في الضحايا باب ما يجوز من السن في الضحايا.

(٢) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٣) أخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٤٥ رقم ٣١٢٧ في الأضاحي باب ثواب الأضحية عن زيد ابن أرقم، وقال المعلق عليه في الزوائد: في إسناده أبوداود واسمه نفع بن الحارث وهو متروك واتهم بوضع الحديث.

وإطلاق السنة على الأضحية لا ينافي الوجوب.  
وهذا الحديث غريب. أمر (و)<sup>(١)</sup> مقتضاه الوجوب.  
وروي أنه ﷺ قال: «على أهل كل بيت في كل عام أضحية  
وعتيرة» خ د<sup>(٢)</sup>. والعتيرة: اسم الشاة التي تذبح في رجب إلا أنها

---

= وأخرجه أحمد في المسند ج ٤ ص ٣٦٨ فذكره... وأخرجه البيهقي في السنن  
الكبرى ج ٩ ص ٢٦١ في كتاب الضحايا .  
وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٢ ص ٣٨٩ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد  
ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي في تلخيصه المطبوع مع المستدرك قال: عائد الله  
قال أبو حاتم منكر الحديث.

(١) ما بين القوسين في نسختي (ب)، (ج).  
(٢) أخرجه أبوداود رقم ٢٧٨٨ في كتاب الأضاحي باب ما جاء في إيجاب الأضاحي  
من حديث مختلف بن سليم فذكره بلفظه. وزاد: "أتدرون ما العتيرة؟ هذه التي  
تقول عنها الناس الرجبية" ثم قال أبوداود العتيرة منسوخة، هذا خبر منسوخ.  
وأخرجه الترمذي ج ٧ ص ١٦٧-١٦٨ في الفرع والعتيرة.  
وابن ماجه في الأضاحي ج ٢ ص ١٠٢٥ رقم ٣١٢٥ باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟  
وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٢٨٣ عن ابن أبي رملة قال أنبأنا مختلف  
ابن سليم فذكره... وقال: كذا فيه ابن أبي رملة وهو غلط والصواب عن أبي  
رملة واسمه عامر وفيه جهالة لأنه لم يرو عنه غير ابن عون. وأخرجه أحمد في  
المسند ج ٤ ص ٢١٥، وفي سند هذا الحديث أبو رملة عامر شيخ لابن عون،  
لكن رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٤ ص ٣٤٢ من وجه آخر عن  
حبیب ابن مختلف العنبري عن أبيه قال: انتهيتُ إلى النبي ﷺ يوم عرفة وهو  
يقول: هل تعرفونها؟ قال: فلا أدري ما رجعوا عليه قال النبي ﷺ: «على أهل

نسخت<sup>(١)</sup> وبقيت الأضحية واجبة وعلى كلمة إيجاب.  
وروى أنه ﷺ قال: «من لم يضح فلا يقربن مصلانا»<sup>(٢)</sup>.

= كل بيت ان يذبحوا شاة في كل رجب وكل اضحى شاة.  
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ١٠ ص ٤ (رواه أحمد والأربعة بسند قوي).  
(١) غريب الحديث للهروي ج ١ ص ١٩٥، ومجمع بحار الأنوار ج ٣ ص ٥١٤  
ومعالم السنن للخطابي ج ٢ ص ٢٢٦ وتهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ق ٢ ص ٣  
وقال المنذري في مختصره ج ٤ ص ٩٣، ٩٤، وقد قيل: إن هذا الحديث منسوخ  
بقوله ﷺ: "لا فرع ولا عترة" وقيل: لا فرع واجباً. ولا عترة واجبة، ليكون  
جمعاً بين الأحاديث.  
(٢) أخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٤٤ في الأضاحي، باب الأضاحي واجبة هي أم لا، عن  
أبي هريرة بلفظ أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له سعة ولم يضح، فلا يقربن  
مصلانا» قال المعلق: في الزوائد: في إسناده عبد الله ابن عياش وهو إن روى له مسلم  
فإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، وقد ضعفه أبوداود والنسائي، وقال أبو حاتم:  
صدوق، وقال ابن يونس: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.  
وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤/٢٣١-٢٣٢. وقال: "هذا حديث صحيح  
الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي ثم رواه موقوفاً على أبي هريرة .  
وأخرجه الدارقطني ج ٤ ص ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٥ في الصيد والذبائح بلفظ «من  
وجد سعة فلم يضح فلا يقربنا في مساجدنا»  
وأخرجه أيضاً بلفظ المؤلف ولكن من طريق آخر وقال المعلق على السنن وفي  
إسناد المؤلف أي الدارقطني عمرو بن الحصين العقيلي أبو عثمان المصري ثم  
الجزري تركه أبو حاتم وقال الدارقطني متروك.  
والبيهقي في السنن الكبرى ج ٩/٢٦٠. وأحمد في مسنده ج ٢/٣٢١.  
وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٢٨٣، وقال: (هذا الحديث رجاله كلهم

وهذا خرج مخرج الوعيد على ترك الأضحية ولا وعيد إلا بترك  
 الواجب<sup>(١)</sup> وعن علي - عليه السلام -: «ليس على المسافر أضحية»<sup>(٢)</sup>.  
 وهذا يدل على وجوبها على المقيم وإلا لبقى الإيجاب عاماً.  
 وعنه - عليه السلام -: «لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحية إلا في مصر  
 جامع»<sup>(٣)</sup>. والمراد بالأضحية: الأضحية أوجبها فتجب<sup>(٤)</sup>.  
**فإن قيل:** في إسناد الحديث الأول: أبو جناب<sup>(٥)</sup> ضعيف.  
 والثاني: غريب: وتسميته إياها سنة ينفي الوجوب.

---

= رجال الصحيحين إلا عبد الله بن عياش بن عباس الفتياني فإنه من أفراد مسلم.  
 وقد رواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن عبد الله  
 ابن عياش.

ورواه ابن وهب عن عبد الله بن عياش عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً وهو  
 أشبه، وكذلك رواه جعفر بن ربيعة وعبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن  
 أبي هريرة موقوفاً وهو أشبه بالصواب).

- (١) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٥ ص ٦٢.
- (٢) ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٢١١ وقال: "غريب".
- (٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٣ ص ١٧٩ في كتاب الجمعة باب العدد  
 الذين كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة.
- وأخرجه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٣ ص ١٦٧ باب القرى الصغار.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ١٠١ في كتاب الصلوات من قال: لا  
 جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع.
- (٤) المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٨، ٩.
- (٥) أبو جناب: يحيى بن أبي حية أبو جناب الكلبي الكوفي يأتي الكلام عليه.

وفي الثالث: ابن<sup>(١)</sup> أبي رملة<sup>(٢)</sup> ضعيف<sup>(٣)</sup>.  
ولو سلم لم يكن حجة لأنه يقتضي وجوب الأضحية على وجه  
الاشتراك وعندكم يجب على كل واحد من أهل البيت.  
وأما الرابع: فرواه هرمز<sup>(٤)</sup> بن عبد الرحمن<sup>(٥)</sup> عن عائشة - رضي الله  
عنها - ولم يلقها<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) وجدت في كتب الحديث وكتب الرجال بدون "ابن" وهذه الزيادة سبق أن  
ابن عبد الهادي حكم عليها بالغلط وإن الصواب أبو رملة.
- (٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رمكة" بدل "رملة" والصواب ما أثبتته.
- (٣) أبو رملة، اسمه عامر شيخ لابن عون فيه جهالة له عن مختلف بن سليم عن النبي ﷺ  
الحديث الذي معناه "يأبها الناس على كل بيت في الإسلام في كل عام أضحية...".  
قال عبد الحق: إسناده ضعيف. وصدقه ابن القطان لجهالة عامر رواه ابن عون.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣٦٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٩٠،  
والكاشف ج ٢ ص ٥٨ والكني ج ١ ص ٣٢٩.
- (٤) جاء "هرمز" والصواب "هرير" كما يأتي بيانه.
- (٥) هو هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج الأنصاري المدني.  
قال الدروي عن ابن معين ثقة.  
وقال الحافظ العجلي: تابعي ثقة.  
وذكره ابن حبان في الثقات.  
وقال: الأزدي يتكلمون في حديثه.
- بتصرف تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢١ وتاريخ الثقات للعجلي رقم ١٧٢٣.  
والجرح والتعديل ج ٩ م ٤ ق ٢ ص ١٢١ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٩٥.
- (٦) الشيخ المؤلف - رحمه الله - أشار بهذا إلى أنه الحديث الرابع وليس هو الحديث

ولو سلمت عارضناها بما روي أن النبي ﷺ قال: «ثلاث كتبت علي وهي لكم سنة، الوتر والضحي، والأضحى» خ د<sup>(١)</sup>.

= الرابع بل وجدت هذا الحديث بمعنى الحديث الرابع الذي استدل به وهذا الحديث الذي ذكره أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٨٣ في باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك.

عن عائشة قال: قلت يا رسول الله: استدين وأضحى؟ قال: "نعم فإنه دين مقضي". قال الدارقطني: هذا إسناد ضعيف، وهرير بن عبد الرحمن بن رافع ابن خديج، لم يسمع من عائشة ولم يدركها.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٢٦٢ في كتاب الضحايا وحكى كلام الدارقطني.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ج ١/٢٣١ من حديث أبي جناب الكلبي عن عكرمة عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ثلاث هن علي فرائض وهن لكم تطوع: الوتر والنحر وصلاة الضحي».

وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ١٣٥ ب وقال فيه أبو جناب اسمه يحيى ابن أبي حية قال الفلاس متروك الحديث وقال ابن القطان لا أستحل الرواية عنه. والحاكم في المستدرک ج ١/٣٠٠ وقال "ركعتا الفجر" بدل "صلاة الضحي". قال الذهبي في تلخيصه: "قلت ما تكلم الحاكم عليه وهو غريب منكر ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني" ويحيى هو أبو جناب.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٢ ص ٢١ رقم ١ في كتاب الوتر، مثل رواية الحاكم. وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ج ١/٤٥٣ لكن من طريق آخر جعل ركعتا الفجر بدل النحر.

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى ج ٩/٢٦٤ عدة روايات متعددة بهذا المعنى

وعن ابن عباس (رضي الله عنهما)<sup>(١)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ:  
«أمرت بالنحر وليس بواجب» ق<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي  
فليمسك عن شعره وأظفاره» م<sup>(٣)</sup>.

وروي<sup>(٤)</sup> أنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين<sup>(٥)</sup> أحدهما عن نفسه

---

= منها ما رواه عن جابر بن يزيد الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله  
عنهما - رفعه قال: كتب علي النحر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى  
ولم تؤمروا بها.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٢٧٣ ما روي من طرق أخرى وهو ضعيف  
على كل حال.

(١) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٨٢ رقم ٤١ في باب الصيد والذبائح وقال  
صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني فيه جابر الجعفي وهو ضعيف جدا.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه رقم ١٩٧٧ في الأضاحي، باب نهى من دخل عليه  
عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً عن أم  
سلمة مرفوعاً بعدة روايات وإحدى رواياته بلفظ المصنف - رحمه الله تعالى -.

وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ١٠٢ رقم ١٥٢٣ كتاب الأضاحي باب ترك أخذ  
الشعر لمن أراد أن يضحي بلفظ: "من رأى هلال ذي الحجة وأراد أن يضحي  
فلا يأخذن من شعره ولا من أظفاره". وقال هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه النسائي ج ٧/٢١١، ٢١٢ في كتاب الضحايا فذكره بلفظ الترمذي.

(٤) جاء في نسخة (ب) "عنه" بدل "وروى".

(٥) أملحين: الأملح الأبلق بسواد وبياض.

والمالحة من الألوان بياض تشوبه شعرات سود.

=



والآخر عن أمته" م د<sup>(١)</sup> بمعناه.

وروي أن أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كانا لا يضحيان السنة والسنتين مخافة أن يرى الناس أنها واجبة<sup>(٢)</sup>.

- = قال الكسائي وأبو زيد الأملح الذي فيه بياض وسواد ويكون بياضه أكثر. وقال ابن دريد: كبش أملح إذا كان أبيض علاه سواد أو غيره... إلخ. بتصرف لسان العرب ج ٢ ص ٦٠٢، وجمهرة اللغة ج ٢ ص ١٩١.
- (١) أخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٤٣، ١٠٤٤ رقم ٣١٢٢ في الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ عن عائشة وعن أبي هريرة فذكره... قال المعلق: "في الزوائد: في إسناده عبد الله بن محمد مختلف فيه". وأخرجه أحمد في مسنده ج ٦/٢٢٠، ٢٢٥. وأخرجه البيهقي ج ٩/٢٦٧. والدارقطني ج ٤ ص ٢٧٨ رقم ٣٥ في الصيد والذبائح.
- وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/٢٢ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: "ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أقرنين أملحين أحدهما عنه وعن أهل بيته والآخر عنه وعن من لم يضح من أمته". وقال رواه ابن ماجه على الشك عن أبي هريرة وعن عائشة، ورواه الطبراني في الأوسط والكبير وهذا اللفظ لفظ المؤلف: إسناده حسن. وأخرج أحمد ٨/٦، ٣٩١ الحديث بمعناه عن أبي رافع مرفوعاً.
- وأخرجه الدارقطني ج ٤ ص ٢٨٥ رقم ٥٢ في الصيد والذبائح من حديث أنس مرفوعاً "أنه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن أمته والآخر عنه وعن أهل بيته".
- (٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩/٢٦٥ في كتاب الضحايا باب الأضحية سنة نجب لزومها ونكره تركها من حديث أبي سريحة الغفاري ولفظ البيهقي قال: أدركت أبا بكر أو رأيت أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- كانا لا يضحيان -في بعض حديثهم- كراهية أن يقتدى بهما.
- وعزه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٨ للطبراني في الكبير ثم قال: "ورجاله رجال الصحيح" ولفظه عن حذيفة بن أسيد قال: رأيت أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- =

وكذا روي عن ابن مسعود الأنصاري<sup>(١)</sup> وعن ابن عباس أنه اشترى  
لحمًا بدرهمين. وقال: هذه أضحية ابن عباس<sup>(٢)</sup>.  
ومثله عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> وبهذه الأخبار والآثار يحتج<sup>(٤)</sup> الخصوم.

---

= وما يضحيان مخافة يستن فحملني أهلي على الجفا بعد أن علمت من السنة حتى أني  
لأضحى عن كل.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٨ في كتاب الأضاحي فذكر الحديث...  
(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٢٦٥ في كتاب الضحايا باب  
الأضحية سنة نجب لزومها ونكره تركها.

وعن أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه - قال: إني لأدع الأضحى وإني لموسر مخافة  
أن يرى جيرانني أنها حتم علي.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٩ في الأضاحي فذكره... في كتاب  
الضحايا باب الأضحية سنة نجب لزومها ونكره تركها.

(٢) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٢٦٥ عن ابن عباس: كان إذا  
حضر الأضحى أعطى مولى له درهمين، فقال: اشتر بهما لحمًا وأخير الناس أنه  
ضحى ابن عباس.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٩ في كتاب الأضاحي فذكره...  
(٣) أخرج البيهقي أيضًا في السنن الكبرى ج ٩ ص ٢٦٥، ٢٦٦ في كتاب الضحايا  
باب الأضحية - سنة نجب لزومها - عن أبي الحصيب رجل من بني قيس ابن  
ثعلبة قال: شهدت ابن عمر - رضي الله عنهما - وسأله رجل عن شيء من  
أمر الأضحى فقال: أكرهه أو أجتنب شك وهب، والعوراء البين عورها  
والعرجاء البين عرجها والمريضة البين مرضها والمهزولة البين هزلها.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٩ في الأضاحي. ثم قال له ابن عمر لعلك  
تحب حتمًا قلت لا ولكنه آجر وخير وسنة. قال: نعم.

(٤) جاء في نسخة (ب) "ويحتج" بدل "حجج".

**والجواب:** أما الأول: فقد روي من غير طريق أبي جناب.  
وفي لفظ النسائي: «من ذبح قبل الصلاة فإنما هو لحمة قدمه لأهله  
وليس من النسك في شيء»<sup>(١)</sup>.  
وأما الثاني: فمشهور في كتب الفقهاء.  
ولا خفاء أنها سنة أبينا إبراهيم -عليه السلام- لكن نبينا ﷺ أمر بها.  
وأما الثالث: ابن<sup>(٢)</sup> أبي رملة<sup>(٣)</sup> فاسمه عامر وهو ثقة<sup>(٤)</sup>.  
وأما أهل البيت فنقول: المراد من أهل البيت المقيم عليهم لأن  
اليسار شرط والغالب أنه يكون للمقيم دون غيره.  
وأما الرابع: فإن ثبت ما قالوا فذلك صفة الإرسال وهو حجة عندنا به.  
وأما أحاديثهم: أما الأول: ففي إسناده جابر الجعفي<sup>(٥)</sup> ضعيف باتفاقهم.

- 
- (١) سنن النسائي ج ٧ ص ٢٢٢، ٢٢٣ في الضحايا باب ذبح الضحية قبل الإمام  
وقد تقدم تخريجه عند بقية الأئمة.  
(٢) تقدم بيان أن "ابن" زائدة وأنه غلط والصواب "أبورملة".  
(٣) جاء في نسخة (ب)، (ج) "رمكة" بدل "رملة" والصواب ما أثبتته.  
(٤) المراجع السابقة في ترجمته.  
(٥) جابر الجعفي: هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي أحد علماء الشيعة.  
قال شعبة: صلوق. قال ابن عدي: عامة ما أخذتموه به كان يؤمن بالرجعة ومع  
هذا كله أقرب منه إلى الصدق. وقال ابن حبان: كان سيئاً من أصحاب عبد الله  
ابن سبأ كان يقول فإن علياً يرجع إلى الدنيا. توفي جابر سنة سبع وستين ومائة.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٧٩ إلى ٣٨٤ وتهذيب التهذيب ج ٢  
ص ٤٦، والكامل في ضعفاء الرجال ج ٢ ص ٥٤٣.

وكذا هو في الثاني. ولو صح قلنا بموجبه. فإن الأضحية لم تكتب علينا وإنما هي واجبة "و" بين<sup>(١)</sup> المكتوبة والواجب من الفرق كما بين القدم والفرق<sup>(٢)</sup>.

وأما الثالث: (فالتعليق)<sup>(٣)</sup> بالإرادة لا ينافي الوجوب لأنها على القادر.

وأما الرابع: فمحمول على أنه كان في الابتداء.

وأما الآثار: فالمسألة مختلف فيها بين الصحابة. أو يحمل على حالة السفر فإنهما كانا يضحيان إذا أقاما وإذا سافرا لم يضحيا. أو يحمل على أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - لم يفضل من رزقهما شيء<sup>(٤)</sup> عن كفايتهما أو كان عليهما دين. وكذا ما روي عن ابن عباس وابن عمر. ويحتمل أن يراد بالواجب الفرض، فلا يكون حجة.

ولو وقع التعارض طلبنا الترجيح وذلك من قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ﴾<sup>(٥)</sup>. ومعناه: صلي العيد وانحر البدن ومطلق الأمر للوجوب.

وما وجب على النبي - ﷺ - وجب على الأمة لأنه قدوة وكانت أخبارهم أخبار آحاد وردت على مخالفة الكتاب فلا تقبل<sup>(٦)</sup><sup>(٥)</sup>.

---

(١) جئت في الواو ليرتبط المعنى، بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٥ ص ٦٢.

(٢) ما بين القوسين موجود في نسختي (ب)، (ج) وأثبتته ليتصل المعنى.

(٣) ساقطة من نسخة (ب) لفظ "شيء".

(٤) سورة الكوثر، آية: ٢.

(٥) وفصل ذلك الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ج ٥ ص ٦٢، ٦٣.

(٦) وعلق على المسألة الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان ج ٥ ص ٦١٨ قال: (وقد رأيت أدلة القائلين بالوجوب، والقائلين بالسنة والواقع في نظرنا أنه ليس في شيء من أدلة الطرفين، دليل جازم سالم من المعارض على الوجوب، ولا على عدمه لأن صيغة

## مسألة

الجنين لا يتذكى بذكاة أمه عند أبي حنيفة وزفر.  
وقالوا: يتذكى<sup>(١)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، ومالك<sup>(٤)</sup>.

= الأمر بالذبح في الحديث الصحيح وإعادة من ذبح، قبل الصلاة، وإن كان يفهم منه الوجوب على أحد الأقوال، وهو المشهور في صيغة الأمر. فحديث أم سلمة الذي ظاهره: تفويض ذلك إلى إرادة المضحى، وهو في صحيح مسلم يمكن أن يكون قرينة صارفة عن الوجوب في صيغة الأمر المذكور، وكلا الدليلين لا يخلو من احتمال، وحديث "من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا" رجح أكثر الأئمة وقفه...، أن ابن حجر قال: إنه ليس صريحاً في الإيجاب وأجاب القرطبي في المفهم عن دلالة صيغة الأمر في قوله: "فليعد"، وقوله: "فليذبح" وقال: لا حجة في شيء من ذلك، على الوجوب وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الأضحية، لمن أراد أن يفعلها أو من أوقفها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلاً، فبين له وجه تدارك ما فرط منه اهـ. محل الغرض منه بواسطة نقل ابن حجر في الفتح.

قال مقيله عفا الله عنه وغفر له: الذي يظهر لي في مثل هذا الذي لم تتضح فيه دلالة النصوص على شيء معين إيضاحاً بيناً أنه يتأكد على الإنسان: الخروج من الخلاف فيه، فلا يترك الأضحية مع قدرته عليها لأن النبي ﷺ يقول: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» فلا ينبغي تركها لقادر عليها، لأن أداءها هو الذي يتيقن به براءة ذمته، والعلم عند الله تعالى.

- (١) تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٩٣، والبنية في شرح الهداية ج ٩ ص ٥٦، ٥٧.
- (٢) الأم للإمام الشافعي ج ٢ ص ١٩٧ وروضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٢٢٦.
- (٣) الإنصاف للمرداوي ج ١ ص ٤٠١، ٤٠٢ وقال: هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وحزم به في الهداية... وقال ابن عقيل في الواضح: في القياس ما قاله أبو حنيفة - رحمه الله - "لا يحل جنين بتذكية أمه" أشبه لأن الأصل الحظر" قال في فنونه لا يحكم بذكاته إلا بعد الانفصال. والمغني ج ٨ ص ٥٧٩.
- (٤) الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ٤٠ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٣٢٤.

معنا في ما لم يكمل خلقه، ومعهم فيما إذا كمل.  
وصورة المسألة: إذا نحر بدنة، أو ذبح بقرة، أو شاة، فخرج  
منها جنين ميت لا يحل أكله عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> أشعر أو لم يشعر  
خلافاً لهم<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾<sup>(٣)</sup> والجنين ميتة، ولم  
يذكر اسم الله تعالى أيضاً عليه فلا يحل.

**احتجوا:** بقوله - **العلامة** -: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» خ د.  
جعل ذكاة الأم ذكاة الجنين.

وفي رواية أبي سعيد قال: قلت يا رسول الله إنا ننحر الناقة أو  
نذبح البقرة والشاة فيخرج من بطنها جنين ميت أفنلقيه أم لا؟  
فقال **العلامة**: «كله فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر» ق<sup>(٤)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٢) المراجع السابقة في المسألة.

(٣) من آية ٣ من سورة المائدة.

(٤) أما اللفظ الأول: فأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٧٢ في كتاب الأطعمة، باب ما

جاء في ذكاة الجنين من حديث أبي سعيد الخدري بلفظه، وقال: حسن صحيح  
وقد روى من غير هذا وجه عن ابن أبي سعيد. لكن فيه بحالد بن سعيد ليس  
بالقوي كما قال الحافظ ابن حجر في التقریب ج ٢/٢٢٩ لكن تابعه يونس بن  
أبي إسحاق عن أبي الوداك عن أبي سعيد.

وأخرجه الدارقطني ج ٤/٢٧٤ وذكره الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود  
ج ٤/١٢٠ وقال هذا إسناد حسن ويونس وإن تكلم فيه فقد احتج به مسلم في  
صحيحه.

= وأخرجه أبوداود حديث رقم ٢٨٢٧ كتاب الأضاحي باب ما جاء في ذكاة الجنين حديث أبي سعيد وفيه: "كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه". وابن ماجه ج ٢/١٠٦٧ في الذبائح باب ذكاة الجنين ذكاة أمه عن أبي سعيد وأخرجه أحمد ج ٣/٣١، ٥٣. وأخرجه أبوداود من حديث جابر بن عبد الله رقم ٢٨٢٨ بلفظ المصنف والحاكم ٤/١١٤ وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي لكن أعله ابن حزم بأبي الزبير كما في المحلى ٨/١٢١. أما اللفظ الثاني فأقرب الألفاظ إليها رواية أبي داود السابقة عن أبي سعيد الخدري رقم ٢٨٢٧. ولفظه: "قلنا يا رسول الله، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين، أفلقه أم نأكله؟ قال: «كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه». وليس في روايته "أشعر من لم يشعر". وأخرج البيهقي ج ٩/٣٣٥ عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الجنين ذكاته ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر» وقال وروي من أوجه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً ورفع عنه ضعيف والصحيح موقوف. وأخرجه أيضاً الدارقطني في سنة ج ٤/٢٧١ رقم ٢٤ في الصيد والذبائح. وذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٤/١٧٣ أن عبدالحق قال لا يحتج باسانيدها كلها وخالفه الغزالي في الإحياء فقال: هو حديث صحيح، وتبع في ذلك إمامه فإنه قال في الأساليب: هو حديث صحيح لا يتطرق احتمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنده، وفي هذا نظر "والحق أن فيها ما تنتهض به الحجة وهو مجموع طرق حديث أبي سعيد وطرق حديث جابر". وروى الحديث من غير ما ذكرت من الصحابة لكن ظهر لي أنها كلها معلولة فخشيت الإطالة في تحريجها لكن من أراد الوقوف عليها فليراجع نصب الراية =

**قلنا:** الحديث خير واحد ورد على مخالفة الكتاب فلا يقبل.

ولو سلم فعنه **جوابان:**

أحدهما: أن معنى قوله: "نجد في بطنها جنيماً ميتاً أي قارب الموت، كقوله  
عليه السلام: «لَقِنُوا مَوْتَائِكُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(١)</sup> ومعناه الذي قرب من الموت.

---

= ج ٤/١٨٩، ١٩٢ وتلخيص الحبير ج ٤/١٧٢-١٧٥، وسنن الدارقطني ج ٤  
ص ٢٧٢-٢٧٥.

(١) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ٢٥٣ روى من حديث الخدري وأبي  
هريرة وجابر بن عبد الله وعائشة، وعبد الله بن جعفر ووائل بن الأسقع وابن عمر.  
وأما حديث الخدري:

أخرجه مسلم رقم ٩١٦ في الجنائز باب تلقين الموتى لا إله إلا الله وعن أبي  
سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَقِنُوا مَوْتَائِكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وأخرجه الترمذي ج ٣/ص ٣٠٦ في الجنائز باب ما جاء في تلقين المريض عند  
الموت فذكره...

وأخرجه أبوداود رقم ٣١١٧ في الجنائز باب في التلقين، وأخرجه النسائي ج ٤  
ص ٥ في الجنائز باب تلقين الميت فذكره...

وأما حديث أبي هريرة:

فأخرجه مسلم رقم ٩١٧ في الجنائز باب تلقين الموتى لا إله إلا الله بلفظ  
حديث أبي سعيد.

وأما حديث جابر بن عبد الله.

فأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣٢٣ باب تلقين الميت لا إله إلا الله بلفظ  
حديث أبي سعيد الخدري وقال: رواه البزار وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف.

وأخرجه العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير ج ٣ ص ٧٣ وقال: عبد الوهاب ابن  
مجاهد بن جبير لا يتابع عليه ولا على كثير من حديثه.



= وأما حديث عائشة:

أخرجه النسائي ج ٤ ص ٥ في الجنائز باب تلقين الميت عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لقنوا هلكاكم قول لا إله إلا الله».

أما حديث واثلة ابن الأسقع:

فأخرجه الحافظ أبونعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ج ٥ ص ١٨٦ عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «احضروا موتاكم ولقنوههم لا إله إلا الله وبشروهم بالجنة فإن الحليم من الرجال والنساء يتحIRON عند ذلك الصرع فإن الشيطان أقر ما يكون من بني آدم عند ذلك الصرع والذي نفسي بيده لعابنة ملك الموت أشد من ألف ضربة بالسيف والذي نفسي بيده لا تخرج نفس عبد من الدنيا حتى يآلم كل عرق منه على حياله».

وقال الحافظ أبونعيم: غريب من حديث مكحول لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل.

وأما حديث ابن عمر:

فعزاه الحافظ للزيلي في نصب الراية ج ٤ ص ٢٥٤ لأبي حفص عمر بن شاهين في كتاب الجنائز له بلفظ «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجاه الله من النار».

وأما حديث عبد الله بن جعفر.

فأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٤٦٥ رقم ١٤٤٦ في كتاب الجنائز باب ما جاء في تلقين الميت لا إله إلا الله عن ابن جعفر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين» قالوا: يا رسول الله كيف للأحياء؟ قال: "أجود وأجود"

وعلق عليه في الزوائد. وفي إسناده إسحاق لم أر من وثقه ولا من جرحه.

وكثير بن زيد قال فيه أحمد: ما أرى فيه بأساً.

وقال ابن معين: ليس بشيء وقال مرة ليس به بأس وقال مرة صالح ليس بالقوي وقال النسائي ضعيف وقيل ثقة وباقي رجاله ثقات.

والثاني: أنه قد روى بنصب الهاء ذكره الخطابي في غريب الحديث ونصبه بنزع الخافض، ومعناه "ذكاة الجنين كذكاة أمه".  
ولو كانت الرواية بالرفع احتمال التشبيه أيضاً<sup>(١)</sup> قال الله تعالى: في جنة ﴿عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشاعر: فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَجِيدُكِ جِيدَهَا  
(سوى إنَّ عظم الساق منك<sup>(٣)</sup> دقيق<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) معالم السنن للخطابي ج ٤ ص ٢٨١ والنهية في غريب الحديث والأثر ج ٢/١٦٤.  
(٢) من آية ١٣٣ من سورة آل عمران.  
(٣) هذا البيت لمجنون بني عامر يخاطب ظبية صيدت فأعطى الصائد مكانها شاة وأطلقها.  
ديوان مجنون ليلى ص ٢٠٧ والكامل لأبي علي القالي ص ٥٠٩ والخصائص لابن الجني ج ٢ ص ٤٦٠، والمقرب لابن عصفور ص ١١١.  
(٤) ما بين القوسين موجود في هامش نسخة (أ) دون نسخي (ب، ج).  
(٥) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٢ ص ٦-٨.  
وعلق على هذا الإمام محمد بن علي الشوكاني في نيل الأوطار ج ٩ ص ٢٣ فقال: وذهبت العترة وأبوحنيفة إلى تحريم الجنين إذا خرج ميتاً وأنها لا تغني تذكية الأم عن تذكيته محتجين بعموم قوله تعالى: ﴿خُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ وهو من ترجيح العام على الخاص وقد تقرر في الأصول بطلانه ولكنهم اعتذروا عن الحديث بما لا يغني شيئاً فقالوا المراد ذكاة الجنين كذكاة أمه ورد بأنه لو كان المعنى على ذلك لكان منصوباً بنزع الخافض والرواية بالرفع ويؤيده أنه روي بلفظ ذكاة الجنين ذكاة أمه أي كائنة أو حاصلة في ذكاة أمه وروى ذكاة الجنين بذكاة أمه والباء للسببية... وظاهر الحديث أنه يحل بذكاة الأم الجنين مطلقاً سواء خرج حياً أو ميتاً فالتفصيل ليس عليه دليل.

## مسألة

يكره أكل لحم الخيل، عند أبي حنيفة - رحمته الله - وهو قول ابن عباس <sup>(١)</sup> خلافاً للباقيين <sup>(٢)</sup>.

واختلفوا على قوله أنه كراهة تنزيه أو تحريم، والأصح: التحريم <sup>(٣)</sup>.  
له: ما روى خالد بن الوليد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : "نهى عن لحوم البغال والحمير والخيول" خ د.  
وفي رواية أبي داود أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يحل أكل» <sup>(٤)</sup> لحوم الخيل» <sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ٢٣٣ والبنية ج ٩ ص ٨١.  
(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام الرملي ج ٨ ص ١٤٣، والمجموع شرح المذهب للإمام النووي ج ٩ ص ٤، ٥ وقال ما نصه: (ويحل منها الخيل سواء منها العتيق وهو الذي أبواه عريبان، والبرذون وهو الذي أبواه عجميان، والهجين وهو الذي أبوه عربي وأمه أعجمية والمفرق وهو عكسه وكل ذلك حلال لا كراهة فيه عندنا...) وبه قال أكثر العلماء، ممن قال به فضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة وشريح وسعيد ابن جبير وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وأحمد وإسحاق وأبويوسف ومحمد وداود وغيرهم، وكرهها طائفة منهم ابن عباس والحكم ومالك وأبو حنيفة.  
الإنصاف للإمام المرداوي ج ١٠ ص ٣٦٣ والمغني ج ٥ ص ٥٩١.  
(٣) أوضح الكراهة هنا الإمام العيني في البنية في شرح الهداية ج ٩ ص ٨٥، ٨٦.  
(٤) سقط لفظ "أكل" من نسختي (ب، ج).  
(٥) أخرجه أبو داود ج ٤ ص ١٥١ رقم ٣٧٩٠ في الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل.

**فإن قيل:** ذكر الواقدي: أن خالداً أسلم بعد خير<sup>(١)</sup>. وفي إسناده:

= وقال أبوداود بعد رواية الحديث: لا بأس بلحوم الخيل وليس العمل عليه قال: وهذا منسوخ، وقد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تذبجها.

وأخرجه النسائي ج ٢٠٢/٧ في الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحوم الخيل. وأخرجه ابن ماجه ج ١٠٦٦/٢ رقم ٣١٩٨ في الذبائح، باب لحوم البغال. وقال المعلق على ابن ماجه: قال السندي: قيل اتفق العلماء على أنه حديث ضعيف، ذكره النووي وذكر بعضهم أنه منسوخ، وقال بعضهم لو ثبت لا يعارض حديث جرير.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٨٧ في باب الصيد والذبائح، وقال: نا سهل ابن زياد وقال: سمعت موسى بن هارون يقول: لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه (إلا بجده وهذا حديث ضعيف) وزعم الواقدي أن خالد بن الوليد أسلم بعد فتح خير. وأخرجه الدارقطني أيضاً ج ٤ ص ٢٨٨ عن عمر بن هارون البلخي عن ثور ابن يزيد عن يحيى بن المقدام عن أبيه عن خالد بن الوليد فذكره...

ولكن حسنه الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٨٤، ٨٥ كما يأتي بيانه. وأحمد ج ٤/٨٩، التنقيح ل ٣٨١ وأخرجه ابن حزم ج ٨ ص ٩٩، ١٠٠ وأما اللفظ الثاني فليس عند أبي داود وإنما أخرجه النسائي ج ٢٠٢/٧ عن خالد ابن الوليد أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل أكل لحوم الخيل والبغال والحمير».

وأخرجه العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير ج ٢/٢٠٦ ثم ساق حديث جابر وأسماء وقال: إسنادهما أصلح من هذا الإسناد. قال: الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج ٩ ص ٦٥٢ "وقد ضعف حديث خالد، وأحمد والبخاري وموسى ابن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون".

(١) مغازي رسول الله ﷺ للواقدي ص ٣٢١ تحت عمرة رسول الله ﷺ، والبداية والنهاية ج ٤ ص ٢٦٥.

صالح بن يحيى مجهول<sup>(١)</sup>.

ولو سلم حمل<sup>(٢)</sup> على إشفاق خالد على الخيل لأجل الجهاد.

**قلنا:** الواقدي كذاب باتفاقهم. وإسلام خالد وإن كان يوم الفتح لا ينفي أن يكون سمع النبي - ﷺ - يقول ذلك، أو رواه له بعض الصحابة<sup>(٣)</sup>.  
وصالح بن يحيى يعرف بجده لقيامه مقام أبيه<sup>(٤)</sup>.

والحديث احتج به الكرخي.

وحملهم ذلك من خالد<sup>(٥)</sup> على الإشفاق لا يصح لأنه يصير حينئذ

---

(١) صالح بن يحيى هو صالح بن يحيى بن المقدم بن معد يكرب الكندي الشامي. قال البخاري فيه نظر وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ وقال ابن حزم هو وأبوه مجهولان وقال الذهبي في الميزان، وقد وثق بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣٠٤ والجرح والتعديل م ٤ ج ٢ ص ١٩٤ والمحلى لابن حزم ج ٨ ص ١٠٠.

(٢) جاء في نسخة (ب) "يحمل" بدل "حمل" بينما سقطت من نسخة (ج).

(٣) وقال العيني في البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٨٥ ما نصه: فإن قلت قال ابن حزم في حديث خالد دليل الوضع لأن فيه عن خالد "رض" غزوت مع النبي ﷺ خير. وهذا باطل لأن خالد لم يسلم إلا بعد خير بلا خلاف قلت ليس كما قال بل فيه خلاف فقيل هاجر بعد الحديبية، وقيل بل كان إسلامه بين الحديبية وخير، وقيل بل كان إسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله ﷺ من بني قريظة وكانت حديبية من ذي القعدة سنة ست وخير بعدها سنة سبع ولو سلم أنه أسلم بعدها بغاية ما فيه أنه أرسل الحديث ومراسيل الصحابة - ﷺ - في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن الصلاح وغيره.

(٤) المراجع السابقة في ترجمة صالح بن يحيى.

(٥) جاء في نسخة (ب) سقط "من خالد".

موقوفاً عليه وهو مرفوع.

ولو كان كذلك لم يضرنا لأن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع.

**احتجوا:** بما روى أن النبي - ﷺ - "نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر وأذن في لحوم الخيل" خ د<sup>(١)</sup>.

(وروي عن جماعة من الصحابة - ﷺ - أنهم كانوا يأكلون لحوم الخيل على عهد النبي عليه الصلاة والسلام)<sup>(٢)(٣)</sup>.

وقالت أسماء بنت أبي بكر: "نحرنا في عهد النبي - ﷺ - فرساً وأكلناه"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري ٧٨/٥ في المغازي، باب غزوة خيبر، من حديث جابر ابن عبد الله مرفوعاً إلا أنه قال ورخص بدلاً من أذن. وأخرجه مسلم ج ٣/١٥٤١ في الصيد، باب إباحة أكل الخيل بلفظه من حديث جابر أيضاً مرفوعاً. وأخرجه أبوداود ج ٤ ص ١٤٩، ١٥٠ حديث رقم ٣٧٨٨ في الأطعمة باب أكل لحوم الخيل فذكره (...).

(٢) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٣) أخرج الدارقطني ج ٤ ص ٢٥٨ رقم ٦٧ في الصيد والذبائح عن جابر أنهم كانوا يأكلون على عهد رسول الله ﷺ لحوم الخيل. وذكر أبوداود في السنن ج ٤ ص ١٥١ عقب حديث رقم ٣٧٩٠ في الأطعمة: "قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ: منهم ابن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة، وعلقمة، وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تذبجها" اهـ.

(٤) أخرجه البخاري ج ٦/٢٢٨ في الذبائح والصيد، باب لحوم الخيل وغيره بلفظ عن أسماء قالت: "نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه". وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٥٤١ في الصيد باب أكل لحوم الخيل.

**قلنا:** هذا خبر واحد ورد على مخالفة الكتاب وهو قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾<sup>(١)</sup> فالآية خرجت مخرج الامتنان فلو كان حل الأكل ثابتاً لم يمتن علينا بذلك<sup>(٢)</sup>.  
 وفعل بعض الصحابة إنما يكون حجة إذا علمه النبي عليه الصلاة والسلام وأقرهم عليه.  
 والحديث لا يتعرض لذلك<sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) من آية ٨ من سورة النحل.  
 (٢) وضع وجه الاستدلال الإمام العيني أيضاً في البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٧٧.  
 (٣) المبسوط للسرخسي ج ١١ ص ٢٣٣، ٢٣٤. والبناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٨٤، ٨٥.  
 وعلق الإمام الشوكاني على ذلك في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٨٠، وعلق أيضاً الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان ج ٢ ص ٢٥٧ فقال "أنا لو سلمنا عدم ضعف حديث خالد، فإنه معارض بما هو أقوى منه كحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -، وكحديث أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - ولا شك في أنهما أقوى من حديث خالد وبهذا كله تعلم أن الذي يقتضي الدليل الصريح رجحان إباحة أكل لحم الخيل، وتعاليمه عند الله تعالى ولا يخفى أن الخروج من الخلاف أحوط كما قال بعض أهل العلم...".

# كتاب الهبة

## مسألة

هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يفيد الملك قبل القسم عندنا وهو قول أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي - رضي الله عنهم - (١). وقال مالك (٢) والشافعي (٣) وأحمد (٤) (٥) - رضي الله عنهم - : يفيد. واتفقوا (٦) على أن هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة كالعبد والدابة يفيد الملك.

وبعض المشايخ يقول: هي فاسدة وليس بصحيح (٧).  
لنا: ما روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - (٨) قال: «لا تصح الهبة إلا محوزة

---

(١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٢ ص ٦٤، ٦٥، وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٥ ص ٩٣ والبنية في شرح الهداية ج ٧ ص ٨٠٧، ٨٠٨.

(٢) الكافي ج ٢ ص ١٠٠١ وأسهل المدارك ج ٣ ص ٩٠ وقوانين الأحكام الشرعية ص ٣٩٧.

(٣) روضة الطالبين ج ٥ ص ٣٧٣ والمهذب ج ١٤ ص ٢٧٧.

(٤) المغني ج ٥ ص ٦٥٥ والإنصاف للإمام المرداوي ج ٧ ص ١٣١ وقال: (هذا هو المذهب المقطوع به عند الأصحاب قاطبة).

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهم".

(٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٧) المراجع السابقة.

(٨) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".



مقسومة»<sup>(١)</sup> هذا الحديث غريب<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بما روى أن النبي - ﷺ - لما هاجر ونزل منزل أبي أيوب الأنصاري طلب موضعاً يبنى فيه المسجد فقبل له عن مكان مشترك بين أسعد بن زرارة وبين رجلين فساوم النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> أسعد فأبى ووهبه منه ثم ساومهما أسعد فأبيا ووهباه منه فبناه النبي - ﷺ -<sup>(٤)</sup> مسجداً فهو مسجده<sup>(٥)</sup>. وسعد لما وهب نصيبه كان شائعاً.

(١) ذكره الإمام الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١٢١ في كتاب الهبة بلفظ: "لا تجوز الهبة إلا مقبوضة" وقال غريب.

وأخرجه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٩ ص ١٠٧ في كتاب الهبات من قول النخعي بلفظ "الهبة لا تجوز حتى تقبض والصدقة تجوز قبل أن تقبض".

(٢) ووضح ذلك أيضاً الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ج ٦ ص ٦٢٠.

(٣) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم". بينما جاء في (ج) "عليه السلام".

(٤) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم".

(٥) لم أجد بهذا اللفظ في كتب الحديث وإنما وجدته بهذا اللفظ في كتب الفقه كالمبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٦٤.

لكن أخرجه البخاري ج ٤ ص ٢٥٨ في كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ إلى المدينة في حديث طويل.

وأخرجه القرطبي في المفهم شرح ما أشكل من مختصر مسلم ل ٢٥٠ مخطوط فذكره.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ج ١ ص ٢٣٩ فذكره.

وأخرجه البخاري أيضاً ج ٤ ص ٢٦٦ في كتاب مناقب الأنصار باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة، عن أنس بن مالك - ﷺ -.

وأخرج حديث أنس هذا أيضاً مسلم رقم ٥٢٤ في كتاب المساجد باب بناء

مسجد النبي ﷺ. لكن الحافظ ابن حجر في فتح الباري ج ٧/٢٤٦ جمع بين

حديث أنس وحديث البخاري الأول فقال حديث أنس أن النبي ﷺ قال: يا

=

وروي "أن رجلاً جاء إلى النبي - ﷺ - في بعض الغزوات بكبة<sup>(١)</sup>. شعر فقال: إنما أخذتها لأصلح بها بردعة<sup>(٢)</sup> بعيرى، فلما نهى الله تعالى عن الغلول جئت بها فقال - ﷺ -: "أما نصيبي فهو لك"<sup>(٣)</sup>. وروي أنه - ﷺ - لما جاءه وفد هوازن يوم حنين قالوا يا محمد من علينا من الله عليك.

فقال: "اختاروا بين نسائكم وأموالكم وأبنائكم، فقالوا: نختار أبنائنا فقال: أما ما كان لي ولبني عبدالمطلب فهو لكم وقال المهاجرون: ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ، وقالت الأنصار كذلك" خ د<sup>(٤)</sup> وهذه هبة المشاع.

= بني النجار ثامنوني بمائطكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سال عمن يختص بملكه منهم فعينوا له الغلامين فابتاعه منهما، فحينئذ يحتل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تحملوا عنه للغلامين بالثمن.

(١) كبة: بضم فتشديد شعر ملفوف بعضه على بعض.

بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٦٩٦ وشرح سنن النسائي ج ٦ ص ٢٦٤.

(٢) بردعة: بفتح باء موحدة وسكون مهملة وفتح معجمة أو مهملة وجهان هي المجلس وهي بالكسر كساء يلقي تحت الرجل على ظهر البعير والجمع البرادع. شرح سنن النسائي للسيوطي ج ٦ ص ٢٦٤. والمغرب ص ٤١.

(٣) أخرج أبوداود ج ٣ ص ١٤٢، ١٤٣ رقم ٢٦٩٤ في الجهاد باب فداء الأسير بالمال عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في هذه القصة.

وأخرجه النسائي ج ٦ ص ٢٦٣، ٢٦٤ في كتاب الهبة. هبة المشاع.

وأخرجه أحمد في المسند ج ٢ ص ٢٨٤ وقال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٣٧ هذا إسناد حسن بعد أن صرح في روايته ابن إسحاق بالتحديث.

(٤) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٦٢ باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز.

وروي أن النبي - ﷺ - اشترى ثوباً وقال للوزان: «زن وارجح»<sup>(١)</sup>  
والزيادة هبة المشاع في الثمن.

وروي أن مولى لعطاء أقرض عبد الله بن مسعود دراهم فدفع إليه  
دراهم في كيس<sup>(٢)</sup>، تزيد على حقه<sup>(٣)</sup> فأخبره بالزيادة فقال: هي لك.

- 
- = وأخرجه أبوداود رقم ٦٢٩٣ في الجهاد باب فداء الأسير بالمال فذكره.  
وأخرجه النسائي في سننه ج ٦ ص ٢٦٣، ٢٦٤ في كتاب الهبة هبة المشاع وساق  
الحديث بلفظ المؤلف - رحمه الله تعالى - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.  
(١) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٦٣١ رقم ٣٣٣٦ في البيوع باب في الرجحان في  
الوزن من حديث سفيان عن سماك عن سويد بن قيس. والنسائي ٢٨٤/٧ في  
البيوع، باب الرجحان في الوزن.  
والترمذي ج ٣ ص ٥٩٨ باب ما جاء في الرجحان في الوزن.  
وقال: حسن صحيح.  
وابن ماجه رقم ٢٢٢٠ في التجارات، باب الرجحان في الوزن فذكره...".  
ثم رواه أبوداود من حديث شعبة عن سماك بن صهيب عن أبي صفوان بن عمير  
به ثم قال: رواه قيس كما قال سفيان، والقول قول سفيان.  
وأخرجه النسائي من رواية شعبة أيضاً ج ٧/٢٨٤ وابن ماجه رقم ٢٢٢١.  
(٢) كيس: بالكسر وهو من الأوعية المعروفة يكون للدراهم والدنانير والدر  
والياقوت وذلك لأنه يجمعها سمي كيساً والجمع أكياس وكيسة.  
بتصرف لسان العرب ج ٦ ص ٢٠٢، والمصباح المنير ج ٢/٦٦١.  
والقاموس المحيط ج ٢ ص ٢٥٧. ومختار الصحاح ص ٢٣٠.  
(٣) حقه: بالضم معروفة هذا المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن  
ينحت منه. قال الأزهري وقد تسوى الحقة من العاج وغيره. قال الجوهري الجمع  
حق وحقق وحقاق. بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٥٦ وجمهرة اللغة ج ١ ص ٦٣.

ويروى مثله عن عمر<sup>(١)</sup> وهذه هبة المشاع.

**والجواب:** أما الحديث الأول: فيحتمل أن نصيبه كان منفرداً.

ويحتمل أنه وهب ولم يسلم إلى النبي - ﷺ - حتى وهبوا وسلموا جميعاً. ومثل هذا جائز عندنا.

وعلى هذا يحمل الحديث الثاني والثالث<sup>(٢)</sup>.

وأما الرابع: فلا نسلم أن قوله زن وأرجح هبة بل زيادة في الثمن. وكذا الأثر فيلحق بأصل العقد ويكون لها حكم الثمن لما عرف في موضعه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

إذا وهب هبة لأجنبي، بلا عوض، كان له حق الرجوع<sup>(٤)</sup>.  
وهو قول عمر، وعثمان، وابن عمر - رضي الله عنهم -<sup>(٥)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>: ليس له ذلك.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ١٧٨، ١٧٩، والمحلى لابن حزم ج ٨ ص ٤٦٣،

٤٦٤، والمبسوط للإمام السرخسي ج ١٢ ص ٦٦.

(٢) وقد وضع ذلك الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٢١.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٦٦، ٦٧.

(٤) فتح القدير ج ٧ ص ٤٩٩، والمبسوط ج ١٢ ص ٥٣، ٥٤.

(٥) بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٢٨.

(٦) روضة الطالبين للنووي ج ٥ ص ٣٧٨ والمهذب ج ١٤ ص ٢٨٦.

(٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٨) المغني ج ٥ ص ٦٨٢ والمبدع ج ٥ ص ٣٧٦ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن

تيمية ج ١ ص ٢٨٣، والإنصاف ج ٧ ص ١٤٥.

واتفقوا على أنه لو وهب لزوجته أو لذي رحم محرم منه:  
أنه لا يملك الرجوع.

ولو وهب الوالد لولده فعندنا: لا يملك الرجوع خلافاً لهما<sup>(١)</sup>.  
لنا: قوله -عليه السلام-: الواهب أحق بهبته ما لم يشب منها ق<sup>(٢)</sup>.

---

(١) البناية ج ٧ ص ٨٢٧، ٨٢٨، والمغني ج ٥ ص ٦٦٨، ٦٦٩، وروضة الطالبين ج ٥ ص ٣٧٩ وقال ما نصه: "للأب الرجوع في هبته لولده، وعن ابن سريج: أنه إنما يرجع إذا قصد بهبته استجلاب بر أو دفع عقوق فلم يحصل، فإن أطلق الهبة ولم يقصد ذلك، فلا رجوع. والصحيح: الجواز مطلقاً. وأما الأم والأجداد والجدات من جهة الأب والأم، فالمذهب أنهم كالأب. وفي قول: لا رجوع لهم. وقيل: ترجع الأم. وفي غيرها قولان. وقيل: يرجع آباء الأب، وفي غيرهم قولان. ولا رجوع لغير الأصول كالإخوة والأعمام وغيرهم من الأقارب قطعاً".

(٢) روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر. أما حديث أبي هريرة: أخرجه ابن ماجه ج ٢/٧٩٨ رقم ٢٣٨٧ في أبواب الشهادات باب من وهب هبة رجاء ثوابها. ثم علق عليه صاحب الزوائد بقوله في إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وهو ضعيف.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/٤٣، ٤٤ رقم ١٨٠، ١٨١ في البيوع فذكره. وقال المعلق على السنن: إبراهيم بن إسماعيل ضعفه.

وأخرجه البيهقي ج ٦/١٨١ في كتاب الهبات باب المكافأة في الهبة فذكر الحديث، وقال: وهذا المتن بهذا الإسناد أليق وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف عند أهل العلم بالحديث وعمرو ابن دينار عن أبي هريرة منقطع "والمحفوظ" عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر قال: من وهب هبة لم يشب فهو أحق بهبته إلا لذي رحم، ثم ساق إسناده إلى عمرو به وقال: قال البخاري هذا أصح.

= أما حديث ابن عباس: فله طريقان.

أحدهما: قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١٢٥ عند الطبراني في معجمه.  
الطريق الثاني: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤٤/٣ في البيوع.  
ثم قال صاحب التعليق المغني على الدارقطني: إبراهيم بن أبي يحيى هو الأسلمي  
أحد العلماء الضعفاء قال ابن معين سمعت القطان يقول: إبراهيم بن أبي يحيى  
كذاب. وروى أبوطالب عن أحمد بن حنبل قال: تركوا حديثه قدرى معتزلي،  
يروي أحاديث ليس لها أصل.... إلخ.  
أما حديث ابن عمر:

أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٥٢/٢ في البيوع وقال حديث صحيح على شرط  
الشيخين إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا" ووافقه الذهبي على هذا الكلام. وقد  
أورد شيخ الحاكم "هذا في الميزان" فقال "روى عنه الحاكم واتهمه".  
فإن كان يعني أنه اتهمه في غير هذا الحديث محتمل وإلا فإن عبارته المتقدمة لا  
يفهم منها أنه اتهمه. ولذلك قال الحافظ في اللسان بعد أن نقلها عنه:  
قلت: الحمل فيه عليه بلا رقيب وهذا الكلام معروف من قول عمر غير مرفوع  
"انظر إرواء الغلیل للألباني ج ٦ ص ٥٦.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٨١/٦ "قال عقبه وكذلك رواه علي  
ابن سهل بن المغيرة عن عبيدا لله وهو وهم.  
وإنما المحفوظ عن حنظلة عن سالم عن أبيه عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من وهب  
هبة لوجه الله فذلك له ومن وهب هبة يريد ثوابها فإنه يرجع فيها إن لم يرض منها.  
حديث سهل بن المغيرة أخرجه الدارقطني ج ٤٣/٣ وقال: لا يثبت هذا مرفوعاً  
والصواب عن ابن عمر عن عمر موقوفاً، وقال البيهقي أيضاً فيما نقله عنه الزيلعي  
في نصب الراية ج ١٢٦/٤ في كتاب البيهقي المعرفة وغلط فيه عبيدا لله بن موسى.  
ولكن قال الألباني في إرواء الغلیل ج ٥٥٧/٦ "ويحتمل أن يكون الوهم عندي  
من علي بن سهل فإنه دون عبيدا لله في الحفظ والضبط وإن كان ثقة ولا يفيد  
متابعة أحمد بن حازم بن أبي عزرة له".

وروى ابن عباس أن النبي - ﷺ - قال: «إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها» ق<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: "ولو كانت لأجنبي فله الرجوع فيها"<sup>(٢)</sup>.

**احتجوا:** بما روى أن النبي - ﷺ - قال: لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد من ولده، «والعائد في هبته كالكلب يعود في قبته» خ<sup>(٣)</sup> د<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٢ في کتاب البيوع عن الحسن عن سمرة فذكره وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه وافقه الذهبي في تلخيصه. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٤٤ رقم ١٨٤ وقال: انفرد به عبد الله ابن جعفر. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ١٨١ في باب المكافأة في الهبة. وقال: لم نكتبه إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي.

وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ل ٥٧، ٥٨ وقال فيه عبد الله بن جعفر ضعفه وتعقبه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣٢١ وقال عبد الله بن جعفر الرقي هو ثقة من رجال الصحيحين والضعيف هو والد علي بن المديني، لكن الحديث منكر جداً وهو من أنكر ما روي عن الحسن عن سمرة والله أعلم.

(٢) لم أجد هذه الرواية بهذا اللفظ وإنما وجدت أثراً بمعناها.

أخرجه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٩ ص ١٠٦، ١٠٧ رقم ١٦٥٢٥ في باب الهبات عن إبراهيم قال: من وهب هبة لذي رحم فليس له أن يرجع فيها، ومن هب هبة لغير ذي رحم فله أن يرجع فيها إلا أن يثاب.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ٩١ في كتاب الهبات.

(٣) سقط من نسخة (ب) رمز (د).

(٤) أخرجه أبوداود في سننه ج ٣ ص ٨١٠ رقم ٣٥٤٠ في كتاب البيوع والإجازات في باب الرجوع في الهبة عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ

وقد روى البخاري في صحيحه ومسلم بمعناه بألفاظ مختلفة<sup>(١)</sup>.  
**والجواب:** عنه وعن كل ما ورد في معناه أنا نقول بموجبه. فإنه لو رجع  
عندنا كره له ذلك.

وروى الكرخي عن أصحابنا أنه حرام ولكن يرفع الأمر إلى الحاكم  
حتى يفسخ الهبة فيعيد إليه قديم الملك<sup>(٢)</sup>.  
والحديث لا ينفي ذلك.

لقوله -عليه السلام-: «لا تنكح المرأة نفسها»<sup>(٣)</sup> وهذا ينفي حالة المباشرة  
بنفسها ولكن لها أن ترفع الأمر إلى الحاكم حتى يزوجه فكذا هذا.

---

= قال: «مثل الذي يسترد ما وهب كمثل الكلب يقيء فيأكل قيئه فإذا استرد  
الواهب فليوقف فليعرف بما استرد ثم ليدفع إليه ما وهب»  
وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٩٦ رقم ٢٣٧٨ في الهبات باب من أعطى ولده  
ثم رجع بلفظ: «لا يرجع احدكم في هبته إلا لوالده من ولده» وله شاهد من  
حديث ابن عباس: أخرجه البخاري ج ٣ ص ١٣٥ في الهبة باب هبة الرجل  
لامرأته والمرأة لزوجها عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول  
الله ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه».  
وأخرجه البخاري أيضاً ج ٣ ص ١٤٢، ١٤٣، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته  
وصدقته. لفظ: ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه.  
وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٢٤١ رقم ٨١٧ في كتاب الهبات باب تحريم الرجوع في  
الصدقة والهبة بعد القبض وإلا ما وهبه لولده وإن سفل فذكر الحديث".

(١) سبق بيان ذلك في الصفحة التي قبلها.

(٢) حاشية رد المحتار لخاتمة المحققين ابن عابدين ج ٥ ص ٦٩٨.

(٣) سبق تحريج هذا الحديث.



أو يحمل الرجوع على المروءة والعادة وليس أن يفعل ذلك ولو فعل  
ذلك كان كأنما عاد ويعود ملكه في الموهوب.  
والمراد من قوله -عليه السلام- «كالعائد في قيئه» يعني الكلب لا  
الآدمي وفعل الكلب لا يوصف بالصحة والفساد وإنما يوصف بالقبح  
طبعاً وعادة<sup>(١)</sup>. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.




---

(١) ويوضح ذلك الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٣٢، ١٣٣ والإمام  
العيني في البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٨٣١، ٨٣٢.  
(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "والله أعلم".

## كتاب البيوع

### مسألة

البيع الفاسد يفيد الملك إذا اتصل به القبض عندنا.  
وقال زفر: لا يفيد أصلاً<sup>(١)</sup>. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>،  
وأحمد<sup>(٤)</sup> -  - .

وللمسألة صور منها:

بيع الدرهم بالدرهمين، والقفيز<sup>(٥)</sup> بالقفيزين، والبيع بثمن مجهول  
أو إلى أجل مجهول، والبيع بألف درهم، ورطل خمر، وبيع المنقول قبل  
القبض<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) تحفة الفقهاء للسمرقندي ج ٢ ص ٧٤، ٧٥ والمسبوط للسرخسي ج ١٣ ص ٢٣٤، والبنابة في شرح الهداية للعيني ج ٦ ص ٤٤٥، ٤٤٦.  
(٢) المدونة الكبرى ج ٣ ص ٢٠٨ ومقدمات ابن رشد ج ٣ ص ٢٠٣.  
(٣) روضة الطالبين ص ٤٠٨-٤١٠، والمهذب ج ٩ ص ٣٦٢.  
(٤) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٤ ص ٢٥٢ وقال: "... وإذا حكمنا بفساد العقد لم يحصل به ملك سواء اتصل به القبض أو لم يتصل..."  
(٥) القفيز: من المكاييل. معروف وهو ثمانية مكاييل عند أهل العراق وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً.  
وقيل هو مكيال تواضع الناس عليه والجمع أفقزة وقفزان ومنه قفيز، الطحان الذي نهى عنه قال ابن المبارك هو أن يقول أطحن بكذا وكذا وزيادة قفيز من نفس الدقيق. وقيل إن قفيز الطحان هو أن يستأجر رجلاً ليطحن له حنطة معلومة بقفيز من دقيقها. بتصرف لسان العرب ج ٥ ص ٣٩٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٤ ص ٩٠.  
(٦) المراجع السابقة.

**لنا: قوله - ﷺ -: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين» م<sup>(١)</sup>. نهى، والنهي يقتضي تصور المنهي عنه.**  
**احتجوا: بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup>.**  
**ونهى النبي - ﷺ - عن بيع وشرط "ت"<sup>(٣)</sup>.**

(١) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٢٠٩ رقم الحديث ١٥٨٥ في المساقاة، باب الربا. من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن سليمان بن يسار عن مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين». وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢/ص ٦٣٣ في البيوع، باب بيع الذهب بالذهب تيراً أو عيناً، عن مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ فذكره...

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٧٥.

(٣) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١٧، ١٨ رواه الطبراني في "معجمه الأوسط" حدثنا عبد الله بن أيوب المقرئ ثنا محمد بن سليمان الذهلي ثنا عبدالوارث بن سعيد، قال: قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا حنيفة عن رجل باع بيعاً، وشرط شرطاً، فقال: البيع باطل، والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته، فقال: البيع جائز، فقلت: يا سبحان الله: ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة؟ فأتيت أبا حنيفة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع وشرط، البيع باطل، والشرط باطل، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: أمرني النبي ﷺ أن أشترى بريرة فأعتقتها، البيع جائز، والشرط باطل، ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالوا: حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر، قال: بعث النبي ﷺ ناقة، وشرط لي حملانها إلى المدينة البيع جائز والشرط جائز.

ونقل الزيلعي أيضاً أن ابن القطان قال: وعلته ضعف أبي حنيفة في الحديث انتهى.

**قلنا:** ليس في الآية وحرم البيع "فلا تعارض".  
وأما الحديث: فالنهي يلغى في غيره لا في نفسه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

لا يجوز بيع قفيز حص بقفيزي حص، ولا رطل حديد برطلاي حديد<sup>(٢)</sup> وقال<sup>(٣)</sup> الشافعي: يجوز<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الخلاف: كل مكيل غير مطعوم<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، وكل موزون يداً بيد<sup>(٧)</sup> غير الأثمان<sup>(٨)</sup>.

**لنا:** قوله -عليه السلام-: «الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل يداً بيد، والفضل ربا والشعير بالشعير مثلاً بمثل والفضل ربا»<sup>(٩)</sup> والتمر بالتمر مثلاً

---

= وأخرجه الحاكم في علوم الحديث ص ١٢٨ في باب الأحاديث المتعارضة فذكره... "وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٨٥ باب ما جاء في الصفقتين في الصفقة أو الشرط في البيع فذكره.... وقال: في طريق عبد الله بن عمرو مقال.

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٩٩، والمبسوط للسرخسي ج ١٣ ص ٢٣.  
قلت والراجح رأي الجمهور لأن الفساد لا يزال لازم للتعاقد فالقبض لا يؤثر في إثبات ملكية من لم ينفك الفساد عنه لأن سبب القبض لا يحل حراماً والله أعلم.

(٢) فتح القدير ج ٦ ص ١٥٣، وتحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٦، والبنية ج ٦ ص ٥٣٥، ٥٣٦.  
(٣) جاء في نسخة (ب) "والشافعي قال" بدل "وقال الشافعي".

(٤) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٧٧، ٣٧٨ والمهذب ج ٩ ص ٤٠٠.

(٥) ورد في هامش (ب) "معلوم" فوق كلمة "مطعوم" كتصحيح لها والصواب ما أثبتته.

(٦) جاء في نسخة (ج) "ملعوم" بدل "مطعوم".

(٧) جاء في نسخة (ج) سقوط "يداً بيد".

(٨) المراجع السابقة في المسألة.

(٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

بمثل والفضل ربا، والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد والفضل ربا والورق بالورق مثلاً بمثل يداً بيد والفضل ربا<sup>(١)</sup>، والوزن بالوزن مثلاً بمثل يداً بيد والفضل ربا<sup>(٢)</sup> خ د<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ب)، (ج).
- (٢) ما بين القوسين زيادة في نسخة (ب).
- (٣) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٥ روي من حديث عبادة ابن الصامت، ومن حديث الخدري ومن حديث بلال.
- فحديث عبادة: أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٢١٠ رقم ١٥٨٧ في المساقات باب الصرف وبيع الذهب بالذهب، عن عبادة بن الصامت... فذكره.
- أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٤١ رقم ١٢٤٠ في البيوع باب ما جاء أن الخنطة بالخنطة مثل بمثل وكراهية التفاضل فيه عن عبادة بن الصامت فذكره...
- قال أبو عيسى: حديث عبادة حديث حسن صحيح.
- أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٦٤٤، ٦٤٦ رقم ٣٣٤٩ في كتاب البيوع والتجارات باب الصرف، عن عبادة بن الصامت فذكره....
- وأخرجه النسائي رقم ٤٥٦٤ باب بيع البر بالبر.
- أما حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم ج ٣/١٢٠٨ رقم ١٥٨٤.
- أما حديث بلال: أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١١٢، ١١٣ باب بيع الطعام بالطعام عن بلال قال كان عندي تمر فبعته في السوق بتمر أجود منه بنصف كيله فقدمته إلى رسول الله ﷺ فقال ما رأيت اليوم تمرأ أجود منه من أين هذا يا بلال فحدثته بما صنعت فقال انطلق فرده على صاحبه وخذ تمرك فبعه بحنطة أو بشعير ثم اشتر به من هذا التمر ففعلت فذكره...
- قال رواه البزار والطبراني في الكبير وزاد فإذا اختلف النوعان فلا بأس واحد بعشرة، ورجال البزار رجال الصحيح إلا أنه من رواية سعيد بن المسيب عن بلال ولم يسمع سعيد من بلال، وله في الطبراني أسانيد بعضها من حديث ابن عمر عن بلال باختصار عن هذا ورجالها ثقات وبعضها من رواية عمر ابن الخطاب عن بلال بنحوه الأول وإسنادها ضعيف.

وفي لفظ: «وكذا كل<sup>(١)</sup> ما يكال ويوزن»<sup>(٢)</sup>.

فالتساوي واجب في الأشياء الستة، فكذا في كل ما يكال ويوزن لأنه - عليه السلام - عطف كل ما يكال ويوزن على الأشياء الستة.

**فإن قيل:** الزيادة في الحديث غير ثابتة. ولهذا لم يروها محمد في الحديث لأنه رواه في أول كتاب البيوع والصرف.

**قلنا:** الزيادة ثابتة رواها مالك، وإنما تركها محمد لاحتمال أنها لم تبلغه بل بلغه الحديث بدونها<sup>(٣)</sup>.

---

= وكذا جاء في كشف الأستار عن زوائد البزار ج ٢/١٠٧، ١٠٨ قال البزار رواه قيس عن أبي حمزة عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ.

(١) جاء في نسخة (ب) "كلما" بدل "كل ما" والصواب ما أثبتته.  
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٤ رقم ٣٩ في كتاب البيوع. فذكر الحديث.... قال أبو الحسن: هذا مرسل ووهم المبارك على مالك برفعه إلى النبي ﷺ وإنما هو من قول سعيد ابن المسيب، مرسل.

لكن علق عليه ابن القطان كما في نصب الراية ج ٤ ص ٣٧ فقال: وليست هذه علته وإنما علته أن ابن المبارك بن مجاهد ضعيف ومع ضعفه قد انفرد عن مالك برفعه والناس رووه عنه موقوفاً وقال الزيلعي: رواه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي ثنا مالك بن أنس به موقوفاً على ابن المسيب ولم يتعرض البيهقي لرفعه أصلاً. وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٦٣٥ رقم ٣٧ في كتاب البيوع باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً عن أبي الزناد: أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: لا ربا إلا في ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٩٤ وعنه محمد بن الحسن الشيباني في موطئه ص ٣٥٣ بشرحه.

(٣) انظر التخريج لهذا.

**احتجوا:** بقوله - ~~الشيعة~~ -: «لا ربا إلا في النسبة» خ<sup>(١)</sup> د<sup>(٢)</sup>. والربا هنا غير متحقق.

**قلنا:** الحديث استدلال بالمسكوت عنه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

الجنس بانفراده يحرم النساء<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: لا يحرم<sup>(٥)</sup>. وعن أحمد: كالمذهبيين<sup>(٦)</sup>.

(وصورته) إذا أسلم ثوباً هروياً<sup>(٧)</sup> في ثوب هروي، أو مروباً

- 
- (١) أخرجه البخاري ج ٣/٣١ في البيوع باب بيع الدينار بالدينار نساء.  
وأخرجه مسلم ج ٣/١٢١٧ رقم ١٥٩٦ في المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل بلفظ الربا والنسبة وفي أخرى لا ربا فيما كان يداً بيد.  
وأخرجه النسائي ج ٧/٢٨١ في البيوع باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، وأحمد في مسنده ج ٥/٢٠٠، ٢٠٩ فذكره....
- (٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) رمز "ح، م" بدل "خ د" والصواب "خ م".
- (٣) فصل الإمام السرخسي ذلك غاية التفصيل في المبسوط ج ١٢ ص ١١٦، ١١٧.
- (٤) البناء ج ٦ ص ٥٣٦، ٥٣٧، والمبسوط ج ١٢ ص ١٢٢، ونحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٧.
- (٥) المذهب ج ٩ ص ٤٠٤، ٤٠٥، والمجموع ج ٩ ص ٤٠٥.
- (٦) الإنصاف للإمام المرداوي ج ٥ ص ٤٢، ٤٣، والإفصاح عن معاني الصحاح ج ١ ص ٣٢٩، ٣٣٠، والمغني ج ٤ ص ١٤، ١٥، وأوضح الروايات في المذهب.
- (٧) ثوب هروي أو ثوب مروي: أما الثوب الهروي بفتح الهاء والراء وكسر الواو وتشديد الياء منسوب إلى هراة وهي إحدى مدن خراسان المشهورة. أما الثوب المروي: بفتح الميم وإسكان الراء وتشديد الياء منسوب إلى مرو مدينة معروفة بخراسان. بتصرف تهذيب الأسماء واللغات ج ٤ ص ١٣٧، ١٨١، والمصباح المنير ج ٢/٦٩٣، ٧٨٥، والمغرب ص ٥٠٢.

في مروي ونحو ذلك لا يجوز.

وعنده: يجوز.

واتفقوا: على أنه لو<sup>(١)</sup> أسلم هروياً في مروي جاز<sup>(٢)</sup>.

لنا: قوله - ~~عليه السلام~~ -: «لا ربا إلا في النسب»<sup>(٣)</sup>.

وروي أنه - ~~عليه السلام~~ - نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. خ<sup>(٤)</sup> د.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "لم" بدل "لو" والصواب ما أثبتته.

(٢) المراجع السابقة في المسألة.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) قال الإمام الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٤٧ رواه ابن عباس وسمرة ابن جندب، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة وابن عمر.

فحديث سمرة بن جندب: أخرجه أبوداود رقم ٣٣٥٦ في البيوع باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وأخرجه النسائي ج ٧/٢٩٢ في البيوع باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وأخرجه ابن ماجه ج ٢/٧٦٣ رقم ٢٢٧٠ باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

وأخرجه الترمذي ج ٣/٥٣٨ في البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وقال: حديث حسن صحيح. وسماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال ابن المديني وغيره، ولكن أخرجه البيهقي ج ٥/٢٨٨ وقال ألا إن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن البصري من سمرة في غير حديث العقبة.

وذكره الإمام الصنعاني في سبل السلام ج ٣ ص ٥٢، ٥٣ وقال: رجاله ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله كما في سماع الحسن من سمرة من النزاع.

أما حديث ابن عباس: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧١ رقم ٢٦٧ في كتاب البيوع، فذكر الحديث...

قال المعلق على سنن الدارقطني: أخرجه ابن حبان في صحيحه ورواه عبدالرزاق في مصنفه، والبزار في مسنده قال البزار: ليس في الباب أجل إسناداً من هذا انتهى. وقال البيهقي في المعرفة: الصحيح في هذا الحديث عن عكرمة مرسل.



وروى ابن عمر أن النبي - ﷺ - سئل عن بيع النجبية<sup>(١)</sup>

= وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٥/٤ وقال رواه الطبراني في الكبير والأوسط رجاله رجال الصحيح.

وأخرجه البيهقي ج ٥/٢٨٨، ٢٨٩ وقال وكذلك رواه داود بن عبد الرحمن عن معمر موصولا وكذلك روي عن أحمد بن أبي الزبيري وعبد الملك ابن عبد الرحمن الذماري عن الثوري عن معمر وكل ذلك وهم والصحيح عن يحيى ابن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلا.

أما حديث جابر بن عبد الله أخرجه الترمذي رقم ١٢٣٨ في البوع باب كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ «الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نساء ولا بأس به يدا بيد» وقال: هذا حديث حسن صحيح. لكن في سنده الحجاج ابن أرطاة مدلس انظر الميزان للذهبي ج ١/٥٨٤. وأيضا في سنده أبو الزبير مدلس انظر التقريب لابن حجر ج ٢/٢٠٧، ٤٢٤.

وقال الإمام الصنعاني في سبل السلام ج ٣ ص ٥٣ وأخرجه الترمذي عن جابر بإسناد لين. أما حديث جابر بن سمرة: أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٠٥، وقال رواه عبد الله بن أحمد وفيه أبو عمر والمقري فإن كان هو الدوري فقد وفق والحديث صحيح وإن كان غيره فلم أعرفه وإسناد الطبراني ضعيف.

أما حديث ابن عمر أخرجه أحمد في المسند رقم ٥٨٨٥ بلفظ قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين فقال رجل: يا رسول الله أرايت الرجل يبيع الفرس بالأفراس النجبية وبالإبل؟ قال: لا بأس يدا بيد». وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/١٠٥ وقال.... رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو جناب الكلبي وهو مدلس ثقة. وقال الصنعاني في سبل السلام ج ٣ ص ٥٣ بعد ذكر من روى عنهم وهو يعضد بعضه بعضا.

(١) النجبية: جمع نجائب تأنيث نجيب والمصدر نجيب والمقصود بها في الحديث النجبية من الإبل هي عتاقها التي يسابق عليها أي القوي منها الخفيف السريع. بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٧٤٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٥ ص ١٧ والعين للخليل ج ٦ ص ١٥٢، والمصباح المنير ج ٢ ص ٧٢٤.

بالنجيبتين، والفرس بالفرسين "فنهى عنه إلا يداً بيد" ق بمعناه<sup>(١)</sup>.  
وعن علي - عليه السلام - "لا بأس ببيع العبد بالعبدین، والثوب بالتوبین يداً بيد إنما الربا في النسيئة"<sup>(٢)</sup>.

احتج بما روي عن عبد الله بن عمرو<sup>(٣)</sup> بن العاص أن النبي ﷺ أمره أن يجهز الجيش فقال عبد الله بن عمرو: ما عندي ظهر فأمره النبي ﷺ - أن يتاع ظهراً إلى خروج المصدق فابتاع البعير بالبعيرين وبالأبصرة إلى خروج المصدق بأمر النبي ﷺ - ق<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الإمام الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٤٨، ٤٩ رواه أحمد في مسنده، حدثنا حسين بن محمد ثنا خلف بن خليفة عن أبي حسان عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين، فقال: رجل يا رسول الله أرايت الرجل يبيع الفرس بالأفراس والنجبية بالإبل قال: لا بأس إذا كان يداً بيد».

(٢) ورد عند ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٦ ص ١١٢ في كتاب البيوع والأقضية باب في العبد بالعبدین والبعير بالبعيرين.

عن عمار بن ياسر قال: "العبد خير من العبدین والبعير خير من البعيرين والثوب خير من الثوبين لا بأس به يداً بيد إنما الربا في النساء إلا ما كيل أو وزن". وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٤٨٤ فذكره...

وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٩٤: (إسناده صحيح).

(٣) سقط من نسخة (ب) الواو في (عمرو) والصواب ما أثبتته.

(٤) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٦٥٢، ٦٥٣ رقم ٣٣٥٧ في البيوع باب الرخصة في ذلك عن أبي سفيان عن عمرو بن حريش، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً فنفذت الإبل، قال: فأمرني رسول الله ﷺ أن آخذ في فلائص الصدقة، فكنت آخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٦، ٥٧ وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه. لكن أخرجه الدارقطني ج ٣ ص ٧٠ في البيوع وقال صاحب التعليق =

ورخص النبي - ﷺ - في السلم مطلقاً.  
 وروي أنه <sup>(١)</sup> - ﷺ - استلف من رجل بكرة فأتته إبل من إبل  
 الصدقة فقال: «اعطوه فقالوا: لا نجد له إلا رباعياً» <sup>(٢)</sup> خياراً. فقال: اعطوه

= المغني على سنن الدارقطني "قال ابن القطان في كتابه: هذا حديث ضعيف  
 مضطرب الإسناد، فرواه حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب،  
 عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عمرو بن حريش عن ابن عمرو هكذا  
 رواه أبو داود.... ورواه جرير بن حازم عن ابن إسحاق فأسقط يزيد بن أبي  
 حبيب وقدم أبا سفيان على مسلم بن جبير، فقال فيه عن ابن إسحاق عن أبي  
 سفيان عن مسلم بن جبير عن عمرو بن حريش...، ورواه عفان عن حماد بن  
 سلمة فقال فيه عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن أبي سفيان  
 عن عمرو بن حريش، ورواه عبد الأعلى بن أبي شيبة فأسقط يزيد بن أبي  
 حبيب وقدم أبا سفيان كما فعل جرير بن حازم، إلا أنه قال في مسلم بن جبير  
 مسلم ابن كثير، ومع هذا الاضطراب فعمر بن حريش مجهول الحال ومسلم بن  
 جبير لم أجد له ذكراً، ولا أعلمه في غير هذا الإسناد. وكذلك مسلم مجهول  
 الحال أيضاً. إذا كان عن أبي سفيان، وأبو سفيان فيه نظر انتهى كلامه".

ولكن البيهقي أخرجه في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٧، ٢٨٨ وقال المشايخ  
 اختلفوا على محمد بن إسحاق في إسناده وحماد بن سلمة أجلهم ساقية له، وله  
 شاهد صحيح. نا ابن وهب أخبرني ابن جريح أن عمرو بن شعيب أخبره عن  
 أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً قال  
 عبد الله بن عمرو وليس عندنا ظهر، قال: فأمره النبي ﷺ أن يتاع ظهراً إلى  
 خروج المصدق، فابتاع عبد الله بن عمرو البعير بالبعيرين وبالأبصرة، إلى خروج  
 المصدق بأمر رسول الله ﷺ.

- (١) جاء في نسخة (ب) "أن النبي" بدل "أنه عليه السلام".
- (٢) رباعياً: بفتح الراء وكسر العين وتخفيف الياء، وهو الفتى من الإبل يقال الذكر  
 من الإبل إذا طلعت رباعيته رباع والأثنى رباعية وذلك إذا دخل في السنة  
 السابعة. بتصرف النهاية ج ٢ ص ١٨٨ وتهذيب الأسماء واللغات ج ٣ ص ١١٧.

فإن خير الناس أحسنهم قضاء» م<sup>(١)</sup>.

وعن علي - عليه السلام - أنه باع بعيراً يقال له<sup>(٢)</sup> عصيفراً بعشرين بعيراً إلى أجل<sup>(٣)</sup> وابن عمر ابتاع راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢/ ٦٨٠ في البيوع باب لا يجوز من السلف عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أنه قال "استلف النبي ﷺ من رجل بكرة فجاءته إبل من الصدقة، قال أبورافع فأمرني رسول الله أن أقضي الرجل بكرة فقلت: لم أجد في الإبل إلا حملاً خياراً رباعياً فقال رسول الله ﷺ: «اعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء».

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٢٢٤ رقم ١٦٠٠ في كتاب المساقات باب من استلف شيئاً ففقد خيراً منه فذكره...

وأخرجه أبو داود ج ٣ ص ٦٤١، ٦٤٢ رقم ٣٣٤٦ كتاب البيوع والإجازات باب حسن القضاء فذكره...

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٠٩ رقم ١٣١٨ في كتاب البيوع وباب استقراض البعير... إلخ وقال (حسن صحيح).

وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٩١ في كتاب البيوع باب استلاف الحيوان واستقراضه فذكره...

وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٢٨٥ في كتاب البيوع باب السلم في الحيوان.

(٢) جاء في نسخة (ب) "واسمه" بدل "له".

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٦٥٢ رقم ٥٩ في كتاب البيوع باب ما لا يجوز من بيع الحيوان بعهه بعض والسلف فيه. فذكره.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٨ في كتاب البيوع، باب بيع الحيوان وغيره مما لا ربا فيه بعهه بعض نسيئة. فذكره.

وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ٢١٥ هذا ضعيف لانقطاعه بين الحسن وجده علي - عليه السلام -.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٦٥٢ في البيوع باب ما لا يجوز من بيع الحيوان عن نافع أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه

**قلنا:** هذه أخبار آحاد وردت على مخالفة قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>.  
ولو سلمت فلإمام أخذ مال يذب به عن الإسلام مع إرضاء  
أصحابه بالمضاعفة فيحمل على ذلك لئلا تتناقض الأخبار<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

**التقابض في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط لجواز العقد<sup>(٣)</sup>.**  
**وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>: هو شرط<sup>(٥)</sup>.**  
حتى لو افتزقا عن المجلس بدون القبض لا يبطل العقد عندنا خلافاً له<sup>(٦)</sup>.

---

= يوفيهما صاحبها بالربذة. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٨ في  
الببوع باب بيع الحيوان وغيره مما لا ربا فيه بعضه ببعض نسيئة. فذكره...  
وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ٢١٥، (إسناده صحيح).  
(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.

(٢) المبسوط ج ١٢ ص ١٢٣ لكن علق العلامة ابن قدامة في المغني ج ٤ ص ١٥ على  
ذلك بعد أن ساق الروايات في المذهب في هذه المسألة، فقال: ما نصه: "وأصح  
الروايات: هي الأولى لموافقتها الأصل، والأحاديث المخالفة لها.  
قال أبو عبد الله: ليس فيها حديث يعتمد عليه. ويعجبني أن يتوقاه.  
(٣) فتح القدير للإمام ابن الهمام ج ٦ ص ١٦٠.  
(٤) سقط من نسخة (أ) لفظ الشافعي ولعله عن طريق السهو، بينما هو موجود في  
نسختي (ب)، (ج).

(٥) المهذب للإمام الشيرازي الذي طبعته مع المجموع ج ٩ ص ٤٠٤.  
(٦) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٣٧٨، ٣٧٩ وقال: حيث اعتبرنا  
التقابض، فتفرقا قبله، بطل العقد. ولو تقابضا بعض كل واحد من العوضين،  
ثم تفرقا بطل فيما لم يقبض. وفي المقبوض قولان تفريق الصفقة. والتخاير في  
المجلس قبل التقابض، كالتفرق فيبطل العقد.  
وقال ابن سريج: لا يبطل. والصحيح الأول.

وقد يساعدنا على أنهما لو افترقا عن مجلس العقد في بيع الذهب بالذهب أو الفضة قبل التقابض أنه يبطل العقد<sup>(١)</sup>.

**لنا:** "أن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع والمشتري" ق<sup>(٣)</sup>. ومقتضاه أن المشتري لو كاله وجب أن

- 
- (١) البناية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٦ ص ٥٤٥، ٥٤٦.
- (٢) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم" وجاء في نسخة (ج) "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".
- (٣) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤/٣٤ روي من حديث جابر، من حديث أبي هريرة، ومن حديث أنس ومن حديث بن عباس:
- أما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه ج ٢/٧٥٠ رقم ٢٢٢٨ كتاب التجارات باب النهي عن بيع الطعام ما لم يقبض فذكره... وقال صاحب الزوائد: في إسناده محمد ابن عبدالرحمن بن أبي ليلي أبو عبدالرحمن الأنصاري ضعيف.
- وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/٨ رقم ٢٤ في كتاب البيوع فذكره...
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥/٣١٦ في كتاب البيوع باب الرجل يتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتاله لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيله على مشترئه. فذكر الحديث...
- أما حديث أبي هريرة: فأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥/٣١٦ في كتاب البيوع باب الرجل يبيع طعاماً كيلاً...
- وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤/٩٩ بلفظ أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان فيكون لصاحبه الزيادة وعليه النقصان وقال لأبي هريرة في الصحيح النهي عن بيع الطعام حتى يكتاله. رواه البزار وفيه مسلم بن أبي مسلم الجرمي ولم أجد من ترجم له وبقيّة رجاله رجال الصحيح.
- أما حديث أنس: أخرجه ابن عدي في الكامل ج ٣/٨٨٦ بلفظ حديث أبي هريرة وقال: قال الشيخ: وهذا منكر عن ابن عون بهذا الإسناد ولا يرويه غير خالد بن يزيد وعن خالد أحمد بن بكر الباسي وأن ابنه يكون البلاء من أحمد أبي بكر لا من خالد فإن أحمد ضعيف.

يجوز له بيعه عملاً بكلمة "حتى".

**احتجوا:** بقوله -عليه السلام-: «الحنطة بالحنطة.... الحديث»<sup>(١)</sup>.

ذكر اليد والمراد بها القبض حقيقة لأنها آلة.

**قلنا:** ليس المراد منه اليد حقيقة في عرف التجار بل القبض<sup>(٢)</sup>.

ثم هو خير واحد ورد على مخالفة قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>(٣)</sup> وَحَرَّمَ الرِّبَا<sup>(٤)</sup> من غير تقييد بشرط التقابض<sup>(٥)</sup>.

---

= ثم اختلف خالد بن يزيد بن أحمد القسري هذا له أحاديث غير ما ذكرت وأحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسناداً ولا متناً، ولم أر من المتقدمين الذين يتكلمون في الرجال لهم فيه قول ولعلهم غفلوا عنه وقد رأيتهم تكلموا في من هو خير من خالد هذا فلم أجد بُدّاً أن أذكره وأن أبين صورته عندي وهو عندي ضعيف إلا أن أحاديثه إفرادات ومع ضعفه كان يُكتب حديثه.

أما حديث ابن عباس: ذكره الزيلعي في نصب الراية ج ٤/٣٥ وقال فيه معلى ابن هلال الطحان قال فيه ابن عدي في الكامل ج ٥/٢٣٦٩ نقل عن البخاري والنسائي وأحمد وغيرهم أن معلى بن هلال كذاب وضاع ووافقهم على ذلك. وقد روي الحديث رسلاً أخرجه البيهقي ج ٥/٣١٥ عن الحسن عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ليكون له زيادته وعليه نقصانه، ثم قال: قال الشيخ "وقد روي موصولاً من أوجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوي... إلخ.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) ما أفهمه أن يكون تركيب الكلام على هذا النحو: ليس المراد من اليد حقيقة القبض، بل في عرف التجار.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.

(٤) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

(٥) فتح القدير ج ٦ ص ١٦٠، ١٦١.

## مسألة

إذا باع كر حنطة، وكر شعير، بكرى حنطة وكرى<sup>(١)</sup> شعير،  
أو باع درهما وديناراً، بدرهمين، ودينارين جاز، وينصرف الجنس  
إلى خلاف الجنس، أو درهماً صحيحاً وآخر قراضه، بصحيحين أو  
مكسورين، أو جيداً ورديئاً بجيدين ورديئين أو بجيد ورديء أو مد  
عجوة ودرهماً بمدي عجوة جاز<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي: لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "وكذا" بدل "وكرى" والصواب ما أثبتته.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٦ ص ٥٣٠-٥٣٣.

(٣) نهاية المحتاج للإمام الرملي ج ٣ ص ٤٢٥ وروضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٣٨٤، ٣٨٥ ووضح النووي هذه المسألة والقول الصحيح فيها فقال ما نصه: "أن يشتمل العقد على ربوي من الجانبين، ويختلف العوضان أو أحدهما، جنساً أو نوعاً، أو صفة، وهو ضربان. أحدهما: يكون الربوي من الجانبين جنساً، والثاني: يكون جنسين.  
فالأول: فيه تقع القاعدة المقصودة.

فمن صورته: أن يختلف الجنس من الطرفين أو أحدهما كما إذا باع مدّ عجوة، ودرهماً بمدّ عجوة ودرهم، أو بمدّ عجوة، أو بدرهمين، أو باع صاع حنطة وصاع شعير بصاع حنطة وصاع شعير، أو بصاع حنطة، أو بصاع شعير. أو باع مائة دينار جيدة. ومائة دينار رديئة بمائتي (دينار) جيد، أو رديء، أو وسط، أو بمائة جيد، ومائة رديء، فلا يصح البيع في شيء من هذه الصور ونظائرها. هذا هو الصحيح المعروف الذي قطع به الجمهور، ولنا وجه: أنه إذا باع مدّ عجوة ودرهماً بمدّ ودرهم، والدرهمان من ضرب واحد، والمدان من شجرة واحدة، أو باع صاع حنطة وصاع شعير بمثلتهما، وصاعاً الحنطة من صبرة وكذا الشعير، صح. ويجزى هذا عن القاضيين أبي الطيب وحسين، واختاره الروياني. وحكى صاحب "البيان"



وعن أحمد كالمذهبين<sup>(١)</sup>.

وللمسألة لقبان: أحدهما: مد<sup>(٢)</sup> عجوة<sup>(٣)</sup>.

والثاني: مسألة الإكرار<sup>(٤)</sup>.

لغا: قوله - ~~الشيخ~~ -: «إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم»<sup>(٥)</sup>

= وجهها: أنه لا يضر اختلاف النوع والصفة، إذا اتحد الجنس. والمعروف ما سبق.  
الضرب الثاني: أن يكون الربوي من الطرفين جنسين، وفي الطرفين أو أحدهما شيء آخر، فإن اختلفت علة الربا، بأن باع درهماً وديناراً بصاع حنطة وصاع شعير، جاز وإن اتفقت...".

(١) الإنصاف للشيخ المرداوي ج ٥ ص ٣٣، ٣٤.

والمبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ١٤٤، ١٤٥، والمغني للعلامة ابن قدامة ج ٤/٣٩، ٤٠.

(٢) مدّ: المدّ ضرب من المكاييل وهو ربع صاع وهو قدر من النبي ﷺ والصاع خمسة أرتال، المد وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة والصاع أربعة أمداد، والمد في الأصل ربع صاع وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة. وقيل إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يده فيملاً كفيه طعاماً. بتصرف غريب الحديث للخطابي ج ١ ص ٢٤٨، والنهاية ج ٤ ص ٣٠٨، ولسان العرب ج ٣ ص ٤٠٠.

(٣) عجوة: العجوة ضرب من التمر يقال هو مما غرسه النبي ﷺ بيده وهو أكبر من الصحافي يضرب إلى السواد وهو أجود التمر.

بتصرف لسان العرب ج ٣١/١٥ والنهاية ج ٣/١٨٨.

(٤) الكر: مكيال أهل العراق وجمعه إكرار. قال الأزهرى وهو ستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكاييك والمكوكة صاع ونصف، فالكر على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً وكل وسق ستون صاعاً.

بتصرف لسان العرب ج ٥/١٣٧، والمصباح المنير ج ١ ص ٦٤٠.

(٥) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٤٣ يشير إلى حديث عبادة بن الصامت

ولا خلاف في الاختلاف.

احتج (الشافعي - رحمته الله) <sup>(١)</sup> بما روي أن النبي - عليه السلام - قال: «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء» خ. بمعناه <sup>(٢)</sup>.  
وروى فضالة بن عبيد قال أتى النبي - عليه السلام - بقلادة <sup>(٣)</sup> يوم خير فيها دُر وذهب ابتاعها رجل بسبعة دنانير وروي بسطة فقال - عليه السلام - "لا حتى نميز بفصل بينهما" وفي رواية بقلادة فيها خرز معلق بذهب فقال لا حتى نميز بينهما م <sup>(٤)</sup>.

---

المتقدم أخرجه الجماعة عن أبي الأشعث عن عبادة قال: قال رسول الله ﷺ:  
«الذهب بالذهب والفضة بالفضة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». انتهى.

(١) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) فأثبتته ليظهر الكلام.  
(٢) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٢١٤ رقم ١٥٩٢ في المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل.  
عن معمر بن عبد الله، أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال: به ثم اشتر به شعيراً. فذهب الغلام فأخذ صاعاً زيادة بعض صاع. فلما جاء معمر أخبره بذلك. فقال له معمر: لم فعلت ذلك؟ انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل. فإني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير. قيل له: فإنه ليس بمثله. قال: إني أخاف أن يضارع.  
(٣) قلادة: الجمع قلائد وهي ما جعل في العنق يكون للإنسان والفرس والكلب والبدنة التي تهدى ونحوها.

بتصرف لسان العرب ج ٣ ص ٣٦٦، وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٢٩٢.  
(٤) أخرجه مسلم رقم ١٥٩١ في المساقاة باب بيع القلادة فيها خرز وذهب.  
وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٥٦ في البيوع باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز. وأخرجه أبوداود رقم ٣٣٥١-٣٣٥٣ في البيوع باب في حلية السيف تباع بالدرهم.

**قلنا:** الكلام في جواز البيع بخلاف الجنس لا في الجنس<sup>(١)</sup>.

## مسألة

يجوز بيع الرطب بالتمر عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> متساوياً وكيلاً.  
وقالا: لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

وهو قول الباقرين<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن بيعه بالتمر متفاوتاً لا يجوز<sup>(٥)</sup>.

**لنا:** أنه - عليه السلام - نهى عن بيع النخل حتى يزهر "ت"<sup>(٦)</sup>.

---

= عن فضالة بن عبيد، وأخرجه النسائي ج ٧/٢٧٩ في البيوع باب بيع القلادة فيها الخرز والذهب بالذهب فذكره... وأخرجه البيهقي ج ٥/٢٩٣ في البيوع باب لا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهين شيء غير الذهب فذكره....

(١) قلت والراجح هنا رأي الشافعية لأن إباحة هذه المعاملة تؤدي إلى فتح المجال في باب الربا لأن الأصل في التبادل التحريم في الأموال الربوية إلا بشرط المماثلة والحلول والله أعلم.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٣) فتح القدير للإمام ابن همام ج ٦ ص ١٦٨.

(٤) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٨٧، وشرح السنة للإمام البغوي ج ٨ ص ٧٩، والمغني للعلامة ابن قدامة ج ٤ ص ١٦.

والخرشي على مختصر خليل ج ٥ ص ٦٥ قال: "وهو قول عبد الملك وهو أحسن لعدم تحقق المماثلة بكثرة الجفاف، وروي أنه يجوز وهو قول مالك".

(٥) المراجع السابقة في المسألة.

(٦) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٣٤ في البيوع باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو

وفي رواية "عن بيع التمر حتى يُزهى. قيل: وما يزهى؟  
قال: حتى يحمر أو يصفر"<sup>(١)</sup>.

سماه النبي - ﷺ - تمرًا قبل أن<sup>(٢)</sup> يحمر أو يصفر.  
وروي أنه ﷺ أهدى له عامل خيبر رطباً فقال: أكل تمر خيبر هكذا"<sup>(٣)</sup>.

---

= صلاحها وعن النخل حتى يزهو قيل وما يزهو قال: يَحْمَرُ أو يَصْفَرُ.  
وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٦٤ رقم ١٥٣٥ في البيوع باب النهي عن بيع  
الثمار قبل أن يبدو وصلاحها عن أنس بن مالك فذكر الحديث...  
وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٢٩ رقم ١٢٢٧ في البيوع باب كراهية بيع الثمرة  
قبل بدو صلاحها. فذكره...  
وأخرجه أبوداود رقم ٣٣٦٨ في البيوع والإجازات باب بيع الثمار قبل بدو  
صلاحها فذكره...  
(١) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٣٤ في البيوع باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها  
فذكره الحديث...  
وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٩٠ رقم ١٥٥٥ في المساقاة باب وضع الجوائح  
فذكر الحديث.

(٢) جاء في نسخة (ب) "أ" بدل "أن".

(٣) أخرجه البخاري ج ٣/٣٥ في البيوع وغيره باب إذا أراد بيع تمر بتمر خيبر منه  
وساقه عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة - ﷺ -  
بلفظ أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال  
رسول الله ﷺ أكل تمر خيبر هكذا قال لا والله يا رسول الله إنا لناخذ الصاع  
من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله ﷺ «لا تفعل بع الجميع  
بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً».

وأخرجه مسلم حديث رقم ١٥٩٣ في المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل فذكره...

وروي أن أبا<sup>(١)</sup> حنيفة - رحمه الله - لما دخل بغداد سئل عن هذه المسألة فقال: لا يجوز إما أن يكون الرطب تمرّاً أو لا فإن كان تمرّاً أجاز البيع لقوله - عليه السلام - : «التمر بالتمر مثلاً بمثل يداً بيد»<sup>(٢)</sup>.  
 فيكون بيعاً معتبراً وإن لم يكن تمرّاً جاز أيضاً لقوله - عليه السلام - : «إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم»<sup>(٣)</sup>.  
**احتجوا:** بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: «أينقص إذا يبس؟ قالوا: نعم. قال: فلا إذا»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "أبي" بدل "أبا" والصواب أبا لأن اسم أن منصوب.  
 (٢) تقدم تخريج هذا الحديث.  
 (٣) تقدم تخريج هذا الحديث.  
 (٤) أخرجه أبوداود حديث رقم ٣٣٥٩ بلفظ في البيوع والإجازات باب التمر بالتمر عن عبد الله بن يزيد أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص. وأخرجه الترمذي ج ٣/ ٥٢٨ رقم ١٢٢٥ في البيوع باب في النهي عن المحاقلة والمزابنة فذكره وقال حسن صحيح.  
 وأخرجه النسائي ج ٧/ ٢٦٨، ٢٦٩ في البيوع باب بيع أو شراء الرطب بالتمر. وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٢٦٤ في التجارات باب بيع الرطب بالتمر فذكره...

وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢/ ٦٢٤ في البيوع باب ما يكره من بيع التمر. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/ ٥٠ في البيوع فذكره...  
 والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٣٨، ٣٩ وقال: هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس وأنه محکم في كل ما يرويه من الحديث إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح خصوصاً في حديث أهل المدينة ثم لمتابعة هؤلاء

نص النبي - ﷺ - على الحكم ونبه على العلة.

**قلنا:** الحديث ضعيف لوجوه: أحدها: أن مداره على زيد بن عياش<sup>(١)</sup>.

قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup> هو مجهول، وضعفه ابن المبارك والثوري والبحاري ولم يخرج عنه<sup>(٤)</sup> مسلم وإنما ذكره في كتاب الكنى والجرح مقدم.

والثاني: أنه غريب وما رويناه مشهور.

والثالث: أنه مؤول<sup>(٥)</sup>، وتأويله: أن التمر كان ملكاً ليتيم، فكان نهى شفقة؛ لأنه قربان مال اليتيم، لا على وجه الأحسن وذلك لا يقتضي فساد البيع.

ولو سلم حمل على بيعه نسيئة لما روي أن النبي ﷺ نهى عن بيع

---

= الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن زيد والشيخان لم يخرجاه لما خشيا من جهالة زيد بن أبي عياش. "لكن الألباني في الإرواء ج ٥/٢٠٠ قال: "أما زيد فهو ابن عياش أبوزيد الزرقى فقد قيل فيه مجهول لكن وثقه ابن حبان والدارقطني وقال الحافظ في "التقريب" "صدوق" وصحح حديثه هذا الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كما تقدم ووافقه الذهبي وصححه أيضاً ابن المديني كما قال الحافظ في "بلوغ المرام" فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى.

(١) زيد بن عياش أبوعياش الزرقى ويقال المخزومي ويقال مولى بن زهرة المدني، تقدم في التخريج بيان حاله.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "الواو في وهو".

(٤) جاء في نسخة (ب) منه بدل "عنه".

(٥) جاء في نسخة (ب، ج) "مؤول" بدل "تأويل" الموجودة في نسخة "أ" والصواب ما أثبتته.

الرطب بالتمر نسيئة ق<sup>(١)</sup>(٢).

## مسألة

يجوز بيع اللحم بالشاة، عند أبي حنيفة، وأبي يوسف.  
وعند<sup>(٣)</sup> محمد: لا يجوز إلا على وجه الاعتبار.  
(وتفسيره) أن يكون اللحم أكثر مما في الشاة من اللحم ليكون  
لحمها بمثله والزيادة بإزاء جلدها وسقطها<sup>(٤)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٥)</sup> والشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>: لا يجوز أصلاً.

---

(١) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٦٥٧، ٦٥٨ رقم ٣٣٦٠ في كتاب البيوع والإجازات  
باب في التمر بالتمر، فذكره ....

قال أبوداود: رواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم عن سعد عن النبي  
ﷺ ونحوه. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/٤٩ وقال: تابعه حرب بن شداد عن  
يحيى وخالفه مالك وإسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وأسامة بن زيد ورووه  
عن عبد الله بن يزيد ولم يقولوا فيه نسيئة واجتماع هؤلاء الأربعة على خلاف ما  
رواه يحيى يدل على ضبطهم للحديث وفيهم إمام حافظ وهو مالك بن أنس.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥/٢٩٤ في البيوع باب بيع الرطب بالتمر  
وقال الشيخ "والعلة المنقولة في هذا الخبر تدل على خطأ لهذه اللفظة وقد رواه  
عمران بن أبي أنس عن أبي عيشة نحو رواية الجماعة.

(٢) قلت والراجح هنا رأي الجمهور لوجود النص الصريح عن الرسول ﷺ في هذا  
الموضع والله أعلم.

(٣) جاء في نسخة (ب) "وقال" بدل "وعند".

(٤) المبسوط ج ١٢ ص ١٨٠، ١٨١، وفتح القدير ج ٦ ص ١٦٦، ١٦٧.

(٥) حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٤٨، والخرشي على مختصر خليل ج ٥ ص ٦٨.

(٦) نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٤٢٨ وروضة الطالبين للإمام النووي  
ج ٣ ص ٣٩٤ وقال "بيع اللحم بالحيوان المأكول من جنسه باطل خلافاً للزماني".

(٧) الإنصاف للشيخ المرداوي ج ٥ ص ٢٣ وقال: "هذا المذهب وعليه

**لنا: نصوص جواز البيع وهذا بيع فيجوز.**

**احتجوا:** بما روي أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع اللحم بالحيوان ق<sup>(١)</sup>.

ونهى النبي - ﷺ - عن بيع لحم الشاة بالشاة الحية<sup>(٢)</sup>.

---

= الأصحاب... وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - يحرم إذا كان الحيوان مقصود اللحم وإلا فلا" والمغني للعلامة ابن قدامة ج ٤ ص ٣٧ وقال: "لا يختلف المذهب أنه لا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه وهو مذهب مالك والشافعي وقول فقهاء المدينة السبعة... وقال أبو حنيفة: يجوز مطلقاً...

(١) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢/٦٥٥ بلفظ عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم، وقال ابن عبد البر معلقاً عليه: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت، وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣/٧١ في البيوع وقال تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مراسلاً، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢/٣٥ في كتاب البيوع فذكره....

والبيهقي ج ٥/٢٩٦ وقال: "هذا هو الصحيح" يعني مراسلاً ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ وغلط فيه".

لكن حديث مالك عن الزهري عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ .... الحديث.  
أخرجه أبونعيم في الحلية ج ٦/٣٣٤ وقال: غريب من حديث مالك عن الزهري عن سهل تفرد به يزيد بن عمرو عن يزيد. ونقل ابن عدي في الكامل ج ٧ ص ٢٧٣٧ تضعيف يحى وغيره له.

(٢) أخرجه الحاكم ج ٢/٣٥ بلفظ نهى عن بيع الشاة باللحم. وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي ج ٥/٢٩٦ وقال هذا إسناد صحيح ومن أثبت سماع الحسن من سمرة عده موصولاً ومن لم يشته فهو مرسل جيد يضم إلى مرسل سعيد ابن المسيب والقاسم بن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق - عليه السلام -، وساق الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٣١٤ عدة طرق لهذا =



**قال:** الحديث الأول تفرد به يزيد بن مروان<sup>(١)</sup> عن مالك ولم يتابع عليه والأصح أنه مرسل والمرسل عندهم ليس بحجة<sup>(٢)</sup>.  
وأما الرواية الثانية فمما عملته أيديهم<sup>(٣)</sup>.  
ولو سلما كانا من الأخبار المخالفة للكتاب والأخبار المشهورة،  
والأصول المتقررة فيردا أو يحمل الخبر الأول على ما إذا كان الحيوان  
نسيئة واللحم نقداً. وقد روي فيه أنه - ~~عليه السلام~~ - نهى عن بيع اللحم  
بالحيوان نساء<sup>(٤)</sup>. فهذا مقيد وما ذكره مطلق فيحمل المطلق على المقيد.  
كيف وأنه يجوز بيع اللحم بالحيوان على طريق الاعتبار بإجماع  
من<sup>(٥)</sup> أصحابنا فصار الحديث مخصوصاً إن ثبت.

---

= الحديث كلها فيها ضعف. ثم قال: ولا يحفى أن الحديث ينتهز للاحتجاج  
بمجموع طرقه.

(١) يزيد بن مروان الخلال، قال يحيى بن معين كذاب، قال الدرامي قد أدركته  
وهو ضعيف قريب مما قال يحيى وقال أبوداود ضعيف.  
وقال الدارقطني: ضعيف جداً، وقال ابن عدي: ليس بذاك المعروف. وقال ابن  
حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات. لا يجوز الاحتجاج به بحال.  
بتصرف لسان الميزان ج ٦ ص ٢٩٣، وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤٣٩،  
والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام ابن حبان ج ٣ ص ١٠٥.

(٢) سنن الدراقطني ج ٣ ص ٧٠، ٧١.

(٣) انظر تخريج هذه الرواية.

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) "ين" بدل "من" والصواب "ين".

## مسألة

يجوز بيع فلس رائج<sup>(١)</sup> بفلسين رائجين بأعيانهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وعند محمد: لا يجوز<sup>(٢)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
واتفقوا على أنه لو فقد التعيين في الجانبين أو أحدهما: لا يجوز<sup>(٤)</sup>.

**لهما:** نصوص جواز البيع.

ولمحمد - عليه السلام - النصوص الدالة على الربا.

**قلنا:** تصرف العاقل يجب تصحيحه ما أمكن وقد أمكن هنا ولا ربا لأنه باع عددياً بعددين لأن الفلوس لا تُعرف إلا بالعدد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) فلس رائج: من راج الشيء يروج رواجاً من باب الدراهم والاسم الرواج أي نفق وكثر طلابه. وراجت الدراهم رواجاً تعامل الناس بها. والصحاح ج ١ ص ٣١٨، والمصباح المنير ج ١ ص ٢٨٨.

(٢) فتح القدير للإمام ابن همام ج ٦ ص ١٦٢.

(٣) المجموع للإمام النووي ج ٩ ص ٣٩٤، وروضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ٣٧٨ وحكي أن الصحيح الجواز.

(٤) المراجع السابقة ووضح المسألة غاية التوضيح الإمام العيني في البناية ج ٦ ص ٥٤٨، ٥٤٩.

(٥) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٢ ص ١٨٣.

## مسألة

إذا اشترى شيئاً لم يره، جاز البيع، وله الخيار إذا رآه<sup>(١)</sup>.  
وهو قول الشعبي، والحسن، والنخعي، وابن سيرين.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: لا يصح أصلاً.

- 
- (١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٣ ص ٦٨ والبنية في ج ٦ ص ٣٠٠، ٣٠١.  
(٢) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٦٨ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٠١، ٤٠٢ وقال: "وهو الأظهر والثاني يصح البيع إن ذكر جنسه ولم يره ويثبت للمشتري الخيار إذا رآه".  
(٣) المغني ج ٣ ص ٥٨٠، والإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٢٩٥، ٢٩٦ فقد فصل القول في ذلك فقال: "قوله: (فإذا اشترى ما لم يره ولم يوصف له، أو رآه ولم يعلم ما هو؟ أو ذكر له من صفته ما لا يكفي في السلم: لم يصح البيع)".  
إذا لم ير المبيع: فتارة يوصف له، وتارة لا يوصف. فإن لم يوصف له: لم يصح البيع، على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.  
وعنه يصح. نقلها حنبل. وإخاره الشيخ تقي الدين في موضع من كلامه.  
واختاره في الفائق، وضعفه الشيخ تقي الدين في موضع آخر.  
تنبيه: محل هذا إذا ذكر جنسه. فأما إذا لم يذكر جنسه، فلا يصح. رواية واحدة.  
قاله القاضي وغيره. وإن وصف له، فتارة يذكر له من صفته ما يكفي في السلم، وتارة يذكر ما لا يكفي في السلم، فإن ذكر له من صفته ما لا يكفي في السلم: لم يصح البيع على الصحيح من المذهب. كما قدمه المصنف هنا. وعليه الأصحاب.  
وعليه يصح. وهو من مفردات المذهب. فعلى هذه الرواية، والرواية التي اختارها الشيخ تقي الدين في عدم اشتراط الرؤية: له خيار الرؤية، على أصح الروايتين وله أيضاً فسخ العقد قبل الرؤية على الصحيح من المذهب.  
وقال ابن الجوزي: لا فسخ له كإمضائه. وليس له الإجازة قبل الرؤية. قاله

(وصورته) إذا اشترى جارية منقبة<sup>(١)</sup> أو دابة مجللة<sup>(٢)</sup>، أو درة<sup>(٣)</sup> في حق<sup>(٤)</sup> أو حنطة في جوالق<sup>(٥)</sup>، أو عبداً غائباً وعين مكانه جاز عندنا خلافاً لهما.

---

= المصنف، والشارح، وصاحب الرعايتين والحاوين، والفائق وغيرهم وللبيع أيضاً الخيار إذا باع ما لم يره. وقلنا بصحته -على تلك الرواية- عند الرؤية. ذكره المصنف، والشارح وغيرهما".

(١) جارية منقبة: والنقاب القناع على مارن الأنف والجمع نقوب وقد تنقبت المرأة وانتقبت وأنها لحسنة النقبة بالكسر... قال ابن الأعرابي فلان ميمون نقبة والنقبة أي اللون ومنه سمي نقاب المرأة لأنه يستتر نقابها أي لونها. بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٧٦٨، والنهاية ج ٣ ص ١٠٣.

(٢) دابة مجللة: من جل الدابة وجلها هو الذي تلبسه لتصان به، الفتح عن ابن دريد والجمع جلال وإجلال. وجمع الجلال آجلة، وجلال كل شيء غطاؤه، وتحليل الفرس: أن تلبسه الجل وتحلله أي علاه.

بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ١١٩ والقاموس المحيط ج ٣/٣٦٠.

(٣) درة: الدرّة، اللؤلؤة العظيمة قال ابن دريد وهو ما عظم من اللؤلؤ والجمع در ودرات ودرر، بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ٢٨٢، مختار الصحاح ص ١٥٤.

(٤) حق: والحقة بالضم معروفة هذا المنحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه، بتصرف لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور ج ١٠ ص ٥٦.

(٥) جوالق: بكسر اللام وفتحها، الأخيرة عن أبي الأعرابي.

وهو: وعاء من الأوعية معروف معرب.

قال سيبويه: والجمع جوالق بفتح الجيم، وجوالق ولم يقولوا جوالقات استغنوا عنه بجوالق. وربما جوز الجوالقات غير سيبويه، بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٣٦، والصحاح للجوهري ج ٤ ص ١٤٥٤.

**لنا:** ماروي أن النبي - ﷺ - قال: «من اشترى شيئاً ولم يره فهو بالخيار إذا رآه» ق<sup>(١)</sup>. وهذا يفيد ثبوت الخيار بالرؤية، ولا يكون ذلك إلا فيما يصح من البياعات. وروي أن طلحة بن عبيد الله اشترى من عثمان أرضاً بالكوفة فقبل لطلحة: قد غبنت لأنك اشتريت ما لم تره. وقيل لعثمان: غبنت لأنك بعت ما لم تره واختصما إلى جبير بن مطعم فأثبت الخيار لطلحة<sup>(٢)</sup>، فدل على الجواز.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٤، ٥ رقم ١٠ في كتاب البيوع. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره... قال: عمر بن إبراهيم يقال له الكردي يضع الحديث وهذا باطل لا يصح لم يروها غيرها وإنما يروي عن ابن سني من قوله: وقال أيضاً صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني: قال ابن القطان في كتابه: والراوي عن الكردي داهر بن نوح، وهو لا يعرف. وأخرجه أيضاً الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٤ رقم ٨ عن مكحول رفع الحديث إلى النبي ﷺ قال: قال: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه» قال أبو الحسن هذا مرسل وأبوبكر بن أبي مريم ضعيف. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٦٨ في البيوع باب من قال يجوز بيع العين غائبة عن مكحول رفع الحديث إلى النبي ﷺ فذكره...". قال: هذا مرسل وأبوبكر بن أبي مريم ضعيف... وروي من وجه آخر عن النبي ﷺ ولا يصح.... وأيضاً جامع أسانيد الإمام الأعظم ج ٢ ص ٢٥ في البيوع، الفصل الثالث فيما يثبت فيه الخيار.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٤ ص ١٠ عن علقمة بن وقاص الليثي قال: اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان بن عفان مالاً فقبل لعثمان: إنك قد غبنت وكان المالك بالكوفة وهو مال آل طلحة الآن بها. فقال عثمان: لي الخيار لأنني بعت، ما لم أره.

**فإن قيل:** في إسناد الحديث فأثبت عمر بن إبراهيم الكردي<sup>(١)</sup>.  
قال الدارقطني: كان يضع الحديث وإنما هو موقوف على ابن سيرين<sup>(٢)</sup>.  
ولو سلم فتأويله: من أراد أن يشتري شيئاً فهو بالخيار في شرائه إذا  
رآه أما قبل الرؤية فلا. أو نعارضه بما نحتج به. وهو ما روي أن حكيم  
بن حزام قال: (يا)<sup>(٣)</sup> رسول الله يأتيني الرجل فيسألني بيع ما ليس عندي  
فأبيعه منه ثم أبتاعه من السوق؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك" خ د"<sup>(٤)</sup>.  
وكلمة عند للحصر فكان نهياً عن بيع الغائب.

- 
- = فقال طلحة: إلى الخيار لأنني اشتريت ما لم أره.  
فحكما بينهما جبير بن مطعم، فقضى أن الخيار لطلحة ولا خيار لعثمان.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٦٨ في البيوع باب من قال يجوز  
بيع العين الغائبة.
- (١) هو عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي الهاشمي مولاهم، قال الدارقطني كذاب  
خبيث، قال الخطيب: غير ثقة. وقال ابن عقدة: ضعيف.
- بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٧٩، ١٨٠، ولسان الميزان ج ٤ ص ٢٨٠.
- (٢) سنن الدارقطني ج ٣ ص ٥.
- (٣) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).
- (٤) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٧٦٨، ٧٦٩ رقم ٣٥٠٣ باب في الرجل يبيع ما ليس عنده،  
وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٣٤ رقم ١٢٣٢ باب كراهية بيع ما ليس عندك وقال  
حديث حسن، وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٨٩، باب ما ليس عند البائع فذكره...  
وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٣٧ رقم ٢١٨٧ في التجارات باب النهي عن بيع  
ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن فذكره...  
وأخرجه البيهقي ج ٥/٢٦٧، ٣١٧، ٣٣٩ باب من قال لا يجوز بيع العين  
الغائبة، وباب ما ورد في كراهية تباع بالعين، وباب النهي عن بيع ما ليس  
عندك وبيع ما لا تملك. وأخرجه أحمد ج ٣/٤٠١، ٤٠٣ فذكره...

**والجواب:** أما حديثنا فقد رواه النعمان بن بشير عن النبي - ﷺ - واحتج به الطحاوي ورواه محمد في كتاب المزارعة عن مجاهد<sup>(١)</sup>. وطريق الطعن فيه من حيث الإرسال. والمرسل حجة عندنا. وتأويله على ما قالوا فاسد لأنه نص على الشراء فلا يتناول إرادة الشراء وأما المعارضة فحكيم بن حزام كان يبيع ما لا يملكه ثم يدخل السوق فيشتري ويسلم فنهاه النبي - ﷺ - عن ذلك. ومعناه: لا تبع ما ليس عندك. ثم هو خبر واحد ورد على مخالفة النصوص الواردة على جواز البيع ولا نسلم أنه عذر لما بينا في صورة المسألة<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

بيع الكلب المعلم والحارس جائز. وهو قول عثمان وعبدالله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وجابر وأبي هريرة - ﷺ -<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>: لا يجوز. وعلى هذا الخلاف: يضمن متلفه عندنا.

- 
- (١) البناية في شرح الهداية ج ٦ ص ٣٠٢.  
(٢) البناية في شرح الهداية ج ٦ ص ٣٠٠، ٣٠٣. والمبسوط ج ١٣ ص ٦٩، ٧٠.  
(٣) المبسوط ج ١١ ص ٢٣٤، وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٢، ١٤٣. وعمدة القاري للإمام العيني ج ١٢ ص ٥٩.  
(٤) المهذب ج ٩ ص ٢١٣، والمجموع للنووي ج ٩ ص ٢١٤، ٢١٥. وقال: "ولا يجوز بيعها بلا خلاف عندنا، وسواء الكلب المعلم وغيره...، وسواء كان جرراً أو كبيراً ولا قيمة على من أتلفه، وبهذا قال جماهير العلماء وهو مذهب حسن البصري والأوزاعي وربيعة والحكم وحماد وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم... وحكى ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع الكلب للصيد دون غيره...".  
(٥) المغني ج ٤ ص ٢٧٨، والإنصاف للشيخ المرداوي ج ٤ ص ٢٨٠.  
(٦) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنهما" بدل "رحمهما الله" كما جاء في نسخة "أ".

وفي ظاهر الرواية يجوز بيع كل ذي ناب من السباع، وذئب  
مخلب من الطير معلماً كان أو غير معلّم.  
وعن أبي حنيفة - رحمه الله - (١): لا يجوز بيع الأسد الكبير،  
ويجوز بيع الجرو عند بعض أصحابنا (٢).  
لنا: ما روي أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكلب إلا كلب صيد، أو  
ماشية "ق" (٣). وفي رواية إلا الكلب الضاري والمعلم "ق" (٤).

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله" جاء في نسخة "أ".  
(٢) المراجع السابقة في المذهب الحنفي.  
(٣) الحديث الأول: قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٥٣ غريب بهذا اللفظ.  
أخرجه الترمذي رقم ١٢٨١ في البيوع باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والنسور  
بلفظ: أخرنا وكيع عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة، ثم قال أبو عيسى:  
هذا الحديث لا يصح. من هذا الوجه وأبو المهزم اسمه يزيد ابن سفيان وتكلم فيه شعبة بن  
الحجاج وضعفه. وقد روي عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا ولا يصح إسناده أيضاً.  
وأخرج حديث جابر النسائي ج ٧/٣٠٩، وقال أبو عبد الرحمن هذا منكر. وأخرجه  
الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧٣ في كتاب البيوع عن جابر فذكره...  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٦، ٧ في البيوع، جماع أبواب بيع  
الكلاب وغيرها مما لا يحل، باب النهي عن ثمن الكلب عن جابر فذكره.... قال  
فهكذا رواه عبد الواحد وكذلك رواه سويد بن عمرو عن حماد ثم قال ولم يذكر  
حماد عن النبي ﷺ ورواه عبيد الله بن موسى عن حماد بالشك في ذكر النبي ﷺ فيه  
ورواه الهيثم بن جميل عن حماد فقال نهى رسول الله ﷺ ورواه الحسن بن أبي جعفر  
عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ وليس بالقوي، لكن ساق التركماني في الجوهر  
النقي الذي في ذيل السنن ج ٦ ص ٦، ٧، إسناده قال: "إنهما جيدين وتركت ذكرهما  
خشية الإطالة، لكن سبق أن شيخ الإسلام المرداوي قال في الإنصاف ج ٤ ص ٢٨٠  
بدليل رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -  
فذكره... "إسناده جيد.

(٤) أما الحديث الثاني: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧٣ في البيوع عن أبي  
هريرة ثلاث كلهن سحت منها ثمن الكلب إلا كلباً ضارياً وقال المثني ضعيف.



وعن عثمان - رضي الله عنه - أنه أوجب في إتلاف كلب عشرين بغيراً<sup>(١)</sup>.  
وعن عمرو بن العاص بأربعين بغيراً<sup>(٢)</sup>.

= وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧٢ رقم ٢٧٣ في البيوع عن أبي هريرة  
عن النبي ﷺ «ثلاث كلهن سحت كسب الحجام، ومهر البغي، وثمان الكلب إلا  
الكلب الضاري» وقال: الوليد بن عبد الله ضعيف.

وأخرجه أيضاً الدارقطني ج ٣ ص ٧٣ رقم ٢٧٤ في البيوع عن جابر قال: نهى  
رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب والمهر إلا الكلب المعلم وقال الدارقطني: الحسن  
ابن أبي جعفر ضعيف.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٥٧ في البيوع عن عمران بن أبي أنس  
أن عثمان - رضي الله عنه - أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً قال الشيخ هذا الذي  
روي عن عثمان - رضي الله عنه - في تضمين الكلب منقطع وقد روي من أوجه أخر عن  
يحيى بن سعيد الأنصاري أنه ذكره عن عثمان في قضية ذكرها منقطعة.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٨ بأسانيد عدة منها عن عمرو ابن  
شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قضى في كلب صيد قتله  
رجل بأربعين درهماً وقضى في كلب ماشية بكبش وقال هذا صيد قتله رجل  
بأربعين درهماً وقضى في كلب ماشية بكبش وقال هذا موقوف وابن جريج لا  
يرون له سماعاً من عمرو قال البخاري - رحمه الله - لم يسمعه (قال الشيخ)  
ورواه إسماعيل بن جستاس أنه سمع عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد  
أربعين درهماً - قال البخاري وهذا حديث لم يتابع عليه (قال الشيخ)  
والصحيح عن عبد الله بن عمرو خلاف هذا عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو  
قال نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وأجر الكاهن وكسب الحجام.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ١ ص ٣١٤، ٣١٥ وقال: سمعت ابن حماد  
يقول: قال البخاري: إسماعيل بن جستاس: "في كلب الصيد أربعون درهماً" لا  
يتابع عليه. قال الشيخ: وهذا الذي قاله البخاري من ذكر إسماعيل هذا لم أجد  
=

**فإن قيل:** (الحديث الأول) في إسناده الوليد بن عبيد<sup>(١)</sup> الله<sup>(٢)</sup> ضعفه الدارقطني<sup>(٣)</sup>. (والثاني) موقوف<sup>(٤)</sup> على جابر كذا ذكر الترمذي. ثم هو معارض بما نحتاج به وهو نهى<sup>(٥)</sup> النبي - ﷺ - عن ثمن الكلب وكسب الحمام ومهر البغي وحلوان الكاهن "خ<sup>(٦)</sup> د<sup>(٧)</sup>". وقال - ﷺ -: «شر الكسب ثمن الكلب وإنه سحت» ق<sup>(٨)</sup>.

- = لما قاله أثراً في ذكره. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٤ ص ٥٨.
- (١) جاء في نسخة (ج) "عبيدا لله"، بدل "عبدا لله" وهو الصواب.
- (٢) الوليد بن عبيد الله: هو الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح بن أخي عطاء بن أبي رباح، أخبرنا يعقوب حدثنا عثمان سألت يحيى بن معين عن الوليد بن عبيد الله فقال: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وأخرج له ابن أبي خزيمة في صحيحه. ضعفه الدارقطني. بتصرف الجرح والتعديل م ٤ ج ٩ ق ٢ ص ٩، ولسان الميزان ج ٦/٢٢٣، وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٣٤١.
- (٣) سنن الدارقطني ج ٣ ص ٨٢.
- (٤) جاء في نسخة (ب) موقوف ثانية زائدة.
- (٥) جاء في نسختي (ب) و (ج) "نهيه" بدل "نهى".
- (٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) "خ م" بدل "خ د".
- (٧) أخرجه البخاري ج ٣/١١٠ في البيوع بدون كسب الحمام باب ثمن الكلب وفي الإجارة ج ٣/١٢٢ باب كسب البغي...، وفي الطلاق ج ٧/٧٩ باب من البغي والنكاح الفاسد وفي الطب ١٧٦/٧ باب الكهانة، وأخرجه مسلم ج ٣/١١٩٨ رقم ١٥٦٧ في المساقاة باب ما جاء في ثمن الكلب... إلخ. وأبو داود ج ٣/٧٥٥ رقم ٣٤٨١ في البيوع باب في ثمن الكلاب فذكره...
- (٨) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤/٥٢ روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث السائب ومن حديث عمر بن الخطاب.

فاقتضى الحرمة.

وروي أنه - عليه السلام - قال: «الكلب خبيث وثمانه خبيث، وإذا أتاك صاحب كلب يطلب ثمنه فاملاً فمه تراباً» خ د<sup>(١)</sup>.

= أما حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني ج ٣/٧٣ بسندين أحدهما عن الوليد ابن أبي رباح عن عمه عطاء عن أبي هريرة فذكره... الثاني: عن المثني عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه قال الدارقطني الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى ضعيفان.

أما حديث السائب بن يزيد فرواه ابن أبي حاتم في كتاب العلل ج ٢/٤٤٤ في باب الإجازات فذكره...، ثم قال قال أبي وعبد الرحمن بن محمد هو أخو القارئ وإبراهيم هو أخوه فيما أظن يرون هذا الحديث عن السائب بن يزيد عن رافع ابن خديج قلت: أخرجه مسلم رقم ١٥٦٨ في المساقاة باب تحريم ثمن الكلب.

وأخرجه أبوداود رقم ٣٤٢١ في البيوع باب كسب الحمام. والترمذي ج ٣ ص ٥٧٤ في البيوع باب ما جاء في ثمن الكلب وقال: حسن صحيح. وأخرجه النسائي ج ٧/٩٠ في الصيد بلفظ شر الكسب، مهر البغي وثمان الكلب وكسب الحمام. أما حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: أخرجه بن عدي في الكامل ج ٧/٢٧١٦، ٢٧١٧ وأعله بيزيد بن عبد الملك فقال: "ويزيد هذا مضطرب الحديث لا ينضبط ما يرويه. وعامة ما يرويه غير محفوظ.

(١) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٧٥٤ رقم ٣٤٨٢ في البيوع باب في أثمان الكلاب فذكره...

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٦ في البيوع جماع أبواب بيوع الكلاب وغيرها مما لا يحل باب النهي عن ثمن الكلب - عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الخمر ومهر البغي وثمان الكلب وقال إذا جاء يطلب ثمنه فاملاً كفه تراباً، وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣٠٠ فذكره...

=

وروي أنه - عليه السلام - قال: «إن الله تعالى»<sup>(١)</sup> إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»<sup>(٢)</sup>.

**والجواب:** أما تضعيف الدارقطني فلا يُقبل إذا انفرد<sup>(٣)</sup>.  
وأما (الثاني<sup>(٤)</sup>) فقال أبو عبد الله الجرجاني<sup>(٥)</sup>: لا أعرفه إلا مرفوعاً ولا يمتنع أن جابراً رواه مرفوعاً ثم قاله بعد ذلك توقيفاً بناء على الأول.  
(وأما الأخبار): فأخبار آحاد وردت على مخالفة النصوص المطلقة في جواز البيع<sup>(٦)</sup>.

- = قال: وهذا الحديث إسناده جيد وقيس بن حبر. ثقة.  
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٤ ص ٤٢٦ ذكر الحديث: "إسناده صحيح".  
(١) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ب)، (ج).  
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧ في البيوع فذكره...  
قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني. رواه كلهم ثقات محتج بهم،  
على ابن عبد الله بن مبشر من مشاهير شيوخ المؤلف، ثقة وعبد الحميد بن بيان  
أبو الحسن العطار الواسطي وثقه ابن حبان وخالد بن عبد الله الطحان الواسطي  
وثقه أحمد، وخالد بن مهران الخذاء وثقه ابن معين وأحمد والنسائي وابن سعد،  
وتركة أبو الوليد البصري وثقه أبو زرعة.  
(٣) قلت إن فيه نصوصاً ثابتة واردة في تحريم ثمنه.  
(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة "أما" بعد الواو.  
(٥) معجم المؤلفين ج ١ ص ٥٨ وقال حافظ محدث مسند توفى بصعيد مصري في  
ربيع الأول سنة ٢٥٨ هـ.  
(٦) وعلق على ذلك الإمام النووي في المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ٢١٦.  
فقال: "الجواب عما احتجوا به من الأحاديث والآثار فكلها ضعيفة باتفاق  
المحدثين. وهكذا وضع الترمذي والدارقطني والبيهقي ضعفها.

## مسألة

يجوز بيع العقار قبل القبض عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأبي يوسف وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد: لا يجوز<sup>(٣)</sup>، وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على عدم جواز بيع المنقول قبل القبض.

وثمره الخلاف تظهر في طيب ربحه.

فعدنا: يطيب إذا باع قبل القبض خلافاً لهم<sup>(٥)</sup>.

لنا: النصوص المطلقة في جواز البيع.

ولهم: ما روي أن النبي ﷺ نهى عن بيع ما لم يقبض. خ د<sup>(٦)</sup>.

---

= قال ابن المنذر: لا معنى لمن جوز بيع الكلب المعلم لأنه مخالف لما ثبت عن رسول الله ﷺ قال: ونهيه عام يدخل فيه جميع الكلاب، قال ولا يعلم خير عارض الأخبار الناهية، يعني خيراً صحيحاً.

وعلق أيضاً الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان ج ٢ ص ٢٦٠ فقال: "فاعلم أن القول بمنع بيع الكلب الذي ذكرنا أنه هو الحق عام في المأذون وغيره لعموم الأدلة".

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٢) المغني ج ٤ ص ١٢٤، ١٢٥، والمبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ١١٩، ١٢٠.

(٣) تبين الحقائق مع الحاشية عليه ج ٤ ص ٧٩، ٨٠ والبنية ج ٦ ص ٥٠٨، ٥٠٩.

(٤) المجموع شرح المهذب للإمام النووي ج ٩ ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٥) المراجع السابقة في المسألة.

(٦) روي عن جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وجابر بن عبد الله.

= أما حديث ابن عمر فله طرق:

الأولى: أخرجها مالك ج ٢/٦٤٠ في البيوع باب العينة وما يشبهها عن نافع عنه مرفوعاً بلفظ أن رسول الله ﷺ قال: من باع طعاماً فلا يبعه حتى يستوي. وأخرجه البخاري ج ٣/٢١ في البيوع باب الكيل على البائع والمعطي. وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٦٠ رقم ١٥٢٦ في البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل القبض فذكره.

الثانية: أخرجها مالك ج ٢/٦٤٠ في البيوع باب العينة. عن عبد الله بن دينار عنه "إلا أنه قال: "حتى يقبضه".

وأخرجها البخاري ج ٢/٢٣ في البيوع باب بيع الطعام قبل أن يقبض. وأخرجها مسلم ج ٣ ص ١١٦١ في البيوع باب بطلان المبيع قبل القبض. فذكره. الثالثة: أخرجها أبو داود ج ٣ ص ٧٦٢ رقم ٣٤٩٠ كتاب البيوع والإجازات باب في بيع الطعام قبل أن يستوفي. عن القاسم بن محمد عن ابن عمر فذكره. وأخرجها النسائي ج ٧ ص ٢٨٦، ٢٨٧ في البيوع باب النهي عن بيع ما اشترى من الطعام بكيل قبل أن يستوفي فذكره. وأخرجه أحمد ج ٢ ص ١١١ فذكره.. أما حديث ابن عباس:

وأخرجها أحمد في المسند ج ٢/١١١... فذكره. أخرجه مسلم رقم ١٥٢٥ في البيوع باب بطلان المبيع قبل القبض فيرويه بلفظ ابن عمر الأول وزاد: قال ابن عباس: "وأحسب كل شيء مثله" وفي رواية بمنزلة الطعام.

وأخرجه أبو داود رقم ٣٤٩٦ في البيوع وإجازات باب في بيع الطعام قبل أن يستوفي عن ابن عباس فذكره.

وأخرجه الترمذي رقم ١٢٩١ وقال حديث حسن صحيح. وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٨٥، ٢٨٦ في البيوع باب بيع الطعام قبل أن يستوفي. فذكره. وابن ماجه رقم ٢٢٢٧.

=

من غير فصل. ومطلق النهي يقتضي الفساد.  
 وقال -عليه السلام- لعتاب بن أسيد لما بعثه قاضياً على مكة انههم عن  
 بيع ما لم يقبضوا وربح ما لم يضمنوا<sup>(١)</sup>.  
 وقال -عليه السلام- لحكيم بن حزام «إذا بعت شيئاً فلا تبعه حتى  
 تقبضه»<sup>(٢)</sup>. وهذا عام في كل مبيع.

= أما حديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٦٢ رقم ١٥٢٨ في البيوع باب بطلان المبيع قبل  
 القبض. روي بلفظ ابن عمر الأول وفي رواية حتى يكتاله.  
 وأخرجه أحمد في المسند ج ٢/٣٣٧ فذكره. وأخرجه الطحاوي ج ٢/٢١٧  
 فذكره.

حديث جابر:

أخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٦٢ رقم ١٥٢٩ في البيوع باب بطلان المبيع قبل  
 القبض فيرويه أبو الزبير أنه سمعه يقول: كان رسول الله ﷺ يقول إذا ابتعت  
 طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه. وأخرجه أحمد في المسند ج ٣/٣٩٢ فذكره.  
 وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣١٢ في البيوع فذكره.  
 (١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣١٣ في كتاب البيوع باب النهي  
 عن بيع ما لم يقبض وإن كان طعاماً. عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ  
 لعتاب بن أسيد إني قد بعثتك إلى أهل الله فانهم عن بيع ما لم يقبضوا أو ربح  
 ما لم يضمنوا، وعن قرض وبيع... إلخ. قال... تفرد به يحيى بن صالح الأيلي  
 وهو منكر الإسناد.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٨، ٩ في البيوع رقم ٢٥-٢٧ أن حكيم ابن  
 حزام حدثه أنه قال: يا رسول الله ﷺ إني رجل اشتري هذه البيوع فما تحل لي  
 منها وما تحرم علي؟ قال: يا بن أخي إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه".

=

**قلنا:** أما الحديث الأول: فحكاية لفظ الراوي<sup>(١)</sup>.

وحديث عتاب: المراد منه المنقول دون العقار لأن النهي تناول أهل مكة وهم كانوا يبيعون المنقول والبناء دون الأرض لأن أراضي مكة محررة عن التملك فينصرف النهي إلى ما اعتادوه وكذا حديث حكيم ابن حزام على أنها عرفية وردت على مخالفة الكتاب وقد خص منها المهور والموروث والعبد المعتق<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

الزوائد المتولدة من البيع بعد القبض نحو الولد، والثمرة، يمنع الرد بالعيب عندنا<sup>(٣)</sup>.  
وقال الشافعي: لا تمنع<sup>(٤)</sup>.

= وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣١٣ في البيوع باب النهي عن بيع ما لم يقبض وإن كان غير طعام. فذكره. وقال هذا إسناد حسن متصل وكذلك رواه همام بن يحيى وأبان العطار عن يحيى بن أبي كثير.

(١) جاء في نسخة (ب) "الأول" بدل "الراوي".

(٢) المبسوط ج ١٣ ص ٩، ١٠. وتبين الحقائق ج ٤ ص ٧٩، ٨٠.

(٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٥ ص ١٨، ١٩، والمبسوط ج ١٣ ص ١٠٤، ١٠٥.

(٤) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٤٩١، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام الرملي ج ٤ ص ٦٥، ٦٦ وقال: والزيادة "منفصلة" عيناً ومنفعة (كالولد والأجرة) وكسب الرقيق وركاز وجدده وما وهب فقبله وقبضه... (لا تمنع الرد) بالعيب عملاً كمتضى العيب نعم ولد الأمة الذي لم يميز ويمنع الرد لحزمة التفريق بينهما على الأصح المنصوص وإن جرى ابن المقرئ هنا على =



وللمسألة صور منها: إذا اشترى أمة فولدت بعد القبض ثم وجد بالأم عيباً لم يردها بل له الأرش، وسواء رضى البائع بالرد أم لا. وعنده: يردها بجميع الثمن ويسلم له الولد.

وهذه الصورة هي المشهورة.

(ومنها): إذا اشترى نخلاً بكر تمر فثمر كراً قبل القبض، فالكر الحاديث مبيع عندنا حتى لو قبضها انقسم الثمن على النخلة يوم العقد، وعلى الكر يوم القبض، ويطيب له قدر ما يصيبه من الثمن، ويتصدق بالباقي.

وعنده: الثمن كله في مقابلة النخلة، ويطيب له الكر الحادث<sup>(١)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup>.

---

= خلافه فيجب الأرش وإن لم يحصل ريس لأن تعذر الرد بامتناعه ولو مع الرضى سيده كالمئوس منه (وهي) أي الزيادة المنفصلة من المبيع (للمشتري) وللبيع في الثمن (إن رد) المبيع في الأولى أو الثمن في الثانية (بعد القبض) سواء أحدثت قبل القبض أو بعده كما صح (أن رجلاً ابتاع غلاماً واستعمله مدة ثم رأى فيه عيباً وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلاماً فقال ﷺ الخراج بالضمان) ومعناه إنما يخرج من المبيع من غلة وفائدة يكون للمشتري في مقابله أنه لو تلف لكان من ضمانه أي لتلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر المعتبر بالملك لا أنه الضمان المعهود ووجوب الضمان على ذي اليد فيما ذكر لكونه ملكه بل لوضع يده على ملك غيره بطريق مضمن...

(١) المراجع السابقة في المسألة.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.

وترد الأم بدون الولد بجميع الثمن لتحقيق الربا لأنه يبقى الولد مستفاداً بغير مقابل شيء<sup>(١)</sup>.

وله: قوله -عليه السلام-: «الرد بالعيب والخراج بالضمان»<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) المبسوط للسرخسي ج ١٣ ص ١٠٤، ١٠٥ فقد وضع ذلك غاية التوضيح.
- (٢) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٧٨٠ في البيوع والإجازات باب من اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً عن عائشة -رضي الله عنها- أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء أن يقيم ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل: يا رسول الله قد استغل غلامي فقال رسول الله ﷺ الخراج بالضمان.
- قال أبوداود: هذا إسناد ليس بذلك.
- وأخرجه الترمذي ج ٣/٥٨٢ في البيوع باب ما جاء فيمن يشتري عبداً ثم يجد به عيباً.
- وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٥٤ رقم ٢٢٤٣ في كتاب التجارات باب الخراج بالضمان فذكره...
- والحاكم ج ٢/١٥ في كتاب البيوع باب الخراج بالضمان. فذكره، ثم قال صحيح الإسناد ولم يخرجه ووافقه الذهبي.
- لكن في سنده مسلم بن خالد الزنجي، نقل الذهبي في الميزان ج ٤ ص ١٠٢، ١٠٣ عن ابن معين أنه قال "ليس به بأس وقال مرة: ثقة وقال مرة: ضعيف" قال البخاري منكر الحديث وقال أبو حاتم لا يحتج به. ثم ساق له الذهبي عدة أحاديث ... وقال "فهذه الأحاديث ترد قوة الرجل ويضعف.
- وقال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ "فقيه صدوق كثير الأوهام".

لكن روي من طريق آخر أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٣٥٨ في البيوع والإجازات باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً عن عائشة -رضي الله عنها- قالت:

=

وهذا<sup>(١)</sup> صريح في إثبات الرد بالعيب.  
**قلنا:** هذا خبر واحد ورد على مخالفة الكتاب<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن الأول، لا يجوز استحساناً، وهو قول ابن المسيب، ومالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>.  
وقال زفر<sup>(٥)</sup>: يجوز، قياساً، وهو قول الشافعي<sup>(٦)</sup>.

- 
- = قال رسول الله ﷺ «الخراج بالضمان». وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٨١، ٥٨٢ رقم ٢٨٥ باب البيوع فذكره، وقال هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه النسائي ج ٨ ص ٢٥٤، ٢٥٥ في البيوع باب الخراج بالضمان، وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٢ ص ١٥ في كتاب البيوع باب الخراج بالضمان فذكره. وأخرجه النسائي ج ٨ ص ٢٥٤، ٢٥٥ في البيوع باب الخراج بالضمان. وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٢٢٤٢ في التجارات باب الخراج بالضمان فذكره.
- (١) المراجع السابقة في المذهب الشافعي.
- (٢) قلت الراجح رأي الشافعية لأن الرد قد خول للمشتري وأصبح من حقه بوجود العيب وهذا الحق لا يسقط بزيادة حدثت بالمبيع لإمكان جبره هذه الزيادة بدفع قيمتها من البائع في حالة الرد والله أعلم.
- (٣) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٦٦١، وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٥٤، ومقدمات ابن رشد ج ٣ ص ١٩٧.
- (٤) كشف القناع ج ٣ ص ١٨٦، والمغني ج ٤ ص ١٩٢، ١٩٤.
- (٥) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٢٥، ٣٢٦، وفتح القدير ج ٦ ص ٦١، ٦٩، ٧٠، والمبسوط ج ١٣ ص ١٢٢.
- (٦) الأم للإمام الشافعي ج ٣ ص ٦٨ وروضة الطالين للنووي ج ٣ ص ٤١٦، ٤١٧، =

وقد تساعدنا على جواز شراء ما باع بأقل مما باع بعد نقد الثمن وكذا على شراء ما باع، بأكثر مما باع بعد نقد الثمن<sup>(١)</sup>.  
**وجه الاستحسان:** ما روت الغالية<sup>(٢)</sup> بنت أيفع قالت: حججت أنا وأم نجية<sup>(٣)</sup> فدخلنا على عائشة -رضي الله عنها- فقالت لها أم نجية: يا أم المؤمنين كانت لي جارية وإنني بعتها من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم إلى عطائه وأنه أراد بيعها فابتعتها منه بستمائة درهم نقداً فقالت<sup>(٤)</sup> بئس ما شريت وما اشتريت أبلغني زيدا أن الله قد أبطل جهاده وحجه مع رسول الله -ﷺ-<sup>(٥)</sup> إلا أن يتوب. ق.

= ووضح فقال: "ليس من المناهي بيع العينة -بكسر العين المهملة وبعد الياء نون- وهو أن يبيع غيره شيئاً بثمن مؤجل، ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقداً. وكذا يجوز أن يبيع بثمن نقداً ويشتري بأكثر منه إلى أجل، سواء قبض الثمن الأول، أم لا، وسواء صارت العينة عادة له غالبية في البلد، أم لا. هذا هو الصحيح المعروف في كتب الأصحاب، وأفتى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والشيخ أبو محمد: بأنه إذا صار عادة له، صار البيع الثاني كالمشروط في الأول فيبطلان جميعاً.

(١) البناء ج ٦ ص ٤١٩، ٤٢٠، وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٩ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٥٤.

(٢) جاء في نسخة (ج) "العالية بنت أنفع" بدل "العالية بنت أيفع" والصواب ما جاء في نسخة (ج) العالية بنت أنفع.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "أم محبة" بدل "نجية" والصواب أم محبة.

(٤) جاء في نسخة (ب) "فقال" بدل "فقالت" والصواب ما أثبتته.

(٥) جاء في نسخة "ب" بدون. وجاء في نسخة (ج) "ﷺ" بدل "ﷺ" -ﷺ-.

وروي أن السائلة كانت أم ولد زيد بن أرقم وأنها قالت: يا أم المؤمنين: أرأيت لو أخذت رأس مالي.  
 فقالت: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾<sup>(١)</sup>.  
 ويروي<sup>(٢)</sup> أن زيدا قال ذلك لعائشة<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.  
 ومعلوم أن فتوى الصحابي لا تكون إلا عن توقيف<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) سورة البقرة آية ٢٧٥.  
 (٢) جاء في نسخة (ب) و (ج) ويروي بدل (وروي) والصواب ويروي.  
 (٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنها".  
 (٤) أخرجه الدارقطني ج ٣/٥٢ في البيوع فذكره، وقال الشيخ: أم حبة والعالية مجهولتان لا يحتج بهما.  
 وكذا ذكر ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٢٩٦ ب بلفظ أخرجه أحمد في مسنده قال حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة هي وأم ولد زيد بن أرقم فقالت أم ولد زيد لعائشة: إني بعت من زيد غلاماً بشماتة درهم نسيئة واشترت بستماتة نقداً فقالت أبلغني زيدا أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب بئس ما اشتريت وبئس ما شريت، فقال صاحب التنقيح إسناده جيد. وإن كان الشافعي قال: لا يثبت مثله عن عائشة وكذلك الدارقطني كما سبق قال العالية: هي مجهولة لا يحتج به فيه نظر فقد خالفه غيره ولولا أن عند أم المؤمنين علماً من رسول الله ﷺ أن هذا محرم لم تستحز أن تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد.  
 وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣٣٠، ٣٣١ في البيوع باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل، فذكره.  
 وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ١٨٤، ١٨٥ باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد اشتراؤها بنقد. فذكره.  
 (٥) وعلق العلامة ابن قدامة في المغني ج ٤ ص ١٩٤ على ذلك فقال: (والظاهر: أنها لا تقول مثل هذا التغليظ وتقدم عليه إلا بتوقيف سمعته من رسول الله ﷺ).

وسئل ابن المسيب عن رجل باع رجلاً<sup>(١)</sup> طعاماً إلى أجل فأراد  
مشتري الطعام أن يبيعه بنقد من الذي باعه منه فقال سعيد: ذلك ربا<sup>(٢)</sup>.  
**فإن قيل:** العالية امرأة مجهولة.

وفي الحديث ما يدل على وهنه: وهو إلحاق الوعيد بزيد بن أرقم  
ولا شك أنه لم يبلغه النهي فكيف يلحقه الوعيد؟  
ولعلها قالت بالاجتهاد وهي غير معصومة عن الخطأ<sup>(٣)</sup>.

---

= فجرى مجرى روايتها ذلك عنه. ولأن ذلك ذريعة إلى الربا فإنه يدخل السلعة  
ليستبيح بيع ألف بخمسمائة إلى أجل معلوم. وكذلك روي عن ابن عباس في  
مثل هذه المسألة أنه قال: "أرى مائة بخمسين بينهما حريرة" يعني خرقة حرير  
جعلها في بيعهما، والذرائع معتبرة.

وعلق أيضاً الإمام الشوكاني في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ج ٥ ص ٣١٧  
على ذلك فقال: ما نصه (وليس في الحديث ما يدل على أن النبي ﷺ نهى عن  
هذا البيع ولكن تصريح عائشة بأن مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع  
رسول الله ﷺ يدل على أنها قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع إما على  
جهة العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على  
جهة الخصوص كحديث العينة، ولا ينبغي أن يظن بها أنها قالت هذه المقالة  
من دون أن تعلم بدليل يدل على التحريم لأن مخالفة الصحابي لرأي صحابي  
آخر لا يكون من الموجبات للإحباط).

(١) جاء في نسختي (ب) و (ج) "رجل" بدل "رجلاً" والصواب ما أثبتته رجلاً  
لأنه مفعول أول واجب النصب.

(٢) أخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٢٩٤، ٢٩٥، رقم ١٥٢٧٣ باب  
الرجل يعين الرجل، هل يشتريها منه أو يبيعه لنفسه؟.

(٣) المحلى للإمام ابن حزم ج ٩ ص ٦٨٩-٦٩١.

**قلنا:** العالية امرأة معروفة جليلة القدر روى عنها أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، وسفيان والحسن بن صالح، ومجاهد والشعبي وفقهاء الكوفة ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال: العالية بنت أيفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي<sup>(٢)</sup>، سمعت من عائشة - رضي الله عنها -<sup>(٣)</sup>. وخرج عنها الطحاوي<sup>(٤)</sup> وغيره. وعمل بحديثها أهل المدينة والعراق حتى قال مالك وأحمد<sup>(٥)</sup> بقولنا تلقيا<sup>(٦)</sup> بهذا الحديث. وهما مقلدان في الباب.

وأما إلحاق الوعيد فيحتمل أنها أرادت إن لم يتب في المستقبل فيصح من هذا الوجه.

وأما الاجتهاد فمتى أمكن حمل قول الصحابي على وجه يحصل الصيانة عن الخطأ حمل على السماع<sup>(٧)</sup>.

**احتج:** الشافعي بالنصوص الناطقة بجواز البيع. وبفعل زيد بن أرقم.

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٢) أبو إسحاق السبيعي: هو عمرو بن عبد الله من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان إلا أنه شاخ ونسي واختلط.

قال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال العجلي كوفي تابعي ثقة. وقال البسوي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عينة لاختلاطه.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٧٠، والمعرفة والتاريخ للبسوي ج ٣ ص ٧٥.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٤٨٧.

(٤) تراجم الأخيار من رجال شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢١٨.

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٦) جاء في نسخة (ب) "بلغنا" بدل "تلقيا".

(٧) نيل الأوطار ج ٥ ص ٣١٧، ٣١٨ والمغني ج ٤ ص ١٩٣.

**قلنا:** هي تعارض بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>.

لأنه بيع مالية مقدرة بثمان مائة والجارية بستمائة فخلا عن العوض وقد خرج الجواب عن فعل زيد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) من آية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٢) نقل الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٣١٩ استدلال ابن القيم على عدم جواز بيع العينة وتوجيهه فقال ما نصه: "واستدل ابن القيم على عدم جواز بيع العينة بما روي عن الأوزاعي عن النبي ﷺ أنه قال يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فإنه صالح للاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له وهي الأحاديث الدالة على تحريم العينة فإنه من المعلوم أن العينة عند من يستعملها إنما يسميها بيعاً وقد اتفقا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم غير اسمها إلى المعاملة وصورتها إلى التابع الذي لا قصد لهما فيه البتة وإنما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى فمن أسهل الحيل على من أراد فعله أن يعطيه مثلاً ألفاً إلا درهما باسم القرض ويبيعه خرقة تساوي درهماً بخمسمائة درهم: وقوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات" أصل في إبطال الحيل فإن من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها ألفاً بألف وخمسمائة إنما نوى بالافتراض تحصيل الربح الزائد الذي ظهر أنه ثمن الثوب فهو في الحقيقة أعطاه ألفاً حالة بألف وخمسمائة مؤجله وجعل صورة القرض وصورة البيع محلاً لهذا المحرم ومعلوم أن هذا لا يرفع التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرم الربا لأجلها بل يزيد قوة وتأكيدها من وجوه عديدة منها أنه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج من جهة السلطان والحكام إقداماً لا يفعله المرابي لأنه واثق بصورة العقد الذي تحيل به. هذا معنى كلام ابن القيم."



## مسألة

الزيادة في<sup>(١)</sup> الثمن والمثمن يصح، ويلتحق بأصل العقد، فيجعل كأن العقد وقع عليهما معاً. وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال زفر<sup>(٣)</sup>: لا يصح ثمناً ولا مثمناً بل يصح هبة مبتدأة، حتى لو استحق المبيع رجع المشتري بالأصل دون الزيادة<sup>(٤)</sup> أصلاً عنده<sup>(٥)</sup>. وهو قول الشافعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>.

وعندنا: يرجع بالأصل والزيادة.

**لنا:** ما مر أن النبي - ﷺ - اشترى ثوباً وقال للوزان: «زن وارجح»<sup>(٨)</sup>، والرجحان زيادة في الثمن.

وقال - ﷺ -: «المؤمنون عند شروطهم» ق<sup>(٩)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب) "على" بدل "في".

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ١٤٤.

(٣) فتح القدير ج ٦ ص ١٤٢، ١٤٣، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٨٣.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "غيره" بدل "الزيادة".

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "أصلاً".

(٦) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٤١٠.

(٧) المبدع في شرح المقنع للشيخ ابن مفلح ج ٤ ص ١٠٧ وقال: "لم يلحق به" أي برأس المال على الأصح كالأجل والخيار ولأن ذلك هبة من أحدهما للآخر فلا يكون عوضاً.

(٨) سبق تخريج هذا الحديث.

(٩) قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٤٢ "روي من حديث أبي هريرة، وعائشة، وأنس بن مالك، وعمرو بن عوف، ورافع ابن خديج وعبد الله بن عمر).

= أما حديث أبي هريرة: أخرجه أبوداود ج ٤ ص ١٩، ٢٠ في الأفضية باب الصلح. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٧ رقم ٩٦ في البيوع بلفظ المسلمون على شروطهم والصلح جائز بين المسلمين. وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٢ ص ٤٩ في البيوع، فذكره.

وقال الحاكم:

"رواة هذا الحديث مدنيون" وقال الذهبي في التلخيص الذي في ذيل المستدرك "قلت: لم يصححه، وكثير ضعفه النسائي، وقواه غيره".

وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٤٣: "فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى ما لم يتبين خطؤه، كيف وهو لم يتفرد به".

أما حديث عائشة: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٧ رقم ٩٩ في البيوع بلفظ «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق».

وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٢ ص ٤٩، ٥٠ في البيوع، فذكره.

وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٢٧... ورواه "الدارقطني والحاكم من حديث عائشة وهو واهي أيضاً".

أما حديث أنس:

فأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٨ رقم ١٠٠ في البيوع فذكره.

وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٢ ص ٥٠ في البيوع، فذكره.

وقال الحافظ في التلخيص ج ٣ ص ٢٧ وإسناده واهي.

أما حديث عمرو بن عوف: أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٣٤ في الأحكام باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس بلفظ: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً، والمسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً» وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٣٥٣ في الأحكام باب الصلح دون "المسلمون على شروطهم".

=

= وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٦ ص ٢٠٨١، ٢٠٨٣ فذكره بالنصف الثاني منه وقال ابن عدي:

"كثير هذا، عامة أحاديثه لا يتابع عليه".

وأورده الذهبي في "الضعفاء" ج ٢ ص ٥٣١.

وقال: "قال الشافعي: من أركان الكذب، وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، وقال آخرون: ضعيف".

وقال أيضاً في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٠٧.

"وأما الترمذي فروى من حديثه: "الصلح جائر بين المسلمين".

وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي" قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٤/٣٧١:

"وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقرؤون أمره".

وأما حديث رافع بن خديج:

أخرجه ابن عدي في الكامل ج ٧ ص ٢٠٦٥، ٢٠٧٠ بلفظ "المسلمون عند شروطهم فيما أحل". وقال: (قيس بن الربيع عامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قاله شعبة وأنه لا بأس به).

لكن في السند أيضاً جبارة بن المغلس قال الحافظ في التقریب ج ١ ص ١٢٤ "جبارة بن المغلس... أبو محمد الكوفي ضعيف" أما حديث ابن عمر فأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ج ٤ ص ٤٨ بلفظ: "المسلمون على شروطهم".

ما وافق الحق وقال محمد بن الحارث، قال ابن معين: ليس بشيء "ثم قال أيضاً": وهذا يروى بإسناد أصح من هذا، بخلاف هذا اللفظ.

وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٤٥ كأنه يعني الحديث الأول عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٦ ص ٥٦٨ في البيوع والأقضية عن عطاء

والبائع شرط تسليم الأصل<sup>(١)</sup> مع الزيادة بتقدير تسليم الثمن إليه.  
 والمشتري شرط تسليم الكل<sup>(٢)</sup> بتقدير الفسخ فيجب عليهما  
 الوفاء<sup>(٣)</sup> بالشرط وذلك لصحة الزيادة.  
 وروى سالم بن أبي الجعد<sup>(٤)</sup> (عن جابر بن عبد الله)<sup>(٥)</sup> قال: "قضى  
 لي النبي - ﷺ - عن حمل اشتراه مني وزادني"<sup>(٦)</sup>.  
 وروى أن النبي - ﷺ - قال لأُم سلمة: «إن شئت زدتك في المهر  
 وزدت لهن»<sup>(٧)</sup> يعني سائر نسائه.

---

= قال: بلغنا أن النبي ﷺ قال: "المسلمون عند شروطهم" وقال الألباني في الإرواء  
 ج ٥ ص ١٤٦ وإسناده مرسل صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم.  
 وقال الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٧٩ "ولا يخفى أن الأحاديث  
 المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي  
 اجتمعت عليه حسناً".

- (١) سقط من نسخة (ب) لفظ "الأصل".
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٣) جاء في نسخة (ب) "الوفاء عليهما" بدل "عليهما الوفاء".
- (٤) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني والأشجعي مولا هم الكوفي. ثقة من الثالثة.  
 توفي سنة سبع أو ثمان وتسعين، قيل مائة.
- بتصرف الكاشف للذهبي ج ١ ص ٣٤٣، وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٧٩.
- (٥) سقط "عن جابر بن عبد الله" عن طريق السهو.
- (٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣٥١، ٣٥٢، في البيوع باب الرجل  
 يقضيه خيراً منه بلا شرط طيبة به نفسه، فقال أخرجاه في الصحيحين حديث  
 الأعمش، البخاري بالإشارة إليه، ومسلم بالرواية.
- (٧) أخرجه الإمام ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٤٠٥، ٤٠٦ في علل  
 أخبار النكاح قال: سألت أبي عن حديث رواه أبو قتية عن إسرائيل عن أبي

ولو لم تجز الزيادة لما قال ذلك. وإلا أن هذه الأخبار غريبة.  
**احتجوا:** بالنصوص المحرمة للربا والزيادة فضل مال يستحق بالعقد.  
**قلنا:** هذا تصرف يبنى على ثبوت الزيادة وهو الثمن وأنه قائم فلا ربا<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا اشترى الكافر عبداً مسلماً صح الشراء ويجبر على بيعه<sup>(٢)</sup>.  
 وقال مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup> -  $\text{ﷺ}$  -: لا يصح.  
 وعلى هذا الخلاف: إذا اشترى مصحفاً يجوز عندنا<sup>(٦)</sup>.

= إسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن النبي  $\text{ﷺ}$  لما خطبها قال لها: «إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي وإن شئت زدت في مهرك وزدت في مهرهن» قال كذا رواه أبو قتية والناس يروون عن إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي سلمة أن النبي  $\text{ﷺ}$  قال لأم سلمة. الحديث. وهو أشبه. قال أبي لو صح هذا الحديث كانت الزيادة في المهر جائزاً.

(١) المبسوط ج ١٣ ص ٨٤، ٨٥ فقد فصل هذا الرد غاية التفصيل مقلت الراجح رأي الشافعية والحنابلة لأن الزيادة وقعت في ضمان المالك الجديد والخراج بالضمان فلا تلحق بأصل العقد السابق عليه والله أعلم.

(٢) المبسوط ج ١٣ ص ١٣٠ وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٥.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ج ٥ ص ١٠ وحكى أن هذا هو المشهور وأسهل المدارك ج ٢ ص ٢٦٢ وبلغه السالك ج ٢ ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٤) المغني ج ٤ ص ٢٩٢، والإنصاف للمرداوي ج ٤/٣٢٨ وقال: (هذا المذهب في الجملة نص عليه، وعليه الأصحاب).

(٥) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٤٤ ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهم".

(٧) المراجع السابقة بالنسبة للحنفية والمالكية وبالنسبة للشافعية ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٧٦. وبالنسبة للحنابلة انظر الإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٢٨٠.

**لنا: النصوص المطلقة في جواز البيع.**

**ولهم: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>. وقوله -عليه السلام-: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»<sup>(٢)</sup>.**

---

(١) من آية ١٤١ من سورة النساء.

(٢) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٣/٢١٣ روى من حديث عائذ بن عمرو المزني، وعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل مرفوعاً، وعبد الله بن عباس موقوفاً. أما حديث عائذ. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٠٥ باب ذكر من صار مسلماً بإسلام أبويه.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٥٢ رقم ٣٠ في كتاب النكاح باب المهر فذكره.

وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ٢١٣ وقال الدارقطني وعبد الله ابن حشرج وأبوه مجهول.

وأما حديث عمر بن الخطاب: أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" ج ١ ص ١٩٦-١٩٧.

وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٥١ في ترجمة محمد بن علي ابن الوليد السلمي روى أبوبكر البيهقي حديث الضب من طريقه إسناد نظيف ثم قال البيهقي: الحمل فيه على السلمي هذا.

قلت: (صدق والله البيهقي فإنه خير باطل).

وأما حديث معاذ. قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٣ حديث معاذ فرواه نهشل في "تاريخ واسط".

وفيه عمران بن أبان قال الحافظ ابن حجر في التقریب ج ٢ ص ٨٢ ضعيف.

وأما حديث عبد الله بن عباس.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢٥٧. فيرويه حماد بن زيد عن

وعن الزهري: مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا يشتري الكافر مسلماً<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** إثبات السبيل إنما يكون بإثبات ولاية التصرف فيه ونحن لا نثبت له الملك على وجه متمكن من استعماله في مصالحه. وكذا الجواب عن الأخبار على أنها غريبة فلا تعارض نصوص الكتاب<sup>(٢)</sup>.

---

= أيوب عن عكرمة عنه في اليهودية والنصرانية تحت النصراني أو اليهودي فتسلم هي. قال: "يفرق بينهما، الإسلام يعلو ولا يعلى".

وذكره البخاري في صحيحه ج ٢ ص ٩٦ تعليقا في الجناز باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلي عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام فذكره.

وقال الألباني في الإرواء ج ٥/١٠٩ (أن الحديث حسن مرفوعاً بمجموع طريقي عائد ومعاذ، وصحيح موقوفاً. والله أعلم).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٧ ص ١٥٠ في كتاب البيوع والأقضية في ما يفعل بعبد الكافر إذا أسلم؟

عن الزهري بلفظ: "مضت السنة أن لا يسترق كافر مسلماً".

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٧ ص ٣٧٥. فذكره.

(٢) وقد وضع ذلك الإمام السرخسي في المبسوط ج ٣ ص ١٣١-١٣٣، وعلق

على ذلك العلامة ابن قدامة في المغني ج ٤ ص ٢٩٢ قال: (إنه يمنع استدامة ملكه

عليه فمنع ابتدائه كالنكاح ولأنه عقد يثبت الملك على المسلم للكافر فلم يصح

كالنكاح والملك بالإرث والاستدامة أقوى من ابتداء الملك بالفعل والاختيار

بدليل ثبوته بهما للمحرم في الصيد مع منعه من ابتدائه فلا يلزم من ثبوت

الأقوى بثبوت ما دونه مع أننا نقطع الاستدامة عليه بمنعه منها وإجباراً على

إزالتها).

## مسألة

لا يجوز بيع لبن الآدميات في قدح<sup>(١)</sup>.  
وهو قول<sup>(٢)</sup> أحمد<sup>(٣)</sup>، وقال مالك<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>: يجوز.

(١) قدح: يكون من الآنية بالتحريك واحد الأقداح التي للشرب معروف، قال أبو عبيد:  
يروى الرجلين وليس لذلك وقت وقيل هو اسم يجمع صغارها وكبارها والجمع  
أقداح ومتخذها قداح، وصناعته القداحة.

لسان العرب ج ٢/٥٥٤، والصحاح ج ١/٣٩٤ والمغرب ج ٢ ص ٣٧٣.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٧١ وفتح القدير ج ٦/٦١ وبدائع الصنائع ج ٥  
ص ٦٤٥. والبنية في شرح الهداية ج ٦ ص ٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) المبدع ج ٤ ص ١١/١٢، والإنصاف ج ٤ ص ٢٧٧، ٢٧٨ ووضح المسألة في  
المذهب فقال: (أما بيع لبن الآدميات: فأطلق المصنف فيه وجهين.

أحدهما: يصح مطلقاً. وهو المذهب. وهو ظاهر كلام الخرقي وصححه المصنف،  
والشارح.

والوجه الثاني: لا يصح مطلقاً. قال المصنف والشارح: ذهب جماعة من أصحابنا  
إلى تحريم بيعه. وجزم به في المنور. وقدمه في المحرر.

(فعليه: لو أتلفه متلف ضمنه. على الصحيح من المذهب، ويحتمل أن لا يضمنه،  
كالدمع والعرق. قاله القاضي. ونقله في شرح المحرر للشيخ تقي الدين) وقيل: يصح  
من الأمة دون الحرة...

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام القاضي ابن رشد القرطبي ج ٢ ص ٩٦.

(٥) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٥٣ والمجموع شرح المهذب ج ٩ ص ٢٤١، ٢٤٢،  
ووضح فقال ما نصه: (بيع لبن الآدميات جائز عندنا لا كراهة فيه، هذا هو المذهب  
وقطع به الأصحاب إلا الماوردي والشاشي والرويانى، فحكموا وجهاً شاذاً عن أبي  
القاسم الأنماطي من أصحابنا أنه نجس لا يجوز بيعه، وإنما يربى به الصغير للحاجة،  
وهذا الوجه غلط من قائله، فالصواب جواز بيعه قال الشيخ أبو حامد هكذا قاله  
الأصحاب قال: ولا نص للشافعي في المسألة، هذا مذهبنا.

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".



ولا فرق بين لبن الحرة والأمة عندنا إلا في رواية عن أبي يوسف: أنه يجوز بيع لبن الأمة<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الخلاف: لا يضمن بالإتلاف<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(٣)</sup>. واللبن جزء من الآدمية فلا يجوز هوانه.

وإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - أيضاً فإنهم حكموا في ولد المغرور بالعفر<sup>(٤)</sup> وقيمة الولد، ولم يحكموا بضمن اللبن ولو كان جائزاً لحكموا به<sup>(٥)</sup>.

**فإن قيل:** لم يوجد التنصيص من الكل وإنما عمر وعلي - رضي الله عنهما - هما اللذان حكما بذلك.

ولو سلمنا الإجماع لكن إنما لم يحكما بضمن اللبن لانعدام الدعوى؛ لأن القضاء ينبي على الدعوى فينعدم لعدمها.

**قلنا:** لو كان بين الصحابة خلاف لاشتهر لأن السكوت عن البيان في موضع الحاجة لا يجوز.

---

(١) المراجع السابقة في المسألة.

(٢) المراجع السابقة في المسألة.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٧٠.

(٤) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١١٠، ١١١ وولد المغرور حر بالقيمة، بإجماع الصحابة: غريب، رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه في البيوع"، وأخرج مالك في "الموطأ" ج ٢ ص ٧٤١ في "كتاب الأقضية" مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب، أو عثمان بن عفان، قضى أحدهما في أمة غرت رجلاً بنفسها، فذكرت أنها حرة، فتزوجها، فولدت له أولاداً، فقضى أن يفدي ولده بمثلهم.

(٥) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٥ ص ١٤٥.

وأما الدعوى فنقول: وجدت دلالة لأن دعوى الأصل دعوى البيع<sup>(١)</sup> فلما لم يحكما بضمان اللبن عرف أنه غير واجب<sup>(٢)</sup>.  
**احتجوا:** بالعمومات المطلقة لجواز البيع<sup>(٣)</sup>.  
**قلنا:** نخص منها اللبن في الضرع<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

بيع الفضولي<sup>(٥)</sup> ينعقد موقوفاً على إجازة المالك<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٥ ص ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧،  
(٢) المبسوط ج ١٧ ص ١٧٦، والبنية ج ٧ ص ٥٣٥.  
(٣) المراجع السابقة في مذهبي المالكية والشافعية.  
(٤) انظر المراجع السابقة في مذهبي الأحناف والحنابلة.  
(٥) معنى الفضولي لغة: مشتق من الفضل جمع فضول وهو الزيادة. والفضولي هو من يتدخل ويشغل في الأمور التي لا تعنيه ولا تخصه.  
بتصرف القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٤ والمصباح المنير ج ٢ ص ٥٧١.  
أما الفضولي عند الفقهاء: يطلق ويراد به كل من يعقد لغيره عقداً من العقود دون إذن منه.  
فالفضولي عندهم هو من يباشر عقداً من العقود أو تصرفاً من التصرفات التي لا صلة له بها من غير أن يكون أصيلاً ولا ولياً ولا وكيلًا. فليست له سلطة شرعية تخوله في التصرف.  
بتصرف البحر الرائق ج ٦ ص ١٦٠، وقوانين الأحكام ص ٢٧١، ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٠٢، والفروع ج ٤ ص ٣٦.  
(٦) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٨، ١٤٩ والبنية في شرح الهداية ج ٦ ص ٥٨٦ وقال العيني: "قال" -أي القدوري رحمه الله- ومن باع ملك غيره بغير إذنه فالمالك بالخيار إن شاء أجاز البيع وإن شاء فسخ" وبه قال مالك وأحمد في رواية...

وقال الشافعي: يقع لغواً<sup>(١)</sup>.

وعن أحمد كالمذهبيين<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا الخلاف: طلاقه<sup>(٣)</sup> وعتاقه<sup>(٤)</sup> وإجارته<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك.

(١) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٥٣ فبين ذلك الإمام النووي فقال ما نصه: "أن يكون المبيع مملوكاً لمن يقع العقد له. فإن باشر العقد لنفسه، فليكن له، وإن باشر لغيره بولاية أو وكالة، فليكن لذلك الغير، فلو باع مال غيره بلا إذن ولا ولاية، فقولان: الجديد: بطلانه. والقديم: أنه ينعقد موقفاً على إجازة المالك، فإن أجاز، نفذ، وإلا لغا. ويجري القولان فيما لو زوج أمة غيره أو ابنته، أو طلق منكوحته، أو أعتق عبده، أو أجر داره، أو وهبها بغير إذنه..."

(٢) الإنصاف ج ٤ ص ٢٨٣ ووضح روايات المذهب فقال: "قوله فإن باع ملك غيره بغير إذنه أو اشترى بعين مالك شيئاً بغير إذنه لم يصح" وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب وجزم به في الوجيز وغيره.

وعنه يصح، ويقف على إجازة المالك اختاره في الفائق وقال: "لا قبض ولا إقباض قبل الإجازة، وقال بعض الأصحاب في طريقته: يصح ويقف على إجازة المالك ولو لم يكن له مجيز في الحال..."

(٣) بالنسبة لطلاقه، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٨٤٧ وجامع الفصولين ج ١ ص ٣٠٩. بالنسبة للشافعية، مغني المحتاج ج ٢/١٥. بالنسبة للحنابلة، انظر المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٠.

(٤) وبالنسبة لعتاقه: الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٣٦٦، ومجمع الأنهر ج ١ ص ٥١٤. أما الحنابلة نيل المآرب ج ٢ ص ٤، والفروع ج ٥ ص ١٢٥.

أما الشافعية مغني المحتاج ج ٢ ص ١٥. وفتح العزيز شرح الوجيز ج ٨ ص ١٢٢. (٥) بالنسبة لإجارته جامع الفصولين ج ١ ص ٣١٤ ومختصر الطحاوي ص ٨٢ وبالنسبة للحنابلة: فتاوى ابن تيمية ج ٢/٥٧٧، والكافي ج ٢/٢١. بالنسبة للشافعية نهاية المحتاج ج ٣ ص ٣٩٠، والمجموع ج ٩ ص ٢٤٧، ٢٤٨.

**لنا:** ما روي<sup>(١)</sup> أن النبي - ﷺ - دفع إلى عروة البارقي ديناراً وأمره أن يشتري شاة فاشترى شاتين بدينار ثم باع إحداهما بدينار وجاء بدينار وشاة. فقال: يا رسول الله هذا ديناركم وهذه شاتكم. فقال النبي - ﷺ -: «اللهم بارك له في صفقة يمينه» خ د<sup>(٢)</sup>.

ولو لم ينعقد البيع لم يجوز النبي - ﷺ - لأن عروة كان فضولياً في الشاة المبعة لأنه اشتراها بوكالة النبي - ﷺ - ثم باعها بغير إذنه ودعا له النبي - ﷺ - بالبركة. فلو كان فاسداً لرده.

وروي في كتاب النكاح عن تلك المرأة التي زوجها أبوها بغير أمرها<sup>(٣)</sup> فقال لها النبي - ﷺ -: «أجيزي ما صنع أبوك»<sup>(٤)</sup>. أمرها

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة لفظ "ما روي" قبل أن.

(٢) أخرجه البخاري ج ٤/١٨٧ باب علامات النبوة في الإسلام عن شبيب ابن غرقدة قال سمعت الحلي يحدثون عن عروة أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التراب ربح فيه. وأخرجه أبوداود برقم ٣٣٨٤ في البيوع والإجازات باب في المضارب يخالف فذكره...

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٥٩ في البيوع باب عن أبي لبيد عن عروة البارقي قال: دفع إلي رسول الله ﷺ ديناراً لأشتري له شاة فاشترت له شاتين فبعت إحداهما بدينار وبحث بالشاة والدينار إلى النبي ﷺ فذكر له ما كان من أمره فقال: «بارك الله في صفقة يمينك».

وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٤٠٢ في الصدقات باب الأمين يتجر فيه فيربح. فذكره.

(٣) جاء في نسخة (ب) "إذنهما" بدل "أمرها".

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

بالإجازة ولو لم يتوقف على الإجازة لما كان للأمر بالإجازة فائدة.

**فإن قيل:** النبي -عليه السلام- أمر عروة بشراء الأضحية وهي تختص بالأنواع الثلاثة فلا<sup>(١)</sup> يختص ذلك بالشاة. والوكالة لا تصح بالمجهول ولو كان وكيلاً أيضاً لما سلم الشاة الأولى بغير إذن مالكةا لأنه حرام ولا يظن ذلك بالصحابي على أنه قد روي في سياق الحديث أنه -عليه السلام- تصدق بالدينار، ولو صح العقد لما تصدق به لأنه يطيب له.

**قلنا:** الصحيح من الرواية أنه أمره بشراء شاة ولو أمره (بشراء)<sup>(٢)</sup> أضحية<sup>(٣)</sup> قلنا الأضحية وإن اشتملت على الأنواع لكن لما قدر الثمن بالدينار تعينت بالدينار<sup>(٤)</sup> لأنه لا يصلح للإبل والبقر عرفاً فخرجاً عن الإرادة فلا يكون وكالة بالمجهول.

وأما تسليمها بغير إذن مالكةا فإنما حرم ذلك إذا لم يعلم نص صاحبه والظاهر هو الرضى لأنه وسيلة إلى عرض الشاة. وفصل الدينار وهو أليق بحال الراوي ولو كانت الوكالة عامة لاشتهر (بها عروة)<sup>(٥)</sup> ولم يشتهر لأن كل واحد ممن صحبه -عليه السلام- اشتهر بشيء كما في الكتاب والأذان ونحوه. وأما التصديق بالدينار فلا تصح هذه الزيادة في الحديث لأن

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (جـ) "ولا" بدل "فلا".

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة "جـ".

(٣) جاء في نسخة (جـ) "الأضحية" بدل "أضحية".

(٤) جاء في نسختي (ب)، (جـ) "والشاة" بدل "الدينار" والصواب بالشاة.

(٥) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ب)، (جـ).

البخاري رواه كما روينا وكذا رواه أبوداود والترمذي ولم يذكروا الزيادة. والزيادة إذا لم تشتهر لا تقبل ما لم تلتحق بالأصل ويحتمل أنه - عليه السلام - تصدق بالدينار لمعان آخر لا لعدم جواز بيع عروة<sup>(١)</sup>.  
احتجوا بما روي أن النبي - عليه السلام - نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان<sup>(٢)</sup> ق<sup>(٣)</sup> د<sup>(٤)</sup>.

ونهى النبي - عليه السلام - عن بيع الغرر<sup>(٥)</sup> م<sup>(٦)</sup> وهذا<sup>(٧)</sup> غرر.

- 
- (١) تبين الحقائق ج ٤ ص ١٠٤، والمراجع السابقة في مذهب الحنفية.  
(٢) سقط من نسخة (ب) الرمز "ق" "د".  
(٣) جاء في نسخة (ج) "خ" بدل "ق".  
(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.  
(٥) الغرر: مأخوذ من التغرير وهو حمل النفس على الغرر يقال: قد غرر بنفسه تغريراً وتغرة أي عرضها للهلكة من غير أن يعرف.  
والاسم الغرر لذا نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر مثل بيع السمك في الماء. وقيل بيع الغرر المنهي عنه ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن مجهول.  
بتصرف لسان العرب ج ٥ ص ١٣، ١٤، والصحاح ج ٢ ص ٧٦٨ والمغرب ص ٣٣٨.  
(٦) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٥٣ رقم ١٥١٣ باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر بلفظ عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر. وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٣٢ رقم ١٢٣٠ باب في كراهية بيع الغرر فذكره. وأخرجه أبوداود ج ٣ ص ٦٧٢ رقم ٣٣٧٦ باب في بيع الغرر فذكره. وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٦٢ في البيوع باب بيع الحصاة فذكره. وأخرجه ابن ماجه رقم ٢١٩٤ والنهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر فذكره. ولهذا الحديث طرق أخرى ذكرها الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٣٤.  
(٧) جاء في نسخة (ب) هو بدل "هذا".

**قلنا:** النبي - ﷺ - نهى عن بيع المردوم لأنه حديث حكيم ابن حزام الذي تقدم فقال: «لا تبع ما ليس عندك» أي لا تبع المردوم وفيما نحن فيه بخلافه.

ولا نسلم أنه غرر لأنه يتوقف على إجازة المالك<sup>(١)</sup>.

## مسألة

المشتري من الغاصب إذا أعتق العبد المشتري ينفذ إعتاقه موقوفاً على إجازة المالك عند أبي حنيفة، وأبي يوسف استحساناً. وعند محمد وزفر: لا يصح أصلاً قياساً فلا يتوقف. وقيل: محمد مع أبي يوسف<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا الخلاف: إذا اشترى من الفضولي<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** قوله - ﷺ -: «أيما (رجل)<sup>(٤)</sup> مسلم اعتق مسلماً فإن الله تعالى يعتق بكل عضو منه عضواً من النار» د<sup>(٥)</sup>. إلى غير ذلك من النصوص.

---

(١) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٥ ص ١٤٩.

(٢) فتح القدير ج ٦ ص ١٩٣، ١٩٤، والبنية في شرح الهداية ج ٦ ص ٥٩٣.

(٣) بخصوص الحنفية: بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٨، ١٥٠، وجامع الفصولين ج ١ ص ٢١٨، وبالنسبة للشافعية المجموع ج ٩ ص ٢٤٨، ٢٥٠، وشرح البهجة لتركيب الأنصاري ج ٢ ص ٤٠٦. وبالنسبة للمالكية مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٧٢، وقوانين الأحكام ص ٢٧١. وبالنسبة للحنابلة كشف القناع ج ٣ ص ١٥٧ والإنصاف ج ٤ ص ٢٨٣، ٢٨٤، وإعلام الموقعين ج ٢ ص ٥٥، ٥٦.

(٤) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

(٥) أخرجه البخاري ج ١١٧/٣ باب المعتق وفضله بلفظ: أيما رجل اعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً من النار.

إلا أنه ترك قبل الإجازة حقاً للمالك فإذا أجاز جاز.  
**وجه قول محمد وزفر.** قوله - ~~عليه السلام~~ - «لا عتق فيما لا يملك ابن آدم» <sup>(١)</sup>.

**قلنا:** لم قلتم إنه لا يملك هذا العتق بل ثبت عند الملك فيجوز <sup>(٢)</sup>.

## مسألة

إذا باع بشرط الأجل إلى وقت الحصاد، أو الدياس، أو إلى قدوم الحاج، ثم حذف الأجل قبل أوان الحصاد والدياس والقدوم، انقلب العقد جائزاً وقال زفر <sup>(٣)</sup> والشافعي <sup>(٤)</sup>: لا ينقلب جائزاً. وعلى هذا الخلاف: إذا باع بشرط الخيار أربعة أيام، ثم حذف الخيار قبل مضي ثلاثة أيام، انقلب العقد جائزاً خلافاً لهما. وقولنا استحسان وقولهما قياس.

واختلف المشائخ فيه. قال مشايخ العراق: العقد فاسد

---

= وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١١٤٧ باب فضل العتق فذكره...  
وأخرجه أبوداود ج ٤ ص ٢٧٤ رقم ٣٩٦٥ باب في أي الرقاب أفضل بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يقول «أيما رجل مسلم اعتق رجلاً مسلماً فإن الله عز وجل جاعل وقاء كل عظم من عظامه عظماً من عظام مُحرَّره من النار، فذكره...».

(١) تقدم تخريجه هذا الحديث.

(٢) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٤ ص ٥٩، ٦٠.

(٤) روضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ٤١٠.



وبالإسقاط ينقلب جائزاً.

وقال مشايخ خراسان: العقد موقوف فإن أسقط المفسد صح وإلا فلا. وهو الأصح<sup>(١)</sup>.

**لنا:** النصوص المطلقة في جواز البيع.

وروي أن ابن مسعود اشترى جارية من امرأته على أنه إن أراد بيعها لم يبيعها إلا منها<sup>(٢)</sup>.

ولهم النصوص الدالة على عدم جواز البيع الفاسد. وهذا فاسد.

**قلنا:** المفسد سقط قبل تقررهِ، فلا فساد.

---

(١) المجموع شرح المذهب للإمام النووي ج ٩ ص ١٧٨، والبنية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٦ ص ٢٦١-٢٦٣.

(٢) أخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٥٦ باب الشرط في البيع عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال أراد ابن مسعود أن يشتري من امرأته جارية يتسرى بها، فقالت لا أبيعكها حتى أشرط عليك أنك إن تبعها بعني فأنا أولى بها بالثمن قال: حتى أسأل عمر، فسأله فقال: لا تقربها وفيها شرط لأحد. وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٦١٦ في البيوع باب ما يقبل في الوليدة إذا بيعت والشرط فيها فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٦ ص ٤٨٩ في البيوع والأفضية باب الرجل يشتري الجارية على أن لا يبيع ولا يوهب، فذكره. وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ج ٣ ق ٢ ص ١١٠، ١١١، باب جامع الطلاق فذكره. وأخرجه البيهقي ج ٥ ص ٣٣٦ في البيوع باب الشرط الذي يفسد البيع فذكره.

## مسألة

إذا اشترى الرجلان عبداً صفقة واحدة على أنهما بالخيار فيه  
فليس لأحدهما أن ينفرد بالرد عند أبي حنيفة - رحمه الله - (١).  
وقال (٢) والشافعي (٣): ينفرد (٤).

وعلى هذا الخلاف: الرد بخيار الرؤية وخيار العيب (٥).  
لنا: قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (٦)، وما في معناه من النصوص.  
احتجوا: بما روينا من قوله - عليه السلام -: «من اشترى شيئاً ولم يره فله  
الخيار إذا رآه» (٧).

وعدم الرؤية مختلف فيه.  
وقوله - عليه السلام -: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا» خ (٨) .....

---

(١) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله".

(٢) الهداية شرح بداية المبتدي للشيخ المرغيناني ج ٣ ص ٣٢.

(٣) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٤٤٣.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) زيادة "له ذلك".

(٥) انظر المراجع السابقة.

(٦) سورة المائدة، آية: ١.

(٧) تقدمت تخريج هذا الحديث.

(٨) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١ روي من حديث ابن عمر، ومن حديث

حكيم بن حزام ومن حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث سمرة بن جندب

ومن حديث أبي برزة.

فحديث ابن عمر: أخرجه البخاري ج ٣ ص ١٧، ١٨ في البيوع باب كم يجوز

الخيار فذكره.

= وأخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٦٧١ في البيوع باب بيع الخيار فذكره. وقال مالك: وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه. وأخرجه بقية الأئمة الستة في كتبهم.

أما حديث حكيم بن حزام.

أخرجه البخاري ج ٣ ص ١٧، ١٨ في البيوع باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع. وأخرجه مسلم رقم ١٥٣٢ في كتاب البيوع باب الصدق في البيع والبيان فذكره.

أما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه أبوداود رقم ٣٤٥٦ في البيوع والإجازات باب خيار المتبايعين فذكره. وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٥ في البيوع باب ما جاء في البيع بالخيار ما لم يتفرقا فذكره. وقال: هذا حديث حسن.

وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٥١، ٢٥٢ في البيوع باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما، فذكره.

أما حديث سمرة: أخرجه ابن ماجه رقم ٢١٨٣ في كتاب التجارات باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٥١ في البيوع باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما، بلفظ: «البيعان بالخيار حتى يتفرقا أو يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى ويتخيران ثلاث مرات».

وأما حديث أبي برزة: أخرجه أبوداود رقم ٣٤٥٧ في البيوع والإجازات باب في خيار المتبايعين.

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ج ٥ ص ٩ بعد أن ذكره ورجال إسناده ثقات. وأخرجه ابن ماجه رقم ٢١٨٢ في التجارات باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فذكره.

.....م<sup>(١)</sup>. أي كل واحد منهما.

**قلنا:** هذه أخبار آحاد وردت على مخالفة الكتاب فترد<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن، أو جنسه، والسلعة هالكة في يد المشتري لا يتحالفان والقول قول المشتري مع يمينه عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: يتحالفان ويرد المشتري قيمة المبيع الهالك ويرد البائع الثمن المأخوذ<sup>(٣)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>. وعن مالك<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> كالمذهبين.

---

(١) جاء في نسخة (ب)، (ج) زيادة رمز (د).

(٢) البناية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٦ ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٣) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٣ ص ٢٩-٣١.

(٤) روضة الطالبين ج ٣ ص ٥٧٥ ونهاية المحتاج ج ٤ ص ١٥٦، ١٥٧.

(٥) الكافي ج ٢ ص ٦٩٠، وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٤٤، ١٤٥، وبلغة السالك ج ٢ ص ٥٢٨، ٥٢٩.

(٦) المغني ج ٤ ص ٢١٤، ٢١٥، والإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٤٤٧، ٤٤٨، ووضح ذلك فقال "قوله" وإن كانت السلعة تالفة.

وهو كالصريح أنهما يتحالفان مع تلف السلعة. وقد دخل ذلك في عموم قوله "ومتى اختلفا في قدر الثمن تحالفا" وهذا المذهب. قال في التلخيص: أصح الروايتين التحالف. قال الزركشي: هذا اختيار الأكثرين. قال ابن منجا في شرحه: هذا أولى. وجزم به في الوجيز، والخرقي، وعنه لا يتحالفان إن

واتفقوا على أنهما يتحالفان حال قيام السلعة<sup>(١)</sup>.

لنا: قوله -عليه السلام-: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»<sup>(٢)</sup> خ<sup>(٣)</sup> د<sup>(٤)</sup>.

جعل اليمين حجة المنكر، والبائع ليس بمنكر فلا<sup>(٥)</sup> يكون اليمين

---

= كانت تالفة. والقول قول المشتري مع يمينه. اختاره أبو بكر -عليه السلام-. قال الزركشي: هي أنصهما.

(١) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٢) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٢٦ في الأحكام باب ما جاء أن البينة على المدعي

واليمين على المدعى عليه. قال الترمذي: هذا حديث في إسناده مقال. ومحمد بن عبيد الله يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن المبارك وغيره.

لكن أخرج البخاري ج ٥/١٦٧ في تفسير سورة آل عمران، باب قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ وفي الرهن باب إذا

اختلف الراهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه في الأموال

والحدود. عن ابن أبي مليكة "أن امرأتين كانتا تخرزان في بيت، أو في الحجرة

فخرجت إحداهما، وقد أنفذ باشفي في كفها، فادعت على الأخرى فرفع

ذلك إلى ابن عباس، فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ

بِدَعْوَاهُمْ، لَذَهَبَ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ» ذكروها بالله، أقرؤوا عليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٧٧) فذكروها فاعترفت فقال ابن عباس:

قال النبي ﷺ «اليمين على المدعى عليه».

وأخرجه مسلم رقم ١٧١١ في الأقضية باب اليمين على المدعى عليه فذكره.

وأخرجه أبو داود رقم ٣٦١٩ في الأقضية باب اليمين على المدعى عليه فذكره.

(٣) جاء في نسخة (ب) و (ج) رمز "م" بدل "د".

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "ولا" بدل "فلا".

حجة له وكذا المشتري ليس بمدع لأن العقد حقه وقد سلم له المبيع.

**احتجوا:** بقوله -عليه السلام-: «إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا»<sup>(١)</sup>

حد<sup>(٢)</sup> من غير فصل بين قيام السلعة وهلاكها.

**قلنا:** كل الأخبار ضعاف<sup>(٣)</sup> في هذا الباب.

ولو سلمت، فالمراد منه حال قيام السلعة، وقد روى مفسراً

---

(١) ورد لهذا الحديث ستة طرق نذكر أقربها لنص المؤلف وهي كالتالي:

عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أخرجه أحمد ج ٤٦٦/١. عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ «إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يتردان».

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٠ رقم ٦٧ في البيوع عن القاسم ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اختلف المتبايعان في البيع والسلعة مما هي لم تستهلك فالقول قول البائع أو يتردان البيع». وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٧٠ رقم ١٢٧٠ وقال: وهو مرسل يعني أنه منقطع بين القاسم وجده ابن مسعود. ولكن جاء موصولاً رواه عمر بن قيس الماصر وهو ثقة احتج به مسلم. وأخرجه الدارقطني أيضاً ج ٣ ص ٢٠ رقم ٦٥.

وبقية الطرق ذكرها الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ١٦٨، إلى ١٧١ وقال الألباني أيضاً (وجملة القول إن الحديث صحيح قطعاً فإن بعض طرقه صحيحة وبعضها حسن والأخرى ما يعتضد به). أما لفظه: "تحالفاً" فقد ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٣٥ "أن الرافعي اعترف في التذنيب أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث وإنما توجد في كتب الفقه وكأنه عنى الغزالي فإنه ذكرها في الوسيط".

(٢) جاء في نسخة (ب) بدون رمز "حد".

(٣) جاء في نسخة (ب) "ضعافاً" بالنصب وهو خطأ نحوي لأنه خبر ومحلّه الرفع.

كذلك<sup>(١)</sup> ق<sup>(٢)</sup>. لأن ردها بعد الهلاك لا<sup>(٣)</sup> يمكن فيحمل عليه<sup>(٤)</sup>

## مسألة

خيار المجلس لا يثبت<sup>(٥)</sup> وهو قول مالك<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٧)</sup> وأحمد<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>: يثبت<sup>(١٠)</sup>.

(١) جاء في نسخة (ب) "لذلك" بدل "كذلك".

(٢) سبق بيان ذلك في تخريج الدارقطني للحديث.

(٣) جاء في نسخة (ب) "فلا" بدل "لا".

(٤) المراجع السابقة.

(٥) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٥٢٨ والبنية ج ٦ ص ٢٠٥.

(٦) الخرشي على مختصر تحليل ج ٥ ص ٦ وأسهل المدارك ج ٢ ص ٢٢١.

(٧) نهاية المحتاج ج ٤ ص ٢، وكفاية الأخبار ج ١ ص ٢٥ والمجموع ج ٩ ص ١٧١

وقال: (مذهبنا ثبوته للمتعاقدين وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وأبي برزة الأسلمي الصحابي وسعيد ابن المسيب وطاووس وعطاء وشريح والحسن البصري والشعبي والزهرري والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأبي عبيد وبه قال سفيان وابن المبارك وعلي بن المدايني وسائر المحدثين، وحكاه القاضي أبو الطيب عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وابن أبي ذؤيب، وقال مالك وأبو حنيفة لا يثبت لمن يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول وحكى عن شريح والنخعي وربيعة...).

(٨) حاشية الروض المربع ج ٤ ص ٤١٤ والإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٣٦٤.

(٩) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(١٠) وقال أيضاً الإمام العيني في البنية في شرح الهداية ج ٦ ص ٢٠٦، ٢٠٧ ما

نصه: (وَلَنَا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ المائدة، والبيع عقد يلزم

**لنا:** قوله - عليه السلام -: "المؤمنون عند شروطهم" <sup>(١)</sup> م <sup>(٢)</sup>.

ومن حكم الإيمان <sup>(٣)</sup> الوفاء بالشرط.

وعن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: "إن الناس قائلون غداً: ماذا صنع عمر؟ إن البيع صفقة أو خيار، والمؤمنون عند شروطهم" <sup>(٤)</sup>.

---

= الوفاء بظاهر الآية فلو كان خيار المجلس ثابتاً لم يكن الوفاء بعقد البيع لازماً. وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ٢٨٢ البقرة. ندب إلا الإشهاد على العقد توثقة لهما. وفي ثبوت الخيار يسقط معنى التوثق فكان فيه إبطال معنى الكتاب: وقوله عليه السلام لحبان بن منقذ "إذا اشتريت فقل لا خلاصة ولي الخيار"، فعلم أن البيع يلزم بالإيجاب والقبول. وفي إثبات الخيار لأحدهما يلزم أبطال حق الآخر فيتنفي بقوله عليه السلام "لا ضرر ولا ضرار في الإسلام" أي لا يضر الرجل أخاه ابتداءً، لأن الضرر بمعنى الضر، وهو يكون من واحد، والضرار من اثنين بمعنى المضارة وهو أن تضر من شرك ذكره في المغرب).

وقال أيضاً الإمام النووي في المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ١٧٢ ما نصه: (واحتج لهم بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ فظاهر الآية جوازه في المجلس، ومحدث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه» فدل على أنه إذا جاز له بيعه ففي المجلس قبل التفرق.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون رمز "م".

(٣) جاء في نسخة (ب) "للإيمان" بدل "الإيمان".

(٤) أخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٥٢، ٥٣ باب البيعان بالخيار ما لم يفرقا عن الحجاج يرفعه إلى عمر أن عمر قال بمنى حين وضع رجله في الغرز: "إن الناس قائلون غداً، ماذا قال عمر؟ ألا وإنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه".



**احتجوا:** بما روى أن النبي - ﷺ - قال: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا» خ<sup>(١)</sup> د<sup>(٢)</sup>.

والمراد به التفرق بالأبدان<sup>(٣)</sup> بدليل أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا باع تمشي خطوات يقصد به إلزامه.  
ويروى أنه كان يمشي عن المكان الذي تعاقدوا فيه<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

---

= وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج ٥ ص ٢٧٢ في البيوع في تفسير بيع الخيار. بلفظ: كان عمر أو ابن عمر ينادي البيع صفقة أو خيار وروي عن مطرف ابن طريف تارة عن الشعبي عن عمر وتارة عن عطاء بن أبي رباح عن عمر - رضي الله عنهما - "البيع صفقة أو خيار" قال البيهقي: "وكلاهما ضعيف لانقطاع ذلك فإن صح فالمراد به والله أعلم بيع شرط فيه قطع الخيار فلا يكون لهما بعد الصفقة خيار وبيع لم يشترط فيه قطع الخيار فهما بالخيار ما لم يتفرقا". وقال أيضاً: "وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى تضعيف الأثر عن عمر".

(١) سبق تخريج هذا الحديث.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) رمز "م" بدل "د".

(٣) المجموع شرح المذهب للإمام النووي ج ٩ ص ١٦٧.

(٤) أخرجه البخاري ج ٣ ص ١٧ باب كم يجوز الخيار، وقال نافع "وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه".

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٦٤ في البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين بلفظ: "فكان إذا باع رجلاً فأراد أن لا يقيله قام فمشى هنية ثم رجع إليه".

وأخرجه الصنعاني ج ٨ ص ٥١ باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا عن نافع قال: "كان ابن عمر إذا اشترى شيئاً مشى ساعة قليلاً ليقطع البيع ثم يرجع".

(٥) وقال أيضاً الإمام النووي في المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ١٧٣ وعن جابر أن النبي ﷺ قال: «خير أعرابياً بعد البيع» رواه الترمذي وقال حديث صحيح =

وابن عمر هو راوي الحديث فكان أعلم بتأويله ولا يقال: إنه محمول على المساومين لأنه يطل هذه الرواية ولا يقال بعد الفراغ من العقد بائع مجازاً لأننا نقول هو بائع حقيقة لأن البيع قائم شرعاً.

ولا يقال: هو خير واحد ورد فيما تعم به البلوى فلا يقبل لأننا نقول هو خير العدل عن العدل فيجب قبوله على أنه فيما تعم به البلوى لأن الأزمان المتوالية تمضي ولا تحتاج إلى خيار المجلس ثم قد أسقطتم القراءة عن المقتدي وأوجبتم الوتر بأخبار الآحاد وكل ذلك مما تعم به البلوى<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** لا كلام في أنه خير واحد فكم زعم الخصم أنه حجة.

ورواية العدل<sup>(٢)</sup> له لا تخرجه عن كونه خير واحد لأن صدق الراوي مضمون وقد أكد هذا أن الصحابة - رضي الله عنهم - اختلفوا في المسألة ولم يحتج أحد منهم بالحديث.

---

= وعن ابن عباس "أن النبي ﷺ بايع رجلاً فلما بايعه قال: اختر، ثم قال رسول الله ﷺ: هكذا البيع" رواه أبوداود الطيالسي، ورواه البيهقي وفي المسألة أحاديث كثيرة من رواية أبي هريرة تعليقاً بصيغة الجزم عن ابن عمر قال: "بعت أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخير، فلما تبايعنا رجعت على عقبي حتى خرجت من بيته خشية أن يرد عليّ البيع، وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا، قال ابن عمر: فلما وجب بيعي وبيعه رأيت أنني قد غبنته بأني سقته إلى أرض ثمود بثلاث ليل، وساقني إلى المدينة بثلاث ليل" روى البيهقي هذا متصلاً بإسناده.

(١) نيل الأوطار شرح متقى الأخبار للإمام الشوكاني ج ٥ ص ٢٩٠، ٢٩١.

وفتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ج ٤ ص ٣٣٠-٣٣٢.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "له".

وكذا علماء التابعين حتى رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر ولم يعمل به مالك، وكان إذا سئل عنه يقول: رأيت الناس على خلافه<sup>(١)</sup> حتى قال بعضهم: إنه منسوخ لهذا<sup>(٢)</sup>.  
على أن التفرق يحتمل الأبدان ويحتمل الأقوال فلا يكون حجة<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق بيان ذلك أثناء التحريج لهذا الحديث.  
علق على ذلك الإمام النووي في المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ١٧٤ قال قول مالك فهو اصطلاح له وحده منفرد به عن العلماء فلا يقبل قوله في رد السنن، لتك فقهاء المدينة العمل بها وكيف يصح هذا المذهب؟ مع العلم بأن الفقهاء ورواة الأخبار لم يكونوا في عصره، ولا في العصر الذي قبله منحصرين في المدينة، ولا في الحجاز، بل كانوا متفرقين في أقطار الأرض مع كل واحد قطعة من الأخبار لا يشاركه فيها أحد، فنقلها ووجب على كل مسلم قبولها، ومع هذا فالمسألة متصورة في أصول الفقه غنية عن الإطالة فيها هنا، هذا كله لو سلم أن فقهاء المدينة متفقون على عدم خيار المجلس، ولكن ليس هم متفقين.  
فهذا ابن أبي ذئب أحد أئمة فقهاء المدينة في زمن مالك أنكر على مالك في هذه المسألة.

(٢) وبين ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٤ ص ٣٣٠ وعلق عليه أيضاً فقال:  
"فقال طائفة منهم: هو منسوخ بحديث المسلمون على شروطهم" والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط، وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضي الحاجة إلى اليمن وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد، وبقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلاً، ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة."

(٣) وعلق على ذلك الحافظ في فتح الباري ج ٤ ص ٣٣٠، ٣٣١.  
فقال (وقالت طائفة: المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح

وأما الزيادة المتعلقة بالمكان فلم ينقل (نقل) <sup>(١)</sup> الأصل فلا يقبل.  
ولو سلم حمل على خيار القبول. ومعناه كل من أوجب منهما فهو  
بالخيار وإن شاء رجع عن الخيار وإن شاء أقام عليه ما لم يقبل للآخر  
فيبقى حينئذ <sup>(٢)</sup> هذا الخيار <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

= والإجارة والعق، وتُعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك رقبة  
المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر، وقال ابن حزم: سواء قلنا التفريق بالكلام أو بالأبدان  
فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت، أما حيث قلنا التفريق بالإبدان فواضح، وحيث  
قلنا بالكلام فواضح أيضاً، لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعشرة وقول الآخر بل  
بعشرين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك، بخلاف ما لو قال اشترت عشرة فإنهما  
حينئذ متوافقان فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعي).

- (١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "تقلب" والصواب ما أثبتته.
- (٢) جاء في نسخة (ب) "حين إذ" بدل "حينئذ". والصواب حينئذ.
- (٣) البناية ج ٦ ص ٢٠٧-٢١٠، وعلق على ذلك الإمام النووي في المجموع شرح  
المهذب ج ٩ ص ١٧٤، ١٧٥ فقال ما نصه (قال أصحابنا): فالجواب من أوجه  
(أحدها) جواب الشافعي - رحمه الله -، وهو أنهما ما داما في المقابلة يسميان  
متساومين، ولا يسميان متبايعين، ولهذا لو حلف بطلاق أو غيره أنه ما بايع  
وكان مساوماً وتقاولا في المساومة وتقرير الثمن، ولم يعقدا لم يحث بالاتفاق  
(والثاني) أن المتبايعين اسم مشتق من البيع، فما لم يوجد البيع لم يحجز أن يشتق  
منه، لأن كل اسم من معنى لا يصح اشتقاقه حتى يوجد.
- (المعنى الثالث) أن حمل الخيار على ما قلنا يحصل به فائدة لم تكن معروفة قبل  
الحديث، وحمله على المساومة يخرج عن الفائدة، فإن كل أحد يعلم أن المتساومين  
بالخيار إن شاء عقدا وإن شاء تركا (الرابع) أنه ﷺ مد الخيار إلى التفريق، وهذا  
تصريح بثبوته بعد انقضاء العقد (الخامس) أن راوي الحديث ابن عمر كان إذا أراد  
إلزام البيع مشى قليلاً لينقطع الخيار كما ثبت عنه وهو أعلم بالحديث.
- (٤) أما الآيات التي استدلت بها الحنفية وغيرهم على عدم ثبوت خيار المجلس فعلق

= عليها الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩٢ مجملًا فقال "لا يُخفي إن هذه الأدلة على فرض شمولها محل النزاع أعم مطلقاً فَيُنسَى العام على الخاص والمصير إلى الترجيح مع إمكان الجمع غير جائز..." وعلق عليها أيضاً الإمام ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٣٠٥-٣٠٧. ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ سورة المائدة آية ١، قال ابن حزم: ما نصه (وهذا حق إلا أن الذي أمرنا بهذا على لسان نبيه هو تعالى الأمر لرسوله - ﷺ - أنه لا يصح هذا العقد ولا يتم ولا يكون عقداً إلا بالتفرق عن موضعهما أو بأن يخير أحدهما الآخر بعد التعاقد، وإلا فلا يلزم الوفاء بذلك العقد وهم مجمعون معنا على أنه لا يلزم أحد الوفاء بكل عقد عقده بل أكثر العقود حرام الوفاء بها كمن عقد على نفسه أن يزني أو أن يشرب الخمر).

وأما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ سورة النساء آية ٢٩.

قال ابن حزم: "الذي أتى بهذه الآية هو الذي من عنده ندري ما هي التجارة المباحة لنا مما حرم علينا وما هو التراض الناقل للملك من التراضي الذي لا ينقل الملك. ولولاه لم نعرف شيئاً من ذلك وهو الذي أخبرنا أن العقد ليس بيعاً ولا هو تجارة ولا هو تراضياً ولا ينقل ملكه إلا حتى يستضيف إليه التفرق عن موضعهما أو التخيير فهذا هو البيع والتجارة والتراضي".

قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ سورة البقرة آية ٢٨٢.

قال ابن حزم:

(ليس في الآية نص ولا دليل على بطلان التفرق المذكور في الخبر ثم أن نص الآية إنما هو إيجاب الإشهاد إذا تبايعنا والذي جاءنا بهذه الآية هو الذي أخبرنا أنه لا بيع أصلاً إلا بعد التفرق عن موضعهما أو التخيير، فصح يقيناً أن قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ إنما هو أمر بالإشهاد بعد التفرق أو التخيير الذي لا بيع بينهما أصلاً إلا بعد أحدهما).

## مسألة

خيار الشرط لا يورث<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يورث<sup>(٢)</sup>.

= وعلق الإمام النووي على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعلى قياسهم في المجموع ج ٩ ص ١٧٥ فقال ما نصه:

(الجواب عن حديث: "لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله" فهو أنه دليل لنا كما جعله الترمذي في جامعه دليلاً لإثبات خيار المجلس واحتج به على المخالفين لأن معناه مخافة أن يختار الفسخ فعبر بالإقالة على الفسخ، والدليل على هذا أشياء (أحدها أنه ﷺ أثبت لكل واحد منهما الخيار ما لم يتفرقا، ثم ذكر الإقالة في المجلس، ومعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الإقالة، فدل أن المراد بالإقالة الفسخ) (والثاني) أنه لو كان المراد حقيقة الإقالة لا يمنعه من المفارقة مخافة أن يقيله، لأن الإقالة لا تختص بالمجلس والله تعالى أعلم.

(وأما) الجواب عن قياسهم على النكاح والخلع أنه ليس المقصود منهما المال، ولهذا لا يفسدان بفساد العوض بخلاف البيع، والجواب عن قولهم خيار مجهول أن الخيار ثابت شرعاً لا يضر جهالة زمنه كخيار الرد بالعيب والأخذ بالشفعة، بخلاف خيار الشرط فإنه يتعلق بشرطهما فاشترط بيانه والله أعلم).

أيضاً: نيل الأوطار للإمام الشوكاني ج ٥ ص ٢٩٥.

(١) المبسوط ج ١٣ ص ٤٢ والبنية في شرح الهداية ج ٦ ص ٢٨٣.

(٢) نهاية المحتاج ج ٤ ص ١٤، والمجموع للإمام النووي ج ٩ ص ١٩٣، ١٩٤ وقال:

وقال: "فاتفقت نصوص الشافعي وطرق الأصحاب أن خيار الشرط ينتقل إلى الوارث بموت المورث... ولا خلاف في هذا إلا أن الرافعي حكى أن في خيار الشرط قولاً شاذاً أنه يسقط بالموت مخرجاً من خيار المجلس وهذا ضعيف جداً ومردود..."

وصورة المسألة: إذا باع أو اشترى على أنه بالخيار ثم مات في مدة الخيار لزم العقد عندنا. حتى لا يتخير الوارث بين فسخ العقد وإمضائه.

وعنده: يتخير الوارث، ولا يلزم العقد<sup>(١)</sup>.

**لنا:** ما مر من قوله -عليه السلام-: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من النصوص.

**وله:** قوله -عليه السلام-: «من ترك مالا أو حقاً فلورثته»<sup>(٣)</sup>.

مقتضاء: إجراء الإرث للوارث.

**قلنا:** الحديث غريب. ولو اشتهر لا نسلم أنه ترك حقاً لأن الخيار مشيئة والمشيئة لا يجرى فيها الإرث<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٦٠، ٥٩ في الكفالة وباب الدين وفي النفقات باب قول النبي ﷺ "من ترك كلاً أو ضياعاً"، وفي الاستقراض باب الصلاة على من ترك ديناً وفي تفسير سورة الأحزاب في فاتحتها وفي الفرائض باب قول النبي ﷺ: "من ترك مالا فلأهله" وباب ابني عم أحدهما أخ لأُم بالفاظ منها عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ "كان يؤتى بالرجل المتوفي عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه فضلاً فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى وإلا قال للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعليّ قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته".

وأخرجه مسلم رقم ١٦١٩ في الفرائض باب من ترك مالا فلورثته.

(٤) وفصل ذلك أيضاً السرخسي في المبسوط ج ١٣ ص ٤٢-٤٤.

## مسألة

خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملكه عند أبي حنيفة - رحمته الله - وعندهما: لا يمنع<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الخلاف: خيار البائع يمنع دخول الثمن في ملكه عنده خلافاً لهما.

وفائدة الخلاف: أنه لو اشترى قريبه، أو زوجته، لا يعتق، ولا يفسخ النكاح أو كان المشتري جارية وردها في مدة الخيار لا يجب الاستبراء على البائع. أو اشترى شيئاً على أنه بالخيار، فأودعه البائع فهلك في مدة الخيار، يهلك على البائع ويسقط الثمن عنه خلافاً لهما<sup>(٢)</sup>.

له: ما مر من نهيه - عليه السلام - عن بيع وشرط م<sup>(٣)</sup>.  
والحديث ينفي ثبوت الملك بالعقد كمن اشترى قريبه بشرط الخيار لأنه لو ملكه عتق عليه، وفائدة اشتراط الخيار ما ذكرنا.  
لهما: النصوص المجوزة للبيع.

قلنا: ثبوت الملك في البيع حكم القبول والخيار يمنع منه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تبين الحقائق ج ٤ ص ١٦، ١٧، والبحر الرائق ج ٦ ص ٩، ١٠.

(٢) المراجع السابقة في المسألة.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) المراجع السابقة في المسألة.



## مسألة

المشروط له بالخيار لا يملك الفسخ بدون حضرة صاحبه، عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> ومحمد.

وقال أبو يوسف: يملك الفسخ<sup>(٢)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
ونعني بالحضور العلم حتى لو فسخ العقد بحضرة صاحبه، ولم يعلم بذلك لا ينفذ الفسخ، ولو فسخ مع غيبته، وبلغه الخبر نفذ الفسخ<sup>(٤)</sup>.

لهما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٥)(٦)</sup>.  
ولم يوجد التراضي حال وجود الفسخ.  
ولأبي يوسف المعنى وهو أن الخيار شرع لدفع الغبن فلو اعتبر حضور صاحبه فإت الغرض لأنه ربما تغيب في مدة الخيار حتى تنقضي المدة فيلزم العقد.

**قلنا:** (إلا)<sup>(٧)</sup> أن فيه ضرراً على الآخر فلا يجوز<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".
  - (٢) فتح القدير ج ٥ ص ٥١١، والمبسوط ج ١٣ ص ٤٤، ٤٥.
  - (٣) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٤٤٥ وقال ما نصه: (من له خيار الشرط، له فسخ العقد حضر صاحبه أو غاب...).
  - (٤) المراجع السابقة وقد فصل المسألة الإمام العيني ج ٦ ص ٢٧٨-٢٨١.
  - (٥) سقط من نسختي (ب)، (ج) "منكم".
  - (٦) آية ٢٩ من سورة النساء.
  - (٧) المراجع السابقة.
  - (٨) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج) وأثبتته لأن فيه تقوية للمعنى.

## مسألة

وطء الثيب يمنع الرد بالعيب<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يمنع<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** إجماع الصحابة كعمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم -  
فإنهم قالوا: يردّها ويرد معها عشر قيمتها إن كانت بكراً ونصف عشر  
قيمتها إن كانت ثيباً<sup>(٣)</sup>، فقد اتفقوا على أن الوطء يعيب فيمنع الرد  
**فإن قالوا:** النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يوجب الضمان.

**قلنا:** جوزه عمر ومن وافقه في المسألة.

فالحاصل أنهم اتفقوا على أنها لا ترد بغير شيء أصلاً وهو مختلف  
فيه وللشافعي: نصوص تفريق الصفقة وقد مر الجواب هناك<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

المسلم إذا وكل ذمياً بشراء الخمر جاز عند أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

خلافاً لصاحبيه<sup>(٦)</sup> وللباقين<sup>(٧)</sup>.

---

(١) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٣ ص ٩٥.

(٢) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٤٦٥.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ١٣ ص ٩٥.

(٤) انظر ما تقدم والمراجع السابقة في المسألة.

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٦) فتح القدير ج ٦ ص ٥٦٢، والبنية ج ٧ ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٧) مواهب الجليل ج ٥ ص ١١٨ والمدونة الكبرى ج ٤ ص ٥٠، ٥١.

**له:** نصوص جواز البيع وجواز صحة التوكيل في غير الخمر إنما كان باعتبار التحليل أو الإراقة تقريباً إلى الله تعالى وهو موجود فيصح. **ولهم:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾<sup>(١)</sup>. **قلنا:** هذا ليس باستدلال على المعنى الذي أشرنا إليه<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بغبن فاحش، أو بالعرض، أو إلى أجل غير متعارف نفذ على الموكل عند أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٣)</sup>. وكذا ملك المبيع بما عزّ وهان. وقال أصحابه: لا ينفذ<sup>(٤)</sup> وهو قول الباقيين<sup>(٥)</sup>.

(١) آية ٢، من سورة النساء.

(٢) المراجع السابقة في المذهب الحنفي قلت والراجح رأي الجمهور لأنّ المسلم ممنوع من التعامل بالخمر سواء كان هذا التعامل لنفسه أو لغيره والله أعلم. (٣) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله" وجاءت نسخة (ج) بدون "رضي الله عنه" "ورحمه الله".

(٤) البناية ج ٧ ص ٣٢٧، ٣٢٨ وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٥) روضة الطالبين ج ٤ ص ٣٠٣ وقال: (وكله في بيع شيء وأطلق لا يصح بيعه بغير نقد البلد ولا بثمن مؤجل ولا بغبن فاحش على المشهور. وفي قول: يصح كل ذلك موقوفاً على إجازة الموكل... والصواب الأول)... بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢٧، وحاشية الخرش على مختصر خليل ج ٦ ص ٧٢، ٧٣، والإنصاف للمرداوي ج ٥ ص ٣٧٨، ٣٧٩ وقال: "...وهذا المذهب في ذلك نص عليه، ويحتمل أن يجوز كالمضارب وهو لأبي الخطاب في الهداية وهو تخريج في الفائق وهو رواية في المحرر وغيره واختاره أبو الخطاب. وذكر ابن رزين في النهاية: أن الوكيل يبيع حالاً بنقد البلد وبغيره لا نساء،

**له:** نصوص جواز البيع.

**لهم:** ما روينا من قوله - ~~عليه السلام~~ -: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه»<sup>(١)</sup> ولم يوجد الرضا.

**قلنا:** الموكل وكله بالبيع المطلق وقد أتى به فينفذ على الموكل كما لو باع بثمن المثل<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

**حقوق<sup>(٣)</sup> العقد ترجع إلى الوكيل في باب البيع وهو العاقد حتى يملك الوكيل قبض الثمن وتسليم المبيع، ويرد عليه بالعيب دون الموكل<sup>(٤)</sup>.**

**وقال الشافعي: إلى الموكل<sup>(٥)</sup>.**

---

= وذكر في الانتصار: أنه يلزمه النقد أو ما نقص.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٧/٣٢٩.

وأرى رجحان رأي الجمهور لأن الموكل وكل الوكيل على أن يتصرف بالظروف العادية أي العرضية فهو راض بتصرفاته على هذا النحو فإذا حدث ما خرج بالتعاقد على الظروف العادية بأن تصرف بغبن فاحش أو يعرض أو بأجل مجهول فإنه غير راض به فيوقف العقد على رضاه فلا يصح. والله أعلم.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "البيع" والظاهر أنها زائدة....

(٤) بدائع الصنائع للإمام الكاساني ج ٦ ص ٣٣.

(٥) روضة الطالبين ج ٤ ص ٣٠٧-٣١٠، ونهاية المحتاج للشيخ الرملي ج ٥ ص ٣٦، ٣٧، وقال "والأصح (أن الوكيل بالبيع) بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي بيده ما لم ينهه لأنها من توابع البيع، والثاني لا لعدم الإذن فيهما وقد يرضاه

**لنا:** ما روينا من قوله - عليه السلام - : «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(١)</sup>.

والوكيل شرط على نفسه الحقوق أي التزم.

وحديث حكيم بن حزام فإن النبي - عليه السلام - إنما وكله بالشراء ولم يوكله بالقبض، ولو لم يرجع الحقوق إليه لكان القبض حراماً. وقد أجاز النبي - عليه السلام - فعله<sup>(٢)</sup>.

**احتج** الشافعي بقوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

---

= للبيع دون القبض "...

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) وقال الكاساني أيضاً في بدائع الصنائع ج ٦ ص ٣٣، ٣٤ (لنا) أن الوكيل هو العاقد حقيقة فكانت حقوق العقد راجعة إليه كما إذا تولى الموكل بنفسه ولا شك أن الوكيل هو العاقد حقيقة لأن عقده كلامه القائم بذاته حقيقة ويستحيل أن يكون الإنسان فاعلاً بفعل الغير حقيقة وهذه حقيقة مقررة بالشرعية قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقال الله عز شأنه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وكان ينبغي أن يكون أصل الحكم له أيضاً لأن السبب وجد منه حقيقة وشرعاً إلا أن الشرع أثبت أصل الحكم للموكل لأن الوكيل إنما فعله به بأمره وإنابته وفعل المأمور مضاف إلى الأمر فتعارض الشبهان فوجب اعتبارهما بقدر الإمكان فعلمنا بشبه الأمر والإنابة بإيجاب أصل الحكم للموكل ونسبة الحقيقة المقررة بالشرعية بإثبات توابع الحكم للوكيل توفيراً على الشبهين حفظهما من الحكم ولا يمكن الحكم بالعكس وهو إثبات أصل الحكم للوكيل وإثبات التوابع للموكل لأن الأصل في نفاذ تصرف الوكيل هو الولاية لأنها علة نفاذه إذا لا ملك له والموكل أصل في الولاية والوكيل تابع له لأنه لا يتصرف بولاية نفسه لعدم الملك بل بولاية مستفادة من قبل الموكل فكان إثبات أصل الحكم للموكل وإثبات التوابع للوكيل وضع الشيء في موضعه وهو حد الحكمة)...

(٣) من ٩١ من سورة التوبة.

والوكيل محسن بالبيع ولا سبيل عليه لأنه يتضرر. والخرج منفي عنه.  
**قلنا:** هو أضاف العقد إلى نفسه فتعلق الحقوق به كما لو عقد  
لنفسه<sup>(١)</sup>.

## مسألة

المشتري إذا أفلس أو مات مفلساً قبل نقد الثمن: لا يثبت  
للبائع حق الفسخ ويكون له أسوة الغرماء<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي: إذا وجد المبيع نفسه يثبت له حق الفسخ<sup>(٣)</sup>.  
ووافقه أحمد - رحمه الله - في الحياة. ووافقنا في الموت<sup>(٤)</sup>.  
واتفقوا على أن العجز عن تسليم المبيع يوجب حق الفسخ<sup>(٥)</sup>.  
وكذا العجز عن تسليم المسلم فيه بانقطاع المثل عن أيدي الناس<sup>(٦)</sup>.  
**لنا:** قوله - عليه السلام -: «أيما رجل باع سلعة فأدركها عند رجل قد  
أفلس فماله بين غرمائه» ق<sup>(٧)</sup> من غير استفسار.

---

(١) المراجع السابقة قلت: والراجح رأي الشافعي لأن الوكيل تعاقد لصالح الموكل  
فهو نائب عنه فترجع حقوق العقد كلها إلى الأصل والله أعلم.

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ١٥٢.

(٣) روضة الطالبين للنووي ج ٤ ص ١٤٧، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٥٧، ١٥٨،  
ومختصر المزني الذي في حاشية كتاب الأم ج ٢ ص ٢١٩.

(٤) مطالب أولي النهى ج ٣ ص ٣٨٧، ٣٨٨ والمغني ج ٤ ص ٥٠٢، ٥٠٣.

(٥) تبين الحقائق ج ٤ ص ٤٥، والمهذب ج ٢ ص ٢٦٣، وكشاف القناع ج ٣ ص ١٥١.

(٦) المهذب ج ١ ص ٣٩٨، والهداية ج ٣ ص ٧٢.

(٧) أخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٩٠ رقم ٢٣٥٩ باب من وجد متاعه بعينه عند

**فإن قيل:** ففي إسناده ابن عياش ضعيف. وهو مرسل.

**قلنا:** قد وثقه أحمد. والمرسل حجة عندنا.

وقد احتج به الجصاص والرازي وأسنده<sup>(١)</sup>.

وروى أن النبي - ﷺ - باع على معاذ ماله وقسمه بين غرمائه بالحصص حتى لم يبق لمعاذ شيء. ق<sup>(٢)</sup>.

---

= رجل قد أفلس ولفظه: أن النبي ﷺ قال: «أيما رجل باع سلعة فأدرك سلعته بعينها عند رجل قد أفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئاً فهي له وإن كان قبض من ثمنها شيئاً فهو أسوة الغرماء».

وأخرجه الدارقطني ج ٩٠/٣ في البيوع فذكره.

وقال (إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث ولا يثبت هذا عن الزهري مسنداً وإنما هو مرسل).

(١) تقدم ذلك في ترجمة إسماعيل بن عياش.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٣٠، ٢٣١ رقم ٩٥ في كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك فذكره، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦/٤٨ في كتاب التفليس باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه. فذكره، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢/٥٨ في كتاب البيوع بلفظ عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه أن رسول الله ﷺ حجر على معاذ ماله وباعه في دين عليه.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

ولكن الذهبي أخطأ في هذا حيث ذكر إبراهيم بن معاوية في الميزان ج ١/٦٦ وقال: ضعفه زكريا الساجي وغيره.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ج ١/٦٨ في ذكر إبراهيم بن معاوية الزياتي وقال: لا يتابع على حديثه. ثم قال أيضاً رواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك وقال الليث عن يونس بن شهاب عن ابن كعب ابن مالك وقال ابن وهب: عن يونس عن ابن شهاب عن عبدالرحمن بن كعب ابن مالك، وقال ابن لهيعة: عن يزيد عن أبي حبيب وعمار بن غزية عن ابن شهاب

ولم يستفسر هل للبائع سلعة قائمة أم لا؟.  
وروى أن عمر -رضي الله عنه- قال: "إن أسيفع جهينة قد رضى من دينه  
وأمانته"<sup>(١)</sup> أن يقال: قد سبق الحاج فأدان معرضاً فأصبح وقد دين به<sup>(\*)</sup>  
ألا من كان له عليه دين فليقد فإني بائع ماله وقاسمه بين غرمائه<sup>(٢)</sup>.

---

= عن ابن كعب بن مالك: "أن معاذاً أذان، وهو غلام شاب، والقول ما قال  
يونس ومعمر".

وقال الألباني ج ٥ ص ٢٦١ "والصواب عن الزهري عن ابن كعب بن مالك  
مرسلاً وذلك مما يؤكد ضعف إبراهيم بن معاوية وأنه أخطأ على معمر في  
وصله الحديث خلافاً لعبد الرزاق عنه فإنه أرسله.

وقد ساق إسناده إلى عبد الرزاق به البيهقي وابن عساكر وأخرجه هذا عن ابن المبارك  
عن معمر به، وهكذا رواه سعيد بن منصور في سننه عن ابن المبارك مرسلاً في منتقى  
الأخبار والتتقيح ٣٠٦/ب لكن قد توبع إبراهيم بن معاوية على وصله".

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣/٢٧٣ من طريق إبراهيم بن موسى ثنا هشام  
ابن يوسف موصولاً، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه  
الذهبي، لكن ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٤٤ فذكره.

والبيهقي من طريق هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن ابن كعب ابن  
مالك عن أبيه بلفظه وخالفه عبد الرزاق وعبد الله بن المبارك عن معمر مرسلاً.  
قال عبد الحق: المرسل أصح من المتصل، وقال ابن الطلاع في الأحكام: هو  
حديث ثابت وكان ذلك في سنة تسع.

(١) جاء في نسخة (ب) بدون "وأمانته".

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢/٧٧٠ في الوصية باب جامع القضاء وكراهيته عن  
عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه.

"أن رجلاً من جهينة، كان يسبق الحاج، فيشتري الرواحل، فيغلي بها، ثم  
يسرع السير، فيسبق الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب، فقال: أما  
بعد أيها الناس، فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه وأمانته، بأن يقال

=



فلو ثبت حق الفسخ لوجب رد المبيع إلى البائع.  
احتج الشافعي - رحمه الله - بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال:  
«من وجد عين ماله عند رجل قد أفلس فهو أحق به ممن سواه» خ م<sup>(١)</sup>.  
وروي أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو  
أحق به» حد<sup>(٢)</sup>، وعندكم لا يكون أحق به.

---

= سبق الحاج ألا وأنه قد دان معرضاً فأصبح قد دين به، فمن كان له دين فليأتنا  
بالغداة، نقسم ماله بينهم، وإياكم والدين، فإن أوله هم، وآخره حرب".  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٤٩٠ في التفليس باب الحجر على  
المفلس وبيع ماله في ديونه فذكره.

وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير ج ٣ ص ٤٧، حديث: أن عمر خطب  
الناس وقال: "ألا إن الأسيفع أسيفع جهينة، قد رضي من دينه وأمانته أن يقال  
سبق الحاج الحديث - مالك في الموطأ بسند منقطع، فذكره". ووصله  
الدارقطني في العلل من طريق زهير بن معاوية عن عبيد الله بن عمر عن عمر  
ابن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف عن أبيه عن بلال بن الحارث عن عمر، وهو  
عند مالك عن ابن دلاف عن أبيه أن رجلاً ولم يذكر بلالاً".

وأخرجه البيهقي أيضاً ج ٦ ص ٤٩ من طريق آخر عن أيوب قال: نبئت عن  
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بمثل ذلك. وقال: "نقسم ماله بينهم بالخصص".

(١) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٨٥، ٨٦ في الاستقراض باب إذا وجد ماله عند  
مفلس في البيع بلفظ قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو  
إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره»، وأخرجه مسلم رقم ١٥٥٩ في المساقاة  
باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس، فله الرجوع فيه. فذكره.

(٢) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١١٩٤ رقم ٢٤ في المساقاة باب من أدرك ما باعه عند  
المشتري بلفظ: «إذا أفلس الرجل فوجد متاعه بعينه فهو أحق به من الغرماء».

=

**قلنا:** الحديث الأول: رواه أبوهريرة<sup>(١)</sup>، وقد روى خلافه وهو حديثنا الأول ومتى اختلفت الرواية أوجبنا وهنا في الحديث<sup>(٢)</sup>.  
وأما الثاني: ففي إسناده عمر بن إبراهيم<sup>(٣)</sup> (و)<sup>(٤)</sup> قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه.

**فإن قالوا:** العلة ظنه الكردي وذاك كذاب إنما هو عمر بن إبراهيم العبدى قال ابن معين: هو ثقة.  
**قلنا:** جرح أبي حاتم مقدم على تعديل غيره<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

---

= وأخرجه أحمد في المسند ج ٢ ص ٣٤٧، ٣٨٥، ٤١٠، ٤٦٨، ٥٠٨ بنفس لفظ المؤلف - رحمه الله تعالى - بدون لفظة من الغرماء، وأخرجه غيرهما.  
(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٢) المبسوط للإمام السرخسي ج ٢٤/١٦٤.  
(٣) عمر بن إبراهيم العبدى البصري أبو حفص وثقه أحمد وغيره.  
وقال عبد الرحمن: هو فوق الثقة، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن عدي يروي عن قتادة مالا يوافق عليه.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٧٨، وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٢٥، ٤٢٦.

(٤) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) لكن أثبتته لاتصال الكلام.  
(٥) قلت الراجح ما قاله الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ج ٢ ص ٥١ (صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف).  
(٦) قلت والراجح رأي الشافعية ومن معهم لوجود الحديث الصحيح الصريح المؤيد لهم بخلاف حديث فقهاء الحنفية فهو أقل رتبة من هذا الحديث والله أعلم.

## مسألة

إذا باع نفس العبد منه<sup>(١)</sup> بجارية أو أعتقه على جارية، ثم استحققت أو ردت بعيب رجع المولى على العبد بقيمته، لا بقيمة الجارية. عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> وأبي يوسف.

وقال محمد: يرجع عليه بقيمة الجارية، لا بقيمة العبد. وهو قول أبي حنيفة أولاً<sup>(٣)</sup> ومذهب الشافعي<sup>(٤)</sup>.

**لهما:** النصوص الدالة على وجوب رد المأخوذ وقد تعذر وجوب رد العبد فيجب رد المال.

**ولمحمد:** النصوص الموجبة للوفاء بالعهد، ورد<sup>(٥)</sup> الجارية من لوازم ذلك فيجب<sup>(٦)</sup>.

**قلنا:** العبد بدل عن الجارية وقد عجز عن التسليم فيصار إلى القيمة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) لفظة "منه" سقطت من نسخة (ب).

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٣) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٣ ص ١١٧، ١١٨.

(٤) كتاب الأم للإمام الشافعي ج ٣ ص ٦٤.

(٥) جاءت نسخة (ب) بدون لفظة "رد".

(٦) المراجع السابقة في المسألة.

(٧) وضع هذا الرد غاية التوضيح الإمام السرخسي في المبسوط ج ١٣ ص ١١٧-١١٨.

## مسألة

إذا اشترى شاة أو بقرة فوجدها محفلة<sup>(١)</sup> لا يستحق ردها<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>(٥) - رضي الله عنهما -: يستحق

- 
- (١) محفلة: مأخوذ من حفل اللبن في الضرع يحفل حفلاً وحفولاً وتحفل واحتفل: اجتمع، وحفله هو وحفله، وضرع حافل أي ممتلئ لبناً.  
والتحفيل: مثل التصريح وهو أن لا يحلب الشاة أياماً يجتمع اللبن في ضرعها للبيع.  
بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ١٥٧، والصحاح ج ٤ ص ١٥٦١.
- (٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٤، والمبسوط ج ١٣ ص ٣٨، ٣٩.
- (٣) مغني المحتاج ج ٢ ص ٦٣، ٦٤، وروضة الطالبين ج ٣ ص ٤٦٦، ٤٦٧.
- (٤) المغني ج ٤ ص ١٥٠، ١٥١، والمبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ٨١، ٨٢، والإنصاف للمرداوي ج ٤ ص ٣٩٨، ٣٩٩، فوضح ذلك فقال ما نصه:  
"قوله (الرابع): خيار التدليس بما يزيد به الثمن. كتصرية اللبن في الضرع".  
فهذا يثبت للمشتري خيار الرد بلا نزاع. وظاهره: أنه لو حصل ذلك من غير قصد التدليس لا خيار له. وهو أحد الوجهين. وهو احتمال في المغني، والشرح، ومالا إليه.
- الوجه الثاني: يثبت بذلك أيضاً. واختاره القاضي  
قوله: (ويرد مع المصرة - عوض اللبن - صاعاً من تمر).  
يتعين التمر في الرد بشرطه. ولو زادت قيمته على المصرة، أو نقصت عن قيمة اللبن. على الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب.
- وقيل: يجزئ القمح أيضاً. اختاره الشيرازي. لحديث رواه البيهقي.  
وقال الشيخ تقي الدين: "يعتبر في كل بلد صاع من غالب قوته".
- (٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

ردها، ويرد معها صاعاً من تمر، ويمسك ما حلبه من لبنها.  
وصورته: إذا صر ضرع شاته حتى اجتمع لبنها فظنها  
المشتري غزيرة اللبن، ثم ظهر خلافه، ولقبها المصرة.  
**لنا:** النصوص المانعة من تفويت حق البائع في العوض وإعادة ملكه  
في الشاة من غير رضاه<sup>(١)</sup>.

**احتجوا:** بما روى أن النبي - ﷺ - قال: «من اشترى شاة مصرة  
فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها  
وصاعاً من تمر» خ م<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) المبسوط للسرخسي ج ١٣ ص ٣٩.
- (٢) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٢٥، ٢٦ في البيوع باب إن شاء رد المصرة وفي حلبتها صاع من تمر. وباب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم.  
عن أبي هريرة بألفاظ منها: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها فهو بخير  
النظرين بعد أن يحلبها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر». وفي  
رواية للبخاري قال: «من اشترى غنماً مصرة فاحتلبها فإن رضيها أمسكها، وإن  
سخطها ففي حلبتها صاع من تمر». وأخرجه مسلم رقم ١٥٢٤ في البيوع  
باب حكم بين المصرة بألفاظ منها: «من اشترى شاة مصرة فليقلب بها  
فليحلبها فإن رضي حلابها أمسكها، وإلا ردها ومعها صاع من تمر». وفي رواية  
أخرى له قال: «من اشترى شاة مصرة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام، إن شاء  
أمسكها وإن شاء ردها، ورد معها صاعاً من تمر» وفي أخرى له "رد معها  
صاعاً من طعام لا سمراء" وفي أخرى: "من تمر لا سمراء".

**قلنا:** الحديث خبر واحد ورد على مخالفة الكتاب والأصول المجمع عليها لأن الكتاب يُخبر أن الشيء يضمن بمثله. وكذا الأصول. واللبن مثلي. والحديث ينطق بتضمين اللبّن بصاع من تمر وهما جنسان مختلفان فيجوز.

ثم فيه ذكر الصاع مطلقاً ولا يمكن العمل به لأن المشتري يأتي بأي تمر شاء جيد أو رديء أو وسط، والبائع يطلب تمرّاً يتعلق به غرضه فتتحقق المنازعة فإن احتزروا عن هذا وأوجبوا ردّ عين اللبّن إذا كان قائماً فقد خالفوا الحديث.

وعلى رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - ولم يكن من فقهاء الصحابة وقد أنكر عليه علي وعائشة كثرة الرواية وقال له ابن عباس: أنتوضأ من الحميم<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا باع بشرط البراءة من كل عيب صح الشرط وليس له أن يرده بعيب إن وجده بالمبيع<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المبسوط ج ١٣ ص ٤٠ وعمدة القاري ج ١١ ص ٢٧٢، ٢٧٤. وقد أطلال الإمام العيني في هذا الرد والتعقيبات التي ترد عليه.

وعلق الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣٠-٣٣٣ على هذا الرد وغيره التي رد بها المؤلف - رحمه الله - وغيره العمل بهذا الحديث.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٢، والمبسوط ج ١٣ ص ٩١.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup>(٣): الشرط باطل حتى لو ظهر على عيب قديم كان له خيار الرد.  
لنا: النصوص الوفاء بالعهد.

وقال -عليه السلام-: «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز الفسخ إلا برضاه.

---

(١) روضة الطالبين ج ٣ ص ٤٧٠، ٤٧١ والمهذب للإمام الشيرازي الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١١ ص ٥٣٧ ووضح الإمام الشيرازي ذلك.

(٢) المبدع في شرح المقنع للشيخ ابن مفلح ج ٤ ص ٦٠، ٦١ ووضح هذا فقال ما نصه: "وإن باعه وشرط البراءة من كل عيب، أو من عيب كذا إن كان به (لم يبرأ) في ظاهر المذهب، لأنه خيار يثبت بعد العقد، فلا يسقط قبله كالشفعة، ذكره أبو الخطاب وجمع، أو لأنه شرط يرتفق به أحد العاقلين، فلا يصح شرطه كالأجل المجهول (وعنه: يبرأ إلا أن يكون البائع علم العيب فكتمه) ومعناه: أن يبرأ مع الجهل لا العلم به، لأن عبداً لله بن عمر باع عبداً من زيد بن ثابت بثمانمائة درهم بشرط البراءة، فأصاب به زيد عيباً، فأراد رده على ابن عمر فلم يقبله، فترافعا إلى عثمان، فقال عثمان لابن عمر: اتخلف أنك لم تعلم بهذا العيب. فقال: لا، فردّه عليه، ثم باعه ابن عمر بألف درهم. رواه أحمد وهذه قضية اشتهرت ولم تنكر، فكانت كالإجماع. ونقل ابن هانئ: إن عينه صح ومعناه نقل ابن القاسم وغيره: لا يبرأ إلا أن يخبره بالعيوب كلها لأنه مرفق في البيع كالخيار وعنه يبرأ مطلقاً، قال في "الانتصار": وهو الأشبه بأصولنا كبراءة من مجهول، وحيث قيل بفساد الشرط، فالعقد صحيح على المذهب، وفيه رواية فإن سمي العيب وأبرأه منه، صح".

والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ١٩٧، ١٩٨.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

**احتجوا:** بأن النبي -ﷺ- قضى بالرد بالعيب<sup>(١)</sup>.  
**قلنا:** هو حكاية حال فيحتمل أنه -ﷺ- فعل في حال لم يوجد  
شرط البراءة من العيوب وفي حال وجد فلا يبقى حجة<sup>(٢)</sup>.



---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ١٣ ص ٩٢، ٩٣.



# كتاب السلم

## مسألة

السلم الحال لا يجوز، وهو المسلم بغير أجل<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يجوز<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد: أن أقل الآجال في باب السلم شهر.

وقال الكرخي: ينظر إلى المدة، وإلى المعقود عليه في عرف

الناس، إن أمكن تحصيله في تلك المدة جاز وإلا فلا. وهو الأصح<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** قوله -عليه السلام-: «من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن

معلوم إلى أجل معلوم» خ م<sup>(٤)</sup>.

**فإن قيل:** فيه بيان الجواز مع الأجل وليس فيه نفي الجواز بدونه

فكان تعلقاً بمسكوت عنه.

**قلنا:** صيغته للنفي بدونه كمن قال: من أراد منكم أن يدخل داري

---

(١) المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ١٢٥.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٤ ص ١٨٥ ومغنى المحتاج ج ٢ ص ١٠٥.

(٣) تبين الحقائق ج ٤ ص ١١٥، والبنية ج ٦ ص ٦٢٥، ٦٢٦.

(٤) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٤٣، ٤٤، ٤٦ في السلم باب السلم في كيل معلوم

وباب السلم في وزن معلوم وباب السلم إلى أجل معلوم. عن ابن عباس -رضي

الله عنهما- قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث فقال:

من أسلف في شيء فني كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم.

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٢٢٦، ١٢٢٧ في المساقاة باب السلم فذكره.

فليدخل غاض البصر<sup>(١)</sup>. وهذا نفى للدخول بدون غض البصر<sup>(٢)</sup> فكذا هذا.  
**احتج:** بما روي أن النبي - ﷺ - رخص في السلم<sup>(٣)</sup>.  
 جوز النبي - ﷺ - جنس السلم لأنه أدخل فيه الألف والسلام  
 فيتناول السلم الحال والسلم بأجل.  
**قلنا:** لا نسلم أنه حقيقة بل مجاز<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) جاءت نسخة (ب) في كلا الموضعين "النظر" بدل "البصر".  
 (٢) جاءت نسخة (ب) في كلا الموضعين "النظر" بدل "البصر".  
 (٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".  
 (٤) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٤٥، ٤٦ ما نصه: (روي أن النبي ﷺ نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم... غريب بهذا اللفظ، وقوله: ورخص في السلم هو تمام الحديث: ولكن رأيت في "شرح مسلم" للقرطبي ما يدل على أنه عثر على هذا الحديث بهذا اللفظ، فقال: ومما يدل على اشتراط الأجل في السلم الحديث الذي قال فيه: نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندك، ورخص في السلم).  
 والذي يظهر هذا حديث مركب، فحديث النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك» انتهى.  
 أيضاً عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال له: «لا تبع ما ليس عندك» وأما الرخصة في السلم عن أبي المنهال عن ابن عباس، قال: قدم النبي ﷺ والناس يستلقون في الثمر الستين والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» قلت: وتقدم تخريجها.  
 (٥) تبين الحقائق كنز الدقائق ج ٤ ص ١١٥.

## مسألة

السلم في المنقطع لا يجوز<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>(٤): يجوز مؤجلاً إلى حينه.  
وصورته: أن يسلم في الرطب أو الزمان شتاءً ولو كان  
موجوداً عند العقد وعند المحل ولكنه ينقطع فيما بين ذلك.  
فقد اختلف أصحابنا فيه، والأصح أنه لا يجوز، ما لم يكن  
الموجود مستمراً<sup>(٥)</sup>.

لنا: قوله -عليه السلام-: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(٦)</sup>.  
ونهي -عليه السلام- عن بيع النخل حتى يزهر قيل: وما يزهر؟ قال:  
«حتى يحمر أو يصفر»<sup>(٧)</sup>.  
ونهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد. ت<sup>(٨)</sup>.

---

(١) البناءة ج ٦ ص ٦١٧، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١١٣، والمبسوط ج ١٢ ص ١٣٤.

(٢) مغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٧، والمهذب ج ١٢ ص ١٢٠.

(٣) المغني ج ٤ ص ٣٢٦، والإنصاف ج ٥ ص ١٠٣.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٥) انظر المراجع السابقة.

(٦) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٧) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٨) أخرجه أبوداود رقم ٣٣٧١ في كتاب البيوع والإجازات باب بيع الثمار قبل  
أن يبدو صلاحها. وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٣٠ في البيوع باب كراهية بيع  
الثمرة حتى يبدو صلاحها. وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً  
=

والمسلم فيه ليس كذلك لانقطاعه عن أيدي الناس.

**ولهما:** ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> لما قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار العام والعامين فقال: «من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» ح م<sup>(٢)</sup>.

قرره النبي - ﷺ - على ذلك ومعلوم أن الثمار لا تبقى إلى هذه المدة ومع ذلك أجازه، ورخص النبي ﷺ في السلم مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

**قلنا:** الحديث محمول على الثمار اليابسة وهو أشبه لأنها تبقى مدة مديدة.

وأما الرخصة في السلم فخص عنه المنقطع كذا الحمل والعام فيجوز تخصيص الباقي بالقياس والتزجيج معنا لأنه محرم وما روي مبيح<sup>(٤)</sup>.

---

إلا من حديث حماد بن سلمة. وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٢١٧ في التجارات باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - وزاد فيه: وعن بيع الثمر حتى ترهو. وأخرجه الحاكم في المستدرك ١٩/٢ بلفظ عن أنس أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الثمر حتى يحمر أو يصفر، وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد في مسنده ج ٣/٢٢١، ٢٤٠، فذكره.

(١) جاء في نسخة (ب) "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

وجاء في نسخة (ج) "عليه السلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

(٢) سبق تخريج هذا الحديث.

(٣) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي والحنبلي.

(٤) انظر المراجع السابقة في المذهب الحنفي.

## مسألة

السلم في الحيوان لا يجوز، وإن بين أوصافه<sup>(١)</sup>، وهو قول عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وحذيفة وسلمان - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>: يجوز إذا بين جنسه، ونوعه، وسنه، ووصفه.

وعلى هذا الخلاف: استقراض الحيوانات لا يجوز عندنا<sup>(٦)</sup>، خلافاً لهما<sup>(٧)</sup>.

لنا: ما روى ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٨)</sup> نهى عن السلم في الحيوان. ق<sup>(٩)</sup>، والسلم في الحيوان ليس إلا بيعة نسيئة.

---

(١) المبسوط ج ١٢ ص ١٣١، ١٣٢، والبنية ج ٦ ص ٦١٣، ٦١٤.

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) مغني المحتاج ج ٢ ص ١١٠-١١٢، وحاشية الباجوري ج ١ ص ٣٥٦.

(٤) المغني ج ٤ ص ٣٠٧، ٣٠٨، والإنصاف للمرداوي ج ٥ ص ٨٥ ووضح الإمام

المرداوي الروايات في المذهب فقال (قوله "فأما المعدود المختلف-كالحيوان... ففيه

روايتان" فأما الحيوان: فأطلق المصنف فيه الروايتين، سواء كان آدمياً أو غيره.

إحدهما يصح السلم فيه. وهو الصحيح من المذهب...

والرواية الثانية: لا يصح فيه. وقدمه في الخلاصة، وشرح ابن رزين (...).

(٥) جاء في نسخة "ب" زيادة "رضي الله عنهما".

(٦) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٦١.

(٧) المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣٥١ وروضة الطالبيين ج ٤ ص ٣٢.

(٨) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧١ رقم ٢٦٨ في البيوع عن ابن عباس فذكره.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٧ في البيوع عن ابن عباس فذكره.

وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه الذي في

فإن قال: في إسناده عبد الملك الدماري ضعفه أبو زرعة<sup>(١)</sup>.  
**قلنا:** وثقه<sup>(٢)</sup> الفلاس<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن مسعود أنه دفع مالا إلى زيد بن خليفة<sup>(٤)</sup> مضاربة فأسلمه  
إلى عتريس بن عرقوب<sup>(٥)</sup> في قلائص معلومة. فقال له ابن مسعود: أردد  
إلينا ما لنا لا نسلم مالنا في الحيوان<sup>(٦)</sup>.

= وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه الذي في  
ذيل المستدرک. وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح لـ ٣٠٣ ب فذكره، وقال:  
"قال أبو زرعة عبد الملك الدماري منكر الحديث، وقال الرازي ليس بالقوي ووثقه  
الفلاس، وأما إسحاق بن إبراهيم فمجهول، وهذا الحديث غير مخرج في شيء من  
السنن، وقد روى غير هذا اللفظ، وقد صح غير واحد من الحفاظ إرساله...  
وقال ابن حبان... منكر الحديث جداً يأتي عن الثقات بالموضوعات لا يخل  
كتب حديثه إلا على وجه التعجب، وقال الحاكم... روى أحاديث موضوعة".

(١) سبق بيان ذلك أثناء التخریج.

(٢) سبق بيان ذلك أثناء التخریج.

(٣) الفلاس: عمرو بن علي بن بحر بن كثير الباهلي البصري الصيرفي الفلاس ويكنى بأبي

حفص، وقال أبو حاتم كان أوثق من علي بن المديني وهو بصري صدوق.

وقال أبو زرعة: كان من فرسان الحديث، قال الدارقطني: كان من الحفاظ.

وذكره ابن حبان في الثقات له المسند، والعلل، والتاريخ وكتاب في التفسير،

مات في آخر ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين.

بتصرف تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٨٠، ٨١ والكاشف للذهبي ج ٢ ص ٣٣٧.

(٤) هو زيد بن خليفة الشكري الكوفي الشيباني والد محمد.

الجرح والتعديل م ٣ ج ١ ق ٢ ص ٥٦٢ والتاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٩٣.

(٥) هو عتريس بن عرقوب: قال ابن منده ذكر فيمن أدرك النبي ﷺ.

بتصرف الجرح والتعديل م ٧ ج ٣ ق ٢ ص ٤٠. وأسد الغابة ج ٣ ص ٣٦٨،

والإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ١٠٣.

(٦) أخرجه الإمام أبو يوسف في الآثار ص ١٨٦، ١٨٧ بلفظ أن ابن مسعود -رضي الله عنه-

وعن عمر -رضي الله عنه- أنه قال في خطبته إن آخر آية نزلت من القرآن آية الربا وتوفي النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يبينها لنا وأن من الربا أبواباً لا يكدن<sup>(١)</sup>، يخفين على أحد منا السلم في السن<sup>(٢)</sup> أي في الحيوان ولم يرد به غبن الحيوان لأنه بيعه غير معتاد، والمراد بقوله: آخر آية نزلت أي في الأحكام.

**احتجوا:** بما روي عن عمرو بن حريش<sup>(٣)</sup> قال سألت عبداً لله ابن

= معلومة إلى أجل معلوم فحلت فأخذ منه بعضاً وبقي فاشتد عليه فيما بقي فأتى عبداً لله وكلمه أن ينظره فيما بقي فأرسل إلى زيد فسأله فيما أسلمت قال: أسلمت إليه في قلائص معلومة بأسنان معلومة إلى أجل معلوم فقال عبداً لله: أردد ما أخذت منه وخذ رأس مالك ولا تسلم شيئاً من أموالنا في الحيوان. وأخرجه محمد بن الحسن في الآثار ل٩٨ أذكره...

وأخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٢٤ باب السلف بالحيوان. عن طارق بن شهاب قال: أسلم زيد بن خليفة إلى عتريس بن عرقوب في قلاص، كل قلوص بخمسين، فلما حلّ الأجل جاء يتقاضاه، فأتى ابن مسعود يستنظره له، فنهاه عبداً لله عن ذلك، وأمره أن يأخذ رأس ماله.

وقال الحافظ بن عبد الهادي في التنقيح ل٣٠٣ أ روى سعيد بإسناد منقطع عن ابن مسعود أنه كره السلف في الحيوان...

(١) جاء في نسخة (ب) يكون بدل "يكدن".

(٢) أخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٢٦ باب السلف في الحيوان عن القاسم ابن محمد قال: قال عمر بن الخطاب: إنكم تزعمون أننا لا نعلم أبواب الربا، ولأن أكون أعلمها أحب إليّ من أن يكون لي مثل مصر وكورها، ومن الأمور أمور لا يكذن يخفين على أحد: هو أن يتاع الذهب بالورق نسيئاً، وأن يتاع الثمرة وهي معصورة لم تطب، وأن يسلم في سن. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٣ في البيوع باب من أجاز السلم في الحيوان، وقال الشيخ روي عن عمر أنه ذكر في أبواب الربا أن يسلم في سن.

(٣) عمرو بن حريش: هو عمرو بن حريش الزبيدي بضم أوله يكنى بأبي محمد

عمرو بن العاص فقلت: إنا بأرض ليس فيها دينار ولا درهم وإنما نتبايع بالإبل والغنم إلى أجل فما ترى في ذلك؟

فقال: على الخير سقطت، جهز رسول الله - ﷺ -<sup>(١)</sup> جيشنا على إبل الصدقة (حتى نفدت وبقي أناس فقال لي النبي عليه الصلاة والسلام: اشتر لنا إبلاً بقلائص<sup>(٢)</sup> من إبل الصدقة)<sup>(٣)</sup> إذا جاءت حتى تؤديها إليهم فاشتريت البعير بالاثنتين والثلاث فأدى النبي - ﷺ - حد<sup>(٤)</sup>. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: "أمرني رسول الله ﷺ أن أبتاع البعير بالبعيرين وبالأبصرة إلى خروج المصدق" حد<sup>(٥)</sup>.

---

= عده في التابعين، روى عن عبد الله بن عمرو هذا الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: مجهول الحال.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٥٢ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٩، ٢٠.  
وتقريب التهذيب ج ٣ ص ٦٨.

(١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٢) قلائص: جمع قلوص مأخوذه من قلصت الناقة وأقلصت وهي مقلاص: سمت في سنامها وكذلك الجمل وقيل إذا سمت في الصيف، وقيل أفلصت البعير إذا ظهر سنامه شيئاً وارتفع، وقيل إذا كانت الناقة تسمن وتهزل في الشتاء فهي مقلاص.

والقلوص: الفتية من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء وقيل هي الثنية، وقيل هي كل أنثى من الإبل حين تُركب وإن كانت بنت لبون أو حقة إلى أن تصير بكرة أو تبزل، سميت قلوصاً لطول قوامها ولم تجسم بعد.

بتصرف لسان العرب ج ٧ ص ٨١ والقاموس المحيط ج ٢ ص ٣٢٦.

(٣) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٤) سبق تخريج هذا الحديث.

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث.



وروي أنه -عليه السلام- استقرض بكرة ورد رباعياً<sup>(١)</sup>.  
والخلاف في السلم والاستقراض واحد.  
وروي أن علياً -عليه السلام- باع بعيراً له يقال له عصيفراً بعشرين بعيراً،  
ونحوه عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>.  
**قلنا:** إنما جاز ذلك بطريق الضرورة وهي تجهيز الجيوش وللإمام  
ولاية أخذ المال على هذا الوجه.  
وكذا نقول في الآثار على أنها معارضة بما رويناه ويترجح ما رويناه  
لوجهين: (أحدهما) أن ما رويناه يُحرم. (والثاني) يحتمل أن ذلك  
(قبل)<sup>(٣)</sup> نزول آية الربا. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) تقدم تخريج هذا الحديث.  
(٢) تقدم تخريج هذين الأثرين.  
(٣) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).  
(٤) تبين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ١١٢، وقال العيني أيضاً في البناية في شرح الهداية  
ج ٦ ص ٦١٤ (أو كان في دار الحرب ولا ربا بين المسلم والحربي فيها، وتجهيز  
الجيوش وإن كان في دار الإسلام فنقل الآلات في دار الحرب لعزتها في دار الإسلام  
يومئذ، والجواب عن الحديث الثاني أنه لم يكن القرض ثابتاً في ذمة رسول الله ﷺ  
بدليل أنه قضاء من إبل الصدقة والصدقة حرام عليه، فكيف يجوز أن يفعل ذلك).  
وعلق العلامة ابن قدامة في المغني ج ٤ ص ٣٠٨ بعد ذكر حديث أبي رافع  
وعمر بن العاص قال (ولأنه ثبت في الذمة. فثبت في السلم كالثياب فأما  
حديث عمر فلم يذكره أصحاب الاختلاف. ثم هو محمول على أنهم  
يشرطون من ضراب فحل بني فلان. قال الشعبي: إنما كره ابن مسعود السلف  
في الحيوان لأنهم اشتروا نتاج فحل معلوم، ولو ثبت قول عمر في تحريم السلم  
في الحيوان فقد عارضه قول من سمينا ممن وافقنا).

## كتاب الصرف

### مسألة

الدراهم والدنانير لا يتعينان في عقود المعاوضات،  
وفسوخها<sup>(١)</sup> وقال زفر: يتعينان<sup>(٢)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وثمره الخلاف تظهر في مسائل.

(منها) إذا اشترى شيئاً بدراهم معينة، بأن قال: اشتريت  
بهذه الدراهم وأشار إليها. هل له أن يمسك تلك الدراهم ويدفع  
غيرها؟

عندنا: له ذلك. ولو هلك لا يفسخ العقد أيضاً عندنا.

وعنده<sup>(٤)</sup>: ليس له ذلك، وينفسخ العقد.

(ومنها) إذا أفلس المشتري: لا يكون البائع أحق بهذه  
الدراهم، بل يكون أسوة غرماء عندنا.  
وعندهم<sup>(٥)</sup>: البائع أحق بها.

واتفقوا على أنها تتعين في الودائع، والغصوب والأمانات،  
ونحوها<sup>(٦)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب)، (جـ) "وفيه وجهان" بدل "وفسوخها".

(٢) المبسوط للسرخسي ج ١٤ ص ١٥-١٧.

(٣) روضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ٥١١.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (جـ) "عندهما" بدل "عنده".

(٥) جاء في نسخة (ب) "عندهما" بدل "عندهم".

(٦) المراجع السابقة والمهذب تكملة المجموع ج ١٣ ص ٢٣١.

**لنا:** ما روينا من نهيه - عليه السلام - عن بيع الغرر<sup>(١)</sup>.

وهذا غرر بتقدير التعيين لأن فيه خطر الانفساخ بهلاك العين قبل القبض.

**لها:** قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتسليم الدراهم المعينة وفاء بالعقد فيجب تسليمها وذلك بتعيينها وقوله - عليه السلام -: «لا تبيعوا الذهب بالذهب... إلى قوله عيناً بعين»<sup>(٣)(٤)</sup> ولو لم يشترط التعيين لخلا عن الفائدة.

**قلنا:** التعيين بغير مقتضى العقد لأن مقتضاه وجود الدراهم في الذمة لما بينا فجعل الوفاء بالعقد على هذا الوجه. وهو الجواب عن الحديث<sup>(٥)</sup> (والله أعلم)<sup>(٦)</sup>.



---

(١) سبق تخريج هذا الحديث.

(٢) سورة المائدة، آية: ١.

(٣) سقط من نسخة (ب) لفظة "بعين".

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) المبسوط للإمام السرخسي ج ١٤ ص ١٦، ١٧، ١٨.

(٦) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

# كتاب الشفعة

## مسألة

الشفعة تستحق بأسباب ثلاثة على ثلاث مراتب:  
بسبب الشركة في عين المبيع<sup>(١)</sup>.  
وحقوق المبيع كالشرب والطريق.  
وجوار الاتصال حتى يثبت للجار الملاصق. والشريك في  
الطريق، وهذا قول عمر، وعلي، وابن مسعود، وشريح<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>: يستحق بالسبب الأول.  
وللشافعي في الثاني قولان، وفي الثالث: لا يستحق قولاً واحداً.  
لنا: قوله -عليه السلام-: «الجار أحق بصقبه»<sup>(٦)</sup> خ م<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) سقط من نسخة (ب) لفظ "وحقوق المبيع".  
(٢) المبسوط ج ١٤ ص ٩٤، وبدائع الصنائع ج ٥ ص ٤ والبنية ج ٨ ص ٤٤٩-٤٥٧.  
(٣) مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٩٥، وروضة الطالبين ج ٥ ص ٧٢ وقال: "الآخذ وهو كل شريك في رقية العقار... ولا شفعة للجار ملاصقاً كان أو مقابلاً، وفي وجه للملاصق الشفعة وكذا للمقابل إذا لم ينفذ بينهما طريق وهو شاذ والصحيح المعروف: الأول...".  
(٤) المغني ج ٥ ص ٣٠٨، ٣٠٩ والفروع ج ٥ ص ٥٢٩ والإنصاف ج ٦ ص ٢٥٥.  
(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".  
(٦) جاء في نسخة (ب) "بصفته" بدل "بصقبه" والصواب ما أثبتته.  
(٧) أخرجه البخاري ج ٤٧/٣ في كتاب الشفعة.

ويروى بسقيه<sup>(١)</sup> ولا تنافي لأنهما في اللغة عبارة عن القرب<sup>(٢)</sup>. وقد روى هذا التفسير مرفوعاً.

أثبت النبي - ﷺ - الشفعة للجار بعله قربه فيستحق الشفعة. ورواه محمد في الأصل فقال: «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً» حد<sup>(٣)</sup>.

= وأخرجه أبوداود رقم ٣٥١٦ في كتاب البيوع والإجازات باب الشفعة فذكره. وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٣٢٠ باب ذكر الشفعة وأحكامها فذكره. وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٣٤ رقم ٢٤٩٨ باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة بلفظ "الشريك أحق بسقيه ما كان". والبيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ١٠٥، ١٠٦ في كتاب الشفعة باب الشفعة بالحوار فذكره، وأحمد في مسنده ج ٦ ص ٣٨٩، ٣٩٠ فذكره، والخراطي في مكارم الأخلاق ص ٤٢، وروى من إسناده آخر عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ١٠٥ في الشفعة باب الشفعة بالحوار فذكره، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٤ ص ٣٨٩ فذكره، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٣/٦٥١ في كتاب الأحكام باب ما جاء في الشفعة فذكره تعليقا. فقال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي ﷺ في هذا الباب هو حديث حسن.

وروى إبراهيم بن مسيرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع عن النبي ﷺ وقال "سمعت محمداً" يعني الإمام البخاري يقول: كلا الحديثين عندي صحيح.

(١) تقدم بيان ذلك أثناء التخريج لهذا الحديث.

(٢) لسان العرب ج ١ ص ٤٦٩، والنهاية ج ٢ ص ٣٧٧.

(٣) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٥٢ رقم ١٣٦٩ في كتاب الأحكام باب ما جاء في الشفعة للغائب. فذكره، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك ابن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك ابن أبي سليمان من أجل هذا الحديث، وعبد الملك هو ثقة مأمون

أثبت النبي - ﷺ - الشفعة بالشركة<sup>(١)</sup> في الطريق.

**وعندهم:** لا يثبت بالشفعة للجار وإن كان طريقهما واحداً.

وروى عمر بن الشريد<sup>(٢)</sup> أن النبي - ﷺ -<sup>(٣)</sup> سئل عن أرض بيعت وليس لها شريك ولها جار فقال: «الجار أحق بصقبها» ويروى بسقبها. حد<sup>(٤)</sup>.

وفي لفظ المسند عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ جار الدار أحق بالدار من غيره<sup>(٥)</sup>.

---

= عند أهل الحديث. لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة، من أجل هذا الحديث، وقد روى وكيع عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، هذا الحديث. وروى عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري، قال: عبد الملك ابن أبي سليمان ميزان، يعني في العلم، وأخرجه أبوداود رقم ٣٥١٨ في البيوع والإجازات في باب الشفعة... فذكره، وأخرجه الدارمي ج ٢ ص ٢٧٣ باب في الشفعة فذكره. وأخرجه أحمد في المسند ج ٣ ص ٣٢٣، فذكره.

(١) جاء في نسخة (ب) "بالشفعة للشريك" بدل "الشفعة بالشركة".

(٢) عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي ويكنى بأبي الوليد الطائفي.

قال العجلي: تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له البخاري ومسلم، بتصرف تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٧، ٤٨، والكاشف ج ٢ ص ٢٣١.

(٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) أخرجه أبوداود ج ٣ ص ٧٨٧ رقم ٣٥١٧ في البيوع والإجازات باب الشفعة فذكره، وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٥٠ رقم ١٣٦٨ في الأحكام باب ما جاء في الشفعة فذكره؛ فقال: حديث سمرة حديث حسن صحيح، ولعل الترمذي حسنه باعتبار جميع طرقه لأنه سبق أن سمرة لم يسمع من الحسن إلا حديث العقيقة على القول الصحيح.

ولأنه إجماع من الصحابة فإنهم قضوا بالشفعة بسبب الجوار حتى علي وابن مسعود<sup>(١)</sup>، قضى رسول الله ﷺ بالشفعة بالجوار<sup>(٢)</sup>.

= ولكن ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١٧٢ عن قتادة عن أنس مرفوعاً وقال: أخرجه النسائي عن عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً: جار الدار أحق بالدار، انتهى. وبهذا الإسناد رواه ابن حبان في صحيحه في النوع السادس والثلاثين من القسم الثالث، وعلقه الترمذي ج ٣ ص ٦٥٠، ٦٥١ في الأحكام باب ما جاء في الشفعة وقال الترمذي: "والصحيح عند أهل العلم حديث الحسن عن سمرة، ولا نعرف حديث قتادة عن أنس، إلا من حديث عيسى بن يونس. وقال الحافظ الزيلعي أيضاً في نصب الراية ج ٤ ص ١٧٣، أن البزار قال في مسنده: ويروى هذا الحديث عن الحسن عن سمرة، وعيسى بن يونس جمع بين الطريقتين، أعني عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة، وعن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، انتهى.

ورواه الدارقطني في "سننه" وقال: وهم فيه عيسى بن يونس، وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن عن سمرة، هكذا رواه شعبة، وغيره، وهو الصواب، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه" وقد مالاً بهذا القول على عيسى بن يونس، فإنه ثقة، ولا يعد أن يكون جمع بين الروايتين، أعني عن أنس، وعن سمرة، وقد ورد ما يعضد ذلك. قال قاسم بن أصبغ: حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا نعيم بن حماد ثنا عيسى بن يونس عن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، وبه عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً، فذكره، قال: وعيسى بن يونس ثقة، فوجب تصحيح ذلك عنه. انتهى.

- (١) كأنه ساقط من الأصل لفظ "قالا" كما يأتي بيان ذلك أثناء التخريج.
- (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٧ ص ١٦٣، ١٦٤ في كتاب البيوع والأقضية، باب من كان يقضي بالشفعة للحجار. حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة للجوار.
- وأخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٧٨ باب الشفعة بالجوار والخليط أحق. فذكره.

**فإن قيل:** أما الحديث الأول فيحمل على الشريك المخالط، وأما الثاني وهو ما رواه محمد في الأصل فقد أنكره أحمد<sup>(١)</sup>.

وأما الأحاديث<sup>(٢)</sup> حديث عمرو بن الشريد فقد ضعفه ابن المنذر. وأما حديث سمرة فقال أحمد: أحاديث سمرة من كتابه. وقال أحمد بن هارون<sup>(٣)</sup>: لا يحفظ (عن الحسن)<sup>(٤)</sup> عن سمرة حديث يقول فيه سمعت لسمرة حديثاً واحداً وهو حديث العقيقة<sup>(٥)</sup>.

**والجواب:** أما حمل الأول على الشريك المخالط فلا يصح لأنه شريك في عين المبيع ولا خلاف فيه، وأما الثاني فقد رواه أحمد في المسند. وطريق الإنكار أنهم قالوا لم يرووه<sup>(٦)</sup> إلا عبد الملك بن أبي<sup>(٧)</sup> سليمان<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١٠٨ في كتاب الشفعة باب الشفعة بالجوار.  
(٢) جاء في نسخة (ج) بدون لفظ الأحاديث والصواب زيادة لفظ الأحاديث.  
(٣) أحمد بن هارون هو أحمد بن هارون بن روح يكنى بأبي بكر البرد يحيى من ثقات رجال الحديث. أصله من برديج بأقصى أذربيجان. سكن بغداد وتوفي بها. له كتب منها: الأسماء المفردة في أسماء بعض الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث وبلادهم ومن روى عنهم. بتصرف تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٨١.  
(٤) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).  
(٥) التنقيح لابن عبد الهادي ل ٣١٢، ٣١٣، ونيل الأوطار ج ٦ ص ٨٥.  
(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) "يروه" بدل "يروا" والصواب يرووه.  
(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) سقوط لفظ "أبي".  
(٨) عبد الله بن أبي سليمان هو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة الكوفي العزمي يكنى بأبي محمد ويقال أبو سليمان أحد الثقات المشهورين.  
تكلم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للحجار، وروى أحمد بن أبي مريم



(وهذا)<sup>(١)</sup> نفي الرواية<sup>(٢)</sup> والعمل على الإثبات .

وأما الثالث فلم يوافق ابن المنذر على تضعيفه أحد من الحفاظ ثم لم يبين علته فلا يقبل قوله وقد رواه أحمد في المسند<sup>(٣)</sup>.

وأما الرابع: فقد قال ابن المديني: سمع الحسن البصري من سمرة فلو لم يسمع لم يضر لأن النبي - ﷺ - كانت كتبه ترد إلى الآفاق ويعمل بها. ولو لم يثبت عند الحسن لما أرسله<sup>(٤)</sup>.

**احتجوا:** بما روي أن النبي - ﷺ - قال: «الشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» خ. وفي لفظ: إنما الشفعة فيما لم يقسم<sup>(٥)</sup>.

---

= عن يحيى "ثقة"، وقال أحمد: حديثه في الشفعة منكر وهو ثقة.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام، وذكره ابن حبان: في الثقات مات في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائة.

بتصرف تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٩٦-٣٩٨، ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٦٥٦.

(١) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج) وأثبتته ليتصل الكلام.

(٢) جاء في نسختي (ب) و (ج) "للرواية" بدل "الرواية".

(٣) نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٤ ص ١٧٣، ١٧٤.

(٤) البناية ج ٨ ص ٤٥٨-٤٦١، والميسوط للسرخسي ج ١٤ ص ٩٢-٩٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٣/٤٦، ٤٧ في باب الشفعة فيما لم يقسم وفي البيوع وغيرهما عن جابر بن عبد الله.

وأخرجه مسلم ج ٣/٢٢٩ رقم ١٦٠٨ في المساقاة باب الشفعة عن جابر أيضاً.

وأما الرواية الثانية: فأخرجها مالك في الموطأ ج ٢/٧١٣ في الشفعة في باب ما

تقع فيه الشفعة بلفظ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. قال ابن عبد البر

مرسل عن مالك وأكثر رواة الموطأ وغيرهم.

أثبت النبي - ﷺ - الشفعة في غير المقسوم ونفاها عن المقسوم.  
**قلنا:** الحديث حجة عليهم لأنه قال - ﷺ - لما قال: فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق.

**وعندهما:** إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.

**وقد اهتم:** أصحابنا بأحاديث منها:

ما روي أن النبي - ﷺ - قال: «الخليط أحق من الشفيع والشفيع أحق من غيره» إلا أنه غريب لم يخرج له أرباب السنن وإنما هو موقوف على شريح وابن سيرين<sup>(١)</sup>.

---

= والنسائي ج ٧/٧٢١ في البيوع باب ذكر الشفعة وأحكامها مرسلًا أيضًا  
قال الحافظ في الفتح ج ٤/٤٣٦ ما نصه: "اختلف على الزهري في هذا الإسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلًا.

كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو عاصم والماجدشون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود والمحفوظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولاً وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا وما سوى ذلك شذوذ ممن رواه.

وأخرجه البيهقي ج ٦/٧٠٣ في باب الشفعة فذكره.

(١) أخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣١٣ فذكره، وقال: إنه حديث لا يعرف، وإنما المعروف ما رواه سعيد بن منصور ثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن المغيرة الثقفي، قال: قال الشعبي: قال رسول الله ﷺ: «الشفيع أولى من الجار، والجار أولى من الجنب»، انتهى. قال في "التنقيح" أيضًا هذا مرسل وهشام وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه.

وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١٧٦ وقال: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه في أثناء البيوع "ثنا أبو معاوية عن عاصم عن الشعبي عن شريح، قال: الخليط أحق من الشفيع، والشفيع أحق من الجار، والجار من سواه، انتهى.

**وقد احتجوا:** بحديث غريب وهو ما روي أن النبي - ﷺ - <sup>(١)</sup> قال: «إنما <sup>(٢)</sup> الشفعة للخليط» <sup>(٣)</sup>.

**ونحن نقول:** الشفعة للخليط لكن لم لا يكون للجار.

## مسألة

الشفعة على عدد الرؤوس، وهو قول ابن مسعود <sup>(٤)</sup>.  
وقال الشافعي: على قدر <sup>(٥)</sup> الأنصباء <sup>(٦)</sup>.  
(وصورة المسألة) دار مشتركة <sup>(٧)</sup> بين ثلاثة (نفر) <sup>(٨)</sup>، لأحدهم نصفها، وللآخر ثلثها، وللآخر سدسها، باع صاحب النصف

---

= وأخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٧٩ باب الشفعة بالجوار والخليط أحق فذكره وأخرج أيضا عن الشعبي وابن سيرين عن شريح قال: الخليط أحق من الشفيع والشفيع أحق ممن سواه.

(١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "إنما".

(٣) تقدم تخريج معناه.

(٤) المبسوط ج ١٤ ص ٩٧، والبنية ج ٨ ص ٤٧٥، ٤٧٦.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) "عدد" بدل "قدر".

(٦) مغني المحتاج ج ٢ ص ٣٠٠، ونهاية المحتاج ج ٥ ص ٢١١، وروضة الطالبين ج ٥

ص ١٠٠ وقال (وإن تفاوت كنصف وثلث وسدس فباع صاحب النصف،

فقولان، أظهرهما: أن الشفعة على قدر الحصص فيقسم النصف بينهما أثلاثاً -

والثاني: على عدد الرؤوس فيقسم نصفين).

(٧) جاء في نسخة (ب) "مشترك" بدل "مشتركة".

(٨) ما بين القوسين في نسختي (ب)، (ج) وأثبتته لتكميل الكلام.

نصيبه، وصاحب الثلث والسدس يستحقان الشفعة نصفين، عندنا.  
وعنده: يستحقان أثلاثاً، لصاحب السدس والسدس، ولصاحب  
الثلث الثلث.

وكذا لو باع صاحب السدس نصيبه، فعندنا الشريكان  
الآخران يستحقان السدس بينهما نصفين.  
وعنده: أخماساً خمساه لصاحب الثلث وثلاثة أخماسه  
لصاحب النصف<sup>(١)</sup>.

**وأما في المسألة** عن ابن مسعود -رضي الله عنه- فإنه قال: تقسم  
الشفعة على عدد الرؤوس<sup>(٢)</sup> من غير مخالف.  
والشافعي **يجتنب** بالنصوص الدالة على القسمة بالسوية كقوله<sup>(٣)</sup> (تعالى)<sup>(٤)</sup>:  
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٥)</sup>، وذلك يكون على قدر الأنصاء.  
**قلنا:** النص يدل على أن استحقاق الشفعة على عدد الرؤوس لأنه  
إحسان فكان حجة لنا<sup>(٦)</sup> والله أعلم<sup>(٧)</sup>.



(١) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٢) المصنف للحافظ الصنعاني ج ٨ ص ٨٥ باب الشفعة بالخصص أو على الرؤوس.  
ومصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ١١٦، ١١٧ في كتاب البيوع والأفضية في  
الشفعة على رؤوس الرجال.

(٣) جاء في نسخة (ج) "كقوله" بدل "لقوله".

(٤) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٥) سورة النحل آية ٩٠.

(٦) انظر المراجع السابقة في مذهب الأحناف.

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "والله أعلم".

## كتاب الإيجارات

### مسألة

الأجرة لا تملك بنفس العقد وإنما تملك ساعة فساعة، على حسب حدوث المنفعة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي - رحمه الله -: تملك بنفس العقد<sup>(٢)</sup>، حتى لو كانت الأجرة عبداً، وهو قريبه لا يعتق عليه في الحال (عندنا)<sup>(٣)</sup>، ولا يثبت للأخير ولاية المطالبة بتسليم الأجرة في الحال<sup>(٤)</sup>.  
وعنده: يعتق ويثبت.

لنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
والمستأجر لم يملك المعقود عليه في الحال وهو منافع الدار شهراً  
فكذا صاحبه لا يملك الأجرة تسوية بينهما.  
والشافعي - رحمه الله -: النصوص الموجبة للوفاء بالعهد وقد استزم  
لتسليم الأجرة فيجب.

**قلنا:** التعارض ثابت والترجيح معنا لما بينا<sup>(٦)</sup>.

---

(١) المبسوط ج ١٥ ص ٧٤، ٧٥، والبنية ج ٧ ص ٨٨١-٨٨٣.

(٢) روضة الطالبين ج ٥ ص ١٧٤، ونهاية المحتاج ج ٥ ص ٢٦٣.

(٣) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٤) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٥) سورة النحل آية: ٩٠.

(٦) انظر المراجع السابقة في مذهب الأحناف قلت والراجح رأي الشافعية لأن ثمة

## مسألة

إجارة المشاع فاسدة عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو يوسف، ومحمد<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، هي صحيحة،  
وسواء كان يحتمل القسمة، كالدار ونحوها، أو لا يحتمل، كالعبد،  
والدابة، والثوب، ونحوه.  
(وصورته) رجل أجر نصف داره، أو نصف عبده، أو نصف ثوبه.  
فالعقد فاسد عنده، حتى لا يجب المسمى عند التسليم، ولا  
الانتفاع عنده، وعندهم: يجب ولو انتفع المستأجر بذلك.  
هل يجب أجر المثل عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>.  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: لا يجب لأن الإجارة باطلة.

---

= العقود التي تملك المنفعة إنما تنشأ من وقت تمام التعاقد دون نظر إلى وجودها في  
هذا الوقت في باب الإجارة لأن الإجارة في هذا الجانب مستثناة من شرط  
وجود محل التعاقد عند العقد بالأدلة التي شرحتها والله أعلم.

(١) جاء في نسخة (ب) "رضي الله عنه" بدل "رحمه الله" أما النسخة (ج)  
فجاءت بدون "رحمه الله" و "رضي الله عنه".

(٢) فتح القدير ج ٨ ص ٤١ والبنية في شرح الهداية ج ٧ ص ٩٤٣، ٩٤٤.

(٣) المهذب ج ١٣ ص ٤٨٣، وروضة الطالبين للنووي ج ٥ ص ١٨٤ قال: (ولو  
قال: "أجرتك نصف الدابة إلى موضع كذا أو أجرتك الدابة لتربكها نصف  
الطريق، صح ويقسمان بالزمان والمسافة، وهذه إجارة المشاع وهي صحيحة  
كبيع المشاع وحكى وجه: أن إجارة نصف الدابة لا تصح، للتقطع بخلاف  
إجارة نصف الدار وبخلاف ما إذا أجرهما ليركبا في محمل.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

وقال بعضهم: يجب وهو الأصح لأن الإجارة فاسدة<sup>(١)</sup>.  
**لنا**<sup>(٢)</sup>: ما روينا من قوله - **عليه السلام** - «لا تبع ما ليس عندك» ومنافع الدار ليست عنده فلا يجوز.  
**ولهم**: ما روينا من قوله - **عليه السلام** -: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة»<sup>(٣)</sup> من نفسه<sup>(٤)</sup>، وقد طابت نفس المستأجر فيحل للمؤجر الانتفاع به.  
**قلنا**: هذا خبر واحد ورد على مخالفة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾<sup>(٥)</sup>، وهذا العقد يُفضي إلى المنازعة لأن المستأجر يطالب المؤجر بتسليم الكل والمؤجر يمنع من ذلك لما فيه من تفويت حقه فتتحقق المنازعة<sup>(٦)</sup>.

## مسألة

الأجير المشترك ضامن لما جنت يده، عندنا.  
 وعند زفر<sup>(٧)</sup>.  
 والشافعي<sup>(٨)</sup>: لا يضمن كالقصار<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) حاشية شلبي على تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٥ ص ١٢٦.  
 (٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "واو" قبل "لنا".  
 (٣) جاء في نسخة (ب) "عن طيبة بدل" بطيبة".  
 (٤) سبق تخريج هذا الحديث.  
 (٥) سورة الأنفال، آية: ٤٦.  
 (٦) البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٩٤٤-٩٤٦.  
 (٧) فتح القدير ج ٨ ص ٦٣، والبناية ج ٧ ص ٩٧٩-٩٨١.  
 (٨) روضة الطالبين ج ٥ ص ٢٢٨.  
 (٩) القصار: مأخوذ من قصر الثوب قصاره وقصره كلاهما حوره ودقه وهو

يدق الثوب فيتخرق، أو الحمال<sup>(١)</sup> يعثر<sup>(٢)</sup> فينكسر الدن<sup>(٣)</sup>،  
فعدنا يضمن.

وعندهما: لا يضمن.

ثم المالك بالخيار، إن شاء رضى بالعمل، ولم يعطه شيئاً،  
وإن شاء لم يرض بالعمل، ويضمنه المتاع.

ثم المالك في التضمين بالخيار، إن شاء ضمنه معمولاً،  
وأعطاه المسمى، وإن شاء ضمنه غير معمول، ولم يعطه شيئاً<sup>(٤)</sup>.  
لغا: قوله -عليه السلام-: «على اليد ما أخذت حتى ترد»<sup>(٥)</sup>.

وقد أخذ الأجير المشترك ذلك القدر فيجب عليه الرد بعد الهلاك أو  
التعيب<sup>(٦)</sup> المنقص للمالية فيجب الضمان.

---

= غسال الثياب ويقال لآلته المقصرة: وهي خشبة القصار التي يدق بها الثياب على  
الحجر في الماء. بتصرف لسان العرب ج ٥ ص ١٠٤، وجمهرة اللغة ج ٢ ص ٣٥٨.

(١) الحمال: يقال رجل حمال ما يحمل الكل عن الناس.

بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ١٨٠، ومختار الصحاح ص ٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "يتعثّر" بدل "يعثر".

(٣) الدن: ما عظم من الرواقيد وهو كهيئة الحب إلا أنه أطول مستوى الصنعة في  
أسفله كهيئة قوس البيضة والجمع الدنان.

بتصرف لسان العرب ج ١٣ ص ١٥٩، ومختار الصحاح ص ٤٩٤.

(٤) البناية في شرح الهداية للإمام العيني ج ٧ ص ٩٨٢، ٩٨٣.

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٦) جاء نسخة (ب) "التعين" بدل "التعيب" والصواب ما أثبتته.



**لهما:** قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاوِي﴾<sup>(١)</sup> ولم يوجد.  
وكذا النصوص المحرمة لمال الإنسان إلا بطيية من نفسه. وقد مر الجواب.

## مسألة

لا يجوز الاستتجار على الطاعات<sup>(٢)</sup>، وهو قول أحمد<sup>(٣)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>: يجوز.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٣.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٥، والبنية في شرح الهداية ج ٧ ص ٩٣٧، ٩٣٨  
(٣) الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ٤٣٥، والإنصاف للمرداوي ج ٦ ص ٤٥-٤٧  
ووضح الشيخ المرداوي روايات المذهب فقال قوله: "ولا يصح الإجماع على  
عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية).

يعني: بكونه مسلماً، ولا يقع إلا قرية لفاعله، كالحج، أي النيابة فيه والعمرة  
والأذان ونحوهما. كالإقامة، وإمامة صلاة، وتعليم القرآن. قال في الرعاية:  
والقضاء. وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وعنه: يصح كأخذه بلا شرط: نص عليه.  
ويكره أخذ الأجرة على الإمامة بالناس وعنه: يحرم. انتهى.  
واختار ابن شاقلا الصحة في الحج؛ لأنه لا يجب على أجير، بخلاف أذان ونحوه.  
وذكر في الوسيلة الصحة عنه، وعن الخرقى. لكن الإمام أحمد - رحمه الله - منع  
الإمامة بلا شرط أيضاً.

وقيل: يصح للحاجة. ذكره الشيخ تقي الدين - رحمه الله - واختاره.  
وقال: لا يصح الاستتجار على القراءة، وإهدائها إلى الميت؛ لأنه لم ينقل عن  
أحد من الأئمة الإذن في ذلك.

(٤) الخرشي على مختصر خليل ج ٧ ص ٤ وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٦٨.

(٥) مغني المحتاج ج ٢ ص ٣٤٤، وروضة الطالبين ج ٥ ص ١٨٧، ١٨٨.

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(وصورة المسألة) رجل استأجر رجلاً ليحج عنه، أو ليعلمه القرآن لا يصح عندنا حتى لو حج، أو علمه القرآن، لا يستحق المسمى، ولا أجره المثل.

وعندهما: يستحق ذلك.

ولو استأجر على الآذان، والإقامة، والجهاد، وتعليم الفقه، ورواية الحديث ونحوه. فعندنا: لا يشكل أنه لا يصح<sup>(١)</sup>. وللشافعي: فيه قولان<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما روي عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه قال: يا رسول الله اجعلني إمام قومي. قال: اقتد بأضعفهم واتخذ مؤذنًا<sup>(٣)</sup> لا يأخذ على الآذان أجرًا. حد<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٢) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي.

(٣) جاء في نسخة (ب) بدون الواو في قوله "ولا يأخذ".

(٤) أخرجه أبوداود ج ١ ص ٣٦٣ رقم ٥٣١ في كتاب الصلاة باب أخذ الأجر على الآذان عن عثمان بن أبي العاص قال: قلت: وقال موسى في موضع آخر: أن عثمان ابن أبي العاص قال: يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال: (أنت إمامهم واقتد بأضعفهم واتخذ مؤذنًا لا يأخذ على آذانه أجرًا).

وأخرجه النسائي ج ٢ ص ٢٣ اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على آذانه فذكره.

وأخرجه أحمد في مسنده ج ٤ ص ٢١٧ فذكره.

وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٦ رقم ٧١٤ في كتاب الآذان والسنة فيها وباب السنة في الآذان عن عثمان بن أبي العاص قال: كان آخر ما عهد إلي النبي ﷺ أن لا أتخذ مؤذنًا يأخذ على الآذان أجرًا.

وعن عبادة بن الصامت قال: علمت أناساً من أهل الصفة<sup>(١)</sup> الكتابة والقرآن فأهدى إليّ رجل منهم قوساً فقلت: أرمي عنها في سبيل الله تعالى<sup>(٢)</sup> فسألت النبي - ﷺ - فقال: إن شرك<sup>(٣)</sup> أن تطوق بها طوقاً من نار فاقبلها. حد<sup>(٤)</sup>.

(١) أهل الصفة: هم فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه فكانوا يأوون إلى موضع مظلل في مسجد المدينة يسكنونه. وهم زهاد من الصحابة فقراء غرباء وكانوا سبعين ويقلون حيناً ويكثرون.

بتصرف النهاية ج ٣ ص ٣٧، ومجمع بحار الأنوار ج ٣ ص ٣٣١.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظة "تعالى".

(٣) جاء في نسخة (ب) "يدى" بدل "شرك".

(٤) أخرجه أبوداود رقم ٣٤١٦ في كتاب الإجارة باب كسب المعلم فذكره.

وقال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود ج ٥ ص ٧٠ بعد ذكر الحديث: في إسناده المغيرة بن زياد، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة وقال الإمام أحمد ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير وكل حديث رفعه فهو منكر وقال أبو زرعة الرازي: لا يحتج بحديثه.

وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٣٠ في كتاب التجارات باب الأجر على تعليم القرآن فذكره، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ١٧/٣ باب التزويج على سورة من القرآن فذكره، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٣١٥/٥ فذكره...

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦/١٢٥ وقال عن ابن المديني إسناده كله معروف إلا الأسود بن ثعلبة فلا نحفظ عنه إلا هذا الحديث.

والحاكم ج ٢/٤١ وقال الحاكم صحيح الإسناد لكن تعقبه الذهبي بقوله (قلت: مغيرة صالح الحديث، وقد تركه ابن حبان، لكن للحديث طريقة ثانية عن بقية حدثني بشر بن عبد الله بن يسار: وحدثني عبادة بن نسي عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت نحو هذا الخبر الأول أتم. فقلت ما ترى فيها يا رسول الله: قال: حمرة بين كتفك تقلدتها أو تعلقها.

= أخرجه أبوداود رقم ٣٤١٧ في كتاب الإجارة باب كسب المعلم فذكره.

وأخرجه البيهقي في السنن ج ٦/١٢٥ في كتاب الإجارة باب من كره أخذ الأجرة عليه فذكره، وقال: "هذا حديث مختلف فيه على عبادة بن نسي".

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ج ١ ص ٤٦٠: يعني أن المغيرة ابن زياد سمى شيخ ابن نسي الأسود بن ثعلبة، وبشر بن عبدالله بن يسار سماه جنادة بي أبي أمية، وليس هذا في نقدي اختلافاً، لاحتمال أن يكون لابن نسي فيه شيخان، فكان يرويه تارة عن هذا، وتارة عن هذا، فروى كل من المغيرة وبشر ما سمع منه، وكأنه لما ذكرنا لم يعلمه ابن حزم بالاختلاف المذكور، بل أعل الطريق الأولى بجهالة الأسود، وأعل الأخرى بقوله: "بقية ضعيف".

قلت: والمتقرر في بقية أنه صدوق فهو حسن الحديث إلا إذا عنعن فلا يحتج به حيثئذ، وفي هذا الحديث قد صرح بالتحديث فأما بذلك تدليسه، على أنه لم ينفرد به، فقال الإمام أحمد ج ٥/٣٢٤: ثنا أبوالمغيرة ثنا بشر بن عبدالله يعني ابن يسار به. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم ج ٣/٣٥٦ أيضاً وقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالوا إن شاء الله تعالى فإن رجاله كلهم ثقات معروفون غير بشر هذا، وقد روى عنه جماعة ووثقة ابن حبان، وقال الحافظ فيه: "صدوق".

أما الحديث الثاني عن أبي بن كعب، أخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٣٠ في كتاب التجارات باب الأجر على تعليم القرآن فذكره، وقال صاحب الزوائد في الزوائد: إسناده مضطرب قاله الذهبي عطية ابن قيس الكلاعي عن أبي بن كعب. مرسل.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ١٢٥، ١٢٦ في كتاب الإجارة باب من كره أخذ الأجر عليه فذكره.

في إسناده هذا الحديث مغيرة بن زياد<sup>(١)</sup> ضعيف<sup>(٢)</sup> إلا أنه قد روى مثله عن أبي بن كعب سالم الإسناد قال إني: علمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك لرسول الله - ﷺ -<sup>(٣)</sup> فقال: إن أخذتها أخذت قوساً من نار<sup>(٤)</sup>. رواه ابن ماجه عن عطية الكلاعي<sup>(٥)</sup> عن أبي ابن كعب الذي أقرأه أبي الطفيل بن عمرو الدوسي. وروي أن رجلاً قال لابن عمر: إني أحبك في الله فقال: إني أبغضك في الله لأنك تلحن في الآذان وتأخذ عليه أجراً<sup>(٦)</sup>.

(١) مغيرة بن زياد الموصلي يكنى بأبي هاشم، قال أحمد: ضعيف الحديث له مناكير، وقال ابن معين: ليس به بأس له حديث واحد منكر، قال وكيع: كان ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي، بتصريف ميزان الاعتدال ج ٤ ص ١٦٠، وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) تقدم بيان ذلك في ترجمته.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "صل الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٤) تقدم تخرجه.

(٥) عطية الكلاعي: عطية بن قيس الكلابي يقال الكلاعي ويكنى أبا يحيى الحمصي ويقال الدمشقي، ذكره ابن سعد في الطبقات وقال كان معروفاً له أحاديث.

بتصريف تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٢٨، والكاشف للذهبي ج ٢ ص ٢٧٠.

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل ج ٧/٢٦٥٠ عن يحيى البكاء قال سمعت رجلاً قال لابن عمر إني لأحبك قال: وإنما أبغضك في الله قال: ولم؟ قال: لأنك تبغي في آذانك وتأخذ عليه أجراً.

قال: ويحيى البكاء هذا ليس بذلك المعروف وليس له كثير الرواية.

ونقل من النسائي أنه قال: يحيى بن مسلم البكاء بصري متروك الحديث.

**احتجوا:** بما روي أن النبي - ﷺ - زوج رجلاً امرأة بما معه من القرآن<sup>(١)</sup>، ولم يرد به نفس القرآن لأنه لا يصح مهرًا، لأن المهر ما يسلم لها بالعقد فعلم أن المراد تعليم القرآن. وإذا صلح بدلاً في النكاح صلح بدلاً في الإجارة، وروي أن رجلاً من الصحابة رقى رجلاً بفاتحة الكتاب وشرط على ذلك قطيعاً من الغنم فبلغ ذلك النبي - ﷺ - فضحك وقال: «إنها رقية خذوها واضربوا لي (معكم)<sup>(٢)</sup> سهماً». خ م<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

(٣) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٥٣ في الإجارة باب ما يعطي على الرقية وباب فضل فاتحة الكتاب وفي الطب باب الرضى بفاتحة الكتاب عن أبي سعيد الخدري بلفظ "أن رهطاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في سفرة سافروها، حتى نزلوا بحى من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحى، فسعوا له بكل شيء، لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين قد نزلوا بكم، لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا لدغ، فسعينا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فهل عند أحد منكم شيء؟ فقال بعضهم نعم والله، إني لراق، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم، حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق فجعل يتفل، ويقرأ (الحمد لله رب العالمين) حتى لكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبية، قال: فأوفهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسمو، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى تأتي رسول الله ﷺ فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا فقدموا على رسول الله ﷺ، فذكروا له، فقال: "وما يدريك أنها رقية؟ أصبتم، اقسمو، واضربوا لي معكم سهم". وأخرجه مسلم ج ٤ ص ١٧٢٧ رقم ٢٢٠١ في كتاب السلام باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار فذكره... وأخرجه غيرهما.

## والجواب:

أما الحديث الأول: فمحمول على السببية أي زوجها منه بسبب حفظ القرآن لأن حرف الباء كما يذكر للتعويض يذكر لما قلنا<sup>(١)</sup>.  
وأما الحديث الثاني: فعنه أجوبة:  
أحدها: أن القوم كانوا كفاراً فجاز أخذ أموالهم.  
والثاني: حق الضيف لازم ولم يضيفوهم.  
والثالث: أن الرقية ليست بقربة محضة فجاز أخذ الأجرة عليها. والله أعلم<sup>(٢)(٣)</sup>.



---

(١) البناء في شرح الهداية ج ٧ ص ٩٤٠.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ والله أعلم.

(٣) المغني ج ٥ ص ٥٧٧، والبناء ج ٧ ص ٩٤١.

# كتاب الشهادات

## مسألة

للفاسق شهادة سماعاً وأداءً، عندنا<sup>(١)</sup>، وهو قول مالك<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>(٥): لا شهادة له أصلاً.  
وثمره الخلاف: تظهر في مسائل، منها: النكاح ينعقد بشهادة  
الفاسقين عندنا.  
ومنها: أربعة من<sup>(٦)</sup> الفساق شهدوا على رجل بالزنى لا  
يحدون عندنا لأنهم شهود.  
وعندهم: يحدون، لأنهم قذفة.  
ومنها: رجل قذف إنساناً وأقام أربعة من الفساق يشهدون  
على صدق مقالته لا يحدون عندنا؛ لأنه أتى بأربعة شهداء.  
وعندهم: يحدون، لأنه لم يأت بأربعة شهداء.  
ومنها: أن القاضي إذا قضى بشهادة فاسقين نفذ قضاؤه عندنا.  
وعندهم: لا ينفذ، كما لو قضى بشهادة العبد<sup>(٧)</sup>.

---

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٧٠-٢٧٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٢٥.

(٢) مواهب الجليل ج ٦ ص ١٥٠، ١٥١، وتبصرة الحكام ج ١ ص ٨٥.

(٣) المهذب ج ٢٠/٢٠، وروضة الطالبين ج ١١ ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ١٢ ص ٤٧، والمغني ج ٩ ص ١٩٦٥.

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "من" وأثبتته ليتصل الكلام.

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) "العبيد" بدل "العبد".



والمشهور من الصور الأولى<sup>(١)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك من النصوص.

**احتجوا:** بما تقدم من قوله - ~~عليه السلام~~ -: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»<sup>(٣)</sup>. والفسق ينافي العدالة، وبما تقدم من النصوص في النكاح.

**قلنا:** قد بينا أنه ليس<sup>(٤)</sup> فيها ما يثبت.

ولو سلمت: حملت على الاستحباب ونفي الكمال.

أو نقول: أخبار آحاد وردت على مخالفة الكتاب فتزد أو تحمل على ما قلنا توفيقاً<sup>(٥)</sup>.

## مسألة

لا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر<sup>(٦)</sup>.

وقال الشافعي: تقبل<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٢.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (جـ) "ليست" بدل "ليس".

(٥) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٧٢، ٢٧٣.

وأرى رجحان رأي الجمهور لأن وصف العدالة ينبغي أن يكون في الشهود إذ هم من أسباب إثبات الحقوق وقد اشترطت الآية القرآنية الكريمة وصف العدالة في الشهود قال تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ الآية.

(٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٤ ص ٢١٩.

(٧) المهذب ج ٢ ص ٩٣، وروضة الطالبين ج ١١ ص ٢٣٧، ووضح فقال: "تقبل"

**لنا: قوله -عليه السلام-: «لا شهادة لمتهم» وهذا منهم<sup>(١)</sup>.**

**وقوله -عليه السلام-: «لا تقبل شهادة الوالد لولده ولا الزوج لزوجته ولا السيد لعبده، ولا العبد لسيد»<sup>(٢)</sup>.**

= شهادة أحد الزوجين للآخر على الأظهر وقيل قطعاً وفي قول لا، وفي قول شهادة الزوج لها دون عكسه وتقبل شهادة أحدهما على الآخر إلا أنه لا يقبل شهادته عليها بزنى لأنه دعوى خيانتها فراشه".

(١) أخرجه الترمذي ج ٤ ص ٥٤٥، ٥٤٦ في الشهادات ما جاء فيمن لا تجوز شهادته عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حداً ولا مجلودة، ولا ذي غمر، لأخيه ولا مجرب شهادة، ولا القانع أهل البيت لهم، ولا ظنين في ولاء، ولا قرابة، قال الفزاري: القانع التابع (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث، ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو قال: ولا نعرف معنى هذا الحديث ولا يصح عندي من قبل إسناده...

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٤٤ رقم ١٤٥ وقال: "يزيد هذا ضعيف لا يحتج به، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ١٥٥ في كتاب الشهادات باب من قال لا تقبل شهادته فذكره، وقال يزيد بن أبي زياد ويقال ابن زياد الشامي هذا ضعيف وأخرجه أيضاً عن عمرو بن شعيب فذكره. وقال البيهقي أيضاً: آدم بن فائد والمثنى بن الصباح لا يحتج بهما.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ج ٧ ص ٢٠٤، ٢٠٥ في كتاب البيوع والأفضية في شهادة الولد لوالده فذكره عن شريم.

وأخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٣٤٤ باب شهادة الأخ لأخيه والابن

**احتج** بما روي أن فاطمة -رضي الله عنها- ادعت فداً بين يدي أبي بكر -رضي الله عنه- واستشهدت علياً -رضي الله عنه- وامراً فقال أبوبكر: ضمني إلى الرجل رجلاً وإلى المرأة امرأة<sup>(١)</sup>، وكان ذلك بمحضر من الصحابة من غير نكير فكان إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** تلك الشهادة لم تقبل لأن الصحيح من الرواية أن أبا بكر رد دعواها لأنها ادعت فداً إرثاً من النبي -صلى الله عليه وسلم- فردها وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»<sup>(٣)</sup>.

وقد كان علي -رضي الله عنه- يعلم أن شهادة الزوج لزوجته لا تقبل لكنه احترز عن إباحاش<sup>(٤)</sup> فاطمة -رضي الله عنها- بالامتناع. والدليل عليه أن علياً<sup>(٥)</sup> لما ولي الخلافة لم يتعرض لفدك<sup>(٦)</sup> بل أجرى

---

= لابنه والزوج لامرأته عن شريح... وذكره العيني في البناية في شرح الهداية.  
ج ٧ ص ١٦٧ عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ أنه قال لا يجوز شهادة الولد لوالده... لكن في إسناده يزيد بن زياد الشامي.

(١) أخرجه البلاذري في فتوح البلدان رقم ١١٣ فذكره.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ١٦ ص ١٢٤.

(٣) أخرجه البخاري ج ٤ ص ٤١ في باب فرض الخمس وذكره.

وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٨٠ رقم ١٧٥٩ في كتاب الجهاد والسير باب قول النبي ﷺ «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» فذكره... وأخرجه غيرهما.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "إباحاش" بدل "إباحاش" والصواب إباحاش.

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٦) فداً: بالتحريك وآخره كاف وهي قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان وقيل

الحكم فيه على ما كان في زمان الخلفاء الثلاثة<sup>(١)</sup>.  
وفي هذا حكاية جرت للسفاح مع بعض الطالبين.

= ثلاثة أفاءها على رسول الله ﷺ في سنة سبع صلحاً، فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت خالصة لرسول الله ﷺ، وفيها عين نورة ونخيل كثيرة.

بتصرف معجم البلدان ج ٤ ص ٢٣٨، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ج ٢ ص ١٠١٥، ١٠١٦، والمغرب ص ٣٥٣.

(١) أخرجه البلاذري في فتوح البلدان ق ١ ص ٣٧ رقم ١١٩ عن أبي برقان أن عمر بن عبدالعزيز لما ولي الخلافة خطب فقال: إن فذك كانت مما أفاء الله على رسوله ولم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فسألته إياه فاطمة وقال: ما كان لك أن تسألني وما كان لي أن اعطيك وكان يضع ما يأتيه منها في أبناء السبيل ثم ولي أبوبكر وعمر وعثمان وعلي - ؓ - فوضعوا ذلك بحيث وضعه رسول الله ﷺ فلما ولي معاوية أقطعها مروان بن الحكم، وأن مروان وهبها لعبدالعزيز ولعبد الملك ابنه ثم إنها صارت لي وللوليد وسليمان، وإنه لما ولي الوليد سأله فوهبها لي وسألت سليمان حصته فوهبها لي أيضاً فاستجمعتها، وإنه ما كان لي مال أحب إلي منها، وإنني أشهدكم أنني رددتها على ما كانت في أيام النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فكان يأخذ مالها هو ومن بعده فيخرجه في أبناء السبيل، فلما كانت سنة ٢١٠ أمر المأمون بدفعها إلى ولد فاطمة وكتب إلى قثم بن جعفر عامله على المدينة أنه كان رسول الله ﷺ أعطى ابنته فاطمة - رضي الله عنها - فذك وتصدق عليها بها وأن ذلك كان أمراً ظاهراً معروفاً عند آل، ﷺ، ثم لم تزل فاطمة تدعى منه بما هي أولى من صدق عليه، وأنه قد رأى ردها إلى ورثتها وتسليمها إلى محمد بن يحيى ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عبد الله ابن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - ليقوما بها لأهلها فلما استخلف جعفر المتوكل ردها إلى ما كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبدالعزيز ومن بعده من الخلفاء. وذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠.

## مسألة

تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض<sup>(١)(٢)</sup>.

وقال مالك<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>: لا تقبل.

لنا: ما روينا من قوله -عليه السلام-: «فإذا قبلوا عقد الذمة فلهم ما

للمسلمين وعليهم ما على المسلمين»<sup>(٦)</sup>.

وللمسلمين أن يشهد بعضهم على بعض فكذا أهل الذمة.

**احتجوا** بما روي أن النبي -عليه السلام-<sup>(٧)</sup> قال: «لا ترض ملة ولا

يجوز شهادة أهل ملة على أهل ملة»<sup>(٨)</sup> إلا امتي، فإنه يجوز شهادتهم على

من سواهم» ق<sup>(٩)</sup>.

---

(١) جاء في نسخة (ب)، (ج) "بعض" بدل "البعض".

(٢) تبين الحقائق للحافظ الزيلعي ج ٤ ص ٢٢٣، والبنية ج ٧ ص ١٨٢.

(٣) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٨١، وبلغة السالك ج ٣ ص ٣٠١.

(٤) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٧٧، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧.

(٥) المغني لابن قدامة ج ٩ ص ١٨٤، ١٨٥، والإنصاف للمرداوي ج ١٢ ص ٣٩-٤١.

(٦) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٧) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٨) سقط من نسختي (ب)، (ج) ما بين القوسين.

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٦٩ رقم ٦ في كتاب الفرائض فذكره،

وقال: عمر بن راشد ليس بالقوي.

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٢٥، وقال رواه البزار والطبراني في

الأوسط وفيه عمر بن راشد وهو ضعيف عند الجمهور ووثقه العجلي،

وأخرجه الذهبي في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٩٤.

**قلنا:** الحديث في إسناده عمر بن راشد<sup>(١)</sup> ضعفه الدارقطني وغيره<sup>(٢)</sup>.  
 أو: يحمل على أنه منسوخ بما روي أن النبي - ﷺ - رجم يهوديين  
 بشهادة أهل الذمة<sup>(٣)</sup>.  
 على أنه مخالف الكتاب وهو قوله تعالى: ﴿إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ  
 آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> أي من غير<sup>(٥)</sup> أهل ملتكم بإجماع المفسرين<sup>(٦)</sup>.  
 أثبت شهادة الكافر على المسلم فعلى الكافر أولى<sup>(٧)</sup>.

(١) عمر بن راشد هو عمر بن راشد بن شجرة اليمامي يكنى بأبي حفص. قال  
 الدوري عن ابن معين ضعيف، وقال أبو زرعة لين الحديث. وقال البخاري  
 حديثه عن يحيى مضطرب ليس بالقائم وقال أبو بكر البزار منكر الحديث وقال  
 العجلي في تاريخ الثقات، لا بأس به.

بتصرف التاريخ الكبير للبخاري م ٦ ق ٣ ج ٣ ص ١٥٥، وتاريخ الثقات  
 للعجلي ص ٣٥٧، والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٣ ص ١٥٧.

والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٢٩٨.

(٢) سبق بيان ذلك أثناء التخريج وسبق أيضاً في ترجمته.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) سورة المائدة، آية: ١٠٦.

(٥) جاءت لفظة "غير" في نسختي (ب)، (ج).

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٣٤٩.

(٧) وعلق الإمام الشوكاني على ذلك في نيل الأوطار ج ٩ ص ٢٠٦ فقال ما نصه:

إن المراد بالغير في الآية الكرمة الكفار. والمعنى منكم أي من أهل دينكم أو  
 آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه  
 وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يميز شهادة الكفار على المسلمين وإنما يميز  
 شهادة بعض الكفار على بعض وأجيب أن الآية دلت بمنطوقها على قبول

## مسألة

أجمع علماء الأمة على أن العقوبات لا تثبت بشهادة رجل وامرأتين وكذا أجمعوا على أن ما كان مالا، وما هو تبع للمال، كالخيار، والأجل يثبت بشهادة رجل وامرأتين<sup>(١)</sup>.  
وإنما اختلفوا فيما ليس بمال، وليس بعقوبة، كالنكاح، والطلاق، والرجعة، والوصية، والوكالة.  
فعدنا: يثبت بشهادة رجل وامرأتين<sup>(٢)</sup>.

---

= شهادة الكافر على المسلم وبإيمائها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها وهذا الجواب على التعقب في غير محله لأن التعقب هو باعتبار ما يقوله أبو حنيفة لا باعتبار استدلاله وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حينئذ ومنهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وأخذوا بظاهر الآية.

(١) بالنسبة للحنفية: البناية ج ٧ ص ١٢٥-١٢٨.

وتبين الحقائق ج ٤ ص ٢٠٨، ٢٠٩، وبالنسبة للشافعية: روضة الطالبين ج ١١ ص ٢٥٣، ٢٥٤، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٤١، ٤٤٢. وبالنسبة للمالكية: الخرشي على مختصر خليل ج ٧ ص ١٩٨-٢٠٢، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٨، وبالنسبة للحنابلة: المغني ج ٩ ص ١٤٧-١٥٢. ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٦٣٠، ٦٣١، والإنصاف للمرداوي ج ١٢ ص ٧٩-٨٢.  
(٢) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

وعند الشافعي<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup> لا يثبت.

والخلاف يظهر في فصلين، أحدهما: انعقاد النكاح<sup>(٣)</sup>  
 يحضرة<sup>(٤)</sup> هؤلاء.

والثاني: في وجوب القضاء على<sup>(٥)</sup> القاضي بشهادتهم.  
 فعندنا: ينعقد ويجب القضاء على القاضي خلافاً لهم<sup>(٦)</sup>.  
 لنا: على الأول قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ  
 وَامْرَأَتَانِ﴾<sup>(٧)</sup> أطلق اسم الشاهدين على الرجل وامرأتين<sup>(٨)</sup>. ومقتضاه  
 إثبات الشهادة على الإطلاق إلا أن العقوبات<sup>(٩)</sup> خصت عن ذلك<sup>(١٠)</sup>.  
 وقوله - ~~الشيخ~~ -: «لا نكاح إلا بشهود»<sup>(١١)</sup>. وهذا نكاح حضره شهود.

- 
- (١) انظر المراجع السابقة في مذهب الشافعية.
- (٢) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنابلة.
- (٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) نكاح والصحيح النكاح.
- (٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظة "حضرة".
- (٥) جاء في نسخة (ب) تكرار "على".
- (٦) انظر المراجع السابقة.
- (٧) سورة البقرة، آية: ٢٨٢.
- (٨) جاء في نسختي (ب)، (ج) "المرأتين" بدل "امرأتين".
- (٩) جاء في نسختي (ب)، (ج) "العمومات" بدل "العقوبات" والصواب العقوبات.
- (١٠) انظر المراجع السابقة في مذهب الأحناف.
- (١١) ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٦٧ وقال: غريب بهذا اللفظ.
- لكن علق على ذلك العلامة الحافظ قاسم بن قطلوبغا في منية الأملعي فيما فات  
 من تخریج أحاديث الهداية للزيلعي وتعليقاته على النصف الثاني من الدراية  
 للحافظ ابن حجر العسقلاني المطبوع مع نصب الراية ج ٤ ص ٤٠ قال: ذكره



وأجاز عمر -رضي الله عنه- شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة<sup>(١)</sup>.  
**فإن قيل:** ليس معنى الآية ما ذكرتم بل معناها<sup>(٢)</sup>، فاستشهدوا  
 رجلاً وامرأتين. والشهيدان عبارة عن اثنين ورجل وامرأتان ثلاثة واسم  
 الثلاثة لا يصلح<sup>(٣)</sup> تفسيراً للاثنتين<sup>(٤)</sup>.

**قلنا:** الفاء في قوله<sup>(٥)</sup> فرجل وامرأتان حرف جزاء، والجزاء يتعلق  
 بالشرط السابق وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ وهذا يرجع  
 إلى الشهيد<sup>(٦)</sup> ومعناه: فاستشهدوا شهيدين (من رجالكم)<sup>(٧)</sup>، فإن لم يكن<sup>(٨)</sup>

---

= محمد بن الحسن بلاغا، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ٢  
 ص ٢٢٤ بلفظ "لا نكاح إلا بولي ولا نكاح إلا بشهود".

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٧ ص ١٥٦ في شهادة النساء في العتق والدين  
 والطلاق، يعني معهن رجل، عن لييد أن عمر أجاز شهادة النساء في الطلاق.  
 وأخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٣٣١ باب هل تجوز شهادة النساء  
 مع الرجال في الحدود وغيره. عن عطاء بن رباح أن عمر بن الخطاب أجاز  
 شهادة رجل واحد مع نساء في نكاح.  
 وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٣٣ رقم ١٠٣ عن عمر بن الخطاب -  
 رضي الله عنه- قال: أجاز رسول الله ﷺ شهادة رجل وامرأتين في النكاح وقال صاحب  
 التعليق: الحديث في إسناده بقية والحجاج بن أرطاة وكلاهما مدلسان.

- (٢) جاء في نسخة (ب) "معناه" بدل "معناها".  
 (٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "يصح" بدل "يصلح".  
 (٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "الاثنتين" بدل "للاثنتين".  
 (٥) جاء في نسخة (ب) بدون "قوله".  
 (٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) "الشهيدين" بدل "الشهيد" والصواب الشهيدين.  
 (٧) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) لكن أثبتته ليتصل الكلام.  
 (٨) جاءت نسخة (ب) بدون "يكن".

الشهيدان رجلين فالشاهدان رجل وامرأتان.

**واحتجوا** بما مر من قوله - عليه السلام - : «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»<sup>(١)</sup> وظاهره يفيد اشتراط<sup>(٢)</sup> رجلين عدلين لأن الشاهدين حقيقة اسم لشخصين.

وعن الزهري: مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفتين من بعده أن لا تقبل شهادة الرجال مع النساء في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق<sup>(٣)</sup>.

**والجواب:** أما الحديث فقد تقدم تضعيفه.

أو نقول: قد حضر شاهدان لما بينا.

---

(١) جاء في نسخة (ب) بدون لفظ "عدل".

(٢) جاء في نسخة (ب) "يشترط" بدل "اشتراط".

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٥٨/١٠ عن حفص وعباد بن العوام عن حجاج عن الزهري قال: مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفتين من بعده ألا تجوز شهادة النساء في الحدود.

وقال الشوكاني في نيل الأوطار ج ١٨٣/٧ فيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف مع كونه مرسلًا، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ج ٦٠/١٠ عن معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: ألا يجلد في شيء من الحدود إلا شهادة رجلين.

وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٢٩٦/٨ هذا إسناد صحيح فهذا هو الصواب أنه من قول الزهري غير مرفوع.

وقال الحافظ في تلخيص الحبير ج ٢٢٧/٤، ٢٢٨ روي عن مالك عن عقيل عن الزهري وزاد ولا في النكاح ولا في الطلاق ولا يصح عن مالك. ورواه أبو يوسف في كتاب الخراج عن الحجاج عن الزهري.

وما روي عن الزهري فالصحيح من الرواية: مضت السنة من لدن رسول الله - ﷺ -<sup>(١)</sup> والخليفين من بعده أن لا تقبل شهادة النساء<sup>(٢)</sup> في الحدود والقصاص<sup>(٣)</sup>، والزيادة مما عملته أيديهم. وأما على الفصل الثاني: فلأنه ظهر بها حق ثابت فيقتضي<sup>(٤)</sup> بها<sup>(٥)</sup>.

## مسألة

قضاء القاضي ينفذ في العقود والفسوخ، ظاهراً وباطناً، عند أبي حنيفة: وهو قول أبي يوسف أولاً ثم رجع وقال: ينفذ ظاهراً لا باطناً. وهو قول محمد<sup>(٦)</sup>، ومالك<sup>(٧)</sup>، والشافعي<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>.  
وصورته: رجل ادعى على امرأة نكاحاً، وأقام على ذلك شاهدي زور والمدعى عالم بذلك، ففضى القاضي بالنكاح، على ظن صدقهما - نفذ قضاؤه ظاهراً وباطناً، عند أبي حنيفة<sup>(١٠)</sup>، فيسلمها<sup>(١١)</sup> القاضي

(١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "النساء".

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "فيقتضي" بدل "فيقتضي".

(٥) انظر المراجع السابقة في مذهب الأحناف.

(٦) البناية ج ٧ ص ٥٩، ٦٠.

(٧) مواهب الجليل ج ٦ ص ١٣٨، ١٣٩، والتاج والإكليل ج ٦ ص ١٣٨، ١٣٩.

(٨) الأم للإمام الشافعي ج ٧ ص ٣٨، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٨ ص ٢٤٦، وروضة الطالبين ج ١١ ص ١٥٢، ١٥٣.

(٩) المغني ج ٩ ص ٥٨، ٥٩، والإنصاف للمرداوي ج ١١ ص ١٣٢.

(١٠) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(١١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وسلمها" بدل "فيسلمها".

إليه، ويجبرها على الكون معه وحل<sup>(١)</sup> له وطؤها.

وعندهم: لا يحل له وطئها.

وعلى هذا لو ادعت المرأة على زوجها طلاقاً، وأقامت شاهدي زور، وقضى القاضي به نفذ ظاهراً وباطناً عنده حتى يحل لها<sup>(٢)</sup> التزوج<sup>(٣)</sup> بآخر.

وعندهم ينفذ ظاهراً لا باطناً، فلا يحل لها التزوج بآخر، ولو تزوجت<sup>(٤)</sup> بآخر، فعند أبي يوسف<sup>(٥)</sup> لا تحل لا للأول ولا للثاني. وعند محمد: تحل للأول دون الثاني.

وكذا عند الشافعي يأتيها الأول سراً والثاني علانية<sup>(٦)</sup>.  
واتفقوا: على أن القضاء في الأملاك المرسلة ينفذ ظاهراً لا باطناً<sup>(٧)</sup>.  
حتى لو ادعى جارية في ملك إنسان ملكاً مطلقاً، وأقام على

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "ويحل" بدل "حل".

(٢) جاء في نسخة (ب) بدون "لها".

(٣) جاء في نسخة (ج) "لها الزوج" بدل "لها التزوج".

(٤) جاء في نسخة (ب) "زوجت" بدل "فتزوجت".

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٦) ومراد الشافعي يأتيها الأول سراً يعني أنه يحل له ديانة وطؤها لكن يكون ذلك سراً حتى لا يعرض نفسه للتهمة والحد. وقال بعض الشافعية يكره وطؤها لهذا.

ومراده الثاني علانية أنها لو تزوجت بآخر كانت زوجته قضاءً بحسب الظاهر لكن

لا يحل للثاني وطؤها فإن وطئها عالم حد وقيل يعد وطء شبهة وهو الأصح. وإن

كان جاهلاً فوطء شبه قولاً واحداً، روضة الطالبين للنووي ج ١١ ص ١٥٣.

(٧) انظر المراجع السابقة في المسألة.

ذلك شاهدي زور، وقضى القاضي نفذ ظاهراً لا باطناً حتى لا يحل له<sup>(١)</sup> وطؤها.

لأبي حنيفة<sup>(٢)</sup>: ما روى أن رجلاً ادعى بين يدي علي - عليه السلام - نكاح امرأة وأقام شاهدين فقضى علي بالنكاح فقالت المرأة: يا أمير المؤمنين ليس بيننا نكاح إن كان ولا بد فزوجني منه فقال علي: شاهدك زوجاك فلم يجبهها إلى إنشاء النكاح ونص على إثباته بقوله<sup>(٣)</sup>: شاهدك زوجاك. وذلك بمحضر من الصحابة - عليه السلام - من غير نكير فكان إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

**احتجوا:** بما روي أن النبي ﷺ قال «إنما أنا (بشر)<sup>(٥)</sup> مثلكم وإنكم تختصمون<sup>(٦)</sup> لدي<sup>(٧)</sup> ولعل بعضكم الحن بحجته فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فكانما قضيت له بقطعة من نار»<sup>(٨)</sup> خ م<sup>(٩)</sup>.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "له".

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٩ ص ٥٩ فذكره....

(٥) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لتختصمون" بدل "تختصمون".

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) "إلي" بدل "لدي".

(٨) جاء في نسختي (ب)، (ج) "النار" بدل "نار".

(٩) أخرجه البخاري ج ٣ ص ١٦٢ في الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين وفي المظالم باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه وفي الخيل باب إذا غصب جاريته فزعم أنها ماتت فقضى بقيمة الجارية الميتة ثم وجد صاحبها فهي له وفي الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم وباب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه وباب القضاء في كثير المال وقليله، فذكره عن أم سلمة.

فلو نفذ القضاء باطناً لما قال ذلك لأنه لا ينفذ مع اختلال الحجة ولما كان قضاء بقطعة من النار.

**قالنا:** الحديث ورد في الأملاك المرسلة بدليل ما روي أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في مواريث درست فقضى لأحدهما. فقال الآخر: حقي يا رسول الله فذكر النبي -عليه السلام- الحديث<sup>(١)</sup>. والخصومة في المواريث خصومة في الأملاك وإنما يكون قضاء<sup>(٢)</sup> بحق<sup>(٣)</sup> أخيه أن لو بقي حق أخيه وإنما يبقى حق أخيه في الأملاك المرسلة دون المقيدة<sup>(٤)</sup>.

---

= وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٣٧ رقم ١٧١٣ في الأقضية باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة فذكره، وأخرجه غيرهما.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٧ ص ٢٣٤ في كتاب البيوع والأقضية باب مالا يحله قضاء القاضي عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: جاء رجلان من الأنصار إلى النبي ﷺ يختصمان في مواريث بينهما درست ليس لهما البينة، فقال رسول الله ﷺ: تختصمون إلي، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بينكم على نحو مما أسمع منكم، فمن قضيت له من حق أخيه شيء فلا يأخذه، وإنما أقطع له به قطعة من النار، يأتي بها اسطاماً في عنقه يوم القيامة، قالت: فيكي الرجلان وقال كل منهما: حقي لأخي فقال رسول الله ﷺ: أما إذا فعلتما فاذهبا واقتسما وتوخيا الحق ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٦٦ في كتاب الصلح باب ما جاء في التحلل فذكره...

(٢) جاء في نسخة (ب) "قضى" بدل "قضاء" والصواب ما أثبتته.

(٣) جاء في نسخة (ج) بدون "حق".

(٤) وعلق على هذا الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم م ٦ ج ١٢ ص ٦ بعد أن ذكر أقوال العلماء فقال (وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد

## مسألة

المحدود في القذف لا تقبل شهادته، وإن تاب<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: تقبل إذا تاب<sup>(٢)</sup>.

ولو شهد قبل التوبة، وقد حدَّ لا تقبل بالإجماع، وتقبل بعد التوبة قبل الحد بالإجماع أيضاً<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾<sup>(٤)</sup>، نهى عن قبول الشهادة على التائب فلا تقبل.

**فإن قيل:** نعارضه بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾<sup>(٥)</sup>، فالله تعالى<sup>(٦)</sup>

---

= وجماهير علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن حكم الحاكم لا يحيل الباطن ولا يحل حراماً فإذا شهد شاهد زور لإنسان بمال فحكم به الحاكم له لم يحل للمحكوم له ذلك المال ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق وقال أبو حنيفة - رحمه الله - يحل حكم الحاكم الفروج دون الأموال فقال يحل نكاح المذكورة وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها وهي أن الإبضاع أولى بالاحتياط من الأموال والله أعلم.

(١) الباب في شرح الكتاب ج ٤ ص ٦٠، والبنية ج ٧ ص ١٦٣-١٦٥.

(٢) تكملة المجموع ج ٢٠ ص ٨٩، وروضة الطالين ج ١١ ص ٢٤٥، ووضح فقال: "شهادة المحدود في القذف وغيره بعد التوبة مقبولة في جنس ما حد وفي غيره.

(٣) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٤) سورة النور، آية: ٤.

(٥) سورة النور، آية: ٥.

(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "أن الله تعالى".

نهى عن قبول شهادة الزاني واستثنى التأييد منه.

**قلنا:** ليس هذا باستثناء بل استدراك كقول تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا تَأْثِماً \* إِلَّا قِيلاً سَلَاماً سَلَاماً﴾<sup>(١)</sup>، ومعناه لكن سلاماً<sup>(٢)</sup>.  
**احتج** بالعمومات مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الواقعة، آية: ٢٥، ٢٦.

(٢) وسبق أن وضع هذا الاعتراض والإجابة عليه الإمام العيني في البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ١٦٤، ١٦٥، علق ابن قدامة على ذلك في المغني ج ٩ ص ١٩٨، ١٩٩.

فقال ما نصه (والاستثناء من النفي إثبات فيكون تقديره ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فاقبلوا شهادتهم وليسوا بفاسقين فإن قالوا إنما يعود الاستثناء إلى الجملة التي تليه بدليل أنه لا يعود إلى الجلد قلنا: بل يعود إليه أيضاً لأن هذه الجملة معطوف بعضها على بعض بالواو وهي للجمع يجعل الجمل كلها كالجملة الواحدة فيعود الاستثناء إلى جميعها إلا ما منع منه مانع ولهذا لما قال النبي ﷺ: «لا يؤمن الرجل الرجل في بيته ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه» عاد الاستثناء إلى الجملتين جميعاً ولأن الاستثناء يغير ما قبله فعاد إلى الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو كالشرط فإنه لو قال امرأته طالق وعبدته حر إن لم يرقم عاد الشرط إليهما كذا الاستثناء بل يعود الاستثناء إلى رد الشهادة أولى لأن رد الشهادة هو المأمور به فيكون هو الحكم والتفسيق خرج مخرج الخبر والتعليل لرد الشهادة فعود الاستثناء إلى الحكم المقصود أولى من رده إلى التعليل...

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٨٢.

(٤) وقال أيضاً ابن قدامة في المغني ج ٩ ص ١٩٨ ولنا: إجماع الصحابة - ﷺ - فإنه يروى عن عمر - ﷺ - أنه كان يقول لأبي بكر حين شهد على المغيرة ابن



**قلنا:** ما ذكرناه خاص بالإضافة إليها والخاص يقضي على العام<sup>(١)</sup>.



= شعبة تب أقبل شهادتك ولم ينكر ذلك منكر فكان إجماعاً قال سعيد ابن المسيب شهد على المغيرة ثلاثة رجال أبوبكرة ونافع بن الحارث وشبل بن معبد ونكل زياد فجلد عمر الثلاثة وقال لهم توبوا تقبل شهادتكم فتاب رجلان وقبل عمر شهادتهما وأبى أبوبكرة فلم يقبل شهادته وكان قد عاد مثل النصل من العبادة ولأنه تاب من ذنبه فقبلت شهادته كالتائب من الزنى يحققه أن الزنى أعظم من القذف به وكذلك قتل النفس التي حرم الله وسائر الذنوب إذا تاب فاعله قبلت شهادته فهذا أولى.

(١) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

## كتاب الدعوى

### مسألة

النكول<sup>(١)</sup> حجة يقضى به في الأموال، والحقوق،<sup>(٢)</sup> وهو قول عمر، وعثمان، وعليّ، وابن عمر، وابن عباس، وأبي موسى الأشعري<sup>(٣)</sup> ومذهب أحمد<sup>(٤)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>، ومالك<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>: ليس بحجة للقضاء بل لرد اليمين على المدعي. (وصورته): رجل ادعى على آخر شيئاً فأنكر، فاستحلف، فنكل عن اليمين يقضى به عندنا. وعندهما: لا يقضى، بل ترد اليمين على المدعي، فإن حلف أخذ المال وإلا فلا.

- 
- (١) النكول: من النكل بالتحريك من التنكيل وهو المنع والتنجية عما يريد، ونكل ينكل إذا امتنع ومنه النكول في اليمين وهو الامتناع منها وترك الإقدام عليها. النهاية في غريب الحديث ج ٥ ص ١١٦-١١٧.
- (٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٤ ص ٢٩٦.
- (٣) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٥٣٣.
- (٤) المغني ج ٩ ص ٢٣٥ ومنتهى الإرادات ج ٢ ص ٦٧٩، ٦٨٠.
- والإنصاف للمرداوي ج ١١ ص ٢٥٤، ٢٥٥.
- (٥) روضة الطالبين للنووي ج ١٢ ص ٤٣، ٤٤ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٧٧.
- (٦) الكافي ج ٢ ص ٩٢١ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٤٦.
- (٧) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

وشرط الخصاف تكرار العرض ثلاثاً وهو أن يقول له<sup>(١)</sup>  
القاضي في كل مرة: إن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادعاه.  
والأصح أنه لو قضى عليه بالنكول أول مرة جاز<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما روي أن امرأة جاءت إلى عمر - رضي الله عنه - فادعت على زوجها  
أنه قال لها: "جبلك على غاربك فحلفه عمر بالله ما أردت طلاقاً فنكل  
فقضى عليه بالفرقة<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر<sup>(٤)</sup> أنه اشترى من إنسان شيئاً فادعى المشتري عيباً فاختصما  
إلى عثمان فحلفه عثمان بالله: إنك بعته وما<sup>(٥)</sup> به عيب علمته وكنتمته<sup>(٦)</sup>

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "له".

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٤٠٦، ٤٠٧.

(٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه رقم ١١٢٣٢ كتاب النكاح باب جبلك على  
غاربك. بلفظ: "أن رجلاً قال لامرأته زمن عمر: جبلك على غاربك، جبلك  
على غاربك، جبلك على غاربك، فاستحلفه عمر بين الركن والمقام فقال:  
أردت الطلاق ثلاثاً، فامضاه عليه".

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه رقم ١١٥٠٢، ١١٥٠٣ فذكره.  
وأخرجه البيهقي ج ٣٤٣/٧ في كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في كنايات  
الطلاق التي لا يقع الطلاق بها إلا أن يريد بمخرج الكلام منه الطلاق. فذكره.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "ما".

(٦) إنما يستقيم المعنى إذا جعل بدل "اشترى" باع، ولعل الأمر يعود إلى سهو من  
الناسخ مثلاً فأبدل اشترى من "باع".

وكذلك في السطر الثاني إنما يستقيم المعنى إذا أسقطت "ما" ليصير النص  
"فحلفه عثمان بالله إنك ما بعته وبه عيب علمته وكنتمته. أي ما بعته حالة  
كونك عالماً بعيب كاتمها إياه.

فنكل فقضى عليه بالرد<sup>(١)</sup>.

وعن ابن أبي مليكة أنه كان قاضياً بالبصرة فجاءت إليه امرأتان فادعت إحداهما على صاحبها أنها أصابتها عينها<sup>(٢)</sup> فكتب إلى ابن عباس فكتب إليه أن اقرأ عليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> الآية ثم أعرض عليها اليمين فإن حلفت برئت وإن نكلت فاقض عليها بالأرث<sup>(٤)</sup>.

---

= والهاء في حلفه راجعة إلى عمر - ﷺ - وكذلك التاء في بعته وعلمته وكنيته، والذي نكل هو ابن عمر أيضاً والهاء في عليه ترجع إليه أيضاً.  
ورواية البيهقي في السنن الكبرى تؤيد كل ما ذهبنا إليه.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣٢٨ في كتاب البيوع باب بيع البراءة عن يحيى بن سعيد عن سالم أن ابن عمر باع غلاماً له - أحسبه قال: بثمانمائة درهم، وباعه بالبراءة، فقال الذي ابتاع العبد لابن عمر بالعبد داء لم يسمه لي، فاختصما إلى عثمان، فقال الرجل: باعني عبداً وبه داء لم يسمه لي. فقال ابن عمر: بعته بالبراءة، فقضى عثمان أن يحلف ابن عمر بالله لقد باعه وما به داء يعلمه، قال: فأبى ابن عمر أن يحلف، وارتجع العبد.  
وأخرجه ابن أبي شيبة ج ٦ ص ٣٠٠، ٣٠١ في كتاب البيوع والأفضية في الرجل يشترى من الرجل السلعة ويقول: قد برئت إليك فذكره.  
وأخرجه الصنعاني ج ٨ ص ١٦٣ باب البيع بالبراء ولا يسمى الداء فذكره.

(٢) الأصوب أصابتها في عينها.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٧٧.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٢٥٢ في كتاب الدعوى والبيانات باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه.

=

وروي أن رجلاً ادعى على رجل شيئاً بين يدي شريح فحلفه فنكل فقال المدعي: أنا أحلف وأخذ المال فقال: لا وقضى بالنكول وكان علي -عليه السلام- جالساً فقال لشريح قالون وهو بلغه الروم أصبت<sup>(١)</sup>.  
فهؤلاء كبار الصحابة<sup>(٢)</sup> اتفقوا على جواز القضاء بالنكول من غير نكير فكان إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

**احتجوا:** بما روي أن النبي -عليه السلام- قال: «لو ترك الناس ودعاويهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر» خ م<sup>(٤)</sup>.

قسم النبي -عليه السلام- الناس قسمين مدع ومنكر وجعل الحجج قسمين يميناً وبينة. فمن جعل النكول حجة فقد أبطل الحصر.

**قلنا:** الحديث متروك الظاهر لأنه -عليه السلام- جعل البينة<sup>(٥)</sup> حجة في جانب المدعي واليمين حجة في جانب المنكر ولم يتعرض لشيء لا بنفي ولا إثبات فبقى مفهوم الخطاب وذلك ليس بحجة عندنا.

---

= وقال: رواه البخاري في الصحيح عن نصر بن علي.  
وأخرجه الصنعاني ج ٨ ص ٢٧٣، ٢٧٤ باب البيعان يختلفان وعلى من اليمين؟ فذكره...

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٦ ص ٥٠٣ في كتاب البيوع والأفضية الرجل يحلف فينكل عن اليمين. فذكره.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهم".

(٣) المراجع السابقة في مذهب الأحناف والحنابلة.

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) جاء في نسخة (ب) "اليمين" بدل "البينة" والصواب ما أثبتته.

على أن الحديث حجة لنا لأنه يقتضي أن لا ترد اليمين على المدعي.  
وعندهما: ترد فكان مخالفاً للحديث.  
وقد احتجوا: بحديث لا يصح رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي  
- ﷺ - "رد اليمين على طالب الحق" <sup>(١)</sup> وفي إسناده مجاهيل.

## مسألة

الاستحلاف لا يجرى في الأشياء الستة عند أبي حنيفة  
- ﷺ - النكاح، والنسب، والرجعة، والفيء في الاستيلاء <sup>(٢)</sup> والرق،  
والولاء وذكر في الزيادات والاستيلاء. والمعروف الأشياء الستة.  
وقالا: يجرى فيها الاستحلاف <sup>(٣)</sup>.  
والخلاف ينبني على أن النكول بدل عنده والبدل لا يجرى في  
الأشياء الستة فلا يجرى فيها الاستحلاف.  
وعندهما: النكول إقرار، والإقرار يجرى في <sup>(٤)</sup> هذه الأشياء

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢١٣ رقم ٢٤ في كتاب في الأقضية  
والأحكام وغير ذلك عن ابن عمر أن النبي ﷺ "رد اليمين على طالب الحق"  
وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني، وأخرجه البيهقي والحاكم في  
إسناده كلهم محمد بن مسروق وهو لا يعرف وإسحاق ابن الفرات مختلف فيه،  
ورواه تمام في فوائده من طريق أخرى عن نافع فذكره.

(٢) جاء في نسخة (ب)، (ج) "إيلاء" بدل "الاستيلاء" والصواب الإيلاء.

(٣) تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٩٦، ٢٩٧ والبنية ج ٧ ص ٤٠٨، ٤٠٩.

(٤) جاء في نسخة (ب) فيه بدل "في".

(الستة)<sup>(١)</sup> فينزله القاضي مقرأً عندهما، فيجري الاستحلاف، كما في الإقرار.

وعند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ينزل ناكلاً<sup>(٣)</sup> فلا يستحلف.

له: أن الأصل في القضاء بالنكول هو الأموال، لأن اليمين شرعت فيها لقطع الخصومة، بخلاف الأشياء الستة، فيجعل ناكلاً<sup>(٤)</sup>.

ولهما: قوله -عليه السلام-: «اليمين على من أنكر»<sup>(٥)</sup>.

## مسألة

الأب إذا استولد جارية ابنه صح الاستيلاء، ويثبت النسب منه ويكون الولد حراً، ويملك الجارية بالقيمة، وتكون أم ولد له إجماعاً<sup>(٦)</sup> ولا يغرم العقر عندنا<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "باذلاً" بدل "ناكلاً" والصواب ما أثبتته.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "باذلاً" بدل "ناكلاً".

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث قلت والراجح رأي صاحبين لعموم اليمين على من أنكر والله أعلم.

(٦) حكى المؤلف -رحمه الله تعالى- كون الجارية تصير أم ولد للأب إجماعاً لكن على حسب قرائتي في كتب الشافعية وجدت فيها أقوالاً: أظهرها: نعم.

والثاني: إن كان الأب موسراً فنعم وإلا فلا. انظر مراجع الشافعية السابقة.

(٧) تبين الحقائق ج ٢ ص ١٦٩، ١٧٠ والبناء ج ٢ ص ٣٩٩، ٣٠٠.

وقال زفر والشافعي<sup>(١)</sup> يلزمه العقر.  
واتفقوا على أنه لو وطئها ولم يعلقها<sup>(٢)</sup> أنه يجب عليه  
العقر<sup>(٣)</sup>(٤).

**لنا:** النصوص المحرمة لأخذ مال الغير بدون رضاه.  
**ولهما:** النصوص الموجبة للحد إلا أنه لما تعذر لمكان الشبهة وجب  
العقر.

**قلنا:** الوطاء صادف ملك نفسه فحاجته إلى مال الابن لما مرّ وقد  
احتاج إلى صحة الاستيلاد فقدمنا الملك عليه فيصح كما لو.  
قال: أعتق عبدك عني على ألف<sup>(٥)</sup>.

---

(١) روضة الطالبين للنووي ج ٧ ص ٢٠٨ ونهاية المحتاج ج ٦ ص ٣١٩-٣٢١.  
(٢) علق: العلق الدم الغليظ والقطعة منه علقه والعلقة دودة في الماء تمص الدم  
والجمع علق، وعلقت المرأة حبلت.

بتصرف مختار الصحاح ص ٣٥٧ والمغرب في ترتيب المعرب ص ٣٢٦.  
(٣) العقر: بالضم ما تعطاه المرأة على وطء الشبهة وأصله أن واطئ البكر يعقرها إذا  
افتضها فسمي ما تعطاه للعقر عقراً ثم صار عاماً لها والثيب وجمعه أعقار وقال أحمد  
ابن حنبل: العقر المهر وقال ابن المظفر عقر المرأة دية فرجها إذا غصبت فرجها.  
وجاء في الحديث، ليس على زان عقر أي مهر وهو للمغتصبة من الإماء كمهر  
المثل للحرّة. وقيل هو صداق المرأة.

بتصرف لسان العرب ج ٤ ص ٥٩٥ والنهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٢٧٣، ٢٧٤  
والمغرب في ترتيب المعرب ص ٣٢٢، والمصباح المنير ج ٢ ص ٥٠٢.  
(٤) المراجع السابقة في المسألة.  
(٥) انظر المراجع السابقة.



## مسألة

لا يجوز القضاء على الغائب بالبينة، وهو قول الحسن البصري<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>: يجوز.

واتفقوا على أنه لو كان حاضراً فسكت قضي عليه<sup>(٤)</sup>.

لنا: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

والقضاء على الغائب قول بلا علم.

وروي أن النبي - ﷺ - قال لعلي - رضي الله عنه -<sup>(٦)</sup>: «لا تقضي لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فإنك إذا استمعت كلام الآخر علمت كيف تقضي»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٦٠ وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٠٩.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٨ ص ٢٥٥ وروضة الطالبين ج ١١ ص ١٧٥، ١٩٦.

(٣) الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٤٨٤، ٤٨٥ والمغني لابن قدامة ج ٦ ص ١٠٩.

(٤) البناية ج ٧ ص ٦١، والمهذب ج ١٩ ص ١٩١ والإنصاف ج ١١ ص ٢٦٤.

(٥) سورة الإسراء، آية: ٣٦.

(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "رضي الله عنه".

(٧) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦١٨ في الأحكام باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما بلفظ المؤلف.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وأخرجه أبوداود رقم ٣٥٨٢ في الأقضية باب كيفية القضاء بلفظ: "بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً، فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء، فقال: إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك

**فإن قيل:** المروي إذا جلس إليك الخصمان.

**قلنا:** هذا حديث وذاك<sup>(١)</sup> آخر.

**احتجنا:** بما روي "أن هنداً قالت: يا رسول إن أبا سفيان رجل شحيح وليس لي إلا ما يدخل بيتي فقال: خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف" خ م<sup>(٢)</sup>، وقال - ~~الشيخ~~ -: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»<sup>(٣)</sup>.

---

= الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء. قال: فما زلت قاضياً، أو ما شككت في قضاء بعد".  
وأخرجه البيهقي ج ١٠ ص ٨٦ في كتاب آداب القاضي فذكره.  
وأخرجه أحمد في المسند ج ١ ص ١١١ فذكره.  
وأخرجه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٤ ص ٢٠٠ فذكره.  
من طرق عن علي أحسنها رواية البزار عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي وفي إسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف فيه على عمرو بن مرة، فرواه شعبة عن أبي البختري قال: حدثني من سمع علياً أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح لولا هذا المبهم ومنهم من أخرجه عن أبي البختري عن علي. ومنها رواية البزار أيضاً عن حادثة ابن مصرف عن علي قال: وهذا أحسن أسانيده...".

- (١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "ذلك" بدل "ذاك".
- (٢) أخرجه البخاري ج ٣ ص ٣٦ باب من أجري أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن فذكره.  
وأخرجه مسلم رقم ١٧١٤ في كتاب الأقضية باب قضية هند فذكره.
- (٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

جعل النبي - ﷺ - البينة حجة المدعي مطلقاً من غير فصل بين الغيبة والحضور فيجرى على إطلاقه.

**قالنا:** أما الحديث الأول: فيحتمل أن أبا سفيان كان حاضراً، ويحتمل أنه كان غائباً ولا يكون حجة<sup>(١)</sup>.

ولو سلمنا فالإمام ولاية إقامة الحقوق. والنفقة حقها فيقوم الإمام مقامه. وأما الثاني: فلا نسلم أنه يتناول حاله الغيبة لما فيه من الإضرار بالغائب. أو تقول: أخبار آحاد وردت على مخالفة الكتاب فلا تقبل.

## مسألة

الخارج مع ذي اليد إذا تنازعا في عين وأقام كل واحد منهما البينة على الملك المطلق قضى ببينه الخارج.

وقال زفر<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>: ببينه ذي اليد أولى.

(وصورته) إذا ادعى رجل على رجل داراً، أو عبداً فأنكر المدعي عليه، ثم أقاما البينة، يقضى ببينه الخارج عندنا خلافاً لهما. واتفقوا على أنهما لو أقاما البينة بالتنازع، بأن قال أحدهما:

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ٥١٠، ٥٦١ فقد وضع الحافظ ابن حجر الأقوال في أبي سفيان هل كان حاضراً أم غائباً.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٥٧٠ وفتح القدير ج ٧ ص ١٦٢، ١٦٣. والبناء ج ٧ ص ٤٠٢، ٤٠٣.

(٣) روضة الطالبين ج ١٢ ص ٥٨، ونهاية المحتاج ج ٨ ص ٣٨٠.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

هذه دابتي نتجت في ملكي، وادعى الآخر أنها له نتجت في ملكه،  
فإتاه يقضي بها لصاحب اليد<sup>(١)</sup>.

**لنا:** قوله - عليه السلام -: "البينة على المدعي"<sup>(٢)</sup>.

جعل النبي - عليه السلام -<sup>(٣)</sup> بينة المدعي حجة والخارج مدّعياً.

**احتجوا:** بظاهر هذا الحديث. قالوا: وذو اليد (مدع)<sup>(٤)</sup>.

**قلنا:** ما ذهبنا إليه أولى لأنه - عليه السلام - جعل الحجة قسمين قسماً  
على المدعي (و)<sup>(٥)</sup> هو البينة، وقسماً على المدعى عليه وهو اليمين  
وبالإجماع الخارج هنا مدع والبينة عليه فمن جعل ذا<sup>(٦)</sup> اليد مدّعياً والبينة  
عليه فقد غير قسمة الشرع<sup>(٧)</sup>.

## مسألة

رجلان ادعيا عينا في يد ثالث، وأقام كل واحد منهما البينة  
على ذلك، فإتاه يقضي بالعين بينهما نصفين<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "مدع" بدل "مدعي" والصواب مدعي.

(٥) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) وأثبتها ليتصل الكلام.

(٦) جاء في نسخة (ب) "ذي" بدل "ذا" وهو خطأ نحوي لأنه مفعول فعل حقه النصب.

(٧) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٨) تبين الحقائق ج ٤ ص ٣١٥، ٣١٦ والبنية ج ٧ ص ٤٧٤.

وللشافعي - رحمه الله - ثلاثة أقوال، أحدها: كقولنا.

والثاني: يقرع بينهما فكل<sup>(١)</sup> من خرجت له القرعة فهو أحق بها.  
وفي الثالث: تهاوت البينتان<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> وهو قول أحمد<sup>(٤)</sup> في القرعة والتهاتر.

وعلى هذا الخلاف: جارية بين شريكين، ولدت ولداً فادعى كل واحد منهما نسب الولد، وأقام البينة، والجارية والولد في يد ثالث، قضى بالنسب لهما عندنا خلافاً له<sup>(٥)</sup>.

**لنا:** ما روي "أن رجلين اختصما إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها النبي - صلى الله عليه وسلم - بينهما نصفين" حد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وكل" بدل "فكل".

(٢) جاء في نسخة (ب) "والبينات" بدل "البينتان".

(٣) المذهب ج ١٩ ص ٢٦٣ وروضة الطالبين ج ١٢ ص ٥١ ووضح ذلك فقال ما نصه (إذا ادعى اثنان عينا في يد ثالث، وإن أقام كل واحد بينة، تعارضتا، وفيهما قولان أظهرهما: يسقطان، فكأنه لا بينة فيصار إلى التحليف، والثاني: يستعملان فيتنزع العين ممن هي في يده.

ثم في كيفية الاستعمال ثلاثة أقوال أحدها: تقسم العين المدعاة بينهما، والثاني: توقف إلى تبين الأمر أو يصطلحا، والثالث: يقرع، فيأخذها من خرجت قرعته، وهل يحتاج معها إلى يمين؟ قولان أحدهما لا والقرعة مرجحة لبينته، والثاني نعم).

(٤) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٩ ص ٢٨٧، ٢٨٨.

(٥) انظر المراجع السابقة، والأم للإمام الشافعي ج ٦ ص ٢٦٢.

(٦) أخرجه أبوداود ج ٤ ص ٣٧، ٣٨ في كتاب الأقضية باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بينة من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أبي موسى فذكره.

وفي لفظ: "ما أحوجكما إلى سلسلة كسلسلة بني إسرائيل كان داود<sup>(١)</sup> إذا جلس لفصل القضاء نزلت سلسلة من السماء فأخذت بعنق الظالم ثم قضى النبي -~~عليه السلام~~- بالمتنازع فيه نصفين"<sup>(٢)</sup>.

---

= وأخرجه النسائي ج ٨ ص ٢٤٨ في باب القضاء فيمن لم تكن له بينة فذكره.  
وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٣٣٠ في كتاب الأحكام باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة فذكره.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٤ ص ٤٠٢ فذكره.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٢٥٤، ٢٥٧، في كتاب الدعوى والبيئات. باب المتداعين يتنازعان المال وما يتنازعان فيه في أيديهما معاً. وباب المتداعيان يتنازعان شيئاً في أيديهما معاً ويقيم كل واحد منهما بينة بدعواه فذكره.  
وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق آخر عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أن رجلين.

وقال البيهقي: "كذا قال: عن شعبة. وقد رويناها فيما مضى عن ابن أبي عروبة عن قتادة موصولاً، وعن شعبة عن قتادة مرسلًا".

ثم قال: "والحديث معلول عند أهل الحديث، مع الاختلاف في إسناده على قتادة".

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "عليه السلام".

(٢) لم أجده بهذا اللفظ بكتب الأئمة الستة وغيرها.

أما قصة السلسلة معروفة: فإن روي أن داود النبي -~~عليه السلام~~- لما أمر بفصل القضاء تدلت السلسلة من السماء فإذا تقدم إليه الخصمان فالحق منهما تدلت السلسلة، فناولها والمبطل منهما تقلصت السلسلة فما نالها.

ذكرها الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ج ٢ ص ١٣، ١٤ وعزاها لوهب ابن منبة وقال: ذكره بمعناه غير واحد من المفسرين وقد رواه إسحاق بن بشر عن داود بن سنان عن وهب به بمعناه.

=

احتج الشافعي في القول الثاني بأحاديث القرعة<sup>(١)</sup> وأنها مستحقة عنده.

= لكن الإمام الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ١١٠ ذكره على أنه أثر فساقه عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: جاء رجلان يختصمان إلى أبي الدرداء في فرس أقام كل واحد منهما البينة أنها نتجت عنده فقضى به بينهما نصفين ثم قال ما أحوجكما إلى مثل سلسلة بني إسرائيل كانت تنزل فتأخذ بعنق الظالم.

وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ٢ ص ١٧٩. (١) أحاديث القرعة كثيرة أخرجها الأئمة الستة وغيرهم منها ما أخرجه البخاري ج ٦ ص ١٥٤ في كتاب النكاح باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرًا عن عائشة "أن النبي ﷺ كان إذا خرج أقرع بين نسائه فصارت القرعة لعائشة وحفصة وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث فقالت حفصة ألا تركبين الليلة بعيري وأركب بعيرك تنظرين وانظر فقالت بلى فركبت فجاء النبي ﷺ إلى جمل عائشة وعليه حفصة فسلم عليها ثم سار حتى نزلوا وافتقدته عائشة فلما نزلوا جعلت رجلها بين الأذخر وتقول يارب سلط عليّ عقرباً أو حية تلدغي ولا استطيع أن أقول له شيئاً.

وأخرجه مسلم ج ٤ ص ٢١٢٩، ٢١٣٠ من كتاب التوبة باب في حديث الإفك وتوبة القاذف فذكره من وجه آخر عن يونس... عن عائشة فذكره.

وما أخرجه البخاري ج ١ ص ١٥٩ في الجماعة، باب فضل التهجير إلى الظهر، وفي المظالم، باب من أخذ الغصن وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق، فأخره، فشكر الله له فغفر له، ثم قال: الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله، وقال: لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما لو حبوا».

وأخرجه مسلم ج ١ ص ٣٢٥ رقم ٤٣٧ في الصلاة باب تسوية الصفوف

**وعندنا: ليست بمستحقة<sup>(١)</sup>.**

وأما في التهاثر فيما روت أم سلمة<sup>(٢)</sup> أن رجلين اختصما إلى النبي -ﷺ- في مواريث لهما لم يكن لها بينه فقال النبي -ﷺ- إنكم لتختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حقي له فقال.

لهما النبي -ﷺ-: «أما إذ فعلتما فاققسما وتوخياً الحق ثم استهما ثم تحالا» د<sup>(٣)</sup>.

**قلنا:** قوله -ﷺ- "اقتسما الحق" دليل لنا. وإذا لم يكن دليلاً لنا فلا أقل من أن يكون حجة علينا.

## مسألة

**رجلان ادعيا نسب ولد، ثبت نسبه منهما<sup>(٤)</sup>**

= وإقامتها فذكره من قوله ﷺ "لو يعلم الناس ما في النداء" ..

(١) انظر المراجع السابقة.

(٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنها".

(٣) تقدم تخريجه لكن بهذا اللفظ أخرجه أبوداود ج ٤ ص ١٤ في كتاب الأقضية

باب في قضاء القاضي إذا أخطأ عن أم سلمة قالت: أتى رسول الله ﷺ رجلان

يختصمان... إلا دعواهما فقال لهما رسول الله ﷺ "إذا فعلتما ما فعلتما..."

إلخ" فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حقي لك.

(٤) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٥٤، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ٢٥٣.



وقال الشافعي<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>: لا يثبت (و)<sup>(٣)</sup> لكن يلحق بأحدهما بقول القائف.

وللمسألة صورتان، إحداهما: إذا تداعيا وأقاما البينة، والثانية: إذا أقر<sup>(٤)</sup>(٥).

**لنا:** إجماع الصحابة فإنه روي أن عمر -رضي الله عنه- كتب إلى شريح في مثل هذه القضية<sup>(٦)</sup> لما سأله عن هذه الواقعة هو ابنهما يرثانه ويرثهما وهو للباقي منهما، لبسا فلبس عليهما<sup>(٧)</sup>.

وروي أن عثمان وعلياً -رضي الله عنهما- قضا في رجلين تداعيا نسب ولد هو أنهما يرثانه ويرثهما<sup>(٨)</sup> من غير نكير فكان إجماعاً.

---

(١) روضة الطالبين ج ١٢ ص ١٠٢ والمهذب ج ١ ص ٤٣٧ وحاشية الهيتمي على تحفة المحتاج ج ٦ ص ٣٦١.

(٢) المبدع ج ٥ ص ٣٠٦، ٣٠٧، والمغني ج ٥ ص ٧٦٦، ٧٦٧ ووضع المسألة ابن قدامة فقال ما نصه: أنه إذا لم تكن به بينة أو تعارضت به بينتان وسقطتا فإننا نريه القافة معهما أو مع عصبتهم عند فقدهما فلحقه بمن ألحقته به منهما. هذا قول أنس وعطاء ويزيد بن عبد الملك والأوزاعي والليث والشافعي وأبي ثور، وقال أصحاب الرأي لا حكم للقافة ويلحق بالمدعين جميعاً.

(٣) جاء في نسخة (ب) بدون "الواو" وأثبتها ليتصل الكلام.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وأقرا" بدل "أقر" والصواب "أقرا".

(٥) انظر المراجع السابقة.

(٦) جاء في نسخة (ب) "المسألة" بدل "القضية".

(٧) السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ٢٦٣، ٢٦٤ كتاب الدعوى والبيانات باب القافة ودعوى الولد. فذكره.

(٨) أخرجه محمد بن حسن في الآثار ل ٩٢ فذكره.

**احتجاج:** بما روي أن النبي - ﷺ - دخل على عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها -<sup>(١)</sup> ذات يوم وأسارير وجهه تبرق فقال لها: أما سمعت قول مجزز المدلجي مر بأسامة وزيد وهما نائمان قد غطيا وجهيهما بقطيفة<sup>(٢)</sup> وبدت أقدامهما فقال: «والله إن هذه الأقدام بعضها من بعض»<sup>(٣)</sup> م<sup>(٣)</sup>، ورواه الدارقطني بمعناه، فقال دخل قائف ورسول الله - ﷺ - شاهد وأسامه وزيد بن حارثة مضطجعان فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض قالت عائشة - رضي الله عنها - فتبسم رسول الله ﷺ وأعجبه. قال إبراهيم بن سعد وكان زيد أشقر أبيض وأسامة مثل الليل<sup>(٥)</sup> والنبي - ﷺ - إنما يسير بالحق لا بالباطل.

= وأخرجه أبو يوسف في الآثار ص ١٥٨ فذكره.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "وعن أبيها".

(٢) "القطيفة" جمعها قطائف، والقطيفة: دثار مخمل وقيل كساء له خمل.

بتصرف لسان العرب ج ٩ ص ٢٨٦، والصحاح ج ٤ ص ١٤١٧.

(٣) أخرجه البخاري ج ٤ ص ١٦٦، ٢١٣ في المناقب باب صفة النبي ﷺ وفي باب

مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ وفي غيرهما. بألفاظ منها عن عائشة -

رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ دخل عليها مسروراً تبرق أسارير وجهه

فقال: "ألم تسمعي ما قال المدلجي لزيد وأسامة ورأى أقدامهما أن بعض هذه

الأقدام من بعض"، وأخرجه مسلم ج ٢ ص ١٠٨١ رقم ٣٩ في كتاب الرضاع

باب العمل بإلحاق القائف الولد فذكره بلفظ المؤلف - رحمه الله -.

(٤) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".

(٥) سنن الدارقطني ج ٤ ص ٢٤٠ رقم ١٣٠ في كتاب في الأفضية والأحكام وغير

ذلك فذكره.

**قلنا:** إنما سر النبي - ﷺ - لأنهم كانوا يطعنون في نسبة (حبه) <sup>(١)</sup> أسامة وهو يعتقدون أن القائف أفطنهم فانتقض كلامهم بقوله.  
مع أن نسبه كان ثابتاً من زيد عند النبي - ﷺ - والمسلمين  
فسروه - ﷺ - إنما كان لبطلان طعنهم ألا ترى أن قول القائف لا  
يعتبر إذا كان النسب ثابتاً فإنه لو ثبت النسب واشتهر في شخص ثم أراد  
القائف أن يلحقه بآخر لا يلتفت إليه فكذا <sup>(٢)</sup> هذا <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) جاء في نسخة (ب) زيادة "حسب".  
(٢) جاء في نسخة (ب) "وكذا" بدل "فكذا".  
(٣) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.  
(٤) قلت والراجح رأي الشافعية والحنابلة لاستحالة أن يكون الجنين من ماء رجلين  
فاللجوء في تمييز أحد أبويه إلى القافة أمر لا بد منه لكي يتفق مع طبيعة هذا  
الأمر وإن الرسول ﷺ استعمل القافة عند الاشتباه وإشارته إليها في حديث  
الجميل الأورق والله أعلم.

## كتاب الإقرار

### مسألة

غرماء الصحة يقدمون في التركة على غرماء المرض<sup>(١)</sup>  
وعند الشافعي - رحمته الله -: يستوون<sup>(٢)</sup>.  
(وصورته): إذا كان عليه دين في صحته ثم مرض مرض الموت، ثم أقر لغريم آخر بدين في مرضه.  
**لنا:** النصوص الموجبة لقضاء الديون ودين الصحة أظهر لأنه تعلق بماله حالة الصحة لما عرف.

**وله:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٣)</sup>.  
ومقتضاه التساوي بين الغرماء.

**قلنا:** صرفه إلى دين الصحة مقتضى<sup>(٤)</sup> الإحسان لأن تمليك هذه الألف حق غريم الصحة فلو نفذ إقراره لبطل هذا الحق وأنه لا يجوز.

### مسألة

إذا أقر المريض في مرض موته لبعض ورثته بعين، أو

---

(١) حاشية رد المختار على الدر المختار لابن عابدين ج ٥ ص ٦١١.

والبنية في شرح الهداية ج ٧ ص ٥٨٧.

(٢) المهذب ج ٢٠ ص ٢٢٦ وروضة الطالبين ج ٤ ص ٣٥٤.

(٣) سورة النحل، آية: ٩٠.

(٤) جاء في نسخة (ب) "يقضي" بدل "مقتضى" والصواب ما أثبتته.

دين، لم يصح حتى يصدقه باقي الورثة<sup>(١)</sup>.  
 وقال زفر: يصح إقراره، وينفذ، وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>.  
**لنا:** ما روى محمد عن ابن عمر موقوفاً عليه<sup>(٣)</sup> ومرفوعاً: لا يجوز  
 إقرار المريض لو ارثه<sup>(٤)</sup> بالدين من غير مخالف<sup>(٥)</sup>.  
**ولهما:** قوله - عليه السلام -: «إنما اقضي بالظاهر»<sup>(٦)</sup> فينفذ<sup>(٧)</sup> قلناه<sup>(٨)</sup>.



- 
- (١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٢٦ ودرر الحكام ج ٤ ص ١٢٦، ١٣١، ١٣٢،  
 والبنية في شرح الهداية ج ٧ ص ٥٩٣.  
 (٢) المهذب للشيرازي الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ٢٠ ص ٢٢٦.  
 (٣) جاء في نسخة (ب) بدون "عليه".  
 (٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "لوارثه".  
 (٥) البنية في شرح الهداية ج ٧ ص ٥٩٢، ٥٩٣.  
 (٦) تقدم وذكره أيضاً الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٤ ص ٢١١ بلفظ "إنما  
 نحكم بالظاهر" وقال "واستكره المزني".  
 (٧) جاء في نسخة (ج) بدون لفظ "فينفذ".  
 (٨) وسائل الأسلاف للمؤلف ل ٢٢٩ فقد وضع هذا الرد وفصله غاية التفصيل.

## كتاب الوكالة

### مسألة

الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله في مجلس الحاكم نفذ إقراره على الموكل<sup>(١)</sup>.

وقال زفر: لا ينفذ، وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه لو أقر في غير مجلس الحاكم<sup>(٣)</sup>، لا ينفذ إقراره، إلا عند أبي يوسف<sup>(٤)</sup>.

**لنا:** النصوص المطلقة في جواز التصرف وقد أتى بما فوض إليه فينفذ على موكله كما لو أنكر.

**ولهما:** النصوص النافية لولاية الغير على الغير.

**قلنا:** هو مسلط<sup>(٥)</sup> بالتوكيل فينفذ<sup>(٦)</sup>.

### مسألة

التوكيل بالخصومة من غير رضى الخصم صحيح، إلا أنه لا

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٣٦٠-٣٦٢.

(٢) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٤ ص ٣٢٠.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "الحكم" بدل "الحاكم".

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) "سلط" بل "سلطه" والصحيح ما اخترته.

(٦) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

ينفذ على الموكل، عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> بمعنى أنه لا يلزمه.  
وقال<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>: ينفذ سواء رضى الخصم أم لا.  
واتفقوا على أن التوكيل من الغائب، والمريض الذي لا  
يستطيع الحضور إلى مجلس القاضي، والمقعد، والزمن: أنه ينفذ  
من غير رضى الخصم<sup>(٥)</sup>.

وفي المرأة المخدرة اختلاف<sup>(٦)</sup> المشائخ<sup>(٧)</sup>.

له: النصوص النافية لولاية الغير على الغير.

**ولهم:** ما روي أن علياً - عليه السلام - وكل أخاه عقيلاً بالخصومة ولم  
يشترط فيه رضى الخصم وكان ذلك بمحض من الصحابة فكان<sup>(٨)</sup>

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضى الله عنه".

(٢) حاشية قرعة عيون الأخبار تكملة رد المختار ج ٧ ص ٢٧٧-٢٨٠.

وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٥٥، والبنية ج ٧ ص ٢٦٩-٢٧٣.

(٣) حواشي الهيتمي وابن القاسم على تحفة المحتاج ج ٥ ص ٣٠٦.

وروضة الطالبين ج ٤ ص ٢٩٣ ووضح فقال: "للمدعي والمدعى عليه التوكيل  
في الخصومة، رضى الخصم أم لم يرض، وليس لصاحبه الامتناع من محاصمة  
الوكيل سواء كان للموكل عذر أم لا".

(٤) الإفصاح لابن هبيرة ج ٢ ص ١٠، والفروع ج ٤ ص ٣٤٩، ٣٥٠.

والمغني ج ٥ ص ٨٩، ٩٠.

(٥) انظر المراجع السابقة في المسألة

(٦) جاء في نسخة (ب) "خلاف" بدل "اختلاف".

(٧) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٨١.

جاء في نسختي (ب)، (ج) "كان" بدل "فكان".

إجماعاً. وكذا<sup>(١)</sup> عقيل<sup>(٢)</sup> وكذا<sup>(٣)</sup> عبد الله بن جعفر وكله علي - ﷺ - لما  
اسن عقيل<sup>(٤)</sup>.

**قالنا:** يحتمل أنه وكله بغير رضی الخصم ويحتمل أنه وكله برضاه  
والأثر حكاية حال لا عموم له فلا يصح التمسك به<sup>(٥)</sup>.  
أو يحمل على الجواز ولا كلام فيه إنما الكلام في لزوم والله  
أعلم<sup>(٦)(٧)</sup>.


- 
- (١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "وكذا".  
(٢) جاء في في نسختي (ب)، (ج) بدون "عقيل".  
(٣) جاء في نسخة (ب) "وكذى" بدل "وكذا".  
(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٨١ في كتاب الوكالة باب التوكيل  
في الخصومات مع الحضور والغيبة.  
عن جهم بن أبي جهم عن عبد الله بن جعفر قال: "كان عليّ بن أبي طالب -  
ﷺ- يكره الخصومة فكان إذا كان له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب  
فلما كبر عقيل وكلني".  
(٥) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.  
(٦) جاء في نسخة (ب)، (ج) بدون لفظ "والله أعلم".  
(٧) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية لكن علق العلامة ابن قدامة على ذلك  
في المغني ج ٥ ص ٩٠ فقال ما نصه: "أنه حق تجوز النيابة فيه فكان لصاحبه  
الاستنابة بغير رضاء خصمه، كحال غيبته ومرضه وكدفع المال الذي عليه.  
ولأنه إجماع الصحابة - ﷺ - فإن علياً - ﷺ - وكل عقيلاً عند أبي بكر -  
ﷺ-، وقال: "ما قضى له فلي وما قضى عليه فعلي" وוכל عبد الله بن جعفر  
عند عثمان وقال: "إن للخصومة قحماً، وإن الشيطان ليحضرها وإني لأكره أن  
أحضرها" قال أبو زياد: القحمة المهالك، وهذه قصص انتشرت. لأنها في مظنة  
الشهرة فلم ينقل إنكارها ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك. فإنه قد يكون له حق أو  
يدعى عليه ولا يحسن الخصومة أو لا يجب أن يتولاها بنفسه".



# كتاب الكفالة

## مسألة

الكفالة بنفس من عليه الدين تصح

وهو قول عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عمر، وحمزة  
ابن عمرو والأسلمي وجريير بن عبدالله، وأبي بن كعب، وعمران  
ابن حصين، والأشعث بن قيس<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup> -  - .

وقال الشافعي: لا تصح<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الكفالة بالأعيان التي لا تضمن، نحو الودائع  
والعواري غير صحيحة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٦ ص ٧٢٣.

(٢) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٤ ص ٦١٤ وكشاف القناع عن متن الإقناع  
ج ٣ ص ٣٧٦.

(٣) روضة الطالبين ج ٤ ص ٢٥٣ والمهذب ج ١٣ ص ٣٩، ٤٠، ووضح فقال:  
"وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب وقال في الدعاء والبيئات: إن  
كفالة البدن ضعيفة" فمن أصحابنا من قال: تصح قولاً واحداً وقوله ضعيفة  
أراد به من جهة القياس ومن أصحابنا من قال: فيه قولان: أحدهما: أنها تصح  
لأنه ضمان عين في الذمة بعقد فلم يصح كالسلم في ثمرة نخلة بعينها، والثاني:  
يصح وهو الأظهر"...

(٤) البناية ج ٦ ص ٧٦١، ٧٦٢، وكشاف القناع ج ٣ ص ٣٧٦، والمهذب ج ١٣ ص ٥٢.

واتفقوا على أن الكفالة بالدين تصح<sup>(١)</sup>.

لنا: قوله -عليه السلام-: "الزعيم<sup>(٢)</sup> غارم" ق<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المراجع السابقة وتبيين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ١٤٧.

(٢) الزعيم غارم: الزعيم الكفيل زعم به يزعم زعماً وزعامة أي كفل.

والزعيم الغارم: أي الكفيل الضامن. لأن الغارم هو الضامن الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به.

بتصرف لسان العرب ج ١٢ ص ٢٢٦، ٤٣٦، والنهاية ج ٢ ص ٣٠٣.

وغريب الحديث لابن قتيبة ج ٢ ص ١٢١.

(٣) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٥٧ روي من حديث أبي أمامة

ومن حديث أنس ومن حديث ابن عباس.

فحديث أبي أمامة: أخرجه أبو داود ج ٣ ص ٨٢٤، ٨٢٥ فذكره.

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٦٥ رقم ١٢٦٥ باب البيوع باب ما جاء في أن

العارية مودة عن أبي أمامة، وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٠٤ رقم ٢٤٠٥.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٤١ عن شرحبيل بن مسلم الخولاني قال:

سمعت أبا أمامة الباهلي فذكره...

وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ١ ص ٢٩٠، ٢٩٤. وقال: "وإسماعيل ابن

عياش حديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة، فهو مستقيم الحديث، وفي الجملة

هو ممن يكتب حديثه، ويحتاج به في حديث الشاميين خاصة".

وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٥٨ وقال: قال صاحب

"التنقيح" رواية لإسماعيل بن عياش عن الشاميين جيدة، وشرحبيل من ثقات

الشاميين، قاله الإمام أحمد، ووثقه أيضاً العجلي، وابن حبان، وضعفه ابن

معين، انتهى كلامه.

وأما حديث أنس: قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٥٨ رواه الطبراني

=

والزعيم: الكفيل من غير فصل.  
 والغارم: هو الذي لزمه الغرامة كذا<sup>(١)</sup> ذكر أهل اللغة<sup>(٢)</sup>.  
 وقد التزم تسليم نفس المكفول عنه فليزمه.  
 وجاء في تأويل قوله تعالى: ﴿لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْتَقًا مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، قال ابن عباس: "كفل بنفس الأخ المبعوث معه"<sup>(٤)</sup>.  
 وروينا فيما تقدم قوله -عليه السلام-: «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٥)</sup>.  
**فإن قيل:** الحديث مجمل لأنه لم يبين ما يغرمه فلا يصح التعلق.  
**قلنا:** قد يعين المراد بالإجماع لأنه مؤاخذ بما كفل به وغيره لا يلزمه فيحمل عليه. لئلا يتعطل الحديث (الأول)<sup>(٦)</sup>.

---

= في "كتاب مسند الشاميين" حدثنا أحمد بن أنس بن مالك ثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب ثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أنس بن مالك فذكره...

وأما حديث ابن عباس: فأخرجه ابن عدي في الكامل ج ١ ص ٣٠٩ عن إسماعيل بن زياد السكوني ثنا سفيان الثوري عن سالم الأبطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكره. وأعله بإسماعيل هذا، وقال: إنه منكر الحديث، لا يتابع على عامة ما يرويه، إما إسناداً أو متناً.

- (١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "كذى" بدل "كذا".
- (٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢ ص ٣٠٣ ومجمع البحار ج ٢ ص ٤٢٥ وغيرهما مما مر في الصفحة التي قبلها.
- (٣) سورة يوسف، آية: ٦٦.
- (٤) زاد المسير في علم التفسير للإمام ابن الجوزي ج ٤ ص ٢٥٣.
- (٥) تقدم تخريج هذا الحديث.
- (٦) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج) فأثبتته ليتصل الكلام.

وروي أن شريحاً حبس ابنه بكفالة رجل بالنفس<sup>(١)</sup>.  
**احتج الشافعي** بقوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>. والكفيل محسن فلا يكون عليه سبيل.  
**قلنا:** إذا لم يقم بما كفل لم قلتّم إنه يكون محسناً. إنما يكون محسناً إذا فعل ذلك ووفى بشرطه<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا يصح، عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>.  
 وقالوا<sup>(٥)</sup>، والشافعي<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>: يصح.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٧٧ في كتاب الضمان باب ما جاء في الكفالة ببدن من عليه حق، عن سليمان الشيباني قال: سمعت حبيباً الذي كان يقدم الخصوم إلى شريح قال: خاصم رجل ابنا لشريح إلى شريح كفّل له برجل عليه دين فحبسه شريح فلما كان الليل قال: اذهب إلى عبد الله بفراش وطعام وكان ابنه يسمى عبد الله.

وأخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ١٧٣ باب الكفلاء فذكره.

(٢) سورة التوبة، آية: ٩١.

(٣) انظر: المراجع السابقة في مذهب الحنفية والحنابلة.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٥) تبين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ١٥٩ والبنية في شرح الهداية ج ٦ ص ٧٦٧.

(٦) الأم للإمام الشافعي ج ٣ ص ٢٠٥ وروضة الطالبين ج ٤ ص ٢٥٣، وما بعدها.

(٧) الفروع للإمام ابن مفلح ج ٤ ص ٢٣٧. والإفصاح عن معاني الصحاح ص ٣٨٩.

له: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾<sup>(١)</sup>.  
وهذا كفيف بدين ساقط لأن الميت لا يوصف بالفعل فلا سبيل عليه<sup>(٢)</sup>.  
**احتجوا:** بما روي أن النبي - ﷺ - أتى بجنازة رجل<sup>(٣)</sup> من الأنصار  
ليصلي عليه فقال: «هل على صاحبكم دين؟» قالوا: نعم ديناران. قال:  
«أترك لهما (وفاء)»<sup>(٤)</sup>؟ قالوا: لا، قال: «صلوا على صاحبكم»، فقال  
أبوقتادة: هما عليّ يا رسول الله فتقدم النبي - ﷺ - فصلى عليه. حد<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الشورى، آية: ٤٢.

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٤ ص ١٦٠.

(٣) جاء في نسخة (ب) بدون لفظ "رجل".

(٤) ما بين القوسين موجود في نسختي (ب)، (ج).

(٥) أخرجه أحمد في المسند ج ٣ ص ٣٣٠ عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر  
قال: "توفي رجل، فغسلناه، وحنطناه، وكفناه، ثم أتينا به رسول الله ﷺ  
يصلي عليه، فقلنا: تصلي عليه؟ فخطا خطي ثم قال: أعليه دين؟ قلنا: ديناران  
فانصرف، فتحملهما أبوقتادة، فأتيناه، فقال أبوقتادة: الديناران عليّ فقال  
رسول الله ﷺ: أحق الغريم، وبرئ منهما الميت؟ قال: نعم، فصلى عليه، ثم  
قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران؟ فقال: إنما مات أمس، قال: فعاد إليه من  
الغد فقال: قد قضيتهما، فقال رسول الله ﷺ: الآن بردت جلدته".

وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٨ في البيوع - التشديد في أداء الدين.  
وقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي.

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٣٩ باب الصلاة على من عليه دين فذكره.  
وقال: "رواه أحمد والبخاري وإسناده حسن".

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٧٥ في كتاب الضمان باب الضمان عن

فقول أبي قتادة: هما عليّ الترام فصحه النبي - ﷺ - .  
وفي رواية الدارقطني: فكفل<sup>(١)</sup> علي - ﷺ - فقال له النبي - ﷺ -:  
«جزاك الله خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك» .  
فقال: أهذا لعليّ خاصة أم للناس عامة؟ فقال: «بل للمسلمين عامة»<sup>(٢)</sup> .  
**قائلاً:** يحتمل أنه مات والحديث حكاية حال .  
ويحتمل أن أبا قتادة قال ذلك وعداً بالتبرع بالأداء ولهذا (روي)<sup>(٣)</sup> .  
لما أدى<sup>(٤)</sup> قال له النبي - ﷺ -: "الآن بردت جلدة".



- 
- = الميت، فذكره، وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧٩، في البيوع، فذكره .  
(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وكفل" بدل "تكفل" .  
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٧٨ في البيوع عن أبي سعيد قال: شهدت جنازة فيها رسول الله ﷺ، فلما وضعت، سال رسول الله ﷺ أعليه دين؟ قالوا: نعم فعدل عنها، وقال: "صلوا على صاحبكم" فلما رآه على تقفى، قال: يا رسول الله برئ من دينه، وأنا ضامن لما عليه، فأقبل رسول الله ﷺ فصلى عليه، ثم انصرف فقال: «يا عليّ جزاك الله خيراً، فك الله رهانك يوم القيامة، كما فككت رهان أخيك المسلم ليس من عبد يقضي عن أخيه دينه إلا فك الله رهانه يوم القيامة» فقام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله لعليّ خاصة؟ قال: «لعامة المسلمين»، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٥٤ «والبيهقي من طرق بأسانيد ضعيفة» .  
(٣) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) .  
(٤) سقط من نسخة (ب) لفظ "أدى" .

## كتاب الحوالة

### مسألة

المحال عليه إذا مات مفلساً من غير قضاء الدين، أو جحد الحوالة، وحلف، ولا بينة للمحتال عاد الدين إلى ذمة المحيل<sup>(١)</sup>.  
وهو قول عمر، وعثمان، وشريح - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>: لا يعود.  
لنا: قوله - عليه السلام - لصاحب الحق اليد واللسان<sup>(٥)</sup>، والمحتال صاحب حق.

---

(١) المبسوط ج ٢٠ ص ٤٢، ٤٧، والبنية ج ٦ ص ٨١١ - ٨١٣.

(٢) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٥١٩.

(٣) روضة الطالبين ج ٤ ص ٢٣١، ٢٣٢ ووضح فقال: "الحوالة إذا جرت بشروطها، برئ المحيل من دين المحتال، وتحول الحق إلى ذمة المحال عليه، وبرئ المحال عليه من دين المحيل حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو جحد وحلف لم يكن للمحتال الرجوع إلى المحيل".

(٤) المغني ج ٤ ص ٥٨٠، ٥٨١، والإنصاف للمرداوي ج ٥ ص ٢٢٧، ٢٢٨ ووضح المذهب فقال: "يرأ المحيل بمجرد الحوالة ولو أفلس المحال عليه أو جحد أو مات على الصحيح من المذهب، هذا هو المشهور عن الإمام أحمد".

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٣٢ رقم ٩٧ في كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك فذكره، وقال المعلق على سنن الدارقطني: قوله عن مكحول الحديث مرسل، وقال أيضاً: وأخرج البخاري في الاستقراض ومسلم في البيوع عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: "أتى النبي ﷺ رجل يتقاضاه فأغلظ عليه فهم الصحابة فقال: دعوه. فإن لصاحب الحق مقالاً".

وقضى عثمان -رضي الله عنه- في حادثة<sup>(١)</sup> بمثل مذهبننا<sup>(٢)</sup>.  
 وسئل عمر -رضي الله عنه- عن هذه المسألة فقال: "يعود إلى ذمة المحيل. لا  
 توي"<sup>(٣)</sup> على ما امرئ مسلم"<sup>(٤)</sup>.  
 وقد روي مرفوعاً ومثله عن شريح من غير نكير<sup>(٥)</sup>.

- 
- = وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٦ ص ٢٢٨١ عن أبي عيينة الخولاني قال: قال  
 رسول الله ﷺ فذكره، وفي مسنده محمد بن معاوية وقال ابن عدي: ولمحمد  
 ابن معاوية غير ما ذكرت مما أنكرت عليه وهو بين الضعف يتبين على رواياته.  
 (١) جاء في نسخة (ب) بدون لفظ "حادثة".  
 (٢) الجوهر النقي الذي في ذيل السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٧١.  
 (٣) التوي بالقصر: ذهاب المال وهلاكه، من توي المال بالكسر يتوى توى إذا  
 ذهب فلم يرجع، لسان العرب ج ١٤ ص ١٠٥.  
 (٤) يأتي بيانه في الذي يليه.  
 (٥) أخرجه الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٢٧٠ باب الإحالة عن مغيرة عن إبراهيم قال:  
 كان يقال: لا توي على مال مسلم، يرجع على غريمه الأول، هذا في الإحالة، قال:  
 قلنا: وإن أخذ بعض حقه؟ قال: وإن كان يقال: لا توي على حق مسلم.  
 عن ابن سيرين عن شريح في رجل أحال رجلاً على آخر، فلم يقضه شيئاً فقال  
 شريح للذي أحال: يبتك أنك أديت وأدى عنك، قال: فإنه قد أبرأني قال: يبتك أنه  
 لعرر إفلاساً وظلماً قد علمه.  
 عن أبي إسحاق أنه خاصم إلى شريح أن رجلاً أحاله على رجل قال: فتقاضيته،  
 فجعل لا يقتضي، فخاصمته إلى شريح، فردني إلى صاحبي الأول. أخبرنا عبدالرزاق  
 قال: سمعت معمرًا -أو أخبرني من سمعه- يحدث عن قتادة أن علياً قال: "لا يرجع  
 على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت".



**احتجاج:** بما روي أن النبي - ﷺ - قال: «مطل<sup>(١)</sup> الغني ظلم ومن أحيل على ملئ فليتبع» خ م<sup>(٢)</sup>.

وليس المراد منه حقيقة الاتباع لأن اتباع المحتال ليس بواجب فكان المراد به ترك اتباع المحيل.

**قلنا:** الأمر بالفعل لا يقضي التكرار لأنه أمر باتباع الملقى.  
ونحن نقول: ما دام مليئاً يجب اتباعه بخلاف<sup>(٣)</sup> المفلس (والله أعلم)<sup>(٤)(٥)</sup>.



---

(١) مطل: مصدر مطلته أمطله مطلاً فهو ممتول. والمطل: هو التسويف والمدافعة بالعدة والدين. لذا كان المطل الطول والممتول المضروب طولاً والمطل في الحق والدين مأخوذ منه وهو تطويل العدة التي يضربهما الغريم للطالب يقال: مطله وماطله بحقه.

بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ٦٢٤، ٦٢٥، وجمهرة اللغة ج ٣ ص ١١٦.

(٢) أخرجه البخاري ج ٤/٥ في الاستقراض باب مطل الغني ظلم وفي الحوالات باب في الحوالة وهل يرجع في الحوالة - باب إذا حال على ملئ فليس له رد فذكره، وأخرجه مسلم رقم ١٥٦٤ في المساقاة باب تحريم مطل الغني فذكره...

والموطأ ج ٢/٦٧٤ في البيوع باب جامع الدين والحوال فذكره....

وأبوداود رقم ٣٣٤٥ في البيوع باب في المطل فذكره....

والتزمذي ج ٣ ص ٦٠٠ في البيوع باب مطل الغني أنه ظلم فذكره...

والنسائي ج ٧/٣١٧ في البيوع باب الحوالة فذكره....".

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "بخلاف" بدل "خلاف".

(٤) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).

(٥) انظر: المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

## كتاب الرهن

### مسألة

الرهن مضمون بالأقل من قيمته، ومن الدين، وهو قول ابن مسعود، وشريح، والشعبي، وابن سيرين، والحسن وعطاء، وطاووس، وابن المسيب، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد<sup>(١)</sup>، والقاسم بن محمد، وعبدالرحمن بن أبي بكر - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>: هو أمانة. (وصورته) إذا رهن عيناً من آخر، قيمتها خمسة، بعشرة، فهلك العين، سقط من الدين خمسة، ويرجع المرتهن على الراهن بخمسة.

ولو كانت قيمة العين عشرة، والدين خمسة، فهلك، سقط

---

(١) خارجة بن زيد هو: خارجة بن زيد بن ثابت الفقيه أبو زيد الأنصاري. ثقة إمام توفي سنة ٩٩ هـ. بتصرف الكاشف للذهبي ج ١ ص ٢٦٥، وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢١٠.

(٢) تبين الحقائق ج ٦ ص ٦٣، ٦٤ والبنية ج ٩ ص ٦٥٢، ٦٦٥.

(٣) مغني المحتاج ج ٢ ص ١٣٦، وروضة الطالبين ج ٤ ص ٩٦ فقال: "الرهن أمانة في يد المرتهن لا يسقط ب تلفه شيء من الدين ولا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى فيه".

(٤) المغني ج ٤ ص ٤٣٨، ٤٣٩ والفروع للشيخ ابن مفلح ج ٤ ص ٢٢٨. وقال: "وهو المذهب وعليه الأصحاب".

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

الدين، وتهلك<sup>(١)</sup> الزيادة، لأنها أمانة عندنا.  
وعندهما: يهلك الكل أمانة، ولا يسقط<sup>(٢)</sup> شيء من الدين.  
وقال مالك<sup>(٣)</sup>(٤): إن هلك بأمر ظاهر، فهو في ضمان الراهن،  
وإن هلك بأمر خفي، فهو في ضمان المرتهن.  
فالحاصل: أن حكم الرهن عندنا: أنه يملك استيفاء لحقه.  
وعندهما: حكمه حكم حق المطالبة بالبيع، واختصاصه  
بالمالية من بين سائر الغرماء<sup>(٥)</sup>.  
لنا: ما روي (أن)<sup>(٦)</sup> رجلاً رهن فرساً فنفق فاختصما إلى النبي -  
ﷺ - فقال: "ذهب حقه"<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "وهلك" بدل "وتهلك".  
(٢) جاء في نسخة (ب) "تسقط" بدل "يسقط".  
(٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ٢ ص ٨١٦، ٨١٧.  
(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٥) انظر: المراجع السابقة.  
(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) ما بين القوسين وأثبتته ليكمل المعنى.  
(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ج ٧ ص ١٨٣ في البيوع والأقضية في الرجل يرهن الرجل  
فيهلك. فذكره، وأخرجه البيهقي ج ٦ ص ٤١ في كتاب الرهن، باب من قال  
الرهن مضمون. فذكره، وضعف البيهقي هذا الحديث فقال: وقد كافنا  
الشافعي - رحمه الله - ببيان وهن هذا الحديث وساقه.  
وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٢١.  
وقال: "أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن ابن المبارك عن مصعب بن ثابت،  
قال: سمعت عطاء يحدث أن رجلاً رهن فرساً، فنفق في يده، فقال رسول الله  
=

وفي رواية. "الرهن بما فيه". ق<sup>(١)</sup>.

= **للمرتتهن:** "ذهب حقلك" انتهى. "قال عبد الحق في "أحكامه". وهو مرسل، وضعيف قال ابن القطان في "كتابه": ومصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، ضعيف، كثير الغلط، وإن كان صدوقاً، انتهى.  
وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٥٠٠ فذكره، وقال هذا مرسل ومصعب ابن ثابت ليس بالقوي.

(١) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٢١ روي مسنداً ومرسلاً. أما المسند فأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٢ في البيوع. فذكره.  
وقال: "لا يثبت هذا عن حميد، وكل من بينه وبين شيخنا ضعفاء".  
ثم أخرجه الدارقطني أيضاً ج ٣ ص ٣٢ عن إسماعيل بن أبي أمية نا سعيد ابن راشد نا حميد الطويل، قال: وحدثننا إسماعيل بن أبي أمية نا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس فذكره فيه: "إسماعيل هذا يضع الحديث، وهذا باطل عن قتادة، وعن حماد بن سلمة. والله أعلم.

وقال المعلق على سنن الدارقطني ج ٣ ص ٣٢. قال ابن الجوزي في التحقيق: الأول فيه: أحمد بن محمد بن غالب، وهو غلام خليل كان كذاباً يضع الحديث. وعبدالكريم بن روح ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول، وهشام بن زياد قال يحيى: ليس بشيء وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمعضلات، والحديث الثاني فيه إسماعيل بن أبي أمية قال المؤلف: يضع الحديث. وسعيد بن راشد قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.  
وأما المرسل فقال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٢٢: فرواه أبو داود في "مراسيله" عن علي بن سهل الرملي ثنا الوليد ثنا الأوزاعي عن عطاء عن النبي ﷺ قال: "الرهن بما فيه" انتهى. قال ابن القطان: مرسل صحيح، انتهى.

حكم النبي - ﷺ - ببطلان الدين ومعناه أن يهلك بما فيه.  
وعن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس -  
ﷺ - أنهم قالوا: "الرهن مضمون"، فهم وإن اختلفوا في كيفية الضمان  
فقد اتفقوا على أنه مضمون. واختلفوا في الزيادة<sup>(١)</sup>.  
**احتجاجاً** بقوله - ﷺ - : «لا يغلق الرهن هو لصاحبه الذي رهنه له  
غنمه وعليه غرمه» ق<sup>(٢)</sup>، ومعنى: لا يغلق أي لا يحبس.

- 
- (١) نصب الراية ج ٤ ص ٣٢٢، ٣٢٣، والبنية ج ٩ ص ٦٥٥، ٦٥٦.  
(٢) أخرجه الشافعي انظر: ترتيب المسند ج ٢/١٦٣ مراسلاً فقال: أخبرنا محمد ابن  
إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦/٣٩ في كتاب الرهن باب الرهن غير  
مضمون فذكره، وكذلك رواه سفيان الثوري عن ابن أبي ذئب، قال في متنه:  
"الرهن ممن رهنه، وله غنمه، وعليه غرمه".  
وقال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٢٣٩ وقد روي موصولاً من طرق: قلت منها ما  
يلي: ١- عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا يغلق الرهن لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».  
أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٣ في البيوع فذكره.  
٢- عن كدير أبي يحيى نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي  
هريرة، أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٣ رقم ١٣١ في البيوع فذكره،  
وقال الدارقطني: "أرسله عبدالرزاق وغيره عن معمر".  
٣- عن عبد الله بن عمران العابدي، نا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن  
الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً باللفظ الأول دون قوله:  
"من صاحبه الذي رهنه".

**وعندكم: محبس.**

وله غنمه: أي فوائده، وعليه غرمه: أي هلاكه<sup>(١)</sup>.  
فالنبى -عليه السلام- حكم بكونه هالكاً على الراهن ومضموناً عليه لا  
على المرتهن وعندكم الهلاك على المرتهن.  
**والجواب:** أما الحديث: ففي إسناده زياد بن سعد<sup>(٢)</sup> ضعيف.

---

= أخرج الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٢ رقم ١٢٦ وقال الدارقطني: "زياد ابن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل" وأخرجه البيهقي ج ٦/٢٣٩ فذكره وساق كلام الدارقطني ونقله عنه وعقب عليه بقوله: "قد رواه غيره عن سفيان عن زياد مرسلاً وهو المحفوظ. وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢/٥١ في البيوع فذكره، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري" ووافقه الذهبي.  
وأخرجه ابن عبد الهادي في التنقيح ل ٣٠٤ وقال: "رواه جماعة من الحفاظ بالإرسال وهو الصحيح وقد صحح اتصاله ابن عبد البر وعبد الحق والله أعلم.  
وقال الألباني في الإرواء ج ٥ ص ٢٤٢ "العابدي هذا صدوق كما قال أبوحاتم، ولم يتفرد به فقال ابن حبان (١١٢٣) أخبرنا آدم بن موسى . بجوار الري - حدثنا الحسين بن عيسى البسطامي: حدثنا إسحاق بن الطباع عن ابن عيينة به"...

(١) البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٦٥٦.

(٢) زياد بن سعد هو زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني يكنى بأبي عبد الرحمن. سكن مكة ثم تحول إلى اليمن. قال ابن عيينة كان عالماً بحديث الزهري وقال أيضاً كان أثبت أصحاب الزهري، وقال أحمد وابن معين وأبوزرعة وأبوحاتم ثقة وقال النسائي ثقة ثبت. وقال مالك حدثنا زياد بن سعد وكان ثقة من أهل خراسان سكن مكة وقدم علينا المدينة وله هيئة وصلاح.

=

ولما<sup>(١)</sup> رواه الدارقطني قال على أثره. زياد بن سعد<sup>(٢)</sup> حافظ ثقة<sup>(٣)</sup>.  
وذلك أمانة طعن يقدم فيه<sup>(٤)</sup>.

**وقيل:** إن قوله: له غنمه وعليه غرمه من كلام الرواي<sup>(٥)</sup>.  
ولو سلم ففيه<sup>(٦)</sup> أجوبة:

**أحدها:** ما روى الزهري عن النخعي عن سعيد بن المسيب أنه قيل  
**له:** ما معنى هذا الحديث؟ فقال هو<sup>(٧)</sup> قول الرجل إن لم أوفك  
حقك في وقت كذا فالرهن لك فذكر للنبي<sup>(٨)</sup> - ~~عليه السلام~~ - ذلك<sup>(٩)</sup>.  
فدل على أنهم كانوا يعتادون تلك الديون بالرهان.  
والثاني: له زوائده وعليه نفقته.

---

= وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان من الحفاظ المتقنين وقال الخليلي ثقة  
يحتج به وقال ابن المديني كان من أهل الثبت والعلم وقال العجلي مكي ثقة.  
بتصرف التهذيب ج ٣ ص ٣٦٩، ٣٧٠ وتاريخ يحيى بن معين ج ٢ ص ١٧٨  
وتاريخ الثقات للعجلي ص ١٦٨.

- (١) جاء في نسخة (ب) "وما" بدل "ولما".
- (٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "بن سعد".
- (٣) سنن الدارقطني ج ٣ ص ٣٢ رقم ١٢٦.
- (٤) قلت ليس في هذا طعن لما تقدم في ترجمته.
- (٥) انظر تخريج الحديث.
- (٦) جاء في في نسختي (ب)، (ج) "فعنه" بدل "ففيه".
- (٧) جاءتا نسختي (ب)، (ج) بدون "هو".
- (٨) جاء في نسختي (ب)، (ج) "النبي" بدل "للنبي".
- (٩) نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٥٤، ٣٥٥، وشرح معاني الآثار ج ٤ ص ١٠٠، ١٠١.

والثالث: له زيادة ثمنه وعليه نقصانه عند البيع توفيقاً بين الدلائل<sup>(١)</sup>.  
**قلت:** وهذا الحديث الذي احتج به أصحابنا معلول.  
وأما لفظة: الفرس فغريبة، وإنما المروي الرهن بما فيه.  
وله طرق منها: إسماعيل بن أبي أمية، وسعيد بن راشد<sup>(٢)</sup>، وهشام  
بن زياد<sup>(٣)</sup>، وعبدالكريم، وغلام خليل واسمه أحمد بن محمد بن غالب<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٦٥٣.  
(٢) سعيد بن راشد السماك يكنى بأبي محمد من بني مازن من أهل البصرة.  
قال ابن حبان: بنفرد عن الثقات بالمعضلات.  
وقال البخاري: منكر الحديث وقال النسائي متروك.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٣٥ والضعفاء والمتروكين للدارقطني  
ص ٢٣٩، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٩٣ والمجروحين من المحدثين  
والضعفاء والمتروكين لابن حبان ج ١ ص ٣٢٤.  
(٣) هشام بن زياد. يكنى بأبي المقدام البصري.  
ضعفه أحمد وغيره، وقال النسائي: متروك.  
وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات.  
وقال أبوداود: كان غير ثقة، وقال البخاري: يتكلمون فيه.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٩٨، وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣١٨.  
(٤) غلام خليل واسمه أحمد بن محمد بن غالب الباهلي.  
قال أبوداود: أخشى أن يكون دجال ببغداد.  
وقال الدارقطني: متروك. قال أبو أحمد الحاكم أحاديثه كثيرة لا تخص كثرة وهو  
بين الأمر في الضعف. توفي في رجب سنة خمس وسبعين ومائتين.  
بتصرف ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٤١، ١٤٢، ولسان الميزان ج ١ ص ٢٧٢،  
٢٧٣ والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ١٢٢.



اتفق الحفاظ على تكذيب هؤلاء كابين معين، والدارقطني، والنسائي<sup>(١)</sup>، وابن حبان، وأبو حاتم، وابن عدي<sup>(٢)</sup> فيحتج بإجماع الصحابة فهو أسلم. وبالمعنى<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

ليس للراهن أن ينتفع بالمرهون، بدون رضا<sup>(٤)</sup> المرتهن<sup>(٥)</sup>، وهو قول مالك<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup> - رضي الله عنهما -.

وقال الشافعي - رحمه الله - : له ذلك بدون رضاه إلا إذا كان انتفاعاً يضر بالمرتهن، بتفويت حقه وقت القبض<sup>(٨)</sup>.

لنا: ما تقدم من قوله - رحمه الله - : «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٩)</sup>. والراهن شرط للمرتهن كون المال مرهوناً إلى وقت الإيفاء فيحرم الانتفاع به.

---

(١) جاء في نسخة (ب) زيادة "ابن ماجه".

(٢) نصب الراية ج ٤ ص ٣٢١، ٣٢٢، والبنية ج ٩ ص ٦٥٥.

(٣) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "رضي" بدل "رضا" والصواب ما أثبتته.

(٥) تبين الحقائق ج ٦ ص ٦٧، وبدائع الصنائع ج ٦ ص ١٤٦.

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٨١٨، ٨١٩ وأسهل المدارك ج ٢ ص ٣٦٦، ٣٥٧.

(٧) المغني ج ٤ ص ٤٢٦-٤٢٩ والمبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ٢٣٨-٢٤٠،

والإفصاح عن معاني الصحاح ج ١ ص ٣٦٨.

(٨) نهاية المحتاج ج ٤ ص ٢٥٩، ٢٦٠، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٣١.

وروضة الطالبين ج ٤ ص ٧٩.

(٩) تقدم تخريج هذا الحديث.

احتج الشافعي بما روي أن النبي - ﷺ - قال: «الرهن محلوب ومركوب» ق<sup>(١)</sup>. فدل على الانتفاع به والمرتهن لا ينتفع به بالإجماع. وكذا غيره من الأحاديث فتعين الانتفاع به في حق الراهن<sup>(٢)</sup>.  
**قلنا:** الحديث موقوف على أبي هريرة<sup>(٣)</sup>، ولو كان مرفوعاً فقد روى ابن معين أن أبا هريرة أفتى بخلافه وذلك يوجب قدحاً فيه.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٨ في کتاب البيوع باب الرهن محلوب ومركوب. عن أبي هريرة - ﷺ - عن رسول الله ﷺ فذكره.  
وقال الحاكم، قال الأعمش فذكرت ذلك لإبراهيم فكره أن ينتفع بشيء منه. هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش وأنا على أصلي أصلته في قبول الزيادة من الثقة.  
وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٣٧٤ في علل أخبار البيوع فذكره... وقال: "رفعه مرة ثم ترك بعد الرفع فكان يقفه".  
وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٣٤ رقم ١٣٦ في كتاب البيوع فذكره...  
وأخرجه البيهقي ج ٦ ص ٣٨ في كتاب الرهن باب ما جاء في زيادات الرهن فذكره...

وقال: "ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة وكذلك روى عن أبي عوانة عن الأعمش مرفوعاً".

وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ج ٣ ص ٤٢... "ورجح الدارقطني ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه وهي رواية الشافعي عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

(٢) المهذب للإمام الشيرازي ج ١٢ ص ٢٤٢.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

ولو سلم قلنا: أراد به بيان صفة المحل حقيقة لأن بعض الناس قالوا: لا يجوز رهن الحيوان فين لهم النبي - ﷺ - الجواز. أو يحمل على أنه كان يجوز ذلك للمرتهن في ابتداء الإسلام ثم نسخ بقوله - ﷺ -: «كل دين جر نفعاً فهو حرام»<sup>(١)</sup>. أو نقول: خير واحد ورد على مخالفة قوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>. ولو تمكن الراهن من الانتفاع بالرهن لا يبقى مقبوضاً فيكون خلاف النص<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ذكره المناوي في فيض القدير ج ٥ ص ٢٨ عن علي قال: قال: السخاوي إسناده ساقط وأقول فيه سوار بن مصعب قال الذهبي قال أحمد والدارقطني متروك، ونقل الشيخ الألباني في إرواء الغليل ج ٥ ص ٢٣٥، ٢٣٦ أن البغوي أخرجه في حديث العلاء بن مسلم... ثنا سوار "يعني ابن مصعب" عن عمار عن علي ابن أبي طالب مرفوعاً. وأخرجه ابن عبدالحادي في التنقيح ل ٣٠٣ فذكره، وقال: هذا إسناده ساقط وسوار هو ابن مصعب وهو متروك الحديث. وأخرجه البيهقي ج ٥ ص ٣٥٠ في كتاب البيوع باب كل قرض جر منفعة فهو ربا. عن فضالة بن عبيد صاحب النبي ﷺ أنه قال: "كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا" قال البيهقي: موقوف.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٣.

(٣) وضع هذا الرد الإمام السرخسي في المبسوط ج ٢١ ص ١٠٧، ١٠٨.

## مسألة

إذا أعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه<sup>(١)</sup>، وهو قول أحمد<sup>(٢)</sup>.  
فإن كان موسراً ضمن قيمة العبد، وإن كان معسراً يسعى  
العبد في قيمته، وتكون القيمة مكانه في الجانبين جميعاً، وهو أحد  
أقوال الشافعي - رحمه الله -.

وفي القول المنصوص<sup>(٣)</sup> في الخلاف: لا يصح أصلاً<sup>(٤)</sup>.  
وفي قول زفر إن كان موسراً صح وإلا فلا.  
ثم ينظر إن كان الدين حالاً كلف بأداء قدر الدين من قيمة  
العبد إلى المرتهن، وإن كان مؤجلاً كلف بأداء القيمة إلى المرتهن،  
ويكون عبده رهناً إلى محل الدين، ويسعى العبد إذا كان معسراً في  
الأقل من قيمته، ومن الدين، ويرجع على الراهن بما أدى<sup>(٥)</sup>.  
لنا: ما روينا من قوله - رحمه الله - : «من أعتق (شركاً له في عبد  
عتق)<sup>(٦)</sup> كله<sup>(٧)</sup> ليس لله شريك».

---

(١) المبسوط ج ٢١ ص ١٣٥، ١٣٦، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٨٥ وفتح القدير ج ٩ ص ١١٢.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣٩٩، ٤٠٠، والإنصاف ج ٥ ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "المنصور" بدل "المنصوص" والصواب "المنصور".

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب للمطيعي ج ١٢ ص ٢٨٠.

وروضة الطالبين للإمام النووي ٤ ص ٧٥، ٧٦.

(٥) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٦) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ب)، (ج).

(٧) تقدم تخريج هذا الحديث.

وفي رواية: "شقصاً له" ومقتضاه أنهما لو رهنا عبداً أو أعتق أحدهما شقصاً وجب أن يعتق، وقوله له<sup>(١)</sup> غنمه: والإعتاق غنم.

**احتج الشافعي** بما روينا من قوله - عليه السلام - : «لا عتق فيما لا يملكه»<sup>(٢)</sup> ابن آدم<sup>(٣)</sup>. شرط الإعتاق بملك المحل مطلقاً فينصرف إلى الملك الثابت رقبة ويداً لأنه هو الكامل والثابت هناك ملك<sup>(٤)</sup> الرقبة دون اليد.

**قلنا:** الحديث لا يتناول ملك الرقبة واليد بل ملك الرقبة لا غير، ألا ترى أن الأجير<sup>(٥)</sup> إذا أعتق العبد المستأجر له<sup>(٦)</sup> ينفذ عتقه، وإن انعدم ملك اليد.

ولو<sup>(٧)</sup> سلمنا أنه ينتظمهما لكن خصص عن الحديث إعتاق الأجر فالتخصيص هناك يكون<sup>(٨)</sup> تخصيصاً هنا<sup>(٩)</sup>.

---

(١) جاءت نسخة (ب)، (ج) بدون "له".

(٢) جاءت نسخة (ب)، (ج) "يملك" بدل "يملكه".

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٤) جاء في نسخة (ب) "وهو" بدل "له".

(٥) جاء في نسخة (ب)، (ج) "الأجر" بدل "الأجير".

(٦) جاء في نسخة (ب) "لأنه" بدل "له".

جاء في نسخة (ج) "أنه" بدل "له".

(٧) جاء في نسخة (ب) "فلو" بدل "ولو".

(٨) جاء في نسخة (ب) بدون "يكون".

(٩) بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٧١، ١٧٢، ١٧٣.

## مسألة

لا يصح رهن المشاع عندنا، سواء كان من الشريك، أو من ثالث، بأن كان عند شريكه<sup>(١)</sup> أو عند أجنبي، أو كان فيما يحتمل القسمة أولاً<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>: يصح.  
واختلف المشايخ<sup>(٧)</sup> فيه: قال بعضهم: إنه باطل لفقد محله الذي يجري مجرى الركن.

وقال بعضهم: بأنه فاسد لفقد شرطه.  
وثمره الاختلاف<sup>(٨)</sup> تظهر، فيما إذا سلمه وهلك في يد المرتهن.

- 
- (١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "شريك" بدل "شريكه".  
(٢) المبسوط ج ٢١ ص ٦٩، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٦٨، ٦٩.  
(٣) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٨١٣، والخرشي ج ٥ ص ٢٣٩.  
(٤) مغني المحتاج ج ٢ ص ١٢٣، وروضة الطالبين ج ٤ ص ٣٨.  
ووضح فقال: "ويصح رهن المشاع سواء رهنه عند شريكه أو غيره، قبل القسمة أم لم يقبلها.  
قلت: سواء كان الباقي في المشاع للراهن أم لغيره. والله أعلم".  
(٥) منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٠٠، والمبدع ج ٤ ص ٢١٦، ٢١٧.  
والإنصاف للشيخ المرادوي ج ٥ ص ١٤١، ووضح فقال: "وهو المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب وخرج عدم الصحة".  
(٦) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهم".  
(٧) جاء في نسخة (ب) "اختلاف" بدل "اختلف".  
(٨) جاء في نسخة (ب) "الخلاف" بدل "الاختلاف".

فعلى قول<sup>(١)</sup> الأولين: لا يسقط الدين.

وعلى قول الآخرين: يسقط. وهو الأصح<sup>(٢)</sup>.

لنا: قوله -عليه السلام-: "الكاسب أحق بكسبه"<sup>(٣)</sup>.

والرهن كسب الراهن فيكون أحق به، ولو صح الرهن لا يكون أحق به.

**احتجوا:** بالمعنى فقالوا<sup>(٤)</sup> الشايع محل قابل للرهن فيصح قياساً على المقرر لأن حكم الراهن عندنا حق المطالبة بالبيع والشايع قابل لذلك<sup>(٥)</sup>.

**قلنا:** نحن نمنع أن الشايع محل الرهن لأن حكم الرهن ملك اليد والحبس وحبس النصف شايعاً لا يتصور لما عرف في دليل المسألة ثم هو قياس في مقابلة النص وهو قوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ مقتضى النص<sup>(٦)</sup> أن يكون مقبوضة ما دامت مرهونة وهنا ليس كذلك فلا يصح<sup>(٧)</sup>.



---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "قول" بدل "القول".

(٢) البناية في شرح الهداية ج ٩ ص ٦٨٢، ٦٨٣.

(٣) لم أجده رغم بحثي عنه في مظانه من كتب الحديث والآثار ولكن ذكره الزيلعي في تبیین الحقائق ج ٥ ص ٢٣٤ بلفظ (كل الناس أحق بكسبه).

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "قالوا" بدل "فقالوا".

(٥) انظر: المراجع الشاذقة.

(٦) جاء في نسخة (ب) "القبض" بدل "النص".

(٧) بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٣٨، ١٣٩.

## كتاب الصلح

### مسألة

الصلح على الإنكار جائز<sup>(١)</sup>، وهو قول عمر وعلي وابن عباس، وحذيفة<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: لا يجوز<sup>(٥)</sup>.

وصورته: رجل ادعى على رجل ديناً أو عيناً، فأنكر المدعى عليه. ثم صالح على شيء، صح عندنا خلافاً له.

وثمره الاختلاف<sup>(٦)</sup>: أن عندنا لا يُمكن المدعي من<sup>(٧)</sup> العود إلى الدعوى، ويجبر المدعى عليه تسليم البذل، فإن سلم ليس له أن يسترد.

وعنده: يمكن المدعي من العود إلى الدعوى، ولا يجبر المدعى عليه تسليم البذل وله أن يسترد.

---

(١) البناية في شرح الهداية ج ٧ ص ٦٠٣، ٦٠٤.

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٤٠، وأعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٩٨.

(٣) المغني ج ٤ ص ٥٢٧ والإنصاف ج ٥ ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهم".

(٥) روضة الطالبين ج ٤ ص ١٩٨ ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٩، ١٨٠.

وتكملة المجموع شرح المهذب ج ١٣ ص ٣٨٨.

(٦) جاء في نسخة (ب) "الخلاف" بدل "الاختلاف".

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "من".



وعلى هذا الخلاف: الصلح عن حق مجهول، بأن كان له  
على إنسان مال، ولا يعرف قدره، فصالحه على مال، صح عندنا<sup>(١)</sup>  
خلافاً له<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** ما روى محمد - رحمه الله - في كتاب الغصب: أن أعرابياً جاء  
إلى عثمان - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup> فقال: إن بني عمك عدوا على إبلي وقتلوا أولادها  
وأكلوا ألبانها فصالحه عثمان<sup>(٤)</sup> على إبل مثل إبله من غير نكير<sup>(٥)</sup>. وهذا  
صلح على الإنكار.

وروي أن عمر - رضي الله عنه - قال: "ردوا الخصوم (بخير)<sup>(٦)</sup> كي  
يصلحوا فإن فصل القضاء يورث بينكم الضغائن"<sup>(٧)(٨)</sup>.

- 
- (١) تكملة حاشية ابن عابدين ج ٨ ص ٢١٩.  
(٢) الأم للإمام الشافعي ج ٣ ص ١٩٨، وروضة الطالبين ج ٤ ص ٢٠٣.  
(٣) جاء في نسخة (ب) بدون "رضي الله عنه".  
(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".  
(٥) المبسوط للإمام السرخسي ج ١١ ص ٥٢، ٥٣ فذكره...  
والحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ٧٢٩ فذكره...  
(٦) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب).  
(٧) الضغائن: جمع ضغينة مأخوذة من الضغن وهو الحقد والعداوة والبغضاء.  
بتصرف لسان العرب ج ١٣ ص ٢٥٥، والنهاية ج ٣ ص ٩١.  
(٨) أخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٣٠٣، ٣٠٤ باب هل يرد القاضي  
الخصوم حتى يصلحوا فذكره...  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٦٦ في كتاب الصلح باب ما جاء  
في التحلل وما يحتج به من أجاز الصلح على إنكار.  
(أخبرنا) أبوزكريا بن أبي إسحاق أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا محمد ابن  
عبد الوهاب أنبأ جعفر بن عون أنبأ مسعر عن أزهر عن محارب قال قال عمر -  
=

وهذه إنما يكون حالة الإنكار لأن القضاء حالة الإقرار لا يورث الضغائن وروي أن رجلين جاءا إلى علي -عليه السلام- واختصما في بغلة فجاء أحدهما بخمسة رجال على أنه انتجها<sup>(١)</sup> وجاء الآخر بشاهدين فقال علي -عليه السلام-: "فيها قضاء وصلاح، أما القضاء فبينتهما وأما الصلح فلا أحدهما خمسة أسهم وللآخر سهمان على عدد الشهود"<sup>(٢)</sup>، وهذا صلح مع إنكار. وعن حذيفة بن اليمان<sup>(٣)</sup> أن رجلاً ادعى عليه حقاً فقال: خذ عشرة ولا تحلفني فأبى، فقال: خذ عشرين ولا تحلفني فأبى (فقال: خذ خذ)<sup>(٤)</sup> إلى أربعين<sup>(٥)</sup> وهذا صلح مع إنكار.

= -عليه السلام- "ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن". (وأخبرنا) أبوطاهر الفقيه أبنا أبو بكر القطان ثنا إبراهيم بن الحارث البغدادي ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا معرف بن واصل ثنا محارب بن دثار قال قال عمر ابن الخطاب -عليه السلام-: "ردوا الخصوم لعلهم أن يصطلحوا فإنه أبرأ للصدق وأقل للحنات" (قال وحدثنا) يحيى ثنا الحسن بن صالح عن علي بن بذيمة الجزري قال قال عمر بن الخطاب -عليه السلام-: "ردوا الخصوم إذا كان بينهم قرابة فإن فصل القضاء يورث بينهم الشنآن". هذه الروايات عن عمر -عليه السلام- منقطعة وأخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٧ ص ٢١٣، ٢١٤ في البيوع والأفضية في الصلح بين الخصوم فذكره. والله أعلم.

(١) جاء في نسخة (ب) في الحاشية قوله: "آي استولدها عنده وضعت هذه الكلمات كأنها تفسير لكلمة انتجها.

(٢) ذكره السرخسي في المبسوط ج ٢٠ ص ١٣٨.

(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنه".

(٤) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) وأثبتته ليتصل الكلام.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٤٢ برقم ١٣٩ في كتاب الأفضية والأحكام وغير ذلك.

=

**احتج الشافعي:** بقوله - عليه السلام -: «كل صلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» د<sup>(١)</sup>.  
وهذا صلح<sup>(٢)</sup> أحل حراماً، لأن مال المدعى عليه كان حراماً على المدعي قبل الصلح وبعد الصلح صار حلالاً.  
وقوله - عليه السلام -: «لعن الله الراشي والمرتشي»<sup>(٣)</sup>.

= وعن الحسن بن صالح عن الأسود بن قيس، عن حسان بن ثمامة قال: زعموا أن حذيفة عرف جملأ له سرق، فخاصم فيه إلى قاضي المسلمين فصارت على حذيفة يمين في القضاء فأراد أن يشتري يمينه، فقال: لك عشرة دراهم، فأبى، فقال: لك عشرون، فأبى، قال: فلك ثلاثون، فأبى، فقال لك أربعون، فأبى، فقال حذيفة، اترك جملي فحلف أنه جملة ما باعه ولا وهبه.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ١٧٩ في الشهادات باب ما جاء في الافتداء عن اليمين ومن رخص فيها إذا كان محقاً فذكره.

- (١) تقدم تخريج هذا الحديث.
- (٢) جاء في نسخة (ب) "الصلح" بدل "صلح" والصواب ما أثبتته.
- (٣) أخرجه أبوداود ج ٤ ص ٩، ١٠ رقم ٣٥٨٠ في كتاب الأقضية باب في كراهية الرشوة عن عبد الله بن عمرو فذكره...  
وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٦٢٣ رقم ١٣٣٧ في كتاب الأحكام بما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم فذكره...  
وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.  
وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٧٥، رقم ٢٣١٣ في كتاب الأحكام باب التغليظ في الحيف والرشوة. فذكره.  
وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤ ص ١٠٢، ١٠٣ في كتاب الأحكام فذكره.  
وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي في تلخيصه.  
وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٦٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢، فذكره.

وبدل الصلح رشوة لأنه لدفع<sup>(١)</sup> المكروه عن نفسه.

**قلنا:** لا نسلم أن هذا الصلح أحل حراماً ولا<sup>(٢)</sup> أن بدل الصلح حرام بل الأموال كلها مباحة وإنما المحرم ما يجاوزه من ضرر الغير حتى لو خلا عن ضرر الغير بأن رضى به ذلك الغير لا يصير مرتكباً للمحرم. على أن الحديث، حجة لنا لإطلاق قوله -عليه السلام-: «كل الصلح بين المسلمين جائز»<sup>(٣)</sup> وهذا صلح، ولا نسلم أن الصلح رشوة لما قلنا. ثم هي أخبار آحاد وردت على مخالفة قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> فترد. **فإن قالوا:** الآية وردت في النشوز بين<sup>(٥)</sup> الزوجين لأنه قال في سياقها: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾<sup>(٦)</sup>.

ونحن نقول الصلح جائز هنا.

**قلنا:** قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾ كلام تام في نفسه وقوله: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ كلام تام أيضاً فلا يرتبط بما قبله. والله أعلم<sup>(٧)</sup>.



(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "يدفع" بدل "لدفع" والصواب ما أثبتته.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "لا".

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سورة النساء، آية: ١٢٨.

(٥) جاء في نسخة (ب)، (ج) "من" بدل "بين".

(٦) سورة النساء، آية: ١٢٨.

(٧) سقطت لفظ "والله أعلم" من نسختي (ب)، (ج).

# كتاب الأشربة

## مسألة

تخليل الخمر جائز، وسواء كان بعلاج، بأن ألقى فيها الملح، أو الخل ونحوه، أو بغير علاج، بأن نقلها من الظل إلى الشمس، أو على<sup>(١)</sup> العكس<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>: يجوز.

وللشافعي فيما إذا كان بغير علاج قولان<sup>(٥)</sup>.

لنا: قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقد تغيرت العين والخل طيب بالطبع فيحل.

وقال -عليه السلام-: «نعم الإدام الخل» م<sup>(٧)</sup>، وإنما يكون لو خلل.

---

(١) جاءتا نسختي (ب)، (ج) بدول "على".

(٢) تبين الحقائق ج ٦ ص ٤٨ والبنية ج ٩ ص ٥٥٧.

(٣) نهاية المحتاج ج ١ ص ٢٣١ وحاشية الباجوري ج ١ ص ١٠٦، والمهذب ج ٢ ص ٥٢٧.

(٤) المغني ج ٨ ص ٣١٩، وكشاف القناع ج ١ ص ١٨٧ والإنصاف ج ١ ص ٣١٩.

(٥) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي.

(٦) سورة المائدة، آية: ٤.

(٧) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣١٠ روي من حديث جابر ومن

حديث عائشة ومن حديث أم هانئ ومن حديث أيمن.

فحديث جابر: أخرجه مسلم ج ٣/١٦٢٢ رقم ٢٠٥٢ في الأشربة باب فضيلة الخل والتأدم به فذكره...

**احتجاجاً:** بقوله - **عليه السلام** -: «حرمت الخمر لعينها» خ م<sup>(١)</sup>.

= وأخرجه أبوداود رقم ٣٨٢٠، ٣٨٢١ في باب في الخل فذكره....  
وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٢٧٨، ٢٧٩ في الأطعمة باب ما جاء في الخل فذكره...  
وأخرجه النسائي ج ٧ ص ١٤ في الإيمان في باب إذا حلف أن لا يأتدّم فأكل  
خبزاً بخل فذكره.  
وأخرجه ابن ماجه رقم ٣٣١٧ في الأطعمة باب الانتدام بالخل ذكره....  
أما حديث عائشة: فأخرجه مسلم رقم ٢٠٥١ في الأشربة باب فضيلة الخل  
والتأدّم به فذكره.  
وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٢٧٩ في الأطعمة باب ما جاء في الخل فذكره.  
وأما حديث أم هانئ: فأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤ ص ٥٤ في كتاب  
معرفة الصحابة فذكره، وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٢٧١ في الأطعمة باب ما  
جاء في الخل فذكره.  
وقال: "هذا حديث حسن غريب في هذا الوجه لا نعرفه من حديث أم هانئ  
إلا من هذا الوجه... وسألت محمداً عن هذا الحديث قال: لا أعرف للشعبي  
سماعاً من أم هانئ فقلت أبوجهرة كيف هو عندك؟ فقال: أحمد بن حنبل تكلم  
فيه وهو عندي مقارب الحديث".  
وأما حديث أيمن: فقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣١١ أخرجه  
البيهقي في "شعب الإيمان".  
(١) أخرجه العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير ج ٤/١٢٣، ١٢٤ عن محمد بن  
الفرات الكوفي عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن عليّ فذكره.  
قال: محمد بن الفرّات لا يتابع عليه. ونقل عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء  
وعن البخاري أنه قال: منكر الحديث.  
وأخرجه أيضاً العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير ج ٢/٤٢٤ عن عبدالرحمن ابن  
بشر الغطفاني عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي.  
قال عبدالرحمن بن بشر الغطفاني مجهول في النسب والرواية حديثة غير محفوظة.  
وهذا يعرف عن عبدالله بن شداد بن الهاد عن ابن عباس قوله.

والعين باقية بعد التغيير.

ونهى النبي - ﷺ - عن التحليل فقال: «لا تتخذوا الخمر خلا»<sup>(١)</sup>.  
ولما نزلت آية التحريم<sup>(٢)</sup> كان عند أبي طلحة الأنصاري<sup>(٣)</sup> خمور<sup>(٤)</sup>

---

= وأخرجه النسائي في سننه ج ٨/٣٢٠، ٣٢١ موقوفاً على ابن عباس من طرق:  
أ- فأخرجه عن ابن شيرمة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس أنه قال:  
حرمت الخمر قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب. قال النسائي: وابن  
شيرمة لم يسمعه من شداد.

ب- وأخرجه عن هيثم عن ابن شيرمة حدثني الثقة عن ابن شداد عن ابن  
عباس قال: حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب.

وقال هيثم بن بشير كان يدلس وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شيرمة.  
ج- وأخرجه عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر  
بعينها قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب وفي لفظ، وما أسكر من كل  
شراب وقال هذا أولى بالصواب من حديث ابن شيرمة.

وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٤/٢٥٦ من طريق أحمد بن حنبل ثنا محمد بن جعفر  
ثنا شعبة عن مسعر عن أبي عون عن ابن شداد عن ابن عباس موقوفاً قال إنما  
حرمت الخمر والمسكر من كل شراب. قال وهذا هو الصواب عن ابن عباس، إلخ.  
(١) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٥٧٣ رقم ١٩٨٣ في كتاب الأشربة باب تحريم تحليل  
الخمر عن أنس فذكره.

وأخرجه الترمذي ج ٣/٥٨٩ رقم ١٢٩٤ في البيوع باب النهي أن يتخذ الخمر  
خلاً. فذكره، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(٢) المقصود بها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ  
وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ سورة المائدة،  
آية: ٩٠.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ الأنصاري.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "خموراً" بالنصب بدل "خمور" والصواب خمور.

لأيتام فقال يا رسول الله: "أفأخللها؟" قال: لا، وأمره بإراقتها<sup>(١)</sup>.  
ولو كان التحليل مباحاً لما نهاه لأنه حفظ أموال اليتامى.  
**قلنا:** أما الحديث الأول: فلم قلتم إنه بقى خمراً حتى نبقي العلة  
وهي العين بل زالت فتدخل تحت الطيبات بالنص الذي تلونا وكذا<sup>(٢)</sup> في  
الجلد إذا دبغ فإنه يظهر فكذا التحليل.  
أما الحديث الثاني: فالنهي عن وضع<sup>(٣)</sup> الخمر على الموائد مكان  
الخل كقوله -عليه السلام-: «لا تتخذوا ظهور الدواب كراسي»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبوداود رقم ٣٦٦٥ في كتاب الأشربة باب ما جاء في الخمر تخلل عن  
أنس أن أبي طلحة فذكر...

وأخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٨٨ في البيوع باب ما جاء في بيع الخمر والنهي  
عنه بلفظ عن أبي طلحة أنه قال: يا نبي الله إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري  
قال: "أهرق الخمر واكسر الدنان".

وقال: "حديث أبي طلحة روى الثوري هذا الحديث عن السدي عن يحيى بن  
عبادة عن أنس أن أبا طلحة كانت عنده وهذا أصح من حديث الليث".  
وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٦٥ رقم ١ في كتاب الأشربة وغيرها  
باب اتخاذ الخل من الخمر. فذكره.

(٢) جاء في نسخة (ب) "وكذى" بدل "كذا".

(٣) جاء في نسخة (ب) "وقطع" بدل "وضع" والصواب ما أثبتته.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٣ ص ٤٣٩ ، ٤٤١ فذكره وأخرجه الدارمي  
في سننه باب النهي عن أن يتخذ الدواب كراسي. عن سهل بن معاذ بن أنس  
عن أبيه وكان من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «اركبوا  
هذه الدواب سالمة ولا تتخذوها كراسي».

وقال المحشي على شرح السنة للإمام البغوي ج ١١ ص ٣٢ إسناده قوي.



أي لا تستعملوها استعمال الكراسي. والمحتمل لا يصلح حجة.  
وأما حديث أبي طلحة: فالروايات مضطربة. ففي (رواية)<sup>(١)</sup> أنه -  
عليه السلام- قال له: "خللها" فلا تكون حجة.  
ولو ثبت على ما قالوا فيحمل على أنه كان في ابتداء التحريم<sup>(٢)</sup> حين  
كان النبي -عليه السلام- يبالغ في أمر الخمر زجراً لهم قلعاً عن العادة المألوفة ألا  
تري أنه أمر بكسر الدنان وإن لم يكن مشروعاً الآن فكذا هذا<sup>(٣)</sup>.  
على أنها أخبار آحاد وردت على مخالفة النص فلا تقبل.



---

(١) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج) وأثبتها ليتصل الكلام.  
(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "والإسلام" بدل "التحريم" والصواب الإسلام.  
(٣) نصب الراية ج ٤ ص ٣١١، ٣١٢.

# كتاب الإكراه

## مسألة

طلاق المكره واقع عندنا. وهو قول عمر، وعلي، وحذيفة،  
وجماعة من الصحابة، والنخعي، وابن المسيب<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>: لا يقع.  
وعلى هذا الخلاف: نكاحه، وعتاقه، ويمينه، ونذره، ورجعته،  
وفيه وأما في البيع والإجارة فينقصد موقوف النفاذ<sup>(٥)</sup> وعلى رضاه بعد  
زوال الإكراه<sup>(٦)</sup>، وعندهم: الكل باطل<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٩٣، ٤٤٩٤ والبنية ج ٤ ص ٣٩٠.  
(٢) مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٨١ وروضة الطالبين ج ٨ ص ٥٦ والمهذب ج ١٥ ص ٣٨٧،  
ووضح الإمام الشيرازي أنواع الإكراه والحكم فيها فقال ما نصه: "وأما المكره فإنه  
ينظر فإن كان إكراهه بحق كالمولى إذا أكرهه الحاكم على الطلاق وقع طلاقه، لأنه  
قول حمل عليه بحق فصح كالحربي إذا أكرهه على الإسلام، وإن كان بغير حق لم  
يصح لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأنه قول  
حمل عليه بغير حق فلم يصح كالمسلم إذا أكرهه على كلمة الكفر.  
(٣) كشف القناع ج ٣ ص ١٤١ والإنصاف للشيخ المرداوي ج ٨ ص ٤٣٩  
ووضح فقال: "هذا المذهب مطلقاً" نص عليه في رواية الجماعة وعليه  
الأصحاب وعنه يشترط في الوقوع أن يكون المكره بكسر الراء - ذا سلطان".  
(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".  
(٥) جاء في نسخة (ب) "العقد" بدل "النفاذ" الصواب ما أثبتته.  
(٦) البنية في شرح الهداية للعيني ج ٤ ص ٣٩١.  
(٧) المهذب ج ١ ص ٢٥٦، ج ٢ ص ١٢٨ وكشف القناع ج ٣ ص ١٥٠، ج ٥  
ص ٢٦٧.

**ولنا:** ما روى محمد - رحمه الله - (أن النبي - ﷺ) <sup>(١)(٢)</sup> قال: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد، النكاح والطلاق، والعتاق». ورواه الترمذي وذكر موضع العتاق الرجعة <sup>(٣)</sup>. سوى النبي - ﷺ - بين جد الطلاق وهزله. وطلاق الهازل واقع فهذا أولى.

وروي أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائماً فسلبت سيفاً أو سكيناً وجلست على صدره وحركته برجلها فاستيقظ فقالت لتطلقني ثلاثاً أو لأذبحنك فناشدها الله فأبى عليه <sup>(٤)</sup> فطلقها ثلاثاً ثم اختصما إلى النبي - ﷺ - فقال: «لا قيلولة» <sup>(٥)</sup> في الطلاق» <sup>(٦)</sup> رواه العقيلي.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "صلى الله عليه وسلم" بدل "عليه السلام".  
 (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).  
 (٣) تقدم تخريج هذا الحديث.  
 (٤) جاءتا نسختي (ب)، (ج) بدون "عليه".  
 (٥) لا قيلولة: القيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم والمعنى إن هذه الحالة ليست مانعة من وقوع الطلاق.  
 بتصرف لسان العرب ج ١١ ص ٥٧٨، ومختار الصحاح ص ٤١٩.  
 (٦) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ج ٣ ص ٤٤١، ٤٤٢ فذكره.  
 وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ١١ ص ٥٢٦ فذكره.  
 وقال: هذا خبر في غاية السقوط. صفوان منكر الحديث وبقية ضعيف والغازي بن جبلة مغمور.  
 وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٤٣٦، فذكره.  
 وقال أبوزرعة: هذا حديث واه جداً.

وروي أنه - عليه السلام - قال: «كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون»، ورواه الترمذي ولفظه «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب عليه»<sup>(١)</sup> فبقي على إطلاقه.

وروي أن هذه الحادثة وقعت في زمن عمر - رضي الله عنه - فأجاز الطلاق<sup>(٢)</sup> من غير نكير.

**احتجاج:** بما روي أن النبي - عليه السلام - قال: «عفى لأمتي عن الخطأ

---

= وقال ابن عدي في الكامل ج ٦ ص ٢٠٣٧ سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري الغاز بن جبلة حديثه منكر في طلاق المكره.

وقال ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ج ٧ ق ٢ ج ٣ ص ٥٨، ٥٩ الغازي بن جبلة الجبلائي، منكر الحديث ولا أدري الإنكار منه أو من صفوان الأصم الذي روى عنه حديثاً في طلاق المكره.

وقال البخاري في كتاب الضعفاء الصغير ص ٢٦٤ صفوان بن الأصم من بعض أصحاب النبي ﷺ روى عنه الغاز في طلاق المكره وهو لا يتابع عليه حديثه منكر. لكن أخرج الحافظ بن أبي شيبة في مصنفه ج ٥ ص ١٠٦ أثراً عن عمر ابن عبدالعزيز وذكر فيه عدم القيلولة في الطلاق والعقاق.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السنن ق ١/٣/٢٧٣ بلفظ عن فرج بن فضالة

قال حدثني عمر بن شراحيل المعافري قال: كانت امرأة مبغضة لزوجها فراودته على الطلاق فأبى فجاءت ذات ليلة فلما رآته نائماً قامت وأخذت سيفه فوضعتة على بطنه ثم حركته برجلها فقال ويلك مالك قالت: والله لتطلقني وإلا أنفدتك به فطلقها ثلاثاً فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأرسل إليها فشتمها فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قالت: بغضي إياه فأمضى طلاقها.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ج ١١/٥٢٥ في كتاب الطلاق فذكره.

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل ج ٥ ص ١٩٢١ من طريق عبدالرحيم بن زيد العمي حدثني أبي عن سعيد بن جبير عن عباس مرفوعاً بلفظ: «عفى لي عن امتي الخطأ والنسيان والاستكراه». وقال: عبدالرحيم بن زيد.. غير حديث منكر وله أحاديث غير ما ذكرت كلها ما لا يتابعه الثقات عليها. وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٦٣٠ من طريق الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً: «إن الله رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه» وقال المعلق على سنن ابن ماجه إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن عمير في الطريق الثاني وليس بعيداً أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإن كان يدللس "يعني تدليس تسوية". وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٢/٥٦ عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد ابن عمير عن ابن عباس بلفظ: «تجاوز الله عن امتي». وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ١٩٨ في كتاب الطلاق فذكره. وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في تلخيصه. وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٤٣١ فذكره. وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء إنما سمعه من رجل لم يسمعه، أتوهم أنه عبدالله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح الحديث ولا يثبت إسناده، وقال الألباني في إرواء الغليل ج ١ ص ١٢٤ "ولست أرى ما ذهب إليه أبو حاتم - رحمه الله -، فإنه لا يجوز تضعيف حديث الثقة لا سيما إذا كان إماماً جليلاً كالأوزاعي، بمجرد دعوى عدم السماع، ولذلك فنحن على الأصل، وهو صحة حديث الثقة حتى يتبين انقطاعه، سيما وقد روي من طرق ثلاث أخرى عن ابن عباس، وروي من حديث أبي ذر وثوبان وابن عمر وأبي بكرة وأم الدرداء والحسن مرسلاً. وهي إن كانت لا تخلو جميعها من ضعف فبعضها يقوي بعضاً"، وقال السخاوي في "المقاصد" ص ٢٣٠: "ومجموع هذه الطرق يظهر للحديث أصلاً.

وقال -عليه السلام- (١): «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» حد (٢).

= ومما يشهد له أيضاً ما رواه مسلم ج ١/٨١ وغيره عن ابن عباس قال: لما نزلت ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال الله تعالى: قد فعلت. الحديث ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة، وقول ابن رجب: "وليس واحد منهما مصرحاً برفعه لا يضره فإنه لا يقال من قبل الرأي فله حكم المرفوع كما هو ظاهر".

(١) جاء في نسخة (ب) "وروي أنه عليه الصلاة والسلام قال" بدل "وقال عليه السلام".

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٦/٢٧٦: ثنا سعد بن إبراهيم قال ثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال: حدثني ثور بن يزيد الكلاعي -وكان ثقة- عن محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي قال: حججت مع عدي بن عدي الكندي فبعثني إلى صفية بنت شيبة ابنة عثمان صاحب الكعبة أسأله عن أشياء سمعتها من عائشة زوج النبي ﷺ، فكان فيما حدثني أنها سمعت عائشة تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.... وأخرجه أبو داود رقم ٢١٩٣ في كتاب الطلاق باب على غلط فذكره...

وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٦٥٩، ٦٦٠ رقم ٢٠٤٦ في الطلاق باب طلاق المكره والناسي فذكره، وأخرجه الحاكم ج ٢/١٩٨ في كتاب الطلاق فذكره. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ورده الذهبي فقال: "كذا قال، ومحمد بن عبيد، لم يحتج به مسلم، وقال أبو حاتم: ضعيف".

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" م ١٠ ق ١ ج ١ ص ١٧١، ١٧٢، فذكره. وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ج ١ ص ٤٣٠ علل أخبار الطلاق. وقال: "سألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق، ورواه عطاء بن خالد قال "فذكره" قلت: أيهما الصحيح؟ قال: حديث صفية أشبه".

وقال الشيخ الألباني في الإرواء ج ٧ ص ١١٤ فالحديث بمجموع هذه الطرق عن صفية حسن إن شاء الله تعالى.

قال ابن قتيبة: الإغلاق: الإكراه على الطلاق، والعناق من أغلقت الباب على المكره حتى يفعل. وكذا فسرهُ أبو عبيد<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** ليس المراد من الحديث الأول<sup>(٢)</sup> نفي الإثم. ولهذا قرنه بالخطأ والنسيان، وطلاق الخاطئ والناسي واقع بالإجماع<sup>(٣)</sup>.

وأما الحديث الثاني: فالإغلاق هو الجنون كذا فسرهُ أبو عبيد قال: يقال: انغلق عقله<sup>(٤)</sup> إذا جن<sup>(٥)</sup>، ونحن نقول: طلاق المجنون لا يقع<sup>(٦)</sup>.

**قلت:** أحاديثنا فيها نظر: أما الأول: ففي إسناده عطاء بن عجلان<sup>(٧)</sup> قال الترمذي: هو متروك الحديث. وقيل: إنه موقوف على عليٍّ -عليه السلام-.

وأما حديث المرأة فقال البخاري في إسناده صفوان الأصم لا يتابع

---

(١) النهاية ج ٣ ص ٣٧٩، ٣٨٠، ولسان العرب ج ١٠ ص ٢٩١.

(٢) يبدو أن في الكلام سقطاً ولعل الصواب على هذا النحو... الأول نفي الطلاق بل.

(٣) المبسوط ج ٢٤ ص ٥٩ والبنية ج ٤ ص ٣٩١.

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وعليه" بدل "عقله".

(٥) المغرب في ترتيب المغرب للإمام أبي الفتح المطرزي ج ٢ ص ٧٦.

(٦) انظر: المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٧) عطاء بن عجلان الحنفي البصري.

قال ابن معين: ليس بشيء كذاب، وقال مرة كان يوضع له الحديث فيحدث وقال الدارقطني ضعيف لا يعتد به وقال مرة: متروك. وقال البخاري منكر الحديث. روى له الترمذي حديثاً واحداً في الطلاق وقال لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديثه وهو ضعيف ذاهب الحديث.

بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٧٥، والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣٢١، والتاريخ الكبير للإمام البخاري م ٦ ق ٢ ج ٣ ص ٤٧٦.

عليه. وحديث صفوان منكر.

وأما الحديث الثالث: ففي إسناده أيضاً عطاء بن عجلان<sup>(١)</sup>، والأجود أن نحتج في المسألة بإجماع الصحابة<sup>(٢)</sup>.

(١) وهذا النظر في هذه الأحاديث التي ساقها المؤلف رحمه الله سبق بيانه أثناء التخريج.  
(٢) قلت لم يبق من الأدلة التي اعتمد عليها المؤلف - رحمه الله - في استدلاله لوقوع طلاق المكره إلا إجماع الصحابة فقد ثبت نقد هذا الإجماع بأقوال الصحابة المتعددة الواردة في المسألة والقاضية بعدم وقوع طلاق المكره حتى إن كثيراً من محققي فقهاء الأمة الإسلامية كابن قدامة اعتمد على إجماع الصحابة عند استدلاله بعدم وقوع طلاق المكره فقال ما نصه: في المغني ج ٧ ص ١١٨: "إن طلاق المكره لا يقع وروي ذلك عن عمر وعليّ وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وجابر بن سمرة وبه قال عبد الله بن عبيد بن عمير وعكرمة والحسن وجابر بن زيد وشريح وعطاء وطاوس وعمر بن عبد العزيز وابن عون وأيوب السخيتاني ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وأجازاه أبو قلابة والشعبي والنخعي والزهري والثوري وأبو حنيفة وصاحبه لأنه طلاق من مكلف في محل يملكه فينفذ كطلاق غير المكره.

ولنا قول النبي ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا طلاق في إغلاق» ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا يخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعاً ولأنه قول حمل عليه بغير حق فلم يثبت له حكم ككلمة الكره إذا أكره عليها.

وذكره الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف ج ٥ ص ٤٨، ٤٩ في الطلاق باب من لم ير طلاق المكره شيئاً في الروايات عن الصحابة حدثنا أبو بكر قال نا هشيم عن عبد الله ابن طلحة الخزاعي عن ابن أبي يزيد المديني عن ابن عباس قال: ليس لمُكره ولا لمضطهد طلاق. حدثنا أبو بكر قال نا يزيد بن هارون ووكيع عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عليّ أنه كان لا يرى طلاق المكره



## مسألة

إذا باع مكرهاً، وتسلم<sup>(١)</sup> مكرهاً، نفذ، ويثبت الملك للمشتري.  
وقال زفر<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>: لا ينفذ.  
(واتفقوا على أنه لو باع مكرهاً، وتسلم<sup>(٤)</sup> طائعاً، أو أجاز  
طائعاً أنه ينفذ)<sup>(٥)</sup>(٦).

**لنا:** نصوص جواز البيع.

**احتج:** بما روينا من قوله - عليه السلام -: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا  
ونفسه طيبة بذلك»<sup>(٧)</sup>، ولم توجد الطيبة هنا فينتفى الحل.  
**قلنا:** هذا خبر واحد ورد على مخالفة النصوص فيرد.

---

= شيئاً. حدثنا أبو بكر قال نا أبو معاوية عن عبد الله بن عمرو والزبير، قال: كانا  
لا يريان طلاق المكره شيئاً. حدثنا أبو بكر قال نا وكيع عن الأوزاعي عن رجل  
عن عمر بن الخطاب أنه لم يره شيئاً.  
وكذا ذكرها الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٦ ص ٤٠٧-٤٠٩ في باب طلاق المكره.  
وذكرها البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٣٥٧-٣٥٩ في كتاب الخلع  
والطلاق باب ما جاء في طلاق المكره.

- (١) جاء في نسخة (ب) "ومسلم" بدل "وتسلم".
- (٢) تبين الحقائق ج ٥ ص ١٨٢، ١٨٣، والبنية ج ٨ ص ١٧٦-١٨٠.
- (٣) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٣ ص ٣٤٢.
- (٤) جاء في نسخة (ب) "وسلم" بدل "وتسلم".
- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٦) انظر: المراجع السابقة في المسألة.
- (٧) تقدم تخريج هذا الحديث.

## مسألة

المكره على القتل بوعيد التلف إذا قتل إنساناً، يجب القصاص على المكره دون المكره، عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال زفر: يجب القصاص على المكره دون المكره<sup>(١)</sup>.  
وعند الشافعي: يجب عليهما<sup>(٢)</sup>.

وعند أبي يوسف: لا يجب عليهما القصاص، وإنما تجب الدية على المكره.

والتعليل هذا<sup>(٣)</sup> نفي وجوب<sup>(٤)</sup> القصاص على المكره<sup>(٥)</sup>.

لنا: ما روينا من قوله -عليه السلام-: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى معاني<sup>(٦)</sup> ثلاثة....» الحديث<sup>(٧)</sup> نفي حل القتل بدون القتل بغير حق ولم

---

(١) البناية ج ٨ ص ١٩٥، ١٩٦.

(٢) روضة الطالبين ج ٩ ص ١٣٥ ووضح فقال: "إن يعتدل السبب والمباشرة كالإكراه على القتل وجب القصاص على الأمر، وفي المأمور قولان أظهرهما: وجوب القصاص أيضاً لأنه أتم بالاتفاق، وسواء في جريان القولين كان المكره سلطاناً أو متغلباً، وقيل هما في السلطان فإن كان متغلباً وجب القصاص قطعاً".

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "هنا" بدل "هذا" والصواب "هنا".

(٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لوجوب" بدل "وجوب".

(٥) انظر: المراجع السابقة في مذهب الأحناف.

(٦) جاء في نسخة (ب) "معان" بدل "معاني".

(٧) أخرجه البخاري ج ٨/٣٨ في الدييات باب قوله تعالى: ﴿وَالنَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ بلفظ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والمارق من الدين التارك للجماعة».

وأخرجه مسلم قم ١٦٧٦ في القسامة باب ما يباح به دم المسلم فذكره.

يوجد من المكروه قتل بغير حق على هذا التفسير لأنه مكروه.

وقال -عليه السلام-: "إلا ما استكروها عليه"<sup>(١)</sup>.

**احتج الشافعي:** بالعمومات مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(٢)</sup>، وبالحديث الذي استدللتم به. فإن القتل بغير حق إنما وجد من المكروه.

**قلنا:** المكروه آلة فلا يجب عليه القصاص وقد بينا معنى الحديث.



---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٨.

# كتاب الحجر

## مسألة

الحجر على الحر<sup>(١)</sup> السفية العاقل البالغ المبذر لماله، لا يصح عند أبي حنيفة، حتى تنفذ تصرفاته قبل الحجر، وبعده. وعندهما: الحجر صحيح<sup>(٢)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>(٥) إلا أن الحجر عليه عند أبي يوسف ومحمد: نظراً له. وعند الشافعي، وأحمد عقوبة.

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "الحر".

(٢) البناءة في شرح الهداية للعيبي ج ٨ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) المذهب للشيرازي ج ١٢ ص ٣٧٩ وروضة الطالبين ج ٤ ص ١٨٢، ١٨٣، ووضح فقال ما نصه: "لو عاد التبذير بعدما بلغ رشيداً، فوجهان. أحدهما: يعود الحجر عليه بنفس التبذير، كما لو جن، وأصحهما: لا يعود. واعلم أن الغزالي صرح في "الوسيط والوجيز" بأن عود التبذير وحده لا أثر له، وإنما المؤثر في عود الحجر أو إعادته عود الفسق والتبذير جميعاً، وليس كما قال، بل الأصحاب متفقون على أن عود التبذير كاف في ذلك كما سبق. قلت: أما "الوجيز" فهو فيه كما نقله عنه، وكذا في أكثر نسخ "الوسيط" وفي بعضها حذف هذه المسألة وإصلاحها على الصواب. وكذا وجد في أصل الغزالي، وقد ضرب على الأول وأصلحه على الصواب. والله أعلم".

(٤) المغني ج ٤ ص ٥١٨، ٥١٩، ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٤١٣.

والمذهب الأحمد ص ٩٩.

(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

**أبي حنيفة** - رحمه الله -<sup>(١)</sup>: ما روى ابن حبان بن منقذ<sup>(٢)</sup> كان لا يشتري شيئاً إلا غبن فقال أهله يا رسول الله: احجر عليه فقال: لا تبع، فقال: لا صبر لي عن البيع فقال: "إذا بعث فقل لا خلاصة"<sup>(٣)</sup> حد<sup>(٤)</sup>.  
وقد رواه أنس فقال: "إن رجلاً كان في عقدته ضعف فكان يبيع وأن أهله أتوا رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup> فقالوا: يا رسول الله احجر عليه فدعاه نبي الله ﷺ<sup>(٦)</sup> فنهاه عن البيع فقال: يا رسول الله لا صبر لي<sup>(٧)</sup> عن البيع فقال: «إذا بعث فقل: لا خلاصة»، وفي لفظ: "فنهاهم عن الحجر عليه"<sup>(٨)</sup>.

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "رحمه الله".

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "ابن منقذ".

(٣) لا خلاصة: مأخوذ من خلبة وخلاصة. والمراد بالخلاصة المخادعة وقيل الخديعة باللسان. بتصرف لسان العرب ج ١ ص ٣٦٤، وجمهرة اللغة ج ١ ص ٢٣٩، والمصباح المنير ج ١ ص ٢١٢.

(٤) أخرجه البخاري ج ٣ ص ١٩ في البيوع باب ما يكره من الخداع في البيع وفي الاستقراض باب ما ينهى عن إضاعة المال، وفي الخصومات باب من رد أمر السفية وضعيف العقل وفي الخيل باب ما ينهى من الخداع في البيوع. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال: "إذا بايعت فقل لا خلاصة".

وأخرجه مسلم رقم ١٥٣٣ في البيوع باب من يخدع في البيع. فذكره.

وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٦١، ٧٢ فذكره.

(٥) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة والسلام" بدل "صلى الله عليه وسلم".

(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "صلى الله عليه وسلم".

(٧) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لا أصبر" بدل "لا صبر لي".

(٨) أخرجه الترمذي ج ٣ ص ٥٥٢ رقم ١٢٥٠ في البيوع، باب ما جاء فيمن يخدع

فقال الخطيب: هذا الرجل حبان بن منقذ فالنبي - ﷺ - أطلقه في البيع من غير حجر عليه.

**احتجوا:** بما روي أن النبي - ﷺ - حجر على معاذ وقسم ماله بين غرمائه<sup>(١)</sup>.

وفي رواية<sup>(٢)</sup>: باع ماله في دين كان عليه ق<sup>(٣)</sup>.

---

= في البيع عن أنس: "أن رجلاً كان في عقدته ضعف وكان يبايع وأن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله احجر عليه؟ فدعاه نبي الله ﷺ فنهاه فقال: يا رسول الله إني لا أصبر عن البيع. فقال: «إذا بايعت فقل هاء وهاء ولا خلافة».

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه أبوداود ج ٣ ص ٧٦٧ رقم ٣٥٠١ في الأجارة باب في الرجل يقول عند البيع: لا خلافة. فذكره، وأخرجه النسائي ج ٧ ص ٢٥٢ في البيوع باب الخديعة في البيع. فذكره.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣ ص ٢٧٣ في كتاب معرفة الصحابة في ذكر مناقب أحد الفقهاء الستة من الصحابة معاذ بن جبل - رضي الله عنه -، فذكره، وقال: حديث صحيح، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٤٨ في كتاب التفليس باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه. فذكره.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لفظ" بدل "رواية".

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٣١ رقم ٩٥ في كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك فذكره، وقال المعلق على سنن الدارقطني: "ورواه سعيد في سننه مرسلًا، عن عبد الرحمن ابن كعب قال: كان معاذ بن جبل شاباً سخيًّا وكان لا يمسك شيئاً فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين. فأتى النبي ﷺ، فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء. انتهى. قال عبدالحق: المرسل أصح وقال: ابن الطلاع في الأحكام: هذا الحديث ثابت.

وروي أن حبان بن منقذ كان يغبن في البيع فحجر عليه النبي -  
عليه السلام- (١).

وروي أن عبد الله بن جعفر اشترى داراً بأربعين ألفاً فطلب عليّ من  
عثمان -رضي الله عنهما- (٢) أن يحجر عليه فشارك الزبير بن العوام فبلغ  
ذلك عثمان فقال: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير (٣) لأنه كان معروفاً  
بالهداية في التجارة. فطلب عليّ، وتعليل عثمان، واحتيال عبد الله بن جعفر  
بهذه الحلية دليل على أنهم رَوَوْا الحجر ولم ينقل من غيرهم خلاف فكان  
إجماعاً (٤)، ويروى أن المشتري كان بسبحة اشترها بستين ألفاً (٥).

وروي أن عمر -رضي الله عنه- قال على المنبر: ألا أن أسيفع جهينة -رضي الله عنه- (٦)

---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "رضي الله عنهما".

(٣) أخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٢٦٧، ٢٦٨ باب المفلس والمحجور  
عليه. أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرني رجل سمع هشام بن عروة يحدث عن أبيه قال:  
أتى عبد الله بن جعفر الزبير فقال: إني ابتعت بيعاً بكذا وكذا، وإن علياً يريد أن  
يأتي عثمان فيسأله أن يحجر عليّ، فقال له الزبير: فأنا شريكك في البيع، فأتى عليّ  
عثمان، فقال له: إن ابن جعفر ابتاع كذا وكذا فاحجر عليه، فقال في بيع شريكه  
الزبير الزبير أنا شريكه في هذا البيع. فقال عثمان: كيف أحجر على رجل.  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٦١ في كتاب الحجر باب الحجر  
على البالغين بالسفة فذكره.

(٤) المغني للعلامة بن قدامة ج ٤ ص ٥١٨، ٥١٩.

(٥) أخرجه الإمام ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ١٩٣ فذكره.

(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "الله عنه" وهو زائد والصواب بدونها.

من دينه وأمانته أن يقال: سبق الحاج معرضاً فأصبح وقد دَين به فمن كان له عليه حق فليغد إلينا فإننا بائعو ماله وقاسموه بين غرمائه بالخصص<sup>(١)</sup>.

وروي أن عائشة -رضي الله عنها- كانت تستنفذ أموالها في الصدقات حتى باعت عقاراً في ذلك فقال عبداً لله بن الزبير: لتنتهين وإلا حجرت عليها فبلغها ذلك فغضبت وحلفت ألا تكلمه أبداً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الحافظ الصنعاني في مصنفه ج ٨ ص ٤٤٤، ٤٤٥ رقم ١٥٨٥١ في كتاب الإيمان والنذور -عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عوف بن الحارث- وهو ابن أخي عائشة لأُمهما- أن عائشة حدثته أن عبداً لله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته: والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها. فقالت عائشة: أو قال هذا؟ قالوا: نعم، فقالت عائشة: هو عليّ الله نذر أن لا أكلم ابن الزبير بكلمة أبداً. قال: فاستشفع عبداً لله ابن الزبير إليها (حين) طالت هجرتها إياه. فقالت: والله لا أشفع فيه أحداً. فلما طال ذلك على ابن الزبير كَلَّم المسور بن مخرمة. وعبدالرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زهرة. فقال لهما: أنشدكما بالله إلا أدخلتmani على عائشة. فإنه لا يحل لها أن تنذر قطيعتي. فأقبل المسور بن مخرمة وعبدالرحمن وابن الزبير مشتملين عليه بأراديتهما، حتى استأذنا على عائشة. فقالا: السلام على النبي ورحمه الله، أَدْخُل؟ فقالت عائشة: ادخلوا كلكم، ولا تعلم عائشة أن معهم ابن الزبير، فلما دخلوا اقتحم ابن الزبير الحجاب، فاعتنق عائشة -رضي الله عنها- وطفق يناشدها ويكي وطفق المسور وعبدالرحمن يناشدان عائشة إلا ما كَلَّمته، وقيلت منه، ويقولان لها: إن رسول الله ﷺ قد نهى عما عملت من الهجرة، فإنه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، فلما أكثروا على عائشة من التذكرة والتجريح طفقت تذكرهم، وتبكي، وتقول: إني قد نذرت، والنذر شديد، فلم يزلوا بها حتى كَلَّم ابن الزبير



وفيه دليل على روايتها الحجر.

**والجواب:** أما حديث معاذ: فالخلاف ما وقع في أصل الحجر لأن ماله هو ممنوع عنه وذلك بتعلق بالتصرفات الحسية والخلاف في التصرفات الشرعية والحديث لا يتعرض لها فلا يكون حجة. وأما حديث حبان بن منقذ: فالثابت من الرواية ما روينا وأنه - **عليه السلام** - لم يحجر عليه وقال: «إذا بعث فقل لا خلاصة ولي الخيار ثلاثة أيام» حدث<sup>(١)</sup>. وأبو يوسف في الأمالي.

---

= ثم أعتقت في نذرها ذلك أربعين رقة، ثم كانت تذكر نذرها ذلك بعدما أعتقت أربعين، ثم تبكي حتى تبل دموعها خمراها.

(١) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٦ (رواه الحاكم في المستدرک من حديث محمد ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً وكان قد سفع في رأسه مأومة فجعل له رسول الله ﷺ الخيار ثلاثة أيام فيما اشتراه وكان قد ثقل لسانه فقال له رسول الله ﷺ: "بع وقل لا خلاصة" فكنيت اسمعه يقول: لا خلاصة، لا خلاصة وكان يشتري الشيء ويبيع به إلى أهله فقولون له: إن هذا غال، فيقول إن رسول الله ﷺ قد خيرني في بيعي انتهى، وسكت عنه)، وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٩ رقم ٢٣٥٥ في كتاب الأحكام باب الحجر على من يفسد ماله، عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان فقال: هو جدي منقذ بن عمرو. وكان رجلاً قد أصابته أمة في رأسه فكسرت لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة وكان لا يزال يغبن فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال له: "إذا أنت بايعت فقل: لا خلاصة ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال. فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فارددها على صاحبها" قال المعلق صاحب الزوائد: في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد عنعنه.

وأما أثر عثمان -رضي الله عنه- فالمطلوب من عثمان الحجر باللسان وهو نهيه لا الحجر حقيقة لأنه اشترى داراً بأربعين ألفاً وهي بستين ألفاً وهي تساوي ذلك فكان نهيه شفقة كالحجر على المتطبيب الجاهل والمفتي الماجن الذي يعلم الناس الحيل ولا كلام فيه إنما الكلام في الحجر بالقضاء واعتذار عثمان يدل على أنه لم ير الحجر.

وأما عمر: فلم يذكر أن القسمة والبيع كان بدون رضى الأسيفع ليكون حجراً.

وأما أثر عائشة: فلم قلت: إن تهديد ابن الزبير يدل على أنه كان يرى الحجر في التصرفات الشرعية بل النهي عن التصرف في المال على وجه الشفقة وبه نقول.

على أنها أخبار وآثار وردت على مخالفة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً﴾<sup>(١)</sup>

وأثبت للسفيه ولاية المداينة وقد تصرف في خالص ملكه فلا يحجر عليه<sup>(٢)</sup>.

---

= وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٧٣ في البيوع باب الدليل على أن لا يجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام فذكره.

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٢.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ١٥٨-١٦٤، فوضح هذا الرد غاية التوضيح. علق على هذا الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٢٧، ٢٧٨ فقال: "قال في الفتح والجمهور على جواز الحجر على الكبير. وخالف أبوحنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوي ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم وابن سيرين. ولهم أن يجيبوا عن هذه القصة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والحجة إنما هو إجماعهم والأصل جواز التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع

= التصرفات فلا يمنع منها إلا ما قام الدليل على منعه ولكن الظاهر أن الحجر على من كان في تصرفه سفه كان أمراً معروفاً عند الصحابة مألوفاً بينهم ولو كان غير جائز لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة وكان الجواب من عثمان - رضي الله عنه - عن علي - رضي الله عنه - بأن هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر مثل هذا الأمر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة مندوحة. ومن الأدلة الدالة على جواز الحجر على من كان يعد البلوغ سيء التصرف قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قال في الكشف السفهاء المبدرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يد لهم بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال إليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله: ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ ثم قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ واجعلوها مكاناً لرزقهم بأن تتجروا فيها وتربحوا حتى تكون نفقتهم من الأرباح لا من صلب المال فلا يأكلها الإنفاق وقيل هو أمر لكل واحد أن لا يخرج ماله إلى أحد من السفهاء قريب أو أجنبي رجل أو امرأة يعلم أنه يضعه فيما لا ينبغي ويفسده انتهى. وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال في البحر فإنه تخصيص لما تدل عليه الصيغة بلا محصص. ومما يؤيد ذلك نهيه ﷺ عن الإسراف بالماء ولو على نهر جار. ومن المؤيدات عدم إنكاره ﷺ على قرابة حبان لما سأله أن يحجر عليه إن صح ثبوت ذلك وقد استدل على جواز الحجر على السفه أيضاً برده ﷺ صدقه الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر وبما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر أن رسول الله ﷺ رد البيضة على من تصدق بها ولا مال له غيرها ويرده ﷺ عتق عبداً له عن دبر ولا مال له غيره كما أشار إلى ذلك البخاري.

# كتاب المأذون

## مسألة

إذا أذن السيد لعبده في نوع من التصرفات، ملك سائر أنواعها.  
وقال زفر<sup>(١)</sup>: لا يملك إلا ما نص عليه. وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>،  
وأحمد<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

(وصورته) إذا أذن له في التصرف في الخبز فتصرف في  
الخبز جاز عندنا خلافاً لهما والكلام في المسألة يرجع إلى حرف،  
وهو أن العبد عندنا يتصرف لنفسه بفك الحجر، كالمكاتب.  
وعندهما: يتصرف للسيد بحكم الأمر، كالوكيل، والمضارب.  
لنا: النصوص المطلقة في جواز التصرف.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(٥)</sup>. وإطلاق التصرف في  
الأنواع كلها كرامة.

ولهما: قوله - عليه السلام -: «لا يملك العبد إلا الطلاق»<sup>(٦)</sup>. نفى قدرة  
العبد على غير الطلاق.

---

(١) البناية ج ٨ ص ٢٨٧، ٢٨٨، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) روضة الطالبين ج ٣ ص ٥٦٧، ونهاية المحتاج ج ٤ ص ١٧١.

(٣) المذهب للأحمد ص ١٠٠، والمبدع في شرح المقنع ج ٤ ص ٣٤٨.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٥) سورة الإسراء، آية: ٧٠.

(٦) أخرجه أبو يوسف في الآثار ص ١٣٠، وأخرجه محمد بن حسن في الآثار ٥١.

**قلنا:** الحديث غريب وظاهره متروك فإنه يملك غير الطلاق. ثم هو غريب ورد على مخالفة الكتاب<sup>(١)</sup>.

## مسألة

ذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى، فسكت، صار مأذوناً في التجارة. وقال زفر<sup>(٢)</sup>: لا يصير مأذوناً. وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)(٥)</sup>.

وثمره الخلاف: أن تصرفاته تنفذ على المولى عندنا، خلافاً لهم<sup>(٦)</sup>.  
**لنا:** نصوص حل التصرفات والسكوت في هذه الحالة دليل الإذن والرضى لئلا يؤدي إلى الضرر بالناس.  
**ولهم:** ما تقدم في المسألة الماضية.

## مسألة

رقبة العبد المأذون تباع في دين يلحقه بتجارته<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) المراجع السابقة في مذهب الأحناف وأرى رجحان رأي الجمهور لأن الأصل في تصرفات العبيد أنها ممنوعة فإذا أذن السيد لعبده في نوع من التصرفات فيتقيد الإذن بهذا النوع ويبقى المنع الأصلي فيما عداه والله أعلم.
- (٢) تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤، ٢٠٥، البناية ج ٨ ص ٢٨٠، ٢٨١.
- (٣) روضة الطالبين ج ٣ ص ٥٦٨، ونهاية المحتاج ج ٤ ص ١٧٤.
- (٤) المبدع ج ٤ ص ٣٤٩، ومطالب أولي النهى ج ٣ ص ٤٢٣.
- (٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".
- (٦) انظر المراجع السابقة في المسألة.
- (٧) البناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٢٩٧، ٢٩٨.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: لا تباع.

وعلى هذا الخلاف: أرش يد العبد، وما اكتسبه من الصيد،  
والحطب، والحشيش تصرف إلى الدين عندنا، خلافاً له.  
وكذا إذا وطئت الجارية المأذونة بشبهة<sup>(٢)</sup>، يصرف العقر<sup>(٣)</sup>  
إلى الدين عندنا<sup>(٤)</sup>.

**لنا:** النصوص المطلقة لجواز البيع، وقوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لصاحب الحق  
اليد واللسان»<sup>(٥)</sup>.

**والشافعي:** النصوص المحرمة لمال الغير بدون رضاه.

**قلنا:** لما باشر لزمه صرفه إلى الدين لما عرف.

## مسألة

الصبي العاقل المأذون له في التجارة إذا باع أو اشترى، أو  
أجر أو استأجر، نفذ تصرفه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) نهاية المحتاج ج ٤ ص ١٧٧، وروضة الطالبين ج ٣ ص ٥٧١-٥٧٢ ووضح  
فقال "ديون معاملات المأذون تؤدي مما في يده من مال التجارة سواء الأرباح  
الحاصلة بتجارته ورأس المال وهل تؤدي من أكسابه بغير التجارة كالاختطاب  
والاصطياد؟ وجهان: أحدهما: لا كسائر أموال السيد، وأصحهما، نعم كما  
يتعلق به المهر ومؤن النكاح.

(٢) جاء في نسخة (ب) بدون لفظ "بشبهة".

(٣) جاء في نسخة (ب) "العقر" بدل "العقد" والصواب العقر.

(٤) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٦) البناية في شرح الهداية ج ٨ ص ٣٣٠، ٣٣١.

وقال الشافعي: لا ينفذ<sup>(١)</sup>.

ولو تصرف قبل إذن المولى ينعقد عندنا.

وعنده: لا ينعقد، ولقب المسألة تصرفات الصبي العاقل تنفذ عندنا، خلافاً له.

والحاصل: أن الصبي أهل للتصرفات كلها عندنا إلا أن<sup>(٢)</sup> الشرع لم يعتبر أهليته للتصرفات الضارة، مثل الطلاق والعقاق والإقرار والتبرع<sup>(٣)</sup>.

وعنده: الشارع لم يجعله أهلاً في التصرفات النافعة، نحو الوصية، واختيار أحد الأبوين، وأفعال القرب، حتى لا يصح إسلامه عنده<sup>(٤)</sup>.

---

(١) روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٤٢، ٣٤٣، والمهذب ج ٩ ص ١٤٢، والمجموع شرح المهذب ج ٩ ص ١٤٢، ١٤٣، ووضح النووي المسألة في المهذب الشافعي فقال (وأما) الصبي فلا يصح بيعه ولا شراؤه ولا إجارته وسائر عقود لا لنفسه ولا لغيره سواء باع بغيره أو بعبطة، وسواء كان مميزاً أو غيره، وسواء باع بإذن الولي أو بغير إذنه، وسواء بيع الاختبار وغيره، وبيع الاختبار هو الذي يمنحه الولي به ليستبين رشدَه عند مناهزة الاحتلام، ولكن طريق الولي أن يفوض إليه الاستلام وتدبير العقد، فإذا انتهى الأمر إلى العقد أتى به الولي ولا خلاف في شيء مما ذكرته عندنا إلا في بيع الاختبار، فإن فيه وجهاً شاذاً ضعيفاً حكاه إمام الحرمين وآخرون، من الخراسانيين أنه يصح، والمذهب بطلانه، والله أعلم.

(٢) جاء في نسخة (ب) بدون "أن".

(٣) انظر المرجع السابق في مذهب الحنفية.

(٤) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي.

**لنا:** نصوص جواز البيع.

**وله:** ما مر من قوله - ~~عليه السلام~~ -: «رفع القلم (عن ثلاث)»<sup>(١)</sup>، وذكر  
منها الصبي حتى يحتلم»<sup>(٢)</sup> نفى الوجوب عنه حتى يحتلم.  
**قلنا:** هذا يختص بالتصرفات الضارة توفيقاً بين الدلائل.



---

(١) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) وأثبتته لأن أصلها موجود في الحديث.  
(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.



# كتاب القصاص

## مسألة

موجب القتل العمد، القصاص عندنا<sup>(١)</sup> ولا سبيل للمولى على أخذ الدية بدون رضی القاتل<sup>(٢)</sup>، وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>: في قول الواجب حده<sup>(٥)</sup> لا بعينه، وللولي خيار التعيين كما في الكفارات الثلاث.  
وفي قول: موجه القود عيناً، إلا أن للولي أن يعدل في الدية بدون رضی القاتل.  
وعن أحمد: كالمذهبين<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) جاء في نسخة (ب) "عيناً" بدل "عندنا" والصواب عيناً..  
(٢) انظر بدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ٢٤١ وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٩.  
(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٣٦-٢٤٠، وأسهل المدارك للكشناوي ج ٣ ص ١١٢، ١١٣، والخرشي على مختصر خليل ج ٨ ص ٥ ووضح فقال: "إن المكلف إذا جنى عمداً عدواناً فإنه يتعين في حقه القود وليس للولي أنه يلزم الجاني الدية إلا أن يعفو مجاناً أو يرضى الجاني بالدية هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور واختاره ابن رشد وروى أشهب التخيير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وقال به واختاره اللخمي.  
(٤) المذهب ج ٢ ص ١٨٨، ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٩٣، ٢٩٤.  
(٥) جاء في نسخة (ب) "أحدهما" بدل "حده" وهو الصواب.  
(٦) الإنصاف للعلامة المرداوي ج ١٠ ص ٣، ٤، ووضح المسألة فقال: (قوله: "والواجب بقتل العمد أحد شيئين: القصاص، أو الدية، في ظاهر المذهب".

وثمره الخلاف تظهر في عفو المولى وموت القاتل.  
 فعلى القول الأول: يأخذ المال في الموت، لا في العفو.  
 وعلى<sup>(١)</sup> الثاني: يأخذ المال<sup>(٢)</sup> في العفو، لا في الموت.  
 لنا: العمومات كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي  
 الْقَتْلِ﴾<sup>(٣)</sup>. ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(٤)</sup>.  
 وقوله -عليه السلام-: «العمد قود»<sup>(٥)</sup> أي موجبة القود فالله تعالى

= هذا المذهب المشهور، المعمول به في المذهب. وعليه الأصحاب وهو من  
 مفردات المذهب، وعنه: أن الواجب القصاص عيناً.  
 فعلى المذهب: الخيرة فيه إلى الولي. فإن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية.  
 وإن شاء عفا إلى غير شيء. والعفو أفضل. بلا نزاع في الجملة.  
 وقال الشيخ تقي الدين -رحمه الله- استيفاء الإنسان حقه من الدم عدل،  
 والعفو إحسان. والإحسان هنا أفضل. لكن هذا الإحسان لا يكون إحساناً إلا  
 بعد العدل. وهو أن لا يحصل بالعفو ضرر. فإذا حصل به ضرر كان ظلماً من  
 العافي، إما لنفسه وإما لغيره. فلا يشرع.  
 قلت: "وهذا عين الصواب".

(١) جاء في نسخة (ب) "وفي القول" بدل "وعلى".  
 (٢) جاء في نسخة (ب) زيادة "الموت".  
 (٣) سورة البقرة، آية: ١٧١.  
 (٤) سورة البقرة، آية: ١٧١.  
 (٥) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٢٧ روي من حديث ابن عباس،  
 ومن حديث عمرو بن حزم.

أما حديث ابن عباس: أخرجه أبوداود رقم ٤٥٤٠ في كتاب الديات باب من  
 قتل في عمياء بين قوم. فذكره، وأخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٨٨٠ في الديات  
 باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية. فذكره، وأخرجه النسائي  
 ج ٨ ص ٤٠ باب من قتل بحجر أو سوط فذكره.

=

أوجب القصاص في القتل فمن أوجب أحدهما أو أخذ الدية بغير رضى القتال فقد خالف النصوص.

**احتج الشافعي** بما روي أن النبي - ﷺ - قال: «أما أنتم يا معشر خزاعة فقد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقلته فمن قتل له قتل بعد هذا فأهله بين خيرتين إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية» حد<sup>(١)</sup>. خيرهم النبي - ﷺ - والتخير ينافي التعيين.

= وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٩٣ في كتاب الحدود والديات وغيره فذكره، وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني: "قال في التنقيح: إسناده جيد". أما حديث عمرو بن حزم: أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٨٦ باب قتل الخطأ والعمد فذكره...

وقال "رواه الطبراني وفيه عمران بن أبي الفضل وهو ضعيف".  
(١) وهو من حديث أبي شريح الكعبي، قال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٧٦ (وله عنه ثلاث طرق)، الأولى: عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه. أخرجه الترمذي ج ٤ ص ٢١، ٢٢ رقم ١٤٠٦ في الديات باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو فذكره. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٩٥، ٩٦ رقم ٥٤ في كتاب الحدود والديات وغيره، فذكره، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٥٧ في كتاب الجنائيات باب ميراث الدم والعقل، وذكره. الطريق الثانية: عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي أخرجه أبوداود رقم ٤٤٩٦ في الديات باب الإمام يأمر بالعفو في الدم. بلفظ أن النبي ﷺ قال: «من أصيب بدم أو خبل - الخبل الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث، إما أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو، فإن أراد رابعة فخذوا على يديه، فإن فعل شيئاً من ذلك، ثم عدا بعد فقتل، فله النار خالداً فيها مخلداً». وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٦٢٣ في الديات باب من قتل له قتل فهو بالخيار بين إحدى ثلاث. فذكره، وقال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٧٨، وسفيان ضعيف. وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه.

وروي أنه - ~~العلامة~~ - قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يفدي وإما أن يقتل» ح م<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** معناه إن شاءوا أخذوا الدية برضى القاتل إلا أنه لم يذكر الرضى صريحاً لثبوته عادة على أن أخبار الآحاد لا يعارض العمومات.

## مسألة

(الأب مع الأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن، لا قود على شريك)<sup>(٢)</sup> الأب<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي: يجب<sup>(٤)</sup>.

---

= الثالثة: عن مسلم بن يزيد أحد بني سعد بن بكر أنه سمع أبا شريح الخزاعي ثم الكعبي، أخرجه أحمد في المسند ج ٤ ص ٣١، ٣٢، حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وهب ابن جرير قال حدثني أبي قال سمعت يونس يحدث عن الزهري عن مسلم ابن يزيد أحد بني سعد بن بكر أنه سمع أبا شريح الخزاعي ثم الكعبي وكان من أصحاب رسول الله ﷺ وهو يقول أذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصبنا منهم ثأرنا وهو بمكة ثم أمر رسول الله ﷺ برفع السيف. وقال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٧٩ ورجاله ثقات رجال الشيخين غير مسلم ابن يزيد وهو مقبول عند ابن حجر.

(١) أخرجه البخاري ج ١ ص ٣٦، ج ٨ ص ٣٨، ٣٩ في العلم باب كتابة العلم وفي اللقطة باب كيف تعرف لقطة أهل مكة وفي الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين فذكره، وأخرجه مسلم رقم ١٣٥٥ في الحج باب تحريم مكة وصيدها فذكره.

(٢) ما بين القوسين جاء في نسخة (ب) وساقط من نسخة (أ) وأثبتته ليطم الكلام.

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٥، ٢٣٦، والمبسوط ج ٣٦ ص ٩٤، ٩٥.

(٤) الأم للإمام الشافعي ج ٦ ص ٣٦، وروضة الطالبين ج ٩ ص ١٦١-١٦٣.

وعلى هذا الخلاف: شريك المولى في قتل عبده<sup>(١)</sup>، وأما شريك الخاطئ وشريك السبع وشريك الصبي والمجنون، فلا يجب عليه. وهو الظاهر من مذهب الشافعي وبعض أصحابه يمنع ذلك<sup>(٢)</sup>.  
**لنا:** النصوص المقتضية لرعاية المماثلة ولم يوجد منه فعل يضاف جميع الفوات إليه لأن المحل الواحد لا يقبل إلا قتلاً واحداً<sup>(٣)</sup>.  
**احتج الشافعي** بما روينا من قوله - عليه السلام -: «لا يحل دم امرئ مسلم...» الحديث<sup>(٤)</sup> وقد وجد هنا قتل نفس بغير نفس ولا يباح دم غيره بالاتفاق فيجب عليه.  
**قلنا:** خص منه الخاطئ مع العامد فيختص المتنازع فيه بما ذكرنا<sup>(٥)</sup>.

## مسألة

### الأيدي لاتقطع بيد واحدة قصاصاً<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) انظر المراجع السابقة في المسألة.  
(٢) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي.  
(٣) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.  
(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.  
(٥) انظر المراجع السابقة في مذهب الأحناف وعلق العلامة ابن قدامة في المغني ج ٧ ص ٦٧٧ فقال ما نصه "وإنما امتنع الوجوب في حق الأب لمعنى مختص بالمحل لا لقصور في السبب الموجب فلا يمتنع عمله في المحل الذي لا مانع فيه. وأما شريك الخاطئ فلنا فيه منع ومع التسليم فامتناع الوجوب فيه لقصور السبب عن الإيجاب، فإن فعل الخاطئ غير موجب للقصاص ولا صالح له والقتل منه ومن شريكه متمحض عمداً لوقوع الخطأ في الفعل الذي حصل به زهوق النفس بخلاف مسألتنا".  
(٦) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٩ والبنية ج ١٠ ص ٨٠ ووضح فقال "قال القدوري

## وقال الشافعي: تقطع<sup>(١)</sup>.

**لنا:** قوله -~~عليه السلام~~-: «لا تقطع اليدين بيد واحدة» رواه نصر ابن أحمد بن عمر<sup>(٢)</sup> إلا أنه غريب.

**احتج الشافعي** بما روي أن رجلين شهدا عند علي -~~عليه السلام~~- على رجل بالسرقة فقضى علي بالقطع فقطعت يده ثم جاءا بآخر وقالوا: يا

---

= "رح" وإذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية". وبه قال الثوري "رح" والحسن والزهري "رح" وابن المنذر.

(١) المهذب للشيرازي ج ١٧ ص ٢٧٧، وروضة الطالبين ج ٩ ص ١٧٨، ١٧٩ ووضح المسألة في المهذب الشافعي فقال "ولا يشترط في قصاص الطرف التساوي في البذل فيقطع العبد بالعبد، والمرأة بالرجل وبالعكس، وتقطع الجماعة بالواحد إذا اشتركوا بأن وضعوا السكين على اليد، وتحاملوا عليها دفعة واحدة حتى أبانوها، أو ضربوه ضربة اجتمعوا عليها، ولو تميز فعل الشركاء، بأن قطع هذا من جانب، وهذا من جانب حتى التقت الحديدتان، أو قطع أحدهما بعض اليد، وأبانها الآخر، فلا قصاص على أحد منهما، ويلزم كل واحد منهما حكومة تليق بجنايته، وينبغي أن يبلغ مجموع الحكومتين دية اليد، وعن صاحب "التقريب" حكاية قول: أنه يقطع من كل واحد منهما بقدر ما قطع إن أمكن ضبطه، والمشهور الأول، ولو جزأ حديدة جز المنشار، فقال الجمهور: هما فعلا متميزان، وقال ابن كج: هو اشتراك موجب للقصاص، قال الإمام: هذا يصور صورتين، إحداهما: أن يتعاونوا في كل جذبة وإرسالة، فتكون من صور الاشتراك، والثانية: أن يجذب كل واحد إلى جهة نفسه، ويفتر عن الإرسال في جهة صاحبه، فيكون البعض مقطوع هذا، والبعض مقطوع عن ذاك ويكون الحكم ما قاله الجمهور.

(٢) لم أجده وبحث عنه في مظانه من كتب الأحاديث والآثار.

أمير المؤمنين أوهمنا السارق وهو هذا فقال علي -عليه السلام-: لا أصدقكم وأغرمكم دية يد الأول ولو علمت أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما<sup>(١)</sup>.  
حكم علي<sup>(٢)</sup> -عليه السلام- بقطع الأيدي بيد واحدة من غير نكير فكان إجماعاً.

**قلنا:** إنما ذكر ذلك علي -عليه السلام- على سبيل السياسة والمصلحة لأن من مذهبه أن لا يرى قطع اليدين بيد واحدة كذا هنا ولهذا أضاف القطع إلى نفسه بقوله لقطعت أيديكما والسياسة هي التي يتولاها الإمام. على أنه أثر ورد على مخالفة النصوص الموجبة<sup>(٣)</sup> للمماثلة ودفع الاعتداء. وخبر الواحد يرد في مثله فكيف الأثر<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

سراية القود مضمونة عند أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> استحساناً<sup>(٦)</sup>.

---

(١) يأتي تخريجه.

(٢) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج).

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "الموجبة".

(٤) والراجح رأي الجمهور لأن هذا المسلك وهو مجازات الشركاء في جرائم العمد هو المسلك الراجح في اجتماع الشركاء على قتل شخص عمداً حيث يرجح وجوب القصاص في جميع الشركاء وقال فيه عمر بن الخطاب لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به. وأيضاً لو لم نوجب القصاص على الشركاء جميعاً في قطع يد فرد عمداً لأدى ذلك إلى إمكان التخلص من يريد جناية عمداً على يد فرد بإشراك آخر معه والله أعلم.  
(٥) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٦) البناية في شرح الهداية ج ١٠ ص ١٠٤ ووضح المسألة.

وقال الباقر من أهل العلم مهدرة<sup>(١)</sup>.

(وصورته) من له القصاص في الطرف، فقطعه، فسرى إلى النفس، فمات، ضمن دية النفس عنده، خلافاً لهم.  
له: النصوص الموجبة للدية لقوله -~~الكتاب~~- في النفس المؤمنة مائة من الإبل، حد<sup>(٢)</sup>. أي بسبب قتل النفس المؤمنة.

---

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٦، وروضة الطالبين ج ٩ ص ٢٣٣.

ومطالب أولي النهى ج ٦ ص ٧٤، والإنصاف ج ١٠ ص ٣٠.

(٢) أخرجه النسائي ج ٨ ص ٥٧، ٥٨ ذكر حديث محمود بن حزم في العقول عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن هذه نسختها: من محمد النبي ﷺ إلى شرحبيل ابن عبدكلال ونعيم بن عبدكلال والحارث بن عبدكلال قيل ذي رعين ومعاقر وهمدان أما بعد وكان في كتابه أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينه فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وأن في النفس الدية مائة من الإبل وفي الأنف إذا أوعب جدعة الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل وفي السن خمس من الإبل وفي الموضحة خمس من الإبل وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار. وأخرجه الدارمي ج ٢ ص ١٨٩ باب القود بين الرجال والنساء فذكره. وأخرجه الحاكم ج ١ ص ٣٩٥-٣٩٧ في كتاب الزكاة فذكره.

وأخرجه النسائي أيضاً ج ٨ ص ٥٩ عن محمد بن بكار بن بلال قال حدثنا يحيى قال حدثنا سليمان بن أرقم قال حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به عمرو بن حزم فقرئ على أهل اليمن هذه



وقوله -عليه السلام-: «من استقاد من رجل فمات المستقاد منه ضمن المستقيد ديته»<sup>(١)</sup>، هذا الحديث غريب والمراد القود فيما دون النفس.

**ولهم:** النصوص النافية لوجوب المال.

وعن عمر وعلي -رضي الله عنهما- أنهما قالوا: من مات عن قصاص فلا دية له<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** المثبت أولاً مقدم، والأثر لا يعارض الخبر وفيما قلنا احتياط في باب الدماء.

= نسخته فذكر مثله إلا أنه قال وفي العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية قال أبو عبد الرحمن وهذا أشبه بالصواب والله أعلم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث وقد روى هذا الحديث يونس عن الزهري مرسلاً. أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب لعمر بن حزم حين بعثه على نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم فكتب رسول الله ﷺ هذا بيان من الله ورسوله يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وكتب الآيات منها حتى بلغ إن الله سريع الحساب ثم كتب هذا كتاب الجراح في النفس مائة من الإبل نحوه وساق النسائي عدة روايات .... وقال الألباني في إرواء الغليل ج ٧ ص ٢٦٨، والصواب في الحديث الإرسال. وإسناده مرسلاً صحيح.

(١) لم أجده في كتب الحديث وذكره السرخسي في المبسوط ج ٢٦ ص ١٤٧.  
(٢) أخرجه الحافظ الصنعاني ج ٩ ص ٤٥٨ رقم ١٨٠٠٩ باب الانتظار بالقود أن يبرأ عن ابن جريح قال: أخبرني محمد أن علياً وعمر اجتماعاً على أنه من مات في القصاص فلا حق له، كتاب الله قتله، قلت له: من محمد؟ قال: أظنه محمد ابن عبيد الله العزمي، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٦٨ في كتاب الديات باب الرجل يموت في قصاص الجرح عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- قالوا في الذي يموت في القصاص لا دية له.

## مسألة

القتل بالمتقل لا يوجب القصاص، عند أبي حنيفة، وزفر  
خلفاً للباقيين، فإنه يوجب عندهم<sup>(١)</sup>.

(وصورته) إذا قتله بحجر عظيم، أو خشبة عظيمة، ونحوه  
من غير جرح. ولو جرحه بهذه الآلات: فعن أبي حنيفة في وجوب  
القصاص روايتان، والأصح أنه لا يجب.  
(وفي القتل بالحديد دفاعاً عند أبي حنيفة روايتان والأصح،  
أنه لا يجب)<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا الخلاف: إذا قتله حرقاً وغرقاً<sup>(٣)</sup>.  
واتفقوا: على أنه لو قتله بالسوط الصغير لا يجب  
القصاص<sup>(٤)</sup>.

لنا: قوله - عليه السلام -: لا قود في النفس وغيرها إلا بحديدة<sup>(٥)</sup>.  
وروي أن النبي - عليه السلام - قال: «لا إن قتل الخطأ شبه العمد  
قتل<sup>(٦)</sup> السوط والعصا فيه مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها»

- 
- (١) المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٢-١٢٤، والبنية للعين ج ١٠ ص ٤٣-٤٥.  
وروضة الطالبين ج ٩ ص ١٢٤، ١٢٥، وأسهل المدارك للكشناوي ج ٣  
ص ١١٣، ١١٤، والمغني ج ٧ ص ٦٣٨-٦٤٠.  
(٢) ما بين القوسين سقط من نسختي (ب)، (ج).  
(٣) انظر المراجع السابقة في المسألة ووضح العلامة ابن قدامة في المغني ج ٧ ص ٦٤١.  
(٤) انظر المراجع السابقة في المسألة.  
(٥) يأتي تخريجه قريباً.  
(٦) جاء في نسختي (ب)، (ج) "قتل" بدل "مثل" والصواب قتل.

حد<sup>(١)</sup>، وروي أن النبي - ﷺ - قال: «لا قود إلا بالسيف» ق.  
وفي رواية: «لا قود إلا بالسلاح» ق<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣١: روي من حديث عبد الله بن عمرو ومن حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس، فحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أبوداود رقم ٤٥٤٧ في كتاب الديات باب دية الخطأ شبه العمد فذكره. وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٦٢٧ في الديات باب آية شبه العمد مغلفة فذكره. وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٠٤ رقم ٧٣ في كتاب الحدود والديات وغيره فذكره، وقال "كذا رواه أيوب عن القاسم بن ربيعة لم يذكر يعقوب بن أوس". وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣١ قال في "التنقيح" وعقبه ابن أوس وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حبان، وقد روى عنه محمد بن سيرين مع جلالته، والقاسم وثقه أبوداود، وابن المديني، وابن حبان انتهى. وأخرجه النسائي أيضاً عن خالد عن القاسم عن عقبه بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه أيضاً عن خالد عن القاسم عن عقبه أن النبي ﷺ مرسلًا. قال ابن القطان في "كتابه" هو حديث صحيح من رواية عبد الله بن عمرو ابن العاص، ولا يضره الاختلاف الذي وقع فيه، وعقبه بن أوس بصري تابعي ثقة، انتهى. أما حديث ابن عمر: فأخرجه أبوداود رقم ٤٥٤٩ فذكره، وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٦٢٨ فذكره، وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٠٥ فذكره، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١١، ٣٦ فذكره. وأما حديث ابن عباس فقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣٢، فرواه إسحاق بن راهوية في "مسنده" أخبرنا عيسى بن يونس ثنا إسماعيل ابن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «شبه العمد قتيل الحجر والعصا، فيه الدية مغلفة، من أسنان الإبل» مختصر.

(٢) روي من حديث أبي بكرة، ومن حديث النعمان بن بشير، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث علي، ومن حديث الحسن البصري مرسلًا، أما حديث أبي بكرة: أخرجه ابن ماجه رقم ٢٦٦٨ في الديات باب لا قود إلا بالسيف، ثنا الحر بن مالك العنبري ثنا مبارك بن فضالة =

= عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال: «لا قود إلا بالسيف»، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٤١ رواه البزار في مسنده وقال: "لا نعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد، ولا نعلم أحداً قال: عن أبي بكرة إلا الحر بن مالك، وكان لا بأس به، وأحسبه أخطأ في هذا الحديث؛ لأن الناس يروونه عن الحسن مرسلاً"، وقال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٤١: وقد تابعه في وصله الوليد بن محمد ابن صالح الأيلي عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكرة أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٠٦ رقم ٨٢ فذكره، وأخرجه ابن عدي في الكامل ج ٧ ص ٢٥٤٣ فذكره.

وأعله ابن عدي بالوليد هذا، وقال: "أحاديثه غير محفوظة". وقال ابن أبي حاتم في العلل ج ١/٤٦١ بعد أن ذكره من هذا الوجه: "قال أبي هذا حديث منكر". وأورد الوليد في "الجرح والتعديل" م ٩ ج ٤/١٦/٢ وقال "سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول، لكن قد رواه موسى بن داود عن مبارك عن الحسن مرسلاً به. وأخرجه الدارقطني أيضاً في سننه ج ٣ ص ١٠٦ رقم ٨٣ من طريق الحسين ابن عبد الرحمن الجرجاني نا موسى بن داود به. وزاد: "قال يونس: قلت: للحسن: عمن أخذت هذا؟ قال: "سمعت النعمان بن بشير يذكر ذلك"، وقال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٨٦ (موسى بن داود هو الضبي الطرسوسي، ثقة من رجال مسلم لكن الجرجاني لم يوثقه أحد غير ابن حبان، وقد روى عنه جماعة من الثقات منهم أصحاب "السنن": أبوداود والنسائي وابن ماجه. ثم إن الظاهر أن القائل: "قال يونس" إنما هو الضبي فإذا صح ذلك فيكون المعنى أن يونس وهو ابن عبيد البصري قد تابع المبارك بن فضالة، وهو ثقة من رجال الشيخين، ولكنهم لم يذكروه في شيوخ الضبي فالله أعلم. وأما حديث النعمان بن بشير، وله عنه طرق ذكر الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٨٧ منها ثلاثاً.

وأما حديث عبد الله بن مسعود: أخرجه ابن عدي في الكامل ج ٥ ص ١٩٧٨: يرويه بقية بن الوليد عن أبي معاذ عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن إبراهيم عن علقمة عنه مرفوعاً فذكره.

=

**فإن قيل:** في إسناد الحديث الأول: أبو معاذ<sup>(١)</sup> واسمه سليمان ابن

= وقال: "عبدالكريم بن أبي أمية، الضعف بين علي كل ما يرويه".  
وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٨٨ رقم ٢٣ بلفظ «لا قود إلا بسلاح».  
وقال: "أبو معاذ هو سليمان بن أرقم متروك".  
وأما حديث أبي هريرة: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٨٨ رقم ٢٢ يرويه بقية  
أيضاً عن أبي معاذ عن الزهري عن سعيد بن المسيب عنه به مرفوعاً فذكره.  
وأما حديث علي: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٨٨ رقم ٢١ يرويه معلى  
بن هلال عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عنه به فذكره.  
وقال: معلى بن هلال متروك.  
وعلقه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٦٣ في الجنايات باب ما روي في أن  
لا قود إلا بمجديدة وقال: "وهذا الحديث لم يثبت له إسناد، معلى بن هلال  
الطحان متروك. وسليمان بن أرقم ضعيف، ومبارك بن فضالة لا يحتج به،  
وجابر بن زيد الجعفي مطعون فيه.  
وقال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٨٩: "وخير طرقه طريق ابن فضالة لكنه  
أخطأ في روايته عن الحسن موصولاً والصواب أنه مرسل".  
وأما حديث الحسن: أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ج ٩ ص ٣٥٤ في الديات  
من قال: لا قود إلا بالسيف عن أشعث وعمره عن الحسن مرفوعاً فذكره.  
وقال الزيلعي ج ٤/٣٤١: "رواه أحمد في مسنده: حدثنا هشيم ثنا أشعث ابن  
عبد الملك عن الحسن به.  
وقال الألباني في الإرواء ج ٧ ص ٢٨٩ "وهذا إسناد صحيح إلى الحسن ولكنه مرسل.  
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ج ٤ ص ٢٣ ما نصه: "قال عبدالحق: طرقه  
كلها ضعيفة. وكذا قال ابن الجوزي.  
(١) أبو معاذ واسمه سليمان بن أرقم ويكنى بأبي معاذ البصري. عن محمد والحسن  
وعطاء وعنه الزهري وهو أكبر منه ويحيى بن حمزة ومنصور بن أبي مزاحم قال  
أبوداود متروك الحديث، قال الترمذي ضعيف عند أهل الحديث.  
بتصرف الكاشف للذهبي ج ١ ص ٣٩٠، وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٢١،  
=

أرقم متروك والحديث الثاني: مضطرب الإسناد برواية القاسم بن ربيعة<sup>(١)</sup> تارة عن يعقوب بن أويس وتارة عن عقبة بن أويس<sup>(٢)</sup> عن رجل من الصحابة وتارة يقفه على عمر - رضي الله عنه - .

وأما الحديث الثالث: ففي إسناده أيضاً أبو معاذ<sup>(٣)</sup> .

**قلنا:** أبو معاذ تكلم فيه "من"<sup>(٤)</sup> قبل حفظه وذلك لا<sup>(٥)</sup> يقدر في روايته<sup>(٦)</sup>، وأما الحديث الثاني: فإن ثبت فهو صفة الإرسال.

**احتجوا** بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قتل يهودياً رضح رأس امرأة بين حجرين. خ م<sup>(٧)</sup> .

---

= وميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٩٦، والضعفاء والمتروكين للإمام النسائي ص ٢٩٣ .

(١) القاسم بن ربيعة هو الغطفاني الجوشني التابعي. قال علي بن المديني هو ثقة. وقال الحسن إذا سئل عن شيء من النسب يقول عليكم بالقاسم بن ربيعة بتصرف الكاشف للذهبي ج ٢ ص ٣٨٩، ٣٩٠، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٥٣ .

(٢) عقبة بن أويس ويقال يعقوب بن أوس السدوسي البصري.

قال الدوري عن ابن معين عقبة بن أوس هو يعقوب بن أوس.

وقال العجلي بصري تابعي ثقة.

وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات.

تاريخ يحيى بن معين ج ٧ ص ٤٠٨، وتاريخ الثقات للحافظ العجلي ص ٣٣٧،

والتاريخ الكبير للحافظ البخاري م ٦ ج ٣ ق ٢ ص ٤٣٤ .

(٣) تقدم بيان ذلك.

(٤) ما بين القوسين جاء في نسختي (ب)، (ج) وأثبتته ليتقوى ويتصل الكلام.

(٥) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "لا".

(٦) قلت مر كلام العلماء في تضعيفه أثناء ترجمته.

(٧) أخرجه البخاري ج ٨ ص ٣٨٣٧ في الدييات باب سؤال القاتل حتى يقرر

والإقرار في الحدود حدثنا حجاج بن منهال حدثنا همام عن قتادة عن أنس ابن

=

وروي أنه -عليه السلام- قال: «من حرق حرقناه، ومن غرق غرقناه»<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** أما الحديث الأول: فيحمل على القتل سياسة وذلك اليهودي كان ساعياً في الأرض بالفساد. أو يحمل على أنه جرحها وبه نقول. أما الثاني: فمن كلام ابن زياد قاله في خطبته البتراء<sup>(٢)</sup>. ولو سُلِم حمل على السياية أيضاً. وكذا كل ما ورد في هذا الباب. أو نقول: أخبار آحاد وردت على مخالفي النصوص المقتضية للماثلة فترد<sup>(٣)</sup>.

---

= مالك -عليه السلام- أن يهودياً رضّ جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سمى اليهودي فأتي به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر فرض رأسه بالحجارة، باب إذا قتل بحجر أو بعضا حدثنا محمد قال أخبرنا عبد الله ابن إدريس عن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن جده أنس بن مالك قال خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة قال فرماها يهودي بحجر قال فجيء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك فرفعت رأسها فأعاد عليها قال فلان قتلك فرفعت رأسها فقال لها في الثالثة فلان قتلك فخفضت رأسها فدعا به رسول الله ﷺ فقتله بين الحجرين، وأخرجه مسلم رقم ١٦٧٢ في القسامة باب ثبوت القصاص في القتل في الحجر وغيره فذكره.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٤٣ في كتاب الجنائيات باب عمد القتل بالحجر وغيره فما الأغلب أنه لا يعاني من مثله. عن عمران بن يزيد بن البراء عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «من عرض عرضنا له ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه» وسبق كلام الحافظ ابن عبد الهادي عليه في التنقيح.

(٢) تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر العسقلاني ج ٤ ص ٢٣.

(٣) وعلق على ذلك الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧ ص ١٦٦، ١٦٧ فقال: "فالأرجح ما ذهب إليه الجمهور لأن المقصود بالقصاص صيانة الدماء من الإهدار والقتل بالمتنقل كالقتل بالحدد في إتلاف النفوس فلو لم يجب به القصاص =

## مسألة

قال أبو حنيفة: العفو عن الشجة لا يمنع وجوب ضمان النفس خلافاً للباقيين<sup>(١)</sup>.

و(صورته) إذا شج رأس رجل أو قطع يده فقال المجني عليه: عفوت عن الشجة أو قال عن القطع ثم سرى إلى النفس ومات من ذلك ضمن الجاني دية النفس عنده وعندهما: لا يضمن والعفو صحيح سواء سرى أو اقتصر.

قال أبو حنيفة: القياس أن يلزمه القصاص إلا أني أستحسن وأوجب الدية<sup>(٢)</sup>.

**له:** النصوص الدالة على وجوب القصاص أو المال.

**ولهم:** النصوص النافية لوجوب المال والقصاص.

وما قال أبو حنيفة أحوط لما عرف<sup>(٣)</sup>.

---

= كان ذريعة إلى إزهاق الأرواح والأدلة الكلية القاضية بوجوب القصاص كتاباً وسنة وردت مطلقة غير مقيدة بمحدد أو غيره وهذا إذا كانت الجناية بشيء يقصد به القتل في العادة وكان الجاني عامداً.

(١) البناية ج ١٠ ص ٩١، ٩٢. وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٤٩.

والمهذب ج ٢ ص ١٨٩، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٥٠، ٥١ وكشاف القناع ج ٥ ص ٢٦٤ وزوائد الكافي والمحزر على المقنع للعلامة ابن عبيدان ص ١٢٥، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤/٢٦٤. وجواهر الإكليل ج ٣ ص ٢٤٤.

(٢) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٣) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.



## مسألة

من له القصاص في النفس، إذا قطع يد من عليه القصاص،  
ثم عفا عن النفس، وبرأ المقطوع، ضمن أرش اليد عند أبي  
حنيفة - رحمه الله - خلافاً للباقيين<sup>(١)</sup>.

وقول أبي حنيفة استحسان، والقياس أن يجب القصاص<sup>(٢)</sup>.  
والكلام في هذه المسألة على نحو ما مر في المسألة الماضية.

## مسألة

قال أبو حنيفة - رحمه الله - : إذا كان في ورثة المقتول صغار،  
وكبار فللكبير: أن ينفرد بالاستيفاء.  
وقالوا جميعاً: ليس للكبار ولاية الاستيفاء حتى يبلغ الصغار،  
فيجمعون على الاستيفاء<sup>(٣)</sup>.

---

(١) البناء ج ١٠ ص ١٠٠، ١٠١، ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٩٨.

وتكملة المجموع للمطيعي ج ١٧ ص ٣٦٤.

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) بالنسبة للأحناف فانظر تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٠٨، ١٠٩، والبناء ج ١٠ ص ٤٠، ٤١، والأصل لمحمد الشيباني ج ٤ ص ٥٤٣، وبالنسبة للمالكية: انظر قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٣٧٦. وبالنسبة للشافعية: انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ٢١٤، ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٨٤ وبالنسبة للحنابلة: انظر المغني ج ٧ ص ٧٣٩ ووضح فقال ما نصه: "وإن كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً فظاهر مذهب أحمد - رحمه الله - أنه ليس لغيرهما الاستيفاء حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون وبهذا قال ابن شريمة وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف وإسحاق =

له: عمومات القصاص.

وروي أن علياً -عليه السلام- قال للحسن لما طعنه ابن ملجم: إن عشت فأنا أعلم بما أصنع وإن مت فإن شئت أن تقتله وإن شئت أن تعفو<sup>(١)</sup>. وإياك<sup>(٢)</sup> والمثلة فالنبي -عليه السلام- نهى عن المثلة ولو بالكلب العقور<sup>(٣)</sup>. فوض -عليه السلام- القتل إلى الحسن مع علمه أن الورثة صغاراً وقتله الحسن بمحض من الصحابة<sup>(٤)</sup> فحل محل الإجماع لعدم النكير.

---

= ويروى عن عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- وعن أحمد رواية أخرى: للكنار العقلاء استيفاءه. وبه قال حماد ومالك والأوزاعي والليث وأبو حنيفة...".

(١) أخرجه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ١٨٣ في كتاب قتال أهل البغي باب الرجل يقتل واحداً من المسلمين على التأويل أو جماعة غير ممتنعين يقتلون واحداً كان عليهم القصاص عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً -عليه السلام- قال: في ابن ملجم بعدما ضربه اطعموه واسقوه وأحسنوا أساره فإن عشت ولي دمي أعفوا إن شئت وإن شئت استقت وإن مت فقتلتموه فلا تمثلوا.

(٢) جاء في المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٧٥ قيل لفظ "إياك" وفي رواية "كانها ساقطة من نسخ المؤلف -رحمه الله- عن طريق السهو.

(٣) أخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٥٧ في كتاب الجهاد والسير باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها - عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تقدرُوا ولا تمثلوا...

وأخرجه أبوداود رقم ٢٦١٣ في الجهاد باب في دعاء المشركين فذكره. وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٢٢ في الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة فذكره، أما لفظه ولو بالكلب العقور فلم أجدها.

(٤) ذكره الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٩ ص ٣٦٨ في كتاب الديات، الرجل يقتل وله ولد صغار عن زيد القباني عن بعض أهله أن الحسن بن علي قتل ابن

**فإن قيل:** يحتمل أنه قتله قصاصاً ويحتمل أنه قتله سياسة على كفر لأنه كان كافراً<sup>(١)</sup>.

وقال -عليه السلام-: أشقى الأولين عاقر ناقة صالح، وأشقى الآخرين من يخضب هذه من دم هذا<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>، وأشار إلى لحيته ورأسه.

ولو لم يكن كافراً كان قتله لسعيه في الأرض بالفساد.

**قلنا:** التخيير إنما يكون في القصاص لا في السياسة.

ثم القتل سياسة مفوض إلى رأي الإمام (ولا إمام)<sup>(٤)</sup> وإمامة الحسن لم تكن ثابتة يومئذ. وقيل إن ابن ملجم لم يكن كافراً<sup>(٥)</sup>.

---

= ملجم الذي قتل علياً وله ولد صغار.

(١) المغني للعلامة ابن قدامة ج ٧ ص ٧٤٠.

(٢) جاء في هامش نسخة (أ) فسقط لفظ "وأشار إلى لحيته ورأسه".

(٣) أخرجه الحافظ المنادي في كتابه الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور ج ١ ل ٥٧ عن صهيب بلفظ «أشقى الأولين الذي عقر الناقة وأشقى الآخرين الذي يضربك على هذه وأشار إلى يافوخه ...».

وقال الحافظ المناوي: "فيه رشد بن سعد وثق وبقية رجاله ثقات".

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٧٥، ١٧٦.

(٥) ابن ملجم: عبدالرحمن بن ملجم المرادي الدؤلي الحميري، أدرك الجاهلية وهاجر في خلافة عمر وقرأ على معاذ بن جبل فكان من القراء وأهل الفقه والعبادة. وشهد مع علي صفين ثم خرج عليه فاتفق مع البرك وعمرو بن بكر على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص في ليلة واحدة "١٧" رمضان، وتعهد البرك بقتل معاوية وعمرو بن بكر بقتل عمرو بن العاص وتعهد ابن ملجم بقتل علي فنفذ ابن ملجم ما تعهد به فتوفي علي -عليه السلام- من أثر الجرح الذي ابتدره به ابن ملجم. ثم أحضر ابن ملجم في آخر اليوم الثالث لوفاة علي -عليه السلام- بين يدي الحسين فقطعت يده ثم رجلاه ثم أجهزوا عليه وذلك في الكوفة.

**احتجوا:** بقوله - ~~الشيخ~~ -: «من قتل فأهله بين خيرتين»

الحديث<sup>(١)</sup> أثبت الولاية والخيرة للأهل وانفراد الكبير بالاستيفاء يبقى الولاية بالتخير<sup>(٢)</sup>.

**قلنا:** هذا<sup>(٣)</sup> استدلال بالمسكوت عنه فلا يكون حجة<sup>(٤)</sup>.

## مسألة<sup>(٥)</sup>

**شهود القصاص إذا رجعوا بعد استيفاء الولي القصاص،**

---

= بتصرف: تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٣٠٢.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) وقال أيضاً العلامة ابن قدامة في المغني ج ٧ ص ٧٣٩، ٧٤٠ ما نصه: (ولنا: أنه قصاص غير متحتم ثبت لجماعة معينين فلم يجز لأحدهم استيفاؤه استقلالاً كما لو كان بين حاضر وغائب أو أحد بدلي النفس فلم ينفرد به بعضهم كالدية، والدليل على أن للصغير والمجنون فيه حقاً أربعة أمور. أحدها: أنه لو كان منفرداً لاستحقه ولو نافاه الصغير مع غيره لنافاه منفرداً كولاية النكاح. والثاني: أنه لو بلغ لاستحق ولو لم يكن مستحقاً عند الموت لم يكن مستحقاً بعده كالرقيق إذا عتق بعد موت أبيه والثالث: أنه لو صار الأمر إلى المال لاستحق ولو لم يكن مستحقاً للقصاص لما استحق بدله كالأجنبي والرابع: أنه لو مات الصغير لاستحقه ورثته ولو لم يكن حقاً لم يرثه كسائر ما لم يستحقه).

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "هذا".

(٤) قلت هذا رد بمصطلح خاص بأبي حنيفة - رحمه الله - لا يُلزم الجمهور لأن المسكوت عندهم حجة إذ أنهم يعملون بمفهوم المخالفة.

(٥) جاء في هامش نسخة (ب) مطلب شهود القصاص إذا رجعوا لا قصاص عليهم وعليهم الدية.

وقالوا: تعمدنا الكذب، أو جاء المشهود بقتله حياً، لا قصاص  
عليهم، وعليهم الدية<sup>(١)</sup>.

وعند الشافعي: يجب عليهم، القصاص<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** نصوص قتل المكره وعدم المماثلة والشاهد ليس بقاتل.  
**وله:** العمومات.

وروي أن أبا بكر -عليه السلام- قتل شهود القصاص بعدما رجعوا<sup>(٣)</sup>.  
وقول علي -عليه السلام- في قضية الشاهدين: ولو علمت أنكما تعمدتما  
لقطعت أيديكما<sup>(٤)</sup>.

والخلاف في هذا وشهود القصاص واحد.

**قلنا:** يحمل ذلك على السياسة لأنها هي التي يتولاها الإمام  
والعمومات مخصوصة لما مر.

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٧١، ٥٧٢، وبدائع الصنائع للكاساني ج ٧  
ص ٢٣٩ والأصل لمحمد بن حسن الشيباني ج ٤ ص ٥٤٦، ٥٤٧.

(٢) روضة الطالبين ج ٩ ص ١٢٩، ونهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٤١.

(٣) لم أجده رغم بحثي عنه في مظانه من كتب الحديث والآثار.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٢٥١ في كتاب الشهادات باب  
الرجوع عن الشهادة عن الشعبي أن رجلين شهدا عند علي -عليه السلام- على رجل  
بالسرقة فقطع علي يده ثم جاءا بآخر فقالا: هذا هو السارق لا الأول فأغرم  
علي -عليه السلام- الشاهدين دية يد المقتوع الأول وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما  
لقطعت أيديكما ولم يقطع الثاني.

وفي رواية سفيان عن مطرف فقالا وأخطأنا على الأول، وذكره صاحب إعلاء  
السنن ج ١٥ ص ٢٣٢ ط سنة ١٣٨٦. وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص  
الحبير ج ٤ ص ٢٣ وقال: "وأسناده صحيح وقد علقه البخاري بالجزم....".

## مسألة

المسلم يقتل بالذمي قصاصاً، وهو قول عمر وعلي وعمار  
- (١) -

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>: لا يقتل.  
والخلاف نشأ على أن العلة الموجبة للقتل عندنا هي  
الجواب<sup>(٥)</sup>.  
وعندهما الكفر وأن العصمة تثبت عندنا بالدار وعندهما  
بالإسلام<sup>(٦)</sup>.

**لنا:** النصوص المطلقة في استيفاء القصاص من غير فصل.  
وروي أنه - عليه السلام - قتل مسلماً بمعاهد وقال: «أنا أكرم من وفي  
بذمته» ق<sup>(٧)</sup>.

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١٦٣ والمبسوط ج ٢٦ ص ١٣١، ١٣٢،  
والبنية ج ١٠ ص ٢٣-٢٥.

(٢) روضة الطالبين ج ٩ ص ١٥٠، والأم للإمام الشافعي ج ٦ ص ٣٣.

(٣) المغني ج ٧ ص ٦٥٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية م ٣٤ ج ١٤ ص ١٤٦.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٥) جاء في نسخة (ج) "الحراب" بدل "الجواب" والصواب "الحراب".

(٦) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٧) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣٥، ٣٣٦ روي مسنداً ومرسلاً

قلت: فالمسند: أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٣٤، ١٣٥ رقم ١٦٥،

١٦٦ في كتاب الحدود والديات وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن  
عبد الرحمن بن البيلماني عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد،

=

## وقتل علي - عليه السلام - مسلماً بكافر<sup>(١)</sup>.

= وقال: أنا أكرم من وفي بدمته، انتهى. قال الدارقطني: لم يسنده غير إبراهيم ابن أبي يحيى وهو متروك الحديث والصواب عن ربيعة عن ابن البيلماني، مرسل، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله، ثم أخرج من طريق عبدالرزاق عن الثوري عن ربيعة عن عبدالرحمن بن البيلماني يرفعه: أن النبي ﷺ أفاد مسلماً قتل يهودياً... وقال: «أنا أحق من وفي بدمته».

وأما المرسل: ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣٦، ٣٣٧ عن عبدالرحمن بن البيلماني، وعن عبدالله بن عبدالعزيز الحضرمي، فمرسل عبدالرحمن رواه أبوداود في "المراسيل" من طريق ابن وهب عن سليمان ابن بلال عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن البيلماني أن رسول الله ﷺ أتى برجل من المسلمين قتل معاهداً من أهل الذمة، فقدمه رسول الله ﷺ، فضرب عنقه، وقال أنا أولى من أوفى بدمته، انتهى.

وأما مرسل الحضرمي: فأخرجه أبوداود في "المراسيل" أيضاً من طريق ابن وهب وعن عبدالله بن يعقوب عن عبدالله بن عبدالعزيز بن صالح الحضرمي، قال. قتل رسول الله ﷺ يوم حنين مسلماً بكافر، قتله غيلة: وقال: أنا أولى، أو أحق من أوفى بدمته، انتهى.

وقال ابن القطان: في "كتابه": وعبدالله بن يعقوب، وعبدالله بن عبدالعزيز هذان مجهولان، ولم أجد لهما ذكراً. انتهى. ونقل الحازمي في "كتابه الناسخ والمنسوخ" عن الشافعي أنه قال: حديث ابن البيلماني على تقدير ثبوته منسوخ بقوله - عليه السلام - في زمن الفتح: لا يقتل مسلم بكافر...

(١) قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣٧: روى الشافعي في "مسنده" أخبرنا محمد ابن الحسن ثنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبان بن تغلب عن الحسين ابن ميمون عن عبدالله بن عبدالله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال:

**فإن قيل:** قد قال الدارقطني: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي<sup>(١)</sup>  
يحيى<sup>(٢)</sup> وهو متروك.

= أتى علي بن أبي طالب برجل من المسلمين، قتل رجلاً من أهل الذمة قال:  
فقامت عليه البينة فأمر بقتله، فجاء أخوه، فقال: قد عفوت، فقال: لعلهم  
فرعوك أو هددوك؟ قال: لا، ولكن قتله لا يرد علي أخي وعوضوني، قال:  
أنت أعرف، من كان له ذمتنا، فدمه كدمنا، وديته كديتنا، انتهى. قال في  
"التنقيح": وحسين بن ميمون هو الخندي، قال ابن المديني: ليس بمعروف، قل  
من روى عنه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في الحديث، يكتب حديثه، وذكره  
البخاري في "الضعفاء" وابن حبان في "الثقات" وقال: ربما يخطئ...  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٤ في كتاب الجنايات باب ضعف  
الخير الذي روى في قتل المؤمن بالكافر والروايات فيه عن علي - عليه السلام - فذكره  
قلت فيه أبو الجنب ضعيف.

(١) في نسخة (ب) بدون لفظ (بن يحيى).

جاء في نسخة (أ)، (ج) "ابن يحيى" لكن الصواب "ابن أبي يحيى". كما  
وجدته مثبتاً في سند الحديث عند الدارقطني وغيره وفي كتب التراجم.

(٢) إبراهيم بن أبي يحيى هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم  
أبوسحاق المدني. قال يحيى بن سعيد القطان سألت مالكا عنه أكان ثقة؟ قال لا  
ولا ثقة في دينه وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان قدرياً معتزلياً جهمياً كل بلاء  
فيه، وقال أبوطالب عن أحمد لا يكتب حديثه ترك الناس حديثه كان يروي  
أحاديث منكراً لا أصل لها وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه وقال بشر  
ابن المفضل سألت فقهاء أهل المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب وقال البخاري  
جهمي تركه ابن المبارك والناس. كان يرى القدر وقال عباس عن ابن معين ليس  
بثقة قال ابن أبي مريم قلت له فابن أبي يحيى قال وقال النسائي متروك الحديث  
=



والصواب عن ابن البيلماني<sup>(١)</sup> مرسلًا وابن البيلماني ضعيف<sup>(٢)</sup>.  
 وقال أحمد بن حنبل: لو حكم حاكم بحديث ابن البيلماني كان  
 محطماً، ولو رفع إلى حاكم آخر رده.  
 وقال أبو عبيد: ليس هذا الحديث بمسند ولا يجعل مثله إماماً يسفك  
 به دماء المسلمين. وقد رجع زفر<sup>(٣)</sup>، عنه لما وقف على علته<sup>(٤)</sup>.  
 وروي أن المقتول كان عمرو بن أمية<sup>(٥)</sup> الضمري وأنه عاش بعد  
 النبي - ﷺ - بسنين<sup>(٦)</sup>.  
 وفي أثر علي: أبو الجنوب ضعيف<sup>(٧)</sup>.

- 
- = وكذا قال الدارقطني قيل أنه مات سنة ٨٤هـ وقيل مات سنة ٩٦هـ بتصرف،  
 ميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٧ والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ١٠٣ والضعفاء  
 والمتروكين للنسائي ص ٢٨٣، والضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٥١.  
 (١) ابن البيلماني: عبدالرحمن بن البيلماني: هو من مشاهير التابعين، قال الدارقطني  
 ضعيف لا تقوم به الحجة. ذكره ابن حبان في الثقات قيل كان من كبار الشعراء.  
 بتصرف ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٥٥١، وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٧٤.  
 (٢) سبق بيان ذلك عند الدارقطني أثناء التخريج.  
 (٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".  
 (٤) جاء في نسختي (ب)، (ج) "وعليه" بدل "علته". والصواب ما أثبتته.  
 (٥) عمرو بن أمية الضمري الكناني من أبطال الصحابة. عنه بنوه والشعبي  
 وأبو قلابة وعدة. أسلم بعد أحد. وأسر يوم بئر معونة. توفي زمن معاوية.  
 بتصرف الكاشف للذهبي ج ٢ ص ٣٢٤، وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٥.  
 (٦) التحقيق للإمام ابن الجوزي ص ١١٩، ١٢٠ ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٥٣، ١٥٤.  
 (٧) أبو الجنوب: هو عتبة بن علقمة الإشكري يكنى بأبي الجنوب الكوفي. قال

**قلنا:** الحديث رواه مالك في الموطأ<sup>(١)</sup>، واحتج به محمد - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> والمرسل حجة عندنا ولا يصح رجوع زفر. وأما اسم المقتول فيحمل على أنهما اثنان قتل أحدهما وعاش الآخر بعد النبي - ﷺ -<sup>(٣)</sup>. وأما الأثر: فقد رواه الدارقطني ولم يطعن فيه أحد<sup>(٤)</sup>. وروي أن ابن عمر - ﷺ - أراد أن يقتل مسلماً بذمي فقيل له: هذا فارس من فرسان المسلمين فصالح من دمه على مال<sup>(٥)</sup>. وكتب عمار بن ياسر إلى عمر - ﷺ - في مثل هذه الحادثة فكتب إليه: أن اقتله<sup>(٦)</sup>. فهؤلاء كبار الصحابة - ﷺ - اتفقوا على جواز قتل المسلم بالذمي من غير تكبير فكان إجماعاً<sup>(٧)</sup>. **احتجوا** بما روي أن النبي - ﷺ - قال: «لا يقتل مسلم بكافر» خ م، وفي رواية: «ولا ذو عهد في عهده» حد<sup>(٨)</sup>.

- 
- = أبوحاتم: ضعيف بين الضعف لا يشتغل به، وكذا ضعفه الدارقطني.  
 بتصرف ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٨٧. والجرح والتعديل ج ٦ ص ٣١٣.  
 (١) موطأ مالك ج ٢ ص ٨٦٤.  
 (٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "رحمه الله".  
 (٣) جاء في نسخة (ب) "عليه الصلاة" بدل "عليه السلام".  
 (٤) البناية ج ١٠ ص ٢٤، ٢٥، قلت بل طعن فيه كما سبق بيانه أثناء التخريج.  
 (٥) أخرجه أبو حنيفة في مجامع المسانيد ج ٢ ص ١٧٧.  
 (٦) انظر المراجع السابقة.  
 (٧) المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٣٢، ١٣٣.  
 (٨) أخرجه البخاري ج ١ ص ٣٦ في العلم باب كتابة العلم وفي الجهاد باب فكاك الأسير وفي الديات باب لا يقتل المسلم بالكافر.

ومعناه: ولا بذى عهد في عهده وهو الذمي.  
وعن علي -عليه السلام- قال: من السنة أن لا يقتل مسلم بذمي<sup>(١)</sup>.  
والسنة إذا أطلقت أريد بها سنة النبي -عليه السلام-.

= وعن الشعبي عن أبي جحيفة قال: "قلت لعلي هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. وأخرجه النسائي ج ٨ ص ٢٣ في القسامة باب سقوط القود من المسلم لكافر فذكره. وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٢٤، ٢٥ في الديات: ما جاء لا يقتل مسلم بكافر. عن أبي جحيفة -عليه السلام- قال لعلي: "يا أمير المؤمنين هل عندكم سوداء في بيضاء ليس في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما علمته، إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة. قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: "فيها العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مؤمن بكافر". وأخرجه أحمد في المسند ج ١ ص ٧٩.

أما الرواية فأخرجها أبوداود رقم ٤٥٣٠ في الديات باب إيقاد المسلم بالكافر عن قيس بن عباد قال: انطلقت أنا والأشتر إلى علي -عليه السلام-، فقلنا: هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده للناس عامة؟ قال: لا، إلا ما في كتابي هذا، قال: فأخرج كتاباً من قراب سيفه فإذا فيه: "والمؤمنون تكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده، من أحدث حدثاً فعلى نفسه، ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

وأخرجه النسائي ج ٨ ص ١٩ في القسامة باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس عن قيس بن عباد فذكره، وأخرجه أحمد في المسند ج ١ ص ١٢٢ فذكره.

(١) يأتي تخریجه.

**قلنا:** المراد به الحربي لأن اسم الكافر المطلق ينصرف إليه ثم قد خص منه البعض وهو ما إذا قتل الذمي ثم أسلم فإنه يقتل به فيخص المتنازع فيه بما ذكرنا. أو يحمل صاحب العهد على المستأمن فإنه في عهد حتى يخرج. وأما أثر علي - عليه السلام -، فالأصح أن قوله مثل قولنا، والسنة محتملة والمسألة<sup>(١)</sup> مختلف فيها بين الصحابة - عليه السلام - أجمعين<sup>(٢)</sup> فلا يكون قول البعض حجة على البعض<sup>(٣)</sup>. وعلى أنها معارضة بالنصوص كما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

(١) جاء في نسخة (ج) بدون لفظ (المسألة).

(٢) جاءت نسختي (ب)، (ج) بدون لفظ "أجمعين".

(٣) أما إجماع الصحابة الذي استدل به المؤلف - رحمه الله - "السبط" على جواز قتل المسلم بالكافر فقد نقضه السبط نفسه عندما كان يناقش أدلة الخصوم حيث اعترف أن هذه المسألة محل خلاف بين الصحابة فقال هناك "... فهؤلاء كبار الصحابة - عليه السلام - اتفقوا على جواز قتل المسلم بالذمي من غير تكير فكان إجماعاً".

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٣٤، ١٣٥.

وعلق الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧ ص ١٥٥ بعد ما ضعف أدلة الحنفية فقال "إذا تقرر هذا أعلم أن الحق ما ذهب إليه الجمهور ويؤيده قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ولو كان للكافر أن يقتص من المسلم لكان في ذلك أعظم سبيل وقد نفى الله تعالى أن يكون عليه السبيل نفياً مؤكداً وقوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾. ووجهه أن الفعل الواقع في سياق النفي يتضمن النكرة فهو في قوة لا استواء فيعم كل أمر من الأمور إلا ما خص ويؤيد ذلك أيضاً قصة اليهودي الذي لطمه المسلم لما قال لا والذي اصطفى موسى على البشر فلطمه المسلم فإن النبي ﷺ لم يثبت له الاقتصاص كما في الصحيح وهو حجة على الكوفيين لأنهم

## مسألة

الحر يقتل بعبد غيره. وهو قول عمر، وعلي -رضي الله عنهما-<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>: لا يقتل.

وقال داود: يقتل بعبد<sup>(٥)</sup>.

لنا: النصوص الموجبة للقصاص من غير فصل بين حر وعبد.

احتجنا: بقوله -الكثير-: «لا يقتل حر بعبد» ق<sup>(٦)</sup>.

---

= يشتون القصاص باللطمة. ومن ذلك حديث الإسلام يعلو ولا يعلى عليه وهو وإن كان فيه مقال لكنه قد علقه البخاري في صحيحه.

(١) البنية في شرح الهداية ج ١٠ ص ٢١.

(٢) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٧، والمهذب ج ١٧، ص ٢٣٣.

(٣) المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٤٨، ٣٤٩، والإنصاف للشيخ المرداوي ج ٩ ص ٤٦٩ ووضح فقال: "قوله «ولا يقتل حر بعبد» هذا المذهب وعليه الأصحاب.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ليس في العبد نصوص صريحة صحيحة تمنع قتل الحر به. وقوى أنه يقتل به. وقال: هذا الراجح وأقوى على قول الإمام أحمد رحمه الله.

(٤) جاء في نسخة (ب) زيادة "رضي الله عنهما".

(٥) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي ج ٢ ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٦) أخرجه الدارقطني ج ٣ ص ١٣٣ في كتاب الحدود والديات وغيره: فذكره، في

إسناده جوير: قال فيه الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٢٧ (جوير ابن

سعيد أبو القاسم الأزدي البلخي المفسر صاحب الضحاك قال ابن معين: ليس بشيء

وقال الجوزجاني لا يشتغل به، وقال النسائي والدارقطني وغيرهما متروك الحديث.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٥ في كتاب الجنائيات باب لا يقتل

=

وعن علي -عليه السلام- من السنة أن لا يقتل حر بعبد<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** في إسناد الحديث جوير ضعيف<sup>(٢)</sup>.

والمروي في هذا الباب إنما هو قول علي -عليه السلام- والسنة محتملة على ما مر<sup>(٣)</sup>.

## مسألة

إذا صال الجمل على إنسان فقتله المصول عليه دفعاً لشره، يضمن<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي: لا يضمن<sup>(٥)</sup>.

---

= حر بعبد فذكره، وقال: في هذا الإسناد ضعيف.

وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير ج ٤ ص ٢٠، وقال: "من حديث ابن عباس وفيه جوير وغيره من المتروكين.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١٣٤ رقم ١٦٠-١٦٣ في كتاب الحدود عن جابر عن عامر قال: قال علي: من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٤ في الجنائيات باب لا يقتل حر بعبد. فذكره.

وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير ج ٤ ص ٢٠ وقال: في إسناده جابر الجعفي (٢) تقدم بيان ذلك أثناء تخريج الحديث.

(٣) كما أن الرسول ﷺ جعل التكافل بالدماء متحقق بوصف الإيمان لا بوصف الحرية فقد سبق قوله ﷺ «الؤمنون تكافأ دماءؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناؤهم».

(٤) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٤٦، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١١٠، والبنية ج ١٠ ص ٥٤، ٥٥.

(٥) روضة الطالبين للنووي ج ١٠ ص ١٨٦ ووضح فقال: "أما الصائل، فكل قاصد من مسلم وذمي وعبد وحر وصبي ومجنون وبهيمة، يجوز دفعه فإن أبى الدفع =

وعلى هذا الخلاف: سائر البهائم، والصبي، والمجنون<sup>(١)</sup>.  
وكذا لو سقط مال الغير عليه من أعلى، فدفعه عن نفسه،  
فأتلفه، ضمن عندنا خلافاً له<sup>(٢)</sup>.

وقد تساعدنا على أن الحر، أو العبد إذا صال على إنسان،  
فقتله المصول عليه، لا يضمن<sup>(٣)</sup>.

لنا: أنه أتلف مالا معصوماً فيضمن عملاً بالنصوص المحرمة لمال الغير.  
وقوله -عليه السلام-: «العجماء»<sup>(٤)</sup> جرحها جبار» خ م<sup>(٥)</sup>، أي فعل البهيمة

---

= على نفسه فلا ضمان القصاص ولا دية ولا كفارة ولا قيمة، ولو سقطت جرة  
من علو، واستوت على رأس إنسان، وخاف منها ولم يمكنه دفعها إلا بإتلافها  
ففي الضمان وجهان أحدهما، يجب لأنه قصد لها بخلاف الآدمي والبهيمة.

(١) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٤٤، والمهذب ج ٢ ص ٢٢٥.

(٢) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٣) جاء في جميع النسخ هذه العبارة مع أن الواضح أن هذا الحكم يساعد الشافعي  
-عليه السلام- حيث إن الحكم يتفق في صولان المكلف وغير المكلف عنده حيث لا  
ضمان فيهما والدليل على ذلك أن الإمام الشافعي -عليه السلام- قاس عدم الضمان  
في الصبي والمجنون على المكلف... وكذلك أوضح ذلك العلامة ابن قدامة في  
المغني ج ٨ ص ٣٢٩ فقال... "ولأنه حيوان جاز اتلافه فلم يضمنه كالأدمي  
المكلف... وغير المكلف كالمكلف في هذا....".

(٤) العجماء: البهيمة سميت به لأنها لا تتكلم وكل ما لا يقدر على الكلام فهو  
أعجم ومستعجم. بتصرف النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٨٧.

ولسان العرب ج ٢ ص ٣٨٩، والمغرب ص ٣٠٥.

(٥) أخرجه البخاري ج ٨ ص ٤٦، ٤٧ في الديات باب المعدن جبار والبئر جبار  
وباب العجماء جبار وغيرها عن أبي هريرة فذكره.

=

هدر، فلو لم يجب الضمان لكان ذلك اعتباراً لفعلها وفعلها غير معتبر.

**له:** العمومات النافية لوجوب الضمان.

**قلنا:** المثبت مقدم على النافي لما عُرف<sup>(١)</sup>.

## مسألة

إذا ضرب إنساناً بسوط صغير، أو عصا صغيرة، ووالى بين الضربات حتى قتله، فعليه الدية، ولا قصاص عليه<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي: عليه<sup>(٣)</sup> القصاص<sup>(٤)</sup>.

---

= وأخرجه مسلم ج ٣ ص ١٣٣٤ رقم ١٧١٠ في كتاب الحدود باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار فذكره.

(١) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية. قلت يمكن الجمع بين الأدلة في قاعدة الخصوص والعموم حيث يكون المثبت عاماً والنافي خاصاً.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٩ والبنية في شرح الهداية ج ١٠ ص ١٢، ١٣، وبدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ٢٣٣.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) "عليه" بدل "فعليه".

(٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤ وروضة الطالبين ج ٩ ص ١٢٥ ووضح النووي المسألة في المذهب الشافعي فقال: "وإن ضربه بسوط، أو عصا خفيفة، أو رماه بحجر صغير، نظر إن والى به الضرب حتى مات، أو اشتد الألم وبقي متألماً حتى مات، وجب القصاص، وإن لم يوال واقتصر على سوط أو سوطين، فإن كان في مقتل، أو في شد الحر أو البرد المعينين على الهلاك، أو كان المضروب صغيراً أو ضعيفاً بأصل الخلقة أو بعارض وجب القصاص، لأنه مهلك غالباً، وإن لم يكن شيء من ذلك، فهو شبه عمد.



**لنا:** ما مرّ في القتل بالمثل، (وقد أجبنا عنه هناك)<sup>(١)</sup>.

## مسألة

مباح الدم بأي سبب كان، مثل القتل، والزنى، والردة، إذا التجأ إلى الحرم لا يباح قتله فيه، ولكنه لا يباح، ولا يجالس، ولا يكلم، ولا يطعم، ولا يسقى حتى يضطرّ إلى الخروج، فيقتل خارج الحرم<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: يقتل في الحرم<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنه لو فعل ذلك في الحرم، أنه يقتل فيه<sup>(٤)</sup>.

**لنا:** قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ نُمْكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾<sup>(٦)</sup>، فمن قال بعدم أمنه فقد خالف النص.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج) أما دليل الحنفية فإنه سقط هنا سهواً من الناسخ لكن أوضحه الشيخ "السبط" من ناحية المعقول في كتابه وسائل الأسلاف ل ٢٧١ فقال: "لنا أن احتمال حصول القتل بالضربة الواحدة قائم ولو قلنا ذلك لامتنع وجوب القصاص فلاحتمال أورد شبهة كما في جارح الخطأ مع العمد".

(٢) حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٦ ص ٥٤٧.

(٣) روضة الطالبين للإمام النووي ج ٩ ص ٢٢٤، ووضح المسألة في المذهب الشافعي فقال: "المستحق القصاص استيفاؤه على الفور إذا أمكن، فلو التجأ الجاني إلى الحرم، جاز استيفاؤه منه في الحرم سواء فيه قصاص النفس والطرف، ولو التجأ إلى المسجد الحرام، قال الإمام: أو غيره من المساجد، أخرج منه وقتل؛ لأن هذا تأخير يسير وفيه صيانة للمسجد، وفيه وجه ضعيف أنه تبسط الأنطاع، ويقتل في المسجد تعجيلاً لتوفية الحق وإقامة الهيبة.

قلت: ولو التجأ إلى الكعبة، أو إلى ملك إنسان، أخرج قطعاً. والله أعلم.

(٤) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٥) سورة القصص، آية: ٥٧.

(٦) سورة العنكبوت، آية: ٦٧.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(١)</sup>.

فلو جاز إخراجه للقتل لبطلت فائدة الأمن.

**فإن قيل:** الهاء كناية عن البيت لأنه مذكور في صدر الآية بقوله

تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> فلا يكون كناية عن الحرم.

**قلنا:** الهاء كناية عن الحرم لأن ذكره سابق على ذكر البيت بقوله

﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ والمقام في الحرم دون البيت.

**احتجوا:** بالخطابات العامة المثبتة للقصاص من غير فصل بين مكان

ومكان كقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

روي أن النبي - ﷺ - قال: «الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٩٧.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٩٦.

(٣) سورة التوبة، آية: ٣٦.

(٤) أخرجه البخاري ج ٥ ص ١٩٤، ١٩٥ في المغازي باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح وفي الحج باب لا يعضد شجر الحرم وفي العلم باب ليلبلغ الشاهد الغائب عن أبي شريح العدوي - ﷺ - قال لعمر بن سعد - وهو يبعث البعوث إلى مكة - ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح سمعته إذ نادى، ووعاه قلبي وأبصرته عيني، حين تكلم به: أنه حمد الله وأثنى عليه. ثم قال: إن مكة حرّمها الله، ولم يحرمها الناس. فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمًا، ولا يعضد فيها شجرة، فإن قال أحد ترخص لقتال رسول الله فيها، فقولوا له: إن الله قد أذن لرسوله، ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار. ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، ليلبلغ الشاهد الغائب، فقيل لأبي شريح: ماذا قال لك عمرو؟ قال: قال: أنا أعلم بذلك منك يا

=

وقتل يوم الفتح ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة<sup>(١)</sup>.

**قالنا:** الخطابات العامة مخصوصة بما تلونا<sup>(٢)</sup>.

وقوله -عليه السلام-: «الحرم لا يعيد عاصياً» غريب<sup>(٣)</sup> ولو اشتهر كان معناه في الآخرة، ولو كان في الدنيا فالعقوبة لا تسقط عنه بل تتأخر.  
وأما قتل ابن خطل: فقد قال -عليه السلام-: أحلت لي ساعة من نهار

---

= أبا شريح إن الحرم لا يعيد عاصياً، ولا فاراً بدم، ولا فاراً بجزية".  
وأخرجه مسلم ج ٢ ص ٩٨٧، ٩٨٨ رقم ١٣٥٤ في الحج باب تحريم مكة  
وصيدها وخلها وشجرها فذكره.

(١) أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢١٦ في الحج، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام  
وفي الجهاد باب قتل الأسير وقتل الصر وفي المغازي باب أين ركز النبي ﷺ  
الراية يوم الفتح وفي اللباس باب المغفر عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- "أن النبي ﷺ  
دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزع جاء رجل، فقال: ابن خطل  
متعلق بأستار الكعبة، فقال رسول الله ﷺ: اقتلوه.

وأخرجه مسلم رقم ١٣٥٧ في الحج، باب دخول مكة بغير إحرام فذكره.

وأخرجه مالك في الموطأ ج ١ ص ٤٢٣ في الحج باب جامع الحج فذكره.

(٢) ووضح ذلك أيضاً الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧ ص ١٩٤ فقال: "وأما  
الاستدلال بعموم الأدلة القاضية باستيفاء الحدود فيحجب أولاً بمنع عمومها لكل  
مكان وكل زمان لعدم التصريح بهما وعلى تسليم العموم فهو مخصص  
بأحاديث الباب لأنها قاضية بمنع ذلك في مكان خاص وهي متأخرة فإنها في  
حجة الوداع بعد شرعية الحدود.

(٣) قلت ليس غريباً فإنه سبق تخريجه في الصحيحين.

ولن تحل لأحد بعدي<sup>(١)</sup>. أو يحمل على أنه قتله سياسة<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

قيمة العبد المقتول خطأ لا يزداد على عشرة آلاف درهم، عند  
أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، ومحمد وابن مسعود، وينقص منها عشرة.  
وقال أبو يوسف: تبلغ بالغة ما بلغت<sup>(٤)</sup>، وهو قول

---

(١) أخرجه البخاري ج ٢ ص ٢١٤ في الحج لا يحل القتال بمكة، وباب لا يتعرض  
الحرم وباب فضل الحرم وفي الجنائز باب الحشيش في القبر وفي البيوع باب ما  
قيل في الصواغ وفي المغازي باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح عن (عبد الله  
ابن عباس - رضي الله عنهما-) أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة: «لا  
هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا» وقال يوم فتح مكة:  
«إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى  
يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار  
فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعصده شوكه ولا ينفر صيده ولا  
يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلى خلاه، فقال العباس يارسول الله إلا  
الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم، فقال: إلا الإذخر».

وأخرجه مسلم ج ٢ ص ٩٨٦، ٩٨٧ رقم ١٣٥٣ في الحج باب تحريم مكة  
وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، فذكره.

(٢) أما الدفع من المؤلف - رحمه الله - قال إن الرسول ﷺ قتل ابن خطل سياسة  
فهو دفع مرفوض لأن أساس المسألة في تحريم القتل من حيث هو داخل الحرم.  
(٣) جاء في نسخة (ب) زيادة "رحمه الله".

(٤) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦١٨ وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٧.

والبنية ج ١٠ ص ٢٩٤، ٢٩٥.

الشافعي<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>.

والكلام فيه يرجع إلى أصل وهو أن الواجب: بدل النفس عندنا وعندهم: بدل المال.

ولهذا قلنا نتحملة العاقلة مؤجلاً، كدية الحرّ.

وعندهم: لا تتحملة العاقلة بل يجب في مال القاتل عاجلاً<sup>(٣)</sup>.

**لنا:** النصوص المقتضية لحصر الواجب في تحرير الرقبة والدية كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٢٨، وروضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ٢٥٨، ووضح فقال: "ففي قتل العبد قيمته سواء زادت على الدية أم نقصت سواء قتله عمداً أم خطأ" ووضح الإمام الشيرازي في المذهب الذي طبعته مع تكملة المجموع ج ١٧ ص ٥٠٥ فقال: "وإن قتل عبداً خطأ أو عمد خطأ ففي قيمته قولان (أحدهما) أنها تحملها العاقلة؛ لأنه يجب القصاص والكفارة بقتله فحملت العاقلة بدله كالحر. (والثاني) أنه لا تحملها العاقلة لأنه مال فلم تحمل العاقلة بدله كسائر الأموال".

(٢) مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٩٩ والمغني ج ٧ ص ٦٨٢، ٦٨٣، والإنصاف للشيخ المرادوي ج ١٠ ص ٦٦ ووضح فقال: "هذا المذهب بلا ريب قال المصنف والشارح: هذا المشهور عن الإمام أحمد - رحمه الله -.

وعنه: لا يبلغ بها دية الحر نقلها حنبل.  
وقيل: يضمه بأكثرهما إذا كان غاصباً له.

(٣) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٤) سورة النساء، آية: ٩٣.

(٥) وبين العيني في البناية شرح الهداية ج ١٠ ص ٢٩٥، ٢٩٦ وجه الاستدلال فقال (وجه الاستدلال به أن الله تعالى "أوجبها أي الدية (مطلقاً) من غير فصل بين

**ولهم:** العمومات المقتضية للماثلة<sup>(١)</sup>.

ونحن نقول مع وجوب الدية الماثلة حاصلة.

## مسألة

لو فقا عيني عبد إنسان، أو قطع يديه، حتى قضى بكمال الدية ملك الجثة العمياء، حتى يلزمه تسليمها<sup>(٢)</sup>.

= الحر والعبد من قتل خطأ (وهي أي الدية (اسم لواجب بمقابلة الآدمية) تقريره أن الله تعالى رتب في قتل الخطأ حكمين الكفارة والدية والعبد داخل في حقوق وجوب الكفارة بالإجماع فيجب أن يكون في حق الدية كذلك، لأنه قال ومن يقتل مؤمناً والعبد مؤمن فيكون ما وجب بقتله الدية، ولا يجوز الزيادة على النص بالرأي أن المراد حر مؤمن.

(ولأن فيه) أي في العبد (معنى الآدمية حتى كان مكلفاً بالإيمان والشرائع التي تجب عليه من الصلاة والصوم والعقوبات (وفيه) أي في العبد (معنى المالية) حتى ورد عليه الملك بلا خلاف (والآدمية أعلاهما) لا محالة (فيجب اعتبارها) أي اعتبار الآدمية بإهدار الأدنى عند تعذر الجمع بينهما أي بين معنى المالية ومعنى الآدمية، لأنهم أجمعوا على أن الضمان إما بدل المالية أو بدل الآدمية، والعكس يعني إلى إهدارهما جميعاً، لأن الآدمية أصل لقيام المالية بها، وفي إهداره الأصل إهدار للبائع وإهدار أحدهما أولى من إهدارهما. فإن قيل لا نسلم أن الجمع بينهما متعدد بل بإيجاب القيمة بلغت ما بلغت لوجوب الجمع بينهما. أوجب بأن الجمع إنما يوجد بإيجاب الدية مع كمال القيمة وذلك لا يجوز التقوي لخروجه عن الإجماع.

(١) البناية في شرح الهداية ج ١٠ ص ٢٩٥، والمغني ج ٧ ص ٦٨٣.

(٢) البناية في شرح الهداية ج ١٠ ص ٣٠٥، ٣٠٦..

عند الشافعي: لا يملكها، فلا يلزمه تسليمها<sup>(١)</sup>.  
فلو أراد المالك إمساك الجثة العمياء:  
أما عند الشافعي: فلا يشكل.  
وعند أبي يوسف، ومحمد: له ذلك ويأخذ قيمة النقصان.  
وعند أبي حنيفة: ليس له ذلك.  
وحاصل الخلاف راجع إلى: أن الضمان الواجب بمقابلة  
العينين بدل.

فعند الشافعي بدل الجزء الفائت فقط.  
وعندهما: بدل الجزء الفائت والجثة.  
وعند أبي حنيفة - رحمه الله - <sup>(٢)</sup> كما قالوا وكما قال الشافعي -  
رحمه الله - لكن بشرط زوال الجثة عن ملكه.

**لنا:** ما مر في المضمونات وقد ملك بدل الجثة فيزول المبدل عن  
المالك بالبدل احترازاً عن اجتماع البدلين في ملك واحد ولا عهد لنا به  
في الشرع.

**والشافعي - رحمه الله - يقول:** الضمان وجب مقابلاً للفائت دون القائم  
فلا يتغير الحكم في القائم فبقى ما كان، على ما كان<sup>(٣)(٤)</sup>.

---

(١) المذهب ج ١٧ ص ٤٩٩، وروضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ٣١١، ٣١٢.

(٢) جاء في نسختي (ب)، (ج) بدون "رحمه الله".

(٣) جاء في نسختي (ب)، (ج) سقوط لفظ "كان".

(٤) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي.

**قلنا:** بل هذا الضمان وجب مقابلاً بالفئات والقائم لما عرف<sup>(١)</sup>.

## مسألة

**القتل العمد الحرام لا يوجب الكفارة<sup>(٢)</sup>.**

**وقال الشافعي: يوجب<sup>(٣)</sup>.**

**لنا: قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءُُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>.**

فالله تعالى جعل الخلود في النار جزاء القتل العمد فينتفي وجوب شيء آخر إذ لو وجب شيء آخر لم يبق الجزاء كافياً.

وقال -عليه السلام-: "خمس من الكبائر لا كفارة فيهن وقد مر في الأيمان وذكر منها: قتل العمد.

**احتج:** بما روى أن قوماً جاءوا إلى النبي -عليه السلام- فقالوا يا رسول الله إن صاحباً لنا قد استوجب النار بالقتل فقال -عليه السلام-: «اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار»<sup>(٥)</sup>. ومقتضاه وجوب الكفارة.

---

(١) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٢٧ ص ٨٤.

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨، وروضة الطالبين ج ٩ ص ١٢٢، ووضح النووي فقال "ويتعلق بالقتل الذي هو ليس مباحاً سوى عذاب الآخرة مؤاخذات في الدنيا: القصاص والدية والكفارة".

(٤) سورة النساء، آية: ٩٣.

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث.



**قلنا:** الصحيح من الرواية: أن صاحبنا استوجب النار من غير ذكر القتل<sup>(١)</sup>.  
ومعلوم أن كل كبيرة بها يستوجب النار لا توجب الكفارة فكان الأمر  
بالإعتاق استحباباً. أو نقول: خير واحد ورد على مخالفة الكتاب فيرد<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

**الواحد يقتل بالجماعة اكتفاء<sup>(٣)</sup>.**

**وقال الشافعي: لا يقتل بهم اكتفاء<sup>(٤)</sup>.**

- 
- (١) تقدم بيانه وانظر أيضاً أحكام القرآن للإمام الجصاص ج ٢ ص ٢٤٥.  
(٢) المبسوط للسرخسي ج ٢٧ ص ٨٥، ٨٦.  
(٣) تبين الحقائق ج ٦ ص ١١٥، والبنية ج ١٠ ص ٧٨، ٧٩.  
(٤) المهذب ج ١٧ ص ٣١٢، وروضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ٢١٨، ٢١٩،  
ووضح المسألة في المذهب الشافعي فقال (الواحد إذا قتل جماعة، قتل بأحدهم  
وللباقين الديات، وكذا لو قطع أطراف جماعة كما سبق، وفي البيان وجه أنه  
يقتل بالجميع وليس بشيء، فلو رضي الأولياء بأن يقتل بهم جميعاً ويرجع كل  
واحد إلى ما يبقى له من الدية عند توزيع القصاص عليهم، لم يجابوا إليه بلا  
خلاف، قاله الإمام، ثم ينظر إن قتلهم مرتباً، قتل بالأول فإن عفا ولي الأول،  
قتل بالثاني وهكذا يراعى الترتيب، وإن لم يعف ولي الأول ولا اقتص، فلا  
اعتراض عليه، وليس لولي الثاني المبادرة بقتله، فلو فعل، عزر ولا غرم، بل يقع  
قتله عن القصاص المستحق له، وينتقل الأول إلى الدية، وفي وجه يغرم للأول  
دية قتله، يأخذ من تركه الجاني دية قتيل نفسه، وليس بشيء، ولو كان ولي  
القتيل الأول غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً، حبس القاتل حتى يحضر الولي، أو تكمل  
حاله، وحكى الفوراني قولاً عن رواية حرملة أن لثاني الاقتصاص، وبصير  
الحضور والكمال مرجحاً، والمشهور الأول، وأما إذا قتلهم معاً، بأن هدم

(وصورته) الواحد إذا قتل عشرة يقتل بهم، ويكتفى بقتله،  
حتى لا يؤخذ شيء من تركته عندنا.

وعنده: يقتل ويرجع كل واحد من الأولياء بتسعة أعشار الدية.

**لنا:** النصوص النافية لشرع غير القتل والحرمة لأخذ مال الغير.  
وما تلونا من قوله تعالى: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾<sup>(١)</sup> نفى شرعية الزائد  
على القتل فلا يشرع<sup>(٢)</sup>.

**وله:** العمومات المقتضية للمائلة<sup>(٣)</sup>(٤).

= عليهم جدار أ جرحهم وماتوا معاً، فيقرع بينهم، فمن خرجت قرعته، قتل به،  
فإن خرجت لواحد، فعفا وليه، أعيدت القرعة بين الباقيين، وكذا لو عفا، بأن  
خرجت قرعته، وهذا الإقراع واجب على مقتضى كلام الجمهور، وحكى  
أبو الفياض وغيره أنه مستحب وللإمام أن يقتله بمن شاء منهم قال الروياني:  
وهو الأصح، وعليه جرى ابن كج وغيره، وحكوا عن نص الشافعي - رحمه  
الله - أنه قال: "أحببت أن يقرع بينهم ولو رضوا بتقديم واحد بلا قرعة، جاز،  
فإن بدا لهم، ردوا إلى القرعة" ذكره الإمام، ولو كان ولي بعض القتلى غائباً أو  
صيباً أو مجنوناً، فالمذهب الانتظار إذا أوجبنا الإقراع، وفي "الوسيط" عن رواية  
حرملة أن للحاضر والكامل الاقتصاص، وإذا أشكل الحال، فلم يدر أقتلهم  
دفعه أو مرتباً، أقرع بينهم، فإن أقر بسبق قتل بعضهم، اقتص منه وليه، ولولي  
غيره تحليفه إن كذبه.

(١) سورة النساء، آية: ٩٣.

(٢) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٣) انظر المراجع السابقة في مذهب الشافعية.

(٤) قلت أن المائلة غير متصورة لأننا لو أردنا تنفيذها وهنا الجناية قتل عمد ولو  
وجب فيها القصاص لاقتضى الأمر قتله عشر مرات وهذا غير معقول.

## مسألة

قتل الصبي مورثه لا يتعلق به حرمان الميراث، ولا وجوب الكفارة<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعي: يحرم الميراث وتجب عليه الكفارة<sup>(٢)</sup>.  
لنا: على الميراث: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>،  
وهذا ولد فيرث.

وعلى الكفارة: النصوص النافية لوجوبها والجنابة تعلقت بالبالغ ولا  
خطاب في حق الصبي فلا تجب عليه الكفارة<sup>(٤)</sup>.  
احتج الشافعي - رحمه الله - بقوله - رحمه الله -: «لا ميراث لقاتل» حد<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) البناية في شرح الهداية للعيني ج ١٠ ص ١٨٧، ١٨٨.  
(٢) روضة الطالبين ج ٦ ص ٣١، ج ٩ ص ٣٨٠، والمهذب ج ١٤ ص ٥٠١، ٥٠٢.  
(٣) سورة النساء، آية: ١١.  
(٤) البناية في شرح الهداية للعيني ج ١٠ ص ١٨٨، ١٨٩.  
(٥) روي من حديث عمر، ومن حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس وغيرهم.  
أما حديث عمر بن الخطاب:  
أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٩٥ في كتاب الفرائض من طريق محمد ابن  
سليمان بن أبي داود نا عبدا لله بن جعفر عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب  
عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل ميراث».  
وقال صاحب التعليق المعني على سنن الدارقطني: "أعله ابن القطان في كتابه بأن  
سعيداً لم يسمع من عمر انتهى وأعله ابن الجوزي في التحقيق بمحمد بن سليمان  
هذا قال: قال أبو حاتم متروك الحديث"، وأخرجه أحمد في المسند ج ١ ص ٤٩.  
أما حديث أبي هريرة: أخرجه ابن ماجه رقم ٢٧٣٥ في كتاب الفرائض باب  
ميراث القاتل عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «القاتل لا يرث».

وقال -عليه السلام-: «لم يورث قاتل بعد صاحب البقرة».

وفي لفظ: «لا ميراث لقاتل بعد القاتل في قصة البقرة»<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** الخبر لا يعارض الكتاب، ولا يقال بأن الخير خاص في القاتل والنص عام في حق كل ولد سواء كان قاتلاً أم لا.

= وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٤٥١ في الفرائض باب ما جاء في الطالبين ميراث القاتل عن أبي هريرة وقال الترمذي: "هذا حديث لا يصح، لا يعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وقد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل. وأخرجه البيهقي ج ٦ ص ٢٢٠ في الفرائض باب لا يرث القاتل: فذكره. وقال البيهقي: "إسحاق بن عبيد الله لا يحتج به، إلا أن شواهدة تقويه". وأما حديث ابن عباس:

أخرجه البيهقي ج ٦ ص ٢٢٠ من طريق عبدالرزاق عن رجل - قال عبدالرزاق: وهو عمرو بن برق - عن عكرمة عن ابن عباس فذكره، وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير ج ٣ ص ٩٨، وقال "والرجل المذكور هو عمرو بن برق قال عبدالرزاق راوى الحديث وهو ضعيف عندهم".

(١) لم أحده بهذا اللفظ في كتب الحديث وإنما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره في قصة بني إسرائيل مع موسى -عليه السلام- ج ٢ ص ١٨٣، ١٨٤ فقال حدثنا به محمد ابن عبد الأعلى قال، حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت أيوب، عن محمد ابن سيرين، عن عبيدة قال: كان في بني إسرائيل رجل عقيم -أو عاقر- قال: فقتله وليه، ثم احتمله فألقاه في سبط غير سبطه. قال: فوقع بينهم فيه الشر حتى أخذوا السلاح. قال: فقال أولو النهي: أتقتلون وفيكم رسول الله؟ قال: فأتوا نبي الله. فقال: اذبحوا بقرة، فقالوا "اتخذنا هزواً، قال: "أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين. قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة، إلى قوله: "فذبوها وما كادوا يفعلون، قال: فضرب، فأخبرهم بقاتله. قال: ولم تؤخذ البقرة إلا بوزنها ذهباً، قال: ولو أنهم أخذوا أدنى بقرة لأجزأت عنهم. فلم يورث قاتل بعد ذلك. وأخرجه أيضاً الإمام ابن كثير في تفسيره ج ١ ص ١٠٨ من رواية ابن أبي حاتم من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني فذكره "...

والأخذ بالخاص أولى لأننا نقول: الخير وإن كان خاصاً (كما قالوا في القاتل لكنه عام في كل قاتل سواء كان ولدأ أم لا والآية خاصة في الأولاد فكان كل واحد منهما خاصاً<sup>(١)</sup> من وجهه، عاماً من وجهه فتعارضاً وترجح ما قلنا من حيث إن استدلالنا بكتاب واستدلالهم بسنة<sup>(٢)</sup>.

## مسألة

القصاص لا يستوفى إلا بالسيف في الرقبة<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك<sup>(٤)</sup>. والشافعي<sup>(٥)</sup>: يستوفى على الوجه الذي وجد من الأول.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسختي (ب)، (ج).

(٢) قلت إن مسئولية الجناية تشترط بالتكليف القائم على العقل والبلوغ، والبلوغ غير متوافر في الصبي.

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٤٠، والبنية ج ١٠ ص ٣٠، ٣١.

(٤) قوانين الأحكام ص ٣٧٥، والخرشي على مختصر خليل ج ٨ ص ٢٩، ٣٠.

(٥) روضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ٢٢٩، ٢٣٠، والمهذب ج ١٧ ص ٣٣٥، ٣٣٦، ووضح فقال "إذا قتل بالسيف لم يقتص منه إلا بالسيف... فإن أحرقه أو أغرقه أو رماه بحجر، أو رماه من شاهق أو ضربه بخشب أو حبسه ومنعه الطعام والشراب فمات فللولي أن يقتص بذلك لقوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ ولما روى البراء - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه، ولأن القصاص موضوع على المماثلة والمماثلة ممكنة بهذه الأسباب فجاز أن يستوفى بها القصاص، وله أن يقتص منه بالسيف لأنه قد وجب له القتل والتعذيب فإذا عدل إلى السيف فقد ترك بعض حقه فجاز. فإن قتله بالسحر قتل بالسيف لأن عمل السحر محرم فسقط وبقي القتل فقتل بالسيف.

وإن قتله باللواط أو بسقي الخمر ففيه وجهان:

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق أنه إن قتله بسقي الخمر أو قتله بسقي الماء

وعن أحمد: كالمذهبيين<sup>(١)</sup>.

(وصورته) إذا قطع يد إنسان ثم سرى إلى النفس ومات تحزّ رقبته عندنا.

وعندهم: تقطع يده فإن مات وإلا تحزّ رقبته.

= وإن قتله باللوط فعل به مثل ما فعل بخشبة، لأنه تعذر مثله حقيقة ففعل به ما هو أشبه بفعله.

(والثاني) أنه يقتل بالسيف لأنه قتله بما هو محرم في نفسه فيقتص بالسيف كما لو قتله بالسحر، وإن ضرب رجلاً بالسيف فمات فضرب بالسيف فلم يمت كرر عليه الضرب بالسيف؛ لأن قتله مستحق وليس هنا ما هو أوحى من السيف فقتل به، وإن قتله بمثقل أو رماء من شاق أو منعه الطعام والشراب مدة ففعل به مثل ذلك فلم يمت ففيه قولان.

(أحدهما) يكرر عليه ذلك إلى أن يموت كما قلنا في السيف.

(والثاني) أنه يقتل بالسيف؛ لأنه فعل به مثل ما فعل وبقي إزهاق الروح فوجب بالسيف.

(١) المغني ج ٧ ص ٦٨٨، والإنصاف للشيخ المرداوي ج ٩، ص ٤٩٠، ٤٩١، ووضح روايات المذهب الحنبلي فقال ما نصه "قوله ولا يستوفى القصاص في النفس إلا بالسيف في إحدى الروايتين" وهو المذهب.

قال الزركشي: هو المشهور واختيار الأكثرين.

قال في الانتصار، وغيره: في قود وحق الله لا يجوز في النفس إلا بالسيف لأنه أضر. لا يسكين ولا في طرف إلا بها، لئلا يحيف، وإن الرجم بحجر لا يجوز بسيف. انتهى. وفي الرواية الأخرى: يفعل به كما فعل إلا ما استثنى، أو يقتل بالسيف واختاره الشيخ تقي الدين - رحمه الله -، فقال: هذا أشبه بالكتاب والسنة والعدل.

قال الزركشي: وهي أوضح دليلاً.

فعليهما: ولو قطع يديه ثم قتله: فعل به ذلك. وإن قتله بحجر أو أغرقه أو غير ذلك: فعل به مثل فعله.

وكذا لو حرق إنساناً، تحزّ رقبته عندنا.

وعندهم: يحرق بمثل تلك النار في تلك المدة، فإن مات وإلا تحزّ رقبته. وكذا إذا (١) قتله تغريقاً (٢) أو تخنيقاً (٣) يقتص منه كذلك.

لنا: ما روينا من قوله -عليه السلام-: لا قصاص إلا بالسيف (٤).

ومحل القتل حز الرقبة، والفعل في غيرها مثلة والمثلة حرام (٥).

احتج: بما روينا عن النبي ﷺ أنه رضخ رأس يهودي بين حجرين لما فعل بالمرأة ذلك (٦).

---

(١) جاء في نسختي (ب)، (ج) "لو" بدل "إذا".

(٢) تغريقاً: من الغرق بفتحين، مصدر غرق في الماء إذا أغار فيه من باب لبس فهو غريق وهم غرقاء. بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٢٨٣، والمغرب ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(٣) تخنيقاً: من الخنق بكسر النون مصدر قولك خنقه يخنقه خنقاً وخنقاً فهو مخنوق وخنيق وكذلك خنقة من باب قتل خنقاً مثل كتف ويسكن للتخفيف ومثله الحلف والحلف إذا عصر حلقة حتى يموت فهو خناق وخناق والخناق بالكسر: حبل يخنق به. بتصرف لسان العرب ج ١٠ ص ٩٢، والمصباح المنير ج ١ ص ٢١٩.

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٥) وقال أيضاً الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ج ٧ ص ١٦٥: ويؤيد معنى الحديث الذي يقوي بعض طرقه بعضاً حديث شداد بن أوس عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه "أن النبي ﷺ قال إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة" وإحسان القتل لا يحصل بغير ضرب العنق بالسبق كما يحصل به ولهذا كان ﷺ يأمر بضرب عنق من أراد قتله حتى صار ذلك هو المعروف في أصحابه فإذا رأوا رجلاً يستحق القتل قال قائلهم يا رسول الله دعني أضرب عنقه حتى قيل إن القتل بغير ضرب العنق بالسيف مثلة وقد ثبت النهي عنها.

(٦) سبق تخريج هذا الحديث.

وبما روينا من قوله - عليه السلام -: «من حرق حرقناه، ومن غرق غرقناه»<sup>(١)</sup>.

**قلنا:** الحديث الأول: محمول على أنه فعل ذلك سياسة.

والثاني: من كلام ابن زياد<sup>(٢)</sup>. ولو سلم: حمل على السياسة<sup>(٣)</sup>.

والحرق غير مشروع. قال - عليه السلام -: «لا تعذبوا بعذاب الله فإنه لا يعذب بالنار إلا الله سبحانه وتعالى»<sup>(٤)</sup>.

## مسألة

التساوي في الأرش<sup>(٥)</sup> شرط لجريان القصاص في الطرف<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سبق بيانه.

(٢) سبق بيانه.

(٣) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٤) أخرجه البخاري ج ٨ ص ٤٩، ٥٠ في استتابة المرتدين، باب حكم المرتد والمرتدة

واستتابتهم وفي الجهاد باب لا يعذب بعذاب الله - عن عكرمة قال أتى علي -

عليه السلام - بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي

ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

وأخرجه الترمذي ج ٤ ص ٥٩ في الحدود باب ما جاء في المرتد فذكره، وزاد

الترمذي فبلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس" وأخرجه أبوداود رقم ٤٣٥١

في الحدود باب الحكم فيمن ارتد فذكره.

وأخرجه النسائي ج ٧ ص ١٠٤، ١٠٥ في تحريم الدم باب الحكم في المرتد فذكره.

وأخرجه أحمد في مسنده ج ١ ص ٢٨٢ فذكره.

(٥) الأرش: بفتح أوله وسكون ثانيه وهو دية الجراحات والجمع أروش. مثل فلس

وفلوس وأصله الفساد يقال أرشيت بين القوم تأريشاً إذا أفسدت بينهم ثم

استعمل في نقصان الأعيان لأنه فساد فيها.

بتصرف المصباح المنير ج ١ ص ١٨ والمغرب ج ١ ص ١٣.

(٦) البناية في شرح الهداية للعيني ج ١٠ ص ٦٣، ٦٤.



وقال الشافعي: ليس بشرط<sup>(١)</sup>، حتى إن الحر لا يقطع بالعبد، ولا العبد بالحر، ولا الذكر بالأنثى، ولا الأنثى بالذكر، ولا العبد بالعبد عندنا.

وعنده: يُقطع في الفصول كلها، إلا في الحر فإنه لا يقطع بالعبد لأنه لا يقتل به<sup>(٢)</sup>.

**لنا:** النصوص المقتضية للمماثلة والتساوي.

في<sup>(٣)</sup> الأرض معنى اليد شرعاً كالبطش معنى اليد حقيقة<sup>(٤)</sup>.

**وله:** النصوص الموجبة للقصاص، والنفس أعظم حرمة من الطرف.

ثم التساوي في البدن ليس بشرط لوجوب القصاص في النفس.

ففي الطرف أولى، وهذا على أصلكم ظاهر لأنكم تلحقون الطرف بالنفس كما في الأيدي فإنها تستوفى بيد واحدة<sup>(٥)</sup>.

**قلنا:** القصاص يصرف في الروح ولا تفاوت في الأرواح.

أما الدية: فتجب في مقابلة الشخص باعتبار المال. ولهذا دية المرأة على النصف من دية الرجل.

وهنا القطع يصرف في الأجزاء والأرض وجب بمقابلة الأجزاء،

---

(١) مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥، وروضة الطالبين للنووي ج ٩ ص ١٧٨.

(٢) انظر المراجع السابقة في المسألة.

(٣) جاء في نسختي (ب)، (جـ) "واو" بدل "في" والصواب "الواو".

(٤) وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف ل ٢٧١ ووضح الشيخ السبط فقال: "الأرض

معنى اليد شريعة كالبطش معنى اليد حقيقة والمعنى الشرعي يلحق بالمعنى الحقيقي".

وإذا علم أن المعنى الشرعي ملحق بالمعنى الحقيقي والتساوي بالمعنى الحقيقي شرطاً

لوجوب القصاص وكذا التساوي في المعنى الشرعي يجب أن يكون شرطاً.

(٥) انظر المراجع السابقة في المذهب الشافعي.

فيعتبر التساوي شرطاً لوجوب القصاص في الطرف<sup>(١)</sup>.

والله أعلم بالصواب، (وإليه المرجع والمآب)<sup>(٢)</sup>.

وهذا آخر الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه والصلاة والسلام على محمد الأمين وعلى آله وصحبه وعترته الطاهرين والحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من كتابته في الثامن والعشرين من شهر رجب المبارك شهر الله الأصم من سنة سبع عشرة وسبعمائة من الهجرة النبوية، ملا لنفسه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى علي بن عبد الله الحسيني - رحمه الله - من دعا له ولوالديه بالرحمة والمغفرة ولجميع المسلمين<sup>(٣)</sup>.



---

(١) انظر المراجع السابقة في مذهب الحنفية.

(٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٣) جاء في نسخة (ب) (تم الكتاب بحمد الله وعونه، وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه بالمسجد الأقصى زاده شرفاً في خامس عشر من شهر رجب الفرد سنة أربع وثمانين وسبع مائة، على يد الفقير: إبراهيم بن أبي محمود غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل). وجاء في نسخة (ج) (تم الكتاب على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف ابن عبد الوهاب الشافعي عفا الله عنه وعن جميع المسلمين).

وذلك في يوم الإثنين الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة سبع وأربعين وسبعمائة. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وحسبنا الله ونعم الوكيل).

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم.....	٥
شكر وتقدير.....	٧
التعريف بالمؤلف - مولده ونشأته وحياته العلمية.....	١١
اتجاهه المذهبي ومكانته العلمية ومكانته الاجتماعية وأعماله.....	١٥
وفاته ورثاء الناس له وآثاره العلمية.....	٢١
اتهام المؤلف بالرفض.....	٢٩
الحالة السياسية والحالة العلمية والاجتماعية في عصره.....	٣٢
تحقيق اسم الكتاب وصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه وسبب تأليفه لهذا الكتاب...٣٧	٣٧
وصف النسخ التي جرى عليها التحقيق.....	٤١
النسخة الأولى.....	٤١
النسخة الثانية.....	٤٣
النسخة الثالثة.....	٤٤
نهج المؤلف في كتابه ومن أهم مزايا الكتاب والمؤلف وأهم مصادر الكتاب...٤٥	٤٥
عملي في تحقيق ودراسة الكتاب.....	٤٩
<b>القسم التحقيقي والدراسي للكتاب</b> .....	<b>٥٣</b>
مقدمة المؤلف.....	٥٧
<b>كتاب الطهارة</b> .....	<b>٥٩</b>
١- مسألة: الخارج النجس من غير السيلين ينقض الوضوء عند علمائنا .	٥٩
٢- مسألة: النية ليست بشرط في الوضوء والغسل عندنا.....	٧٥
٣- مسألة: الترتيب ليس بشرط في الوضوء عندنا.....	٨٠
٤- مسألة يجوز إزالة النجاسة الحقيقية بغير الماء من المائعات الطاهرات	
كالخل ونحوه.....	٨٦
٥- مسألة: جلود الميتة تطهر بالدباغ عندنا.....	٩٠

**كتاب الصلاة..... ٩٧**

- ١ - مسألة: العاصي في سفره يترخص رخص المسافرين عندنا..... ٩٧
- ٢ - مسألة: تارك الصلاة لا يجب قتله عندنا ويحبس ويستتاب..... ٩٩

**كتاب الزكاة..... ١٠٣**

- ١ - مسألة: تجب الزكاة في حليّ النساء عندنا..... ١٠٣
- ٢ - مسألة: لا زكاة في مال الضمار عند علمائنا الثلاثة..... ١١٦
- ٣ - مسألة: كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة عندنا..... ١١٩
- ٤ - مسألة: المستفاد من جنس النصاب يضم إلى ما عنده من نصاب في حكم الحول..... ١٢٢
- ٥ - مسألة: أثمان الإبل المزكاة لا يضم إلى ما عنده من النصاب..... ١٢٦
- ٦ - مسألة: من عليه الزكاة إذا فرط في أداء الزكاة حتى هلك النصاب سقطت عنه..... ١٢٨
- ٧ - مسألة: يجوز دفع القيم في الزكاة..... ١٢٩
- ٨ - مسألة: لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون..... ١٣٥

**كتاب الصوم..... ١٤٢**

- ١ - مسألة: يصح صوم رمضان من الصحيح المقيم في المصر بمطلق النية... ١٤٢
- ٢ - مسألة: إذا صام رمضان بنية قبل انتصاف النهار، جاز..... ١٤٣
- ٣ - مسألة: إذا نذر صوم يوم النحر، وأيام التشريق صح نذره..... ١٤٨
- ٤ - مسألة: المجنون إذا أفاق في شهر رمضان: يلزمه قضاء ما مضى..... ١٥٢
- ٥ - مسألة: المنفرد برؤية الهلال إذا رد القاضي شهادته: صام بالاتفاق.... ١٥٣
- ٦ - مسألة: الإفطار بالأكل والشرب في نهار رمضان متعمداً يوجب الكفارة عندنا..... ١٥٧
- ٧ - مسألة: الكفارتان تتداخلان..... ١٦١

٨- مسألة: إذا شرع في صوم التطوع أو صلاة التطوع لزمه المضى ..... ١٦٤

٩- مسألة: في المطاوعة في الوقاع في نهار رمضان: يجب عليها الكفارة عندنا... ١٧٤

### كتاب الحج: ..... ١٧٦

١- مسألة: الحج واجب على الفور ..... ١٧٦

٢- مسألة: الضرورة إذا حج بنية النفل، أو النذر أو عن الغير وقع حجه.. ١٧٩

### كتاب النكاح: ..... ١٨٣

١- مسألة: الاشتغال بالنكاح أفضل من التخلي لنوافل العباد ..... ١٨٣

٢- مسألة: الزنى يوجب حرمة المصاهرة..... ١٩٠

٣- مسألة: البنت المخلوقة من ماء الزنى، يحرم على الزاني نكاحها ..... ١٩٤

٤- مسألة: يجوز للأب أن يتزوج جارية ابنه عندنا..... ١٩٦

٥- مسألة: المولى يملك إجبار عبده على النكاح ..... ١٩٨

٦- مسألة: الأب لا يملك إجبار البكر البالغة على النكاح ..... ١٩٩

٧- مسألة: الحرة البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من كفاء بدون الولي

ينعقد نافذاً ..... ٢٠٨

٨- مسألة: يجوز للأب أن يزوج الثيب الصغيرة ..... ٢٢٣

٩- مسألة: الولي الأقرب إذا غاب غيبة منقطعة جاز لمن هو أبعد منه أن يزوجه ..... ٢٢٧

١٠- مسألة: الأخ والعم يملكان إنكاح الصغير والصغيرة ..... ٢٣٢

١١- مسألة: إذا نفذ هذا النكاح لم ينعقد لازماً حتى يثبت لها الخيار

بعد البلوغ ..... ٢٣٦

١٢- مسألة: إذا أعتقت الأمة وزوجها حر ثبت لها الخيار ..... ٢٤٠

١٣- مسألة: أحد الأولياء المستوين في الدرجة إذا زوج موليته من غير كفاء

لا يثبت للباقيين حق الاعتراض ..... ٢٤٣

١٤- مسألة: المنكوحة لا ترد بشيء من العيوب الخمسة ..... ٢٤٥

- ١٥- مسألة: العجز عن الإنفاق لا يوجب حق المطالبة بالتفريق ..... ٢٥١
- ١٦- مسألة: إذا سبي الزوجان معاً لا تقع الفرقة بينهما ..... ٢٥٤
- ١٧- مسألة: نكاح الأخت في عدة الأخت عن طلاق بائن أو ثلاث،  
أو نكاح فاسد، أو وطء بشبهة لا يجوز ..... ٢٦٠
- ١٨- مسألة: زوج المعتدة إذا قال: أخبرني أن عدتها قد انقضت وذلك في مدة  
يحتمل الانقضاء وكذبه، جاز للزوج أن يتزوج بأختها وبأربع سواها ..... ٢٦٢
- ١٩- مسألة: إذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً؛ أو على أن لا مهر لها صح  
النكاح ووجب مهر المثل بالعقد ..... ٢٦٣
- ٢٠- مسألة: الخلوة الصحيحة في النكاح، توجب كمال المهر والعدة .... ٢٦٩
- ٢١- طول الحرة لا يمنع جواز نكاح الأمة ..... ٢٧٣
- ٢٢- مسألة: المضاربة بالفجور لا تستنطق ..... ٢٧٥
- ٢٣- مسألة: ينعقد النكاح بلفظ البيع والهبة، والتملك ..... ٢٧٨
- ٢٤- مسألة: الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح ولاية ووكالة ..... ٢٨١
- ٢٥- مسألة: الفاسق يكون ولياً في النكاح بمنزلة العدل ..... ٢٨٣

### كتاب الطلاق ..... ٢٨٦

- ١- مسألة: إضافة الطلاق إلى اليد، أو الرجل، أو إلى كل جزء معين  
من البدن لا يصح ..... ٢٨٦
- ٢- مسألة: التخيير يبطل التعليق ..... ٢٨٩
- ٣- مسألة: إذا قال لامرأته أنا منك طالق ونوى به نية الطلاق: لا يقع  
الطلاق عندنا ..... ٢٩٠
- ٤- مسألة: إذا قال الرجل لامرأته قبل الدخول بها إن دخلت الدار فأنت  
طالق وطالق وطالق فدخلت الدار لا يقع إلا واحدة ..... ٢٩١
- ٥- مسألة: إذا قال لامرأته أنت طالق ومطلقة وطلقتك ونوى الثنتين أو الثلاث  
لا يقع إلا واحدة رجعية ..... ٢٩٢
- ٦- مسألة: قال أبو حنيفة رحمه الله إذا قال الرجل لامرأته طلقي نفسك  
واحدة فطلقت ثلاثاً لم يقع شيء ..... ٢٩٣

- ٧- مسألة: يصح تعليق الطلاق والعتاق بالملك ..... ٢٩٣
- ٨- مسألة: الطلاق معتبر بالنساء عندنا ..... ٢٩٩
- ٩- مسألة: الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث عند أبي حنيفة ..... ٣٠٤
- ١٠- مسألة: المختلعة يلحقها صريح الطلاق ..... ٣٠٧
- ١١- مسألة: الحامل تطلق ثلاثاً للسنة عند أبي حنيفة ..... ٣٠٩
- ١٢- مسألة: إرسال الطلقات الثلاث جملة حرام وبدعة ..... ٣١٢
- ١٣- مسألة: الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء ..... ٣١٩
- ١٤- مسألة: الكنايات كلها بوائن عندنا، إلا ثلاثاً: وهي: قوله اعتدي واستبرئي رحمك، وأنت واحدة ..... ٣٢٠
- ١٥- مسألة: التيمم لا يقطع الرجعة عند أبي حنيفة ..... ٣٢٥
- ١٦- مسألة: زوج المعتدة إذا قال أخبرتني أن عدتها قد انقضت وذلك في مدة تحتل الانقضاء وكذبتة فإن للزوج أن يتزوج بأختها وأربع سواها ..... ٣٢٧
- ١٧- مسألة: قال أبو حنيفة رحمه الله زوج المعتدة إذا قال لها: راجعتك فقالت بحية: قد انقضت عدتي وكذبها الزوج، وذلك في مدة تنقضي في مثلها لا تصح الرجعة ..... ٣٢٨
- ١٨- مسألة: العدتان تتداخلان ..... ٣٢٩
- ١٩- مسألة: العدة تنقض بالحيض ..... ٣٣١
- ٢٠- مسألة: لا يصح ظهار الذمي ..... ٣٣٨
- ٢١- مسألة: امرأة الفار ترث ما دامت في العدة عندنا استحساناً ..... ٣٤٠
- كتاب العتاق ..... ٣٤٤**
- ١- مسألة: إذا ملك ذا رحم منه عتق عليه مثل، الأخ والأخت ..... ٣٤٤
- ٢- مسألة: إذا قال لعبده، وهو أكبر سنًا منه: هذا ابني، أو ولدي عتق عليه ..... ٣٤٩

- ٣- مسألة: إذا قال لعبده إذا أديت إلي ألفاً فأنت حرّ، فجاء العبد بألف  
 ٣٥٠ ..... يجبر المولى على القبول استحساناً
- ٤- مسألة: إذا قال لأُمته: أول ولد تلدينه فهو حرّ، فولدت ولداً ميتاً،  
 ٣٥٠ ..... لم تنحل اليمين
- ٥- مسألة: إذا مات المكاتب عن وفاء لا تنفسخ الكتابة ويؤدي البدل من  
 ماله، ويحكم بحريته وحرية أولاده، ويصرف باقي الكسب إلى  
 الأولاد إرثاً ..... ٣٥١
- ٦- مسألة: لا يقع العتاق بلفظ الطلاق ..... ٣٥٢
- ٧- مسألة: لا يجوز بيع المدير المطلق ..... ٣٥٣
- ٨- مسألة: الوطء في المعتق المبهّم لا يكون بياناً ..... ٣٥٧
- ٩- مسألة: إذا اشترى الرجلان عبداً، أو وهب لهما أو تصدق به عليه  
 وهو قريب أحدهما عتق عليه ..... ٣٥٨
- ١٠- مسألة: الشهادة القائمة على عتق العبد، لا تقل من غير دعوى العبد ..... ٣٦٠
- ١١- مسألة: الاعتاق يتجزأ عند أبي حنيفة ..... ٣٦١
- ١٢- مسألة: العتق لا يتجزأ ..... ٣٦٤
- كتاب الإيمان: ..... ٣٦٦**
- ١- مسألة: إذا نذر ذبح ولده صح ولزمه ذبح شاة ..... ٣٦٦
- ٢- مسألة: إذا اشترى أباه ينوي به كفارة يمينه أو ظاهره أجزاءه ..... ٣٦٩
- ٣- مسألة: إعتاق الرقبة الكافرة عن كفارة اليمين والظهار يجوز ..... ٣٧٢
- ٤- مسألة: إذا أعتق المكاتب أو ولدت المكاتب عن كفارة يمينه أو كفارة  
 ظهاره جاز ..... ٣٧٣
- ٥- مسألة: لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث ..... ٣٧٥
- ٦- مسألة: إذا قال لغيره: اعتق عبدك عني مجاناً. فقال: أعتقت وقع العتق  
 عن المأمور ..... ٣٧٧



- ٧- مسألة: إذا قال لغيره: اعتق عبدك عني على ألف درهم فقال أعتقت  
وقع عن الأمر ..... ٣٧٨
- ٨- مسألة: اليمين الغموس لا توجب الكفارة ..... ٣٨٠

### كتاب الحدود: ..... ٣٨٥

- ١- مسألة: الإسلام شرط من شروط الإحصان ..... ٣٨٥
- ٢- مسألة: الجلد مع النفي لا يجتمعان عندنا في زنى البكر ..... ٣٩١
- ٣- مسألة: اللواط لا يوجب الحد ولكنه يوجب التعزير والحبس إلى أن يموت .. ٣٩٧
- ٤- مسألة: الحرة البالغة العاقلة إذا مكنت نفسها صبياً أو مجنوناً لا حد عليها .... ٤٠٢
- ٥- مسألة: إذا تزوج بواحدة من ذوات محارمة ودخل بها وقال علمت  
أنها عليّ حرام لم يُحدَّ ..... ٤٠٣
- ٦- مسألة: إذا استأجر امرأة ليزني بها فوطئها لا حد عليها ..... ٤٠٥
- ٧- مسألة: الزنى الموجب للحد لا يظهر إلا بالإقرار أربع مرات، في أربعة  
محالٍ مختلفة ..... ٤٠٧
- ٨- مسألة: لا يملك الولي إقامة الحد على مملوكه عندنا سواء ظهر الزنى  
بالبينة أو الإقرار ..... ٤١٣
- ٩- مسألة: حد القذف لا يورث ولا يسقط بالعفو ويجرى فيه التداخل .. ٤١٦

### كتاب السرقة: ..... ٤١٩

- ١- مسألة: القطع مع الضمان لا يجتمعان ..... ٤١٩
- ٢- مسألة: السارق لا يؤتى على أطرافه الأربعة ..... ٤٢١
- ٣- مسألة: لا قطع على النباش عند أبي حنيفة ..... ٤٢٦
- ٤- مسألة: إذا ملك السارق المسروق بالهبة ونحوها بعد القضاء قبل الإمضاء  
سقط الحد عنه عند علمائنا الثلاث ..... ٤٣٠
- ٥- مسألة: السارق من المودع والمستعير والمضارب، والمرتهن، والمستأجر  
والغاصب يقطع بخصومتهم عند علمائنا الثلاثة ..... ٤٣٣

٦- مسألة: تكرار السرقة في عين واحدة لا يوجب تكرار القطع عندنا .... ٤٣٤

### كتاب السير: ..... ٤٣٥

١- مسألة: لا تقسم الغنائم في دار الحرب عندنا ..... ٤٣٥

٢- مسألة: إذا استولى الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدراهم ملكوها .. ٤٣٩

٣- مسألة: خمس الغنائم يقسم على ثلاثة أسهم ..... ٤٤٤

٤- مسألة: لا يصح أمان العبد المحجور عليه عن القتال، إلا أن يأذن له

المولى في القتال ..... ٤٥٠

٥- مسألة: الغازي إذا جاوز الدرب فارساً، ثم نفق فرسه وقتل راجلاً

استحق سهم الفرسان ..... ٤٥٣

٦- مسألة: المرتدة لا تقتل ..... ٤٥٦

٧- مسألة: إذا أبق العبد من دار الإسلام إلى دار الحرب، فاستولى عليه

الكفار لم يملكوه ..... ٤٦٢

٨- مسألة: الجزية تسقط بالموت والإسلام ..... ٤٦٣

٩- مسألة: إذا أسلم الحربي في دار الإسلام، فقتله مسلم أو ذمي عمداً أو

خطأ قبل أن يهاجر إليها، فعليه الكفارة دون الدية والقصاص ٤٦٥

١٠- مسألة: يصح إسلام الصبي ..... ٤٦٧

### كتاب الاستحسان: ..... ٤٧٢

١- مسألة: لا يحل للرجل أن يغسل زوجته ..... ٤٧٢

### كتاب التحريم: ..... ٤٧٩

١- مسألة إذا اشتبهت القبلة على المسافر في ليلة مظلمة فتحرى وصلى إلى

جهة، ثم تبين أنه استدبر القبلة، أجزأه ولا إعادة عليه ..... ٤٧٩

### كتاب الغصب: ..... ٤٨٢

١- مسألة: الزوائد المنفصلة عن المغصوب تحدث أمانة كالولد واللبن ونحوه ..... ٤٨٢

- ٢- مسألة: الزوائد المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم في ظاهر الرواية ..... ٤٨٤
- ٣- مسألة: المضمونات تملك بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الغصب ..... ٤٨٥
- ٤- مسألة: إذا غصب حنطة من إنسان فطحنها: انقطع حق المالك عنها . ٤٨٧
- ٥- مسألة: المنافع لا تضمن بالغصب والإتلاف ..... ٤٩٠
- ٦- مسألة: العقار لا يضمن بالغصب عند أبي حنيفة ..... ٤٩١
- ٧- مسألة: إذا غصب ساجة وبنى عليها، انقطع حق المالك ولزمه قيمتها ٤٩٤
- ٨- مسألة: إذا أتلف الذمي أو المسلم، خمر الذمي أو خنزيره وجب على المسلم ضمانه بالقيمة وعلى الذمي ضمانه بالمثل ..... ٤٩٦
- ٩- مسألة: نقصان الولادة، ينجر بالولد إذا كان به وفاء بالنقصان ..... ٤٩٨

### كتاب الوديعة: ..... ٥٠٠

- ١- مسألة: المودع إذا خالف في الوديعة، ثم عاد إلى الوفاق بريء من الضمان ... ٥٠٠
- ٢- مسألة: المودع إذا سافر بالوديعة في طريق آمن فهلك، لا يضمن ... ٥٠١
- ٣- مسألة: إذا أودع مالا عند صبي محجور عليه فاستهلكه لم يضمن ..... ٥٠٥

### كتاب العارية: ..... ٥٠٧

- ١- مسألة: العارية أمانة لا تضمن إلا بالتعدي ..... ٥٠٧

### كتاب الصيد والذبائح: ..... ٥١٣

- ١- مسألة: متروك التسمية عمداً لا يحل أكله ..... ٥١٣
- ٢- مسألة: الأضحية واجبة على الأغنياء المقيمين ..... ٥١٦
- ٣- مسألة: الجنين لا يتذكى بذكاة أمه ..... ٥٢٩
- ٤- مسألة: يكره أكل لحم الخيل ..... ٥٣٥

### كتاب الهبة: ..... ٥٤٠

- ١- مسألة: هبة المشاع فيما يحتمل القسمة، لا يفيد الملك قبل القسمة .... ٥٤٠
- ٢- مسألة: إذا وهب هبة لأجنبي، بلا عوض، كان له حق الرجوع ..... ٥٤٤

**كتاب البيوع: ..... ٥٥٠**

- ١- مسألة: البيع الفاسد يفيد الملك إذا اتصل به القبض ..... ٥٥٠
- ٢- مسألة: لا يجوز بيع قفيز حص بقفيزي حص ..... ٥٥٢
- ٣- مسألة: الجنس بانفراده يحرم النساء ..... ٥٥٥
- ٤- مسألة: التقابض في بيع الطعام بالطعام، ليس بشرط لجواز العقد ..... ٥٦١
- ٥- مسألة: إذا باع كر حنطة وكر شعير، بكرى حنطة وكري شعير: جاز ..... ٥٦٤
- ٦- مسألة: يجوز بيع الرطب بالتمر متساوياً كلاً ..... ٥٦٧
- ٧- مسألة: يجوز بيع اللحم بالشاة ..... ٥٧١
- ٨- مسألة: يجوز بيع فلس رائج بفلسين رائجين بأعيانهما ..... ٥٧٤
- ٩- مسألة: إذا اشترى شيئاً لم يره، جاز البيع، وله الخيار إذا رآه ..... ٥٧٥
- ١٠- مسألة: بيع الكلب المعلم والحارس جائز ..... ٥٧٩
- ١١- مسألة: يجوز بيع العقار قبل القبض ..... ٥٨٥
- ١٢- مسألة: الزوايد المتولدة من المبيع بعد القبض، نحو الولد والثمرة: تمتع  
الرد بالعيب ..... ٥٨٨
- ١٣- مسألة: شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن الأول: لا يجوز استحساناً ..... ٥٩١
- ١٤- مسألة: الزيادة في الثمن والمثمن يصح، ويلتحق بأصل العقد، فيجعل  
كان العقد وقع عليهما معاً ..... ٥٩٧
- ١٥- مسألة: إذا اشترى الكافر عبداً مسلماً صح الشراء، ويجوز على بيعه ..... ٦٠١
- ١٦- مسألة: لا يجوز بيع لبن الآدميات في قدح ..... ٦٠٤
- ١٧- مسألة: بيع الفضولي ينعقد موقوفاً على إجازة المالك ..... ٦٠٦
- ١٨- مسألة: المشتري من الغاصب إذا أعتق العبد المشتري ينفذ إعتقاه  
موقوفاً على إجازة المالك ..... ٦١١
- ١٩- مسألة: إذا باع بشرط الأجل إلى وقت الحصاد، ثم حذف الأجل  
قبل أوان الحصاد انقلب العقد جائزاً ..... ٦١٢

- ٢٠- مسألة: إذا اشترى الرجلان عبداً صفقة واحدة على إنيهما بالخيار  
منه فليس لأحدهما: أن ينفرد بالعقد..... ٦١٤
- ٢١- مسألة: إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن، أو جنسه، والسلعة هالكة  
في يد المشتري: لا يتحالفان، والقول قول المشتري مع يمينه . ٦١٦
- ٢٢- مسألة: خيار المجلس لا يثبت ..... ٦١٩
- ٢٣- مسألة: خيار الشرط لا يورث ..... ٦٢٦
- ٢٤- مسألة: خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملكه ..... ٦٢٨
- ٢٥- مسألة: المشروط له بالخيار لا يملك الفسخ بدون حضرة صاحبه .... ٦٢٩
- ٢٦- مسألة: وطء الثيب يمنع الرد بالعيب ..... ٦٣٠
- ٢٧- مسألة: المسلم إذا وكل ذمياً بشراء الخمر جاز ..... ٦٣٠
- ٢٨- مسألة: التوكيل بالبيع المطلق، إذا باع بغبن فاحش، أو بالعرض،  
أو إلى أجل غير متعارف نفذ على الموكل ..... ٦٣١
- ٢٩- مسألة: حقوق العقد ترجع إلى الوكيل في باب البيع ..... ٦٣٢
- ٣٠- مسألة: المشتري إذا أفلس أو مات مفلساً، قبل نقد الثمن لا يثبت  
للبيع حق الفسخ ..... ٦٣٤
- ٣١- مسألة: إذا باع نفس العبد منه تجارية، أو أعتقه على جارية، ثم استحق  
أو ردت بعيب، رجع المولى على العبد بقيمته، لا بقيمة الجارية .... ٦٣٩
- ٣٢- مسألة: إذا اشترى شاة أو بقرة فوجدها محفلة، لا يستحق برد ..... ٦٤٠
- ٣٣- مسألة: إذا باع بشرط البراءة من كل عيب، صح الشرط ..... ٦٤٢
- كتاب السلم: ٦٤٥**
- ١- مسألة: السلم الحلال لا يجوز، وهو السلم بغير أجل ..... ٦٤٥
- ٢- مسألة: السلم في المنقطع لا يجوز ..... ٦٤٧
- ٣- مسألة: السلم في الحيوان لا يجوز وإن بين أوصافه ..... ٦٤٩

- كتاب الصرف: ٦٥٤** .....  
 ١- مسألة: الدراهم والدنانير لا يتعينان في عقودا المفاوضات وفسوخها .. ٦٥٤
- كتاب الشفعة: ٦٥٦** .....  
 ١- مسألة: الشفعة تستحق بأسباب ثلاثة، على ثلاثة مراتب ..... ٦٥٦  
 ٢- مسألة: الشفعة على عدد الرعوس ..... ٦٦٣
- كتاب الإيجارات: ٦٦٥** .....  
 ١- مسألة: الأجرة لا تملك بنفس العقد وإنما تملك ساعة بساعة على حسب حدوث المنفعة ..... ٦٦٥  
 ٢- مسألة: إجارة المشاع فاسدة ..... ٦٦٦  
 ٣- مسألة: الأجير المشترك ضامن لما جنت يده ..... ٦٦٧  
 ٤- مسألة: لا يجوز الاستئجار على الطاعات ..... ٦٦٩
- كتاب الشهادات: ٦٧٦** .....  
 ١- مسألة: للفاسق شهادة سماعاً وأداءً ..... ٦٧٦  
 ٢- مسألة: لا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر ..... ٦٧٧  
 ٣- مسألة: تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ..... ٦٨١  
 ٤- مسألة: أجمع علماء الأمة على أن العقوبات لا تثبت بشهادة رجل وامرأتين ..... ٦٨٣  
 ٥- مسألة: قضاء القاضي ينفذ في العقود والفسوخ ظاهراً وباطناً ..... ٦٨٧  
 ٦- مسألة: المحدود في القذف لا يقبل شهادته؛ وإن تاب ..... ٦٩١
- كتاب الدعوى: ٦٩٤** .....  
 ١- مسألة: النكول حجة يقضى به في الأمال والحقوق ..... ٦٩٤  
 ٢- مسألة: الاستحلاف لا يجري في الأشياء الستة ..... ٦٩٨  
 ٣- مسألة: الأب إذا استولد جارية ابنه يصح الاستيلاء ..... ٦٩٩  
 ٤- مسألة: لا يجوز القضاء على الغائب بالبينة ..... ٧٠١

- ٥- مسألة: الخارج مع ذي اليد إذا تنازعا في عين وأقام كل واحد منهما  
البيئة على الملك المطلق قضى ببيئة الخارج ..... ٧٠٣
- ٦- مسألة: رجلان ادعيا عيناً في يد ثالث وأقام كل واحد منهما البيئة  
على ذلك فإنه يقضى بالعين بينهما نصفين ..... ٧٠٤
- ٧- مسألة: رجلان ادعيا نسب ولداً ثبت نسبه منهما ..... ٧٠٨
- كتاب الإقرار: ..... ٧١٢**
- ١- مسألة: غرماء الصحة يقدمون في التركة على غرماء المرض ..... ٧١٢
- ٢- مسألة: إذا أقر المريض في مرض موته لبعض الورثة بعين أو دين لم يصح  
حتى يصدق باقي الورثة ..... ٧١٢
- كتاب الوكالة: ..... ٧١٤**
- ١- مسألة: الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله في مجلس الحاكم ونفذ  
إقراره على الموكل ..... ٧١٤
- ٢- مسألة: التوكيل بالخصومة من غير رضی الخصم صحيح ..... ٧١٤
- كتاب الكفالة: ..... ٧١٧**
- ١- مسألة: الكفالة بنفس من عليه الدين: تصح ..... ٧١٧
- ٢- مسألة: الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا يصح ..... ٧٢٠
- كتاب الدوالة: ..... ٧٢٣**
- ١- مسألة: المحال عليه إذا مات مفلساً من غير قضاء الدين، أو جحد  
الحواله، وحلف، ولا بينه للمحتال = عاد الدين إلى ذمة المحيل ..... ٧٢٣
- كتاب الرهن: ..... ٧٢٦**
- ١- مسألة: الرهن مضمون بالأقل من قيمته، ومن الدين ..... ٧٢٦
- ٢- مسألة: ليس للرهن، أن ينتفع بالرهون، بدون رضا المرتهن ..... ٧٣٣
- ٣- مسألة: إذا أعتق الراهن، عبد الرهن نفذ عتقه ..... ٧٣٦

- ٤- مسألة: لا يصح رهن المشاع ..... ٧٣٨
- كتاب الطلح:** ..... ٧٤٠
- ١- مسألة: الصلح على الإنكار جائز ..... ٧٤٠
- كتاب الأشربة:** ..... ٧٤٥
- ١- مسألة: تحليل الخمر جائز: وسواء كان بعلاج أو بغير علاج ..... ٧٤٥
- كتاب الإكراه:** ..... ٧٥٠
- ١- مسألة: طلاق المكره: واقع عندنا ..... ٧٥٠
- ٢- مسألة: إذا باع مكرهاً وتسلم مكرهاً: نفذ وثبت الملك للمشتري .... ٧٥٧
- ٣- المكره على القتل بوعيد التلف إذا قتل إنساناً يجب القصاص على المكره دون المكره ..... ٧٥٨
- كتاب الحجر:** ..... ٧٦٠
- ١- مسألة الحجر على الحرّ السفية العاقل البالغ المبذر لماله، لا يصح ..... ٧٦٠
- كتاب المأذون:** ..... ٧٦٨
- ١- مسألة: إذا أذن السيد لعبده في نوع من التصرفات ملك سائر أنواعها ٧٦٨
- ٢- مسألة: إذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى، فسكت صار مؤذناً في التجارة .. ٧٦٩
- ٣- مسألة: رقبة العبد المأذون تباع في دين يلحقه بتجارته ..... ٧٦٩
- ٤- مسألة: الصبي العاقل المأذون له في التجارة إذا باع، أو اشترى أو أجر، أو استأجر: نفذ تصرفه ..... ٧٧٠
- كتاب القصاص:** ..... ٧٧٣
- ١- مسألة: موجب القتل العمد القصاص عيناً ولا سبيل للمولى إلى أخذ الدية بدون رضی القاتل ..... ٧٧٣
- ٢- مسألة: الأب مع الأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن لا قود على شريك الأب ٧٧٦
- ٣- مسألة: الأيدي لا تقطع بيد واحدة قصاصاً ..... ٧٧٧



- ٤ - مسألة: سرية القود مضمونة استحساناً ..... ٧٧٩
- ٥ - مسألة: القتل بالثقل: لا يوجب القصاص ..... ٧٨٢
- ٦ - مسألة: قال أبو حنيفة العفو عن الشجة: لا يمنع وجوب ضمان النفس .. ٧٨٨
- ٧ - مسألة: من له القصاص في النفس إذا قطع يد من عليه القصاص، ثم عفا عن النفس، وبرأ المقطوع: ضمن أرش اليد ..... ٧٨٩
- ٨ - مسألة إذا كان في ورثة المقتول صغار وكبار، فللكبير: أن ينفرد بالاستيفاء .. ٧٨٩
- ٩ - مسألة: شهود القصاص إذا رجعوا بعد استيفاء الولي القصاص وقالوا: تعمدنا الكذب، ...: لا قصاص عليهم وعليهم الدية ..... ٧٩٢
- ١٠ - مسألة: المسلم يقتل بالذمي قصاصاً ..... ٧٩٤
- ١١ - مسألة: الحر يقتل بعبد غيره ..... ٨٠١
- ١٢ - مسألة: إذا صال الجمل على إنسان، فقتله المصول عليه دفعاً لشره يضمن. ٨٠٢
- ١٣ - مسألة: إذا ضرب إنساناً بسوط صغير أو عصا صغيرة، ووالى بين الضربات حتى قتله فعليه الدية ولا قصاص عليه ..... ٨٠٤
- ١٤ - مسألة: مباح الدم بأي سبب كان إذا التجأ إلى الحرم لا يباح قتله فيه .... ٨٠٥
- ١٥ - مسألة: قيمة العبد المقتول خطأ لا يزداد على عشرة آلاف درهم .... ٨٠٨
- ١٦ - مسألة: لو فقأ عيني عبد إنسان، أو قطع يديه حتى قضى بكمال الدية ملك الجنة العمياء، حتى يلزمه تسليمها ..... ٨١٠
- ١٧ - مسألة: القتل العمد الحرام: لا يوجب الكفارة ..... ٨١٢
- ١٨ - مسألة: الواحد يقتل الجماعة اكتفاء ..... ٨١٣
- ١٩ - مسألة: قتل الصبي مورثه لا يتعلق به حرمان الميراث ولا وجوب الكفارة .. ٨١٥
- ٢٠ - مسألة القصاص لا يستوفى إلا بالسيف في الرقبة ..... ٨١٧
- ٢١ - مسألة: التساوي في الأرش، شرط لجريان القصاص في الطرف ..... ٨٢٠
- فهرس الموضوعات ..... ٨٢٣**